۳۵۵۲۹

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی

شرایع ... شیخ بهاء الدین عاملی

مؤلف

موضوع

۹۵۲۲

شماره ثبت کتاب

۳۵۵۲۹

بازدید شد

خطی ، فهرست شده

۹۵۲۲

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الهي كلما انعمت علي نعمة قل لك عندها شكري وكلما ابتليتني

ببلية قل لك عندها صبري فيامن قل شكري عند نعمائه

فلم يحرمني ويامن قل صبري عند بلائه فلم يخذلني ويامن رآني

على المعاصي فلم يواخذنا عليها صل على محمد وآل محمد واجعل

لي فرجا ومخرجا برحمتك

يا ارحم الراحمين

[illegible]

محمد جعفر

[illegible]

فهرست کتب شرایع الاسلام

کتاب طهارت ۱ کتاب صلوة ۲ کتاب زکوة ۳ کتاب خمس ۴ کتاب صیام ۵ کتاب اعتکاف ۶ کتاب حج ۷ کتاب عمره ۸

کتاب جهاد ۹ کتاب امر بمعروف ونهی از منکر ۱۰

قسم ثانی عقود

کتاب تجارت ۱۱ کتاب رهن ۱۲ کتاب مفلس ۱۳ کتاب حجر ۱۴

کتاب ضمان ۱۵ کتاب صلح ۱۶ کتاب شرکة ۱۷ کتاب مضاربه ۱۸ کتاب مزارعه ومساقات ۱۹ کتاب ودیعه ۲۰ کتاب العاریه ۲۱

کتاب اجاره ۲۲ کتاب الوکاله ۲۳ کتاب وقوف وصدقات ۲۴ کتاب السکنی والحبس ۲۵ کتاب هبات ۲۶ کتاب سبق ورمایه ۲۷ کتاب وصایا ۲۹

کتاب نکاح ۲۹

قسم ثالث ایقاعات

کتاب طلاق ۳۰ کتاب خلع والمبارات ۳۱ کتاب ظهار ۳۲ کتاب ایلاء ۳۳

کتاب لعان ۳۴ کتاب عتق ۳۵ کتاب تدبیر ومکاتبه ۳۶ کتاب اقرار ۳۷ کتاب جعاله ۳۸ کتاب ایمان ۳۹ کتاب نذر ۴۰

قسم رابع از شرایع الاسلام احکام

کتاب صید وذباحه ۴۱ کتاب اطعمه واشربه ۴۲ کتاب غصب ۴۳

کتاب شفعه ۴۴ کتاب میراث ۴۵ کتاب لقطه ۴۶ کتاب فرائض ۴۷ کتاب قضا ۴۸ کتاب شهادات ۴۹

کتاب حدود وتعزیرات ۵۰ کتاب القصاص ۵۱ کتاب دیات ۵۲

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اللهم اني احمدك حمداً يقل في انتشاره حمد كل حامد • ويضمحل باشتهاره جحد كل
جاحد • ويفل بغراره حد كل حاسد • ويحل باعتباره عقد كل كائد • واشهد ان لا
اله الا الله شهادة اعتد بها لدفع الشدائد • واسترفد بها شارد النعم الاوابد • و
اصلي على سيدنا محمد الهادي الى امتن العقائد • واحسن القواعد • الداعي الى انجح
المقاصد واربح الفوائد • وعلى آله الغر الاماجد • المقدمين على الاقارب والاباعد
المؤيدين في المصادر والموارد • صلوة تستغرق كل غائب وشاهد • وتعم كل متهم ومنجد
وبعد فان رعاية الايمان توجب قضاء حق الاخوان • والرغبة في
الثواب تبعث على مقابلة السؤال بالجواب • ومن الاصحاب من عرفت الايمان من شأنه
واستبنت الصلاح على صفحات وجهه وفلتات لسانه • سألني ان املي عليه مختصراً
في الاحكام متضمناً لرؤس مسائل الحلال والحرام • يكون كالمفتاح الذي يفتح به كنوز اكثر
الذي ينفق منه • فابتدأت مستعيناً بالله ومتوكلاً عليه فليس القوة الا به • ولا المرجع الا
اليه **وهو** مبني على اقسام اربعة **الاول** في العبادات **وهي** عشرة كتب **الاول**

كتاب الطهارة

الطهارة اسم للوضوء او الغسل او التيمم على وجه له تأثير في استباحة الصلوة وكل
واحد منها ينقسم الى واجب وندب **فالواجب** من الوضوء ما كان لصلوة واجبة او
طواف واجب او لمس كتابة القرآن ان وجب والمندوب ما عداه **والواجب** من الغسل
ما كان لاحد الامور الثلثة او لدخول المساجد او لقراءة العزائم ان وجبا وقد يجب
اذا بقي لطلوع الفجر من يوم يجب صومه بقدر ما يغتسل الجنب ولصوم المستحاضة اذا
غمس دمها القطنة والمندوب ما عداه **والواجب** من التيمم ما كان لصلوة واجبة
عند تضيق وقتها وللجنب في احد المسجدين ليخرج به والمندوب ما عداه وقد تجب

الطهارة بالنذر وشبهه **وهذا** الكتاب يعتمد على اربعة اركان **الركن الاول** في المياه وفيه
اطراف **الاول** في الماء المطلق وهو كل ما يستحق اطلاق الاسم من غير اضافة وكله طاهر
مزيل للحدث والخبث وباعتبار وقوع النجاسة فيه ينقسم الى جار ومحقون وماء بئر **اما**
الجاري فلا ينجس الا باستيلاء النجاسة على احد اوصافه ويطهر بكثرة الماء الطاهر عليه
متدافعاً حتى يزول تغيره ويلحق بحكمه ماء الحمام اذا كان له مادة ولو مازجه طاهر
فغيره او تغير من قبل نفسه لم يخرج عن كونه مطهراً ما دام اطلاق اسم الماء باقياً عليه
واما المحقون فما كان منه دون الكر فانه ينجس بملاقاة النجاسة ويطهر بالقاء كر عليه فما زاد
دفعة ولا يطهر باتمامه كراً على الاظهر وما كان منه كراً فصاعداً لا ينجس الا ان تغير النجاسة
احد اوصافه ويطهر بالقاء كر عليه فكر حتى يزول التغير ولا يطهر بزوال التغير من قبل
نفسه ولا بتصفيق الرياح ولا بوقوع اجسام طاهرة فيه تزيل عنه التغير والكر الف
ومائتا رطل بالعراقي على الاظهر او ما كان كل واحد من طوله وعرضه وعمقه ثلثة اشبار
ونصفاً ويستوي في هذا الحكم مياه الغدران والحياض والاواني على الاظهر **واما ماء**
البئر فانه ينجس بتغيره بالنجاسة اجماعاً وهل ينجس بالملاقاة فيه تردد والاظهر التنجيس و
طريق تطهيره بنزح جميعه ان وقع فيها مسكر او فقاع او مني او احد الدماء الثلثة على قول مشهور
او مات فيها بعير فان تعذر استيعاب مائها تراوح عليها اربعة رجال كل اثنين دفعة يوماً
الى الليل وينزح كر ان مات فيها دابة او حمار او بقرة وينزح سبعين ان مات فيها انسان
وينزح خمسين ان وقع فيها عذرة فذابت والمروي اربعون او خمسون وكثير الدم كذبح
الشاة والمروي من ثلثين الى اربعين وينزح اربعين ان مات فيها ثعلب او ارنب او
خنزير او سنور او كلب وشبهه ولبول الرجل وينزح عشر للعذرة الجامدة وقليل
الدم كدم الطير والرعاف اليسير والمروي دلاء يسيرة وينزح سبع لموت الطير والفأرة
اذا تفسخت او انتفخت ولبول الصبي الذي لم يبلغ ولاغتسال الجنب ولوقوع الكلب

وخروجه حيا، وينزح خمس لذرق الدجاج الجلال، وينزح ثلاث لموت الحية والفأرة، وينزح
دلو لموت العصفور وشبهه، ولبول الصبي الذي لم يغتذ بالطعام، وفي ماء المطر وفيه
البول والعذرة وخرؤ الكلاب ثلاثون دلوا، والدلو التي ينزح بها ما جرت العادة باستعمالها.
فروع ثلاثة: الأول حكم صغير الحيوان في النزح حكم كبيره. الثاني اختلاف أجناس
النجاسة موجب لتضاعف النزح، وفي تضاعفه مع التماثل تردد، أحوطه التضعيف
إلا أن يكون بعضا من جملة لها مقدر، فلا يزيد حكم أبعاضها عن جملتها. الثالث إذا
لم يقدر للنجاسة منزوح نزح جميع مائها، فإن تعذر نزحها لم تطهر إلا بالتراوح، وإذا تغير
أحد أوصاف مائها بالنجاسة قيل ينزح حتى يزول التغير، وقيل ينزح ماؤها، فإن تعذر
لغزارته تراوح عليها أربعة، وهو الأولى. ويستحب أن يكون بين البئر والبالوعة خمس
أذرع إذا كانت الأرض صلبة أو كانت البئر فوق البالوعة، وإن لم يكن كذلك فسبع.
ولا يحكم بنجاسة البئر إلا أن يعلم وصول ماء البالوعة إليها، وإذا حكم بنجاسة الماء لم
يجز استعماله في الطهارة مطلقا، ولا في الأكل والشرب إلا عند الضرورة، ولو اشتبه الإناء
النجس بالطاهر وجب الامتناع منهما، وإن لم يجد غير مائهما تيمم. الثاني في المضاف
وهو كل ما اعتصر من جسم أو مزج به مزجا يسلبه إطلاق الاسم، وهو طاهر لكن لا يزيل
حدثا إجماعا ولا خبثا على الأظهر، ويجوز استعماله فيما عدا ذلك، ومتى لاقته النجاسة
نجس قليله وكثيره، ولم يجز استعماله في أكل ولا شرب، ولو مزج طاهره بالمطلق اعتبر
في رفع الحدث به إطلاق الاسم. وتكره الطهارة بماء أسخن بالشمس في الآنية، وبماء أسخن
بالنار في غسل الأموات، والماء المستعمل في غسل الأخباث نجس، سواء تغير بالنجاسة أو لم يتغير
عدا ماء الاستنجاء فإنه طاهر ما لم يتغير بالنجاسة أو تلاقيه نجاسة من خارج، والمستعمل في
الوضوء طاهر ومطهر، وما استعمل في الحدث الأكبر طاهر، وهل يرفع به الحدث ثانيا؟ فيه تردد
والأحوط المنع. الثالث في الأسآر وهي كلها طاهرة عدا سؤر الكلب والخنزير والكافر، وفي

المسوخ تردد، والطهارة أظهر، ومن عدا الخوارج والغلاة من أصناف المسلمين طاهر الجسد
والسؤر. ويكره سؤر الجلال وما أكل الجيف إذا خلا موضع الملاقاة من عين النجاسة، والحائض
التي لا تؤمن، وسؤر البغال والحمير والفأرة والحية وما مات فيه الوزغ والعقرب.
وينجس الماء بموت الحيوان ذي النفس السائلة دون ما لا نفس له، وما لا يدركه الطرف
من الدم لا ينجس الماء، وقيل ينجسه وهو الأحوط. الركن الثاني في الطهارة المائية
وهي وضوء وغسل، وفي الوضوء فصول. الأول في الأحداث الموجبة للوضوء، وهي ستة:
خروج البول والغائط والريح من الموضع المعتاد، ولو خرج الغائط مما دون المعدة
نقض في قول، والأشبه أنه لا ينقض، ولو اتفق المخرج في غير الموضع المعتاد نقض، وكذا لو خرج
الحدث من جرح ثم صار معتادا، والنوم الغالب على الحاستين، وفي معناه كل ما أزال العقل
من إغماء أو جنون أو سكر، والاستحاضة القليلة. ولا ينقض الطهارة مذي ولا وذي ولا ودي ولو
خرج من أحد السبيلين، عدا الدماء الثلاثة، ولا قيء ولا نخامة ولا تقليم ظفر ولا حلق شعر
ولا مس ذكر ولا قبل ولا دبر ولا لمس امرأة ولا أكل ما مسته النار ولا ما يخرج من السبيلين
إلا أن يخالطه شيء من النواقض. الثاني في أحكام الخلوة، وهي ثلاثة: الأول في كيفية التخلي
ويجب فيه ستر العورة، ويستحب ستر البدن، ويحرم استقبال القبلة واستدبارها، ويستوي
في ذلك الصحاري والأبنية، ويجب الانحراف في موضع قد بني على ذلك. الثاني في الاستنجاء
ويجب غسل موضع البول بالماء، ولا يجزي غيره مع القدرة، وأقل ما يجزي مثلا ما على الحشفة
وغسل مخرج الغائط بالماء حتى يزول العين والأثر، ولا اعتبار بالرائحة، وإذا تعدى
المخرج لم يجز إلا الماء، وإذا لم يتعد كان مخيرا بين الماء والأحجار، والماء أفضل، والجمع أكمل، ولا
يجزي أقل من ثلاثة أحجار، ويجب إمرار كل حجر على موضع النجاسة، ويكفي معه إزالة العين دون الأثر
وإذا لم ينق بالثلاثة فلا بد من الزيادة حتى ينقى، ولو نقي بما دونها أكملها وجوبا، ولا يكفي
استعمال الحجر إذا أحدث ثلاث جهات، ولا يستعمل الحجر المستعمل، ولا الأعيان النجسة، ولا

عند الاستنجا وعند الفراغ وتقديم اليمنى عند الخروج و الدعاء

العظم ولا الروث ولا المطعوم ولا صيقل يزلق عن النجاسة ولو استعمل ذلك لم يطهر

الثالث في سنن الخلوة وهي مندوبات ومكروهات فالمندوبات تغطية الرأس والتسمية وتقديم الرجل اليسرى والاستبراء والدعاء عند ... والمكروهات الجلوس في الشوارع والمشارع وتحت الاشجار المثمرة ومواطن النزال ومواضع اللعن واستقبال الشمس والقمر بفرجه والريح بالبول وفي الارض الصلبة وفي ثقوب الحيوان وفي الماء جاريا وراكدا والاكل والشرب والسواك والاستنجاء باليمين وباليسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى والكلام الا بذكر الله او آية الكرسي او حاجة يضر فوتها

الثالث في كيفية الوضوء وفروضه خمسة الاول النية وهي ارادة تفعل بالقلب وكيفيتها ان ينوي الوجوب او الندب والقربة وهل تجب نية رفع الحدث او استباحة شيء مما يشترط فيه الطهارة الاظهر انه لا يجب ولا تعتبر النية في طهارة الثياب ولا غير ذلك مما يقصد به رفع الخبث ولا تعتبر النية في طهارة الثياب ولا غير ذلك مما يقصد به رفع ولو ضم الى نية التقرب ارادة التبرد او غير ذلك كانت طهارته مجزية ووقت النية عند غسل الكفين وتتضيق عند غسل الوجه ويجب استدامة حكمها الى الفراغ

تفريع اذا اجتمعت اسباب مختلفة توجب الوضوء كفى وضوء واحد بنية التقرب ولا يفتقر الى تعيين الحدث الذي يتطهر منه وكذا لو كان عليه اغسال وقيل اذا نوى غسل الجنابة اجزأ عن غيره ولو نوى غيره لم يجز عنه وليس بشيء

الفرض الثاني غسل الوجه وهو ما بين منابت الشعر في مقدم الرأس الى طرف الذقن طولا وما اشتملت عليه الابهام والوسطى عرضا وما خرج عن ذلك فليس من الوجه ولا عبرة بالانزع ولا بالاغم ولا بمن تجاوزت اصابعه العذار او قصرت عنه بل يرجع كل منهم الى مستوي الخلقة فيغسل ما يغسله ويجب ان يغسل من اعلى الوجه الى الذقن ولو غسل منكوسا لم يجز على الاظهر ولا يجب غسل ما استرسل من اللحية ولا تخليلها بل يغسل الظاهر ولو نبتت للمرأة لحية لم يجب تخليلها

ويكفي افاضة الماء على ظاهرها

الفرض الثالث غسل اليدين والواجب غسل الذراعين والمرفقين والابتداء من المرفق ولو غسل منكوسا لم يجزه ويجب البداءة باليمنى ومن قطع بعض يديه غسل ما بقي من المرفق فان قطعتا من المرفق سقط فرض غسلهما ولو كان له ذراعان دون المرفق او اصابع زائدة او لحم نابت وجب غسل الجميع ولو كان فوق المرفق لم يجب غسله ولو كان له يد زائدة وجب غسلها

الفرض الرابع مسح الراس والواجب منه ما يسمى به ماسحا والمندوب مقدار ثلاث اصابع عرضا ويختص المسح بمقدم الرأس ويجب ان يكون ببقية البلل ولا يجوز استئناف ماء جديد له ولو جف ما على يديه اخذ من لحيته واشفار عينيه فان لم يبق نداوة استأنف والافضل مسح الرأس مقبلا ويكره مدبرا على الاشبه ولو غسل موضع المسح لم يجزه ويجوز المسح على الشعر المختص بالمقدم وعلى البشرة ولو جمع عليه شعرا من غيره ومسح لم يجزه وكذا لو مسح على العمامة او غيرها مما يستر موضع المسح

الفرض الخامس مسح الرجلين ويجب مسح القدمين من رؤوس الاصابع الى الكعبين وهما قبتا القدمين ويجوز منكوسا وليس بين الرجلين ترتيب واذا قطع بعض موضع المسح مسح على ما بقي ولو قطع من الكعب سقط المسح على القدم ويجب المسح على بشرة القدم ولا يجوز على حائل من خف او غيره الا للتقية او الضرورة واذا زال السبب اعاد الطهارة على قول وقيل لا يجب الا لحدث والاول احوط

مسائل ثمان الاولى الترتيب واجب في الوضوء الوجه قبل اليمنى واليسرى بعدها ومسح الرأس ثالثا والرجلين آخرا فلو خالف اعاد الوضوء عمدا كان او نسيانا ان كان قد جف الوضوء وان كان البلل باقيا اعاد على ما يحصل معه الترتيب

الثانية الموالاة واجبة وهي ان يغسل كل عضو قبل ان يجف ما تقدمه وقيل بل هي المتابعة بين الاعضاء مع الاختيار ومراعاة الجفاف مع الاضطرار

الثالثة الفرض في الغسلات مرة واحدة والثانية سنة والثالثة بدعة وليس في المسح تكرار

الرابعة يجزي في الغسل ما يسمى به غاسلا

وان كان مثل الدهن ومن في يده خاتم او سير فعليه ايصال الماء الى ما تحته وان كان
واسعا استحب له تحريكه الخامسة من كان على بعض اعضائه جبائر فان امكنه نزعها او
تكرار الماء عليها حتى يصل البشرة وجب والا اجزأه المسح عليها سواء كان ما تحتها طاهرا
او نجسا واذا زال العذر استانف الطهارة على تردد فيه السادسة لا يجوز ان يتولى وضوءه
غيره مع الاختيار ويجوز مع الاضطرار السابعة لا يجوز للمحدث مس كتابة القرآن ويجوز
له ان يمس ما عدا الكتابة الثامنة من به السلس قيل يتوضأ لكل صلوة وقيل من به البطن
اذا تجدد حدثه في الصلوة يتطهر ويبني وسنن الوضوء وهي وضع الاناء على اليمين والاغتراف
بها والتسمية والدعاء وغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء من حدث النوم او البول
مرة ومن الغائط مرتين والمضمضة والاستنشاق والدعاء عندهما وعند غسل الوجه
واليدين وعند مسح الرأس والرجلين وان يبدأ الرجل بغسل ظاهر ذراعيه وفي الثانية
بباطنهما والمرأة بالعكس وان يكون الوضوء بمد ويكره ان يستعين في طهارته وان يمسح بلل
الوضوء عن اعضائه الرابع في احكام الوضوء من تيقن الحدث وشك في الطهارة او
تيقنهما وشك في المتأخر تطهر وكذا لو تيقن ترك عضو اتى به وبما بعده وان جف البلل
استانف وان شك في شيء من افعال الطهارة وهو على حاله اتى بما شك فيه ثم بما بعده
ولو تيقن الطهارة وشك في الحدث او في شيء من افعال الوضوء بعد انصرافه لم يعد
ومن ترك غسل موضع النجو او البول وصلى اعاد الصلوة عامدا كان او ناسيا او جاهلا
ومن جدد وضوءه بنية الندب ثم ذكر انه اخل بعضو من احدى الطهارتين فان اقتصر
على نية القربة فالطهارة والصلوة صحيحتان وان اوجبنا نية الاستباحة اعادهما
ولو صلى بكل واحدة منهما صلوة اعاد الاولى بناء على الاول ولو احدث عقيب طهارة
منهما ولم يعلمها بعينها اعاد الصلوتين ان اختلفتا عددا والا فصلوة واحدة ينوي
بها ما في ذمته وكذا لو صلى بطهارة ثم احدث وجدد طهارة ثم صلى اخرى وذكر انه اخل

بواجب من احدى الطهارتين ولو صلى الخمس وتيقن انه احدث عقيب احدى الطهارات
اعاد ثلث فرائض ثلثا واثنين واربعا وقيل يعيد خمسا والاول اشبه واما الغسل
ففيه الواجب والندب فالواجب ستة اغسال غسل الجنابة والحيض والاستحاضة
التي تثقب الكرسف والنفاس ومس الاموات من الناس بعد بردهم وقبل تغسيلهم وغسل
الاموات وبيان ذلك في خمسة فصول الاول في الجنابة والنظر في السبب والحكم و
الغسل اما سبب الجنابة فامران الانزال اذا علم ان الخارج مني فان حصل ما يشتبه
كان دافقا تقارنه الشهوة وفتور الجسد وجب الغسل ولو كان مريضا كفت الشهوة و
فتور الجسد في وجوبه ولو تجرد عن الشهوة والدفق مع اشتباهه لم يجب وان وجد على
جسده او ثوبه منيا وجب الغسل اذا لم يشركه في الثوب غيره والجماع فان جامع امرأة
في قبلها والتقى الختانان وجب الغسل وان كانت الموطوءة ميتة وان جامع في الدبر
ولم ينزل وجب الغسل على الاصح ولو وطئ غلاما فاوقبه ولم ينزل قال المرتضى
رحمة الله عليه يجب الغسل معولا على الاجماع المركب ولم يثبت ولا يجب الغسل بوطئ بهيمة
اذا لم ينزل تفريع الغسل يجب على الكافر عند حصول سببه لكن لا يصح منه في حال كفره
فاذا اسلم وجب وصح منه ولو اغتسل ثم ارتد ثم عاد لم يبطل غسله واما الحكم فيحرم
عليه قراءة كل واحدة من العزائم وقراءة بعضها حتى البسملة اذا نوى بها احداها و
مس كتابة القرآن او شيء عليه اسم الله سبحانه والجلوس في المساجد ووضع شيء فيها والجواز
في المسجد الحرام او مسجد النبي صلى الله عليه وآله خاصة ولو اجنب فيهما لم يقطعهما الا
ويكره له الاكل والشرب وتخف الكراهة بالمضمضة والاستنشاق وقراءة ما زاد
على سبع آيات من غير العزائم واشد من ذلك قراءة سبعين وما زاد اغلظ كراهية ومس
المصحف والنوم حتى يغتسل او يتوضأ والخضاب واما الغسل فواجباته خمس النية
واستدامة حكمها الى آخر الغسل وغسل البشرة بما يسمى غسلا وتخليل ما لا يصل

اليد المكان استظهارًا والبول امام الغسل او الاستبراء وكيفيته ان يمسح من المقعدة
الى اصل القضيب ثلثا ومنه الى راس الحشفة ثلثا وينترها ثلثا وغسل اليدين ثلثا
قبل ادخالهما الاناء والمضمضة والاستنشاق والغسل بصاع مسائل ثلث الاولى اذا راى
المغتسل بللا بعد الغسل فان كان قد بال او استبرأ لم يعد والا كان عليه الاعادة
الثانية اذا غسل بعض اعضائه ثم احدث قيل يعيد الغسل من راس وقيل يقتصر
على اتمام الغسل وقيل يتمه ويتوضأ للصلوة وهو اشبه الثالثة لا يجوز ان يغسله
غيره مع الامكان ويكره ان يستعين فيه الفصل الثاني في الحيض وهو يشتمل على
بيانه وما يتعلق به اما الاول فالحيض هو الدم الذي له تعلق بانقضاء العدة ولقليله
حد وفي الاغلب يكون اسود غليظا حارا يخرج بحرقة وقد يشتبه بدم العذرة فيعتبر
بالقطنة فان خرجت مطوقة فهو العذرة وكل ما تراه الصبية قبل بلوغها تسعا فليس
بحيض وكذا قيل فيما يخرج من الجانب الايمن واقل الحيض ثلثة ايام واكثره عشرة وكذا
اقل الطهر وهل يشترط التوالي في الثلثة ام يكفي كونها في جملة عشرة الاظهر الاول وما
تراه المراة بعد يأسها لا يكون حيضا وتيأس المراة ببلوغ ستين وقيل في غير النبطية
والقرشية ببلوغ خمسين سنة وكل دم تراه المراة دون ثلثة فليس بحيض مبتدأة كانت
او ذات عادة وما تراه من الثلثة الى العشرة مما يمكن ان يكون حيضا فهو حيض تجانس
او اختلف وتصير المراة ذات عادة بان ترى الدم دفعة ثم ينقطع اقل الطهر فصاعدا
ثم تراه ثانيا بمثل تلك العدة ولا عبرة باختلاف لون الدم مسائل خمس الاولى ذات
العادة تترك الصلوة والصوم برؤية الدم اجماعا وفي المبتداة تردد الاظهر انها تحتاط
للعبادة حتى تمضي لها ثلثة ايام الثانية لو رات الدم ثلثة ثم انقطع ورات قبل العاشر
كان الكل حيضا ولو تجاوز العشرة رجعت الى التفصيل الذي نذكره ولو تاخر بمقدار
عشرة ايام ثم رات كان الاول حيضا منفردا والثاني يمكن ان يكون حيضا مستأنفا

الثالثة اذا انقطع لدون عشرة فعليها الاستبراء بالقطنة فان خرجت نقية اغتسلت
وان كانت متلطخة صبرت المبتداة حتى تنقى او تمضي عشرة وذات العادة تغتسل بعد
يوم او يومين من عادتها فان استمر الى العاشر وانقطع قضت ما فعلته من صوم وان
تجاوز كان ما اتت به مجزيا الرابعة اذا طهرت جاز لزوجها وطؤها قبل الغسل
على كراهية الخامسة اذا دخل وقت الصلوة فحاضت وقد مضى مقدار الطهارة
والصلوة وجب عليها القضاء وان كان قبل ذلك لم يجب وان طهرت قبل اخر الوقت
بمقدار الطهارة واداء ركعة وجب عليها الاداء ومع الاخلال القضاء واما ما يتعلق به فاشياء
الاول يحرم عليها كل ما يشترط فيه الطهارة كالصلوة والطواف ومس كتابة القرآن
ويكره حمل المصحف ولمس هامشه ولو تطهرت لم يرتفع حدثها الثاني لا يصح منها الصوم
الثالث لا يجوز لها الجلوس في المسجد ويكره الجواز فيه الرابع لا يجوز لها قراءة شيء من
العزائم ويكره لها ما عدا ذلك وتسجد لو تلت السجدة وكذا ان استمعت على الاظهر الخامس
يحرم على زوجها وطؤها حتى تطهر ويجوز له الاستمتاع بما عدا القبل فان وطئ عامدا
عالما وجب عليه الكفارة وقيل لا يجب والاول احوط والكفارة في اوله دينار وفي
وسطه نصف وفي اخره ربع ولو تكرر منه الوطء في وقت لا تختلف فيه الكفارة كالاول
والوسط لم تتكرر وقيل تتكرر والاول اقوى وان اختلفت تكررت السادس لا يصح طلاقها
اذا كانت مدخولا بها وزوجها حاضر معها السابع اذا طهرت وجب عليها الغسل
وكيفيته مثل غسل الجنابة لكن لا بد معه من الوضوء قبله او بعده وقضاء الصوم دون
الصلوة الثامن يستحب ان تتوضأ في وقت كل صلوة وتجلس بمقدار زمان صلوتها
ذاكرة لله تعالى ويكره لها الخضاب الفصل الثالث في الاستحاضة وهو يشتمل
على اقسامها واحكامها اما الاول فدم الاستحاضة في الاغلب اصفر بارد رقيق يخرج
بفتور وقد يتفق بمثل هذا الوصف حيضا اذ الصفرة والكدرة في ايام الحيض حيض

وفي ايام الطهر طهر وكل دم تراه المرأة اقل من ثلثة ولم يكن دم قرح ولا جرح فهو استحاضة
وكذا ما يزيد عن العادة ويتجاوز العشرة او يزيد عن ايام النفاس او يكون مع الحمل على الاظهر
او مع اليأس وإذا تجاوز الدم عشرة ايام وهي ممن تحيض فقد امتزج حيضها بطهرها فهي
اما مبتدأة واما ذات عادة مستقرة او مضطربة فالمبتدأة ترجع الى اعتبار الدم فما شابه
دم الحيض فهو حيض وما شابه دم الاستحاضة فهو استحاضة بشرط ان يكون ما شابه
دم الحيض لا ينقص عن ثلثة ولا يزيد عن عشرة فان كان لونا واحدا او لم يحصل فيه شريطتا
التميز رجعت الى عادة نسائها ان اتفقن وقيل او عادة ذوات اسنانها من بلدها
فان كن مختلفات جعلت حيضها في كل شهر سبعة ايام او عشرة من شهر وثلثة من
الاخر مخيرة فيهما وقيل عشرة وقيل ثلثة والاول اظهر وذات العادة تجعل عادتها
حيضا وما سواه استحاضة فان اجتمع لها مع العادة تميز قيل تعمل على العادة وقيل
التميز وقيل بالتخيير والاول اظهر وهنا مسائل الاولى اذا كانت عادتها مستقرة
عددا ووقتا فرأت ذلك العدد متقدما على ذلك الوقت او متأخرا عنه تحيضت
بالعدد والغت الوقت لان العادة تتقدم وتتأخر سواء رأته بصفة دم الحيض او لم
يكن الثانية لو رأت قبل العادة وفي العادة فان لم يتجاوز العشرة فالكل حيض
وان تجاوز جعلت العادة حيضا وكان ما تقدمها استحاضة وكذا لو رأت في وقت
العادة وبعدها ولو رأت قبل العادة وفي العادة وبعدها فان لم يتجاوز فالجميع
حيض وان زاد على العشرة فالحيض وقت العادة والطرفان استحاضة الثالثة لو كان
عادتها في كل شهر مرة واحدة عددا معينا فرأت في شهر مرتين بعدد ايام العادة كان
ذلك حيضا اذا لم يتجاوز العشرة فان تجاوز تحيضت بقدر عادتها وكان الباقي استحاضة
والمضطربة العادة ترجع الى التميز فتعمل عليه ولا تترك هذه الصلوة الا بعد مضي ثلثة
ايام على الاظهر فان فقدت التميز فهاهنا مسائل ثلث الاولى اذا ذكرت العدد ونسيت

الوقت قيل تعمل في الزمان كله ما تعمله المستحاضة وتغتسل للحيض في كل وقت يحتمل انقطا
الدم فيه وتقضي صوم عادتها الثانية ذكرت الوقت ونسيت العدد فان ذكرت اول
حيضها اكملته ثلثة وان ذكرت اخره جعلته نهاية الثلثة وعملت في بقية الزمان ما تعمله
المستحاضة وتغتسل للحيض في كل زمان يفرض فيه الانقطاع وتقضي صوم عشرة
ايام احتياطا ما لم يقصر الوقت الذي عرفته عن العشرة الثالثة نسيتهما جميعا
فهذه تتحيض في كل شهر سبعة ايام او ستة او عشرة من شهر وثلثة من اخر ما دام الا
باقيا واما احكامها فنقول دم الاستحاضة اما ان لا يثقب الكرسف او يثقبه ولا يسيل
او يسيل ففي الاول يلزمها تغيير القطنة وتجديد الوضوء عند كل صلوة ولا تجمع بين صلوتين
بوضوء واحد وفي الثاني يلزمها مع ذلك تغيير الخرقة والغسل لصلوة الغداة وفي
الثالث يلزمها مع ذلك غسلان غسل للظهر والعصر تجمع بينهما وغسل للمغرب و
العشاء تجمع بينهما واذا فعلت ذلك كانت بحكم الطاهر وان اخلت بذلك لم تصح صلوتها
وان اخلت بالاغسال لم يصح صومها الفصل الرابع في النفاس النفاس دم
الولادة وليس لقليله حد فجاز ان يكون لحظة واحدة ولو ولدت ولم تر دما لم يكن لها نفاس
ولو رأت قبل الولادة كان طهرا واكثر النفاس عشرة ايام على الاظهر ولو كانت حاملا
باثنين وتراخت ولادة احدهما كان ابتداء نفاسها من الاول وعدد ايامها من وضع
الاخير ولو لم تر دما ثم رأت في العاشر كان ذلك نفاسا ولو رأت عقيب الولادة ثم طهرت
ثم رأت العاشر او قبله كان الدمان وما بينهما نفاسا ويحرم على النفساء ما يحرم على الحائض
وكذا ما يكره لها ولا يصح طلاقها وغسلها كغسل الحائض سواء الفصل الخامس
في احكام الاموات وهي خمسة الاول في الاحتضار ويجب فيه توجيه الميت الى القبلة
بان يلقى على ظهره ويجعل وجهه وباطن رجليه الى القبلة وهو فرض كفاية وقيل هو مستحب
ويستحب تلقينه الشهادتين والاقرار بالنبي والائمة عليه وعليهم السلام وكلمات الفرج

وينقل الى مصلاه ويكون عنده مصباح ان مات ليلا ومن يقرأ القرآن واذا غمضت
عيناه واطبق فوه ومدت يداه الى جنبيه وغطي بثوب ويعجل تجهيزه الا ان يكون حاله
مشتبهة فينتظر به امارات الموت او يصبر عليه ثلثة ايام ويكره ان يطرح على بطنه
حديد وان يحضره جنب او حائض الثاني في التغسيل وهو فرض على الكفاية وكذا
تكفينه ودفنه والصلوة عليه واولى الناس به اولاهم بميراثه وان كان الاولياء رجالا
ونساء فالرجال اولى والزوج اولى بالمراة من كل احد في احكامها كلها ويجوز ان يغسل
الكافر المسلم اذا لم يحضره مسلم ولا مسلمة ذات رحم وكذا تغسل الكافرة المسلمة اذا
لم يكن مسلمة ولا ذو رحم ويغسل الرجل محارمه من وراء الثياب اذا لم يكن مسلمة وكذا المراة
ولا يغسل الرجل من ليست له بمحرم الا ولها دون ثلث سنين وكذا المراة ويغسلها
مجردة وكل مظهر للشهادتين فان لم يكن معتقدا للحق يجوز تغسيله عدا الخوارج
والغلاة والشهيد الذي قتل بين يدي الامام ومات في المعركة لا يغسل ولا يكفن
ويصلى عليه وكذا من وجب عليه القتل يؤمر بالاغتسال قبل قتله ثم لا يغسل بعد ذلك
واذا وجد بعض الميت فان كان فيه الصدر او الصدر وحده غسل وكفن وصلي عليه
ودفن وان لم يكن وكان فيه عظم غسل ولف في خرقة ودفن وكذا السقط اذا كان له
اربعة اشهر فصاعدا وان لم يكن عظم اقتصر على لفه في خرقة ودفنه وكذا السقط اذا
لم تلجه الروح واذا لم يحضر الميت مسلم ولا كافر ولا محرم من النساء دفن بغير غسل
ولا تقربه الكافرة وكذا المراة وروي انهم يغسلون وجهها ويديها ويجب ازالة النجاسة
عن بدنه اولا ثم تغسله بماء السدر يبدأ برأسه ثم جانبه الايمن ثم الايسر واقل ما يلقى
في الماء من السدر ما يقع عليه الاسم وقيل مقدار سبع ورقات وبعده بماء الكافور على
الصفة وبالماء القراح آخرا كما يغتسل من الجنابة وفي وضوء الميت تردد والاشبه
انه لا يجب ولا يجوز الاقتصار على اقل من الغسلات المذكورة الا عند الضرورة ولو

عدم الكافور والسدر غسل بالماء وقيل لا تسقط الغسلة بفوات ما يطرح فيها وفيه
تردد ولو خيف من تغسيله تناثر جلده كالمحترق والمجدور يمم بالتراب كما ييمم العاجز و
سنن الغسل ان يوضع على ساجة مستقبل القبلة وان يغسل تحت الظلال وان يجعل
للماء حفيرة ويكره ارساله في الكنيف ولا بأس بالبالوعة وان يفتق قميصه وينزع من تحته
وتستر عورته وتلين اصابعه برفق ويغسل رأسه برغوة السدر امام الغسل ويغسل
فرجه بالسدر والحرض وتغسل يداه ويبدأ بشق رأسه الايمن ويغسل كل عضو منه ثلث
مرات في كل غسلة ويمسح بطنه في الغسلتين الاولتين الا ان يكون الميت امراة حاملا
وان يكون الغاسل منه على الجانب الايمن ويغسل الغاسل يديه مع كل غسلة ثم ينشفه
بثوب بعد الفراغ ويكره ان يجعل الميت بين رجليه وان يقعده ويقص اظفاره وان
يغسل مخالفا فان اضطر غسله غسل اهل الخلاف الثالث تكفينه ويجب ان يكفن
في ثلث اقطاع مئزر وقميص وازار ويجزي عند الضرورة قطعة ولا يجوز التكفين بالحرير
ويجب ان يمسح مساجده بما تيسر من الكافور الا ان يكون الميت محرما فلا يقربه الكافور
واقل الفضل في مقداره درهم وافضل منه اربعة دراهم واكمله ثلثة عشر درهما وثلث
وعند الضرورة يدفن بغير كافور ولا يجوز تطييبه بغير الكافور والذريرة وسننها
ان يغتسل الغاسل قبل تكفينه او يتوضأ وضوء الصلوة وان يزاد للرجل
حبرة عبرية غير مطرزة بالذهب وخرقة لفخذيه يكون طولها ثلث اذرع ونصفا في عرض
شبر تقريبا ويشد طرفاها على حقويه ويلف بما استرسل منها فخذاه لفا شديدا بعد
ان يجعل بين اليتيه شيء من القطن وان خشي خروج شيء فلا بأس ان يحشى في دبره و
عمامة يعمم بها محنكا يلف بها لفا شديدا من تحت الحنك ويلقيان على صدره
وتزاد المراة على كفن الرجل لفافة لثدييها ونمطا ويوضع لها بدلا عن العمامة قناع
ويوضع لها بدلا عن العمامة ان يكون الكفن قطنا وينثر على الحبرة واللفافة والقميص

ذراع وتكون الحبرة فوق اللفافة والقميص باطنها ويكتب على الحبرة والقميص والازار
والجريدتين اسمه وانه يشهد الشهادتين وان ذكر الائمة عليهم السلم وعددهم الى آخرهم كان
حسناً ويكون ذلك بتربة الحسين عليه السلم فان لم توجد فبالاصبع فان فقدت الحبرة
جعل بدلها لفافة اخرى وان يخاط الكفن بخيوط منه ولا تبل بالريق ويجعل معه جريدتان
من سعف النخل فان لم يوجد فمن السدر فان لم يوجد فمن الخلاف والا فمن شجر رطب
ويجعل احديهما من جانبه الايمن مع ترقوته ملصقة بجلده والاخرى من الجانب اليسار
بين القميص والازار وان يسحق الكافور بيده ويجعل ما يفضل عن مساجده على صدره و
ان يطوى جانب اللفافة الايسر على الايمن والايمن على الايسر **ويكره** تكفينه في الكتان
وان يعمل للاكفان المبتدأة اكمام او يكتب عليها بالسواد وان يجعل في سمعه وبصره شيء
من الكافور **مسائل ثلث الاولى** اذا خرج من الميت نجاسة بعد تكفينه فان لاقت
كفنه فكذلك الا ان يكون بعد طرحه في القبر فانها تقرض ومنهم من اوجب قرضها مطلقا
والاول اولى **الثانية** كفن المرأة على زوجها وان كانت ذات مال لكن لا يلزمه زيادة
على الواجب ويؤخذ كفن الرجل من اصل تركته مقدما على الديون والوصايا فان
لم يكن له كفن دفن عريانا ولا يجب على المسلمين بذل الكفن بل يستحب وكذا ما يحتاج الميت
اليه من كافور وسدر وغيره **الثالثة** اذا سقط من الميت شيء من شعره او جسمه وجب ان
يطرح معه في كفنه **الرابع** في مواراته في الارض وله مقدمات مسنونة كلها ان يمشي
المشيع وراء الجنازة او الى احد جانبيها وان تربع الجنازة ويبدأ بمقدمها الايمن ثم يدور
من ورائها الى الجانب الايسر ويعلم المؤمنون بموت المؤمن وان يقول المشاهد للجنازة
الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المخترم وان يضع الجنازة على الارض اذا وصل
القبر مما يلي رجليه والمرأة مما يلي القبلة وان ينقله في ثلث دفعات وان يرسله الى
القبر سابقا برأسه والمرأة عرضا وان ينزل من يتناوله حافيا ويكشف رأسه ويحل ازراره

ويكره ان يتولى ذلك الاقارب الا في المرأة ويستحب ان يدعو عند نزوله القبر **وفرض**
الدفن فرض وسنن **فالفرض** ان يوارى في الارض مع القدرة وراكب البحر يلقى فيه اما
مثقلا او مستورا في وعاء كالخابية او شبهها مع تعذر الوصول الى البر وان يضجعه على
جانبه الايمن مستقبل القبلة الا ان يكون امرأة غير مسلمة حاملا من مسلم فيستدبر بها **والسنن**
ان يحفر القبر قدر قامة او الى الترقوة ويجعل له لحد مما يلي القبلة ويحل عقد الاكفان من
قبل رأسه ورجليه ويجعل معه شيء من تربة الحسين عليه السلم ويلقنه ويدعو له ثم
يشرج اللبن ويخرج من قبل رجلي القبر ويهيل الحاضرون عليه التراب بظهور الاكف
قائلين انا لله وانا اليه راجعون ويرفع القبر مقدار اربع اصابع ويربع ويصب عليه
الماء من قبل رأسه ثم يدور عليه فان فضل من الماء شيء القاه على وسط القبر وتوضع
اليد على القبر ويترحم على الميت ويلقنه الولي بعد انصراف الناس عنه بارفع صوته
والتعزية مستحبة وهي جائزة قبل الدفن وبعده ويكفي ان يراه صاحبها **ويكره** فرش
القبر بالساج الا عند الضرورة وان يهيل ذو الرحم على رحمه وتجصيص القبور وتجديدها
ودفن ميتين في قبر واحد وان ينقل الميت من بلد الى آخر الا الى احد المشاهد وان
يستند الى القبر او يمشي عليه **الخامس** في اللواحق **وهي** مسائل اربع **الاولى** لا يجوز
نبش القبور ولا نقل الموتى بعد دفنهم ولا شق الثوب على غير الاب والاخ **الثانية**
الشهيد يدفن بثيابه وينزع عنه الخفان والفرو اصابهما الدم او لم يصبهما على الاظهر
ولا فرق بين ان يقتل بحديد او بغيره **الثالثة** حكم الصبي والمجنون اذا قتلا شهيدا
حكم البالغ العاقل **الرابعة** اذا مات ولد الحامل قطع واخرج وان ماتت هي دونه
شق جوفها وانتزع وخيط الموضع **واما الاغسال المسنونة** فالمشهور منها ثمانية وعشرون
غسلا ستة عشر للوقت وهي غسل يوم الجمعة ووقته ما بين طلوع الفجر الى الزوال
وكلما قرب من الزوال كان افضل ويجوز تعجيله يوم الخميس لمن خاف عوز الماء وقضاؤه

يوم المبعث وستة في شهر رمضان اول ليلة منه وليلة النصف وسبع عشرة وتسع عشرة
واحدى وعشرين وثلث وعشرين وليلة الفطر ويومي العيدين وعرفة وليلة النصف
من رجب ويوم السابع والعشرين منه وليلة النصف من شعبان ويوم الغدير ويوم
المباهلة وسبعة للفعل وهي غسل الاحرام وغسل زيارة النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام
وغسل المفرط في صلوة الكسوف مع احتراق القرص اذا اراد قضاءها على الاظهر وغسل
التوبة سواء كان عن فسق او كفر وصلوة الحاجة وصلوة الاستخارة وخمسة للمكان وهي غسل
دخول الحرم والمسجد الحرام والكعبة والمدينة ومسجد النبي صلى الله عليه وآله **مسائل اربع**
الاولى ما يستحب للفعل والمكان يقدم عليهما وما يستحب للزمان يكون بعد دخوله **الثانية**
اذا اجتمعت اغسال مسنونة لا تكفي نية القربة ما لم ينو السبب وقيل اذا انضم اليها غسل واجب
والاول اولى **الثالثة والرابعة** قال بعض فقهائنا بوجوب غسل من سعى الى مصلوب
ليراه عامدا بعد ثلثة ايام وكذلك غسل المولود والاظهر الاستحباب **الركن الثالث**
في الطهارة الترابية والنظر في اطراف اربعة **الاول** ما يصح معه التيمم وهو ضروب **الاول**
عدم الماء ويجب عنده الطلب فيضرب غلوة سهمين في كل جهة من جهاته الاربع ان كانت الارض
سهلة وغلوة سهم ان كانت حزنة ولو اخل بالطلب حتى ضاق الوقت اخطأ وصح تيممه وصلوته
على الاظهر ولا فرق بين عدم الماء اصلا او وجود ماء لا يكفيه لطهارته **الثاني** عدم
الوصلة اليه فمن عدم الثمن فهو كمن عدم الماء وكذا ان وجده بثمن يضر به في الحال وان لم
يكن مضرا في الحال لزمه شراؤه ولو كان باضعاف ثمنه المعتاد وكذا القول في الآلة **الثالث**
الخوف ولا فرق في جواز التيمم بين ان يخاف لصا او سبعا او يخاف ضياع ماله وكذا لو
خشي المرض الشديد او الشين باستعمال الماء جاز له التيمم وكذا لو كان معه ماء للشرب
وخاف العطش ان استعمله **الطرف الثاني** فيما يجوز التيمم به وهو كل ما يقع عليه اسم الارض
ولا يجوز التيمم بالمعادن ولا بالرماد ولا بالنبات المنسحق كالاشنان والدقيق ويجوز

التيمم بالتراب المغصوب ولا بالنجس ولا بالوحل مع وجود التراب واذا مزج التراب بشيء
من المعادن فان استهلكه التراب جاز والا لم يجز ويكره بالسبخة والرمل ويستحب ان يكون من
ربا الارض وعواليها ومع فقد التراب يتيمم بغبار ثوبه او لبد سرجه او عرف دابته ومع فقد
ذلك يتيمم بالوحل **الطرف الثالث** في كيفية التيمم ولا يصح التيمم قبل دخول الوقت و
يصح مع تضيقه وهل يصح مع سعته فيه تردد والاحوط المنع والواجب في التيمم النية و
استدامة حكمها والترتيب يضع يديه على الارض ثم يمسح الجبهة بهما من قصاص الشعر الى طرف
الانف ثم يمسح ظاهر الكفين وقيل باستيعاب مسح الوجه والذراعين والاول اظهر ويجزيه في الوضوء
ضربة واحدة لجبهته وظاهر كفيه ولا بد فيما هو بدل من الغسل من ضربتين وقيل في الكل
ضربتان وقيل ضربة واحدة والتفصيل اظهر وان قطعت كفاه سقط مسحهما واقتصر
على الجبهة ولو قطع بعضهما مسح على ما بقي ويجب استيعاب مواضع المسح في التيمم فلو ابقى منها
شيئا لم يصح ويستحب نفض اليدين بعد ضربهما على الارض ولو تيمم وعلى جسده نجاسة
صح تيممه كما لو تطهر بالماء وعليه نجاسة لكن في التيمم يراعي ضيق الوقت **الطرف الرابع**
في احكامه وهي عشرة **الاول** من صلى بتيممه لا يعيد سواء كان في حضر او سفر وقيل فيمن تعمد
الجنابة وخشي على نفسه من استعمال الماء يتيمم ويصلي ثم يعيد وفيمن منعه زحام الجمعة عن
الخروج مثل ذلك وكذا من كان على جسده نجاسة ولم يكن معه ماء لازالتها والاظهر عدم
الاعادة **الثاني** يجب عليه طلب الماء فان اخل بالطلب وصلى ثم وجد الماء في رحله او مع
اصحابه تطهر واعاد الصلوة **الثالث** من عدم الماء وما يتيمم به لقيد او حبس في موضع
نجس قيل يصلي ويعيد وقيل يؤخر الصلوة حتى يرتفع العذر فان خرج الوقت قضاه وقيل
يسقط الفرض اداء وقضاء وهو الاشبه **الرابع** اذا وجد الماء قبل دخوله في الصلوة
تطهر وان وجده بعد فراغه من الصلوة لم يجب الاعادة وان وجده وهو في الصلوة قيل
يرجع ما لم يركع وقيل يمضي في صلوته ولو تلبس بتكبيرة الاحرام حسب وهو الاظهر **الخامس**

التيمم ليستبيح ما يستبيح المتطهر بالماء. السادس: إذا اجتمع ميت ومحدث وجنب ومعهم
من الماء ما يكفي أحدهم، فإن كان ملكاً لأحدهم اختص به، وإن كان ملكاً لهم جميعاً أو لا مالك له
أو مع مالك يسمح ببذله فالأفضل تخصيص الجنب به، وقيل: بل يختص به الميت، وفي ذلك تردد. السابع: الجنب
إذا تيمم بدلاً من الغسل ثم أحدث أعاد التيمم بدلاً من الغسل، سواء كان حدثه أصغر أو أكبر. الثامن:
إذا تمكن من استعمال الماء انتقض تيممه، ولو فقده بعد ذلك افتقر إلى تجديد التيمم، ولا ينتقض
التيمم بخروج الوقت ما لم يحدث أو يجد الماء. التاسع: من كان بعض أعضائه مريضاً لا يقدر
على غسله بالماء ولا مسحه جاز له التيمم، ولا يتبعض الطهارة. العاشر: يجوز التيمم لصلاة الجنازة
مع وجود الماء بنية الندب، ولا يجوز له الدخول به في غير ذلك من أنواع الصلوات. الركن
الرابع: في النجاسات وأحكامها. القول في النجاسات، وهي عشرة أنواع: الأول والثاني:
البول والغائط مما لا يؤكل لحمه إذا كان للحيوان نفس سائلة، سواء كان جنسه حراماً كالأسد
أو عرض له التحريم كالجلال. وفي رجيع ما لا نفس له وبوله تردد، وكذا في ذرق الدجاج غير
الجلال، والأظهر الطهارة. الثالث: المني، وهو نجس من كل حيوان حل أكله أو حرم، وفي مني ما
لا نفس له تردد، والطهارة أشبه. الرابع: الميتة، ولا ينجس من الميتات إلا ما له نفس سائلة،
وكل ما ينجس بالموت فما قطع من جسده نجس، حياً كان أو ميتاً، وما كان منه لا تحله الحياة كا
لشعر فهو طاهر إلا أن يكون عينه نجسة كالكلب والخنزير والكافر على الأظهر. ويجب الغسل
على من مس ميتاً من الناس قبل تطهيره وبعد برده، وكذا إن مس قطعة منه فيها عظم، وغسل
اليد على من مس ما لا عظم فيه، أو مس ميتاً له نفس سائلة من غير الناس. الخامس: الدماء، ولا ينجس
منها إلا ما كان من حيوان له عرق، لا ما يكون رشحاً كدم السمك وشبهه. السادس والسابع:
الكلب والخنزير، وهما نجسان عيناً ولعاباً، ولو نزي كلب على حيوان فأولده روعي في إلحاقه
بأحكامه إطلاق الاسم، وما عداهما من الحيوان فليس بنجس، وفي الثعلب والأرنب والفأرة
والوزغة تردد، والأظهر الطهارة. الثامن: المسكرات، وفي تنجيسها خلاف، والأظهر النجاسة،

وفي حكمها العصير إذا غلى واشتد. التاسع: الفقاع. العاشر: الكافر، وضابطه من خرج
عن الإسلام، أو من انتحله وجحد ما يعلم من الدين ضرورة كالخوارج والغلاة. وفي عرق الجنب
من الحرام، وعرق الإبل الجلالة، والمسوخ خلاف، والأظهر الطهارة. وما عدا ذلك فليس بنجس
في نفسه، وإنما تعرض له النجاسة. ويكره بول البغال والحمير والدواب. القول في أحكام
النجاسات: تجب إزالة النجاسات عن الثياب والبدن، وعفي عما لا يتوقى التحرز منه من القروح
والجروح التي لا ترقأ وإن كثر، وعما دون الدرهم البغلي سعة من الدم المسفوح الذي ليس
أحد الدماء الثلاثة، وما زاد عن ذلك تجب إزالته إن كان مجتمعاً، وإن كان متفرقاً قيل:
هو عفو، وقيل: تجب إزالته، وقيل: لا تجب إلا أن يتفاحش، والأول أظهر. ويجوز الصلاة فيما
لا تتم الصلاة فيه منفرداً وإن كان فيه نجاسة لم يعف عنها، وتعصر الثياب من النجاسات
كلها إلا من بول الرضيع فإنه يكفي صب الماء عليه. وإذا علم موضع النجاسة غسل، وإن جهل
غسل كل موضع فيه الاشتباه، ويغسل الثوب والبدن من البول مرتين، وإذا لاقى الكلب
أو الخنزير أو الكافر ثوب الإنسان رطباً غسل موضع الملاقاة واجباً، وإن كان يابساً
رشه بالماء استحباباً، وفي البدن يغسل رطباً، وقيل: يمسح يابساً ولم يثبت. وإذا أخل المصلي
بإزالة النجاسة عن ثوبه أو بدنه أعاد في الوقت وخارجه، فإن لم يعلم ثم علم بعد الصلاة
لم تجب عليه الإعادة، وقيل: يعيد في الوقت، والأول أظهر. ولو رأى النجاسة وهو في الصلاة
فإن أمكنه إلقاء الثوب وستر العورة بغيره وجب وأتم، وإن تعذر إلا بما يبطلها استأنف.
والمربية للصبي إذا لم يكن لها إلا ثوب واحد غسلته في كل يوم مرة، وإن جعلت تلك الغسلة
في آخر النهار أمام صلاة الظهر كان حسناً. وإذا كان مع المصلي ثوبان وأحدهما نجس
ولا يعلمه بعينه صلى الصلاة الواحدة في كل واحد منهما منفرداً على الأظهر، وفي الثياب
الكثيرة كذلك إلا أن يضيق الوقت فيصلي عرياناً. ويجب أن يلقي الثوب النجس ويصلي عرياناً
إذا لم يكن هناك غيره، فإن لم يمكنه صلى فيه وأعاد، وقيل: لا يعيد، وهو الأشبه. والشمس إذا

جففت البول وغيره من النجاسات عن الارض والبواري والحصر طهر موضعه وكذا
كل ما لا يمكن نقله كالنباتات والابنية وتطهر النار ما احالته والتراب باطن الخف واسفل
القدم والنعل وماء الغيث لا ينجس في حال وقوعه ولا حال جريانه من ميزاب وشبهه الا ان
تغيره النجاسة والماء الذي تغسل به النجاسة نجس سواء كان في الغسلة الاولى سواء كان
في الغسلة الاولى او الثانية وسواء كان متلونا بالنجاسة او لم يكن وسواء بقي على المغسول
عين النجاسة او نقي وكذا القول في الاناء على الاظهر وقيل في الذنوب اذا القي على نجاسة
على الارض تطهر الارض مع بقائه على طهارته الثالث في الآنية ولا يجوز الاكل والشرب
في آنية من ذهب او فضة ولا استعمالها في غير ذلك ويكره المفضض وقيل يجب اجتناب موضع الفم
وفي جواز اتخاذها لغير الاستعمال تردد والاظهر المنع ولا يحرم استعمال غير الذهب والفضة
من انواع المعادن والجواهر ولو تضاعفت اثمانها واواني المشركين طاهرة حتى يعلم
نجاستها ولا يجوز استعمال شيء من الجلود الا ما كان طاهرا في حال الحياة ذكيا ويستحب
اجتناب ما لا يؤكل لحمه حتى يدبغ بعد ذكاته ويستعمل من اواني الخمر ما كان مقيرا او
مدهونا بعد غسله ويكره ما كان خشبا او قرعا او خزفا غير مدهون ويغسل الاناء من
ولوغ الكلب ثلاثا اولاهن بالتراب على الاصح ومن الخمر والجرذ ثلاثا بالماء والسبع افضل ومن غير
ذلك مرة واحدة والثلاث احوط

كتاب الصلاة

والعلم بها يستدعي بيان اربعة اركان الاول في المقدمات وهي سبع الاولى في
اعداد الصلوات والمفروض منها تسع صلاة اليوم والليلة والجمعة والعيدين والكسوف
والزلزلة والآيات والطواف والاموات وما يلتزمه الانسان بنذر وشبهه وما عدا
ذلك مسنون وصلاة اليوم والليلة خمس وهي سبع عشرة ركعة في الحضر الصبح ركعتان
والمغرب ثلث وكل واحدة من البواقي اربع ويسقط من كل رباعية في السفر ركعتان و
نوافلها في الحضر اربع وثلثون ركعة على الاشهر امام الظهر ثمان وقبل العصر مثلها وبعد

المغرب اربع وعقيب العشاء ركعتان من جلوس تعدان بركعة واحدى عشرة صلاة الليل
مع ركعتي الشفع والوتر وركعتان للفجر ويسقط في السفر نافلة الظهر والعصر والوتيرة
على الاظهر والنوافل كلها ركعتان بتشهد وتسليم عدا الوتر وصلاة الاعرابي وسنذكر
تفصيل باقي الصلوات في مواضعها ان شاء الله تعالى الثانية في المواقيت والنظر في مقاديرها و
احكامها اما الاول فما بين زوال الشمس الى غروبها وقت للظهر والعصر ويختص الظهر من اوله
بمقدار ثلث ركعات ثم تشاركها العشاء حتى ينتصف الليل ويختص العشاء من آخر الوقت
بمقدار اربع وما بين طلوع الفجر الثاني المستطير في الافق الى طلوع الشمس وقت الصبح
ويعلم الزوال بزيادة الظل بعد نقصانه او بميل الشمس الى الحاجب الايمن لمن يستقبل
القبلة والغروب باستتار القرص وقيل بذهاب الحمرة من المشرق وهو الاشهر وقال
آخرون ما بين الزوال حتى يصير ظل كل شيء مثله وقت للظهر وللعصر من حين يمكن الفراغ
من الظهر حتى يصير الظل مثليه والمماثلة بين الفيء الزائد والظل الاول وقيل بل مثل الشخص
وقيل اربعة اقدام للظهر وثمان للعصر هذا للمختار وما زاد على ذلك حتى تغرب وقت
لذوي الاعذار وكذا من غروب الشمس الى ذهاب الحمرة للمغرب وللعشاء من ذهاب الحمرة الى ثلث
الليل للمختار وما زاد عليه حتى ينتصف الليل للمضطر وقيل الى طلوع الفجر وما بين طلوع
الحمرة للمختار في الصبح وما زاد على ذلك حتى تطلع الشمس للمعذور وعندي ان ذلك كله
للفضيلة ووقت النوافل اليومية للظهر من حين الزوال الى ان يبلغ زيادة الفيء قدمين
وللعصر اربعة اقدام وقيل ما دام وقت الاختيار باقيا وقيل يمتد وقتها بامتداد
وقت الفريضة والاول اشهر فان خرج الوقت وقد تلبس من النافلة ولو بركعة زاحم بها الفريضة
مخففة وان لم يكن صلى شيئا بدأ بالفريضة ولا يجوز تقديمها على الزوال الا يوم الجمعة
ويزاد في نافلتها اربع ركعات اثنتان منها للزوال ونافلة المغرب بعدها الى ذهاب
الحمرة المغربية فان بلغ ذلك ولم يكن صلى النافلة اجمع بدأ بالفريضة والركعتان من جلوس

بعد العشاء يمتد وقتهما بامتداد وقت الفريضة وينبغي ان يجعلهما خاتمة نوافله وصلاة
الليل بعد انتصافه وكلما قرب من الفجر كان افضل ولا يجوز تقديمها على الانتصاف الا
لمسافر يصده جده او شاب تمنعه رطوبة رأسه وقضاؤها افضل وآخر وقتها طلوع
الفجر الثاني فان طلع ولم يكن تلبس منها باربع بدأ بركعتي الفجر قبل الفريضة حتى تطلع الحمرة المشرقية
فيشتغل بالفريضة وان كان قد تلبس باربع تممها مخففة ولو طلع الفجر ووقت ركعتي الفجر بعد
طلوع الفجر الاول ويجوز ان يصليهما قبل ذلك والافضل اعادتهما بعده ويمتد
وقتهما حتى تطلع الحمرة ثم تصير الفريضة اولى ويجوز ان يقضي الفرائض الخمس في كل وقت ما
لم يتضيق وقت حاضرة وكذا يصلي بقية الصلوات المفروضات وتصلى النوافل
ما لم يدخل وقت فريضة وكذا قضاؤها **واما الاحكام** ففيه مسائل **الاولى** اذا حصل احد الاعذار
المانعة من الصلاة كالجنون والحيض وقد مضى من الوقت مقدار الطهارة واداء الفريضة
وجب عليه قضاؤها ويسقط القضاء اذا كان دون ذلك على الاظهر ولو زال المانع فان
ادرك الطهارة وركعة من الفريضة لزمه اداؤها ويكون مؤديا على الاظهر ولو اهمل قضى
ولو ادرك قبل الغروب او قبل انتصاف الليل احدى الفريضتين لزمته تلك لا غير وان
ادرك الطهارة وخمس ركعات قبل الغروب لزمته الفريضتان **الثانية** الصبي المتطوع
بوظيفة الوقت اذا بلغ بما لا يبطل الطهارة والوقت باق يستأنف على الاشبه وان
بقي من الوقت دون الركعة بنى على نافلته ولا يجدد نية الفرض **الثالثة** اذا كان له طريق
الى العلم بالوقت لم يجز التعويل على الظن فان فقد العلم اجتهد فان غلب على ظنه دخول
الوقت صلى فان انكشف له فساد الظن قبل دخول الوقت استأنف وان كان الوقت
دخل وهو متلبس ولو قبل التسليم لم يعد على الاظهر ولو صلى قبل الوقت عامدا او جاهلا
او ناسيا كانت صلاته باطلة **الرابعة** الفرائض اليومية مرتبة في القضاء فلو دخل في فريضة
فذكر ان عليه سابقة عدل بنيته ما دام العدول ممكنا والا استأنف المرتبة **الخامسة**
يكره النوافل المبتدأة عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند قيامها وبعد الصبح وبعد العصر
ولا بأس بما له سبب كصلاة الزيارة والحاجة والنوافل المرتبة

ما يفوت من النوافل ليلا يستحب تعجيله ولو في النهار وما يفوت نهارا يستحب تعجيله ولو
ليلا ولا ينتظر بها النهار **السابعة** الافضل في كل صلاة ان يؤتى بها في اول وقتها الا
المغرب والعشاء لمن افاض من عرفات فان تأخيرهما الى المزدلفة اولى ولو صار الى ربع
الليل والعشاء افضل تأخيرها حتى يسقط الشفق الاحمر والمتنفل يؤخر الظهر والعصر
حتى يأتي بنافلتهما والمستحاضة تؤخر الظهر والمغرب **الثامنة** لو ظن انه صلى الظهر فاشتغل
بالعصر فان ذكر وهو فيها عدل بنيته وان لم يذكر حتى فرغ فان كان قد صلى في اول وقت الظهر اعاد
بعد ان يصلي الظهر على الاشبه وان كان في الوقت المشترك او دخل وهو فيها اجزأته وأتى
بالظهر **المقدمة الثالثة** في القبلة **والنظر** في القبلة والمستقبل وما يستقبل له واحكام الخلل **الاول**
القبلة وهي الكعبة لمن كان في المسجد والمسجد لمن كان في الحرم والحرم لمن خرج عنه على
الاظهر وجهة الكعبة هي القبلة لا البنية فلو زالت البنية صلى الى جهتها كما يصلي
من هو اعلى موقفا منها وان صلى في جوفها استقبل اي جدرانها شاء على كراهية ويصلي الى البيت
المعمور والاول اصح ولا يحتاج ان ينصب بين يديه شيئا وكذا لو صلى الى بابها وهو مفتوح
ولو استطال صف المأمومين في المسجد حتى خرج بعضهم عن سمت الكعبة بطلت صلاة
ذلك البعض واهل كل اقليم يتوجهون الى سمت الركن الذي على جهتهم فاهل العراق الى
العراقي وهو الذي فيه الحجر واهل الشام الى الشامي والمغرب الى الغربي واليمن الى
اليماني واهل العراق ومن والاهم يجعلون الفجر على المنكب الايسر والمغرب على الايمن
والجدي محاذي المنكب الايمن وعين الشمس عند زوالها على الحاجب الايمن ويستحب
لهم التياسر الى يسار المصلي منهم قليلا **الثاني** في المستقبل ويجب الاستقبال في
الصلاة مع العلم بجهة القبلة فان جهلها عول على الامارات المفيدة للظن واذا اجتهد
فاخبره غيره بخلاف اجتهاده قيل يعمل على اجتهاده ويقوى عندي ان كان ذلك
المخبر اوثق في نفسه عول عليه وان لم يكن له طريق الى الاجتهاد فاخبره كافر قيل لا يعمل

و يقوى ان افاده الظن عمل به ويعوّل على قبلة البلد اذا لم يعلم انها بنيت على الغلط
ومن ليس متمكنا من الاجتهاد كالاعمى يعوّل على غيره ومن فقد العلم والظن فان كان
الوقت واسعا صلى الصلوة الواحدة الى اربع جهات لكل جهة مرة وان ضاق عن
ذلك صلى من الجهات ما يحتمله الوقت وان ضاق الا عن صلوة واحدة صلاها الى اي
جهة شاء والمسافر يجب عليه استقبال القبلة ولا يجوز له ان يصلي شيئا من الفرائض على
الراحلة الا عند الضرورة ويستقبل القبلة فان لم يتمكن استقبل القبلة بما امكنه
من صلوته وينحرف الى القبلة كلما انحرفت الدابة وان لم يتمكن استقبل بتكبيرة الاحرام
ولو لم يتمكن من ذلك اجزأته الصلوة وان لم يكن مستقبلا وكذا المضطر الى الصلوة
ماشيا مع ضيق الوقت ولو كان الراكب بحيث يتمكن من الركوع والسجود لفرائض الصلوة
هل يجوز له الفريضة على الراحلة اختيارا قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه **الثالث**
ما يستقبل له ويجب الاستقبال في فرائض الصلوات مع الامكان وعند الذبح و
بالميت عند احتضاره ودفنه والصلوة عليه واما النوافل فالافضل استقبال القبلة
بها ويجوز ان يصلي على الراحلة سفرا وحضرا والى غير القبلة على كراهية متاكدة في
الحضر ويسقط فرض الاستقبال في كل موضع لا يتمكن منه كصلوة المطاردة وعند
ذبح الدابة الصائلة والمتردية بحيث لا يمكن صرفها الى القبلة **الرابع** في احكام الخلل
وهي مسائل **الاولى** الاعمى يرجع الى غيره لقصوره عن الاجتهاد فان عوّل على رأيه مع
وجود المبصر لامارة وجدها والا فعليه الاعادة **الثانية** اذا صلى الى جهة اما لغلبة
الظن او لضيق الوقت ثم تبين خطاؤه فان كان منحرفا يسيرا فالصلوة ماضية والا اعاد
في الوقت وقيل ان بان انه استدبر اعاد وان خرج الوقت والاول اظهر واما ان تبين الخلل
وهو في الصلوة فانه يستأنف على كل حال الا ان يكون منحرفا يسيرا فانه يستقيم ولا
اعادة **الثالثة** اذا اجتهد لصلوة ثم دخل وقت اخرى فان تجدد عنده شك

استانف الاجتهاد والا بنى على الاول **المقدمة الرابعة** في لباس المصلي وفيه مسائل
الاولى لا تجوز الصلوة في جلد الميتة ولو كان مما يؤكل لحمه سواء دبغ او لم يدبغ وما لا
يؤكل لحمه وهو طاهر في حيوته مما يقع عليه الذكاة اذا ذكي كان طاهرا ولا يستعمل في
الصلوة وهل يفتقر استعماله في غيرها الى الدباغ قيل نعم وقيل لا وهو الاظهر على كراهية
الثانية الصوف والشعر والوبر والريش مما يؤكل لحمه طاهر سواء جز من حي او مذكى
او ميت ويجوز الصلوة فيه ولو قلع من الميت غسل منه موضع الاتصال وكذا ما لا تحله
الحيوة من الميتة اذا كان طاهرا في حال الحيوة وما كان نجسا في حيوته فجميع ذلك نجس
على الاظهر ولا تصح الصلوة في شيء من ذلك اذا كان مما لا يؤكل لحمه ولو اخذ من مذكى الا
الخز الخالص وفي المغشوش منه بوبر الارانب والثعالب روايتان اصحهما المنع **الثالثة**
يجوز الصلوة في فرو السنجاب فانه لا ياكل اللحم وقيل لا يجوز والاول اظهر وفي الثعالب و
الارانب روايتان اصحهما المنع **الرابعة** لا يجوز لبس الحرير المحض للرجال ولا الصلوة فيه
الا في الحرب وعند الضرورة كالبرد المانع من نزعه ويجوز للنساء مطلقا وفيما لا تتم
الصلوة فيه منفردا كالتكة والقلنسوة تردد والاظهر الكراهية ويجوز الركوب عليه
وافتراشه على الاصح ويجوز الصلوة في ثوب مكفوف به واذا مزج بشيء طاهر مما تجوز الصلوة
فيه حتى خرج عن كونه محضا جاز لبسه والصلوة فيه سواء كان اكثر من الحرير او اقل منه
الخامسة الثوب المغصوب لا تجوز الصلوة فيه ولو اذن صاحبه لغير الغاصب او له
جازت الصلوة مع تحقق الغصبية ولو اذن مطلقا جاز لغير الغاصب على الظاهر
السادسة لا تجوز الصلوة فيما يستر ظهر القدم كالشمشك وتجوز فيما له ساق كالخف
والجورب ويستحب في النعل العربية **السابعة** كل ما عدا ما ذكرناه تصح الصلوة فيه بشرط
ان يكون مملوكا او ماذونا فيه وان يكون طاهرا وقد تقدم حكم الثوب النجس ويجوز للرجل
ان يصلي في ثوب واحد ولا يجوز للمرأة الا في ثوبين درع وخمار ساترة جميع جسدها

على الوجه والكفين وظاهر القدمين على تردد في القدمين ويجوز ان يصلي الرجل عرياناً
اذا ستر قبله ودبره على كراهية واذا لم يجد ثوباً سترهما بما وجده ولو بورق الشجر ومع عدم
ما يستر به يصلي عرياناً ان كان يأمن ان يراه احد وان لم يأمن صلى جالساً وفي الحالين يومي
عن الركوع والسجود والامة والصبية تصليان بغير خمار فان اعتقت في اثناء الصلاة
وجب عليها ستر رأسها فان افتقرت الى فعل كثير استأنفت وكذا الصبية اذا بلغت في
اثناء الصلاة بما لا يبطلها **الثامنة** يكره الصلاة في الثياب السود ما عدا العمامة والخف
وفي ثوب واحد رقيق للرجال فان حكى الحجم لم يجز ويكره ان يأتزر فوق القميص وان يشتمل
الصماء او يصلي في عمامة لا حنك لها ويكره اللثام للرجل والنقاب للمرأة فان منع القراءة
حرم ويكره الصلاة في قباء مشدود الا في الحرب وان يؤم بغير رداء وان يصحب شيئاً من
الحديد بارزاً وفي ثوب يتهم صاحبه وان تصلي المرأة في خلخال له صوت وفي
ثوب له تماثيل او خاتم فيه صورة **المقدمة الخامسة** في مكان المصلي الصلاة في الاماكن
كلها جائزة بشرط ان يكون مملوكاً او مأذوناً فيه والاذن قد يكون بعوض كالاجرة وشبهها
وبالاباحة وهي اما صريحة كقوله صل فيه او بالفحوى كاذنه في الكون فيه او بشاهد الحال كما
اذا كان هناك امارة تشهد ان المالك لا يكره والمكان المغصوب لا تصح الصلاة فيه للغاصب
ولا لغيره ممن علم بالغصب فان صلى عامداً عالماً كانت صلاته باطلة وان كان ناسياً او
جاهلاً بالغصبية صحت صلاته ولو كان جاهلاً بتحريم المغصوب لم يعذر واذا ضاق الوقت
وهو آخذ في الخروج صحت صلاته ولو صلى ولم يتشاغل بالخروج لم تصح ولو حصل في ملك
غيره باذنه ثم امره بالخروج وجب عليه فان صلى والحال هذه كانت صلاته باطلة ويصلي
وهو خارج ان كان الوقت ضيقاً ولا يجوز ان يصلي والى جانبه امرأة تصلي او امامه
سواء صلت بصلاته او منفردة وسواء كانت محرماً او اجنبية وقيل ذلك مكروه وهو الاشبه
ويزول التحريم او الكراهية ان كان بينهما حائل او مقدار عشرة اذرع ولو كانت وراءه بقدر

ما يكون موضع سجودها محاذياً لقدمه سقط المنع ولو حصلا في موضع لا يتمكنان من
التباعد صلى الرجل اولاً ولا بأس ان يصلي في الموضع النجس اذا كانت نجاسته لا تتعدى
الى ثوبه ولا الى بدنه وكان موضع الجبهة طاهراً وتكره الصلاة في الحمام وبيوت الغائط ومبارك
الابل ومساكن النمل ومجرى المياه وارض السبخة والثلج وبين المقابر الا ان يكون حائل ولو عنزة
او بينه وبينها عشرة اذرع وبيوت النيران وبيوت الخمور اذا لم تتعد اليه نجاستها وجواد
الطرق وبيوت المجوس ولا بأس بالبيع والكنائس ويكره ان يكون بين يديه نار مضرمة على
الاظهر او تصاوير وكما يكره الفريضة في جوف الكعبة تكره على سطحها وتكره في مرابط الخيل
والحمير والبغال ولا بأس بمرابض الغنم وفي بيت فيه مجوسي ولا بأس باليهودي والنصراني ويكره
بين يديه مصحف مفتوح او حائط ينز من بالوعة يبال فيها وقيل يكره الى انسان مواجه
او باب مفتوح **المقدمة السادسة** لا يجوز السجود على ما ليس بأرض كالجلود والصوف
والشعر ولا على ما خرج من الارض اذا كان معدناً كالملح والعقيق والذهب والفضة والقير
الا عند الضرورة ولا على ما ينبت من الارض اذا كان مأكولاً بالعادة كالخبز والفواكه وفي
القطن والكتان روايتان اشهرهما المنع ولا يجوز السجود على الوحل فان اضطر اومأ
ويجوز السجود على القرطاس ويكره اذا كان فيه كتابة ولا يسجد على شيء من بدنه فان منعه الحر
عن السجود على الارض سجد على ثوبه فان لم يكن فعلى كفه والذي ذكرناه انما يعتبر في موضع
الجبهة لا في بقية المساجد ويراعى فيه ان يكون مملوكاً او مأذوناً فيه وان يكون خالياً
من نجاسة واذا كانت النجاسة في موضع محصور كالبيت وشبهه وجهل موضع النجاسة
لم يسجد على شيء منه ويجوز في المواضع المتسعة دفعاً للمشقة **المقدمة السابعة** في
الاذان والاقامة **والنظر** في اربعة اشياء **الاول** فيما يؤذن له ويقام وهما مستحبان
في الصلوات الخمس المفروضة اداء وقضاء للمنفرد والجامع للرجل والمرأة لكن يشترط ان تسر
وقيل هما شرطان في الجماعة والاول اظهر ويتأكدان فيما يجهر فيه واشدهما في الغداة والمغرب

ولا يؤذن لشيء من النوافل ولا لشيء من الفرائض عدا الخمس بل يقول المؤذن الصلوة ثلثاً
وقاضي الصلوات الخمس يؤذن لكل واحدة ويقيم ولو اذن للاولى من ورده ثم اقام
للبواقي كان دونه في الفضل ويصلي يوم الجمعة الظهر باذان واقامة والعصر باقامة وكذا في
الظهر والعصر بعرفة ولو صلى الامام بجماعة وجاء آخرون لم يؤذنوا ولم يقيموا على كراهية
ما دامت الاولى لم تتفرق فان تفرقت صفوفهم اذن الآخرون واقاموا واذا اذن
المنفرد ثم اراد الجماعة اعاد الاذان والاقامة الثاني في المؤذن ويعتبر فيه العقل و
الاسلام والذكورة ولا يشترط البلوغ بل يكفي كونه مميزاً ويستحب ان يكون عدلاً صيتاً مبصراً
بصيراً بالاوقات متطهراً قائماً على مرتفع ولو اذنت امرأة للنساء جاز ولو صلى منفرداً ولم
يؤذن ساهياً رجع الى الاذان مستقبلاً صلوته ما لم يركع وفيه رواية اخرى ويعطى الاجرة من
بيت المال اذا لم يوجد من يتطوع به الثالث في كيفية الاذان ولا يؤذن الا بعد دخول
الوقت وقد رخص تقديمه على الصبح لكن يستحب اعادته بعد طلوعه والاذان على الاشهر ثمانية
عشر فصلاً التكبير اربع والشهادة بالتوحيد ثم بالرسالة ثم يقول حي على الصلوة ثم حي على
الفلاح ثم حي على خير العمل والتكبير بعده ثم التهليل كل فصل مرتان والاقامة فصولها
مثنى ويزاد فيها قد قامت الصلوة مرتين ويسقط من التهليل في آخرها مرة واحدة والترتيب
شرط في صحة الاذان والاقامة ويستحب فيهما سبعة اشياء ان يكون مستقبل القبلة وان يقف على
اواخر الفصول ويتأنى في الاذان ويحدر في الاقامة وان لا يتكلم في خلالهما وان يفصل بينهما
بركعتين او سجدة الا في المغرب فان الاولى ان يفصل بخطوة او سكتة وان يرفع الصوت
به اذا كان ذكراً وكل ذلك يتأكد في الاقامة ويكره الترجيع في الاذان الا ان يريد الاشعار
وكذا يكره الصلوة خير من النوم الرابع في احكام الاذان وفيه مسائل الاولى
من نام في خلال الاذان او الاقامة ثم استيقظ استحب له استينافه ويجوز البناء و
كذا ان اغمي عليه الثانية اذا اذن ثم ارتد جاز ان يعتد به ويقيم غيره ولو ارتد في

اثناء الاذان ثم رجع استأنف على قول الثالثة يستحب لمن سمع الاذان ان يحكيه مع نفسه
الرابعة اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة كره الكلام كراهية مغلظة الا ما يتعلق بتدبير
المصلين الخامسة يكره للمؤذن ان يلتفت يميناً وشمالاً لكن يلزم سمت القبلة في اذانه
السادسة اذا تشاح الناس في الاذان قدم الاعلم ومع التساوي يقرع بينهم السابعة
اذا كانت جماعة جاز ان يؤذنوا جميعاً والافضل اذا كان الوقت متسعاً ان يؤذن واحد
بعد واحد الثامنة اذا سمع الامام اذان مؤذن جاز ان يجتزي به في الجماعة وان كان
ذلك المؤذن منفرداً التاسعة من احدث في اثناء الاذان او الاقامة تطهر وبنى والافضل
ان يعيد الاقامة العاشرة من احدث في الصلوة تطهر واعادها ولا يعيد الاقامة الا
ان يتكلم الحادية عشرة من صلى خلف امام لا يقتدى به اذن لنفسه واقام فان خشي
فوات الصلوة اقتصر على تكبيرتين وعلى قوله قد قامت الصلوة وان اخل بشيء من فصول الاذان
استحب للمأموم التلفظ به الركن الثاني في افعال الصلوة وهي واجبة ومندوبة
فالواجبات ثمانية الاول النية وهي ركن في الصلوة لو اخل بها عامداً او ناسياً لم تنعقد صلوته
وحقيقتها استحضار صفة الصلوة في الذهن والقصد بها الى امور اربعة الوجوب او
الندب والقربة والتعيين وكونها اداء او قضاء ولا عبرة باللفظ ووقتها عند اول جزء
من التكبير ويجب استمرار حكمها الى آخر الصلوة وهو ان لا ينقض النية الاولى ولو نوى
الخروج من الصلوة لم تبطل على الاظهر وكذا لو نوى ان يفعل ما ينافيها فان فعله بطلت
وكذا لو نوى بشيء من افعال الصلوة الرياء او غير الصلوة ويجوز نقل النية في مواضع كنقل
الظهر يوم الجمعة الى النافلة لمن نسي قراءة الجمعة وقرأ غيرها وكنقل الفريضة الحاضرة
الى السابقة عليها مع سعة الوقت الثاني تكبيرة الاحرام ولا تصح الصلوة من دونها
ولو اخل بها نسياناً او صورتها ان يقول الله اكبر ولا ينعقد بمعناها ولو اخل بحرف منها
لم ينعقد صلوته فان لم يتمكن من التلفظ بها كالاعجم لزمه التعلم ولا يتشاغل بالصلوة

مع سعة الوقت فان ضاق احرم بترجمتها والاخرس ينطق بها على قدر الامكان فان عجز
عن النطق اصلا عقد قلبه بمعناها مع الاشارة والترتيب واجب ولو عكس لم تنعقد الصلوة
والمصلي بالخيار في التكبيرات السبع ايها شاء جعلها تكبيرة الافتتاح ولو كبر ونوى الافتتاح
ثم كبر ونوى الافتتاح بطلت صلوته فان كبر ثالثة ونوى الافتتاح انعقدت الصلوة اخيرا و
يجب ان يكبر قائما فلو كبر قاعدا مع القدرة او وهو آخذ في القيام لم تنعقد صلوته والمسنون
فيها ثلث ان يأتي بلفظ الجلالة من غير مد بين حروفها وبلفظ اكبر على وزن افعل وان يسمع
الامام من خلفه تلفظه بها وان يرفع المصلي يديه بها الى اذنيه **الثالث** القيام وهو ركن مع
القدرة فمن اخل به عمدا او سهوا بطلت صلوته واذا امكنه القيام مستقلا وجب والا وجب
ان يعتمد على ما يتمكن معه من القيام وروي جواز الاعتماد على الحائط مع القدرة ولو قدر
على القيام في بعض الصلوة وجب ان يقوم بقدر مكنته والا صلى قاعدا وقيل حد ذلك ان لا
يتمكن من المشي بمقدار زمان صلوته والاول اظهر والقاعد اذا تمكن من القيام للركوع وجب
والا ركع جالسا واذا عجز عن القعود صلى مضطجعا فان عجز صلى مستلقيا والاخيران يومئان
لركوعهما وسجودهما ومن عجز عن حالة في اثناء الصلوة انتقل الى ما دونها مستمرا كالقائم يعجز
فيقعد او القاعد يعجز فيضطجع او المضطجع يعجز فيستلقي وكذا بالعكس ومن لا يقدر على
السجود يرفع ما يسجد عليه فان لم يقدر اومأ **والمسنون** في هذا الفصل شيئان ان يتربع
المصلي قاعدا في حال قراءته ويثني رجليه في حال ركوعه وقيل ويتورك في حال تشهده **الرابع**
القراءة وهي واجبة ويتعين بالحمد في كل ثنائية وفي الاوليين من كل رباعية وثلاثية
ويجب قراءتها اجمع ولا تصح الصلوة مع الاخلال ولو بحرف واحد منها عمدا حتى التشديد
وكذا اعرابها والبسملة آية منها تجب قراءتها معها ولا يجزي المصلي ترجمتها ويجب ترتيب
كلماتها وآيها على الوجه المنقول فلو خالف عمدا اعاد وان كان ناسيا استأنف القراءة ما لم
يركع وان ركع مضى في صلوته ولو ذكر ومن لا يحسنها يجب عليه التعلم فان ضاق الوقت

قرأ ما تيسر من غيرها او سبح الله وهلله وكبره بقدر القراءة ثم يجب عليه التعلم والاخرس يحرك
لسانه بالقراءة ويعقد بها قلبه والمصلي في كل ثالثة ورابعة بالخيار ان شاء قرأ الحمد وان شاء
سبح والافضل للامام القراءة وقراءة سورة كاملة بعد الحمد في الاوليين واجب في الفرائض
مع سعة الوقت وامكان التعلم للمختار وقيل لا يجب والاول احوط ولو قدم السورة على الحمد
اعادها او غيرها بعد الحمد ولا يجوز ان يقرأ في الفرائض شيئا من سور العزائم ولا ما يفوت الوقت
بقراءته ولا ان يقرن بين سورتين وقيل يكره وهو الاشبه ويجب الجهر بالحمد والسورة في الصبح
وفي اوليي المغرب والعشاء الاخرة والاخفات في الظهرين وثالثة المغرب والاخريين من
العشاء واقل الجهر ان يسمعه القريب الصحيح السمع اذا استمع والاخفات ان يسمع نفسه ان
كان يسمع وليس على النساء جهر **والمسنون** في هذا القسم الجهر بالبسملة في اول الحمد و
اول السورة وترتيل القراءة والوقوف على مواضعه وقراءة سورة بعد الحمد في النوافل و
ان يقرأ في الظهرين والمغرب بالسور القصار كالقدر والجحد وفي العشاء بالاعلى والطارق
وما شاكلهما وفي الصبح بالمدثر والمزمل وما ماثلهما وفي غداة الاثنين والخميس بهل
اتى وفي المغرب والعشاء ليلة الجمعة بالجمعة والاعلى وفي صبحها بها وبقل هو الله احد
وفي الظهرين بها وبالمنافقين ومنهم من يرى وجوب السورتين في الظهرين وليس بمعتمد
وفي نوافل النهار بالسور القصار ويسر بها وفي الليل بالطوال ويجهر بها ومع ضيق الوقت
يخفف وان يقرأ قل يا ايها الكافرون في المواضع السبعة ولو بدأ فيها بسورة التوحيد
جاز ويقرأ في اولى صلاة الليل قل هو الله احد ثلثين مرة وفي البواقي بطوال السور ويسمع
الامام من خلفه القراءة ما لم يبلغ العلو وكذا الشهادتين استحبابا واذا مر المصلي بآية
رحمة سألها او بآية نقمة استعاذ منها **مسائل سبع الاولى** لا يجوز قول آمين آخر
الحمد وقيل يكره **الثانية** الموالاة في القراءة شرط في صحتها فلو قرأ خلالها غيرها
استأنف القراءة وكذا لو نوى قطع القراءة وسكت وفي قول يعيد الصلوة اما لو سكت

في خلال القراءة لا بنية القطع او نوى القطع ولم يقطع مضت صلوته الثالثة روى اصحابنا ان
الضحى والم نشرح سورة واحدة وكذا الفيل ولإيلاف فلا يجوز افراد احدهما من صاحبتها في كل
ركعة ولا يفتقر الى البسملة بينهما على الاظهر الرابعة ان خافت في موضع الجهر او عكس جاهلا او ناسيا
لم يعد الخامسة يجزيه عوضا عن الحمد اثنتا عشرة تسبيحة صورتها سبحان الله والحمد لله ولا اله
الا الله والله اكبر ثلثا وقيل يجزيه عشر وفي رواية تسع وفي اخرى اربع والعمل بالاول احوط
السادسة من قرا سورة من العزائم في النوافل يجب ان يسجد في موضع السجود وكذا ان قرا غيره وهو
يستمع ثم ينهض ويقرا ما تخلف منها ويركع وان كان السجود في آخرها يستحب له قراءة الحمد ليركع عن
قراءة السابعة المعوذتان من القرآن ويجوز ان يقرا بهما في الصلوة فرضها ونفلها الخامس الركوع
وهو واجب في كل ركعة مرة الا في الكسوف والآيات وهو ركن في الصلوة تبطل بالاخلال به عمدا
وسهوا على تفصيل سياتي والواجب فيه خمسة اشياء الاول ان ينحني بقدر ما يمكن وضع يديه على ركبتيه
وان كانت يداه في الطول بحيث تبلغ ركبتيه من غير انحناء انحنى كما ينحني مستوي الخلقة واذا لم
يتمكن من الانحناء لعارض اتى بما يتمكن منه فان عجز اصلا اقتصر على الايماء ولو كان كالراكع خلقة
او لعارض وجب ان يزيد لركوعه يسير انحناء ليكون فارقا الثاني الطمأنينة فيه بقدر ما يؤدي
واجب الذكر مع القدرة ولو كان مريضا لا يتمكن سقطت عنه كما لو كان العذر في اصل الركوع
الثالث رفع الراس منه فلا يجوز ان يهوي للسجود قبل انتصابه منه الا مع عذر ولو افتقر في
انتصابه الى ما يعتمد عليه وجب الرابع الطمأنينة في الانتصاب وهو ان يعتدل قائما ويسكن
ولو يسيرا الخامس التسبيح فيه وقيل يكفي الذكر ولو كان تكبيرا او تهليلا وفيه تردد
واقل ما يجزي للمختار تسبيحة تامة وهي سبحان ربي العظيم وبحمده او يقول سبحان الله
ثلثا وفي الضرورة واحدة صغرى وهل يجب التكبير للركوع فيه تردد والاظهر الندب
والمسنون في هذا القسم ان يكبر للركوع قائما رافعا يديه بالتكبير محاذيا اذنيه ويرسلهما
ثم يركع وان يضع يديه على ركبتيه مفرجات الاصابع ولو كان باحديهما عذر وضع الاخرى

ويرد ركبتيه الى خلفه ويسوي ظهره ويمد عنقه موازيا لظهره وان يدعو امام التسبيح وان
يسبح ثلثا او خمسا او سبعا فما زاد وان يرفع الامام صوته بالذكر فيه وان يقول بعد انتصابه سمع
الله لمن حمده ويدعو بعده ويكره ان يركع ويداه تحت ثيابه السادس السجود وهو واجب في كل ركعة
سجدتان وهما ركن في الصلوة تبطل بالاخلال بهما من كل ركعة عمدا وسهوا ولا تبطل بالاخلال
بواحدة سهوا وواجبات السجود ستة الاول السجود على سبعة اعظم الجبهة والكفان
والركبتان وابهاما الرجلين الثاني وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه فلو سجد على كور العمامة
لم يجز الثالث ان ينحني للسجود حتى يساوي موضع جبهته موقفه الا ان يكون علوا يسيرا
بمقدار لبنة لا ازيد فان عرض ما يمنع عن ذلك اقتصر على ما يتمكن منه وان افتقر الى رفع ما يسجد
عليه وجب وان عجز عن ذلك كله اوما ايماء الرابع الذكر فيه وقيل يختص بالتسبيح كما
قلناه في الركوع الخامس الطمأنينة الا مع الضرورة المانعة السادسة رفع الراس من
السجدة الاولى حتى يعتدل مطمئنا وفي وجوب التكبير للاخذ فيه والرفع منه تردد
والاظهر الاستحباب ويستحب فيه ان يكبر للسجود قائما ثم يهوي للسجود سابقا بيديه الى الارض
وان يكون موضع سجوده مساويا لموقفه او اخفض وان يرغم بانفه ويدعو ويزيد على التسبيحة
الواحدة ما تيسر ويدعو بين السجدتين وان يقعد متوركا وان يجلس عقيب السجدة الثانية
مطمئنا ويدعو عند القيام ويعتمد على يديه سابقا برفع ركبتيه ويكره الاقعاء بين
السجدتين مسائل ثلث الاولى من به ما يمنع من وضع الجبهة على الارض كالدمل اذا
لم يستغرق الجبهة يحتفر حفيرة ليقع السليم من جبهته على الارض فان تعذر سجد على
احد الجبينين فان كان هناك مانع سجد على ذقنه الثانية سجدات القرآن خمس عشرة اربع
واجبة وهي في سجدة لقمن وحم السجدة والنجم واقرا باسم ربك واحدى عشرة مسنونة وهي
في الاعراف والرعد والنحل وبني اسرائيل ومريم والحج في موضعين والفرقان والنمل وص
واذا السماء انشقت والسجود واجب في العزائم الاربع للقاري والمستمع ويستحب للسامع

على الاظهر وفي البواقي يتخير على كل حال وليس في شيء من السجدات تكبير ولا تشهد ولا تسليم
ولا يشترط فيها الطهارة ولا استقبال القبلة على الاظهر ولو نسيها اتى بها فيما بعد
وسجدتا الشكر مستحبتان عند تجدد النعم ودفع النقم وعقيب الصلوات ويستحب بينهما
التعفير السابع التشهد وهو واجب في كل ثنائية مرة وفي الثلاثية والرباعية مرتين
ولو اخل بهما او باحدهما عامدا بطلت صلوته والواجب في كل واحد منهما خمسة اشياء
الجلوس بقدر التشهد والشهادتان والصلوة على النبي وعلى آله عليهم السلام وصورتهما اشهد ان
لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله ثم ياتي بالصلوة على النبي وآله ومن لم يحسن التشهد
وجب عليه الاتيان بما يحسن منه مع ضيق الوقت ثم يجب عليه تعلم ما لا يحسن منه ومسنون هذا
القسم ان يجلس متوركا وصفته ان يجلس على وركه الايسر ويخرج رجليه جميعا فيجعل ظاهر
قدمه الايسر الى الارض وظاهر قدمه الايمن الى باطن الايسر وان يقول ما زاد من تحميد ودعاء
الثامن التسليم وهو واجب على الاصح ولا يخرج من الصلوة الا به وله عبارتان احدهما ان
يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والاخرى ان يقول السلام عليكم ورحمة الله
وبركاته وبكل منهما يخرج من الصلوة وبايهما بدا كان الثاني مستحبا ومسنون هذا القسم
ان يسلم المنفرد الى القبلة تسليمة واحدة ويومي بمؤخر عينه الى يمينه والامام بصفحة
وجهه وكذا المأموم ثم ان كان على يساره غيره اومأ بتسليمة اخرى الى يساره بصفحة وجهه
واما المسنون في الصلوة فخمسة الاول التوجه بسبع تكبيرات منها تكبيرة الافتتاح
بان يكبر ثلاثا ثم يدعو ثم يكبر اثنتين ويدعو ثم يكبر اثنتين ويتوجه ويجوز
في السبع الولاء وايها شاء اوقع معه نية الصلوة فيكون ابتداء الصلوة عندها الثاني القنوت
وهو في كل ثانية قبل الركوع وبعد القراءة ويستحب ان يدعو فيه بالاذكار المروية والا
فبما شاء واقله ثلث تسبيحات وفي الجمعة قنوتان في الاولى قبل الركوع وفي الثانية بعد
الركوع وان نسيه قضاه بعد الركوع الثالث شغل النظر حال القيام الى موضع سجوده

وفي حال القنوت الى باطن كفيه وفي حال الركوع الى ما بين رجليه وفي حال السجود الى طرف
انفه وفي حال التشهد الى حجره الخامس التعقيب وافضله تسبيح الزهراء عليها السلام ثم
بما روي من الادعية والا فبما تيسر خاتمة قواطع الصلوة قسمان احدهما يبطلها عمدا وسهوا وهو كل
ما يبطل الطهارة سواء دخل تحت الاختيار او خرج كالبول والغائط وما شابهه من موجبات
الوضوء والجنابة والحيض وما شابههما من موجبات الغسل وقيل لو احدث ما يوجب
الوضوء سهوا تطهر وبنى وليس بمعتمد والثاني لا يبطلها الا عمدا وهو وضع اليمين على الشمال
وفيه تردد والالتفات الى ورائه والكلام بحرفين فصاعدا والقهقهة وان يفعل فعلا
كثيرا ليس من الصلوة والبكاء لشيء من امور الدنيا والاكل والشرب الا في صلوة
الوتر لمن اصابه عطش وهو يريد الصوم في صبيحة تلك الليلة لكن لا يستدبر القبلة وفي
عقص الشعر للرجل تردد والاشبه الكراهية ويكره الالتفات يمينا وشمالا والتثاؤب والتمطي
والعبث وفرقعة الاصابع ونفخ موضع السجود والتنخم وان يبصق او يفرقع اصابعه او يتأوه بحرف واحد
او يئن به ويدافع البول والغائط والريح وان كان خفه ضيقا استحب له نزعه لصلوته مسائل
اربع الاولى اذا عطس الرجل في الصلوة استحب له ان يحمد الله وكذا ان عطس غيره يستحب له
تسميته الثانية اذا سلم عليه يجوز ان يرد مثل قوله سلام عليكم ولا يقول وعليكم السلام
على رواية الثالثة يجوز ان يدعو بكل دعاء يتضمن تسبيحا او طلب شيء مباح من امور الدنيا
والاخرة قائما وقاعدا وراكعا وساجدا ولا يجوز ان يطلب شيئا محرما ولو فعل بطلت صلوته
الرابعة يجوز للمصلي ان يقطع صلوته اذا خاف تلف مال او فرار غريم او تردي طفل وما
شابه ذلك ولا يجوز قطع الصلوة اختيارا الركن الثالث في بقية الصلوات وفيه فصول
الفصل الاول في صلوة الجمعة والنظر في الجمعة ومن تجب عليه وآدابها الجمعة ركعتان كالصبح
يسقط معهما الظهر ويستحب فيهما الجهر ويجب بزوال الشمس ويخرج وقتها اذا صار ظل كل شيء
مثله ولو خرج الوقت وهو فيها اتم جمعة اماما كان او مأموما وتفوت الجمعة بفوات الوقت

لا تقضى جمعة انما تقضى ظهرا ولو وجبت الجمعة فصلى الظهر وجب عليه السعي فان ادركها والا
اعاد الظهر ولم يجتز بالاولى ولو تيقن ان الوقت يتسع للخطبة وركعتين خفيفتين وجبت الجمعة
وان تيقن او غلب على ظنه ان الوقت لا يتسع لذلك فقد فاتت الجمعة ويصلي ظهرا اما لو لم
يحضر الخطبة واول الصلوة وادرك مع الامام ركعة صلى جمعة وكذا لو ادرك الامام
راكعا في الثانية على قول ولو كبر ثم شك هل كان الامام راكعا او رافعا لم يكن له جمعة
وصلى الظهر الثاني السلطان العادل او من نصبه فلو مات
في اثناء الصلوة لم تبطل وجاز ان تقدم الجماعة من يتم بهم الصلوة وكذا لو عرض للمنصوب ما
يبطل الصلوة من اغماء او حدث الثالث العدد وهو خمسة الامام احدهم وقيل سبعة والاول
اشبه ولو انفضوا في اثناء الخطبة او بعدها قبل التلبس بالصلوة سقط الوجوب وان دخلوا
في الصلوة ولو بالتكبير وجب الاتمام ولو لم يبق الا واحد الثالث الخطبتان ويجب في كل
منهما الحمد لله والصلوة على النبي وآله عليهم السلام والوعظ وقراءة سورة خفيفة وقيل يجزي
ولو آية واحدة مما يتم بها فائدتها وفي رواية سماعة يحمد الله ويثني عليه ثم يوصي بتقوى الله
ويقرأ سورة خفيفة من القرآن ثم يجلس ثم يقوم فيحمد الله ويثني عليه ويصلي على محمد وآله وعلى
ائمة المسلمين ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات ويجوز ايقاعهما قبل زوال الشمس حتى اذا فرغ
زالت وقيل لا يصح الا بعد الزوال والاول اظهر ويجب ان تكون مقدمة على الصلوة فلو
بدأ بالصلوة لم تصح الجمعة ويجب ان يكون الخطيب قائما وقت ايراده مع القدرة ويجب الفصل بين الخطبتين
بجلسة خفيفة وهل الطهارة شرط فيهما فيه تردد والاشبه انها غير شرط ويجب ان
يرفع صوته بحيث يسمع العدد المعتبر فصاعدا وفيه تردد الرابع الجماعة فلا تصح فرادى
واذا حضر امام الاصل وجب عليه الحضور والتقدم وان منعه مانع جاز ان يستنيب الخامس
ان لا يكون هناك جمعة اخرى وبينهما دون ثلاثة اميال فان اتفقتا بطلتا وان سبقت احداهما
ولو بتكبيرة الاحرام بطلت المتأخرة ولو لم يتحقق السابقة اعادا ظهرا النظر الثاني

فيمن تجب عليه ويراعى فيه شروط سبعة التكليف والذكورة والحرية والحضر والسلامة من العمى
والمرض والعرج وان لا يكون هما ولا بينه وبين الجمعة ازيد من فرسخين وكل هؤلاء اذا تكلفوا
الحضور وجبت عليهم الجمعة وانعقدت بهم سوى من خرج عن التكليف والمرأة وفي العبد
تردد ولو حضر الكافر لم تصح منه ولم تنعقد به وان كانت واجبة عليه وتجب الجمعة على
اهل السواد كما تجب على اهل المدن مع استكمال الشروط وكذا على الساكن بالخيم كالبادية
اذا كانوا قاطنين وهاهنا مسائل الاولى من انعتق بعضه لا تجب عليه الجمعة ولو هاياه
مولاه لم تجب الجمعة ولو اتفقت في يوم نفسه على الاظهر وكذا المكاتب والمدبر الثانية من
سقطت عنه الجمعة يجوز ان يصلي الظهر في اول وقتها ولا يجب عليه تأخيرها حتى تفوت الجمعة
بل لا يستحب ولو حضر الجمعة بعد ذلك لم تجب عليه الثالثة اذا زالت الشمس لم يجز السفر لتعين
الجمعة ويكره بعد طلوع الفجر الرابعة الاصغاء الى الخطبة هل هو واجب فيه تردد وكذا
تحريم الكلام في اثنائها لكن ليس مبطلا للجمعة الخامسة يعتبر في امام الجمعة كمال العقل والايمان
والعدالة وطهارة المولد والذكورة ويجوز ان يكون عبدا وهل يجوز ان يكون ابرص او اجذم فيه
تردد والاشبه الجواز وكذا الاعمى السادسة المسافر اذا نوى الاقامة في بلد عشرة ايام
وجبت عليه الجمعة وكذا اذا لم ينو الاقامة ومضى عليه ثلاثون يوما في مصر واحد السابعة الاذان
الثاني يوم الجمعة مكروه والاول اشبه الثامنة يحرم البيع يوم الجمعة بعد الاذان فان باع
اثم وكان البيع صحيحا على الاظهر ولو كان احد المتعاقدين ممن لا يجب عليه السعي كان البيع سائغا
بالنظر اليه حراما بالنظر الى الآخر التاسعة اذا لم يكن الامام موجودا ولا من نصبه للصلوة وامكن
الاجتماع والخطبتان قيل يستحب ان يصلي جمعة وقيل لا يجوز والاول اظهر العاشرة اذا لم يتمكن
المأموم من السجود مع الامام في الاولى فاذا امكنه السجود واللحاق به قبل الركوع والا اقتصر على
متابعته في السجدتين وينوي بهما الاولى فان نوى بهما الثانية قيل بطلت الصلوة وقيل يحذفهما
ويسجد للاولى ويتم ثانية والاول اظهر واما آداب الجمعة فالغسل والتنفل بعشرين ركعة

ست عند انبساط الشمس وست عند ارتفاعها وست قبل الزوال ولو أخّر النافلة الى
بعد الزوال جاز وافضل من ذلك تقديمها وان يصلي بين الفريضتين ست ركعات من
النافلة جاز وان يباكر المصلي الى المسجد الاعظم بعد ان يحلق رأسه ويقص اظفاره و
يأخذ من شاربه وان يكون على سكينة ووقار متطيبا لابسا افضل ثيابه وان يدعو امام
توجهه وان يكون الخطيب بليغا مواظبا على الصلوات في اول اوقاتها ويكره له الكلام
في اثناء الخطبة بغيرها ويستحب ان يتعمم شاتيا كان او قائظا ويرتدي ببرد يمنية وان
يكون معتمدا على شيء وان يسلم اولا وان يجلس امام الخطبة واذا سبق الامام الى قراءة
سورة فليعدل الى الجمعة وكذا في الثانية يعدل الى سورة المنافقين ما لم يتجاوز نصف السورة
الا سورة الجحد والتوحيد ويستحب الجهر بالظهر في يوم الجمعة ومن يصلي ظهرا فالافضل
ايقاعها في المسجد الاعظم واذا لم يكن امام الجمعة ممن يقتدى به جاز ان يقدم المأموم
صلوته على الامام ولو صلى معه ركعتين واتمهما بعد تسليم الامام ظهرا كان افضل

الفصل الثاني في صلوة العيدين والنظر فيها وفي سننها وهي واجبة مع وجود الامام
بالشروط المعتبرة في الجمعة وتجب جماعة ولا يجوز التخلف الا مع العذر فحينئذ يجوز
ان يصلي منفردا ندبا ولو اختلت الشرائط سقط الوجوب واستحب الاتيان بها جماعة وفرادى
ووقتها ما بين طلوع الشمس الى الزوال ولو فاتت لم تقض وكيفيتها ان يكبر للاحرام ثم
يقرأ الحمد وسورة والافضل ان يقرأ الاعلى ثم يكبر بعد القراءة على الاظهر ويقنت بالمرسوم حتى
يتم خمسا ثم يكبر ويركع فاذا سجد السجدتين قام فكبر فيقرأ الحمد وسورة والافضل ان يقرأ
الغاشية ثم يكبر اربعا ويقنت بينها اربعا ثم يكبر خامسة للركوع ويركع فيكون الزائد على
المعتاد تسعا خمس في الاولى واربع في الثانية غير تكبيرة الاحرام وتكبيرتي الركوعين
وسنن هذه الصلوة الاصحار بها الا بمكة والسجود على الارض وان يقول المؤذن
الصلوة ثلثا فانه لا اذان لغير الخمس وان يخرج الامام حافيا ماشيا على سكينة ووقار ذاكرا

سبحانه وان يطعم قبل خروجه في الفطر وبعد عوده في الاضحى مما يضحي به وان يكبر في الفطر عقيب
اربع صلوات اولها المغرب ليلة الفطر وآخرها صلوة العيد وفي الاضحى عقيب خمس عشرة صلوة اولها الظهر
يوم النحر لمن كان بمنى وفي الامصار عقيب عشر يقول الله اكبر الله اكبر وفي الثالثة تردد لا اله الا الله
والله اكبر الحمد لله على ما هدانا وله الشكر على ما اولانا ويزيد في الاضحى ورزقنا من بهيمة الانعام و
يكره الخروج بالسلاح وان يتنفل قبل الصلوة وبعدها الا بمسجد النبي عليه السلام بالمدينة فانه يصلي
ركعتين قبل خروجه **مسائل خمس الاولى** التكبير الزائد هل هو واجب فيه تردد والاشبه الاستحباب
وبتقدير الوجوب هل القنوت واجب الاظهر لا وبتقدير وجوبه هل يتعين فيه لفظ الاظهر انه لا يتعين
وجوبا **الثانية** اذا اتفق عيد وجمعة فمن حضر العيد كان بالخيار في حضور الجمعة وعلى الامام
ان يعلمهم ذلك في خطبته وقيل الترخيص مختص بمن كان نائيا عن البلد كاهل السواد دفعا لمشقة
العود وهو الاشبه **الثالثة** الخطبتان في العيدين بعد الصلوة وتقديمهما بدعة ولا يجب استماعهما
الرابعة لا ينقل المنبر من الجامع بل يعمل شبه المنبر من طين استحبابا **الخامسة** اذا طلعت
الشمس حرم السفر حتى يصلي صلوة العيد ان كان ممن تجب عليه وفي خروجه بعد الفجر وقبل
طلوعها تردد والاشبه الجواز **الفصل الثالث** في صلوة الكسوف والكلام في سببها
وكيفيتها وحكمها **اما الاول** فتجب عند كسوف الشمس وخسوف القمر والزلزلة وهل تجب لما
عدا ذلك من ريح مظلمة وغيرها من اخاويف السماء قيل نعم وهو المروي وقيل لا بل يستحب
وقيل تجب للريح المخوفة والظلمة الشديدة حسب ووقتها في الكسوف من حين ابتدائه الى
حين انجلائه فان لم يتسع لها لم تجب وكذا الرياح والاخاويف ان قلنا بالوجوب وفي الزلزلة
تجب وان لم يطل المكث ويصلي بنية الاداء وان سكنت ومن لم يعلم بالكسوف حتى خرج الوقت
لم يجب القضاء الا ان يكون القرص قد احترق كله وفي غير الكسوف لا يجب القضاء ومع العلم
والتفريط او النسيان يجب القضاء في الجميع **واما كيفيتها** فهو ان يحرم ثم يقرأ الحمد وسورة ثم يركع ثم
يرفع فان كان لم يتم السورة قرأ من حيث قطع وان كان اتم قرأ الحمد ثانيا ثم قرأ سورة حتى يتم

على هذا الترتيب ويسجد اثنتين ثم يقوم ويقرأ الحمد وسورة معتمداً ترتيبه الأولى ويتشهد
ويسلّم ويستحب فيها الجماعة وإطالة الصلوة بمقدار زمان الكسوف وأن يعيد الصلوة إن فرغ
قبل الانجلاء وأن يكون مقدار ركوعه بمقدار زمان قرآءته وأن يقرأ السور الطوال مع سعة
الوقت وأن يكبّر عند كل رفع من كل ركوع إلا في الخامس والعاشر فإنه يقول سمع الله لمن حمده
وأن يقنت خمس قنوتات وأمّا أحكامها فمسائل **الأولى** إذا حصل الكسوف في وقت فريضة
حاضرة كان مخيراً في الإتيان بأيهما شاء ما لم تتضيّق الحاضرة فتكون أولى وقيل الحاضرة أولى
والأول أشبه **الثانية** إذا اتفق الكسوف في وقت نافلة الليل فالكسوف أولى ولو خرج وقت
النافلة ثم تقضى النافلة **الثالثة** يجوز أن يصلى صلوة الكسوف على ظهر الدابة وماشياً وقيل لا
يجوز ذلك إلا مع العذر وهو الأشبه **الفصل الرابع** في الصلوة على الأموات وفيه أقسام
الأول من يصلّى عليه وهو كل من كان مظهراً للشهادتين أو طفلاً له ست سنين ممن له حكم الإسلام
ويتساوى الذكر في ذلك والأنثى والحر والعبد وتستحب الصلوة على من لم يبلغ ذلك ولد حيّاً
فإن وقع سقطاً لم يصلّ عليه ولو ولجته الروح **الثاني** في المصلّي وأحق الناس بالصلوة أولاهم
بميراثه والأب أولى من الابن وكذا الولد أولى من الجد والأخ والعم والأخ من الأب والأم
أولى ممن يمتّ بأحدهما والزوج أولى بالمرأة من عصباتها وإن قربوا وإذا كان الأولياء جماعة
فالذكر أولى من الأنثى والحر أولى من العبد ولا يتقدم الولي إلا إذا استكملت فيه شرائط
الإمامة وإلا قدّم غيره وإذا تساوى الأولياء قدّم الأفقه فالأقرأ فالأسنّ فالأصبح ولا
يجوز أن يتقدم أحد إلا بإذن الولي سواء كان بشرائط الإمامة أو لم يكن بعد أن يكون مكلفاً
والإمام الأصل أولى بالصلوة من كل أحد والهاشمي أولى من غيره إذا قدّمه الولي وكان بشرائط
الإمامة ويجوز أن تؤمّ المرأة بالنساء ويكره أن تبرز عنهن بل تقف في صفهن وكذا الرجل العاري
وغيرهما من الأئمة يبرز أمام الصف ولو كان المؤتم واحداً وإذا اقتدت النساء بالرجال وقفن
خلفهم وإن كان فيهن حائض انفردت عن صفهن استحباباً **الثالث** في كيفية الصلوة

وهي خمس تكبيرات والدعاء بينهن غير لازم ولو قلنا بوجوبه لم يجب لفظ على التعيين
وأفضل ما يقال ما رواه محمد بن مهاجر عن أمه أم سلمة عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله
صلى الله عليه وآله إذا صلى على ميت كبّر وتشهد ثم كبّر وصلى على الأنبياء ودعا ثم كبّر ودعا للمؤمنين ثم
كبّر الرابعة ودعا للميت ثم كبّر وانصرف وإن كان منافقاً اقتصر المصلي على أربع وانصرف
بالرابعة ويجب فيها النية واستقبال القبلة وجعل رأس الجنازة إلى يمين المصلي و
ليس الطهارة من شرطها ولا يجوز التباعد عن الجنازة كثيراً ولا يصلى على الميت إلا بعد تغسيله
وتكفينه وإن لم يكن له كفن جعل في القبر وسترت عورته وصلي عليه بعد ذلك **وسنن**
هذه الصلوة أن يقف الإمام عند وسط الرجل وصدر المرأة وإن اتفقا جعل الرجل
يلي الإمام والمرأة من ورائه ويجعل صدرها محاذياً لوسطه ليقف الإمام موقف الفضيلة
ولو كان طفلاً جعل من وراء المرأة وأن يكون المصلي متطهراً وينزع نعليه ويرفع يديه في أول
تكبيرة إجماعاً وفي البواقي على الأظهر ويستحب عقيب الرابعة أن يدعو له إن كان مؤمناً وعليه
إن كان منافقاً وبدعاء المستضعفين إن كان كذلك وإن جهل حاله سأل الله أن يجعله [illegible]
أبيه شافعاً فيه وإذا فرغ من الصلوة وقف موقفه حتى ترفع الجنازة وأن يصلي على الجنازة
في المواضع المعتادة ولو صلي في المساجد جاز وتكره الصلوة على الجنازة الواحدة مرتين **مسائل**
خمس **الأولى** من أدرك الإمام في أثناء صلوته تبعه فإذا فرغ أتم ما بقي عليه ولاءً ولو رفعت
الجنازة أو دفنت أتم ولو على القبر **الثانية** إذا سبق المأموم بتكبيرة أو ما زاد استحب له
إعادتها مع الإمام **الثالثة** يجوز أن يصلي على القبر يوماً وليلة من لم يصل عليه ثم لا يصلى بعد
ذلك **الرابعة** الأوقات كلها صالحة لصلوة الجنازة إلا عند تضيق وقت فريضة حاضرة ولو
خيف على الميت مع سعة الوقت قدمت الصلوة عليه **الخامسة** إذا صلي على جنازة بعض
الصلوة ثم حضرت أخرى كان مخيراً إن شاء استأنف الصلوة عليهما وإن شاء أتم الأولى
على الأول واستأنف للثاني **الفصل الخامس** في الصلوات المرغبات وهي قسمان

النوافل اليومية وقد ذكرناها وما عدا ذلك فهو ينقسم قسمين ما لا يختص وقتاً بعينه و
الاول كثير غير انا نذكر مهمه وهو صلوات **الاولى** صلوة الاستسقاء وهي مستحبة عند غور
الانهار وفتور الامطار وكيفيتها مثل كيفية صلوة العيد غير انه يجعل موضع القنوت في
العيد استعطاف الله سبحانه وسؤاله الرحمة بارسال الغيث ويتخير من الادعية ما تيسر له والا
فليقل ما نقل في اخبار اهل البيت عليهم السلم **مسنونات** هذه الصلوة ان يصوم الناس
ثلاثة ايام ويكون خروجهم يوم الثالث ويستحب ان يكون ذلك الثالث الاثنين فان لم يتيسر
فالجمعة وان يخرجوا الى الصحراء حفاة على سكينة ووقار ولا يصلوا في المساجد وان يخرج
معهم الشيوخ والاطفال والعجائز ولا يخرجوا ذمياً ويفرقوا بين الاطفال وامهاتهم فاذا فرغ
الامام من صلوته حول رداءه ثم استقبل القبلة وكبر مائة رافعاً بها صوته وسبح الله الى يمينه كذلك
وهلل عن يساره مثل ذلك واستقبل الناس وحمد الله مائة مرة وهم يتابعونه في كل ذلك
ثم يخطب ويبالغ في تضرعه فان تأخرت الاجابة كرروا الخروج حتى تدركهم الرحمة وكذا
هذه الصلوة عند قلة الامطار فانها تجوز عند جفاف مياه العيون والآبار **الثانية**
صلوة الاستخارة وصلوة الحاجة وصلوة الشكر وصلوات الزيارات **ومنها** ما يختص
وقتاً معيناً وهو صلوات **الاولى** نافلة شهر رمضان والاشهر في الروايات استحباب الف ركعة
في شهر رمضان زيادة على النوافل المرتبة يصلي في كل ليلة عشرين ركعة ثمانياً بعد المغرب
واثنتي عشرة ركعة بعد العشاء على الاظهر وفي كل ليلة من العشر الاواخر ثلاثين
المذكور وفي ليالي الافراد الثلاث كل ليلة مائة ركعة وروي انه يقتصر في ليالي الافراد
على المائة حسب فيبقى عليه ثمانون يصلي في كل جمعة عشر ركعات بصلوة علي وفاطمة و
جعفر عليهم السلم وفي آخر جمعة عشرين بصلوة علي عليه السلم وفي عشية تلك الجمعة عشرين
بصلوة فاطمة عليها السلم وصلوة امير المؤمنين عليه السلم اربع ركعات بتشهدين وتسليمين
يقرأ في كل ركعة الحمد مرة وخمسين مرة قل هو الله احد وصلوة فاطمة ركعتان يقرأ في الاولى

الحمد مرة وبالقدر مائة مرة وفي الثانية بالحمد مرة وسورة التوحيد مائة مرة وصلوة جعفر اربع
ركعات بتسليمتين يقرأ في الاولى الحمد مرة واذا زلزلت مرة ثم يقول خمس عشرة مرة سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يركع ويقولها عشراً وهكذا يقولها عشراً بعد رفع رأسه
وفي سجوده وبعد رفعه وفي سجوده ثانياً وبعد الرفع منه فيكون في كل ركعة خمس وسبعون
مرة ويقرأ في الثانية والعاديات وفي الثالثة اذا جاء نصر الله وفي الرابعة قل هو الله احد
ويستحب ان يدعو في آخر سجدة بالدعاء المخصوص بها **الثانية** صلوة ليلة الفطر وهي ركعتان
يقرأ في الاولى الحمد مرة وقل هو الله احد الف مرة وفي الثانية الحمد وقل هو الله احد مرة
وصلوة يوم الغدير وهو الثامن عشر من ذي الحجة قبل الزوال بنصف ساعة وصلوة ليلة
النصف من شعبان وصلوة ليلة المبعث ويومه وتفصيل هذه الصلوات وما يقال فيها
وبعدها مذكور في كتب العبادات **خاتمة** كل النوافل يجوز ان يصليها الانسان قاعداً
وقائماً افضل وان يجعل كل ركعتين من جلوس مقام ركعة كان افضل **الركن الرابع** في
التوابع وفيه فصول **الاول** في الخلل الواقع في الصلوة وهو اما عن عمد او سهو او
شك **اما العمد** فمن اخل بشيء من واجبات الصلوة عامداً فقد ابطل صلوته شرطاً كان
ما اخل به او جزءاً منها او كيفية او تركاً وكذا لو فعل ما يجب تركه او ترك ما يجب فعله جهلاً
بوجوبه الا الجهر والاخفات في مواضعهما ولو جهل غصبية الثوب الذي يصلي فيه او
المكان او نجاسة الثوب او البدن او موضع السجود فلا اعادة **فروع** ٢ اذا توضأ بماء مغصوب
مع العلم بالغصبية اعاد الطهارة والصلوة ولو جهل غصبيته لم يعد احدهما **ب** اذا
لم يعلم ان الجلد ميتة فصلى فيه ثم علم لم يعد اذا كان في يد مسلم او شراه من سوق المسلمين فان
اخذه من غير مسلم او وجده مطروحاً اعاد **ج** اذا لم يعلم انه من جنس ما يصلى فيه وصلى
اعاد **واما السهو** فان اخل بركن اعاد كمن اخل بالقيام حتى نوى او بالنية حتى كبر او بالتكبير
حتى قرأ او بالركوع حتى سجد او بالسجدتين حتى ركع فيما بعد وقيل يسقط الزائد ويأتي بالفائت

ويبني وقيل يختص هذا الحكم بالاخيرتين ولو كان في الاوليين استانف والاول اظهر وكذا
لو زاد في الصلوة ركعة او ركوعا او سجدتين اعاد سهوا او عمدا وقيل لو شك في الركوع فركع ثم ذكر
انه كان قد ركع ارسل نفسه ذكره الشيخ وعلم الهدى والاشبه البطلان وان نقص فان ذكر قبل فعل ما
يبطل الصلوة اتم ولو كانت ثنائية وان ذكر بعد ان فعل ما يبطلها عمدا وسهوا اعاد وان كان
عمدا لا سهوا كالكلام فيه تردد والاشبه الصحة وكذا لو ترك التسليم ثم ذكر ولو ترك سجدتين ولم
يدر اهما من ركعتين او ركعة رجحنا جانب الاحتياط ولو كانتا من ركعتين ولم يدر ايهما هما
قيل يعيد لانه لم تسلم له الاوليان يقينا والاظهر انه لا اعادة وعليه سجدتا السهو وان اخل ب
غير ركن فمنه ما تتم الصلوة من غير تداركه ومنه ما يتداركه من غير سجود ومنه ما يتداركه مع سجدتي
السهو فالاول من نسي القراءة او الجهر او الاخفات في موضعه او قراءة الحمد او قراءة السورة حتى
ركع او الذكر في الركوع او الطمانينة فيه حتى رفع راسه او الطمانينة فيه حتى سجد او الذكر في السجود
او السجود على الاعضاء السبعة او الطمانينة فيه حتى رفع راسه او رفع راسه من السجود او الطمانينة
فيه حتى سجد ثانيا او الذكر في السجود الثاني او السجود على الاعضاء السبعة او الطمانينة فيه حتى
رفع منه الثاني من نسي قراءة الحمد حتى قرا السورة استانف الحمد وسورة وكذا لو نسي الركوع و
ذكر قبل ان يسجد قام فركع ثم سجد وكذا من ترك السجدتين او احدهما او التشهد وذكر قبل ان
يركع رجع فتلافاه ثم قام فاتى بما يلزم من قراءة او تسبيح ثم ركع ولا يجب في هذين الموضعين سجدتا
السهو وقيل يجب والاول اظهر ومن ترك الصلوة على النبي على العليم السلم حتى سلم قضاهما بعد
التسليم الثالث من ترك سجدة او التشهد ولم يذكر حتى ركع قضاهما او احدهما وسجد سجدتي
السهو واما الشك ففيه مسائل الاولى من شك في عدد الواجبة الثنائية اعاد كالصبح
وصلوة السفر وصلوة العيدين اذا كانت فريضة والكسوف وكذا المغرب الثانية اذا
شك في شيء من افعال الصلوة فان كان في موضعه اتى به واتم وان انتقل مضى في صلوته
سواء كان ذلك الفعل ركنا او غيره وسواء كان في الاوليين او الاخريين على الاظهر فروع

اذا تحقق نية الصلوة وشك هل نوى ظهرا او عصرا مثلا او فرضا او نفلا استانف الثالثة
اذا شك في اعداد الرباعية فان كان في الاوليين اعاد وكذا ان لم يدر كم صلى وان تيقن الاولتين
وشك في الزائد وجب عليه الاحتياط ومسائله اربع الاولى من شك بين الاثنين والثلاث
بنى على الثلاث واتم وتشهد وسلم ثم استانف ركعة من قيام او ركعتين من جلوس الثانية من شك
بين الثلاث والاربع بنى على الاربع وتشهد وسلم واحتاط كالاولى الثالثة من شك
بين الاثنين والاربع بنى على الاربع واتى بركعتين من قيام الرابعة من شك بين الاثنين
والثلاث والاربع بنى على الاربع وتشهد وسلم ثم اتى بركعتين من قيام وركعتين من
جلوس تفريع مسائل الاولى لو غلب على ظنه احد طرفي ما شك فيه بنى على الظن وكان كاليقين
الثانية هل يتعين في الاحتياط الفاتحة او يكون مخيرا بينها وبين التسبيح قيل بالاول
لانها صلوة منفردة ولا صلوة الا بها وقيل بالثاني لانها قائمة مقام ثالثة او رابعة فيثبت
فيها التخيير كما يثبت في المبدل والاول اشبه الثالثة لو فعل ما يبطل الصلوة قبل الاحتياط
قيل تبطل الصلوة ويسقط الاحتياط لانها معرضة لان تكون تماما والحدث يمنع ذلك
وقيل لا تبطل لانها صلوة منفردة وكونها بدلا لا يوجب مساواتها للمبدل في كل حكم الرابعة
من سها في سهو لم يلتفت وبنى على صلوته وكذا اذا سها المأموم عول على صلوة الامام ولا شك
على الامام اذا حفظ عليه من خلفه ولا حكم للسهو مع كثرته ويرجع في الكثرة الى ما يسمى في العادة
وقيل ان يسهو ثلثا في فريضة وقيل ان يسهو مرة في ثلث فرائض والاول اظهر الخامسة
من شك في عدد النافلة بنى على الاكثر وان بنى على الاقل كان افضل خاتمة في سجدتي السهو
وهما واجبتان حيث ذكرناه ومن تكلم ساهيا او سلم في غير موضعه او شك بين الاربع والخمس
وقيل في كل زيادة ونقيصة اذا لم يكن مبطلا ويجب على المأموم متابعة الامام واجبا اذا عرض له
السبب ولو انفرد احدهما كان له حكم نفسه وموضعهما بعد التسليم للزيادة والنقيصة وقيل
قبله وقيل بالتفصيل والاول اظهر وصورتهما ان يكبر مستحبا ثم يسجد ثم يرفع راسه

رأسه ويتشهد تشهداً خفيفاً ثم يسلم وهل يجب فيهما الذكر فيه تردد ولو وجب هل يتعين
بلفظ الأشبه لا ولو أهملهما عمداً لم تبطل الصلوة وعليه الإتيان بهما ولو طالت المدة الفصل

الثاني في قضاء الصلوات والكلام في سبب الفوات والقضاء ولواحقه أما السبب
فمنه ما يسقط معه القضاء وهو سبعة الصغر والجنون والإغماء على الأظهر والحيض والنفاس
والكفر الأصلي وعدم التمكن من فعل ما يستبيح به الصلوة من وضوء أو غسل أو تيمم وقيل
يقضي عند التمكن والأول أشبه وما عداه يجب معه القضاء كالإخلال بالفريضة عمداً أو سهواً عدا
الجمعة والعيدين وكذا النوم ولو استوعب الوقت ولو زال عقل المكلف بشيء من قبله كالسكر
وشرب المرقد وجب القضاء لأنه سبب في زوال العقل غالباً ولو أكل غذاء مؤذياً فآل إلى الإغماء
لم يقض وإذا ارتد المسلم أو أسلم الكافر ثم كفر وجب عليه قضاء زمان ردته وأما القضاء فإنه
يجب قضاء الفائتة إذا كانت واجبة ويستحب إذا كانت نافلة موقتة استحباباً مؤكداً فإن فاتت
بمرض لم يتأكد الاستحباب ويستحب أن يتصدق عن كل ركعتين بمد فإن لم يتمكن
فعن كل يوم بمد ويجب قضاء الفائتة وقت الذكر ما لم يتضيق وقت حاضرة وترتب السابقة
على اللاحقة كالظهر على العصر والعصر على المغرب والمغرب على العشاء سواء كان ذلك ليوم
أو صلوات يوم فإن فاتته صلوات لم تترتب على الحاضرة وقيل تترتب والأول أشبه ولو
كان عليه صلوة فنسيها وصلى الحاضرة لم يعد ولو ذكر أن عليه فريضة استأنف الفريضة
صلوة السفر قصراً ولو فاتت الحضر وصلوة الحضر تماماً ولو في السفر وأما اللواحق فمسائل الأولى
من فاتته فريضة من الخمس غير معينة قضى صبحاً ومغرباً وأربعاً عما في ذمته وقيل يقضي صلوة
يوم والأول مروي وهو الأشبه ولو فاتته من ذلك مرات لا يعلمها قضى كذلك حتى يغلب على ظنه
أنه وفى الثانية إذا فاتته صلوة معينة ولم يعلم كم مرة كرر من تلك الصلوة حتى يغلب عنده الوفاء
ولو فاتته صلوات لا يعلم كميتها ولا عينها صلى أياماً متوالية حتى يعلم أن الواجب دخل في
الجملة الثالثة من ترك الصلوة مستحلاً قتل إن كان ولد مسلماً واستتيب إن كان أسلم

عن كفر فإن امتنع قتل فإن ادعى الشبهة المحتملة درئ عنه الحد وإن لم يكن مستحلاً عزر فإن
عاد عزر فإن عاد ثالثة قتل وقيل رابعة وهو الأحوط الفصل الثالث في الجماعة
والنظر في أطراف الأول الجماعة مستحبة في الفرائض متأكدة في الصلوة المرتبة ولا تجب إلا
في الجمعة والعيدين مع الشرائط ولا تجوز في شيء من النوافل عدا الاستسقاء و
العيدين مع اختلال شرائط الوجوب وتدرك الصلوة جماعة بإدراك الركوع وبإدراكه
راكعاً على الأشبه وأقل ما تنعقد باثنين الإمام أحدهما ولا تصح مع حائل بين الإمام والمأموم
يمنع المشاهدة إلا أن يكون المأموم امرأة ولا تنعقد والإمام أعلى من المأموم بما يعتد به
كالأبنية على تردد ويجوز أن يقف على علو من أرض منحدرة ولو كان المأموم على بناء عال
كان جائزاً ولا يجوز تباعد المأموم عن الإمام بما يكون كثيراً في العادة إذا لم يكن بينهما صفوف
متصلة أما إذا توالت الصفوف فلا بأس ويكره أن يقرأ المأموم خلف الإمام إلا إذا كانت
الصلوة جهرية ثم لا يسمع ولا همهمة وقيل يحرم وقيل يستحب أن يقرأ الحمد فيما لا يجهر فيه
والأول أشبه ولو كان الإمام ممن لا يقتدى به وجبت القراءة ويجب متابعة الإمام فلو رفع
المأموم رأسه عامداً استمر وإن كان ناسياً أعاد وكذا لو أهوى إلى ركوع أو سجود و
لا يجوز أن يقف المأموم قدام الإمام ولا بد من نية الائتمام والقصد إلى إمام معين
فلو كان بين يديه اثنان فنوى الائتمام بهما أو بأحدهما ولم يعين لم تنعقد ولو صلى اثنان
فقال كل منهما كنت إماماً صحت صلاتهما ولو قال كنت مأموماً لم تصح صلاتهما وكذا لو شكا
فيما أضمراه ويجوز أن يأتم المفترض بالمفترض وإن اختلف الفرضان والمتنفل بالمفترض
والمتنفل بالمتنفل والمفترض بالمتنفل في أماكن وقيل مطلقاً ويستحب أن يقف المأموم عن
يمين الإمام إن كان رجلاً وخلفه إن كانوا جماعة أو امرأة ولو كان الإمام امرأة وقفت
النساء إلى جانبيها وكذا إذا صلى العاري بالعراة جلس في وسطهم لا يبرز إلا بركبتيه
ويستحب أن يعيد المنفرد صلاته إذا وجد من يصلي تلك الصلوة جماعة إماماً كان أو

مأموماً وأن يسبّح حتى يركع الإمام إذا أكمل القراءة قبله وأن يكون في الصف الأول أهل
الفضل ويكره تمكين الصبيان منه ويكره أن يقف المأموم وحده إلا أن تمتلي الصفوف وأن
يصلي المأموم نافلة إذا أقيمت الصلاة ووقت القيام إلى الصلاة إذا قال المؤذن قد
قامت الصلاة على الأظهر **الطرف الثاني** يعتبر في الإمام الإيمان والعدالة والعقل وطهارة
المولد والبلوغ على الأظهر وأن لا يكون قاعداً بقيام ولا أمياً بمن ليس كذلك ولا يشترط
الحرية على الأظهر ويشترط الذكورة إذا كان المأموم ذكراناً أو ذكراناً وإناثاً ويجوز أن تؤم
المرأة النساء وكذا الخنثى ولا تؤم المرأة رجلاً ولا خنثى ولو كان الإمام يلحن في قراءته لم تجز
إمامته بمتقن على الأظهر وكذا من يبدل الحرف كالتمتام وشبهه ولا يشترط أن ينوي الإمامة
وصاحب المسجد والإمارة والمنزل أولى بالتقدم والهاشمي أولى من غيره إذا كان بشرائط الإمامة
وإذا تشاح الأئمة فمن قدّمه المأمومون فهو أولى فإن اختلفوا قدّم الأقرأ فالأفقه فالأقدم
هجرة فالأسن فالأصبح ويستحب للإمام أن يسمع من خلفه الشهادتين وإذا مات الإمام أو
أغمي عليه استنيب من يتم الصلاة وكذا إذا عرض للإمام ضرورة جاز أن يستنيب ولو فعل ذلك
اختياراً جاز أيضاً ويكره أن يأتم حاضر بمسافر وأن يستناب المسبوق وأن يؤم الأجذم والأبرص
والمحدود بعد توبته والأغلف ومن يكرهه المأموم وأن يؤم الأعرابي بالمهاجرين
والمتيمم بالمتطهرين **الطرف الثالث** في أحكام الجماعة وفيه مسائل **الأولى** إذا ثبت أن الإمام
فاسق أو كافر أو على غير طهارة بعد الصلاة لم تبطل صلاة المؤتم ولو كان عالماً أعاد ولو عرض في
أثناء الصلاة قيل يستأنف وقيل ينوي الانفراد وهو أشبه **الثانية** إذا دخل والإمام راكع
وخاف فوت الركوع ركع ويجوز أن يمشي في ركوعه حتى يلتحق بالصف **الثالثة** إذا اجتمع خنثى
وامرأة وقف الخنثى خلف الإمام والمرأة وراءه وجوباً على القول بتحريم المحاذاة وإلا على الندب
الرابعة إذا وقف الإمام في محراب داخل فصلاة من يقابله ماضية دون صلاة من إلى جانبيه إذا
لم يشاهدوه وتجوز صلاة الصفوف الذين وراء الصف الأول لأنهم يشاهدون من يشاهده

الخامسة لا يجوز للمأموم مفارقة الإمام لغير عذر فإن نوى الانفراد جاز **السادسة**
الجماعة جائزة في السفينة الواحدة وفي سفن عدة سواء اتصلت السفن أو انفصلت **السابعة** إذا
شرع المأموم في نافلة فأحرم الإمام قطعها واستأنف إن خشي الفوات وإلا أتم ركعتين استحباباً
وإن كانت فريضة نقل نيته إلى النفل على الأفضل وأتم ركعتين ولو كان إمام الأصل قطعها واستأنف
معه **الثامنة** إذا فاته مع الإمام شيء صلى ما يدركه وجعله أول صلاته وأتم ما بقي فلو أدرك في
الرابعة دخل معه فإذا سلم قام فصلى ما بقي عليه ويقرأ في الثانية له بالحمد وسورة وفي الاثنتين الأخيرتين
بالحمد وإن شاء سبح **التاسعة** إذا أدرك الإمام بعد رفعه من الأخيرة كبر وسجد معه فإذا سلم قام
فاستأنف بتكبير مستأنف وقيل يبني على التكبير الأول والأول أشبه ولو أدركه بعد رفع
رأسه من السجدة الأخيرة كبر وجلس معه فإذا سلم قام فاستقبل ولا يحتاج إلى استئناف
تكبير **العاشرة** يجوز أن يسلم المأموم قبل الإمام وينصرف لضرورة وغيرها **الحادية عشرة**
إذا وقف النساء في الصف الأخير فجاء رجال وجب أن يتأخرن إذا لم يكن للرجال
موقف أمامهن **الثانية عشرة** إذا استنيب المسبوق فإذا انتهت صلاة المأموم أومأ
إليهم ليسلموا ثم يقوم ليأتي بما بقي عليه **خاتمة** تتعلق بالمساجد يستحب اتخاذ المساجد مكشوفة
غير مسقفة وأن تكون الميضاة على أبوابها وأن تكون المنارة مع الحائط لا في وسطها وأن
يقدم الداخل إليها رجله اليمنى والخارج رجله اليسرى وأن يتعاهد نعله وأن يدعو عند
دخوله وعند خروجه ويجوز نقض المستهدم دون غيره ويستحب إعادته ويجوز استعمال
آلته في غيره ويستحب كنس المساجد والإسراج فيها ويحرم زخرفتها ونقشها بالصور وبيع
آلتها وأن يؤخذ منها في الطرق والأملاك ومن أخذ منها شيئاً وجب أن يعيده إليها أو إلى
مسجد آخر وإذا زالت آثار المسجد لم يحل تملكه ولا يجوز إدخال النجاسة إليها ولا إزالة النجاسة
فيها ولا إخراج الحصى منها فإن فعل أعاده إليها ويكره تعليتها وأن يعمل لها شرف أو محاريب
داخلة في الحائط وأن تجعل طريقاً ويستحب أن يجتنب البيع والشراء والمجانين وإنفاذ الأحكام

وتعريفها لحوائل وإقامة الحدود وإنشاد الشعر ورفع الصوت وعمل الصنائع والنوم
ويكره دخول من في فيه رائحة كريهة بصلاً او ثوماً والتنخم والبصاق وقتل القمل فإن فعل ستره
بالتراب وكشف العورة والرمي بالحصى مسائل ثلاث الأولى اذا انهدمت الكنائس و
البيع فإن كان لأهلها ذمة لم يجز التعرض لها وإن كانت في أرض الحرب وباد أهلها جاز
استعمالها في المساجد الثانية الصلاة المكتوبة في المسجد أفضل من المنزل والنافلة بالعكس
الثالثة الصلاة في الجامع بمائة وفي مسجد القبيلة بخمس وعشرين وفي السوق باثنتي عشرة
صلاة الفصل الرابع في صلاة الخوف والمطاردة صلاة الخوف مقصورة سفراً
وفي الحضر إذا صليت جماعة فإن صليت فرادى قيل تقصر وقيل لا والأول أشبه وإذا
صليت جماعة فالإمام بالخيار إن شاء صلى بطائفة ثم بأخرى وكانت الثانية له ندباً على
القول بجواز اقتداء المفترض بالمتنفل وإن شاء أن يصلي كما صلى رسول الله صلى الله عليه
وآله بذات الرقاع ثم تحتاج هذه الصلاة إلى النظر في شروطها وكيفيتها وأحكامها أما
الشروط فأن يكون الخصم في غير جهة القبلة وأن يكون فيه قوة لا يؤمن أن يهجم على المسلمين
وأن يكون في المسلمين كثرة يمكن أن يفترقوا طائفتين تكفل كل طائفة بمقاومة الخصم وأن لا
يحتاج الإمام إلى تفريقهم أكثر من فرقتين وأما كيفيتها فإن كانت الصلاة ثنائية صلى بالأولى
ركعة وقام إلى الثانية فينوي من خلفه الانفراد واجباً ويتمون ثم يستقبلون العدو وتأتي
الفرقة الأخرى فيحرمون ويدخلون معه في ثانيته وهي أولاهم فإذا جلس للتشهد أطال ونهض من
خلفه فأتموا وجلسوا فتشهد بهم وسلم فتحصل المخالفة في ثلاثة أشياء انفراد المؤتم وتوقع الإمام
للمأموم حتى يتم وإمامة القاعد بالقائم وإن كانت ثلاثية فهو بالخيار إن شاء صلى بالأولى ركعة وبالثانية
ركعتين وإن شاء بالعكس ويجوز أن يكون كل فرقة واحداً وأما أحكامها ففيه مسائل الأولى
كل سهو يلحق المصلين في حال متابعتهم لا حكم له وفي حال الانفراد يكون الحكم ما قدمناه في
السهو الثانية أخذ السلاح واجب في الصلاة ولو كان على السلاح نجاسة لم يجز على قول

والجواز أشبه ولو كان ثقيلاً يمنع شيئاً من واجبات الصلاة لم يجز الثالثة اذا [illegible]
ثم نوى ما يوجب السجدتين ثم دخلت الثانية معه فإذا سلم وجب عليها الإتباع وأما صلاة
المطاردة وتسمى صلاة شدة الخوف مثل أن ينتهي الحال إلى المعانقة والمسايفة فيصلي على حسب
الإمكان واقفاً أو ماشياً أو راكباً ويستقبل القبلة بتكبيرة الإحرام ثم يستمر إن أمكنه وإلا استقبل
ما أمكن ويصلي مع التعذر إلى أي الجهات أمكن وإذا لم يتمكن من النزول صلى راكباً وسجد على قربوس سرجه
وإن لم يتمكن أومأ إيماءً وإن خشي صلى بالتسبيح ويسقط الركوع والسجود ويقول بدل كل ركعة
سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر فروع إذا صلى مومياً فأمن أتم صلاته بالركوع
والسجود فيما بقي منها ولا يستأنف وقيل ما لم يستدبر في أثناء صلاته وكذا لو صلى بعض صلاته
ثم عرض الخوف أتم صلاة خائف ولا يستأنف الثاني من رأى سواداً فظنه عدواً فقصر و
صلى مومياً ثم انكشف بطلان خياله لم يعد وكذا لو أقبل العدو فصلى مومياً لشدة خوفه ثم بان
هناك حائل يمنع العدو الثالث إذا خاف من سيل أو سبع جاز أن يصلي صلاة شدة الخوف
الموتحل والغريق يصليان بحسب الإمكان ويوميان لركوعهما وسجودهما ولا يقصر واحد منهما عدد
صلاته إلا في سفر أو خوف الفصل الخامس في صلاة المسافر والنظر في الشروط والقصر
ولواحقه أما الشروط فستة الأول اعتبار المسافة وهي مسير يوم بريدان أربعة وعشرون
ميلاً والميل أربعة آلاف ذراع بذراع اليد الذي طوله أربع وعشرون إصبعاً تعويلاً على المشهور
بين الناس أو مد البصر من الأرض ولو كانت المسافة أربعة فراسخ وأراد العود ليومه فقد كمل
مسير يوم ووجب التقصير ولو تردد يوماً في ثلاثة فراسخ ذاهباً وجائياً وعائداً لم يجز
التقصير وإن كان ذلك من نيته ولو كان للبلد طريقان والأبعد منهما مسافة فسلك الأبعد قصر
وإن كان ميلاً إلى الرخصة الشرط الثاني قصد المسافة فلو قصد ما دون المسافة ثم تجاوز
أو قصد أخرى لم يقصر ولو زاد مجموع على مسافة التقصير فإن عاد وقد كملت
المسافة فإذا قصر وكذا لو طلب دابة شذت وغريماً أو آبقاً ولو خرج ينتظر رفقة

ان يجتمعوا مسافة فيه فان كان على حد مسافة قصر في سفره وموضع توقفه وان كان
دونها اتم حتى يجتمع الرفقة ويسافر **الشرط الثالث** ان لا يقطع السفر باقامة في
اثنائه فلو عزم على مسافة وفي طريقه ملك له قد استوطنه ستة اشهر اتم في طريقه وفي
ملكه وكذا لو نوى الاقامة في بعض المسافة ولو كان بينه وبين ملكه او ما نوى الاقامة فيه
مسافة التقصير قصر في طريقه خاصة ولو كان له عدة مواطن اعتبر ما بينه وبين الاول
فان كان مسافة قصر في طريقه وينقطع سفره بموطنه فيتم فيه ثم يعتبر المسافة التي بين
موطنيه فان لم يكن مسافة اتم في طريقه لانقطاع سفره وان كان مسافة قصر في طريقه
الثانية حتى يصل الى وطنه والوطن الذي يتم فيه هو كل موضع له فيه ملك قد استوطنه
ستة اشهر فصاعدا متوالية كانت او متفرقة **الشرط الرابع** ان يكون السفر سائغا
واجبا كان كحجة الاسلام او مندوبا كزيارة النبي صلى الله عليه وآله او مباحا كالاسفار
للمتاجر ولو كان معصية لم يقصر كاتباع الجائر وصيد اللهو ولو كان الصيد للقوت قصر
وكذا لو كان للتجارة وقيل يقصر الصوم دون الصلاة وفيه تردد **الشرط الخامس**
ان لا يكون سفره اكثر من حضره كالبدوي الذي يطلب القطر والمكاري والملاح والتاجر
الذي يطلب الاسواق والبريد وضابطه ان لا يقيم في بلده عشرة ايام فلو اقام احدهم عشرة
ثم انشأ سفرا قصر وقيل ذلك مختص بالمكاري فيدخل في جملته الملاح والاجير والاول
اظهر ولو اقام خمسة قيل يتم وقيل يقصر نهارا صلاته دون صومه ويتم ليلا والاول اشبه
الشرط السادس لا يجوز للمسافر التقصير حتى تتوارى جدران البلد الذي يخرج منه او
يخفى عليه الاذان ولا يجوز له الترخص قبل ذلك ولو نوى السفر ليلا لم يقصر
حتى يبلغ سماع الاذان من مصره وقيل يقصر حين الخروج من منزله ويتم عند دخوله و
الاول اظهر واذا نوى الاقامة في غير بلده عشرة ايام اتم ودونها يقصر وان تردد عزمه قصر ما
بينه وبين شهر ثم يتم ولو صلاة واحدة ولو نوى الاقامة ثم بدا له وقد صلى صلاة واحدة

بنية الاتمام لم يرجع **واما القصر** فانه عزيمة الا ان تكون المسافة اربعا ولم يرد الرجوع ليومه
على قول او في احد المواطن الاربعة مكة والمدينة ومسجد الجامع بالكوفة والحائر فانه مخير والاتمام
افضل واذا تعين القصر فاتم عامدا اعاد على كل حال وان كان جاهلا بالتقصير فلا اعادة و
لو كان الوقت باقيا وان كان ناسيا اعاد في الوقت ولا يقضي ان خرج ولو قصر المسافر اتفاقا
لم يصح واعاد قصرا واذا دخل الوقت وهو حاضر ثم سافر والوقت باق قيل يتم بناء على وقت الوجوب
وقيل يقصر اعتبارا بحال الاداء وقيل يتخير وقيل يتم مع السعة ويقصر مع الضيق والتقصير اشبه
وكذا الخلاف لو دخل الوقت وهو مسافر فحضر والوقت باق والاتمام هنا اشبه ويستحب
ان يقول عقيب كل فريضة ثلثين مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر جبرا للفريضة
ولا يلزم المسافر متابعة الحاضر اذا ائتم به بل يقتصر على فرضه ويسلم منفردا **واما اللواحق**
فمسائل **الاولى** اذا خرج الى مسافة فمنعه مانع اعتبر فان كان بحيث يخفى عليه الاذان قصر
اذا لم يرجع عن نية السفر وان كان بحيث يسمعه او بدا له عن السفر اتم ويستوي في ذلك المسافر
في البر والبحر **الثانية** لو خرج الى مسافة فردته الريح فان بلغ سماع الاذان اتم والا قصر **الثالثة**
اذا عزم على الاقامة في غير بلده عشرة ثم خرج الى ما دون المسافة فان عزم العود والاقامة اتم
ذاهبا وعائدا وفي البلد **الرابعة** من دخل في صلاة بنية القصر ثم عن له الاقامة اتم ولو نوى
الاقامة عشرا ودخل في صلاة تمام ثم عن له السفر لم يرجع الى التقصير وفيه تردد اما لو عن له
بعد الفراغ لم يجز التقصير ما دام مقيما **الخامسة** الاعتبار في القضاء بحال فوات الصلاة
لا بحال وجوبها فاذا فاتت قصرا قضيت كذلك وقيل الاعتبار في القضاء بحال الوجوب
والاول اشبه **السادسة** اذا نوى المسافة وخفي عليه الاذان فقصر فبدا له لم يعد صلاته
السابعة اذا دخل وقت نافلة الزوال فلم يصل وسافر استحب له قضاؤها ولو في السفر

كتاب الزكاة

وفيه قسمان **الاول** في زكاة المال **والنظر** فيمن تجب عليه وما تجب فيه ومن تصرف اليه

اما الاول فتجب الزكوة على البالغ العاقل الحر المالك المتمكن من التصرف فالبلوغ يعتبر في
الذهب والفضة اجماعا نعم اذا اتجر له من اليه النظر استحب له اخراج الزكوة من مال الطفل وان
ضمنه واتجر لنفسه وكان مليا كان الربح له وتستحب الزكوة اما لو لم يكن مليا او لم يكن وليا كان ضامنا
ولليتيم الربح ولا زكوة هنا وتستحب الزكوة في غلات الطفل ومواشيه وقيل تجب وكيف قلنا فالتكليف
بالاخراج يتناول الولي عليه وقيل حكم المجنون حكم الطفل والاصح انه لا زكوة في ماله الا في الصامت
اذا اتجر له الولي استحبابا والمملوك لا تجب عليه الزكوة سواء قلنا يملك او احلنا ذلك
ولو ملكه سيده مالا وصرفه فيه لم تجب عليه الزكوة وقيل يملك وتجب عليه الزكوة وقيل
لا يملك والزكوة على مولاه وكذا المكاتب المشروط عليه ولو كان مطلقا وتحرر منه شي
وجبت عليه الزكوة في نصيبه اذا بلغ نصابا والملك شرط في الاجناس كلها ولا بد ان يكون
تاما فلو وهب له نصاب لم يجر في الحول الا بعد القبض وكذا لو اوصى له اعتبر الحول
بعد الوفاة والقبول ولو اشترى نصابا جرى في الحول من حين العقد لا بعد الثلاثة
ولو شرط البائع او هما خيارا زائدا عن الثلثة بني على القول بانتقال الملك والوجه انه
من حين العقد وكذا لو استقرض مالا وعينه باقية جرى في الحول من حين قبضه ولا
تجري الغنيمة في الحول الا بعد القسمة ولو عزل الامام قسطا جرى في الحول ان كان صاحبه
حاضرا وان كان غائبا فعند وصوله اليه ولو نذر في اثناء الحول الصدقة بعين النصاب
انقطع الحول لتعينه للصدقة والتمكن من التصرف في النصاب معتبر في الاجناس كلها وامكان
اداء الواجب معتبر في الضمان لا في الوجوب فلا تجب الزكوة في المال المغصوب ولا الغائب
اذا لم يكن في يد وكيله او وليه ولا الرهن على الاشبه ولا الوقف ولا الضال ولا المال المفقود
فان مضى عليه سنون وعاد زكاه لسنة استحبابا ولا القرض حتى يرجع الى صاحبه ولا الدين فان
كان تاخره من جهة صاحبه قيل تجب الزكوة على مالكه وقيل لا والاول احوط والكافر تجب
عليه الزكوة لكن لا يصح منه اداؤها فاذا تلفت لا يجب عليه ضمانها وان اهمل المسلم اذا لم يتمكن

من اخراجها وتلفت لم يضمن ولو تمكن وفرط ضمن والمجنون والطفل لا يضمنان اذا اهمل
الولي مع القول بالوجوب في الغلات والمواشي النظر الثاني في بيان ما تجب فيه وما تستحب
فيه تجب الزكوة في الانعام الابل والبقر والغنم وفي الذهب والفضة والغلات الاربع
الحنطة والشعير والتمر والزبيب ولا تجب فيما عدا ذلك وتستحب في كل ما تنبت الارض
مما يكال او يوزن عدا الخضر كالقت والباذنجان والخيار وما شاكله وفي مال التجارة
قولان احدهما الوجوب والاستحباب اصح وفي الخيل الاناث وتسقط عما عدا ذلك الا
ما سنذكره فلا زكوة في البغال والحمير والرقيق ولو تولد حيوان بين حيوانين احدهما زكاتي
روعي في الحاقه بالزكاتي اطلاق اسمه القول في زكوة الانعام والكلام في الشرائط
والفريضة واللواحق اما الشرائط فاربعة الاول اعتبار النصب وهي في الابل اثنا عشر نصابا
خمسة كل واحد منها خمس فاذا بلغت ستا وعشرين صارت كلها نصابا ثم ست وثلثون
ثم ست واربعون ثم احدى وستون ثم ست وسبعون ثم احدى وتسعون فاذا بلغت
مائة واحدى وعشرين فاربعون او خمسون او منهما وفي البقر نصابان ثلثون واربعون
دائما وفي الغنم خمسة نصب اربعون وفيها شاة ثم مائة واحدى وعشرون وفيها شاتان
ثم مائتان وواحدة ففيها ثلث ثم ثلثمائة وواحدة فاذا بلغت ذلك قيل يؤخذ من كل مائة
شاة بالغا ما بلغ وهو الاشهر وتظهر الفائدة في الوجوب والضمان والفريضة تجب في كل نصاب
من نصب هذه الاجناس وما بين النصابين لا يجب فيه شي وقد جرت العادة بتسمية ما
لا يتعلق به الفريضة من الابل شنقا ومن البقر وقصا ومن الغنم عفوا ومعناه في الكل واحد
فالتسع من الابل نصاب وشنق فالنصاب خمس والشنق اربع بمعنى انه لا يسقط من الفريضة
شي ولو تلفت الاربع وكذا التسعة والثلثون من البقر نصاب ووقص فالفريضة في الثلثين و
الزائد عفو حتى يبلغ الاربعين وكذا مائة وعشرون من الغنم نصابها اربعون والفريضة فيه
وعفوها ما زاد حتى يبلغ مائة واحدى وعشرين وكذا ما بين النصب التي عددناها لا يعتبر

مال الانسان الى غيره وان اجتمعت شرائط الخلطة وكانا في مكان واحد بل يعتبر في مال
كل واحد بلوغ النصاب ولا يفرق بين مالي المالك الواحد ولو تباعد مكانهما **الشرط الثاني**
السوم فلا تجب الزكوة في المعلوفة ولا في السخال الا اذا استغنت عن الامهات بالرعي
ولا بد من استمرار السوم جملة الحول فلو علفها بعضا ولو يوما استانف الحول عند استئناف
السوم ولا اعتبار باللحظة عادة وقيل يعتبر في اجتماع السوم والعلف الاغلب
والاول اشبه ولو اعتلفت بنفسها بما يعتد به بطل حولها لخروجها عن اسم السوم
وكذا لو منع السائمة مانع كالثلج فعلفها المالك او غيره باذنه او بغير اذنه **الشرط الثالث**
الحول وهو معتبر في الحيوان والنقدين مما يجب فيه وفي مال التجارة والخيل على ما سيجيء
وحده ان يمضي احد عشر شهرا ثم يهل الثاني عشر فعند هلاله تجب ولو لم تكمل ايام
الحول ولو اختل احد شروطها في اثناء الحول مثل ان نقصت عن النصاب فاتمها او عاوضها
بجنسها او بغيرها على الاصح وقيل اذا فعل ذلك فرارا وجبت الزكوة وقيل لا تجب
وهو الاظهر ولا تعد السخال مع الامهات بل لكل منهما حول على انفراده ولو حال الحول
فتلف من النصاب شيء فان فرط المالك ضمن وان لم يكن فرط سقط من الفريضة بنسبة التالف
من النصاب واذا ارتد المسلم قبل الحول لم تجب الزكوة واستانف ورثته الحول وان
كان بعده وجبت وان لم يكن عن فطرة لم ينقطع الحول ووجبت عند تمام الحول ما دام
باقيا **الشرط الرابع** الا يكون عوامل فانه ليس في العوامل زكوة ولو كانت سائمة **واما**
الفريضة فيقف بيانها على مقاصد **الاول** الفريضة في الابل شاة في كل خمس حتى
تبلغ خمسا وعشرين فاذا زادت واحدة كانت فيها بنت مخاض فاذا زادت عشرا
كان فيها بنت لبون فاذا زادت عشرا اخرى كان فيها حقة فاذا زادت خمس عشرة كان
فيها جذعة فاذا زادت خمس عشرة اخرى كان فيها بنتا لبون فاذا زادت خمس عشرة
ايضا كان فيها حقتان فاذا بلغت مائة واحدى وعشرين طرح ذلك وكان في كل خمسين

حقة وفي كل اربعين بنت لبون ولو امكن في عدد فرض كل واحد من الامرين كان المالك
بالخيار في اخراج ايهما شاء وفي كل ثلثين من البقر تبيع او تبيعة وفي كل اربعين مسنة **الثاني**
في الابدال من وجب عليه بنت مخاض وليست عنده اجزاه ابن لبون ذكر ولو لم يكونا عنده
كان مخيرا في ابتياع ايهما شاء ومن وجبت عليه سن وليست عنده دفع ما هو اعلى منها
بسن ودفعها واخذ شاتين او عشرين درهما او ان كان ما عنده اخفض بسن دفع معها شاتين
او عشرين درهما والخيار في ذلك اليه لا الى العامل وسواء كانت القيمة السوقية مساوية
لذلك او ناقصة عنه او زائدة عليه ولو تفاوتت الاسنان بازيد من درجة واحدة لم
يتضاعف التقدير الشرعي ورجع في التقاص الى القيمة السوقية على الاظهر وكذا ما فوق الجذع
من الاسنان وكذا ما عدا اسنان الابل **الثالث** في اسنان الفرائض بنت المخاض هي التي
لها سنة ودخلت في الثانية اي امها ماخض بمعنى حامل وبنت اللبون هي التي لها سنتان
ودخلت في الثالثة اي امها ذات لبن والحقة هي التي لها ثلث ودخلت في الرابعة فاستحقت
ان يطرقها الفحل او يحمل عليها والجذعة هي التي لها اربع ودخلت في الخامسة وهي اعلى
الاسنان الماخوذة في الزكوة والتبيع هو الذي تم له حول وقيل سمي بذلك لانه تبع
قرنه اذنه او تبع امه في الرعي والمسنة هي الثنية وهي التي لها سنتان ودخلت في
الثالثة ويجوز ان يخرج من غير جنس الفريضة بالقيمة السوقية ومن العين افضل وكذا
سائر الاجناس والشاة التي تؤخذ في الزكوة قيل اقله الجذع من الضان او الثني من المعز
وقيل ما يسمى شاة والاول اظهر ولا تؤخذ المريضة ولا الهرمة ولا ذات العوار وليس
للساعي التخيير فان وقعت المشاحة قيل يقرع حتى يبقى السن التي تجب **الرابع**
في الاحكام الزكوة تجب في العين لا في الذمة فاذا تمكن من ايصالها الى مستحقها فلم يفعل فقد فرط
فان تلفت لزمه الضمان وكذا ان تمكن من ايصالها الى الساعي او الى الامام ولو امهر امراة
نصابا وحال عليه الحول في يدها فطلقها قبل الدخول وبعد الحول كان له النصف

مستوفرًا وعليها حق الفقراء ولو هلك النصف بتفريط كان للساعي ان ياخذ حقه من العين
ويرجع الزوج عليها به لانه مضمون عليها ولو كان عنده نصاب فحال عليه حولان فان اخرج
زكوته في كل سنة من غيره تكررت الزكوة فيه وان لم يخرج وجب عليه زكوة حول واحد ولو كان
عنده اكثر من نصاب كانت الفريضة في النصاب وتجب من الزائد وكذا في كل سنة حتى ينقص
المال عن النصاب فلو كان عنده ست وعشرون من الابل ومضى عليه حولان وجب عليه
بنت مخاض وخمس شياه فان مضى عليه ثلثة احوال وجب عليه بنت مخاض وتسع شياه والنصاب
المجتمع من المعز والضأن وكذا من البقر والجاموس وكذا من الابل العراب والبخاتي يضم في الزكوة
والمالك بالخيار في اخراج الفريضة من أي الصنفين شاء ولو قال لم يتم المال لم يحل علي
الحول او قد اخرجت ما وجب علي قبل منه ولم يكن عليه بينة ولا يمين ولو شهد عليه شاهدان
قبلا واذا كان للمالك اموال مستترة فقد كان له اخراج الزكوة من ايها شاء ولو كان في
النصاب مريضة لم يجب اخذها او اخذ غيرها بالقيمة ولو كان كله مراضا لم يكلف شراء
صحيحة ولا يوخذ الربا وهو الولد حتى عشرة يوما وقيل الى خمسين ولا الاكولة وهي
المعدة للاكل ولا فحل الضراب ويجوز ان يدفع من غير غنم البلد وان كان ادون قيمة وتجزئ
الذكور والانوثة ولا الاسماء الفصل في زكوة الذهب والفضة ولا تجب الزكوة في الذهب
حتى يبلغ عشرين دينارا ففيه عشرة قراريط ثم ليس في الزائد شيء حتى تبلغ اربعة دنانير ففيها
قيراطان ولا زكوة فيما دون عشرين مثقالا ولا فيما دون اربعة ثم كلما زاد المال اربعة ففيها
قيراطان بالغا ما بلغ وقيل لا زكوة في العين حتى يبلغ اربعين ففيه دينار والاول اشهر ولا
زكوة في الفضة حتى يبلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ثم كلما زاد اربعين كان فيها
درهم وليس فيما نقص عن الاربعين زكوة كما ليس فيما نقص عن المائتين والدرهم ستة دوانيق
والدانق ثماني حبات من اوسط حب الشعير يكون مقدار العشرة سبعة مثاقيل ومن
شرط وجوب الزكوة فيهما كونهما مضروبين دراهم منقوشين بسكة المعاملة او لم يكن

بها وحولان الحول حتى يكون النصاب موجودًا في الجميع فلو نقص في اثنائه او تبدلت اعيان
النصاب بغير جنسه او بجنسه لم تجب الزكوة وكذا لو منع من التصرف فيه سواء كان المنع شرعيًا
كالوقف والرهن او قهريا كالغصب لم تجب الزكوة في الحول عليه ولا كان كالبس المراة وحلية السيف
للرجال او محرما كالخلخال للرجال والمنطقة للمراة وكالاواني المتخذة من الذهب والفضة وآلات
اللهو ولو جعلت منهما وقيل تستحب فيها الزكوة وكذا لا زكوة في السبائك والنقار والتبر وقيل
اذا جعلها كذلك فرارا وجبت الزكوة ولو كان قبل الحول والا استحب الشيء اما لو جعل الذهب
والمال كذلك بعد الحول وجبت الزكوة اجماعا واما احكامها فمسائل الاولى لا
اعتبار باختلاف الرغبة مع تساوي الجوهرين بل يضم بعضها الى بعض وفي الاخراج
ان تطوع بالارغب والا كان له الاخراج من كل جنس بقسطه الثانية الدراهم المغشوشة
لا زكوة فيها حتى يبلغ خالصها نصابا ثم لا يخرج المغشوشة عن الجياد الثالثة اذا
كان معه دراهم مغشوشة فان عرف قدر الفضة اخرج الزكوة عنها فضة خالصة وعن
الجملة منها وان جهل لم يخرج عن جملتها من الجياد احتياطا جاز ايضا وان ماكس لزم
تصفيتها ليعرف قدر الواجب الرابعة مال القرض ان تركه المقترض بحاله وجبت الزكوة
عليه دون المقرض ولو شرط المقترض الزكوة على المقرض قيل يلزم الشرط وقيل لا يلزم و
الاشبه الخامسة من دفن مالا وجهل موضعه او ورث مالا ولم يصل اليه ومضى عليه
احوال ثم وصل اليه زكاه لسنة استحبابا السادسة اذا ترك نفقة لاهله وهي معرضة
للاتلاف تسقط الزكوة عنها مع غيبة المالك وتجب لو كان حاضرا وقيل تجب فيها على
التقديرين والاول اشبه السابعة لا تجب الزكوة حتى يبلغ كل جنس نصابا ولو قصر كل
جنس او بعضها لم يجبر بالجنس الآخر كمن معه عشرة دنانير ومائة درهم او اربعة من الابل
وعشرون من البقر الفصل في زكوة الغلات والنظر في الجنس والشرط واللواحق
اما الاول فلا تجب الزكوة فيما يخرج من الارض الا في الاجناس الاربعة الحنطة والشعير

والتمر والزبيب لكن يستحب فيما عدا ذلك من الحبوب مما يدخل المكيال والميزان كالذرة والارز
والعدس والماش والسلت والعلس وقيل السلت كالشعير والعلس كالحنطة في الوجوب
والاول اشبه **واما الشروط** فالنصاب وهو خمسة اوسق والوسق ستون صاعا والصاع
تسعة ارطال بالعراقي وستة بالمدني وهو اربعة امداد والمد رطلان وربع فيكون النصاب
الفين وسبعماة رطل بالعراقي وما نقص فلا زكوة فيه وما زاد ففيه الزكوة ولو قل والحد الذي
يتعلق به الزكوة من الاجناس ان يسمى حنطة او شعيرا او تمرا او زبيبا وقيل بل اذا احمر
ثمر النخل او اصفر او انعقد الحصرم والاول اشبه ووقت الاخراج في الغلة اذا صفت
وفي التمر بعد اخترافه وفي الزبيب بعد اقتطافه ولا تجب الزكوة في الغلات الا اذا
ملكت بالزراعة لا بغيرها من الاسباب كالابتياع والهبة ويزكى حاصل الزرع ثم لا
تجب بعد ذلك فيه زكوة ولو بقي احوالا ولا تجب الزكوة الا بعد اخراج حصة السلطان
والمؤن كلها على الاظهر **واما اللواحق** فمسائل **الاولى** كلما سقي سيحا او بعلا او عذيا
ففيه العشر وما سقي بالدوالي والنواضح ففيه نصف العشر وان اجتمع فيه الامران كان
الحكم للاكثر فان تساويا اخذ من نصفه العشر ومن نصفه نصف العشر **الثانية** اذا كان
له نخيل او زروع في بلاد متباعدة يدرك بعضها قبل بعض ضممنا الجميع وكان حكمها حكم
الثمرة في الموضع الواحد فما ادرك وبلغ نصابا اخذ منه ثم يوخذ من الباقي قل او كثر
وان سبق ما لا يبلغ نصابا تربصنا في وجوب الزكوة ادراك ما يكمل نصابا سواء اطلع
دفعة او ادرك دفعة او اختلف الامران **الثالثة** اذا كان له نخل يطلع مرة وآخر
يطلع مرتين قيل لا يضم الثاني الى الاول لانه في حكم ثمرة سنتين وقيل يضم وهو الاشبه
الرابعة لا يجزي اخذ الرطب عن التمر ولا العنب عن الزبيب ولو اخذه الساعي وجف
ثم نقص رجع بالنقصان **الخامسة** اذا مات المالك وعليه دين فظهرت الثمرة وبلغت لم تجب
على الوارث زكاتها ولو قضي الدين وفضل منها النصاب لم تجب الزكوة لانها على حكم مال الميت

ولو صارت تمرا والمالك حي ثم مات وجبت الزكوة ولو كان دين يستغرق تركته ولو ضاقت
عن الدين قيل يقع التحاص بين ارباب الزكوة والديان وقيل تقدم الزكوة لتعلقها بالعين قبل
تعلق الدين بها وهو الاقوى **السادسة** اذا ملك نخلا قبل ان يبدو صلاح ثمرته فالزكوة
على المشتري وكذا اذا اشترى ثمرة على الوجه الذي يصح فان ملك الثمرة بعد ذلك فالزكوة
على المملك والاولى الاعتبار بكونه تمرا لا باسم التمر **السابعة** حكم ما يخرج من الارض مما
يستحب فيه الزكوة حكم الاجناس الاربعة في قدر النصاب وكيفية ما يخرج منه واعتبار
السقي **الثاني** في مال التجارة والبحث فيه وفي شروطه واحكامه **اما الاول** فهو
المال الذي ملك بعقد معاوضة وقصد به الاكتساب عند التملك فلو انتقل اليه
بميراث او هبة لم يزكه وكذا لو ملكه للقنية وكذا لو اشتراه للتجارة ثم نوى القنية **واما
الشروط** فثلاثة **الاول** النصاب ويعتبر وجوده في الحول كله فلو نقص في اثناء الحول
ولو يوما سقط الاستحباب ولو مضى عليه مدة يطلب فيها برأس المال ثم زاد كان حول
الاصل من حين الابتياع وحول الزيادة من حين ظهورها **الثاني** ان يطلب برأس المال
او زيادة فلو كان رأس ماله مائة فطلب بنقيصة ولو حبة لم يستحب وروي انه اذا مضى
وهو على النقيصة احوال زكاه لسنة واحدة استحبابا **الثالث** الحول ولا بد من وجود
ما يعتبر في الزكوة من اول الحول الى آخره فلو نقص رأس المال او نوى به القنية انقطع
الحول ولو كان بيده نصاب بعض حول فاشترى به متاعا للتجارة قيل كان حول العرض
حول الاصل والاشبه استيناف الحول ولو كان رأس المال دون النصاب استأنف عند
بلوغه نصابا فصاعدا **واما احكامه** فمسائل **الاولى** زكوة التجارة تتعلق بقيمة المتاع لا بعينه
ويقوم بالدنانير او الدراهم **فرع** اذا كانت السلعة تبلغ النصاب باحد النقدين دون
الآخر تعلقت بها الزكوة لحصول ما يسمى نصابا **المسألة الثانية** اذا ملك احد النصب الزكوية
للتجارة مثل اربعين شاة او ثلثين بقرة سقطت زكوة التجارة ووجبت زكوة المال ولا

تجتمع الزكوتان ويشكل ذلك على القول بوجوب زكوة التجارة الثالثة لو عاوض اربعين سائمة
باربعين سائمة للتجارة سقط وجوب المالية والتجارة واستأنف الحول فيهما وقيل بل تجب زكوة
المال مع تمام الحول دون التجارة لان اختلاف العين لا يقدح في الوجوب مع تحقق النصاب في
الملك والاول اشبه الرابعة اذا ظهر في مال المضاربة الربح كانت زكوة الاصل على رب المال
لملكه وزكوة الربح بينهما تضم حصة المالك الى ماله ويخرج منه الزكوة لان راس ماله نصاب ولا تستحب
في حصة الساعي الزكوة الا ان تكون نصابا وهل يخرج قبل ان ينض المال قيل لا لانه وقاية لراس المال
وقيل نعم لان استحقاق الفقراء له اخرجه عن كونه وقاية وهو اشبه الخامسة الدين لا يمنع من زكوة
التجارة ولو لم يكن للمالك وفاء الا منه وكذا القول في زكوة المال لانها تتعلق بالعين ثم يلحق بهذا
الفصل مسئلتان الاولى العقار المتخذ للنماء تستحب الزكوة في حاصله ولو بلغ نصابا و
حال عليه الحول وجبت الزكوة ولا تستحب في المساكن ولا في الثياب والآلات والامتعة المتخذة للقنية
الثانية الخيل اذا كانت اناثا سائمة وحال عليها الحول ففي العتاق عن كل فرس ديناران
وفي البراذين عن كل فرس دينار استحبابا النظر الثالث فيمن تصرف اليه ووقت التسليم
والنية القول فيمن تصرف اليه ويحصره اقسام القسم الاول اصناف المستحقين
للزكوة سبعة الفقراء والمساكين وهم الذين تقصر اموالهم عن مؤونة سنتهم وقيل من
يقصر ماله عن احد النصب الزكوية ثم من الناس من جعل اللفظين بمعنى واحد ومنهم من
فرق بينهما في الآية والاول اشبه ومن يقدر على اكتساب ما يمون نفسه وعياله لا تحل
له لانه كالغني وكذا ذو الصنعة ولو قصرت عن كفايته جاز ان يتناولها وقيل يعطى ما
يتم كفايته وليس ذلك شرطا ومن هذا الباب تحل لصاحب ثلثمائة وتحرم على صاحب
الخمسين اعتبارا بعجز الاول عن تحصيل الكفاية وتمكن الثاني ويعطى الفقير ولو كان له
دار يسكنها او خادم يخدمه اذا كان لا غنى له عنهما ولو ادعى الفقر فان عرف صدقه
او كذبه عومل بما عرف منه وان جهل الامران اعطي من غير يمين سواء كان قويا او ضعيفا

وكذا لو كان ذا اصل مال وقيل يحلف على تلفه ولا يجب اعلام الفقير ان المدفوع اليه زكوة
فلو كان ممن يترفع عنها وهو مستحق جاز صرفها اليه على وجه الصلة ولو دفعها اليه على انه فقير فبان
غنيا ارتجعت مع التمكن فان تعذرت كانت ثابتة في ذمة الآخذ ولم يلزم الدافع ضمانها سواء
كان الدافع المالك او الامام او الساعي وكذا لو بان ان المدفوع اليه كافر او فاسق او ممن تجب نفقته
او هاشمي وكان الدافع من غير قبيله والعاملون وهم عمال الصدقات ويجب ان يستكمل
فيهم اربع صفات التكليف والايمان والعدالة والفقه ولو اقتصر على ما يحتاج اليه منه
جاز وان لا يكون هاشميا وفي اعتبار الحرية تردد وللامام الخيار بين ان يقرر لهم جعالة مقدرة
او اجرة عن مدة مقدرة والمؤلفة وهم الكفار الذين يستمالون الى الجهاد ولا نعرف مؤلفة
غيرهم وفي الرقاب وهم ثلثة المكاتبون والعبيد الذين تحت الشدة والعبد يشترى ويعتق
وان لم يكن في شدة لكن بشرط عدم المستحق وروى رابع وهو من وجبت عليه كفارة ولم يجد فانه
يعتق عنه وفيه تردد والمكاتب انما يعطى من هذا السهم اذا لم يكن معه ما يصرفه في كتابته ولو صرفه
في غيره والحال هذه جاز ان يرتجع وقيل لا ولو دفع اليه من سهم الفقراء لم يرتجع ولو ادعى انه كوتب
قيل يقبل وقيل لا الا بالبينة او يحلف والاول اشبه ولو صدقه مولاه قبل والغارمون وهم
الذين علتهم الديون في غير معصية فلو كان في معصية لم يقض عنه نعم لو تاب صرف اليه من سهم الفقراء
وجاز ان يقضي هو ولو جهل فيما ذا انفقه قيل يمنع وقيل لا وهو الاشبه ولو كان للمالك
دين على الفقير جاز ان يقاصه وكذا لو كان الغارم ميتا جاز ان يقضى عنه وان يقاص وكذا لو
كان الدين على من تجب نفقته جاز ان يقضى عنه حيا وميتا وان يقاص ولو صرف الغارم
ما دفع اليه من سهم الغارمين في غير القضاء ارتجع على الاشبه ولو ادعى ان عليه دينا قبل قوله
اذا صدقه الغريم وكذا لو تجردت دعواه عن التصديق والانكار وقيل لا يقبل والاول اشبه
وفي سبيل الله وهو الجهاد خاصة وقيل يدخل فيه المصالح كبناء القناطر والحج ومساعدة
الزائرين وبناء المساجد وهو الاشبه والغازي يعطى وان كان غنيا قدر كفايته على

على حسب حاله وإذا غزا لم يرتجع منه وإن لم يغز استعيد وإذا كان الإمام مفقوداً سقط
نصيب الجهاد وصرف في المصالح وقد يمكن وجوب الجهاد مع عدمه فيكون النصيب باقياً مع وقوع
ذلك التقدير وكذا يسقط سهم السعاة وسهم المؤلفة ويقتصر بالزكوة على بقية الأصناف
وابن السبيل وهو المنقطع به وإن كان غنياً في بلده وكذا الضيف ولا بد أن يكون سفرهما
مباحاً فلو كان معصية لم يعط ويدفع إليه قدر الكفاية إلى بلده ولو فضل منه شيء أعاده
وقيل لا **القسم الثاني** في أوصاف المستحق **الوصف الأول** الإيمان فلا يعطى كافر ولا معتقد
لغير الحق ومع عدم المؤمن يجوز صرف الفطرة خاصة إلى المستضعف ويعطى أطفال
المؤمنين دون أطفال غيرهم ولو أعطى مخالف زكوة أهل نحلته ثم استبصر أعاد **الوصف الثاني**
العدالة وقد اعتبرها كثير واعتبر آخرون مجانبة الكبائر كالخمر والزنا دون الصغائر وإن
دخل بها في جملة الفساق والأول أحوط **الوصف الثالث** أن لا يكون ممن تجب نفقته على
المالك كالأبوين وإن علوا والأولاد وإن سفلوا والزوجة والمملوك ويجوز دفعها إلى من عدا هؤلاء
من الأنساب ولو قربوا كالأخ والعم ولو كان ممن تجب نفقته عاملاً جاز أن يأخذ من الزكوة و
كذا الغازي والغارم والمكاتب وابن السبيل لكن يأخذ هذا ما زاد عن نفقته الأصلية
مما يحتاج إليه في سفره كالحمولة **الوصف الرابع** أن لا يكون هاشمياً فلو كان كذلك لم تحل له
زكوة مثله في النسب ولو لم يتمكن الهاشمي من كفايته من الخمس جاز أن يأخذ من الزكوة ولو من
غير هاشمي وقيل لا يتجاوز قدر الضرورة ويجوز للهاشمي أن يتناول المندوبة من هاشمي
وغيره والذين يحرم عليهم الصدقة الواجبة ولد هاشم على الأظهر وهم الآن أولاد أبي طالب
والعباس والحارث وأبي لهب **القسم الثالث** في المتولي للإخراج وهم ثلاثة المالك والإمام
والعامل وللمالك أن يتولى تفريق ما وجب عليه بنفسه وبمن يوكله والأولى حمل ذلك
إلى الإمام ويتأكد الاستحباب في الأموال الظاهرة كالمواشي والغلات ولو طلبها الإمام
وجب صرفها إليه ولو فرقها المالك والحال هذه قيل لا يجزي وقيل يجزي وإن أثم

والأول أشبه وولي الطفل كالمالك في ولاية الإخراج ويجب على الإمام أن ينصب عاملاً
لقبض الصدقات ويجب دفعها إليه عند المطالبة ولو قال المالك أخرجت قبل قوله ولا يكلف
بينة ولا يميناً ولا يجوز للساعي تفريقها إلا بإذن الإمام وإذا أذن له جاز أن يأخذ نصيبه
ثم يفرق الباقي وإذا لم يكن الإمام موجوداً دفعت إلى الفقيه المأمون من الإمامية فإنه أبصر
بمواقعها والأفضل قسمتها على الأصناف واختصاص جماعة من كل صنف ولو صرفها
في صنف واحد جاز ولو خص بها شخصاً واحداً من بعض الأصناف جاز أيضاً ولا يجوز
أن يعدل بها إلى غير الموجود ولا إلى غير أهل البلد مع وجود المستحق في البلد ولا أن
يؤخر دفعها مع التمكن فإن فعل شيئاً من ذلك أثم وضمن وكذا كل من كان في يده مال لغيره
فطالبه فامتنع أو أوصى إليه بشيء فلم يصرفه فيه أو دفع إليه ما يوصله إلى غيره ولو لم يجد المستحق
جاز نقلها إلى بلد آخر ولا ضمان عليه مع التلف إلا أن يكون هناك تفريط ولو كان ماله في غير بلده
فالأفضل صرفها في بلد المال ولو دفع العوض في بلده جاز ولو نقل الواجب إلى بلده ضمن وفي
زكوة الفطرة الأفضل أن يؤديها في بلده وإن كان ماله في غيره لأنها تجب في الذمة ولو عزل زكوة
الفطرة من مال غائب عنه ضمن بنقله عن ذلك البلد مع وجود المستحق فيه **القسم الرابع**
في اللواحق وفيه مسائل **الأولى** إذا قبض الإمام أو الساعي الزكوة برئت ذمة المالك ولو تلفت
بعد ذلك **الثانية** إذا لم يجد المالك لها مستحقاً فالأفضل له عزلها ولو أدركته الوفاة أوصى
بها وجوباً **الثالثة** المملوك الذي يشترى من الزكوة إذا مات ولا وارث له ورثه أرباب
الزكوة وقيل بل يرثه الإمام والأول أظهر **الرابعة** إذا احتاجت الصدقة إلى كيل أو وزن
كانت الأجرة على المالك وقيل تحتسب من الزكوة والأول أشبه **الخامسة** إذا اجتمع
للفقير سببان أو ما زاد يستحق بهما الزكوة كالفقر والكتابة والغزو جاز أن يعطى
بحسب كل سبب نصيباً **السادسة** أقل ما يعطى الفقير ما يجب في النصاب الأول عشرة قراريط
أو خمسة دراهم وقيل ما يجب في النصاب الثاني قيراطان أو درهم والأول

أكثر ولا حدّ للأكثر إذا كان دفعة، ولو تعاقبت العطية فبلغت مؤونة السنة حرم عليه ما
زاد. السابعة: إذا قبض الإمام الزكاة دعا لصاحبها وجوباً وقيل استحباباً وهو الأشهر.
الثامنة: يكره أن يملك ما أخرجه في الصدقة اختياراً واجبة كانت أو مندوبة، ولا
بأس إذا عادت إليه بميراث وما شابهه. التاسعة: يستحب أن يوسم نعم الصدقة في أقوى موضع
منها وأكشفه كأصول الآذان في الغنم وأفخاذ الإبل والبقر، ويكتب في الميسم ما أخرج
له زكاة أو صدقة أو جزية. القول في وقت التسليم: إذا أهلّ الثاني عشر وجب دفع
الزكاة، ولا يجوز التأخير إلا لمانع أو لانتظار من له قبضها، وإذا عزلها جاز تأخيرها
إلى شهر أو شهرين، والأشبه أن التأخير إن كان لسبب مبيح دام بدوامه ولا يتحدد، وإن
كان اقتراحاً لم يجز ويضمن إن تلفت، ولا يجوز تقديمها قبل وقت الوجوب، فإن آثر ذلك
دفع مثلها قرضاً ولا يكون ذلك زكاة، ولا يصدق عليها اسم التعجيل، فإذا جاء وقت
الوجوب احتسبها من الزكاة كالدين على الفقير بشرط بقاء القابض على صفة الاستحقاق
وبقاء الوجوب في المال. ولو كان النصاب يتم بالقرض لم تجب الزكاة سواء كانت عينه باقية
أو تالفة على الأشبه. ولو خرج المستحق عن الوصف استعيدت، وإن امتنع من إعادة العين
بذل القيمة عند القبض كالقرض، ولو تعذر استعادتها غرمها المالك الزكاة من رأس. ولو
كان المستحق على الصفات وحصلت شرائط الوجوب جاز أن يستعيدها ويعطي عوضها
لأنها لم تتعين، ويجوز أن يعدل بها عمن دفعت إليه أيضاً. فروع: لو دفع إليه شاة فزادت
زيادة متصلة كالسمن لم يكن له استعادة العين مع ارتفاع الفقر، ويطالب بالقيمة،
وكذا لو كانت الزيادة منفصلة كالولد، لكن لو دفع الشاة لم يجب عليه دفع الولد. ب: لو نقصت
قبل ردها فلا شيء على الفقير، والوجه لزوم القيمة حين القبض. ج: إذا استغنى بعين
المال ثم حال الحول جاز احتسابه عليه، ولا يكلف المالك أخذه وإعادته، وإن استغنى بغيره
استعيد القرض. القول في النية: والمراعى نية المالك إن كان مالكاً، وإن كان ساعياً

أو الإمام أو وكيلاً جاز أن يتولى النية كل واحد من المالك والإمام والساعي عن الفقراء ويجوز
وقت النية أو عند أن يقبض منه كالإمام أو الساعي ويتعين عند الدفع، ولو نوى بعد الدفع لم أستبعد
جوازه. وحقيقتها القصد إلى القربة والوجوب أو الندب وكونها زكاة مال أو فطرة، ولا يفتقر
إلى نية الجنس الذي يخرج منه. فروع: لو قال إن كان مالي الغائب باقياً فهذه زكاته وإن كان تالفاً
فهي نافلة صح، ولا كذا لو قال أو نافلة. ولو كان له مالان متساويان حاضر وغائب فأخرج زكاة
ونواها عن أحدهما أجزأته، وكذا لو قال إن كان الغائب سالماً. ولو أخرج عن ماله الغائب إن كان
سالماً ثم بان تالفاً جاز نقلها إلى غيره على الأشبه. ولو نوى عن مال يرجو وصوله لم يجز ولو
وصل. ولو لم ينو رب المال ونوى الساعي أو الإمام عند التسليم فإن أخذها الساعي كرهاً
جاز، وإن أخذها طوعاً قيل لا يجزي، والإجزاء أشبه. القسم الثاني في زكاة الفطرة
وأركانها أربعة: الأول فيمن تجب عليه: تجب الفطرة بشروط ثلاثة: الأول التكليف، فلا تجب
على الصبي ولا على المجنون ولا على من أهلّ شوال وهو مغمى عليه. الثاني الحرية، فلا تجب على
المملوك ولو قيل يملك، ولا على المدبر ولا على أم الولد ولا المكاتب المشروط ولا المطلق
الذي لم يتحرر منه شيء، وجبت عليه بالنسبة، ولو عاله المولى وجبت عليه دون المملوك. الثالث
الغنى، فلا تجب على الفقير، وهو من لا يملك أحد النصب الزكوية، وقيل من يحل له الزكاة،
وضابطه أن لا يملك قوت سنة له ولعياله وهو الأشبه، ويستحب للفقير إخراجها، وأقل
ذلك أن يدير صاعاً على عياله ثم يتصدق به. ومع الشروط يخرجها عن نفسه وعن جميع
من يعوله فرضاً أو نفلاً من زوجة وولد وما شاكلهما وضيف وما شابهه، صغيراً كان أو كبيراً،
حراً أو عبداً، مسلماً أو كافراً. والنية معتبرة في أدائها، ولا يصح إخراجها من الكافر وإن
وجبت عليه، ولو أسلم سقطت عنه. مسائل ثلاث: الأولى: من بلغ قبل الهلال أو أسلم أو
زال جنونه أو ملك ما يصير به غنياً وجبت عليه، ولو كان بعد ذلك ما لم يصلّ العيد استحب، وكذا
التفصيل لو ملك مملوكاً أو ولد له. الثانية: الزوجة والمملوك تجب الزكاة عنهما ولو لم يكونا

أعطيا، أما إذا لم يعلما غيره، وقيل لا تجب إلا مع العيلولة، وفيه تردد. الثالثة: كل من وجبت زكاته على غيره سقطت عن نفسه، وإن كان لو انفرد وجبت عليه، كالضيف الغني والزوجة.

فروع: إذا كان له مملوك غائب يعرف حياته، فإن كان يعول نفسه أو في عيال مولاه وجبت على المولى، وإن عاله غيره وجبت الزكاة على العائل. الثاني: إذا كان العبد بين شريكين فالزكاة عليهما، فإن عاله أحدهما فالزكاة على العائل. الثالث: لو مات المولى وعليه دين، فإن كان بعد الهلال وجبت زكاة مملوكه في ماله، فإن ضاقت التركة قسمت على الدين والفطرة بالحصص، وإن مات قبل الهلال لم تجب على أحد إلا بتقدير أن يعوله. الرابع: إذا أوصى له بعبد ثم مات الموصي، فإن قبل الوصية قبل الهلال وجبت عليه، وإن قبل بعده سقطت، وقيل تجب على الورثة، وفيه تردد. ولو وهب له ولم يقبض لم تجب الزكاة على الموهوب له، ولو مات الواهب كانت على الورثة، وقيل لو قبل ومات ثم قبض الورثة قبل الهلال وجبت عليهم، وفيه تردد.

الثاني: في جنسها وقدرها، والضابط إخراج ما كان قوتا غالبا، كالحنطة والشعير ودقيقهما وخبزهما، والتمر والزبيب والأرز واللبن والأقط، ومن غير ذلك يخرج بالقيمة السوقية. والأفضل إخراج التمر ثم الزبيب، ويليه أن يخرج كل إنسان ما يغلب على قوته. والفطرة من جميع الأقوات المذكورة صاع، والصاع أربعة أمداد، وهي تسعة أرطال بالعراقي، ومن اللبن أربعة أرطال، وفسره قوم بالمدني. ولا تقدير في عوض الواجب، بل يرجع إلى قيمة السوق، وقدره قوم بدرهم، وآخرون بأربعة دوانيق فضة، وليس بمعتمد، وربما نزل على اختلاف الأسعار.

الثالث: في وقتها، وتجب بهلال شوال، ولا يجوز تقديمها قبله إلا على سبيل القرض على الأظهر، ويجوز إخراجها بعده، وتأخيرها إلى قبل صلاة العيد أفضل، فإن خرج وقت الصلاة وقد عزلها أخرجها واجبا بنية الأداء، وإن لم يكن عزلها قيل سقطت، وقيل يأتي بها قضاء، وقيل أداء، والأول أشبه. وإذا أخر دفعها بعد العزل مع الإمكان كان ضامنا، وإن كان لا معه لم يضمن، ولا يجوز حملها إلى بلد آخر مع وجود المستحق

فيض

فيضمن، ويجوز مع عدمه ولا يضمن. الرابع: في مصرفها، وهو مصرف زكاة المال، ويجوز أن يتولى المالك إخراجها، والأفضل دفعها إلى الإمام أو من نصبه، ومع التعذر إلى فقهاء الشيعة، ولا يعطى غير المؤمن أو المستضعف مع عدمه، ويعطى أطفال المؤمنين ولو كان آباؤهم فساقا، ولا يعطى الفقير أقل من صاع إلا أن يجتمع جماعة لا يتسع لهم، ويستحب أن يختص ذوي القرابة بها، ثم الجيران.

كتاب الخمس

وفيه فصلان: الأول: فيما يجب فيه، وهو سبعة: الأول: غنائم دار الحرب مما حواه العسكر وما لم يحوه، من أرض وغيرها، ما لم يكن غصبا من مسلم أو معاهد، قليلا كان أو كثيرا. الثاني: المعادن، سواء كانت منطبعة كالذهب والفضة والرصاص، أو غير منطبعة كالياقوت والزبرجد والكحل، أو مائعة كالقير والنفط والكبريت، ويجب فيه الخمس بعد المؤنة، وقيل لا يجب حتى يبلغ عشرين دينارا، وهو المروي، والأول أكثر. الثالث: الكنوز، وهو كل مال مذخور تحت الأرض، فإن بلغ عشرين دينارا وكان في أرض دار الحرب أو دار الإسلام وليس عليه أثره وجب الخمس، ولو وجده في ملك مبتاع عرفه البائع، فإن عرفه فهو أحق به، وإن جهله فهو للمشتري وعليه الخمس، وكذا لو اشترى دابة ووجد في جوفها شيئا له قيمة، ولو ابتاع سمكة فوجد في جوفها شيئا أخرج خمسه وكان الباقي له، ولا يعرف.

فرع: إذا وجد كنزا في أرض موات من دار الإسلام، فإن لم يكن عليه سكة أو كان عليه سكة عادية أخرج خمسه وكان له الباقي، وإن كان عليه سكة الإسلام قيل يعرف كاللقطة، وقيل يملكه الواجد وعليه الخمس، والأول أشبه. الرابع: كل ما يخرج من البحر بالغوص، كالجواهر والدرر، بشرط أن تبلغ قيمته دينارا فصاعدا، ولو أخذ منه شيء من غير غوص لم يجب الخمس فيه.

فرع: العنبر إن أخرج بالغوص روعي فيه مقدار دينار، وإن جني من وجه الماء أو من الساحل كان له حكم المعادن. الخامس: ما يفضل عن مؤونة السنة له ولعياله من أرباح التجارات والصناعات والزراعات. السادس: إذا اشترى الذمي أرضا من مسلم وجب فيها الخمس

كانت مما فيه الخمس كالارض المفتوحة عنوة او بشرط فيه كالارض التي سلم عليها اهلها السابع الحلال
اذا اختلط بالحرام ولا يتميز وجب فيه الخمس فروع ا الخمس يجب في الكنز سواء كان الواجد
له حرا او عبدا صغيرا او كبيرا وكذا المعادن والغوص ب لا يعتبر الحول في شيء من الخمس ولكن
يؤخر ما يجب في ارباح التجارات احتياطا للمكتسب ج اذا اختلف المالك والمستأجر في
الكنز فان اختلفا في ملكه فالقول قول المؤجر مع يمينه وان اختلفا في قدره فالقول قول
المستأجر الرابع الخمس يجب بعد اخراج المؤنة التي يفتقر اليها اخراج الكنز والمعدن
من حفر وسبك وغيره الفصل الثاني في قسمته يقسم ستة اقسام ثلثة للنبي عليه السلام
وهي سهم الله وسهم رسوله وسهم ذي القربى وهو الامام وبعده للامام القائم مقامه وما
كان قبضه النبي او الامام ينتقل الى وارثه وثلثة للايتام والمساكين وابناء السبيل وقيل
يقسم خمسة اقسام والاول اشهر ويعتبر في الطوائف الثلث انتسابهم الى عبد المطلب بالابوة
فلو انتسبوا بالام خاصة لم يعطوا من الخمس على الاظهر ولا يجب استيعاب كل طائفة بل لو
اقتصر من كل طائفة على واحد جاز وهنا مسائل الاولى مستحق الخمس هو من ولده عبد المطلب
وهم بنو ابي طالب والعباس والحارث وابي لهب الذكر والانثى وفي استحقاق بني المطلب تردد
اظهره المنع الثانية هل يجوز ان يخص بالخمس طائفة قيل نعم وقيل لا وهو احوط الثالثة
يقسم الامام على الطوائف قدر الكفاية مقتصدا فان فضل كان له وان اعوز اتم من نصيبه
الرابعة ابن السبيل لا يعتبر فيه الفقر بل الحاجة في بلد التسليم ولو كان غنيا في بلده وهل
يراعى ذلك في اليتيم قيل نعم وقيل لا والاول احوط الخامسة لا يحل حمل الخمس الى غير بلده
مع وجود المستحق ولو حمله والحال هذه ضمن ويجوز مع عدمه السادسة الايمان معتبر في المستحق على
تردد والعدالة لا تعتبر على الاظهر ويلحق بذلك مقصدان الاول في الانفال وهي ما
يستحقه الامام من الاموال على جهة الخصوص كما كان للنبي عليه السلام وهي خمسة الارض التي تملك
من غير قتال سواء انجلى اهلها او سلموها طوعا والارضون الموات سواء ملكت ثم باد اهلها

او لم يجر عليها ملك كالمفاوز وسيف البحار ورؤوس الجبال وما يكون بها وكذا بطون الاودية
والآجام واذا فتحت دار الحرب فما كان لسلطانهم من قطائع وصفايا فهي للامام اذا لم تكن
مغصوبة من مسلم او معاهد وكذا له ان يصطفي من الغنيمة ما شاء من فرس او ثوب او جارية
وغير ذلك ما لم يجحف وما يغنمه المقاتلون بغير اذنه فهو له عليه السلام الثاني في كيفية التصرف
في مستحقه وفيه مسائل الاولى لا يجوز التصرف في ذلك بغير اذنه ولو تصرف متصرف كان
غاصبا ولو حصل له فائدة كانت للامام الثانية اذا قاطع الامام على شيء من حقوقه
حل ما فضل عن القطيعة ووجب عليه الوفاء الثالثة ثبت اباحة المناكح والمساكن
والمتاجر في حال الغيبة وان كان ذلك بأجمعه للامام او بعضه ولا يجب اخراج حصة
الموجودين من ارباب الخمس منه الرابعة ما يجب من الخمس يجب صرفه اليه مع وجوده ومع
عدمه قيل يكون مباحا وقيل يجب حفظه ثم يوصى به عند ظهور امارة الموت وقيل
يدفن وقيل يصرف النصف الى مستحقيه ويحفظ ما يختص به بالوصاة او الدفن وقيل
بل تصرف حصته الى الاصناف الموجودين ايضا لان عليه الاتمام عند عدم الكفاية وكما
يجب ذلك مع وجوده فهو واجب عليه عند غيبته وهو الاشبه الخامسة يجب ان يتولى صرف
حصة الامام في الاصناف الموجودين من اليه الحكم بحق النيابة كما يتولى اداء ما يجب على الغائب

كتاب الصوم

والنظر في اركانه واقسامه ولواحقه اما اركانه فاربعة الاول الصوم وهو الكف عن
المفطرات مع النية فهي اما ركن فيه واما شرط في صحته وهي بالشرط اشبه ويكفي في
رمضان ان ينوي انه يصوم متقربا الى الله وهل يكفي ذلك في النذر المعين قيل نعم وقيل لا وهو
الاشبه ولا بد فيما عداهما من نية التعيين وهو القصد الى الصوم المخصوص فلو اقتصر على
نية القربة وذهل عن تعيينه لم يصح ولا بد من حضورها عند اول جزء من الصوم او تبييتها
مستمرا على حكمها ولو نسيها ليلا جددها نهارا ما بينه وبين الزوال فلو زالت الشمس فات

محلّاً واجباً كان الصوم او ندباً وقيل يمتدّ وقتها الى الغروب لصوم النافلة والاول اشهر
وقيل يختصّ رمضان بجواز تقديم نيته عليه ولو سها عند دخوله فصام كانت النية الاولى
كافية وكذا قيل يجزي نية واحدة لصيام الشهر كله ولا يقع في رمضان صوم غيره ولو نوى
غيره واجباً كان او ندباً اجزأ عن رمضان دون ما نواه ولا يجوز ان يردّد نيته بين الواجب
والندب بل لا بدّ من قصد احدهما تعييناً ولو نوى الوجوب آخر يوم من شعبان مع الشك
لم يجز عن احدهما ولو نواه مندوباً اجزأ عن رمضان اذا انكشف انه منه ولو صام على انه
ان كان من رمضان كان واجباً والا كان مندوباً قيل يجزي وقيل لا يجزي وعليه الاعادة
وهو الاشبه ولو اصبح بنية الافطار ثم بان انه من الشهر جدّد النية واجتزأ به فان كان ذلك
بعد الزوال امسك وعليه القضاء فروع ثلثة ا لو نوى الافطار في يوم من رمضان
ثم جدّد قبل الزوال قيل لا ينعقد وعليه القضاء ولو قيل بانعقاده كان اشبه ب
لو عقد نية الصوم ثم نوى الافطار ولم يفطر ثم جدّد النية كان صحيحاً ج نية الصبي المميز
صحيحة وصومه شرعي الثاني ما يمسك عنه الصائم وفيه مقاصد الاول يجب الامساك
عن كل مأكول معتاداً كالخبز والفواكه وغير معتاد كالحصى والبرد وعن كل مشروب ولو لم
يكن معتاداً كمياه الانوار وعصارة الاشجار وعن الجماع في القبل اجماعاً وفي دبر المرأة على
الاظهر ويفسد صوم المرأة وفي فساد الصوم بوطي الغلام والدابة تردد وان حرم وكذا
القول في فساد صوم الموطوء والاشبه انه يتبع وجوب الغسل وعن الكذب على الله وعلى رسوله
والائمة عليهم السلام وهل يفسد الصوم بذلك قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه وعن الارتماس
وقيل لا يحرم بل يكره والاول اشبه وهل يفسد به الاشبه لا وفي ايصال الغبار الى الحلق
خلاف الاظهر التحريم وفساد الصوم وعن البقاء على الجنابة عامداً حتى يطلع الفجر
من غير ضرورة على الاشهر ولو اجنب فنام غير ناوٍ للغسل فطلع الفجر فسد الصوم ولو كان
نوى الغسل صحّ صومه ولو انتبه ثم نام ناوياً فاصبح نائماً فسد صومه وعليه قضاؤه ولو

استمنى او لمس امرأة فامنى فسد صومه ولو احتلم بعد نية الصوم نهاراً لم يفسد صومه
وكذا لو نظر الى امرأة فامنى على الاظهر او استمع فامنى والحقنة بالجامد جائزة وبالمائع
محرّمة ويفسد بها الصوم على تردد مسائل الاولى كلما ذكرنا انه يفسد الصيام انما
يفسده اذا وقع عمداً سواء كان عالماً او جاهلاً ولو كان سهواً لم يفسد سواء كان الصوم
واجباً او ندباً وكذا لو اكره على الافطار او وُجر في حلقه الثانية لا بأس بمصّ الخاتم ومضغ
الطعام للصبي وزقّ الطائر وذوق المرق والاستنقاع في الماء للرجال ويستحب السواك
للصائم بالرطب واليابس المقصد الثاني فيما يترتب على ذلك وفيه مسائل الاولى
تجب مع القضاء الكفارة بسبعة اشياء الاكل والشرب المعتاد وغيره والجماع حتى تغيب
الحشفة في قبل المرأة او دبرها وتعمد البقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر وكذا لو نام
غير ناوٍ للغسل حتى يطلع الفجر والاستمناء وايصال الغبار الى الحلق الثانية لا تجب
الكفارة الا في صوم رمضان وقضائه بعد الزوال والنذر المعين وفي صوم الاعتكاف
اذا وجب وما عداه لا تجب فيه الكفارة مثل صوم الكفارات والنذر غير المعين
والمندوب وان فسد الصوم فرع من اكل ناسياً فظن فساد صومه فافطر
عامداً فسد صومه وعليه القضاء وفي وجوب الكفارة تردد والاشبه الوجوب
ولو وُجر في حلقه او اكره اكراهاً يرتفع معه الاختيار لم يفسد صومه ولو خوّف فافطر
وجب القضاء على تردد ولا كفارة الثالثة الكفارة في رمضان عتق رقبة او صيام
شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكيناً مخيراً في ذلك وقيل بل هي على الترتيب وقيل
يجب بالافطار بالمحرّم ثلث كفارات وبالمحلل كفارة والاول اكثر الرابعة اذا افطر
زماناً نذر صومه على التعيين كان عليه القضاء وكفارة كبرى مخيرة وقيل كفارة يمين
والاول اظهر الخامسة الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الائمة حرام على الصائم وغيره وان
تأكد على الصائم لكن لا يجب به قضاء ولا كفارة على الاشبه السادسة الارتماس حرام

على الأظهر ولا يجب به كفارة ولا قضاء وقيل يجب القضاء به والأول أشبه. السابع لا بأس بالحقنة بالجامد على الأصح ويحرم بالمائع ويجب به القضاء على الأظهر. الثامنة من أجنب ونام ناوياً للغسل ثم انتبه ثم نام كذلك ثم انتبه ونام ثالثة ناوياً حتى طلع الفجر لزمته الكفارة على قول مشهور وفيه تردد. التاسعة يجب القضاء في الصوم الواجب المتعين بتسعة أشياء فعل المفطر قبل مراعاة الفجر مع القدرة والإفطار إخلاداً إلى من أخبر أن الفجر لم يطلع مع القدرة على عرفانه ويكون طالعاً وترك العمل بقول المخبر بطلوعه لظنه كذبه والإفطار للظلمة الموهمة دخول الليل فلو غلب على ظنه لم يفطر وتعمد القيء ولو ذرعه لم يفطر والحقنة بالمائع ودخول الماء الحلق للتبرد دون التمضمض به للطهارة ومعاودة الجنب النوم ثانياً حتى يطلع الفجر ناوياً للغسل ومن نظر إلى من يحرم عليه نظرها بشهوة فأمنى قيل عليه القضاء وقيل لا يجب وهو الأشبه وكذا لو كانت محللة لم يجب. فروع الأول لو تمضمض أو طرح في فيه خرزاً أو غيره لغرض صحيح فسبق إلى حلقه لم يفسد صومه ولو فعل ذلك عبثاً قيل عليه القضاء وقيل لا وهو الأشبه. الثاني ما يخرج من بقايا الغذاء من بين أسنانه يحرم ابتلاعه للصائم فإن ابتلعه عمداً وجب عليه القضاء والأشبه القضاء والكفارة وناسياً لا شيء عليه. الثالث لا يفسد الصوم ما يصل إلى الجوف بغير الحلق عدا الحقنة بالمائع وقيل صب الدواء في الإحليل حتى يصل إلى الجوف يفسده وفيه تردد. الرابع لا يفسد الصوم بابتلاع النخامة والبصاق ولو كان عمداً ما لم ينفصل عن الفم وما ينزل من الفضلات من رأسه إذا استرسل وتعدى الحلق من غير قصد لم يفسد الصوم ولو تعمد ابتلاعه أفسد. الخامس ما له طعم كالعلك قيل يفسد الصوم وقيل لا يفسد وهو الأشبه. السادس إذا طلع الفجر وفي فيه طعام لفظه ولو ابتلعه فسد صومه وعليه مع القضاء الكفارة. السابع المنفرد برؤية هلال رمضان إذا أفطر عليه القضاء والكفارة. المسألة العاشرة يجوز الجماع حتى يبقى لطلوع

الفجر مقدار إيقاعه والغسل ولو تيقن ضيق الوقت فواقع فسد صومه وعليه الكفارة ولو فعل ذلك ظاناً سعته فإن كان مع المراعاة لم يكن عليه شيء وإن أهمل فعليه القضاء. الحادية عشرة تتكرر الكفارة بتكرر الموجب إذا كان في يومين من صوم يتعلق به الكفارة وإن كان في يوم واحد قيل تتكرر مطلقاً وقيل إن تخلل التكفير وقيل لا تتكرر وهو الأشبه سواء كان من جنس واحد أو مختلفاً. فرع من فعل ما تجب به الكفارة ثم سقط فرض الصوم بسفر أو حيض وشبهه قيل تسقط الكفارة وقيل لا وهو الأشبه. الثانية عشرة من أفطر في شهر رمضان عالماً عامداً عزر مرة فإن عاد كذلك عزر ثانياً فإن عاد قتل. الثالثة عشرة من وطئ زوجته في شهر رمضان وهما صائمان مكرهاً لها كان عليه كفارتان ولا كفارة عليها فإن طاوعته فسد صومهما وعلى كل واحد منهما كفارة عن نفسه ويعزر بخمسة وعشرين سوطاً وكذا لو كان الإكراه لأجنبية وقيل لا يتحمل هنا وهو الأشبه. الرابعة عشرة كل من وجب عليه شهران متتابعان فعجز صام ثمانية عشر يوماً ولو عجز عن الصوم أصلاً استغفر الله فهو كفارته. الخامسة عشرة لو تبرع متبرع بالتكفير عمن وجبت عليه الكفارة جاز لكن يراعى في الصوم الوفاة.

المقصد الثالث فيما يكره للصائم وهو تسعة أشياء النساء تقبيلاً ولمساً وملاعبة والاكتحال بما فيه صبر أو مسك وإخراج الدم المضعف ودخول الحمام كذلك والسعوط بما لا يتعدى الحلق وشم الرياحين ويتأكد في النرجس والاحتقان بالجامد وبل الثوب على الجسد وجلوس المرأة في الماء.

الركن الثالث الزمان الذي يصح فيه الصوم وهو النهار دون الليل ولو نذر الصيام ليلاً لم ينعقد وكذا لو ضمه إلى النهار ولا يصح صوم العيدين ولو نذر صومهما لم ينعقد ولو نذر يوماً معيناً فاتفق أحد العيدين لم يصح صومه وهل يجب قضاؤه قيل نعم وقيل لا وهو الأشبه وكذا البحث في أيام التشريق لمن كان بمنى.

الركن الرابع من يصح منه وهو العاقل المسلم فلا يصح صوم الكافر وإن وجب عليه ولا المجنون ولا المغمى عليه وقيل إذا سبقت من المغمى عليه

النية ولو استمر الى الليل ولو لم يعقد صومه بالنية مع وجوبه ثم طلع الفجر عليه نائما واستمر حتى
زالت الشمس فعليه القضاء ولا يصح صوم الحائض ولا النفساء سواء حصل العذر قبل
الغروب او انقطع بعد الفجر ويصح من المستحاضة اذا فعلت ما يجب عليها من الاغسال او
الغسل ولا يصح الصوم الواجب من مسافر يلزمه التقصير الا في ثلاثة الايام في بدل الهدي
والثمانية عشر يوما في بدل البدنة لمن افاض من عرفات قبل الغروب عامدا والنذر المشترط
سفرا وحضرا على قول مشهور وهل يصوم مندوبا قيل لا وقيل نعم وقيل يكره وهو الاشبه
ويصح كذلك ممن له حكم المقيم ولا يصح من جنب اذا ترك الغسل عامدا مع القدرة حتى يطلع
الفجر ولو استيقظ جنبا لم ينعقد صومه قضاء عن رمضان وقيل ولا ندبا فان كان في رمضان
فصومه صحيح وكذا في النذر المعين ويصح من المريض ما لم يستضر به مسائل الاولى
البلوغ الذي يجب معه العبادات الاحتلام او الانبات او بلوغ خمس عشرة سنة في الرجال
على الاظهر وتسع في النساء الثانية يمرن الصبي والصبية على الصوم قبل البلوغ و
يشدد عليهما لسبع مع الطاقة الثالث في اقسامه وهي اربعة واجب وندب و
مكروه ومحظور فالواجب ستة صوم شهر رمضان والكفارات ودم المتعة والنذر وما
في معناه والاعتكاف على وجه وقضاء الواجب الاول في شهر رمضان والكلام في علاماته
وشروطه واحكامه اما الاول فيعلم الشهر برؤية الهلال فمن رآه وجب عليه الصوم ولو
انفرد وكذا لو شهد فردت شهادته وكذا يفطر لو انفرد بهلال شوال ومن لم يره لا يجب عليه
الصوم الا ان يمضي من شعبان ثلاثون يوما او يرى رؤية شائعة فان لم يتفق ذلك
وشهد شاهدان قيل لا يقبل وقيل يقبل مع العلة وقيل يقبل مطلقا وهو الاظهر سواء
كانا من البلد او خارجه واذا رئي في البلاد المتقاربة كالكوفة وبغداد وجب الصوم على
ساكنيها اجمع دون المتباعدة كالعراق وخراسان بل يلزم حيث رئي ولا يثبت بشهادة
الواحد على الاصح ولا بشهادة النساء ولا اعتبار بالجدول ولا بالعدد ولا بغيبوبة

الهلال بعد الشفق ولا برؤيته يوم الثلاثين قبل الزوال ولا بتطوقه ولا بعد خمسة ايام
من اول الهلال في السنة الماضية ويستحب صوم الثلاثين من شعبان بنية الندب فان انكشف
من الشهر اجزأ ولو صامه بنية رمضان لامارة قيل يجزيه وقيل لا وهو الاشبه وان افطر
فاهل شوال ليلة التاسع والعشرين من هلال رمضان قضاه وكذا لو قامت بينة برؤيته
ليلة الثلاثين من شعبان وكل شهر يشتبه رؤيته يعد ما قبله ثلاثين ولو غمت شهور السنة
عد كل شهر منها ثلاثين وقيل ينقص منها لقضاء العادة بالنقيصة وقيل يعمل في ذلك
برواية الخمسة والاول اشبه ومن كان بحيث لا يعلم الشهر كالاسير والمحبوس صام شهرا تغليبا
فان استمر الاشتباه فهو بري وان اتفق في شهر رمضان او بعده اجزأه وان كان قبله قضاه
ووقت الامساك طلوع الفجر الثاني ووقت الافطار غروب الشمس وحده ذهاب الحمرة
من المشرق ويستحب تاخير الافطار حتى يصلي المغرب الا ان تنازعه نفسه او يكون من يتوقعه
للافطار الثاني في الشروط وهي قسمان الاول ما باعتباره يجب الصوم وهي
البلوغ وكمال العقل فلا يجب على الصبي ولا على المجنون الا ان يكملا قبل طلوع الفجر ولو كملا
بعد طلوعه لم يجب على الاظهر وكذا المغمى عليه وقيل ان نوى الصوم قبل الاغماء والا كان عليه
القضاء والاول اشبه والصحة من المرض فان برئ قبل الزوال ولم يتناول وجب الصوم
وان كان تناول او كان برؤه بعد الزوال امسك استحبابا ولزمه القضاء والاقامة او حكمها
فلا يجب على المسافر ولا يصح منه بل يلزمه القضاء ولو صام لم يجزه مع العلم ويجزيه مع الجهل
ولو حضر بلده او بلدا يعزم فيه الاقامة عشرة كان حكمه حكم المريض في الوجوب وعدمه
وفي حكم الاقامة كثرة السفر كالمكاري والملاح وشبههما ما لم يحصل لهم الاقامة
عشرة ايام والخلو من الحيض والنفاس فلا يجب عليهما ولا يصح منهما وعليهما القضاء
الثاني ما باعتباره يجب القضاء وهو ثلاثة شروط البلوغ وكمال العقل والاسلام فلا يجب على الصبي
القضاء الا اليوم الذي بلغ فيه قبل طلوع فجره وكذا المجنون والكافر وان وجب عليه لكن لا

يجب القضاء الا ما ادرك فجره مسلما ولو اسلم في اثناء اليوم امسك استحبابا ويقضي
ما يستقبل وجوبا وقيل يصوم اذا اسلم قبل الزوال وان ترك قضى والاول اشبه **الثالث**
ما يلحقه من الاحكام من فاته شهر رمضان او شيء منه لصغر او جنون او كفر اصلي فلا
قضاء عليه وكذا ان فاته لاغماء وقيل يقضي ما لم ينو قبل اغمائه والاول اظهر ويجب القضاء على
المرتد سواء كان فطرة عن كفر والحائض والنفساء وكل تارك له بعد وجوبه عليه اذا لم
يقم مقامه غيره ويستحب الموالاة في القضاء احتياطا للبراءة وقيل بل يستحب التفريق للفرق و
قيل يتابع في ستة ويفرق الباقي للرواية والاول اشبه **ومنه** هذا الباب مسائل **الاولى**
من فاته شهر رمضان او بعضه لمرض فان مات في مرضه لم يقض عنه وجوبا واستحب وان
استمر به المرض الى رمضان آخر سقط القضاء على الاظهر وكفر عن كل يوم من السالف بمد
من طعام وان برأ بينهما واخره عازما على القضاء قضاه ولا كفارة وان تركه تهاونا
قضاه وكفر عن كل يوم من السالف بمد من طعام **الثانية** يجب على الولي ان يقضي
ما فات الميت من صيام واجب رمضان كان او غيره سواء فات بمرض او غيره ولا يقضي
الولي الا ما تمكن الميت من قضائه واهمله الا ما يفوت بالسفر فانه يقضى ولو مات مسافرا
على رواية والولي هو اكبر اولاده الذكور ولو كان الاكبر انثى لم يجب عليها القضاء ولو كان
له وليان او اولياء متساوون في السن تساووا في القضاء وفيه تردد ولو تبرع
بالقضاء بعض سقط وهل يقضى عن المراة ما فاتها فيه تردد **الثالثة** اذا لم يكن له ولي
او كان الاكبر انثى سقط القضاء وقيل يتصدق عنه عن كل يوم بمد من تركته ولو كان
عليه شهران متتابعان صام الولي شهرا وتصدق من مال الميت عن شهر **الرابعة** القاضي
لشهر رمضان لا يحرم عليه الافطار قبل الزوال لعذر وغيره ويحرم بعده ويجب معه
الكفارة وهي اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد من طعام فان لم يمكنه صام ثلاثة ايام
الخامسة اذا نسي غسل الجنابة ومر عليه ايام او الشهر كله قيل يقضي الصلاة و

الصوم وقيل يقضي الصلاة حسب وهو الاشبه **السادسة** اذا اصبح يوم الثلاثين من
شهر رمضان صائما وثبتت الرؤية في الماضية افطر وصلى العيد وان كان بعد الزوال فقد
فاتت الصلاة **الرابع** في صوم الكفارات وهو اثنا عشر وينقسم اربعة اقسام **الاول**
ما يجب فيه الصوم مع غيره وهو كفارة قتل العمد فان خصالها الثلث تجب جميعا وتلزم كذلك
من افطر على محرم في شهر رمضان عامدا على رواية **الثاني** ما يجب الصوم فيه بعد العجز
عن غيره وهو ستة صوم كفارة قتل الخطأ والظهار والافطار في قضاء رمضان بعد الزوال
وكفارة اليمين والافاضة من عرفات عامدا قبل الغروب وفي كفارة جزاء الصيد تردد
والاظهر انها على الترتيب والحق بهذا كفارة شق الرجل ثوبه على زوجته او ولده وكفارة
خدش المراة وجهها ونتفها شعر راسها **الثالث** ما يكون الصوم مخيرا فيه بينه وبين غيره
وهو خمسة صوم كفارة من افطر في يوم من شهر رمضان عامدا وكفارة خلف النذر
والعهد والاعتكاف الواجب وكفارة حلق الراس والحق بهذا كفارة جز المراة شعر
راسها في المصاب **الرابع** ما يجب مرتبا على غيره مخيرا بينه وبين غيره وهو كفارة الواطي
امته المحرمة باذنه وكل الصوم يلزم فيه التتابع الا اربعة صوم النذر المجرد عن التتابع
وما في معناه من يمين او عهد وصوم القضاء وصوم جزاء الصيد والسبعة في بدل
الهدي وكل ما يشترط فيه التتابع اذا افطر في اثنائه لعذر بنى عند زواله وان افطر
لغير ذلك استانف الا ثلثة مواضع من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام شهرا ومن
الثاني يوما او ايام ولو كان قبل ذلك استانف ومن وجب عليه صوم شهر متتابع بنذر فصام
خمسة عشر يوما ثم افطر لم يبطل صومه وبنى عليه ولو كان قبل ذلك استانف وفي صوم ثلثة ايام
عن الهدي ان صام يوم التروية وعرفة ثم افطر يوم النحر جاز ان يبني بعد انقضاء ايام
التشريق ولو كان اقل من ذلك استانف وكذا لو فصل بين اليومين والثالث بافطار غير
العيد استانف ايضا والحق بهذا من وجب عليه شهر في كفارة قتل الخطا او الظهار لكونه مملوكا

وفيه تردد وكل من وجب عليه صوم متتابع لا يجوز أن يبتدئ زماناً لا يسلم فيه فمن وجب
عليه شهران متتابعان لا يصوم شعبان إلا أن يصوم قبله أو بعده ولو يوماً ولا شوال
مع يوم من ذي القعدة ويقتصر وكذا الحكم في ذي الحجة مع يوم من آخر وقيل القاتل في أشهر
الحرم يصوم شهرين منها ولو دخل فيهما العيد وأيام التشريق والأول أشبه **والندب**
من الصوم قد لا يختص وقتاً كصيام أيام السنة فإنه جُنّة من النار وقد يختص وقتاً
والمؤكد منه أربعة عشر قسماً صوم ثلاثة أيام من كل شهر أول خميس منه وآخر خميس
وأربعاء في العشر الثاني ومن أخرها استحب له القضاء ويجوز تأخيرها اختياراً من
الصيف إلى الشتاء وإن عجز استحب له أن يتصدق عن كل يوم بمد من طعام أو بدرهم وصوم
أيام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وصوم يوم الغدير وصوم مولد
النبي عليه السلام ويوم مبعثه ويوم دحو الأرض وصوم عرفة لمن لا يضعفه عن الدعاء
وتحقق الهلال ويوم عاشوراء على جهة الحزن ويوم المباهلة وصوم كل خميس وكل جمعة
وأول ذي الحجة وصوم رجب وصوم شعبان ويستحب الإمساك تأديباً وإن لم يكن صوماً في سبعة
مواطن المسافر إذا قدم أهله أو بلداً يعزم فيه الإقامة عشراً فما زاد بعد الزوال أو قبله
وقد أفطر وكذا المريض إذا برئ وتمسك الحائض والنفساء إذا طهرتا في أثناء النهار و
الكافر إذا أسلم والصبي إذا بلغ والمجنون إذا أفاق وكذا المغمى عليه ولا يجب صوم النافلة
بالدخول فيه ولا الاعتكاف إلى وقت شاء ويكره بعد الزوال **والمكروه** أربعة صوم عرفة
لمن يضعفه عن الدعاء ومع الشك في الهلال وصوم النافلة في السفر عدا ثلاثة أيام للحاجة بالمدينة
وصوم الضيف نافلة من غير إذن مضيفه والأظهر أنه لا ينعقد مع النهي وكذا يكره صوم الولد
من غير إذن والده والصوم ندباً لمن دعي إلى طعام **والمحظور** تسعة صوم العيدين
وأيام التشريق لمن كان بمنى على الأشهر وصوم يوم الثلاثين من شعبان بنية الفرض وصوم نذر
المعصية وصوم الصمت وصوم الوصال وهو أن ينوي صوم يوم وليلة إلى السحر وقيل هو أن يصوم

يومين مع ليلة بينهما وأن تصوم المرأة ندباً بغير إذن زوجها أو مع نهيه لها وكذا المملوك وصوم
الواجب سفراً عدا ما استثني **القسم الثالث** في اللواحق وفيه مسائل **الأولى** المريض
الذي يجب معه الإفطار ما يخاف به الزيادة بالصوم ويبنى في ذلك على ما يعلمه من نفسه أو
يظنه لأمارة كقول عارف ولو صام مع تحقق الضرر متكلفاً قضاه **الثانية** المسافر
إذا اجتمعت فيه شرائط القصر وجب ولو صام عالماً بوجوبه قضاه وإن كان جاهلاً لم يقض
الثالثة الشرائط المعتبرة في قصر الصلاة معتبرة في قصر الصوم ويزيد على ذلك تبييت النية
وقيل لا يعتبر بل يكفي خروجه قبل الزوال وقيل لا يعتبر أيضاً بل يجب القصر ولو خرج قبل
الغروب والأول أشبه وكل سفر يجب قصر الصلاة فيه يجب قصر الصوم وبالعكس إلا الصيد
للتجارة على قول **الرابعة** الذين يلزمهم إتمام الصلاة سفراً يلزمهم الصوم وهم الذين سفرهم
أكثر من حضرهم ما لم يحصل لأحدهم إقامة عشرة أيام في بلده أو غيره وقيل يلزمهم الإتمام
مطلقاً عدا المكاري **الخامسة** لا يفطر المسافر حتى يتوارى عنه جدران بلده أو يخفى عليه
أذانه ولو أفطر قبل ذلك كان عليه مع القضاء الكفارة **السادسة** الشيخ والكبيرة وذو العطاش
يفطرون في رمضان ويتصدقون عن كل يوم بمد من طعام ثم إن أمكن القضاء وجب وإلا
وقيل إن عجز الشيخ والشيخة سقط التكفير كما سقط الصوم وإن أطاقا بمشقة كفرا والأول
أظهر **السابعة** الحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن يجوز لهما الإفطار في رمضان
ويقضيان مع الصدقة عن كل يوم بمد من طعام **الثامنة** من نام في رمضان واستمر نومه
فإن كان نوى الصوم فلا قضاء عليه وإن لم ينو فعليه القضاء والمجنون والمغمى عليه لا
يجب على أحدهما القضاء سواء عرض ذلك أياماً أو بعض يوم وسواء سبقت منهما النية أو لم
تسبق وسواء عولج بما يفطر أو لم يعالج على الأشبه **التاسعة** من يسوغ له الإفطار في
رمضان يكره له التملي من الطعام والشراب وكذا الجماع وقيل يحرم والأول أشبه

كتاب الاعتكاف

والكلام فيه وفي اقسامه واحكامه. الاعتكاف هو اللبث المتطاول للعبادة ولا يصح الا
من مكلف مسلم وشرائطه ستة الاول النية ويجب فيه نية القربة ثم ان كان منذورا نواه واجبا
وان كان مندوبا نوى الندب واذا مضى له يومان وجب الثالث على الاظهر وجدد نية الوجوب
الثاني الصوم فلا يصح الا في زمان يصح فيه الصوم ممن يصح منه فان اعتكف في العيد
لم يصح وكذا لو اعتكفت الحائض والنفساء الثالث لا يصح الاعتكاف الا ثلثة فمن نذر اعتكافا
مطلقا وجب عليه ان ياتي بثلثة وكذا اذا وجب عليه قضاء يوم من اعتكاف اعتكف ثلثة ليصح
ذلك اليوم ومن ابتدأ اعتكافا مندوبا كان بالخيار في المضي فيه وفي الرجوع فان اعتكف يومين
وجب الثالث وكذا لو اعتكف ثلثة ثم اعتكف يومين بعدها وجب السادس ولو دخل في
الاعتكاف قبل العيد بيوم او يومين لم يصح ولو نذر اعتكاف ثلثة من دون لياليها قيل
يصح وقيل لا لانه بخروجه عن قيد الاعتكاف يبطل اعتكاف ذلك اليوم ولا يجب التوالي
فيما نذره من الزيادة عن الثلث بل يجب ان يعتكف ثلثة ثلثة فما زاد الا ان يشترط التتابع
لفظا ومعنى الرابع المكان فلا يصح الا في مسجد جامع وقيل لا يصح الا في المساجد الاربعة
مسجد مكة ومسجد النبي عليه السلام ومسجد الجامع بالكوفة ومسجد البصرة وقال آخر
مسجد المداين وضابطه كل مسجد جمع فيه نبي او وصي جماعة ومنهم من قال جمعة ويستوي في
ذلك الرجل والمرأة الخامس اذن من له ولاية كالمولى لعبده والزوج لزوجته واذا اذن
من له ولاية كان له المنع قبل الشروع وبعده ما لم يمض يومان او يكون واجبا بنذر وشبهه
فروع الاول المملوك اذا هاياه مولاه جاز له الاعتكاف في ايامه وان لم ياذن له مولاه
الثاني اذا اعتق في اثناء الاعتكاف لم يلزمه المضي فيه الا ان يكون شرع باذن المولى
السادس استدامة اللبث في المسجد فلو خرج لغير الاسباب المبيحة بطل اعتكافه طوعا كان
او كرها فان لم تمض ثلثة بطل الاعتكاف وان مضت فهو صحيح والخروج محرم ولو نذر اعتكاف
ايام معينة ثم خرج قبل اكمالها بطل الجميع ان شرط التتابع ويستانف ويجوز الخروج للامور

الضرورية كقضاء الحاجة والاغتسال وشهادة الجنازة وعيادة المريض وتشييع المؤمن
واقامة الشهادة واذا خرج لشيء من ذلك لم يجز له الجلوس ولا المشي تحت الظلال ولا الصلوة
خارج المسجد الا بمكة فانه يصلي بها اين شاء ولو خرج من المسجد ساهيا لم يبطل اعتكافه فروع
الاول اذا نذر اعتكاف شهر معين ولم يشترط التتابع فاعتكف بعضه واخل بالباقي صح ما فعل وقضى
ما اهمل ولو تلفظ بالتتابع استانف الثاني اذا نذر اعتكاف شهر معين ولم يعلمه حتى
خرج كالمحبوس او الناسي قضاه الثالث اذا نذر اعتكاف اربعة ايام فاخل بيوم قضاه
لكن يفتقر ان يضم اليه آخرين ليصح الاتيان به الرابع اذا نذر اعتكاف يوم لا ازيد لم ينعقد
ولو نذر اعتكاف ثاني قدوم زيد صح ويضيف اليه آخرين واما اقسامه فانه ينقسم الى واجب
ومندوب فالواجب ما وجب بنذر وشبهه والمندوب ما يتبرع به فالاول يجب بالشروع والثاني
لا يجب المضي فيه حتى يمضي يومان فيجب الثالث وقيل لا يجب والاول اظهر ولو شرط في حال نذره
الرجوع اذا شاء كان له ذلك اي وقت شاء ولا قضاء ولو لم يشترط وجب استيناف ما نذره
اذا قطعه واما احكامه فقسمان الاول انما يحرم على المعتكف النساء لمسا وتقبيلا وجماعا
وشم الطيب على الاظهر واستدعاء المني والبيع والشراء والمماراة وقيل يحرم عليه ما يحرم
على المحرم ولم يثبت فلا يحرم عليه لبس المخيط ولا ازالة الشعر ولا اكل الصيد ولا عقد النكاح
ويجوز له النظر في معاشه والخوض في المباح وكل ما ذكرناه من المحرمات عليه نهارا يحرم ليلا
عدا الافطار ومن مات قبل انقضاء اعتكافه الواجب قيل يجب على الولي القيام به
وقيل يستاجر من يقوم به والاول اشبه القسم الثاني فيما يفسده وفيه مسائل الاولى
كل ما يفسد الصوم يفسد الاعتكاف كالجماع والاكل والشرب والاستمناء فمتى افطر في اليوم
الاول او الثاني لم يجب به كفارة الا ان يكون واجبا وان افطر في الثالث وجبت الكفارة
ومنهم من خص الكفارة بالجماع حسب واقتصر في غيره من المفطرات على القضاء وهو الاشبه
فتجب كفارة واحدة ان جامع ليلا وكذا ان جامع نهارا في غير رمضان ولو كان في رمضان لزمه

كفارتان الثانية الارتداد موجب للخروج من المسجد ويبطل الاعتكاف وقيل لا يبطل وان
عاد بنى والاول اشبه الثالثة قيل اذا اكره امرأته على الجماع وهما معتكفان نهاراً في شهر
رمضان لزمه اربع كفارات وقيل لزمه كفارتان وهو الاشبه الرابعة اذا طلقت المعتكفة
رجعية خرجت الى منزلها ثم قضت واجباً ان كان واجباً او مضى يومان والا ندباً
الخامسة اذا باع او اشترى قيل بطل اعتكافه وقيل يأثم ولا يبطل وهو الاشبه
السادسة اذا اعتكف ثلاثة متفرقة قيل يصح لان التتابع لا يجب الا باشتراطه وقيل لا وهو الاشبه

كتاب الحج

وهو يعتمد على ثلاثة اركان الاول في المقدمات وهي اربع المقدمة الاولى الحج وان كان
في اللغة القصد فقد صار في الشرع اسماً لمجموع المناسك المؤداة في المشاعر المخصوصة
وهو فرض على من اجتمعت فيه الشرائط الآتية من الرجال والنساء والخناثى ولا يجب باصل
الشرع الا مرة واحدة وهي حجة الاسلام ويجب على الفور والتأخير مع الشرائط كبيرة موبقة وقد
يجب الحج بالنذر وما في معناه وبالافساد وبالاستئجار للنيابة ويتكرر بتكرر السبب وما
خرج عن ذلك مستحب ويستحب لفاقد الشرائط كمن عدم الزاد والراحلة اذا تسكع سواء شق
عليه السعي او سهل وكالمملوك اذا اذن له مولاه المقدمة الثانية في شرائط وجوب حجة
الاسلام وما يجب بالنذر وما في معناه واحكام النيابة القول في حجة الاسلام وشرائط
وجوبها خمسة الاول كمال العقل فلا يجب على الصبي ولا على المجنون ولو حج الصبي
او المجنون لم يجزه عن حجة الاسلام ولو دخل الصبي المميز والمجنون في الحج ندباً ثم كمل كل واحد منهما
وادرك المشعر اجزأ عن حجة الاسلام على تردد ويصح احرام الصبي المميز وان لم يجب عليه ويصح
ان يحرم عن غير المميز وليه ندباً وكذا المجنون والولي هو من له ولاية المال كالاب والجد للاب والوصي وقيل
للام ولاية الاحرام بالطفل ونفقته الزائدة يلزم الولي دون الطفل الثاني الحرية فلا
يجب على المملوك ولو اذن له مولاه ولو تكلفه باذنه صح حجه لكن لا يجزيه عن حجة الاسلام فان ادرك

الوقوف بالمشعر معتقاً اجزأه ولو افسد حجه ثم اعتق مضى في الفاسد وعليه بدنة و
قضاؤه واجزأه عن حجة الاسلام وان اعتق بعد فوات الموقفين وجب القضاء ولم يجزه عن
حجة الاسلام الثالث الزاد والراحلة وهما يعتبران فيمن يفتقر الى قطع المسافة ولا تباع ثيابه
ولا خادمه ولا دار سكناه للحج والمراد بالزاد قدر الكفاية من القوت والمشروب ذهاباً
وعوداً وبالراحلة راحلة مثله ويجب شراؤهما ولو كثر الثمن مع وجوده وقيل ان زاد عن
ثمن المثل لم يجب والاول اصح ولو كان له دين وهو قادر على اقتضائه وجب عليه فان منع
منه وليس له سواه سقط الفرض ولو كان له مال وعليه دين بقدره لم يجب الا ان يفضل عن دينه
ما يقوم بالحج ولا يجب الاقتراض للحج الا ان يكون له مال بقدر ما يحتاج اليه زيادة عما استثنيناه
ولو كان معه قدر ما يحج به فنازعت نفسه الى النكاح لم يجز صرفه في النكاح و
ان شق تركه وكان عليه الحج ولو بذل له زاد وراحلة ونفقة له ولعياله وجب عليه ولو وهب
له مال لم يجب قبوله ولو استؤجر للمعونة على السفر وشرط له الزاد والراحلة او
بعضه وكان بيده الباقي مع نفقة اهله وجب عليه واجزأه عن الفرض اذا حج عن نفسه
ولو كان عاجزاً عن الحج فحج وكان عليه الحج ان وجد الاستطاعة الرابع ان يكون له ما يمون عياله
حتى يرجع فاضلاً عما يحتاج اليه ولو قصر ماله عن ذلك لم يجب ولو حج عنه من يطيق الحج لم يسقط
عنه فرضه سواء كان واجداً للزاد والراحلة او فاقدهما وكذا لو تكلف الحج مع عدم الاستطاعة
ولا يجب على الولد بذل ماله لولده في الحج الخامس امكان المسير وهو يشتمل على الصحة
وتخلية السرب والاستمساك على الراحلة وسعة الوقت لقطع المسافة فلو كان مريضاً
يتضرر بالركوب لم يجب ولا يسقط باعتبار المرض مع امكان الركوب ولو منعه عدو او
كان معضوباً لا يستمسك على الراحلة او عدم المرافق مع اضطراره اليه سقط الفرض
وهل تجب الاستنابة مع المانع من مرض او عدو قيل نعم وهو المروي وقيل لا فان احج نائباً
واستمر المانع فلا قضاء فان زال وتمكن وجب عليه بنفسه ولو مات بعد الاستقرار ولم يؤد قضي

عنه ولو كان لا يستمسك خلقة قيل يسقط الفرض عن نفسه وماله وقيل يلزمه الاستنابة
والاول اشبه ولو احتاج في سفره الى حركة عنيفة للالتحاق او الفرار فضعف سقط
الوجوب في عامه وتوقع المكنة في المستقبل ولو مات قبل التمكن والحال هذه لم يقض عنه
ويسقط فرض الحج لعدم ما يضطر اليه من الآلات كالقربة واوعية الزاد ولو كان له
طريقان فمنع من احدهما سلك الاخرى سواء كانت ابعد او اقرب ولو كان في الطريق عدو
لا يندفع الا بمال قيل يسقط وان قل ولو قيل يجب التحمل مع المكنة كان حسنا ولو بذل له
باذل وجب عليه الحج لزوال المانع نعم لو قال له اقبل وادفع اليك لم يجب وطريق البحر كطريق البر
فان غلب ظن السلامة والا سقط ولو امكن الوصول بالبر والبحر فان تساويا في غلبة
السلامة كان مخيرا وان اختص احدهما تعين ولو تساويا في رجحان العطب سقط الفرض
ومن مات بعد الاحرام ودخول الحرم برئت ذمته وقيل يجتزي بالاحرام والاول
اظهر وان كان قبل ذلك قضيت عنه ان كانت مستقرة وسقطت ان لم تكن كذلك و
يستقر الحج في الذمة اذا استكملت الشرائط واهمل والكافر يجب عليه الحج ولا يصح
منه فلو احرم ثم اسلم اعاد الاحرام واذا لم يتمكن من العود الى الميقات احرم من موضعه
ولو احرم بالحج وادرك الوقوف بالمشعر لم يجزه الا ان يستأنف احراما وان ضاق
الوقت احرم ولو بعرفات ولو حج المسلم ثم ارتد لم يعد على الاصح ولو لم يكن مستطيعا
فصار كذلك في حال ردته وجب عليه الحج وصح منه اذا تاب ولو احرم مسلما ثم ارتد
ثم تاب لم يبطل احرامه على الاصح والمخالف اذا استبصر لا يعيد الحج الا ان يخل بركن
منه وهل الرجوع الى كفاية من صناعة او مال او حرفة شرط في وجوب الحج قيل نعم
لرواية ابي الربيع وقيل لا عملا بعموم الآية وهو الاولى واذا اجتمعت الشرائط فحج متسكعا
او حج ماشيا او حج في نفقة غيره اجزأه عن الفرض ومن وجب عليه الحج فالمشي افضل
له من الركوب اذا لم يضعفه ومع الضعف الركوب افضل مسائل اربع الاولى اذا

استقر الحج في ذمته ثم مات قضي عنه من اصل تركته فان كان عليه دين وضاقت التركة قسمت
على الدين واجرة المثل بالحصص الثانية يقضى الحج من اقرب الاماكن وقيل يستأجر من بلد
الميت وقيل ان اتسع المال فمن بلده والا فمن حيث يمكن والاول اشبه الثالثة من وجب
عليه حجة الاسلام لا يحج عن غيره لا واجبا ولا تطوعا وكذا من وجب عليه بنذر او افساد الرابعة
لا يشترط وجود المحرم في النساء بل يكفي غلبة ظنها بالسلامة ولا يصح حجها تطوعا الا باذن
زوجها ولها ذلك في الواجب كيف كان ولو كانت في عدة رجعية وفي البائنة لها المبادرة
من دون اذنه القول في شرائط ما يجب بالنذر واليمين والعهد وشرائطها اثنان
الاول كمال العقل فلا ينعقد نذر الصبي ولا المجنون الثاني الحرية فلا يصح نذر العبد الا باذن
مولاه ولو اذن له المولى في النذر فنذر وجب وجاز المبادرة ولو نهاه وكذا الحكم في ذات البعل
مسائل ثلاث الاولى اذا نذر الحج مطلقا فمنعه مانع اخره حتى يزول المانع ولو تمكن من
ادائه ثم مات قضي عنه من اصل تركته ولا يقضى عنه قبل التمكن فان عين الوقت فاخل به
مع القدرة قضي عنه وان منعه عارض مرض او عدو حتى مات لم يجب قضاؤه عنه ولو نذر
الحج او افسد حجه وهو معضوب قيل يجب ان يستنيب وهو حسن الثانية اذا نذر الحج
فان نوى حجة الاسلام تداخلا وان نوى غيرها لم يتداخلا وان اطلق قيل ان حج ونوى
النذر اجزأ عن حجة الاسلام وان نوى حجة الاسلام لم يجزئ عن النذر وقيل لا يجزي
احدهما عن الاخرى وهو الاشبه الثالثة اذا نذر الحج ماشيا وجب ويقوم في مواضع
العبور فان ركب طريقه قضى وان ركب بعضا قيل يقضي ويمشي مواضع ركوبه وقيل لا يقضي
ماشيا لاخلاله بالصفة المشترطة وهو اشبه ولو عجز قيل يركب ويسوق بدنة وقيل
يركب ولا يسوق وقيل ان كان مطلقا توقع المكنة من الصفة وان كان معينا بوقت سقط
فرضه لعجزه وهو المروي الاول والسياق ندب القول في النيابة وشرائط النائب
ثلثة الاسلام وكمال العقل وان لا يكون عليه حج واجب فلا يصح نيابة الكافر لعجزه عن نية القربة

ولا نيابة المسلم عن الكافر ولا عن المسلم المخالف الا ان يكون اب النائب ولا نيابة المجنون لانغمار عقله
بالمرض المانع عن القصد وكذا الصبي غير المميز وهل تصح نيابة المميز قيل لا لاتصافه بما يوجب رفع
القلم وقيل نعم لانه قادر على الاستقلال بالحج ندبا ولا بد من نية النيابة وتعيين المنوب عنه بالقصد
وتصح نيابة المملوك باذن مولاه ولا تصح نيابة من وجب عليه الحج واستقر الا مع العجز ولو مشيا
وكذا لا يصح حجه تطوعا قيل يقع عن حجة الاسلام وهو تحكم ولو حج عن غيره لم يجز عن احدهما
ولمن حج ان يعتمر عن غيره اذا لم يجب عليه العمرة وكذا لمن اعتمر ان يحج عن غيره اذا لم يجب عليه الحج
وتصح نيابة من لم يستكمل الشرائط وان كان صرورة ويجوز ان تحج المراة عن الرجل وعن
المراة ومن استوجر فمات في الطريق فان احرم ودخل الحرم فقد اجزات عمن حج عنه ولو
مات قبل ذلك لم يجزه وعليه ان يعيد من الاجرة ما قابل المتخلف من الطريق ذاهبا وعائدا
ومن الفقهاء من اجتزا بالاحرام والاول اظهر ويجب ان ياتي بما شرط عليه من تمتع او قران او
افراد وروي اذا امر ان يحج مفردا او قارنا فحج متمتعا جاز لعدوله الى الافضل وهذا يصح
اذا كان الحج مندوبا او قصد المستاجر الاتيان بالافضل لا مع تعلق الغرض بالقران
او الافراد ولو شرط الحج على طريق معين لم يجز العدول ان تعلق بذلك غرض وقيل يجوز مطلقا
واذا استوجر لحجة لم يجز ان يوجر نفسه لاخرى حتى ياتي بالاولى ويمكن ان يقال بالجواز
ان كان لسنة غير الاولى ولو صد قبل الاحرام ودخول الحرم استعيد من الاجرة بنسبة
المتخلف ولو ضمن الحج في المستقبل لم يلزم اجابته وقيل يلزم واذا استوجر فقصرت الاجرة
لم يلزم الاتمام وكذا لو فضل عن النفقة لم يرجع عليه بالفاضل ولا تجوز النيابة في الطواف
الواجب للحاضر الا مع العذر كالاغماء او البطن وما شابههما ويجب ان يتولى ذلك بنفسه
ولو حمل حاملا فطاف به امكن ان يحتسب كل منهما طوافه عن نفسه ولو تبرع انسان بالحج
عن غيره بعد موته برئت ذمته وكل ما يلزم النائب من كفارة ففي ماله ولو افسد حجه حج من قابل وهل
يعاد بالاجرة عليه يبنى على القولين واذا اطلق الاجارة اقتضى التعجيل ما لم يشترط الاجل

ولا يصح ان ينوب عن اثنين في عام ولو استاجراه لعام صح للاسبق ولو اقترن العقدان
وزمان الايقاع بطلا واذا احصر تحلل بالهدي ولا قضاء عليه ومن وجب عليه حجان مختلفان
كحجة الاسلام والنذر ومنعه عارض جاز ان يستاجر اجيرين لهما في عام واحد ويستحب ان
يذكر النائب من ينوب عنه باسمه في المواطن وعند كل فعل من افعال الحج والعمرة وان يعيد ما
يفضل معه من الاجرة بعد حجه وان يعيد المخالف حجه اذا استبصر وان كانت مجزية ويكره ان
تنوب المراة اذا كانت صرورة مسائل ثمان الاولى اذا اوصى ان يحج عنه ولم يعين الاجرة
انصرف ذلك الى اجرة المثل ويخرج من الاصل اذا كانت واجبة ومن الثلث ان كانت ندبا و
يستحقها الاجير بالعقد فان خالف ما شرط قيل كان له اجرة المثل والوجه ان لا اجرة الثانية
اذا اوصى ان يحج ولم يعين المرات فان لم يعلم منه ارادة التكرار اقتصر على المرة وان علم ارادة
التكرار حج عنه حتى يستوفي الثلث من تركته الثالثة اذا اوصى ان يحج عنه كل سنة
بقدر معين فقصر جمع نصيب سنتين واستوجر به لسنة وكذا لو قصر ذلك اضيف
اليه من نصيب الثالثة الرابعة لو كان عند انسان وديعة ومات صاحبها وعليه
حجة الاسلام وعرف ان الورثة لا يؤدون جاز ان يقتطع قدر اجرة الحج فيستاجر به لانه
خارج عن ملك الورثة الخامسة اذا عقد الاحرام عن المستاجر عنه واستحق الاجرة
ويظهر لي انه لا يجزي عن احدهما السادسة اذا اوصى ان يحج عنه وعين المبلغ فان كان
بقدر ثلث التركة او اقل صح واجبا كان او مندوبا وان كان ازيد وكان واجبا ولم
تجز الورثة كانت اجرة المثل من اصل المال والزائد من الثلث وان كان ندبا حج عنه من
بلده ان احتمل الثلث وان قصر حج عنه من بعض الطريق وان قصر عن الحج حتى لا يرغب فيه
اجير صرف في وجوه البر وقيل يعود ميراثا السابعة اذا اوصى في حج وغيره قدم الواجب
فان كان الكل واجبا وقصرت التركة قسمت على الجميع بالحصص الثامنة من عليه حجة
الاسلام ونذر اخرى ثم مات بعد الاستقرار اخرجت حجة الاسلام من الاصل والمنذورة

من الثلث ولو ضاق المال الا عن حجة الاسلام اقتصر عليها وتستحب ان يحج عنه النذر

ومن سوى بين المنذورة وحجة الاسلام في الاخراج من الاصل والقسمة مع قصور التركة فهو

اشبه وفي الرواية اذا نذر ان يحج رجلا ومات وعليه حجة الاسلام اخرجت حجة الاسلام

من الاصل وما نذره من الثلث والوجه التسوية لانهما دين **المقدمة الثالثة** في اقسام الحج

وهي ثلثة تمتع وقران وافراد **اما التمتع** فصورته ان يحرم من الميقات بالعمرة المتمتع بها ثم

يدخل مكة فيطوف سبعا بالبيت ويصلي ركعتيه بالمقام ثم يسعى بين الصفا والمروة

سبعا ويقصر ثم ينشئ احراما للحج من مكة يوم التروية على الافضل والا بقدر ما يعلم انه يدرك

الوقوف ثم يأتي عرفات فيقف بها الى الغروب ثم يفيض الى المشعر فيقف به بعد طلوع الفجر

ثم يفيض الى منى فيحلق بها يوم النحر ويذبح هديه ويرمي جمرة العقبة ثم ان شاء اتى مكة ليومه

او لغده فطاف طواف الحج وصلى ركعتيه وسعى سعيه وطاف طواف النساء وصلى ركعتيه ثم عاد الى

منى لرمي ما تخلف عليه من الجمار وان شاء اقام بمنى حتى يرمي جماره الثلث يوم الحادي عشر

ومثله يوم الثاني عشر ثم ينفر بعد الزوال وان اقام الى النفر الثاني جاز ايضا وعاد الى مكة

للطوافين والسعي وهذا القسم فرض من كان بين منزله ومكة اثنا عشر ميلا فما زاد من

كل جانب وقيل ثمانية واربعون ميلا فان عدل هؤلاء الى القران او الافراد في حجة الاسلام

اختيارا لم يجز ويجوز مع الاضطرار وشروطه اربعة النية ووقوعه في اشهر الحج وهي شوال

وذو القعدة وذو الحجة وقيل وعشرة من ذي الحجة وقيل وتسعة من ذي الحجة وقيل الى

طلوع الفجر من يوم النحر وضابط وقت الانشاء ما يعلم انه يدرك المناسك وان يأتي

بالحج والعمرة في سنة واحدة وان يحرم بالحج له من بطن مكة وافضلها المسجد وافضله المقام

ولو احرم بالعمرة المتمتع بها في غير اشهر الحج لم يجز له التمتع وكذا لو فعل بعضها في اشهر الحج ولم

يلزمه الهدي والاحرام من الميقات مع الاختيار فلو احرم بحج التمتع من غير مكة لم يجزه

ولو دخل مكة باحرامه على الاشبه ووجب استينافه منها ولو تعذر ذلك قيل يجزيه والوجه

انه يستأنفه حيث امكن ولو بعرفة ان لم يتعمد ذلك وهل يسقط الدم والحال هذه فيه تردد

ولا يجوز للمتمتع الخروج من مكة حتى يأتي بالحج لانه صار مرتبطا به الا على وجه لا يفتقر الى تجديد عمرة

ولو جدد عمرة تمتع بالاخيرة ولو دخل بعمرته الى مكة وخشي ضيق الوقت جاز له نقل النية الى

الافراد وكان عليه عمرة مفردة وكذا الحائض والنفساء اذا منعهما عذرهما عن التحلل وانشاء الاحرام

بالحج لضيق الوقت عن التربص ولو تجدد العذر وقد طافت اربعا صحت متعتها واتت بالسعي وبقية

المناسك وقضت بعد طهرها ما بقي من طوافها واذا صح التمتع سقطت العمرة المفردة وصورة

الافراد ان يحرم من الميقات او من حيث يسوغ له الاحرام بالحج ثم يمضي الى عرفات فيقف بها

الى المشعر فيقف به ثم الى منى فيقضي مناسكه بها ثم يطوف بالبيت ويصلي ركعتيه ويسعى بين الصفا

والمروة ويطوف طواف النساء ويصلي ركعتيه وعليه عمرة مفردة بعد الحج والاحلال منه يأتي بها من ادنى الحل

ويجوز وقوعها في غير اشهر الحج ولو احرم بها من دون ذلك ثم خرج الى ادنى الحل لم يجزه الاحرام الاول

وافتقر الى استينافه وهذا القسم والقران فرض اهل مكة ومن بينه وبينها دون اثني

عشر ميلا من كل جانب فان عدل هؤلاء الى التمتع اضطرارا جاز وهل يجوز اختيارا قيل نعم

وقيل لا وهو اكثر ولو قيل بالجواز لم يلزمهم هدي وشروطه ثلثة النية وان يقع في

اشهر الحج وان يعقد احرامه من ميقاته او من دويرة اهله ان كان منزله دون الميقات وافعال

القارن وشروطه كالمفرد غير انه يتميز عنه بسياق الهدي عند احرامه واذا لبى استحب

اشعار ما يسوقه من البدن بشق سنامه من الجانب الايمن ويلطخ صفحته بدمه وان كان

معه بدن دخل بينها واشعرها يمينا وشمالا والتقليد ان يعلق في رقبة المسوق نعلا قد

صلى فيه والاشعار والتقليد للبدن ويختص البقر والغنم بالتقليد ولو دخل القارن او

المفرد مكة واراد الطواف جاز لكن يجددان التلبية عند كل طواف لئلا يحلا على قول وقيل

انما يحل المفرد دون السائق والحق انه لا يحل الا بالنية لكن الاولى تجديد التلبية عقيب

صلوة الطواف ويجوز للمفرد اذا دخل مكة ان يعدل الى التمتع ولا يجوز ذلك للقارن و

والمكي اذا بعد عن اهله وحج حجة الاسلام على ميقات احرم منه وجوبا ولو اقام من فرضه التمتع بمكة سنة او سنتين لم ينتقل فرضه وكان عليه الخروج الى الميقات اذا اراد حجة الاسلام ولو لم يتمكن من ذلك خرج الى خارج الحرم فان تعذر احرم من موضعه فان دخل في الثالثة مقيما ثم حج انتقل فرضه الى القران او الافراد فان كان له منزلان بمكة وغيرها من البلاد لزمه فرض اغلبهما عليه ولو تساويا كان له الحج باي الانواع شاء ويسقط الهدي عن القارن والمفرد وجوبا ولا يسقط التضحية استحبابا ولا يجوز القران بين الحج والعمرة بنية واحدة ولا ادخال احدهما على الآخر ولا نية حجتين ولا عمرتين ولو فعل قيل تنعقد واحدة وفيه تردد

المقدمة الرابعة في المواقيت والكلام في اقسامها واحكامها والمواقيت ستة لاهل العراق العقيق وافضله المسلخ ويليه غمرة وآخره ذات عرق ولاهل المدينة مسجد الشجرة وعند الضرورة الجحفة ولاهل الشام الجحفة ولاهل اليمن يلملم ولاهل الطائف قرن المنازل وميقات من منزله اقرب من الميقات منزله وكل من حج على ميقات لزمه الاحرام منه ولو حج على طريق لا يفضي الى احد المواقيت قيل يحرم اذا غلب على ظنه محاذاة اقرب المواقيت الى مكة وكذا من حج في البحر والحج والعمرة يتساويان في ذلك وتجرد الصبيان من فخ

واما احكامها ففيه مسائل **الاولى** من احرم قبل هذه المواقيت لم ينعقد احرامه الا لناذر بشرط ان يقع الحج في اشهره او لمن اراد العمرة المفردة في رجب وخشي تقضيه **الثانية** اذا احرم قبل الميقات لم ينعقد ولا يكفي مروره فيه ما لم يجدد الاحرام من رأسه ولو اخره عن الميقات لمانع ثم زال المانع عاد الى الميقات فان تعذر خرج الى خارج الحرم ولو تعذر احرم من مكة وكذا لو ترك الاحرام ناسيا او لم يرد النسك وكذا المقيم بمكة اذا كان فرضه التمتع اما لو اخره عامدا لم يصح احرامه **الثالثة** لو نسي الاحرام ولم يذكر حتى اكمل مناسكه قيل يقضي ان كان واجبا وقيل يجزيه وهو المروي

الركن الثاني في افعال الحج والواجب اثنا عشر الاحرام والوقوف بعرفات والوقوف بالمشعر ونزول منى والرمي والذبح والحلق بها او التقصير والطواف وركعتاه والسعي وطواف النساء وركعتاه ويستحب امام التوجه الصدقة وصلاة ركعتين وان يقف على باب داره ويقرأ فاتحة الكتاب امامه وعن يمينه وعن شماله وآية الكرسي كذلك وان يدعو بكلمات الفرج وبالادعية المأثورة وان يقول اذا جعل رجله في الركاب بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله والله اكبر فاذا استوى على راحلته دعا بالدعاء المأثور

القول في الاحرام **والنظر** في مقدماته وكيفيته واحكامه والمقدمات كلها مستحبة وهي توفير شعر رأسه من اول ذي القعدة اذا اراد التمتع ويتأكد عند هلال ذي الحجة على الاشبه وان ينظف جسده ويقص اظفاره ويأخذ من شاربه ويزيل الشعر عن جسده وابطيه مطليا ولو كان قد اطلى اجزأه ما لم يمض خمسة عشر يوما والغسل للاحرام وقيل ان لم يجد ماء تيمم له ولو اغتسل واكل او لبس ما لا يجوز للمحرم اكله ولبسه اعاد الغسل استحبابا ويجوز تقديمه على الميقات اذا خاف عوز الماء فيه ولو وجده استحب له الاعادة ويجزي الغسل في اول النهار ليومه وفي اول الليل لليلته ما لم ينم ولو احرم بغير غسل او صلاة ثم ذكر تدارك ما تركه واعاد الاحرام وان يحرم عقيب فريضة الظهر او فريضة وان لم يتفق صلى للاحرام ست ركعات واقله ركعتان يقرأ في الاولى الحمد وقل يا ايها الكافرون وفي الثانية الحمد وقل هو الله احد وفيه رواية اخرى ويوقع نافلة الاحرام تبعا له ولو كان وقت فريضة مقدما للنافلة ما لم تتضيق الحاضرة

واما الكيفية فتشتمل على واجب ومندوب **فالواجبات** ثلاثة **الاول** النية وهي ان يقصد بقلبه الى امور اربعة ما يحرم به من حج او عمرة متقربا ونوعه من تمتع او قران او افراد وصفته من وجوب او ندب وما يحرم له من حجة الاسلام او غيرها ولو نوى نوعا ونطق بغيره عمل على نيته ولو اخل بالنية عمدا او سهوا لم يصح احرامه ولو احرم بالحج والعمرة وكان في اشهر الحج كان مخيرا بين الحج والعمرة اذا لم يتعين عليه احدهما وان كان في غير اشهر الحج

تعين للعمرة ولو قيل بالبطلان في الأول ولزوم تجديد النية كان أشبه ولو نوى كإحرام
فلان وكان عالماً بماذا أحرم صح وإن كان جاهلاً قيل يتمتع احتياطاً ولو نسي بماذا أحرم كان مخيراً
بين الحج والعمرة إذا لم يلزمه أحدهما الثاني في التلبيات الأربع ولا ينعقد الإحرام لمتمتع ولا
لمفرد إلا بها أو بالإشارة للأخرس مع عقد قلبه بها والقارن بالخيار إن شاء عقد إحرامه
بها وإن شاء قلد أو أشعر على الأظهر وبأيهما بدأ كان الآخر مستحباً وصورتها أن يقول لبيك اللهم
لبيك لبيك لا شريك لك لبيك وقيل يضيف إلى ذلك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك
وقيل بل يقول لبيك اللهم لبيك لبيك إن الحمد والنعمة والملك لك لا شريك لك لبيك والأول
أظهر ولو عقد نية الإحرام ولبس ثوبيه ثم لم يلب وفعل ما لا يحل للمحرم فعله لم يلزمه بذلك
كفارة إذا كان متمتعاً أو مفرداً وكذا لو كان قارناً ولم يشعر ولم يقلد الثالث لبس ثوبي الإحرام وهما
واجبان ولا يجوز الإحرام فيما لا يجوز لبسه في الصلاة وهل يجوز الإحرام في الحرير للنساء
قيل نعم لجواز لبسهن له في الصلاة وقيل لا وهو الأحوط ويجوز أن يلبس المحرم أكثر من ثوبين
وأن يبدل ثياب إحرامه فإذا أراد الطواف فالأفضل أن يطوف فيهما وإذا لم يكن مع
الإنسان ثوبا الإحرام وكان معه قباء جاز لبسه مقلوباً بأن يجعل ذيله على كتفيه وأما
أحكامه فمسائل الأولى لا يجوز لمن أحرم أن ينشئ إحراماً آخر حتى يكمل أفعال ما
أحرم له فلو أحرم متمتعاً ودخل مكة وأحرم بالحج قبل التقصير ناسياً لم يكن عليه شيء وقيل عليه
دم وحمله على الاستحباب أظهر وإن فعل ذلك عامداً قيل بطلت عمرته وصارت حجته مبتولة
وقيل بقي على إحرامه الأول وكان الثاني باطلاً والأول هو المروي الثانية لو نوى الإفراد
ثم دخل مكة جاز أن يطوف ويسعى ويقصر ويجعلها عمرة يتمتع بها ما لم يلب فإن لبى انعقد
إحرامه وقيل لا اعتبار بالتلبية وإنما هو بالقصد الثالثة إذا أحرم الولي بالصبي
من فخ وفعل به ما يجب على المحرم وجنبه ما يجتنبه المحرم ولو فعل الصبي ما يجب به الكفارة
لزم ذلك الولي في ماله وكل ما يعجز عنه الصبي يتولاه الولي من تلبية وطواف وسعي

وعليه ذلك ويجب على الولي الهدي من ماله أيضاً وروي إذا كان الصبي مميزاً جاز أمره
بالصيام عن الهدي ولو لم يقدر على الصيام صام الولي عنه مع العجز عن الهدي الرابعة
إذا اشترط في إحرامه أن يحله حيث حبسه ثم أحصر تحلل وهل يسقط الهدي قيل نعم وقيل
لا وهو الأشبه وفائدة الاشتراط جواز التحلل عند الإحصار وقيل يجوز التحلل من غير شرط
والأول أظهر الخامسة إذا تحلل المحصور لا يسقط الحج عنه في القابل إن كان واجباً و
يسقط إن كان ندباً وأما المندوبات فرفع الصوت بالتلبية للرجال وتكرارها عند نوم و
استيقاظ وعند علو الأكمة ونزول الأهضام فإن كان حاجاً فإلى يوم عرفة عند الزوال
وإن كان معتمراً بمتعة فإذا شاهد بيوت مكة وإن كان بعمرة مفردة قيل كان مخيراً في قطع التلبية
عند دخول الحرم أو مشاهدة الكعبة وقيل إن كان ممن خرج من مكة للإحرام فإذا شاهد
الكعبة وإن كان ممن أحرم من خارج فإذا دخل الحرم والكل جائز ويرفع صوته بالتلبية
إذا حج على طريق المدينة إذا علت راحلته البيداء وإن كان راجلاً فحيث يحرم و
التلفظ بما يعزم عليه والاشتراط أن يحله حيث حبسه وإن لم يكن حجة فعمرة وأن يحرم في الثياب
القطن وأفضله البيض وإذا أحرم بالحج من مكة رفع صوته إذا أشرف على الأبطح ويلحق
بذلك تروك الإحرام وهي محرمات ومكروهات فالمحرمات عشرون شيئاً صيد
البر اصطياداً وأكلاً ولو صاده محل وإشارة ودلالة وإغلاقاً وذبحاً ولو ذبحه كان
حراماً على المحل والمحرم وكذا فرخه وبيضه والجراد في معنى الصيد البري ولا يحرم
البحري وهو ما يبيض ويفرخ في الماء والنساء وطأً ولمساً وعقداً له ولغيره وشهادة على العقد
وإقامة ولو تحملها محلاً وكذا لا بأس به بعد الإحلال أو تقبيلاً أو نظراً بشهوة وكذا الاستمناء
تفريع إذا اختلف الزوجان في العقد فادعى أحدهما وقوعه في الإحرام وأنكر الآخر
فالقول قول من يدعي الإحلال ترجيحاً لجانب الصحة لكن إن كان المنكر المرأة كان لها نصف المهر
لاعترافه بما يمنع من الوطء ولو قيل لها المهر كله كان حسناً الثانية إذا وكل في حال إحرامه

فأوقع فإن كان قبل الإحلال الموكل بطل وإن كان بعده صح ويجوز مراجعة المطلقة الرجعية
وشراء الإماء في حال الإحرام والطيب على العموم ما خلا خلوق الكعبة ولو اضطر
إلى أكل ما فيه طيب أو لمس الطيب قبض على أنفه وقيل إنما يحرم المسك والعنبر والزعفران
والورس والأول أظهر ولبس المخيط للرجال وفي النساء خلاف والأظهر الجواز اضطرارا و
اختيارا وأما الغلالة فجائزة للحائض إجماعا ويجوز لبس السراويل للرجل إذا لم يجد إزارا و
كذا الطيلسان وإن كان له أزرار لكن لا يزره على نفسه والاكتحال بالسواد على قول وبما فيه طيب
ويستوي في ذلك الرجل والمرأة وكذا النظر في المرآة على الأشهر ولبس الخفين وما يستر ظهر القدم
فإن اضطر جاز وقيل يشقهما وهو متروك والفسوق وهو الكذب والجدال وهو قول لا والله وبلى
والله وقتل هوام الجسد حتى القمل ويجوز نقله من مكان إلى آخر من جسده ويجوز إلقاء القراد
والحلم ويحرم لبس الخاتم للزينة ويجوز للسنة ولبس المرأة الحلي للزينة وما لم يعتد لبسه منه على
الأولى ولا بأس بما كان معتادا لها لكن يحرم عليها إظهاره لزوجها واستعمال دهن فيه طيب
بعد الإحرام ويجوز اضطرارا وإزالة الشعر قليله وكثيره ومع الضرورة لا إثم وتغطية الرأس
وفي معناه الارتماس ولو غطى رأسه ناسيا ألقى الغطاء واجبا وجدد التلبية استحبابا ويجوز ذلك
للمرأة لكن عليها أن تسفر عن وجهها ولو أسدلت قناعا على رأسها إلى طرف أنفها جاز وتظليل
المحرم عليه سائرا ولو اضطر لم يحرم ولو زامل عليلا أو امرأة اختص العليل والمرأة بجواز
التظليل وإخراج الدم إلا عند الضرورة وقيل يكره وكذا قيل في حك الجسد المفضي إلى
إدمائه وكذا في السواك والكراهية أظهر وقص الأظفار وقطع الشجر والحشيش إلا أن
ينبت في ملكه ويجوز قلع شجر الفواكه والإذخر والنخل وعودي المحالة على رواية وتغسيل
المحرم لو مات بالكافور ولبس السلاح لغير ضرورة وقيل يكره وهو أشبه **والمكروهات**
عشرة الإحرام في الثياب المصبوغة بالسواد والعصفر وشبهه ويتأكد في السواد
والنوم عليها وفي الثياب الوسخة وإن كانت طاهرة ولبس الثياب المعلمة واستعمال الحناء

للزينة وكذا للمرأة ولو قبل الإحرام إذا قارنته والنقاب للمرأة على تردد ودخول الحمام
وتدليك الجسد فيه وتلبية من يناديه واستعمال الرياحين **خاتمة** كل من دخل مكة
وجب أن يكون محرما إلا من يكون دخوله بعد إحرام قبل مضي شهر أو يتكرر كالحطاب
والحشاش وقيل من دخلها لقتال جاز أن يدخل محلا كما دخل النبي عليه السلام عام الفتح
وعليه المغفر وإحرام المرأة كإحرام الرجل إلا فيما استثنيناه ولو حضرت الميقات
جاز لها أن تحرم ولو كانت حائضا لكن لا تصلي صلاة الإحرام ولو تركت الإحرام ظنا
أنه لا يجوز رجعت إلى الميقات وأنشأت الإحرام ولو منعها مانع أحرمت من موضعها ولو
دخلت مكة خرجت إلى أدنى الحل ولو منعها مانع أحرمت من مكة **القول** في الوقوف
بعرفات والنظر في مقدمته وكيفيته ولواحقه **أما المقدمة** فيستحب للمتمتع أن يخرج
إلى عرفات يوم التروية بعد أن يصلي الظهرين إلا المضطر كالشيخ الهم ومن يخشى الزحام
وأن يمضي إلى منى ويبيت بها ليلته إلى طلوع الفجر من يوم عرفة لكن لا يجوز وادي محسر إلا
بعد طلوع الشمس ويكره الخروج قبل الفجر إلا لضرورة كالمريض والخائف والإمام يستحب له الإقامة
بها إلى طلوع الشمس ويستحب الدعاء المرسوم عند الخروج وأن يغتسل للوقوف **وأما**
كيفيته فتشتمل على واجب ومندوب فالواجب النية والكون بها إلى الغروب ولو وقف
بنمرة أو عرنة أو ثوية أو ذي المجاز أو تحت الأراك لم يجزه ولو أفاض قبل الغروب جاهلا
أو ناسيا فلا شيء عليه وإن كان عامدا جبره ببدنة فإن لم يجد صام ثمانية عشر يوما ولو عاد
قبل الغروب لم يلزمه **وأما أحكامه** فمسائل **الأولى** الوقوف بعرفات ركن من تركه عامدا
فلا حج له ومن تركه ناسيا تداركه ما دام وقته باقيا ولو فاته الوقوف بها اجتزأ بالوقوف
بالمشعر **الثانية** وقت الاختيار لعرفة من زوال الشمس إلى الغروب من تركه عامدا فسد
حجه ووقت الاضطرار إلى طلوع الفجر من يوم النحر **الثالثة** من نسي الوقوف بعرفة
رجع فوقف بها ولو إلى طلوع الفجر إذا عرف أنه يدرك المشعر قبل طلوع الشمس فلو غلب

على ظنّ الفوات اقتصر على إدراك المشعر قبل طلوع الشمس وقد تمّ حجّه وكذا لو نسي الوقوف
بعرفات ولم يذكر الا بعد الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس **الرابعة** اذا وقف بعرفات
قبل الغروب ولم يتفق له ادراك المشعر الى قبل الزوال صحّ حجّه **الخامسة** اذا لم يتفق له
الوقوف بعرفات نهاراً ووقف ليلاً ثم لم يدرك المشعر حتى تطلع الشمس فقد فاته الحج وقيل
يدركه ولو قبل الزوال وهو حسن **والمندوبات** الوقوف في ميسرة الجبل في السفح
والدعاء المتلقى عن اهل البيت عليهم السلام او غيره من الادعية وان يدعو لنفسه ولوالديه
وللمؤمنين وان يضرب خباءه بنمرة وان يقف على السهل وان يجمع رحله ويسد الخلل به
وبنفسه وان يدعو قائماً ويكره الوقوف في اعلى الجبل وراكباً وقاعداً **القول** في
الوقوف بالمشعر والنظر في مقدمته وكيفيته **اما المقدمة** فيستحب الاقتصاد في سيره الى
المشعر وان يقول اذا بلغ الكثيب الاحمر عن يمين الطريق اللهم ارحم موقفي وزد في عملي وسلّم
لي ديني وتقبّل مناسكي وان يؤخر المغرب والعشاء الى المزدلفة ولو صار ربع الليل
ولو منعه مانع صلّى في الطريق وان يجمع بين المغرب والعشاء باذان واحد واقامتين من غير
نوافل بينهما ويؤخر نوافل المغرب الى بعد العشاء **واما الكيفية** فالواجب النية والوقوف
بالمشعر وحده ما بين المأزمين الى الحياض الى وادي محسّر ولا يقف بغير المشعر ويجوز
مع الزحام الارتفاع الى الجبل ولو نوى الوقوف ثم نام او جنّ او اغمي عليه صحّ وقوفه
وقيل لا والاول اشبه وان يكون الوقوف بعد طلوع الفجر فلو افاض قبله عامداً بعد
ان كان به ليلاً ولو قليلاً لم يبطل حجه اذا كان وقف بعرفات وجبره بشاة ويجوز الافاضة
قبل الفجر للمرأة ومن يخاف على نفسه من غير جبران ولو افاض ناسياً لم يكن عليه شيء ويستحب
الوقوف بعد ان يصلي الفجر وان يدعو بالدعاء المرسوم او ما يتضمن الحمد لله والثناء عليه والصلاة
على النبي وآله عليهم السلام وان يطأ الصرورة المشعر برجله وقيل يستحب الصعود على قزح وذكر
الله عليه **مسائل خمس الاولى** وقت الوقوف بالمشعر ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس

وللمضطر الى زوال الشمس **الثانية** من لم يقف بالمشعر ليلاً ولا بعد الفجر عامداً بطل حجه
ولو ترك ذلك ناسياً لم يبطل ان كان وقف بعرفة ولو تركهما جميعاً بطل حجه عمداً او نسياناً
الثالثة من لم يقف بعرفات وادرك المشعر قبل طلوع الشمس صحّ حجه ولو فاته بطل ولو وقف
بعرفات جاز له تدارك المشعر الى قبل الزوال **الرابعة** من فاته الحج تحلّل بعمرة مفردة ثم
يقضيه ان كان واجباً على الصفة التي وجبت تمتعاً او قراناً او افراداً **الخامسة** من فاته الحج
سقطت عنه افعاله ويستحب له الاقامة بمنى الى انقضاء ايام التشريق ثم يأتي بافعال العمرة التي يتحلل
بها **خاتمة** اذا ورد المشعر استحب له التقاط الحصى منه وهو سبعون حصاة ولو اخذه من
غيره جاز لكن من الحرم عدا المساجد وقيل عدا المسجد الحرام ومسجد الخيف ويجب فيه شروط
ثلاثة ان يكون مما يسمى حجراً ومن الحرم وابكاراً ويستحب ان تكون برشاً رخوة بقدر الانملة
كحلية منقطة ملتقطة ويكره ان تكون صلبة او مكسّرة ويستحب لمن عدا الامام الافاضة
قبل طلوع الشمس بقليل ولكن لا يجوز وادي محسّر الا بعد طلوعها والامام يتأخر حتى
تطلع الشمس وان يهرول في وادي محسّر وهو يقول اللهم سلّم عهدي واقبل توبتي واجب دعوتي
واخلفني فيمن تركت بعدي ولو ترك السعي فيه رجع فسعى استحباباً **القول**
في نزول منى وما بها من المناسك فاذا هبط منى استحب له الدعاء بالمرسوم ومناسكه
بها يوم النحر ثلاثة رمي جمرة العقبة ثم الذبح ثم الحلق اما الاول فالواجب فيه النية
والعدد وهو سبع والقاؤها بما يسمى رمياً واصابة الجمرة بها بفعله فلو وقعت على شيء و
انحدرت الى الجمرة جاز ولو قصرت فتممها حركة غيره من حيوان او انسان لم يجز وكذا لو شك
فلم يعلم وصلت الجمرة ام لا ولو طرحها على الجمرة من غير رمي لم يجز والمستحب فيه ستة الطهارة
والدعاء عند ارادة الرمي وان يكون بينه وبين الجمرة عشرة اذرع الى خمسة عشر ذراعاً
وان يرميها خذفاً والدعاء مع كل حصاة وان يكون ماشياً ولو رمى راكباً جاز وفي جمرة
العقبة يستقبلها ويستدبر القبلة وفي غيرها يستقبلها ويستقبل القبلة واما

الثاني وهو الذبح فيشتمل على أطراف الأول في الهدي وهو واجب على المتمتع ولا يجب على غيره
سواء كان مفترضا أو متنفلا ولو تمتع المكي وجب عليه الهدي ولو كان المتمتع مملوكا بإذن مولاه
كان مولاه بالخيار بين أن يهدي عنه أو يأمره بالصوم ولو أدرك المملوك أحد الموقفين
معتقا لزمه الهدي مع القدرة ومع التعذر الصوم والنية شرط في الذبح ويجوز أن يتولاها
عنه الذابح ويجب ذبحه بمنى ولا يجزي واحد في الواجب إلا عن واحد وقيل يجزي مع
الضرورة عن خمسة وعن سبعة إذا كانوا أهل خوان واحد والأول أشبه ويجوز ذلك في
الندب ولا يجب بيع ثياب التجمل في الهدي بل يقتصر على الصوم ولو ضل الهدي فذبحه غيره
لم يجز عنه ولا يجوز إخراج شيء مما يذبحه عن منى بل يخرج إلى مصرفه بها ويجب ذبحه يوم النحر
مقدما على الحلق ولو أخره أثم وأجزأ وكذا لو ذبحه في بقية ذي الحجة جاز **الثاني** في
صفاته والواجبات ثلثة **الأول** الجنس ويجب أن يكون من النعم الإبل والبقر أو الغنم
الثاني السن فلا يجزي من الإبل إلا الثني وهو الذي له خمس ودخل في السادسة
ومن البقر والمعز ما له سنة ودخل في الثانية ويجزي من الضأن الجذع لسنته **الثالث**
أن يكون تاما فلا يجزي العوراء ولا العرجاء البين عرجها ولا التي انكسر قرنها
الداخل ولا المقطوعة الأذن ولا الخصي من الفحول ولا المهزولة وهي التي ليس على كليتيها
شحم ولو اشتراها على أنها مهزولة فخرجت كذلك لم تجز ولو خرجت سمينة أجزأته وكذا لو
اشتراها على أنها تامة فبانت ناقصة والمستحب أن تكون سمينة تنظر في سواد وتبرك
في سواد وتمشي في مثله أي يكون لها ظل تمشي فيه وقيل أن يكون هذه المواضع منها سود
وأن يكون مما عرف به والأفضل الهدي من البدن والبقر الإناث ومن الضأن والمعز
الذكران وأن ينحر الإبل قائمة قد ربطت بين الخف والركبة ويطعنها من الجانب الأيمن وأن
يدعو الله عند الذبح ويترك يده مع يد الذابح وأفضل منه أن يتولى الذبح إذا أحسن
ويستحب أن يقسمه أثلاثا يأكل ثلثه ويتصدق بثلثه ويهدي ثلثه وقيل يجب الأكل

منه وهو الأظهر ويكره التضحية بالجاموس وبالثور وبالموجوء **الثالث** في البدل ومن فقد
الهدي ووجد ثمنه قيل يخلفه عند من يشتريه طول ذي الحجة وقيل ينتقل فرضه إلى
الصوم وهو الأشبه وإذا فقدهما صام عشرة أيام ثلثة في الحج متتابعات يوما قبل التروية
ويوم التروية وعرفة ولو لم يتفق اقتصر على التروية وعرفة ثم صام الثالث بعد النفر ولو فاته يوم التروية
أخره إلى بعد النفر ويجوز تقديمها من أول ذي الحجة بعد أن يتلبس بالمتعة ويجوز صومها
طول ذي الحجة ولو صام يومين وأفطر الثالث لم يجزه واستأنف إلا أن يكون ذلك
هو العيد فيأتي بالثالث بعد النفر ولا يصح صوم هذه الثلثة إلا في ذي الحجة بعد
التلبس بالمتعة ولو خرج ذو الحجة ولم يصمها تعين الهدي ولو صام ثم وجد الهدي
ولو قبل التلبس بالسبعة لم يجب عليه الهدي وكان له المضي على الصوم ولو رجع
إلى الهدي كان أفضل وصوم السبعة بعد وصوله إلى أهله ولا يشترط فيها الموالاة
على الأصح فإن أقام بمكة انتظر قدر وصوله إلى أهله ما لم يزد على شهر ولو مات من وجب عليه
الصوم ولم يصم وجب أن يصوم عنه وليه الثلثة دون السبعة وقيل بوجوب قضاء
الجميع وهو الأشبه ومن وجب عليه بدنة في نذر أو كفارة ولم يجد كان عليه سبع
شياه ولو تعين الهدي فمات من وجب عليه أخرج من أصل تركته **الرابع** في هدي
القران لا يخرج هدي القران عن ملك سائقه وله إبداله والتصرف فيه وإن أشعره
أو قلده لكن متى ساقه فلا بد من نحره بمنى إن كان لإحرام الحج وإن كان للعمرة فبفناء
الكعبة بالحزورة ولو هلك لم يجب إقامة بدله لأنه ليس بمضمون ولو كان مضمونا كالكفارات
وجب إقامة بدله ولو عجز هدي السياق عن الوصول جاز أن ينحر أو يذبح ويعلم ما
يدل على أنه هدي ولو أصابه كسر جاز بيعه والأفضل أن يتصدق بثمنه أو يقيم بدله ولا
يتعين هدي السياق للصدقة إلا بالنذر ولو سرق من غير تفريط لم يضمن ولو ضل
فذبحه الواجد عن صاحبه أجزأ عنه ولو ضاع فأقام بدله ثم وجد الأول ذبحه ولم يجب

ذبح الأخير، ولو ذبح الأخير ذبح الأول أيضاً إلا أن يكون منذوراً. ويجوز ركوب الهدي
ما لم يضر به، وشرب لبنه ما لم يضر بولده. وكل هدي واجب كالكفارات لا يجوز أن يعطي الجزار
منها شيئاً، ولا أخذ شيء من جلودها، ولا أكل شيء منها، فإن أكل تصدق بثمن ما أكل. ومن نذر أن
ينحر بدنة فإن عين موضعاً وجب، وإن أطلق نحرها بمكة. ويستحب أن يأكل من هدي السياق
وأن يهدي ثلثه ويتصدق بثلثه كهدي التمتع، وكذا الأضحية. الخامس في الأضحية، ووقتها
بمنى أربعة أيام أولها يوم النحر، وفي الأمصار ثلاثة. ولا بأس بادخار لحمها، ويكره أن يخرج به
من منى، ولا بأس بإخراج ما يضحيه غيره. ويجزي الهدي الواجب عن الأضحية، والجمع بينهما
أفضل. ومن لم يجد الأضحية تصدق بثمنها، فإن اختلفت أثمانها جمع الأعلى والأوسط
والأدون وتصدق بثلث الجميع. ويستحب أن يكون التضحية بما يشتريه، ويكره بما يربيه. و
يكره أن يأخذ شيئاً من جلود الأضاحي وأن يعطيها الجزار، والأفضل أن يتصدق بها.
الثالث في الحلق والتقصير. فإذا فرغ من الذبح فهو مخير إن شاء حلق وإن شاء قصر،
والحلق أفضل، ويتأكد في حق الصرورة ومن لبد شعره. وقيل لا يجزيه إلا الحلق، والأول أظهر.
وليس على النساء حلق، ويتعين في حقهن التقصير، ويجزي ولو مثل الأنملة. و
تقديم التقصير على زيارة البيت لطواف الحج والسعي، فلو قدم ذلك على التقصير عامداً
جبره بشاة، ولو كان ناسياً لم يكن عليه شيء، وعليه إعادة الطواف على الأظهر. ويجب أن
يحلق بمنى، فلو رحل رجع فحلق بها، فإن لم يتمكن حلق أو قصر مكانه وبعث بشعره ليدفن بها،
ولو لم يمكنه لم يكن عليه شيء. ومن ليس على رأسه شعر أجزأه إمرار الموسى عليه. وترتيب
المناسك واجب يوم النحر: الرمي ثم الذبح ثم الحلق، فلو قدم بعضاً على بعض أثم ولا إعادة.
مسائل: الأولى مواطن التحلل ثلاثة: الأول عقيب الحلق أو التقصير يحل من كل شيء
إلا الطيب والنساء والصيد. الثاني إذا طاف طواف الزيارة حل له الطيب. الثالث
إذا طاف طواف النساء حل له النساء. ويكره لبس المخيط حتى يفرغ من طواف السعي،

وكذا يكره الطيب حتى يفرغ من طواف النساء. الثانية إذا قضى مناسكه يوم النحر فالأفضل
المضي إلى مكة للطواف والسعي ليومه، فإن أخره فمن غده، ويتأكد ذلك في حق المتمتع، فإن أخره
أثم ويجزيه طوافه وسعيه. ويجوز للقارن والمفرد تأخير ذلك طول ذي الحجة على كراهية.
الثالثة الأفضل لمن مضى إلى مكة للطواف والسعي الغسل وتقليم الأظفار وأخذ
الشارب والدعاء إذا وقف على باب المسجد. القول في الطواف، وفيه ثلاثة مقاصد:
الأول في المقدمات، وهي واجبة ومندوبة. فالواجبات الطهارة وإزالة النجاسة
عن الثوب والبدن وأن يكون مختوناً، ولا يعتبر في المرأة. والمندوبات ثمانية: الغسل
لدخول مكة، فلو حصل عذر اغتسل بعد دخوله، والأفضل أن يغتسل من بئر ميمون أو
من فخ وإلا ففي منزله. ومضغ الإذخر. وأن يدخل مكة من أعلاها. وأن يكون حافياً
بسكينة ووقار. ويغتسل لدخول المسجد الحرام، ويدخل من باب بني شيبة بعد أن
يقف عندها ويسلم على النبي عليه السلام ويدعو بالمأثور. المقصد الثاني في كيفية
الطواف، وهو يشتمل على واجب وندب. فالواجب سبعة: النية، والبدأة بالحجر، والختم
به، وأن يطوف على يساره، وأن يدخل الحجر في الطواف، وأن يكمله سبعاً، وأن يكون بين
البيت والمقام. ولو مشى على أساس البيت أو حائط الحجر لم يجزه. ومن لوازمه ركعتا
الطواف، وهما واجبتان في الطواف الواجب، ولو نسيهما وجب عليه الرجوع، ولو
شق قضاهما حيث ذكر، ولو مات قضاهما الولي. مسائل ست: الأولى الزيادة
على سبع في الطواف الواجب محظورة على الأظهر، وفي النافلة مكروهة. الثانية
الطهارة شرط في الواجب دون الندب، حتى أنه يجوز ابتداء المندوب مع عدم الطهارة،
وإن كانت الطهارة أفضل. الثالثة يجب أن يصلي ركعتي الطواف في المقام حيث
هو الآن، ولا يجوز في غيره، فإن منعه زحام صلى وراءه أو إلى أحد جانبيه. الرابعة
من طاف في ثوب نجس مع العلم لم يصح طوافه، وإن لم يعلم صح، ولو علم في أثناء طوافه أزاله

ولو لم يعلم حتى فرغ كان طوافه ماضياً الخامسة يجوز أن يصلي ركعتي طواف الفريضة ولو
في الأوقات التي يكره لابتداء النوافل السادسة من نقص من طوافه فإن جاوز النصف رجع
فأتم ولو عاد إلى أهله أمر أن يطوف عنه وإن كان دون ذلك استأنف وكذا من قطع طواف
الفريضة لدخول البيت أو بالسعي في حاجة وكذا لو مرض في أثناء طوافه ولو استمر مرضه بحيث
لا يمكن أن يطاف به طيف عنه وكذا لو أحدث في طواف الفريضة ولو دخل في السعي فذكر
أنه لم يتم طوافه رجع فأتم طوافه إن كان تجاوز النصف ثم تمم السعي والمندوب خمسة عشر
الوقوف عند الحجر وحمد الله والثناء عليه والصلاة على النبي وآله عليهم السلام ورفع اليدين
بالدعاء واستلام الحجر على الأصح وتقبيله فإن لم يقدر فبيده ولو كانت مقطوعة استلم
بموضع القطع ولو لم يكن له يد اقتصر على الإشارة وأن يقول اللهم أمانتي أديتها وميثاقي تعاهدته
لتشهد لي بالموافاة اللهم تصديقاً بكتابك إلى آخر الدعاء وأن يكون في طوافه داعياً ذاكراً
لله سبحانه على سكينة ووقار مقتصداً في مشيه وقيل يرمل ثلاثاً وأن يقول اللهم إني أسألك
باسمك الذي يمشى به على طلل الماء إلى آخر الدعاء وأن يلتزم المستجار في الشوط السابع
ويبسط يديه على حائطه ويلصق به بطنه وخده ويدعو بالدعاء المأثور ولو جاوز
المستجار رجع وأن يلتزم الأركان وآكدها الذي فيه الحجر واليماني ويستحب طواف
ثلاثمائة وستين طوافاً فإن لم يتمكن فثلاثمائة وستين شوطاً ويلحق الزيادة بالطواف
الأخير وتسقط الكراهية هنا بهذا الاعتبار وأن يقرأ في ركعتي الطواف في الأولى
مع الحمد قل هو الله أحد وفي الثانية معه قل يا أيها الكافرون ومن زاد في الطواف
على السبعة سهواً أكملها أسبوعين وصلى الفريضة أولاً وركعتي النافلة بعد الفراغ
من السعي وأن يتدانى من البيت ويكره الكلام في الطواف بغير الدعاء والقراءة الثالث
في أحكام الطواف وفيه اثنتا عشرة مسألة الأولى الطواف ركن من تركه عامداً
بطل حجه ومن تركه ناسياً قضاه ولو بعد المناسك ولو تعذر العود استناب فيه

ومن شك في عدده بعد انصرافه لم يلتفت وإن كان في أثنائه وكان شاكاً في الزيادة قطع
ولا شيء عليه وإن كان في النقصان استأنف في الفريضة وبنى في النافلة الثانية من
زاد على السبع ناسياً وذكر قبل بلوغه الركن قطع ولا شيء عليه الثالثة من طاف وذكر
أنه لم يتطهر أعاد في الفريضة دون النافلة ويعيد صلاة الطواف الواجب واجباً والندب
ندباً الرابعة من نسي طواف الزيارة حتى رجع إلى أهله وواقع قيل عليه بدنة والرجوع إلى
مكة للطواف وقيل لا كفارة عليه وهو الأصح ويحمل القول الأول على من واقع بعد الذكر
ولو نسي طواف النساء جاز أن يستنيب ولو مات قضاه وليه وجوباً الخامسة من
طاف كان بالخيار في تأخير السعي إلى الغد ثم لا يجوز مع القدرة السادسة يجب على المتمتع
تأخير الطواف والسعي حتى يقف بالموقفين ويقضي مناسك يوم النحر ولا يجوز التعجيل
إلا للمريض والمرأة التي تخاف الحيض والشيخ العاجز ويجوز التقديم للقارن والمفرد على كراهية
السابعة لا يجوز تقديم طواف النساء على السعي لمتمتع ولا لغيره اختياراً ويجوز مع الضرورة
والخوف من الحيض الثامنة من قدم طواف النساء على السعي ساهياً أجزأه ولو كان عامداً
لم يجز التاسعة قيل لا يجوز الطواف وعلى الطائف برطلة ومنهم من خص ذلك بطواف
العمرة نظراً إلى تحريم تغطية الرأس العاشرة من نذر أن يطوف على أربع قيل يجب عليه طوافان
وقيل لا ينعقد النذر وربما قيل بالأول إذا كان الناذر امرأة اقتصاراً على مورد النقل
الحادية عشرة لا بأس أن يعول الرجل على غيره في تعداد الطواف لأنه كالأمارة ولو شكا
جميعاً عولا على الأحكام المتقدمة الثانية عشرة طواف النساء واجب في الحج والعمرة المفردة
دون المتمتع بها وهو لازم للرجال والنساء والصبيان والخصيان القول
في السعي ومقدماته عشرة كلها مندوبة الطهارة واستلام الحجر والشرب من زمزم
والصب على الجسد من مائها من الدلو المقابل للحجر وأن يخرج من الباب الذي يقابل الحجر وأن
يصعد الصفا ويستقبل الركن العراقي ويحمد الله ويثني عليه وأن يطيل الوقوف

على الصفا ويكبر الله سبعاً ويهلله سبعاً ويقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له
له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت وهو على كل شيء قدير ثلثاً و
يدعو بالدعاء المأثور والواجب فيه أربعة النية والبداءة بالصفا والختم بالمروة وأن
يسعى سبعاً يحتسب ذهابه شوطاً وعوده آخر والمستحب أربعة أن يكون ماشياً ولو
كان راكباً ولو نسي الهرولة رجع القهقرى وهرول في موضعها والدعاء في سعيه ماشياً
ومهرولاً ولا بأس أن يجلس في خلال السعي للراحة ويلحق بهذا الباب مسائل الأولى
السعي ركن من تركه عامداً بطل حجه ولو كان ناسياً وجب عليه الإتيان به فإن خرج عاد
ليأتي به فإن تعذر عليه استناب فيه الثانية لا يجوز الزيادة على سبع ولو زاد عامداً
بطل ولا يبطل بالزيادة سهواً ومن تيقن عدد الأشواط وشك فيما به بدأ فإن كان في المزدوج
على الصفا فقد صح سعيه لأنه بدأ به وإن كان على المروة أعاد وينعكس الحكم مع انعكاس
الفرض الثالثة من لم يحصل عدد سعيه أعاده ومن تيقن النقيصة أتى بها ولو كان متمتعاً
بالعمرة وظن أنه أتم فأحل وواقع أتى بها ولو كان متمتعاً بالعمرة وظن أنه أتم فأحل وواقع
النساء ثم ذكر ما نقص كان عليه دم بقرة على رواية ويتم النقصان وكذا قيل لو قلم
أظفاره أو قص شعره الرابعة لو دخل وقت فريضة وهو في السعي قطعه وصلى ثم أتمه
وكذا لو قطعه لحاجة له أو لغيره الخامسة لا يجوز تقديم السعي على الطواف كما لا يجوز تقديم
طواف النساء على السعي فإن قدمه طاف ثم أعاد السعي ولو ذكر في أثناء السعي
نقصاناً من طوافه قطع السعي وأتم الطواف ثم أتم السعي القول في الأحكام المتعلقة
بمنى بعد العود وإذا قضى الحاج مناسكه بمكة من طواف الزيارة والسعي وطواف النساء فالواجب
العود إلى منى للمبيت بها ويجب عليه أن يبيت بها ليلتي الحادي عشر والثاني عشر فلو بات بغيرها
كان عليه عن كل ليلة شاة إلا أن يبيت بمكة مشتغلاً بالعبادة أو يخرج من منى بعد
نصف الليل وقيل يشترط أن لا يدخل مكة إلا بعد طلوع الفجر وقيل لو بات الليالي الثلث

بغير منى لزمه ثلث شياه وهو محمول على من غربت الشمس في الليلة الثالثة وهو بمنى أو من
لم يتق الصيد والنساء ويجب أن يرمي كل يوم من أيام التشريق الجمار الثلث كل جمرة
بسبع حصيات ويجب هنا زيادة على ما تضمنه شروط الرمي الترتيب يبدأ بالأولى ثم
الوسطى ثم جمرة العقبة ولو رماها منكوسة أعاد على الوسطى وجمرة العقبة ووقت
الرمي ما بين طلوع الشمس إلى غروبها ولا يجوز أن يرمي ليلاً إلا لعذر كالخائف والمريض
والرعاة والعبيد ومن حصل له رمي أربع حصيات ثم رمى على الجمرة الأخرى حصل بالترتيب
ولو نسي رمي يوم قضاه من الغد مرتباً بالفائت ويعقب بالحاضرة ويستحب أن يكون ما يرمي
لأمسه غدوة وما يرمي ليومه عند الزوال ولو نسي رمي الجمار حتى دخل مكة رجع ورمى
وإن خرج من مكة لم يكن عليه شيء إذا انقضى زمان الرمي فإن عاد في القابل رمى وإن استناب
فيه جاز ويجوز أن يرمي عن المعذور كالمريض ويستحب أن يقيم الإنسان بمنى أيام التشريق
وأن يرمي الجمرة الأولى عن يمينها ويقف ويدعو وكذا الثانية ويرمي الثالثة مستدبر
القبلة مقابلاً لها ولا يقف عندها والتكبير بمنى مستحب وقيل واجب وصورته الله
أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا
ورزقنا من بهيمة الأنعام ويجوز النفر في الأول وهو اليوم الثاني عشر من ذي الحجة
لمن اجتنب النساء والصيد في إحرامه والنفر الثاني وهو يوم الثالث عشر فمن نفر في الأول
لم يجز إلا بعد الزوال وفي الثاني يجوز قبله ويستحب للإمام أن يخطب ويعلم الناس
ذلك ومن كان قضى مناسكه بمكة جاز أن ينصرف حيث شاء ومن بقي عليه شيء من
المناسك عاد وجوباً مسائل من أحدث ما يوجب حداً أو تعزيراً أو قصاصاً ولجأ
إلى الحرم ضيق عليه في المطعم والمشرب حتى يخرج ولو أحدث في الحرم قوبل بما تقتضيه
جنايته فيه الثانية يكره أن يمنع أحد من سكنى دور مكة وقيل يحرم والأول أصح الثالثة
يحرم أن يرفع أحد بناء فوق الكعبة وقيل يكره وهو الأشبه الرابعة لا تحل لقطة الحرم قليلة

كانت او كثيرة ويعرّف سنة ثم ان شاء تصدق بها ولا ضمان عليه وان شاء جعلها في يده
امانة **الخامسة** اذا ترك الناس زيارة النبي عليه السلام اجبروا عليها لما يتضمن من الجفاء المحرم
ويستحب العود الى مكة لمن قضى مناسكه لوداع البيت ويستحب امام ذلك صلوة ست
ركعات بمسجد الخيف وآكدها استحبابا عند المنارة التي في وسطه وفوقها الى جهة القبلة
بنحو من ثلاثين ذراعا وعن يمينها ويسارها كذلك ويستحب التحصيب لمن نفر في الاخير وان
يستلقي فيه واذا عاد الى مكة فمن السنة ان يدخل الكعبة ويتأكد في حق الصرورة وان
يغتسل ويدعو عند دخولها وان يصلي بين الاسطوانتين على الرخامة الحمراء ركعتين
يقرأ في الاولى الحمد وحم السجدة وفي الثانية عدد آيها ويصلي في زوايا البيت ثم يدعو بالدعاء
المرسوم ويستلم الاركان ويتأكد في اليماني ثم يطوف بالبيت اسبوعا ثم يستلم الاركان
والمستجار ويتخير من الدعاء ما احب ثم يأتي زمزم فيشرب منها ثم يخرج وهو يدعو ويستحب
خروجه من باب الحناطين ويخر ساجدا ويستقبل القبلة ويدعو ويشتري بدرهم
تمرا يتصدق به احتياطا لاحرامه ويكره الحج على الابل الجلالة ويستحب لمن حج العزم
على العود والطواف افضل للمجاور من الصلوة وللمقيم بالعكس ويكره المجاورة بمكة ويستحب
النزول بالمعرس على طريق المدينة وصلوة ركعتين به **مسائل ثلث الاولى** للمدينة
حرم وحده من عائر الى وعير لا يعضد شجره ولا بأس بصيده الا ما صيد بين الحرتين و
هذا على الكراهية المؤكدة **الثانية** يستحب زيارة النبي عليه السلام للحاج استحبابا مؤكدا
الثالثة يستحب ان تزار فاطمة عليها السلام من عند الروضة والائمة عليهم السلام بالبقيع
خاتمة تستحب المجاورة بها والغسل عند دخولها وتستحب الصلوة بين القبر والمنبر
وهو الروضة وان يصوم الانسان بالمدينة ثلاثة ايام للحاجة وان يصلي ليلة الاربعاء
عند اسطوانة ابي لبابة وفي ليلة الخميس عند الاسطوانة التي تلي مقام رسول الله صلى الله عليه
وآله وان يأتي المساجد بالمدينة كمسجد الاحزاب ومسجد الفتح ومسجد الفضيخ وقبور الشهداء

باحد خصوصا قبر حمزة عليه السلام ويكره النوم في المساجد ويتأكد الكراهية في مسجد
النبي عليه السلام **الركن الثالث** في اللواحق وفيه مقاصد **الاول** في الاحصار و
الصد المصدود بالعدو والاحصار بالمرض فالمصدود اذا تلبس ثم صد تحلل من كل ما احرم
منه اذا لم يكن له طريق غير موضع الصد او كان له وقصرت نفقته ويستمر اذا كان له مسلك
غيره ولو كان اطول مع تيسره ولو خشي الفوات لم يتحلل وصبر حتى يتحقق ثم يتحلل بعمرة
في الفوات ويجب ان كان الحج واجبا والا فلا ولا يحل الا بعد الهدي ونية التحلل وكذا
البحث في المعتمر اذا منع من الوصول الى مكة ولو كان ساق قيل يفتقر الى هدي التحلل
وقيل يكفيه ما ساقه وهو الاشبه ولا بد من الهدي للتحلل فلو عجز عنه وعن ثمنه بقي على
احرامه ولو تحلل لم يحل ويتحقق الصد بالمنع من الموقفين وكذا بالمنع من الوصول الى
مكة ولا يتحقق بالمنع من العود الى منى لرمي الجمار الثلث والمبيت بها بل يحكم بصحة الحج
ويستنيب في الرمي **فروع آ** اذا حبس بدين فان كان قادرا عليه لم يتحلل وان عجز
تحلل وكذا لو حبس ظلما **ب** اذا صابر ففات الحج لم يجز له التحلل بالهدي وتحلل بعمرة
ولا دم وعليه القضاء ان كان واجبا **ج** اذا غلب على ظنه انكشاف العدو قبل الفوات
جاز ان يتحلل لكن الافضل البقاء على احرامه فاذا انكشف تم ولو اتفق الفوات احل
بعمرة **د** لو افسد حجه فصد كان عليه بدنة ودم التحلل والحج من قابل ولو انكشف
العدو وفي الوقت سعة وجب الاستئناف للقضاء وحج من قابل يقضي ... على ما قلناه
الحجة المعقوبة باقية ولو لم يكن تحلل مضى في فاسده وقضاه في القابل **الخامس** لو لم
يندفع العدو الا بالقتال لم يجب سواء غلب على الظن السلامة او العطب ولو طلب مالا
لم يجب بذله ولو قيل بوجوبه اذا كان غير مجحف كان حسنا والمحصر هو الذي يمنعه المرض عن
الوصول الى مكة او عن الموقفين فهذا يبعث ما ساقه ولو لم يسق بعث هديا او ثمنه ولا
يحل حتى يبلغ الهدي محله وهو منى ان كان حاجا او مكة ان كان معتمرا فاذا بلغ قصر

واحل الا من النساء خاصة حتى يحج في القابل ان كان واجبا او يطاف عنه طواف النساء
ان كان تطوعا ولو بان ان هديه لم يذبح لم يبطل تحلله وعليه ذبح هديه في القابل ولو بعث هديه
ثم زال العارض لحق باصحابه فان ادرك احد الموقفين في وقته فقد ادرك الحج والا تحلل
بعمرة وعليه في القابل قضاء الواجب ويستحب قضاء الندب والمعتمر اذا تحلل يقضي عمرته
عند زوال العذر وقيل في الشهر الداخل والقارن اذا احصر فتحلل لم يحج في القابل الا
قارنا وقيل يأتي بما كان واجبا وان كان ندبا حج بما شاء من انواعه وان كان الاتيان بما
خرج منه افضل وروي ان باعث الهدي تطوعا يواعد اصحابه وقتا لذبحه او نحره ثم يجتنب
ما يجتنبه المحرم فاذا كان وقت المواعدة احل لكن هذا لا يلبي ولو اتى بما يحرم على المحرم
كفر استحبابا **المقصد الثاني** في احكام الصيد الصيد هو الحيوان الممتنع وقيل يشترط
ان يكون حلالا والنظر فيه يستدعي فصولا **الاول** الصيد قسمان **الاول** ما لا يتعلق
به كفارة كصيد البحر وهو ما يبيض ويفرخ في الماء ومثله الدجاج الحبشي وكذا النعم ولو توحش
ولا كفارة في قتل السباع ماشية كان او طائرة الا الاسد فان على قاتله كبشا
اذا لم يرده على رواية فيها ضعف وكذا لا كفارة فيما تولد بين وحشي وانسي او بين ما
يحل للمحرم وما يحرم ولو قيل يراعى الاسم كان حسنا ولا بأس بقتل الافعى والعقرب والفأرة
وبرمي الحداة والغراب رميا ولا بأس بقتل البرغوث وفي الزنبور تردد والوجه المنع
ولا كفارة في قتله خطأ وفي قتله عمدا صدقة ولو بكف من طعام ويجوز شراء القماري
والدباسي واخراجها من مكة على رواية ولا يجوز قتلها ولا اكلها **الثاني** ما يتعلق به
وهو ضربان **الاول** ما لكفارته بدل على الخصوص وهو كل ما له مثل من النعم واقسامه خمسة
الاول النعامة وفي قتلها بدنة ومع العجز تقوم البدنة ويفض ثمنها على البر ويتصدق
به لكل مسكين مدان ولا يلزم ما زاد عن ستين ولو عجز صام عن كل مدين يوما فان
عجز صام ثمانية عشر يوما وفي فراخ النعام روايتان احدهما مثل ما في النعام والا

من صغار الابل وهو اشبه **الثاني** بقرة الوحش وحمار الوحش وفي قتل كل واحد
منهما بقرة اهلية ومع العجز تقوم البقرة الاهلية ويفض ثمنها على البر ويتصدق به لكل مسكين
مدان ولا يلزم ما زاد على ثلاثين ومع العجز يصوم عن كل مدين يوما فان عجز صام تسعة ايام
الثالث في قتل الظبي شاة ومع العجز تقوم الشاة ويفض ثمنها على البر ويتصدق به لكل
مسكين مدان ولا يلزم ما زاد عن عشرة فان عجز صام عن كل مدين يوما فان عجز صام
ثلاثة ايام وفي الثعلب والارنب شاة وهو المروي وقيل فيه ما في الظبي والابدال الثلاثة
على التخيير وقيل على الترتيب وهو الاظهر **الرابع** في كسر بيض النعام
اذا تحرك فيه الفرخ بكارة من الابل لكل واحدة واحد وقبل التحرك ارسال فحولة الابل
في اناث منها بعدد البيض فما نتج فهو هدي ومع العجز عن كل بيضة شاة ومع العجز اطعام
عشرة مساكين فان عجز صام ثلاثة ايام **الخامس** في كسر بيض القطا والقبج اذا تحرك
الفرخ من صغار الغنم وقيل عن البيضة مخاض من الغنم وقبل التحرك ارسال فحولة
الغنم في اناث منها بعدد البيض فما نتج فهو هدي فان عجز كان كمن كسر بيض النعام
الثاني ما لا بدل له على الخصوص وهو خمسة اقسام **الاول** الحمام وهو كل طائر
يهدر ويعب الماء وقيل كل مطوق وفي قتلها شاة على المحرم وعلى المحل في الحرم درهم
وفي فرخها للمحرم حمل وللمحل في الحرم نصف درهم ولو كان محرما في الحرم اجتمع الامران
وفي بيضها اذا تحرك الفرخ حمل وقبل التحرك على المحرم درهم وعلى المحل ربع درهم ولو
كان محرما في الحرم لزمه درهم وربع ويستوي الاهلي وحمام الحرم في القيمة اذا قتل
في الحرم لكن يشترى بقيمة الحرمي علف لحمامه **الثاني** في كل واحد من القطا والحجل
والدراج حمل قد فطم ورعى **الثالث** في قتل كل واحد من القنفذ والضب واليربوع جدي
الرابع في كل واحد من العصفور والقبرة والصعوة مد من طعام **الخامس** في
قتل الجرادة تمرة وقيل كف من طعام وكذا في القملة يلقيها عن جسده وفي قتل الكثير

من الجراد دم شاة وان لم يمكنه التحرز من قتله بان كان على طريقه فلا اثم ولا كفارة وكل ما لا تقدير لفديته ففي قتله قيمته وكذا القول في البيوض وقيل في البطة والاوزة والكركي شاة وهو تحكم

فروع خمسة الاول اذا قتل صيدا معيبا كالمكسور والاعور فداه بصحيح ولو فداه بمثله جاز ويفدي الذكر بمثله وبالانثى وكذا الانثى وبالمماثل احوط الثاني الاعتبار بتقويم الجزاء وقت الاخراج وفيما لا تقدير لفديته وقت الاتلاف الثالث اذا قتل ماخضا مما له مثل يخرج ماخضا الرابع اذا اصاب صيدا حاملا فالقت جنينا حيا ثم ماتا فدى الام بمثلها والصغير بصغير ولو عاشا لم يكن عليه فدية اذا لم يعب المضروب ولو عاب ضمن ارشه ولو مات احدهما فداه دون الآخر ولو القت جنينا ميتا لزمه الارش وهو ما بين قيمتها حاملا ومجهضا الخامس اذا قتل المحرم حيوانا وشك في كونه صيدا لم يضمن

الفصل الثاني في موجبات الضمان وهي ثلاثة مباشرة الاتلاف واليد والسبب اما المباشرة فنقول قتل الصيد موجب لفديته فان اكله لزمه فداء آخر وقيل يفدي ما قتل ويضمن قيمة ما اكل وهو الوجه ولو رمى صيدا فاصابه ولم يؤثر فيه فلا فدية ولو جرحه ثم رآه سويا ضمن ارشه وقيل ربع القيمة وان لم يعلم حاله لزمه الفداء وكذا لو لم يعلم اثر فيه ام لا وروي في كسر قرني الغزال نصف قيمته وفي كل واحد ربع وفي عينيه كمال قيمته وفي كسر احدى يديه نصف قيمته وكذا في احدى رجليه وفي الرواية ضعف ولو اشترك جماعة في قتل صيد ضمن كل واحد منهم فداء ومن ضرب بطيرا على الارض كان عليه دم وقيمة للحرم واخرى لاستصغاره ومن شرب لبن ظبية في الحرم لزمه دم وقيمة اللبن ولو رمى الصيد وهو حلال فاصابه وهو محرم لم يضمنه وكذا لو جعل في راسه ما يقتل القمل ثم احرم فقتله الموجب الثاني اليد ومن كان معه صيد فاحرم زال ملكه عنه ووجب ارساله فلو مات قبل ارساله لزمه ضمانه ولو كان الصيد نائيا عنه لم يزل ملكه ولو امسك المحرم صيدا فذبحه محرم كان على كل منهما فداء ولو كانا في الحرم تضاعف الفداء ما لم يكن بدنة ولو كانا محلين في الحرم

تضاعف ولو كان احدهما محرما تضاعف الفداء في حقه ولو امسكه المحرم في الحل فذبحه المحل ضمنه المحرم خاصة ولو نقل بيض صيد عن موضعه ففسد ضمنه ولو احضنه فخرج الفرخ سليما لم يضمنه وان ذبح المحرم صيدا كان ميتة ويحرم على المحل ولا كذا لو صاده وذبحه محل

الموجب الثالث السبب وهو يشتمل على مسائل الاولى من اغلق على حمام من حمام الحرم وفراخ وبيض ضمن بالاغلاق فان زال السبب وارسلها سليمة سقط الضمان ولو هلكت ضمن الحمامة بشاة والفرخ بحمل والبيضة بدرهم ان كان محرما وان كان محلا ففي الحمامة درهم وفي الفرخ نصف درهم وفي البيضة ربع وقيل يستقر الضمان بنفس الاغلاق لظاهر الرواية والاول اشبه الثانية قيل اذا نفر حمام الحرم فان عاد فعليه شاة واحدة وان لم يعد فعن كل حمامة شاة الثالثة اذا رمى اثنان فاصاب احدهما واخطا الآخر فعلى المصيب فداء بجنايته وكذا على المخطئ لاعانته الرابعة اذا اوقد جماعة نارا فوقع فيها صيد لزم كل واحد منهم فداء ان قصدوا الاصطياد والا فداء واحد الخامسة اذا رمى صيدا فاضطرب فقتل فرخا او صيدا آخر كان عليه فداء الجميع لانه سبب الاتلاف السادسة السائق يضمن ما تجنيه دابته وكذا الراكب اذا وقف بها واذا سار ضمن ما تجنيه بيديها السابعة اذا امسك صيدا له طفل فتلف بامساكه ضمن وكذا لو امسك المحل صيدا له طفل في الحرم الثامنة اذا اغرى المحرم كلبه بصيد فقتله ضمن سواء كان في الحل او في الحرم لكن يتضاعف اذا كان في الحرم التاسعة لو نفر صيدا فهلك بمصادمة شيء او اخذه جارح ضمنه العاشرة لو وقع الصيد في شبكة فاراد تخليصه فهلك او عاب ضمن الحادية عشرة من دل على صيد فقتل ضمنه

الفصل الثالث في صيد الحرم يحرم من الصيد على المحل في الحرم ما يحرم على المحرم في الحل فمن قتل صيدا في الحرم كان عليه فداؤه ولو اشترك جماعة في قتله فعلى كل واحد فداء وفيه تردد وهل يحرم وهو يؤم الحرم قيل نعم وقيل يكره وهو الاشبه لكن لو اصابه ودخل الحرم فمات ضمنه وفيه تردد ويكره الاصطياد بين البريد والحرم على الاشبه فلو اصاب صيدا فيه ففقا

عينه ففقأها أو كسر قرنه كان عليه صدقة استحبابا ولو ربط صيدا في الحل فدخل الحرم
لم يجز اخراجه ولو كان في الحل ورمى صيدا في الحرم فقتله فداه وكذا لو كان في الحرم
ورمى صيدا في الحل فقتله ولو كان بعض الصيد في الحرم فاصابه وهو في الحل او في الحرم
منه فقتله ضمنه ولو كان الصيد على فرع شجرة في الحل فقتله ضمن اذا كان اصلها في الحرم
ومن دخل بصيد الى الحرم وجب عليه ارساله ولو اخرجه فتلف كان عليه ضمانه سواء
كان التلف بسببه او بغيره ولو كان طائرا مقصوصا وجب حفظه حتى يكمل ريشه ثم
يرسل وهل يجوز صيد حمام الحرم وهو في الحل قيل نعم وقيل لا وهو احوط ومن نتف
ريشة من حمام الحرم كان عليه صدقة ويجب ان يسلمها بتلك اليد ومن اخرج صيدا
من الحرم وجب عليه اعادته ولو تلف قبل ذلك ضمنه ولو رمى بسهم من الحل فدخل الحرم ثم
خرج الى الحل فقتل صيدا لم يجب الفداء ولو ذبح المحل في الحرم صيدا كان ميتة ولو ذبح
في الحل وادخل الحرم لم يحرم على المحل ويحرم على المحرم ولا يدخل في ملكه شيء من الصيد على
الاشبه وقيل يدخل وعليه ارساله ان كان حاضرا معه.

المقصد الرابع في التوابع

ما يلزم المحرم في الحل من كفارة الصيد او المحل في الحرم يجتمعان على المحرم في الحرم حتى ينتهي
الى البدنة فلا تتضاعف وكلما تكرر الصيد من المحرم ناسيا وجب عليه ضمانه ولو تعمد وجبت
الكفارة اولا ثم لا تتكرر وهو ممن ينتقم الله منه وقيل تتكرر والاول اشهر ويضمن الصيد
عمدا وسهوا فلو رمى صيدا فمرق السهم فقتل آخر كان عليه فداءان وكذا لو رمى غرضا
فاصاب صيدا ضمنه ولو اشترى محل بيض نعام لمحرم فاكله كان على المحرم عن كل بيضة
شاة وعلى المحل عن كل بيضة درهم ولا يدخل الصيد في ملك المحرم باصطياد ولا
ابتياع ولا هبة ولا ميراث هذا اذا كان عنده ولو كان في بلده فيه تردد والاشبه
انه يملك ولو اضطر المحرم الى اكل الصيد اكله وفداه ولو كان عنده ميتة اكل الصيد
ان امكنه الفداء والا اكل الميتة واذا كان الصيد مملوكا ففداؤه لصاحبه وان لم يكن

تصدق به وكل ما يلزم المحرم من فداء يذبحه او ينحره بمكة ان كان معتمرا وبمنى ان كان حاجا
ويروى ان كل من وجب عليه شاة في كفارة الصيد وعجز عنها كان عليه اطعام عشرة مساكين فان عجز
صام ثلاثة ايام في الحج.

المقصد الثالث في باقي المحظورات

وهي سبعة. الاول الاستمتاع
بالنساء فمن جامع زوجته في الفرج قبلا او دبرا عامدا عالما بالتحريم فسد حجه وعليه اتمامه
وبدنة والحج من قابل سواء كانت حجته التي افسدها فرضا او نفلا وكذا لو جامع امته وهو محرم
ولو كانت امرأته محرمة مطاوعة لزمها مثل ذلك وعليهما ان يفترقا اذا بلغا ذلك المكان حتى
يقضيا المناسك اذا حجا على تلك الطريق ومعنى الافتراق ان لا يخلوا الا ومعهما ثالث ولو اكرهها
كان حجها صحيحا وكان عليه كفارتان ولا يتحمل عنها شيئا سوى الكفارة وان جامع بعد الوقوف
بالمشعر ولو قبل ان يطوف طواف النساء او طاف منه ثلاثة اشواط فما دون او جامع في غير
الفرج قبل الوقوف كان حجه صحيحا وعليه بدنة لا غير.

تفريع اذا حج في القابل بسبب الافساد
فافسد لزمه ما لزم اولا ولو استمنى بيده وهل يفسد به الحج ويجب القضاء قيل نعم
وقيل لا وهو اشبه ولو جامع امته محلا وهو محرم باذنه تحمل عنها الكفارة بدنة او بقرة او
شاة فان كان معسرا فشاة او صيام ولو جامع المحرم قبل طواف الزيارة لزمه بدنة فان عجز
فبقرة او شاة واذا طاف المحرم من طواف النساء خمسة اشواط ثم واقع لم تلزمه الكفارة
وبنى على طوافه وقيل يكفي في ذلك مجاوزة النصف والاول مروي واذا عقد المحرم لمحرم على
امرأة ودخل بها المحرم فعلى كل منهما كفارة وكذا لو كان العاقد محلا على رواية ومن
جامع في احرام المفردة قبل السعي فسدت عمرته وعليه بدنة وقضاؤها والافضل ان يكون في
الشهر الداخل ولو نظر الى غير اهله فامنى كان عليه بدنة ان كان موسرا وان كان متوسطا فبقرة
وان كان معسرا فشاة ولو نظر الى امرأته لم يكن عليه شيء ولو امنى ولو كان بشهوة فامنى كان عليه
بدنة ولو مسها بشهوة كان عليه شاة امنى او لم يمن ولو قبل امرأته كان عليه شاة ولو كان بشهوة كان عليه
جزور وكذا لو امنى عن ملاعبة ولو استمع على من يجامع فامنى من غير نظر لم يلزمه شيء

فرع

لو حج تطوعاً فافسده ثم احصر كان عليه بدنة للافساد ودم للاحصار ويكفيه قضاء
واحد في القابل **المحظور الثاني** الطيب فمن تطيب كان عليه دم شاة سواء استعمله صبغاً او
اطلاء ابتداء او استدامة او بخوراً او في الطعام ولا بأس بخلوق الكعبة ولو كان فيه زعفران
وكذا الفواكه كالاترج والتفاح والرياحين كالورد والنيلوفر **الثالث** القلم وفي كل ظفر
مد من طعام وفي اظفار يديه ورجليه في مجلس واحد دم ولو كان كل واحد منهما في مجلس
ولو كان كل منهما في مجلسين لزمه دمان ولو افتى بتقليم ظفر فادماه لزم المفتي شاة **الرابع**
المخيط حرام فلو لبس كان عليه دم ولو اضطر الى لبس ثوب يتقي به الحر او البرد جاز
وعليه شاة **الخامس** حلق الشعر وفيه شاة او اطعام عشرة مساكين لكل منهم مد وقيل
ستة لكل منهم مدان او صيام ثلاثة ولو مس لحيته او رأسه فوقع
منهما شيء اطعم كفاً من طعام ولو فعل ذلك في وضوء الصلاة لم يلزمه شيء ولو نتف ابطيه
اطعم ثلاثة مساكين ولو نتفهما شاة وفي التظليل سائراً شاة وكذا لو غطى رأسه
بثوب او طينه بطين يستره او ارتمس في الماء او حمل ما يستره **السادس** الجدال وفي الكذب
منه مرة شاة ومرتين بقرة وثلاثاً بدنة وفي الصدق ثلاثاً ولا كفارة فيما دونه **السابع**
قلع شجر الحرم وفي الكبيرة بقرة ولو كان محلاً وفي الصغيرة شاة وفي ابعاضها قيمته وفي قلع
الحشيش تردد ولو قلع شجرة منه اعادها ولو جفت قيل يلزمه ضمانها ولا كفارة في قلع
الحشيش وان كان فاعله آثماً ومن استعمل دهناً طيباً في احرامه ولو في حال الضرورة
كان عليه شاة على قول وكذا قيل فيمن قلع ضرسه وفي الجميع تردد ويجوز اكل ما ليس بطيب
من الادهان كالسمن والشيرج ولا يجوز الادهان به **خاتمة** تشتمل على مسائل **الاولى**
اذا اجتمعت اسباب مختلفة كاللبس وتقليم الاظفار والطيب لزم عن كل واحد كفارة سواء
فعل ذلك في وقت واحد او وقتين كفّر عن الاول او لم يكفّر **الثانية** اذا كرر الوطء لزمه بكل
مرة كفارة ولو كرر الحلق فان كان في وقت واحد لم تتكرر الكفارة وان كان في وقتين تكررت

ولو تكرر من اللبس او الطيب فان اتحد المجلس لم يتكرر وان اختلف تكررت **الثالثة**
كل محرم لبس او اكل ما لا يحل له اكله او لبسه كان عليه دم شاة **الرابعة** تسقط الكفارة عن
الجاهل والناسي والمجنون الا في الصيد فان الكفارة تلزم ولو كان سهواً

كتاب العمرة

وصورتها ان يحرم من الميقات الذي يسوغ له الاحرام منه ثم يدخل مكة فيطوف ويصلي
ركعتيه ثم يسعى بين الصفا والمروة ويقصر وشرائط وجوبها شرائط وجوب الحج ومع
الشرائط تجب في العمر مرة وقد تجب بالنذر وما في معناه وبالاستئجار والافساد والفوات
والدخول الى مكة مع انتفاء العذر وعدم تكرار الدخول ويتكرر وجوبها بحسب السبب
وافعالها ثمانية النية والاحرام والطواف وركعتاه والسعي والتقصير وطواف النساء
وركعتاه وتنقسم الى متمتع بها ومفردة فالاولى تجب على من ليس من حاضري المسجد الحرام
ولا تصح الا في اشهر الحج وتسقط المفردة معها ويلزم فيها التقصير ولا يجوز حلق الرأس
ولو حلق لزمه دم ولا يجب فيها طواف النساء والمفردة تلزم حاضري المسجد الحرام
وتصح في جميع ايام السنة وافضلها ما وقع في رجب ومن احرم بالمفردة ودخل مكة
جاز ان ينوي التمتع ويلزمه دم ولو كان في غير اشهر الحج لم يجز ولو دخل مكة متمتعاً لم
يجز له الخروج حتى يأتي بالحج لانه مرتبط به نعم لو خرج بحيث لا يحتاج الى استئناف احرام جاز ولو خرج
فاستأنف عمرة تمتع بالاخيرة ويستحب المفردة في كل شهر واقله عشرة ايام ويكره ان يأتي
بعمرتين بينهما اقل من عشرة وقيل يحرم والاول اشبه ويتحلل من المفردة بالتقصير والحلق
واذا قصر او حلق حل له كل شيء الا النساء فاذا اتى بطواف النساء حللن له وهو
في المفردة يلزم على كل معتمر من رجل وامرأة وخنثى وخصي وصبي و وجوب العمرة على الفور

كتاب الجهاد

والنظر في اركان اربعة **الاول** من يجب عليه وهو فرض على كل مكلف حر ذكر غير هم فلا

يجب على الصبي ولا على المجنون ولا على المرأة ولا الشيخ الهم ولا على المملوك وفرضه على الكفاية
بشرط وجود الامام او من نصبه للجهاد ولا يتعين الا ان يعينه الامام لاقتضاء المصلحة او لقصور
القائمين عن الدفع الا بالاجتماع او يعينه على نفسه بنذر وشبهه وقد تجب المحاربة على
وجه الدفع الا بالاجتماع كان يكون بين اهل الحرب فيغشاهم عدو يخشى منه على نفسه فيساعدهم
دفعا عن نفسه ولا يكون جهادا وكذا كل من خشي على نفسه مطلقا او ماله اذا غلبت السلامة
ويسقط الجهاد باعذار اربعة العمى والزمن كالمقعد والمرض المانع من الركوب والعدو
والفقر الذي يعجز معه عن نفقة طريقه وعياله وثمن سلاحه ويختلف ذلك بحسب الاحوال
فروع ثلثة الاول اذا كان عليه دين مؤجل فليس لصاحبه منعه ولو كان حالا وهو معسر قيل له منعه
وهو بعيد الثاني للابوين منعه عن الغزو ما لم يتعين عليه الثالث لو تجدد العذر
بعد التحام الحرب لم يسقط فرضه على تردد الا مع العجز عن القيام به واذا بذل للمعسر ما
يحتاج اليه وجب ولو كان على سبيل الاجرة لم يجب ومن عجز عنه بنفسه وكان موسرا
وجب اقامة غيره وقيل يستحب وهو اشبه ولو كان قادرا فجهز غيره سقط ما لم يتعين
الغزو في اشهر الحرم الا ان يبدأ الخصم او يكونوا ممن لا يرى للاشهر حرمة ويجوز القتال في
الحرم وقد كان محرما فنسخ وتجب المهاجرة عن بلد الشرك على من يضعف عن اظهار شعائر
الاسلام مع المكنة والهجرة باقية ما دام الكفر ومن لواحق هذا الركن المرابطة وهي الارصاد
لحفظ الثغر وهي مستحبة ولو كان الامام مفقودا لانها لا تتضمن قتالا بل حفظا واعلاما
ومن لم يتمكن منها بنفسه يستحب ان يربط فرسه هناك ولو نذر المرابطة وجبت مع
وجود الامام وفقده وكذا لو نذر ان يصرف شيئا من المرابطين على الاصح وقيل يحرم
ويصرفه في وجوه البر الا مع خوف الشنعة والاول اشبه ولو آجر نفسه وجب عليه
القيام بها ولو كان الامام مستورا وقيل ان وجد المستأجر او ورثته ردها والا قام
والاولى الوجوب من غير تفصيل الركن الثاني في بيان من يجب جهاده وكيفية

الجهاد وفيه اطراف الاول فيمن يجب جهاده وهم ثلثة البغاة على الامام من المسلمين واهل
الذمة وهم اليهود والنصارى والمجوس اذا اخلوا بشرائط الذمة ومن عداهم من اصناف
الكفار وكل من يجب جهاده فالواجب على المسلمين النفور اليهم اما لكفهم واما لنقلهم الى الاسلام
فان بدأوا فالواجب محاربتهم وان كفوا وجب بحسب المكنة واقله في كل عام مرة واذا اقتضت
المصلحة مهادنتهم جاز لكن لا يتولى ذلك الا الامام او من يأذن له الطرف الثاني في
كيفية قتال اهل الحرب والاولى ان يبدأ بقتال من يليه الا ان يكون الابعد اشد خطرا و
يجب التربص اذا كثر العدو وقل المسلمون حتى تحصل الكثرة للمقاومة ثم تجب المبادرة و
لا يبدأون الا بعد الدعاء الى محاسن الاسلام ويكون الداعي الامام او من نصبه ويسقط اعتبار
الدعوة فيمن عرفها ولا يجوز الفرار اذا كان العدو على الضعف او اقل الا لمتحرف كطالب
السعة او موارد المياه او استدبار الشمس او تسوية لامته او المتحيز الى فئة قليلة كانت
او كثيرة ولو غلب عنده الهلاك لم يجز الفرار وقيل يجوز لقوله ولا تلقوا بايديكم الى
التهلكة والاول اظهر لقوله اذا لقيتم فئة فاثبتوا وان كان المسلمون اقل من ذلك لم
يجب الثبات ولو غلب على الظن السلامة استحب وان غلب العطب قيل يجب الانصراف
وقيل يستحب وهو اشبه ولو انفرد اثنان بواحد من المسلمين لم يجب الثبات وقيل يجب
وهو المروي ويجوز محاربة العدو بالحصار ومنع السابلة دخولا وخروجا وبالمناجيق
وهدم الحصون والبيوت وكل ما يرجى به الفتح ويكره قطع الاشجار ورمي النار وتسليط
المياه الا مع الضرورة ويحرم بالقاء السم وقيل يكره وهو اشبه وان لم يمكن الفتح الا به
جاز ولو تترسوا بالاسارى من المسلمين وان قتل الاسير اذا لم يمكن جهادهم الا كذلك ولا
يلزم القاتل دية ويلزمه الكفارة وفي الاخبار لا كفارة ولو تعمده الغازي مع امكان التحرز
لزمه القود والكفارة ولا يجوز قتل المجانين ولا الصبيان ولا النساء منهم ولو عاونّهم الا
مع الاضطرار ولا يجوز التمثيل بهم ولا الغدر ويستحب ان يكون القتال بعد الزوال

ويكره الإغارة عليهم ليلاً والقتال قبل الزوال إلا لحاجة وأن تعرقب الدابة وإن وقفت به
والمبارزة بغير إذن الإمام وقيل تحرم وتستحب المبارزة إذا ندب إليها الإمام وتجب إذا
أُلزم فروع الأول المشرك إذا طلب المبارزة ولم يشترط جاز معونة قرنه فإن شرط أن لا يقاتله
غيره وجب الوفاء فإن فرّ فطلبه الحربي جاز دفعه ولو لم يطلبه لم يجز محاربته وقيل يجوز
ما لم يشترط الأمان حتى يعود إلى فئته الثاني لو شرط أن لا يقاتله غير قرنه فاستنجد
أصحابه فقد نقض أمانه وإن تبرعوا بمعونته فمنعهم فهو في عهدة شرطه وإن لم يمنعهم جاز قتاله
معهم الطرف الثالث في الذمام والكلام في العاقد والعبارة والوقت أما العاقد فلا
بد أن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً ويستوي في ذلك الحر والمملوك والذكر والأنثى ولو أذمّ
المراهق والمجنون لم ينعقد لكن يعاد إلى مأمنه وكذا كل حربي دخل في الإسلام بشبهة
الأمان كأن يسمع لفظاً فيعتقده أماناً أو يصحب رفقة فيتوهمها أماناً ويجوز أن يذمّ الواحد
من المسلمين لآحاد من أهل الحرب ولا يذمّ عاماً ولا لأهل إقليم وهل يذمّ لقرية أو
حصن قيل نعم كما أجاز علي عليه السلام ذمام واحد لحصن من الحصون وقيل لا وهو الأشبه
وفعل علي عليه السلام قضية في واقعة فلا تتعدى والإمام يذمّ لأهل الحرب عموماً
وخصوصاً وكذا من نصبه الإمام للنظر في جهة يذمّ لأهلها ويجب الوفاء بالذمام ما لم
يكن متضمناً لما يخالف الشرع ولو أكره العاقد لم ينعقد وأما العبارة فهو أن يقول أمّنتك
أو أجرتك أو أنت في ذمة الإسلام وكذا كل لفظ دل على هذا المعنى صريحاً وكذا كل
كناية علم بها ذلك من قصد العاقد ولو قال لا بأس عليك أو لا تخف لم يكن ذماماً ما
لم ينضم إليه ما يدل على الأمان وأما وقته فقبل الأسر ولو أشرف جيش الإسلام على
الظهور فاستذمّ الخصم جاز مع نظر المصلحة ولو استذمّ بعد حصوله في الأسر فأذمّ
لم يصح ولو أقر المسلم أنه أذمّ لمشرك فإن كان في وقت يصح منه إنشاء الأمان قُبل
ولو ادعى الحربي على المسلم الأمان فأنكر فالقول قوله ولو حيل بينه وبين الجواب بموت

أو إغماء لم تسمع دعوى الحربي وفي الحالين يُرد إلى مأمنه ثم هو حرب وإذا عقد الحربي
لنفسه الأمان ليسكن في دار الإسلام دخل ماله تبعاً ولو التحق بدار الحرب للاستيطان انتقض
الأمان في المال أيضاً إذا لم يكن له وارث مسلم وصار فيئاً ويختص به الإمام لأنه لم يوجف عليه
وكذا الحكم لو مات في دار الإسلام ولو أسره المسلمون فاسترق ملك ماله تبعاً لرقبته ولو
دخل مسلم دار الحرب مستأمناً فسرق وجب إعادته سواء كان صاحبه في دار الإسلام
أو في دار الحرب ولو أسر المسلم فأطلقوه وشرطوا الإقامة في دار الحرب والأمن منه لم تجب
الإقامة وحرمت عليه الخيانة ... ولو أطلقوه على مال لم يجب الوفاء ولو أسلم الحربي
وفي ذمته مهر لم يكن للزوجة مطالبته ولا لوارثها ولو ماتت ثم أسلم أو أسلمت قبله لم
يكن لها مطالبة ووارثها المسلم دون الحربي خاتمة فيها فصلان الأول يجوز أن يعقد العهد
على حكم الإمام أو غيره ممن نصبه للحكم ويراعى في الحاكم كمال العقل والإسلام والعدالة
وهل يراعى الذكورة والحرية قيل نعم وفيه تردد ويجوز إنزالهم على حكم من يختاره الإمام
دون أهل الحرب إلا أن يعينوا رجلاً تجتمع فيه شروط الحاكم ولو مات الحاكم قبل الحكم
بطل الأمان ويردون إلى مأمنهم ويجوز أن يسند الحكم إلى اثنين وأكثر ولو مات أحدهم
بطل حكم الباقين ويتبع ما يحكم به الحاكم ما لم يكن منافياً لوضع الشرع ولو حكم بالقتل والسبي
والمال فأسلموا سقط الحكم في القتل ولو جعل للمشرك فدية عن أسر المسلمين لم يجب الوفاء
لأنه لا عوض للحر الثاني يجوز لوالي الجيش جعل الجعائل لمن يدله على مصلحة كالتنبيه على
عورة القلعة وطريق البلد الخفي فإن كانت الجعالة من مال الإمام اشترط كونها معلومة الوصف
والقدر وإن كانت عيناً فلا بد أن تكون مشاهدة أو موصوفة وإن كانت من مال الغنيمة
جاز أن تكون مجهولة كجارية وثوب فرع لو كانت الجعالة عيناً وفتح البلد على أمان وكانت
في الجملة فإن اتفق المجعول له وأرباب البلد على بذلها أو إمساكها بالعوض جاز وإن تعاسرا فسخت
الهدنة ويردون إلى مأمنهم ولو كانت الجعالة جارية فأسلمت قبل الفتح لم تدفع إليه ودفعت

القيمة وكذا لو اسلمت بعد الفتح وكان الحمل لمسلم كافرا ولو مات قبل الفتح او بعده لم يكن
لم عوض **الطرف الرابع** في الاسارى وهم ذكور واناث فالاناث يملكن بالسبي ولو كانت
الحرب قائمة وكذا الذراري ولو اشتبه الطفل بالبالغ اعتبر بالانبات فمن لم ينبت وجهل
سنّه الحق بالذراري والذكور البالغون يتعين عليهم القتل ان كانت الحرب قائمة ما لم يسلموا
والامام مخير ان شاء ضرب اعناقهم وان شاء قطع ايديهم وارجلهم وتركهم ينزفون حتى يموتوا
وان اسروا بعد تقضي الحرب لم يقتلوا وكان الامام مخيرا بين المن والفداء والاسترقاق ولو اسلموا
بعد الاسر لم يسقط عنهم هذا الحكم ولو عجز الاسير عن المشي لم يجب قتله لانه لا يدرى ما حكم الامام
فيه ولو بدره مسلم فقتله كان هدرا ويجب ان يطعم الاسير ويسقى وان اريد قتله ويكره قتله صبرا
وحمل راسه من المعركة ويجب مواراة الشهيد دون الحربي وان اشتبها يوارى من كان كميش
الذكر وحكم الطفل المسبي حكم ابويه فان اسلما او اسلم احدهما تبعه الولد ولو سبي منفردا قيل
يتبع السابي في الاسلام **فروع** اذا اسر الزوج لم ينفسخ النكاح ولو استرق انفسخ
لتجدد الملك ولو كان الاسير طفلا او امرأة انفسخ النكاح لتحقق الرق بالسبي وكذا لو اسر
الزوجان ولو كان الزوجان مملوكين لم ينفسخ لانه لم يحدث رق ولو قيل يتخير الغانم
في الفسخ كان حسنا ولو سبيت امرأة فصولح اهلها على اطلاق اسير في يد اهل الشرك
فاطلق لم يجب اعادة المرأة ولو اعتقت بعوض جاز ما لم يكن قد استولدها مسلم **ويلحق**
بهذا الطرف مسألتان **الاولى** اذا اسلم الحربي في دار الحرب حقن دمه وعصم ماله مما ينقل
كالذهب والفضة والامتعة دون ما لا ينقل كالارضين والعقار فانها للمسلمين ولحق به
ولده الاصاغر ولو كان فيهم حمل ولو سبيت ام الحمل كانت رقا دون ولدها منه وكذا لو كانت
الحربية حاملا من مسلم بوطء مباح ولو اعتق مسلم عبدا ذميا بالنذر فلحق بدار الحرب فاسره
المسلمون جاز استرقاقه وقيل لا لتعلق ولاء المسلم به ولو كان المعتق ذميا استرق اجماعا
الثانية اذا اسلم عبد الحربي في دار الحرب قبل مولاه ملك نفسه بشرط ان يخرج قبله

خرج عنه على رقه ومنهم من لم يشترط خروجه والاول احق **الطرف الخامس** في احكام الغنيمة
والنظر في الاقسام واحكام الارضين المفتوحة وكيفية القسمة فالغنيمة هي الفائدة المكتسبة
سواء اكتسبت برأس مال كارباح التجارات او بغيره كما يستفاد من دار الحرب والنظر يتعلق
بالقسم الاخير وهي اقسام ثلاثة ما ينقل كالذهب والفضة والامتعة وما لا ينقل كالارض
والعقار وما هو سبي كالنساء والاطفال والاول ينقسم الى ما يصح تملكه للمسلم وذلك يدخل
في الغنيمة وهذا القسم يختص به الغانمون بعد الخمس والجعائل ولا يجوز لهم التصرف في شيء منه
الا بعد القسمة والاختصاص وقيل يجوز لهم تناول ما لا بد منه كعليق الدابة واكل الطعام
وما لا يصح تملكه كالخمر والخنزير لا يدخل في الغنيمة بل ينبغي اتلافه كالخنزير ويجوز ابقاء الخمر
للتخليل كالخمر **فروع** الاول اذا باع احد الغانمين غانما شيئا او وهبه لم يصح ويكون
للثاني في قبضه حصته ويكون الثاني احق باليد عليه ولو خرج هذا الى دار الحرب اعاده
الى المغنم لا الى الدافع ولو كان القابض من غير الغانمين لم يقر يده عليه **الثاني** الاشياء المباحة
في الاصل كالصيود والاشجار لا تختص باحد ويجوز تملكها لكل مسلم فلو كان عليه اثر ملك
وهو في دار الحرب كالخيمة او كان على الظاهر كالطير المقصوص والاشجار المقطوعة **الثالث**
لو وجد شيء في دار الحرب يحتمل ان يكون للمسلمين ولاهل الحرب كالخيمة والسلاح فحكمه حكم اللقطة
وقيل يعرف سنة ثم يلحق بالغنيمة وهو تحكم **الرابع** اذا كان في الغنيمة من ينعتق على بعض
الغانمين قيل ينعتق نصيبه ولا يجب ان يشتري حصص الباقين وقيل لا ينعتق الا ان يجعله
الامام في حصته او حصة جماعة هو احدهم ثم يرضى هو فيلزمه شراء حصص الباقين ان
كان موسرا واما ما لا ينقل فهو للمسلمين قاطبة وفيه الخمس والامام مخير بين افراد خمسه
لاربابه وبين ابقائه واخراج الخمس من ارتفاعه واما النساء والذراري فمن جملة الغنائم
ويختص بها الغانمون وفيها الخمس لمستحقه **الثاني** احكام الارضين كل ارض فتحت
عنوة وكانت محياة فهي للمسلمين قاطبة والغانمون في الجملة والنظر فيها الى الامام

ولا يملكها المتصرف على الخصوص ولا يصح بيعها ولا هبتها ولا وقفها ويصرف الامام حاصلها في المصالح مثل سد الثغور ومعونة الغزاة وبناء القناطر وما كان مواتا وقت الفتح فهو للامام خاصة ولا يجوز احياؤه الا باذنه ان كان موجودا ولو تصرف فيها من غير اذنه كان على المتصرف طسقها ويملكها المحيي عند غيبته من غير اذن وكل ارض فتحت صلحا فهي لاربابها وعليهم ما صالحهم الامام وهذه تملك على الخصوص ويصح بيعها والتصرف فيها بجميع انواع التصرف ولو باعها المالك من مسلم صح وانتقل ما عليها الى ذمة البائع هذا اذا صولحوا على ان الارض لهم اما لو صولحوا على ان الارض للمسلمين ولهم السكنى وعلى اعناقهم الجزية كان حكمها حكم الارض المفتوحة عنوة عامرها للمسلمين ومواتها للامام ولو اسلم الذمي سقط ما ضرب على ارضه وملكها على الخصوص وكل ارض اسلم اهلها عليها فهي لهم على الخصوص وليس عليهم فيها سوى الزكاة اذا حصلت

خاتمة كل ارض ترك اهلها عمارتها كان للامام تقبيلها ممن يقوم بها وعليه طسقها لاربابها وكل ارض موات سبق اليها سابق فاحياها كان احق بها وان كان لها مالك معروف فعليه طسقها واذا استأجر مسلم دارا من حربي ثم فتحت تلك الارض لم تبطل الاجارة وان ملكها المسلمون **الثالث** في قسمة الغنيمة يجب ان يبدأ بما شرطه الامام كالجعائل والسلب اذا شرطه للقاتل ولو لم يشرط لم يختص به ثم بما يحتاج اليه من النفقة مدة بقائها حتى تقسم كالحافظ والراعي والناقل وما يرضخه للنساء والعبيد والكفار ان قاتلوا باذن الامام فانه لا سهم للثلاثة ثم يخرج الخمس وقيل بل يخرج مقدما عملا بالآية والاول اشبه ثم تقسم اربعة الاخماس بين المقاتلة ومن حضر القتال ولو لم يقاتل حتى الطفل ولو ولد بعد الحيازة قبل القسمة وكذا من اتصل بالمقاتلة من المدد ولو بعد الحيازة قبل القسمة ثم يعطى الراجل سهما والفارس سهمين وذو الافراس ثلاثة وكذا الحكم لو قاتلوا في السفن وان استغنوا عن الخيل ولا يسهم للابل والبغال

وقيل ثلاثة والاول اظهر ومن كان له فرسان فصاعدا اسهم لفرسين

والحمير وانما يسهم للخيل وان لم يكن عرابا ولا يسهم من الخيل للقحم والرازح والضرع لعدم الانتفاع بها في الحرب وقيل يسهم مراعاة للاسم وهو حسن ولا يسهم للمغصوب اذا كان صاحبه غائبا ولو كان صاحبه حاضرا كان لصاحبه سهمه ويسهم للمستأجر والمستعار ويكون السهم للمقاتل والاعتبار بكونه فارسا عند حيازة الغنيمة لا بدخول المعركة والجيش يشارك السرية في غنيمتها اذا صدرت عنه وكذا لو خرج منه سريتان اما لو خرج جيشان من البلد الى جهتين لم يشرك احدهما الآخر وكذا لو خرجت السرية من جملة عسكر البلد لم يشركها العسكر لانه ليس بمجاهد ويكره تأخير قسمة الغنيمة في دار الحرب الا لعذر وكذا يكره اقامة الحدود فيها **مسائل** المرصد للجهاد انما يملك رزقه من بيت المال ولا يستحقه الا بقبضه فان حل وقت العطاء ثم مات كان للوارث المطالبة وفيه تردد **الثانية** ليس للاعراب من الغنيمة شيء وان قاتلوا مع المهاجرين بل يرضخ لهم ونعني بهم من اظهر الاسلام ولم يصفه وصولح على اعفائه من المهاجرة وترك النصيب **الثالثة** لا يستحق احد سلبا ولا نفلا في بدأة ولا رجعة الا ان يشترطه له الامام **الرابعة** الحربي لا يملك مال المسلم بالاستغنام فلو غنم المشركون اموال المسلمين وذراريهم ثم ارتجعوها فالاحرار لا سبيل عليهم اما الاموال والعبيد فلاربابها قبل القسمة ولو عرفت بعد القسمة فلاربابها القيمة من بيت المال وفي رواية تعاد على اربابها بالقيمة والوجه اعادتها على المالك ويرجع الغانم بقيمتها على الامام مع تفرق الغانمين **الركن الثالث** في احكام اهل الذمة والنظر في امور **الاول** من تؤخذ منه الجزية تؤخذ ممن يقر على دينه وهم اليهود والنصارى ومن له شبهة كتاب وهم المجوس ولا يقبل من غيرهم الا الاسلام والفرق الثلاث اذا التزموا شرائط الذمة اقروا سواء كانوا عربا او عجما ولو ادعى اهل حرب انهم منهم وبذلوا الجزية لم يكلفوا البينة واقروا ولو ثبت خلافها انتقض العهد ولا تؤخذ الجزية من الصبيان والمجانين والنساء وهل تسقط عن الهم قيل نعم وهو المروي وقيل لا تسقط

وتؤخذ ممن عدا هؤلاء ولو كانوا رهبانا او مقعدين وتجب على الفقير وينظر بها
حتى يوسر ولو ضرب عليهم جزية فاشترطوها على النساء لم يصح الصلح ولو قتل الرجال
قبل عقد الجزية فسأل النساء اقرارهن ببذل الجزية قيل يصح وقيل لا وهو الاصح ولو
كان بعد عقد الجزية كان الاستصحاب حسنا ولو اعتق العبد الذمي منع من الاقامة
في دار الاسلام الا بقبول الجزية والمجنون المطبق لا جزية عليه فان كان يفيق وقتا
قيل يعمل بالاغلب ولو افاق حولا وجبت عليه ولو جن بعد ذلك وكل من بلغ
يؤمر بالاسلام او بذل الجزية فان امتنع صار حربيا **الثاني** في كمية الجزية ولا حد لها
بل تقديرها الى الامام بحسب الاصلح وما قرره علي عليه السلام محمول على اقتضاء المصلحة
في تلك الحال ومع انتفاء ما يقتضي التقدير يكون الاولى اطراحه تحقيقا للصغار ويجوز
وضعها على الرؤوس او على الارض ولا يجمع وقيل يجوز ابتداء وهو الاشبه ويجوز
ان يشترط عليهم مضافا الى الجزية ضيافة مارة العساكر ويحتاج ان تكون الضيافة
معلومة ولو اقتصر على الشرط وجب ان يكون زائدا عن اقل مراتب الجزية واذا اسلم قبل
الحول او بعده قبل الاداء سقطت الجزية على الاظهر ولو مات بعد الحول لم تسقط و
اخذت من تركته كالدين **الثالث** في شرائط الذمة وهي ستة قبول الجزية وان لا يفعلوا
ما ينافي الامان مثل العزم على حرب المسلمين او امداد المشركين ويخرجون عن الذمة
بمخالفة هذين الشرطين **الثالث** الا يؤذوا المسلمين كالزنا بنسائهم واللواط بصبيانهم
والسرقة لاموالهم وايواء عين المشركين والتجسس لهم فان فعلوا شيئا وكان تركه مشترطا
في الهدنة كان نقضا وان لم يكن مشترطا كانوا على عهدهم وفعل بهم ما تقتضيه جنايتهم
من حد او تعزير ولو سبوا النبي صلى الله عليه وآله قتل الساب ولو نالوه بما دونه عزروا
اذا لم يكن شرط عليهم الكف **الرابع** الا يتظاهروا بالمناكير كشرب الخمر والزنا واكل لحم
الخنزير ونكاح المحرمات ولو تظاهروا بذلك نقض العهد وقيل لا ينقض بل يفعل معهم

ما يوجبه شرع الاسلام من حد او تعزير **الخامس** الا يحدثوا كنيسة ولا يضربوا ناقوسا
ولا يطيلوا بناء ويعزرون لو خالفوا ولو كان تركه مشترطا في العهد انتقض **السادس** ان يجري
عليهم احكام المسلمين **وهنا مسائل الاولى** اذا خرقوا الذمة في دار الاسلام كان للامام ردهم
الى مأمنهم وهل له قتلهم واسترقاقهم ومفاداتهم قيل نعم وفيه تردد **الثانية** اذا اسلم بعد خرق
الذمة قبل الحكم فيه سقط الجميع عدا القود والحد واستعادة ما اخذ ولو اسلم بعد الاسترقاق
او المفاداة لم يرتفع ذلك عنه **الثالثة** اذا مات الامام وقد ضرب لما قرره من الجزية
امدا معينا او اشترط الدوام وجب على القائم بعده امضاء ذلك وان اطلق الاول كان
للثاني تغييره بحسب ما يراه صلاحا ويكره ان يبدأ الذمي بالسلام ويستحب ان يضطر الى اضيق
الطرق **الرابع** في احكام الابنية والنظر في الكنائس والمساكن والمساجد ولا يجوز استئناف
البيع والكنائس في بلاد الاسلام ولو استجدت وجب ازالتها سواء كان ذلك البلد مما
استجده المسلمون او فتح عنوة او صلحا على ان تكون الارض للمسلمين ولا بأس بما كان قبل الفتح
وبما استحدثوه في ارض فتحت صلحا على ان تكون الارض لهم واذا انهدمت كنيسة مما لهم
استدامتها جاز اعادتها وقيل لا واما المساكن فكلما يستجده الذمي لا يجوز ان يعلو به
على المسلمين من مجاوريه ويجوز مساواته على الاشبه ويقر ما ابتاعه من مسلم على علوه
كيف كان ولو انهدم لم يجز ان يعلو به على المسلم ويقتصر على المساواة فما دون واما
المساجد فلا يجوز ان يدخلوا المسجد الحرام اجماعا ولا غيره من المساجد عندنا ولو اذن
لهم لم يصح الاذن لا استيطانا ولا اجتيازا ولا امتيازا ولا يجوز لهم استيطان الحجاز
على قول مشهور وقيل المراد به مكة والمدينة وفي الاجتياز به والامتيار منه تردد ومن
اجيز له الدخول فلا يقيم اكثر من ثلاثة ايام ولا جزيرة العرب وقيل المراد بها مكة والمدينة واليمن ومخاليفها
وقيل هي من عدن الى ريف عبادان طولا ومن تهامة وما والاها الى اطراف الشام عرضا
الخامس في المهادنة وهي المعاقدة على ترك الحرب مدة معينة وهي جائزة اذا تضمنت مصلحة

للمسلمين ما لقلتهم عن المقاومة او لما يحصل به الاستظهار او لرجاء الدخول في الاسلام
مع التربص ومتى ارتفع ذلك وكان في المسلمين قوة على الخصم لم يجز ويجوز الهدنة اربعة اشهر
ولا يجوز اكثر من سنة على قول مشهور وهل يجوز اكثر من اربعة قيل لا لقوله تعالى فاقتلوا المشركين
حيث وجدتموهم وقيل نعم لقوله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها والوجه مراعاة الاصلح
ولا تصح الى مدة مجهولة ولا مطلقا الا ان يشترط الامام لنفسه الخيار في النقض متى شاء ولو
وقعت الهدنة على ما لا يجوز فعله لم يجب الوفاء مثل التظاهر بالمناكير واعادة من يهاجر
من النساء فلو هاجرت وتحقق اسلامها لم تعد لكن يعاد على زوجها ما سلم اليها من مهر
اذا كان مباحا ولو كان محرما لم يعد ولا قيمته **تفريع** اذا قدمت مسلمة فارتدت لم
ترد لانها بحكم المسلمة **الثاني** لو قدم زوجها وطالب بالمهر فماتت بعد المطالبة دفع
اليه مهرها ولو ماتت قبل المطالبة لم يدفع اليه وفيه تردد ولو قدمت وطلقها بائنا لم
يكن له المطالبة ولو اسلم في العدة الرجعية كان احق بها اما اعادة الرجال فمن امن
عليه الفتنة بكثرة العشيرة وما ماثل ذلك من اسباب القوة جاز اعادته والا منع
ولو شرط في الهدنة اعادة الرجال مطلقا قيل يبطل الصلح لانه كما يتناول من يؤمن افتتانه
يتناول من لا يؤمن وكل من وجب رده لا يجب حمله وانما يخلى بينه وبينهم ولا يتولى الهدنة على
العموم ولا لاهل البلد والصقع الا الامام او من يقوم مقامه **ومن** لواحق هذا الطرف
مسائل **الاولى** كل ذمي انتقل عن دينه الى دين لا يقر اهله عليه لم يقبل منه الا الاسلام او القتل
اما لو انتقل الى دين يقر اهله عليه كاليهودي ينتقل الى النصرانية او المجوسية قيل يقبل
لان الكفر ملة واحدة وقيل لا لقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه
وان عاد الى دينه قيل يقبل وقيل لا وهو الاشبه ولو اصر قتل وهل يملك اطفاله قيل لا
استصحابا لحالهم الاولى **الثانية** اذا فعل اهل الذمة ما هو سائغ في شرعهم وليس بسائغ
في الاسلام لم يعترضوا وان تجاهروا به عمل بهم ما تقتضيه الجناية بموجب شرع الاسلام

وان فعلوا ما ليس بسائغ في شرعهم كاللواط والزنا فالحكم فيه كما في المسلم وان شاء الحاكم
دفعه الى اهل نحلته ليقيموا الحد فيه بمقتضى شرعهم **الثالثة** اذا اشترى الكافر مصحفا لم
يصح البيع وقيل يصح ويرفع يده والاول انسب باعظام الكتاب العزيز ومثله كتب
احاديث النبي عليه السلام وقيل يجوز على كراهية وهو اشبه **الرابعة** لو اوصى الذمي
ببناء كنيسة او بيعة لم يجز لانها معصية وكذا لو اوصى بصرف شيء في كتابة التوراة والانجيل
لانها محرفة ولو اوصى للراهب والقسيس جاز كما يجوز الصدقة عليهم **الخامسة** يكره
للمسلم اجرة رم الكنائس والبيع من بناء ونجارة وغير ذلك **الركن الرابع** في قتال اهل
البغي يجب قتال من خرج على امام عادل اذا ندب اليه الامام عموما او خصوصا او من
نصبه الامام والتأخر عنه كبيرة واذا قام به من فيه غنى سقط عن الباقين ما لم يستنهضه
الامام على التعيين والفرار في حربهم كالفرار في حرب المشركين ويجب مصابرتهم حتى يفيئوا
او يقتلوا ومن كان من اهل البغي لهم فئة يرجع اليها جاز الاجهاز على جريحهم واتباع مدبرهم
وقتل اسيرهم ومن لم يكن له فئة فالقصد بمحاربتهم تفريق كلمتهم فلا يتبع لهم مدبر ولا يجهز على
جريحهم ولا يقتل لهم اسير **مسائل الاولى** لا يجوز سبي ذراري البغاة ولا تملك نسائهم
اجماعا **الثانية** لا يجوز تملك شيء من اموالهم التي لم يحوها العسكر سواء كانت مما ينقل
كالثياب والالات او لا ينقل كالعقارات لتحقق الاسلام المقتضي لحقن الدم والمال وهل
يؤخذ ما حواه العسكر مما ينقل ويحول قيل لا لما ذكرناه من العلة وقيل نعم عملا بسيرة علي
عليه السلام وهو الاظهر **الثالثة** ما حواه العسكر للمقاتلة خاصة يقسم للراجل سهم وللفارس
سهمان ولذي الافراس ثلاثة **الرابعة** من منع الزكاة لا مستحلا فليس بمرتد ويجوز
قتاله حتى يدفعها ومن سب الامام العادل وجب قتله واذا قاتل الذمي مع اهل البغي خرق الذمة
وللامام ان يستعين باهل الذمة في قتال اهل البغي ولو اتلف الباغي على العادل مالا او نفسا في
حال الحرب ضمنه ومن اتى منهم ما يوجب حدا واعتصم بدار الحرب فمع الظفر يقام عليه الحد

كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

المعروف هو كل فعل حسن اختص بوصف زائد على حسنه إذا عرف فاعله ذلك أو دل عليه
والمنكر كل فعل قبيح عرف فاعله قبحه أو دل عليه والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان
إجماعا ووجوبهما على الكفاية يسقط بقيام من فيه غناء وقيل بل هو على الأعيان وهو أشبه
والمعروف ينقسم إلى الواجب والندب فالأمر بالواجب واجب وبالمندوب مندوب
والمنكر لا ينقسم فالنهي عنه كله واجب ولا يجب النهي عن المنكر ما لم تكمل شروط أربعة أن
يعلمه منكرا ليأمن الغلط في الإنكار وأن يجوز تأثير إنكاره فلو غلب على ظنه أو علم أنه لا
يؤثر لم يجب وأن يكون الفاعل له مصرا على الاستمرار فلو لاح منه أمارة الامتناع سقط
الإنكار وأن لا يكون في الإنكار مفسدة فلو ظن توجه الضرر إليه أو إلى ماله أو إلى أحد من
المسلمين سقط الوجوب ومراتب الإنكار ثلاث بالقلب وهو يجب وجوبا مطلقا وباللسان
وباليد ويجب دفع المنكر بالقلب أولا كما إذا عرف أن فاعله ينزجر بإظهار الكراهية وكذا
إن عرف أن ذلك لا يكفي وعرف الاكتفاء بضرب من الإعراض والهجر وجب واقتصر عليه ولو
عرف أن ذلك لا يرفعه انتقل إلى الإنكار باللسان مرتبا الأيسر من القول فالأيسر ولو لم يرتفع إلا
باليد مثل الضرب وما شابهه جاز ولو افتقر إلى الجراح أو القتل هل يجب قيل نعم وقيل لا
إلا بإذن الإمام وهو الأظهر ولا يجوز لأحد إقامة الحدود إلا للإمام مع وجوده أو من
نصبه لإقامتها ومع عدمه يجوز للمولى إقامة الحد على مملوكه وهل يقيم الرجل على ولده و
زوجته فيه تردد ولو ولي وال من قبل الجائر وكان قادرا على إقامة الحدود هل له
إقامتها قيل نعم بعد أن يعتقد أنه يفعل ذلك بإذن إمام الحق وقيل لا وهو أحوط ولو اضطره
السلطان إلى إقامة الحدود جاز حينئذ إجابته ما لم يكن قتلا ظلما فإنه لا تقية في الدماء وقيل يجوز
للفقهاء العارفين إقامة الحدود في حال غيبة الإمام كما لهم الحكم بين الناس مع الأمن من ضرر
سلطان الوقت ويجب على الناس مساعدتهم على ذلك ولا يجوز أن يتعرض لإقامة الحدود

ولا الحكم بين الناس إلا عارف بالأحكام مطلع على مأخذها عارف بكيفية إيقاعها على
الوجوه الشرعية ومع اتصاف المتعرض للحكم بذلك يجوز الترافع إليه ويجب على الخصم إجابة خصمه
إذا دعاه للتحاكم عنده ولو امتنع وآثر المضي إلى قضاة الجور كان مرتكبا للمنكر ولو نصب
الجائر قاضيا مكرها جاز الدخول معه دفعا للضرر لكن عليه اعتماد الحق والعمل به ما استطاع
وإن اضطر إلى العمل بمذاهب أهل الخلاف جاز إذا لم يمكن التخلص من ذلك ما لم يكن قتلا لغير
مستحق وعليه تتبع الحق ما أمكن القسم الثاني في العقود وهي خمسة عشر كتابا

كتاب التجارة

وهو مبني على فصول الأول فيما يكتسب به وينقسم إلى محرم ومكروه ومباح فالمحرم منه أنواع
الأول الأعيان النجسة كالخمر والأنبذة والفقاع وكل مائع نجس عدا الأدهان لفائدة
الاستصباح تحت السماء والميتة والدم وأرواث وأبوال ما لا يؤكل لحمه وقد قيل بتحريم
الأبوال كلها إلا بول الإبل خاصة والأول أشبه والخنزير وجميع أجزائه وجلد الكلب وما يكون منه
الثاني ما يحرم لتحريم ما قصد به كآلات اللهو مثل العود والزمر وهياكل العبادة المبتدعة
كالصليب والصنم وآلات القمار كالنرد والشطرنج وما يفضي إلى المساعدة على محرم كبيع السلاح
لأعداء الدين وإجارة المساكن والسفن للمحرمات وبيع العنب ليعمل خمرا وبيع الخشب ليعمل
صنما ويكره بيع ذلك لمن يعملها الثالث ما لا ينتفع به كالمسوخ برية كانت كالقرد والدب
وفي الفيل تردد والأشبه جواز بيعه للانتفاع بعظمه أو بحرية كالجري والضفادع والسلاحف
والطافي والسباع كلها إلا الهر والجوارح طائرة كانت كالبازي أو ماشية كالفهد وقيل
يجوز بيع السباع كلها للانتفاع بجلدها أو ريشها وهو الأشبه الرابع ما هو محرم
في نفسه كعمل الصور المجسمة والغناء ومعونة الظالمين بما يحرم ونوح النائحة بالباطل
وحفظ كتب الضلال ونسخها لغير النقض أو الحجة وهجاء المؤمنين وتعلم السحر والكهانة والقيافة
والشعبذة والقمار والغش بما يخفى كشوب اللبن بالماء وتدليس الماشطة وتزيين الرجل

يحرم عليه الخامسة ما يجب على الانسان فعله كتغسيل الموتى وتكفينهم ودفنهم وقد يحرم
الاكتساب باشياء أخر تأتي في اماكنها ان شاء الله مسألة اخذ الاجرة على الاذان حرام
ولا بأس بالرزق من بيت المال وكذا الصلاة بالناس والقضاء على تفصيل ولا بأس باخذ الاجرة
على عقد النكاح والمكروه ثلاثة ما يكره لانه يفضي الى محرم او مكروه غالبا كالصرف وبيع
الاكفان والطعام والرقيق واتخاذ الذبح والنحر صنعة وما يكره لضعته كالنساجة والحجامة
اذا اشترط وضراب الفحل وما يكره لتطرق الشبهة ككسب الصبيان ومن لا يجتنب المحارم
وقد يكره اشياء تذكر في ابوابها ان شاء الله وما عدا ذلك مباح مسائل الاولى لا يجوز بيع
شيء من الكلاب الا كلب الصيد وفي كلب الماشية والزرع والحائط تردد والاشبه المنع
نعم يجوز اجارتها ولكل من هذه الاربعة دية لو قتلها غير المالك الثانية الرشا حرام
سواء حكم لباذله او عليه بحق او باطل الثالثة اذا دفع الانسان مالا الى غيره ليصرفه
في قبيل وكان المدفوع اليه بصفتهم فان عين له عمل بمقتضى تعيينه وان اطلق جاز ان يأخذ
مثل احدهم من غير زيادة الرابعة الولاية من قبل السلطان العادل جائزة وربما وجبت
كما اذا عينه امام الاصل او لم يمكن دفع المنكر او الامر بالمعروف الا بها وتحرم من قبل الجائر
اذا لم يأمن اعتماد ما يحرم ولو أمن ذلك وقدر على الامر بالمعروف استحبت ولو اكره جاز
له الدخول دفعا للضرر اليسير على كراهية وتزول الكراهية بدفع الضرر الكثير كالنفس او
المال او الخوف على بعض المؤمنين الخامسة اذا اكرهه الجائر على الولاية جاز له الدخول
والعمل بما يأمره مع عدم القدرة على التفصي الا في الدماء المحرمة فانه لا تقية فيها السادسة
جوائز الجائر ان علمت حراما بعينها فهي حرام فان قبضها اعادها على المالك فان
جهله او تعذر الوصول اليه تصدق بها عنه ولا يجوز اعادتها على غير المالك مع الامكان
السابعة ما يأخذه السلطان الجائر من الغلات باسم المقاسمة او من الاموال باسم الخراج
عن حق الارض ومن الانعام باسم الزكاة يجوز ابتياعه وقبول هبته ولا تجب اعادته على اربابه

وان عرف بعينه

الفصل الثاني في عقد البيع وشروطه وآدابه

العقد هو اللفظ الدال
على نقل الملك بعوض معلوم ولا يكفي التقابض من غير لفظ وان حصل من الامارات ما يدل على
ارادة البيع سواء كان في الحقير او الخطير ويقوم مقام اللفظ الاشارة مع العذر ولا ينعقد
الا بلفظ الماضي فلو قال اشتر او ابتع او ابيعك لم يصح وان حصل القبول وكذا في طرف
القبول مثل ان يقول بعني او تبيعني لان ذلك اشبه بالاستدعاء او الاستعلام وهل
يشترط تقديم الايجاب على القبول فيه تردد والاشبه عدم الاشتراط ولو قبض المشتري ما
ابتاعه بالعقد الفاسد لم يملكه وكان مضمونا عليه واما الشروط فمنها ما يتعلق بالمتعاقدين
وهو البلوغ والعقل والاختيار فلا يصح بيع الصبي ولا شراؤه ولو اذن له الولي وكذا لو
بلغ عشرا عاقلا على الاظهر وكذا المجنون والمغمى عليه والسكران غير المميز والمكره ولو رضي كل
منهم بما فعل بعد زوال عذره عدا المكره للوثوق بعبارته ولو باع المملوك او اشترى بغير اذن
سيده لم يصح فان اذن له جاز ولو امره آمر ان يبتاع له نفسه من مولاه قيل لا يجوز
والجواز اشبه وان يكون البائع مالكا او ممن له ان يبيع عن المالك كالاب والجد والوكيل والوصي
والحاكم وامينه فلو باع ملك غيره وقف على اجازة المالك او وليه على الاظهر ولا يكفي سكوته
مع العلم ولا مع حضور العقد فان لم يجز كان له انتزاعه من المشتري ويرجع المشتري على البائع بما دفع
اليه وما اغترمه من نفقة او عوض عن اجرة او نماء اذا لم يكن عالما انه لغير البائع او
ادعى البائع ان المالك اذن له وان لم يكن كذلك لم يرجع بما اغترم وقيل لا يرجع بالثمن مع العلم
بالغصب وكذا لو باع ما يملك وما لا يملك مضى بيعه فيما يملك وكان فيما لا يملك موقوفا
الثمن بان يقوّما جميعا ثم يقوّم احدهما ويرجع على البائع بحصته من الثمن اذا لم يجز المالك
ولو اراد المشتري رد الجميع كان له ذلك وكذا لو باع ما يملك وما لا يملكه المسلم او لا يملكه
المالك كالعبد مع الحر والشاة مع الخنزير والخل مع الخمر وللاب والجد للاب ان يتصرفا في
مال الولد غير الرشيد وينقطع ولايتهما بثبوت البلوغ والرشد ويجوز لهما ان يتوليا طرفي

العقد فيجوز ان يبيع عن ولده وعن نفسه من ولده وعن ولده من نفسه والوكيل يمضي
تصرفه على الموكل ما دام الموكل حيا جائز التصرف وهل يجوز ان يتولى طرفي العقد قيل نعم
وقيل لا وقيل ان اعلم الموكل جاز وهو اشبه فان اوقع قبل اعلامه وقف على الاجازة و
الوصي لا يمضي تصرفه الا بعد الوفاة والتردد في توليه طرفي العقد كالوكيل وقيل يجوز ان
يقوم على نفسه وان يقترض اذا كان مليا واما الحاكم وامينه فلا يليان الا على المحجور عليه
لصغر او سفه او فلس او حكم على غائب وان يكون المشتري مسلما اذا ابتاع مسلما وقيل يجوز
ولو كان كافرا ويجبر على بيعه من مسلم والاول اشبه ولو ابتاع اباه المسلم هل يصح فيه تردد
والاشبه الجواز لانتفاء السبيل بالعتق ومنها ما يتعلق بالمبيع وقد ذكرنا بعضها في الباب
الاول ونزيد هنا شروطا الاول ان يكون مملوكا فلا يصح بيع الحر وما لا منفعة فيه كالخنافس
والعقارب والفضلات المنفصلة عن الانسان كشعره وظفره ورطوباته عدا اللبن ولا
ما يشترك المسلمون فيه قبل حيازته كالكلأ والماء والسموك والوحوش قبل اصطيادها
والارض المأخوذة عنوة وقيل يجوز بيعها تبعا لآثار المتصرف وفي بيع بيوت مكة تردد
والمروي المنع اما ماء البئر فهو ملك لمن استنبطه وماء النهر لمن حفره ومثله كل ما يظهر في الارض
من المعادن فهي لمالكها تبعا لها الثاني ان يكون طلقا فلا يصح بيع الوقف ما لم يؤد
بقاؤه الى خرابه لاختلاف بين اربابه ويكون البيع اعود على الاظهر ولا بيع ام الولد ما لم يمت ولدها
او في ثمن رقبتها مع اعسار مولاها وفي اشتراط موت المالك تردد ولا بيع الرهن الا مع الاذن
ولا تمنع جناية العبد من بيعه ولا من عتقه عمدا كانت الجناية او خطأ على تردد الثالث ان
يكون مقدورا على تسليمه فلا يصح بيع الآبق منفردا ويصح منضما الى ما يصح بيعه ولو لم يظفر
به لم يكن له رجوع على البائع وكان الثمن مقابلا للضميمة ويصح بيع ما جرت العادة
بعوده كالحمام الطائر والسموك المملوكة المشاهدة في المياه المحصورة ولو باع ما يتعذر تسليمه
الا بعد مدة فيه تردد ولو قيل بالجواز مع ثبوت الخيار للمشتري كان قويا الرابع ان يكون

الثمن معلوم القدر والجنس والوصف فلو باع بحكم احدهما لم ينعقد ولو تسلمه المشتري
كان مضمونا عليه بقيمته يوم قبضه وقيل باعلى القيم من يوم قبضه الى يوم تلفه وان نقص
فله ارشه وان زاد بفعل المشتري كان له قيمة الزيادة وان لم تكن عينا وان يكون المبيع
معلوما فلا يجوز بيع ما يكال او يوزن او يعد جزافا ولو كان مشاهدا كالصبرة ولا بمكيال
مجهول ويجوز ابتياع جزء من معلوم بالنسبة مشاعا سواء كانت اجزاؤه متساوية او
متفاوتة ولا يجوز ابتياع شيء مقدر منه اذا لم يكن متساوي الاجزاء كالذراع من الثوب
او الجريب من الارض او عبد من عبدين او من عبيد او شاة من قطيع وكذا لو باع قطيعا
واستثنى منه شاة او شياها غير مشار الى عينها ويجوز ذلك من المتساوي الاجزاء كالقفيز
من كر وكذا يجوز لو كان من اصل مجهول كالمكوك من صبرة مجهولة القدر واذا تعذر عد ما
يجب عده جاز ان يعتبر بمكيال ويؤخذ بحسابه ويجوز بيع الثوب والارض مع المشاهدة
وان لم يمسحا ولو مسحا كان احوط لتفاوت الغرض في ذلك وتعذر ادراكه بالمشاهدة و
تكفي مشاهدة المبيع عن وصفه ولو غاب وقت الابتياع الا ان يمضي مدة جرت العادة
بتغير المبيع فيها وان احتمل التغير كفى البناء على الاول ويثبت له الخيار ان ثبت التغير و
ان اختلفا فيه فالقول قول المبتاع مع يمينه على تردد فان كان المراد منه الطعم او الريح
فلا بد من اختباره بالذوق او الشم ويجوز شراؤه من دون ذلك بالوصف كما يشترى
من دون ذلك بالوصف كما يشتري الاعمى الاعيان المرئية وهل يصح شراؤه من غير اختبار
ولا وصف على ان الاصل الصحة فيه تردد والاولى الجواز وله الخيار بين الرد والارش
ان خرج معيبا ويتعين الارش مع احداث حدث فيه ويتساوى في ذلك الاعمى والمبصر
وكذا ما يؤدي اختباره الى افساده كالجوز والبطيخ والبيض فان شراءه جائز مع
جهالة ما في بطنه ويثبت للمشتري الارش بالاختبار مع العيب دون الرد وان لم يكن لمكسوره
قيمة رجع بالثمن كله ولا يجوز بيع سمك الآجام ولو كان مملوكا لجهالته وان ضم اليه القصب او

جزء على الاصح وكذا اللبن في الضرع ولو ضم اليه ما يحتلب منه وكذا الجلود والاصواف
والاوبار والشعر على الانعام ولو ضم اليه غيره وكذا ما في بطونها وكذا اذا
ضمهما وكذا ما يلقح الفحل **مسئلتان الاولى** المسك طاهر ويجوز بيعه في فاره وان لم يفتق وفتقه
احوط **الثانية** يجوز ان يندر للظروف ما يحتمل الزيادة والنقيصة ولا يجوز وضع ما يزيد
الا بالمراضاة ويجوز بيعه مع الظروف من غير وضع **واما الآداب** فيستحب ان يتفقه فيما يتولاه
وان يسوي البايع بين المبتاعين في الانصاف وان يقيل من استقاله وان يتشهد الشهادتين
ويكبر الله سبحانه اذا اشترى وان يقبض لنفسه ناقصا ويعطي راجحا ويكره مدح البايع
لما يبيعه وذم المشتري لما يشتريه واليمين على البيع والبيع في موضع يستتر فيه العيوب والربح على
المؤمن الا مع الضرورة وعلى من يعده بالاحسان والسوم ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس
والدخول الى السوق اولا ومبايعة الادنين وذوي العاهات والاكراد والتعرض للكيل او
الوزن اذا لم يحسنه والاستحطاط من الثمن بعد العقد والزيادة في السلعة وقت النداء
ودخول المؤمن في سوم اخيه على الاظهر وان يتوكل حاضر لباد وقيل يحرم والاول اشبه
ويلحق بذلك مسئلتان **الاولى** تلقي الركبان مكروه وحده اربعة فراسخ اذا قصده ولا يكره
ان اتفق ولا يثبت للبايع الخيار الا ان يثبت الغبن الفاحش والخيار فيه على الفور مع القدرة
وقيل لا يسقط الا بالاسقاط وهو الاشبه وكذا حكم النجش وهو ان يزيد لزيادة من واطاه
البايع **المسئلة الثانية** الاحتكار مكروه وقيل حرام وانما يكون في الحنطة والشعير والتمر و
الزبيب والسمن وقيل وفي الملح بشرط ان يستبقيها للزيادة في الثمن ولا يوجد بايع ولا باذل
وشرط آخرون ان يستبقيها في الغلاء ثلثة ايام وفي الرخص اربعين ويجبر المحتكر على
البيع ولا يسعر عليه والاول اظهر **الفصل الثالث** في الخيار والنظر في اقسامه واحكامه
اما اقسامه فخمسة الاول خيار المجلس فاذا حصل الايجاب والقبول انعقد البيع ولكل
من المتبايعين خيار الفسخ ما داما في المجلس ولو ضرب بينهما حائل لم يبطل الخيار وكذا لو اكرها

على التفرق ولم يتمكنا من التخاير ويسقط باشتراط سقوطه في العقد وبمفارقة كل واحد منهما
صاحبه ولو بخطوة وبمبايعتهما اياه او احدهما ورضي الآخر ولو التزم احدهما سقط خياره دون
صاحبه ولو خيره فسكت فخيار الساكت باق وكذا الآخر وقيل فيه يسقط والاول اشبه ولو
كان العاقد واحدا عن اثنين كالاب والجد كان الخيار ثابتا ما لم يشترط سقوطه او يلتزم به عنهما
بعد العقد او يفارق المجلس الذي عقد فيه على قول **الثاني** خيار الحيوان والشرط فيه كله
ثلثة ايام للمشتري خاصة دون البايع على الاظهر ويسقط باشتراط سقوطه في العقد وبالتزامه
بعده وبتصرفه فيه سواء كان تصرفا لازما كالبيع او لم يكن كالهبة قبل القبض والوصية **الثالث**
خيار الشرط وهو بحسب ما يشترطانه او احدهما لكن يجب ان يكون مضبوطا ولا يجوز ان يناط
بما يحتمل الزيادة والنقصان كقدوم الحاج ولو شرط كذلك بطل البيع ولكل منهما ان يشترط
الخيار لنفسه ولاجنبي ولهما مع الاجنبي ويجوز اشتراط المؤامرة واشتراط مدة يرد البايع
فيها الثمن اذا شاء ويرتجع المبيع **الرابع** من اشترى شيئا ولم يكن من اهل الخبرة وظهر فيه
غبن لم تجر العادة بالتغابن فيه كان له فسخ العقد اذا شاء ولا يسقط ذلك الخيار بالتصرف اذا
لم يخرج عن الملك او يمنع من رده مانع كالاستيلاد في الامة والعتق ولا يثبت
به ارش **الخامس** من باع ولم يقبض الثمن ولا سلم المبيع ولا اشترط تاخير الثمن فالبيع لازم
ثلثة ايام فان جاء المشتري بالثمن والا كان البايع اولى بالمبيع ولو تلف كان من مال البايع
في الثلثة وبعدها على الاشبه وان اشترى ما يفسد من يومه فان جاء بالثمن والا كان البايع
في الثلثة وبعدها على الاشبه وان اشترى ما يفسد قبل الليل والاولى ثبوت خيار العيب
باق فيما ان شاء الله **واما احكامه** فتشتمل على مسائل **الاولى** خيار المجلس لا يثبت في شيء
من العقود عدا البيع وخيار الشرط يثبت في كل عقد عدا النكاح والوقف وكذا الابراء و
الطلاق والعتق الا على رواية شاذة **الثانية** التصرف يسقط خيار الشرط ولو كان الخيار
لهما وتصرف احدهما سقط خياره ولو اذن احدهما وتصرف الآخر سقط خيارهما **الثالثة**

الثالثة اذا مات من له الخيار انتقل الى الوارث من اي انواع الخيار كان ولو جن قام وليه
مقامه ولو زال العذر لم ينقض تصرف الولي ولو كان الميت مملوكا ماذونا ثبت الخيار لمولاه **الرابعة**
المبيع يملك بالعقد وقيل به وبانقضاء الخيار والاول اظهر فلو تجدد له نماء كان للمشتري ولو فسخ
العقد رجع على البائع بالثمن ولم يرجع البائع بالنماء **الخامسة** اذا تلف المبيع قبل قبضه
فهو من مال بائعه وان تلف بعد قبضه وبعد انقضاء الخيار فهو من مال المشتري وان كان
في زمن الخيار من غير تفريط وكان الخيار للبائع فالتلف من المشتري وان كان الخيار للمشتري
فالتلف من البائع **فرعان** خيار الشرط يثبت من حين التفرق وقيل من حين العقد وهو
اشبه **الثاني** اذا اشترى شيئين وشرط الخيار في احدهما على التعيين صح وان ابهم بطل
ويلحق بذلك خيار الرؤية وهو بيع الاعيان من غير مشاهدة فيفتقر ذلك الى ذكر الجنس
ونريد به هاهنا اللفظ الدال على القدر الذي يشترك فيه افراد الحقيقة كالحنطة مثلا او
الارز او الابريسم والى ذكر الوصف وهو اللفظ الفارق بين افراد ذلك الجنس كالصرابة
في الحنطة والجبلي او الدقة ويجب ان يذكر كل وصف تثبت الجهالة في ذلك المبيع عند
ارتفاعه ويبطل العقد مع الاخلال بذلك او احدهما ويصح مع ذكرهما سواء كان البائع
رآه دون المشتري او بالعكس او لم يرياه جميعا بان وصفه لهما ثالث فان كان المبيع على ما
ذكر فالبيع لازم والا كان المشتري رآه دون البائع كان الخيار للبائع وان لم يكونا رأياه كان
الخيار لكل واحد منهما ولو اشترى ضيعة رأى بعضها ووصف له سائرها ثبت له الخيار فيها
اجمع اذا لم يكن على الوصف **الفصل الرابع** في احكام العقود وفيه النظر في مسائل **الاول**
في النقد والنسيئة من ابتاع مطلقا او اشترط التعجيل كان الثمن حالا وان اشترط تأجيل
الثمن صح ولا بد ان تكون مدة الاجل معينة لا يتطرق اليها احتمال الزيادة والنقيصة ولو
اشترط التأجيل ولم يعين اجلا او عين اجلا مجهولا كقدوم الحاج كان البيع باطلا ولو باع
بثمن حالا وبازيد منه الى اجل قيل يبطل والمروي انه يكون للبائع اقل الثمنين في ابعد الاجلين

ولو باع كذلك الى وقتين متأخرين كان باطلا واذا اشترط تأخير الثمن الى اجل ثم ابتاعه
البائع قبل حلول الاجل جاز بزيادة كان او نقصان حالا او مؤجلا اذا لم يكن شرط ذلك في حال
بيعه وان حل الاجل فابتاعه بمثل ثمنه من غير زيادة جاز وكذا ان ابتاعه بغير جنس ثمنه بزيادة او
نقيصة وفيه رواية ان اشبهها الجواز ولا يجب على من اشترى مؤجلا ان يدفع الثمن قبل الاجل
ولو دفعه تبرعا لم يجب على البائع اخذه فان حل فمكنه منه وجب على البائع اخذه فان امتنع
من اخذه ثم هلك من غير تفريط ولا تصرف من المشتري كان من مال البائع على الاظهر وكذا في
طرف البائع اذا باع سلما وكذا كل من كان له حق حالا او مؤجلا فحل ثم دفعه وامتنع صاحبه
من اخذه فان تلفه من صاحبه الذي يجب عليه قبضه على الوجه المذكور ويجوز بيع المتاع حالا
ومؤجلا بزيادة عن ثمنه اذا كان المشتري عارفا بقيمته ولا يجوز تأخير ثمن المبيع ولا شيء
من الحقوق المالية بزيادة فيها ويجوز تعجيلها بنقصان منها ومن ابتاع شيئا بثمن مؤجل
واراد بيعه مرابحة فليذكر الاجل فان باع ولم يذكره كان المشتري بالخيار بين رده وامساكه
بما وقع عليه العقد والمروي انه يكون للمشتري من الاجل مثل ما كان للبائع **النظر الثاني** فيما
يدخل في المبيع والضابط الاقتصار على ما يتناوله اللفظ لغة او عرفا فمن باع بستانا دخل الشجر
والابنية فيه وكذا من باع دارا دخل فيها الارض والابنية والاعلى والاسفل الا ان يكون
الاعلى مستقلا بما تشهد العادة بخروجه مثل ان يكون مساكن منفردة وتدخل الابواب
والاغلاق المنصوبة في بيع الدار وان لم يسمها وكذا الاخشاب المستدخلة في البناء و
الاوتاد المثبتة والسلم المثبت في الابنية على حذو الدرج وفي دخول المفاتيح تردد
ودخولها اشبه ولا تدخل الرحى المنصوبة الا مع الشرط ولو كان في الدار نخل او شجر
لم يدخل في المبيع فان قال بحقوقها قيل يدخل ولا ارى هذا شيئا بل لو قال وما دار
عليه حائطها او ما شاكله لزم دخوله واذا استثنى نخلة فله الممر اليها والمخرج
منها ومدى جرائدها من الارض ولو باع ارضا وفيها نخل او شجر كان الحكم كذلك وكذا لو كان

فيها ثم بيع سواء كانت له اصول ثابتة او لم يكن لكن يجب تبقيته في الارض حتى يحصد ولو
باع نخلا قد أبّر ثمرها فهو للبائع لان اسم النخلة لا يتناوله ولقوله عليه السلام من باع نخلا قد أبّر
فثمرته للبائع الا ان يشترط المشتري ويجب على المشتري تبقيته نظرا الى العرف وكذا لو اشترى
ثمرة كان للمشتري تبقيتها على الاصول نظرا الى العادة وان باع النخل ولم يكن مؤبرا فثمرته للمشتري
على الحقيقي بالاصحاب ولو انتقل النخل بغير البيع فالثمرة للناقل سواء كانت مؤبرة او لم تكن
وسواء انتقلت بعقد معاوضة كالاجارة والنكاح او بغير عوض كالهبة وشبهها والإبار
يحصل ولو تشققت من نفسها فابّرتها اللواقح وهو معتبر في الاناث ولا يعتبر في فحول
النخل ولا في غير النخل من انواع الشجر اقتصارا على موضع الوفاق فلو باع شجرا فالثمرة للبائع
على كل حال وفي جميع ذلك له تبقية الثمرة حتى تبلغ اوان اخذها وليس للمشتري ازالتها
اذا كانت قد ظهرت سواء كانت ثمرتها في كمام كالقطن والجوز او لم تكن الا ان يشترطها المشتري
وكذا ان كان المقصود من الشجر ورده فهو للبائع تفتّح او لم يتفتّح فروع آ اذا باع
المؤبر وغيره كان المؤبر للبائع والآخر للمشتري وكذا لو باع المؤبر لواحد وغير المؤبر
لآخر ب تبقية الثمرة على الاصول يرجع فيها الى العادة في تلك الثمرة فما كان يخترف
بسرا يقتصر على بلوغه وما كان لا يخترف في العادة الا رطبا فكذلك ج يجوز سقي
الثمرة والاصول فان امتنع احدهما اجبر الممتنع فان كان السقي يضر احدهما رجحنا
مصلحة المبتاع لكن لا يزيد عن قدر الحاجة فان اختلفا رجع فيه الى اهل الخبرة د الاحجار
المخلوقة في الارض والمعادن تدخل في بيع الارض لانها من اجزائها وفيه تردد النظر الثالث
في التسليم اطلاق العقد يقتضي تسليم المبيع والثمن فان امتنعا اجبرا وان امتنع احدهما
اجبر الممتنع وقيل يجبر البائع اولا والاول اشبه سواء كان الثمن عينا او دينا ولو اشترط
البائع تأخير التسليم الى مدة معينة جاز كما لو اشترط المشتري تأخير الثمن وكذا لو اشترط
البائع سكنى الدار او ركوب الدابة مدة معينة كان ايضا جائزا والقبض هو التخلية سواء

كان المبيع مما لا ينقل كالعقار او مما ينقل ويحوّل كالثوب والجوهر والدابة وقيل فيما ينقل القبض
باليد او الكيل فيما يكال او الانتقال به في الحيوان والاول اشبه واذا تلف المبيع قبل تسليمه الى
المشتري كان من مال البائع وكذا ان نقصت قيمته بحدث فيه كان للمشتري ردّه وفي الأرش
تردد ويلحق بهذا الباب مسائل الاولى اذا حصل للمبيع نماء كالنتاج او ثمرة النخل او اللقطة
كان ذلك للمشتري فان تلف الاصل سقط الثمن عن المشتري وله النماء ولو تلف النماء من غير
تفريط لم يلزم البائع دركه الثانية اذا اختلط المبيع بغيره في يد البائع اختلاطا لا
يتميز فان دفع الجميع الى المشتري جاز وان امتنع البائع قيل ينفسخ البيع لتعذر التسليم
وعندي ان المشتري بالخيار ان شاء فسخ وان شاء كان شريكا للبائع كما اذا اختلطا
بعد القبض الثالثة لو باع جملة فتلف بعضها فان كان للتالف قسط من الثمن كان
للمشتري فسخ العقد وله الرضا بحصة الموجود من الثمن كعبدين او نخلة وفيها ثمرة لم
تؤبّر وان لم يكن له قسط من الثمن كان للمشتري الرد او اخذه بجملة الثمن كما اذا قطعت يد
العبد الرابعة يجب تسليم المبيع مفرّغا فلو كان فيه متاع وجب نقله او زرع قد احصد
ازالته ولو كان للزرع عروق تضر كالقطن والذرة او كان في الارض حجارة مدفونة او
غير ذلك وجب على البائع ازالة ذلك وتسوية الارض وكذا لو كان فيها دابة او شيء لا يخرج الا
بتغيير شيء من الابنية وجب اخراجه واصلاح ما يستهدم الخامسة لو باع شيئا فغصب
من يد البائع فان امكن استعادته في الزمان اليسير لم يكن للمشتري الفسخ والا كان له ذلك
ولا يلزم البائع اجرة المدة على الاظهر واما لو منعه البائع عن التسليم ثم سلّم بعد مدة كان له الاجرة
ويلحق بهذا مسائل الاولى من ابتاع متاعا ولم يقبضه ثم اراد بيعه كره
ذلك ان كان مما يكال او يوزن وقيل ان كان طعاما لم يجز والاول اشبه ولو قيل يختص التحريم
بمن يبيعه بربح فاما التولية فلا ولو ملك ما يريد بيعه بغير بيع جاز كالميراث والصداق للمرأة
والخلع جاز وان لم يقبضه الثانية لو كان له على غيره طعام من سلم وعليه مثل ذلك

فأمر غريمه ان يكتال لنفسه من الآخر فعلى ما قلناه يكره وعلى ما قالوه يحرم لانه قبضه
عوضا عن ماله قبل ان يقبضه صاحبه وكذا لو دفع اليه مالا وقال اشتر به طعاما فان قال
لنفسك لم يصح الشراء ولا يتعين له بالقبض **الثالثة** لو كان المالان قرضا او المال المحال به
قرضا صح ذلك قطعا **الرابعة** اذا قبض المشتري المبيع ثم ادعى نقصانه فان لم يحضر كيله
ولا وزنه فالقول قوله فيما وصل اليه مع يمينه اذا لم يكن للبائع بينة وان حضر فالقول قول
البائع مع يمينه والبينة على المشتري **الخامسة** اذا اسلفه طعاما بالعراق ثم طالبه
بالمدينة لم يجب عليه دفعه ولو طالبه بقيمته قيل لم يجز لانه بيع الطعام على من هو عليه قبل
قبضه وعلى ما قلناه يكره ولو كان قرضا جاز اخذ العوض بسعر العراق وان كان غصبا لم يجب
دفع المثل وجاز دفع القيمة بسعر العراق والاشبه جواز مطالبة الغاصب بالمثل حيث
كان وبالقيمة الحاضرة عند الاعواز **السادسة** لو اشترى عينا بعين وقبض احدهما ثم باع ما قبضه
وتلفت العين الاخرى في يد بائعها بطل البيع الاول ولا سبيل الى اعادة ما بيع ثانيا بل يلزم البائع
قيمته لصاحبه **النظر الرابع** في اختلاف المتبايعين اذا عين المتبايعان نقدا وجب
وان اطلقا انصرف الى نقد البلد فان كان فيه نقد غالب والا كان البيع باطلا وكذا الوزن
فان اختلفا فهنا مسائل **الاولى** اختلفا في قدر الثمن فالقول قول البائع مع يمينه ان
كان المبيع باقيا وقول المشتري مع يمينه اذا كان تالفا **الثانية** لو اختلفا في تأخير الثمن و
تعجيله او في قدر الاجل او في اشتراط رهن من البائع على الدرك او ضمين عنه فالقول
قول البائع مع يمينه **الثالثة** لو اختلفا في المبيع فقال البائع بعتك ثوبا فقال بل ثوبين فالقول
قول البائع ايضا ولو قال بعتك هذا الثوب فقال بل هذا فههنا دعويان فيتحالفان
ويبطل دعواهما ولو اختلف ورثة البائع وورثة المشتري كان القول قول ورثة البائع
في المبيع وورثة المشتري في الثمن **المسألة الرابعة** اذا قال بعتك بعبد فقال بل بحر
او بخل فقال بل بخمر او قال فسخت قبل التفرق وانكر الآخر فالقول قول من يدعي الصحة

العقد مع يمينه وعلى الآخر البينة **النظر الخامس** في الشروط وضابطها ما لم يكن مؤديا الى
جهالة المبيع او الثمن ولا مخالفا للكتاب والسنة ويجوز ان يشترط ما هو سائغ داخل تحت
قدرته كقصارة الثوب وخياطته ولا يجوز اشتراط ما لا يدخل في مقدوره كبيع الزرع
على ان يجعله سنبلا والرطب على ان يجعله تمرا ولا بأس باشتراط تبقيته ويجوز ابتياع المملوك
بشرط ان يعتقه او يدبره او يكاتبه ولو شرط ان لا خسارة او شرط ان لا يعتقها او لا يطأها
قيل يصح البيع ويبطل الشرط ولو شرط في البيع ان يضمن انسان بعض الثمن او كله صح البيع والشرط **فرع**
اذا اشترط العتق في بيع المملوك فان اعتقه لزم البيع وان امتنع كان للبائع خيار الفسخ وان مات
العبد قبل عتقه كان البائع بالخيار ايضا **النظر السادس** فيما يلحق من احكام العقود
الصبرة لا يصح بيعها الا مع المعرفة بكيلها او وزنها فلو باع جزءا منها مشاعا مع الجهالة لم
يجز وكذا لو قال بعتك كل قفيز منها بدرهم او بعتكها كل قفيز بدرهم ولو قال بعتك قفيزا
منها او قفيزين مثلا صح وبيع ما يكفي فيه المشاهدة جائز كأن يقول بعتك هذه الارض او هذه
الساحة او جزءا منها مشاعا ولو قال بعتكها كل ذراع بدرهم لم يصح الا مع العلم بذرعانها ولو
قال بعتك عشرة اذرع منها وعين الموضع جاز ولو ابهمه لم يجز لجهالة المبيع وحصول التفاوت
في اجزائها بخلاف الصبرة ولو باع ارضا على انها جربان معينة فكانت اقل فالمشتري بالخيار
بين فسخ المبيع واخذها بحصتها من الثمن وقيل بل بكل الثمن والاول اشبه ولو زادت كان
الخيار للبائع بين الفسخ والاجازة بالثمن وكذا كل ما لا يتساوى اجزاؤه ولو نقص ما يتساوى
اجزاؤه ثبت الخيار للمشتري بين الرد واخذه بحصته من الثمن ولو جمع بين شيئين مختلفين في
عقد واحد بثمن واحد كبيع وسلف او اجارة وبيع او نكاح واجارة صح ويقسط العوض على
قيمة المبيع واجارة المثل ومهر المثل وكذا يجوز بيع السمن بظروفه ولو قال بعتك هذا السمن
كل رطل بدرهم كان جائزا **الفصل الخامس** في احكام العيوب من اشترى مطلقا او بشرط
الصحة اقتضى سلامة المبيع من العيوب فان ظهر فيه عيب سابق على العقد فالمشتري خاصة بالخيار

بين فسخ العقد واخذ الارش ويسقط الرد بالتبري من العيوب وبالعلم بالعيب قبل العقد
وباسقاطه بعد العقد وكذا الارش ويسقط الرد باحداثه فيه حدثا كالعتق وقطع الثوب سوآء
كان قبل العلم بالعيب او بعده وبحدوث عيب بعد القبض ويثبت الارش ولو كان العيب الحادث
قبل القبض لم يمنع الرد واذا اراد بيع المعيب فالاولى اعلام المشتري بالعيب او التبري من العيوب
مفصلة ولو اجمل جاز واذا ابتاع شيئين صفقة وعلم بعيب في احدهما لم يجز رده منفردا
وله ردهما او اخذ الارش وكذا لو اشترى اثنان شيئا كان لهما رده او امساكه مع الارش
وليس لاحدهما رد نصيبه دون صاحبه واذا وطئ الامة ثم علم بعيبها لم يكن له ردها فان
كان العيب حبلا جاز ردها ويرد معها نصف عشر قيمتها لمكان الوطء ولا يرد مع الوطء لغير
عيب الحبل **الثاني** في اقسام العيوب والضابط ان كل ما كان في اصل الخلقة فزاد او نقص
فهو عيب فالزيادة كالاصبع الزائدة والنقصان كفوات عضو ونقصان الصفات كخروج
المزاج عن مجراه الطبيعي مستمرا كان كالممراض او عارضا ولو كحمى يوم وكل ما يشترطه المشتري
على البائع مما يسوغ فاخل به يثبت به الخيار وان لم يكن فواته عيبا كاشتراط الجعودة في الشعر
والتوشير في الاسنان والزجج في الحواجب **وهنا مسائل الاولى** التصرية تدليس يثبت
به الخيار بين الرد والامساك ويرد معها مثل لبنها او قيمته مع التعذر وقيل يرد ثلثة
امداد من طعام وتختبر بثلثة ايام وتثبت التصرية في الشاة قطعا وفي الناقة والبقرة على
تردد ولو صرى امة لم يثبت الخيار مع اطلاق العقد وكذا لو صرى اتانا ولو
زالت تصرية الشاة وصار ذلك عادة قبل انقضاء ثلثة الايام سقط الخيار ولو زال
بعد ذلك لم يسقط **الثانية** الثيوبة ليست عيبا نعم لو شرط البكارة فكانت ثيبا كان له
الرد ان ثبت انها كانت ثيبا وان جهل ذلك لم يكن له الرد لان ذلك قد يذهب بالخطوة **الثالثة**
الاباق الحادث عند المشتري لا يرد به العبد اما لو ابق عند البائع كان للمشتري رده
الرابعة اذا اشترى امة لا تحيض في ستة اشهر ومثلها تحيض كان ذلك عيبا لانه لا يكون الا

لعارض غير طبيعي **الخامسة** من اشترى زيتا او بزرا فوجد فيه ثفلا فان كان مما جرت العادة
بمثله لم يكن له رد ولا ارش وكذا ان كان كثيرا وعلم به **السادسة** تحمير الوجه ووصل الشعر
وما شابهه تدليس يثبت به الخيار دون الارش وقيل لا يثبت به خيار والاول اشبه **المقصد**
في لواحق هذا الفصل وفيه مسائل **الاولى** اذا قال البائع بعتك بالبرآءة وانكر المبتاع فالقول
قوله مع يمينه اذا لم يكن للبائع بينة **الثانية** اذا قال المشتري هذا العيب كان عند البائع
فلي رده وانكر البائع فالقول قوله مع يمينه اذا لم يكن للمشتري بينة ولا شاهد حال يشهد
له **الثالثة** يقوم المبيع صحيحا ومعيبا وينظر في نسبة النقيصة من القيمة فيؤخذ من
الثمن بنسبتها فان اختلف اهل الخبرة في التقويم عمل على الاوسط **الرابعة** اذا علم بالعيب
ولم يرد لم يبطل خياره ولو تطاول الا ان يصرح باسقاطه وله فسخ العقد بالعيب سوآء كان
غريمه حاضرا او غائبا **الخامسة** اذا حدث العيب بعد العقد وقبل القبض كان للمشتري
رده وفي الارش تردد ولو قبض بعضه ثم حدث في الباقي حدث كان الحكم كذلك فيما لم
يقبض وما يحدث في الحيوان بعد القبض وقبل انقضآء الخيار لا يمنع الرد في الثلثة **السادسة**
روى ابو همام عن الرضا عليه السلام قال يرد المملوك من احداث السنة الجنون والجذام
والبرص والقرن يرد الى تمام السنة من يوم اشتراه وفي معناه رواية محمد بن علي عنه عليه السلام
ايضا **فرع** هذا الحكم يثبت مع عدم الاحداث فلو احدث ما يغير عينه او صفته ثبت الارش
وسقط الرد **الفصل التاسع** في المرابحة والمواضعة والتولية والكلام في العبارة والحكم
اما العبارة فان يخبر برأس المال ويقول بعتك او ما جرى مجراه بربح كذا ولا بد ان يكون رأس
المال معلوما وقدر الربح معلوما ولا بد من ذكر الصرف والوزن ان اختلف واذا كان البائع لم يحدث
فيه حدثا ولا غيره فالعبارة عن الثمن ان يقول اشتريت بكذا او رأس ماله كذا او تقوم علي او هو علي
وان كان عمل فيه ما يقتضي الزيادة قال رأس ماله كذا وعملت فيه بكذا وان كان عمل فيه غيره بأجرة
صح ان يقول تقوم علي او هو علي ولو اشترى بثمن ورجع بارش عيبه اسقط قدر الارش واخبر

الباقي بان يقول رأس مالي فيه كذا ولو جنى العبد ففداه المشتري لم يجز ان يضم الفدية الى
ثمنه ولو جني عليه فاخذ ارش الجناية لم يضعها من الثمن وكذا لو حصل منه فائدة كنتاج
الدابة وثمرة الشجرة ويكره نسبة الربح الى المال واما الحكم ففيه مسائل الاولى من باع غيره
متاعا جاز ان يشتريه منه بزيادة ونقيصة حالا ومؤجلا بعد قبضه ويكره قبل قبضه
اذا كان مما يكال او يوزن على الاظهر ولو كان شرط في حال البيع ان يبيعه لم يجز وان كان ذلك
من قصدهما ولم يشترطاه لفظا كره اذا عرفت هذا فلو باع غلامه سلعة ثم اشتراها منه بزيادة
جاز ان يخبر بالثمن الثاني ان لم يكن شرط اعادته ولو شرط لم يجز لانه خيانة الثانية لو
باع مرابحة فبان رأس ماله اقل كان المشتري بالخيار بين رده واخذه بالثمن وقيل
ياخذه باسقاط الزيادة ولو قال اشتريته باكثر لم يقبل منه ولو اقام بينة ولا يتوجه
على المبتاع يمين الا ان يدعى عليه العلم الثالثة اذا حط البائع بعض الثمن جاز للمشتري
ان يخبر بالاصل وقيل ان كان قبل لزوم العقد صحت ولحق بالثمن واخبر بما بقي وان كان
بعد لزومه كانت هبة مجددة وجاز الاخبار باصل الثمن الرابعة من اشترى امتعة صفقة
لم يجز بيع بعضها مرابحة تماثلت او اختلفت سواء قومها او بسط الثمن عليها بالسوية
وباع خيارها الا بعد ان يخبر بذلك وكذا لو اشترى دابة حاملا فولدت واراد
بيعها منفردة عن الولد الخامسة اذا قوم على الدلال متاعا ودرك عليه او لم يواجبه
البيع لم يجز للدلال بيعه مرابحة الا بعد الاخبار بالصورة ولا يجب على التاجر
الوفاء بل الربح له وللدلال اجرة المثل سواء كان التاجر دعاه او الدلال ابتدأه واما
التولية فهي ان يعطيه المتاع برأس ماله من غير زيادة فيقول وليتك او بعتك
او ما شاكله من الالفاظ الدالة على النقل واما المواضعة فانها مفاعلة من الوضع
فاذا قال بعتك بمائة ووضيعة درهم من كل عشرة فالثمن تسعون وكذا لو قال مواضعة
العشرة ولو قال من كل احد عشر كان الثمن احدا وتسعين الا جزءا من احد عشر جزءا من

الفصل السابع في الربا وهو يثبت في البيع مع وصفين الجنسية والكيل او الوزن وفي
القرض مع اشتراط النفع اما الثاني فسياتي واما الاول فيقف بيانه على امور الاول في بيان
الجنس وضابطه كل شيئين يتناولهما اللفظ الخاص كالحنطة بمثلها والارز بمثله فيجوز بيع
المتجانسين وزنا بوزن نقدا ولا يجوز مع زيادة ولا يجوز اسلاف احدهما في الآخر على الاظهر
ولا يشترط التقابض قبل التفرق الا في الصرف ولو اختلف الجنسان جاز التماثل و
التفاضل نقدا وفي النسيئة تردد والاحوط المنع والحنطة والشعير جنس واحد في الربا
على الاظهر لتناول اسم الطعام لهما وثمرة النخل جنس واحد وان اختلفت اصنافه وكذا ثمرة الكرم وكل
ما يعمل من جنس يحرم التفاضل فيه كالحنطة بدقيقها والشعير بسويقه والدبس المعمول
من التمر بالتمر وكذا ما يعمل من العنب بالعنب وما يعمل من جنسين يجوز بيعه بهما او بكل واحد منهما
بشرط ان يكون في الثمن زيادة عن مجانسه واللحوم مختلفة بحسب اختلاف اسماء الحيوان
فلحم البقر والجواميس جنس لدخولها تحت لفظ البقر ولحم الضان والمعز جنس لدخولهما
لفظ الغنم والابل عرابها وبخاتيها جنس واحد والحمام جنس واحد ويقوى ان كل ما يختص
باسم منه فهو جنس على انفراده كالفاختة والورشان وكذا السموك والوحشي من كل جنس
مخالف لاهليه والالبان تتبع اللحمان في التجانس والاختلاف ولا يجوز التفاضل بين ما
يستخرج من اللبن وبينه كالزبد بالحليب والمخيض والاقط والادهان تتبع ما
يستخرج منه فدهن السمسم جنس وكذا ما يضاف اليه كدهن البنفسج والنيلوفر ودهن
البزر جنس آخر والخلول تتبع ما يعمل منه فخل العنب مخالف لخل الدبس ويجوز التفاضل
بينهما نقدا وفي النسيئة تردد الثاني اعتبار الكيل والوزن فلا ربا الا في مكيل او
موزون وبالمساواة فيهما يزول تحريم الربويات فلو باع ما لا كيل فيه ولا وزن متفاضلا
جاز ولو كان معدودا كالثوب بالثوبين والثياب والبيضة بالبيضتين والبيض نقدا وفي
النسيئة تردد والمنع احوط ولا ربا في الماء لعدم اشتراط الكيل والوزن في بيعه

في الطين الموزون كالارمني على الاشبه والاعتبار بعادة الشرع فما ثبت انه مكيل او موزون
في عصر النبي عليه السلام بني عليه وما جهلت الحال فيه رجع الى عادة البلد ولو اختلفت البلدان
فيه كان لكل بلد حكم نفسه وقيل يغلب جانب التقدير ويثبت التحريم عموما والمراعى في المماثلة
وقت الابتياع فلو باع لحما نيا بمقدد متساويا جاز وكذا لو باع تمرا برطب وكذا لو باع حنطة
مبلولة باليابسة لتحقق المماثلة وقيل بالمنع نظرا الى تحقق النقصان عند الجفاف او الى انضمام
اجزاء مائية مجهولة وفي بيع الرطب بالتمر تردد والاظهر اختصاصه بالمنع اعتمادا على اشهر
الروايتين **فرع** اذا كانا في حكم الجنس الواحد واحدهما مكيل والاخر موزون كالحنطة
والدقيق فبيع احدهما بالاخر وزنا جائز وفي الكيل تردد والاحوط تعديلهما بالوزن
ب بيع العنب بالزبيب جائز وقيل لا طردا للعلة المعتبرة في الرطب بالتمر والاول اشبه وكذا البحث في
كل رطب مع يابسه ج يجوز بيع الادقة بعضها ببعض مثلا بمثل والاخباز والخلول وان
جهل مقدار ما في كل واحد من الرطوبة اعتمادا على تناول الاسم **تتمة** فيها مسائل الاولى
لا ربا بين الوالد وولده ويجوز لكل منهما اخذ الفضل من صاحبه ولا بين المولى ومملوكه
ولا بين الرجل وزوجته ولا بين المسلم واهل الحرب ويثبت بين المسلم والذمي على الاشهر
الثانية لا يجوز بيع لحم بحيوان من جنسه كلحم الغنم بالشاة ويشترط ان يكون اللحم حاضرا
الثالثة يجوز بيع دجاجة فيها بيضة ببيضة او بدجاجة وبيع شاة في ضرعها لبن بشاة في ضرعها لبن
او خالية او بلبن ولو كان من لبن جنسها **الرابعة** القسمة تمييز احد الحقين وليست بيعا
فيصح فيما فيه الربا ولو اخذ احدهما الفضل ويجوز القسمة كيلا وخرصا ولو كانت الشركة
في رطب وتمر متساويين فاخذ احدهما الرطب جاز **الخامسة** يجوز بيع مكوك من الحنطة بمكوك
وفي احدهما عقد التبن ودقاق وكذا لو كان في احدهما تراب او يسير من تراب لانه مما
جرت العادة بكونه **السادسة** يجوز بيع درهم ودينار بدينارين ودرهمين ويصرف كل واحد
منهما الى غير جنسه وكذا لو جعل بدل الدنانير او الدراهم شيء من المتاع وكذا مد من تمر ودرهم

بمدين او امداد ودرهم بدرهمين او دراهم وقد يتخلص من الربا بان يبيع احد المتبايعين سلعته
من صاحبه بجنس غيرها ثم يشتري الاخرى بالثمن ويسقط اعتبار المساواة وكذا لو وهبه سلعته
ثم وهبه الاخر او اقرضه صاحبه ثم اقرضه هو وتبارءا وكذا لو تبايعا ووهبه الزيادة
وكل ذلك من غير شرط **الثالث** الصرف وهو بيع الاثمان بالاثمان ويشترط في بيعهما زائدا
على الربويات التقابض في المجلس ولو افترقا قبل التقابض بطل الصرف على الاشهر ولو قبض البعض
صح فيما قبض حسب ولو فارقا المجلس مصطحبين لم يبطل ولو وكل احدهما في القبض عنه فقبض الوكيل
قبل تفرقهما صح ولو قبض بعد التفرق بطل ولو اشترى منه دراهم ثم ابتاع بها دنانير
قبل قبض الدراهم لم يصح الثاني ولو افترقا بطل العقدان ولو كان له عليه دراهم فاشترى
بها دنانير صح وان لم يتقابضا وكذا لو كان له دنانير فاشترى بها دراهم لان النقدين من
واحد ولا يجوز التفاضل في الجنس الواحد ولو تفاوتا في الجنسين ويستوي في وجوب
التماثل المصوغ والمكسور وجيد الجوهر ورديه واذا كان في الفضة غش مجهول لم تبع الا
بالذهب او بجنس غير الفضة وكذا الذهب ولو علم جاز بيعه بمثل جنسه مع زيادة تقابل
الغش ولا يباع تراب معدن الفضة بالفضة احتياطا ويباع بالذهب وكذا تراب معدن الذهب
ولو جمعا في صفقة جاز بيعهما بالذهب والفضة معا ويجوز بيع جوهر الرصاص والصفر
بالذهب والفضة وان كان فيه يسير فضة او ذهب لان الغالب غيرهما ويجوز اخراج
الدراهم المغشوشة مع جهالة الغش اذا كانت معلومة الصرف بين الناس وان كانت
مجهولة الصرف لم يجز انفاقها الا بعد ابانة حالها **مسائل عشر الاولى** الدراهم و
الدنانير يتعينان فلو اشترى شيئا بدراهم او دنانير لم يجز دفع غيرها ولو وقع ...
الثانية اذا اشترى دراهم بمثلها معينة فوجد ما صار اليه من غير جنس الدراهم كان
البيع باطلا وكذا لو باعه ثوبا كتانا فبان صوفا ولو كان البعض من غير الجنس بطل فيه حسب
وله رد الكل لتبعض الصفقة وله اخذ الجيد بحصته من الثمن وليس له بدله لعدم تناول العقد

أو لو كان الجنس واحدا وبه عيب كخشونة الجوهر أو اضطراب السكة كان له رد الجميع أو إمساكه
وليس له رد المعيب وحده ولا ابداله لان العقد لم يتناوله **الثالثة** إذا اشترى دراهم
في الذمة بمثلها ووجد ما صار إليه غير فضة قبل التفرق كان له المطالبة بالبدل وإن كان
بعد التفرق بطل الصرف ولو كان البعض بطل فيه وصح في الباقي وإن لم يخرج بالعيب
عن الجنسية كان مخيرا بين الرد والإمساك بالثمن من غير ارش وله المطالبة بالبدل قبل التفرق
قطعا وفيما بعد التفرق تردد **الرابعة** إذا اشترى دينارا بدينار ودفعه فزاد زيادة
لا تكون إلا غلطا او تعمدا كانت الزيادة في يد البائع امانة وكانت للمشتري في الدينار مشاعا
الخامسة روي جواز ابتياع درهم بدرهم مع اشتراط صياغة خاتم وهل يتعدى الحكم
الاشبه لا **السادسة** الاواني المصوغة من الذهب والفضة ان كان كل واحد منهما معلوما جاز
بيعه بجنسه من غير زيادة وبغير الجنس وإن زاد وإن لم يعلم وأمكن تخليصهما لم يبع بالذهب
ولا الفضة وبيعت بهما أو بغيرهما وإن لم يمكن وكان أحدهما أغلب بيعت بالأقل وإن تساويا
تغليبا بيعت بهما **السابعة** المراكب المحلاة إن علم ما فيها بيعت بجنس الحلية بشرط أن يزيد الثمن
عما فيها أو توهب الزيادة من غير شرط وبغير جنسها مطلقا وإن جهل ولم يمكن نزعها
إلا مع الضرر بيعت بغير جنس حليتها وإن بيعت بجنس الحلية قيل يجعل معها شيء من المتاع وتباع
بزيادة عما فيها تقريبا دفعا لضرر الربا **الثامنة** لو باع ثوبا بعشرين درهما من صرف عشرين
بالدينار لم يصح لجهالته **التاسعة** لو باع مائة درهم بدينار إلا درهما لم يصح للجهالة وكذا
لو كان ذلك مثالا لا ربا فيه ولو قدر قيمة الدرهم من الدينار جاز لارتفاع الجهالة
العاشرة لو باع خمسة بنصف دينار قيل كان له شق دينار ولا يلزم المشتري صحيح
إلا أن يريد بذلك نصف المثقال عرفا وكذا الحكم في غير الصرف وتراب الصاغة يباع
بالذهب والفضة معا أو بعرض غيرهما ثم يتصدق به لأن أربابه لا يتميزون **الفصل**
الثامن في بيع الثمار والنظر في ثمرة النخل والفواكه والخضر واللواحق **أما** النخل

فلا يجوز بيع ثمرة قبل ظهورها عاما وفي جواز بيعها كذلك عامين فصاعدا تردد والمروي
الجواز ويجوز بعد ظهورها وبدو صلاحها عاما أو عامين بشرط القطع وبغيره منفردة و
ولا يجوز بيعها قبل بدو صلاحها عاما إلا أن يضم إليها ما يجوز بيعه أو بشرط القطع أو عامين
فصاعدا ولو بيعت عاما من دون هذه الشروط الثلاثة قيل لا يصح وقيل يكره وقيل يراعى
السلامة والأول أظهر ولو بيعت مع أصولها جاز مطلقا وبدو الصلاح أن يصفر أو يحمر
أو يبلغ مبلغا تؤمن عليها العاهة وإذا أدرك بعض ثمرة البستان جاز بيع ثمرة أجمع
ولو أدركت ثمرة بستان لم يجز بيع البستان الآخر ولو ضم إليه وفيه تردد **وأما** الأشجار
فلا يجوز بيعها حتى يبدو صلاحها وحده أن ينعقد الحب ولا يشترط زيادة عن ذلك
على الأشبه وهل يجوز بيعها سنتين فصاعدا قبل ظهورها قيل نعم والأولى المنع
للجهالة وكذا لو ضم إليها شيئا قبل انعقادها وإذا انعقد جاز بيعها مع أصولها ومنفردا
سواء كان بارزا كالتفاح والمشمش والعنب أو في قشر يحتاج إليه لادخاره كالجوز
في القشر الأسفل وكذا اللوز أو في قشر لا يحتاج إليه كالقشر الأعلى للجوز والباقلاء
الأخضر والهرطمان والعدس وكذا السنبل سواء كان بارزا كالشعير أو مستترا
كالحنطة منفردا ومع أصوله قائما وحصيدا **وأما** الخضر فلا يجوز بيعها قبل ظهورها
ويجوز بعد انعقادها لقطة واحدة ولقطات وكذا ما يقطع فيستخلف كالرطبة
والبقل جزة وجزات وكذا ما يخرط كالحناء والتوت ويجوز بيعها منفردة ومع
أصولها ولو باع الأصول بعد انعقاد الثمرة لم تدخل في البيع إلا بالشرط ووجب
على المشتري إبقاؤها إلى أوان بلوغها وما يحدث بعد الابتياع للمشتري **وأما**
اللواحق فمسائل **الأولى** يجوز أن يستثني ثمرة شجرات ونخلات بعينها وأن يستثني
حصة مشاعة أو أرطالا معلومة ولو خاست الثمرة سقط من الثنيا بحسابه **الثانية**
إذا باع ما بدا صلاحها فأصيبت قبل قبضه كان من مال البائع وكذا لو أتلفه البائع و

اصيب البعض اخذ السليم بحصته من الثمن ولو تلفت اجمع كان المشتري بالخيار بين فسخ
البيع ومطالبة المتلف ولو كان بعد القبض وهو التخلية لم يرجع على البائع بشيء على الاشبه
ولو اتلفه المشتري في يد البائع استقر العقد وكان الاتلاف كالقبض وكذا لو اشترى جارية
فاعتقها قبل القبض **الثالثة** يجوز بيع الثمرة على اصولها بالاثمان والعروض ولا يجوز بثمر منها
وهي المزابنة وقيل بل هي بيع الثمرة في النخل بتمر ولو كان على الارض وهو اظهر وهل يجوز ذلك
في غير ثمرة النخل من شجر الفواكه قيل لا لانه لا يؤمن من الربا وكذا لا يجوز بيع السنبل بحب منه اجماعا
وهي المحاقلة وقيل بل هي بيع السنبل بحب من جنسه كيف كان ولو كان موضوعا على الارض
وهو الاظهر **الرابعة** يجوز بيع العرايا بخرصها تمرا والعرية هي النخلة تكون في دار الانسان
وقال اهل اللغة او في بستانه وهو حسن وهل يجوز بيعها بخرصها من ثمرها الاظهر لا
ولا يجوز بيع ما زاد على الواحدة فلو كان له في كل دار واحدة جاز ولا يشترط في بيعها بالتمر
التقابض قبل التفرق بل يشترط التعجيل حتى لا يجوز ان ادخل احدهما في الآخر ولا يجب ان
يماثل المخرص من ثمرتها عند الجفاف وقيل اصلا بظاهر الخرص ولا عرية في غير النخل **فرع**
لو قال بعتك هذه الصبرة من الثمر او الغلة بهذه الصبرة من جنسها سواء بسواء لم يصح
فسادا وان اعتبرا الا ان يكونا عالمين بقدرهما وقت الابتياع وقيل يجوز وان لم
يعلما فان تساويا عند الاعتبار صح والا بطل ولو كانتا من جنسين جاز ان تساويا وان
تفاوتا لم يصح الا بان يبذل صاحب الزيادة او يقنع صاحب النقيصة والا فسخ البيع والا
انه لا يصح على تقدير الجهالة وقت الابتياع **الخامسة** يجوز بيع الزرع قصيلا فان لم يقطعه
فللبائع قطعه وله تركه والمطالبة باجرة ارضه وكذا لو اشترى نخلا بشرط القطع **السادسة**
يجوز ان يبيع ما ابتاعه من الثمرة بزيادة عما ابتاعه او نقصان قبل قبضه وبعده **السابعة**
اذا كان بين اثنين نخل او شجر فتقبل احدهما بحصة صاحبه بشيء معلوم كان جائزا **الثامنة**
اذا مر الانسان بشيء من النخل او شجر الفواكه او الزرع اتفاقا جاز ان يأكل من غير افساد

ولا يجوز ان يأخذ منه شيئا **الفصل التاسع** في بيع الحيوان والنظر فيه يتم بمقصدين
احكام الابتياع ولواحقه **اما الاول** فالكفر الاصلي سبب لجواز استرقاق المحارب وذراريه
ثم يسري الرق في اعقابه وان زال الكفر ما لم يعرض احد الاسباب المحررة ويملك اللقيط من
دار الحرب ولا يملك من دار الاسلام ولو بلغ فاقر بالرق قيل لا يقبل وقيل يقبل وهو اشبه ويصح
ان يملك الرجل كل احد عدا احد عشر وهم الآباء والامهات والاجداد والجدات وان علوا
والاولاد واولادهم ذكورا واناثا وان سفلوا والاخوات والعمات والخالات وبنات الاخ
وبنات الاخت وهل يملك هؤلاء من ذوي قرابته كالاخ والعم والخال واولادهم ويملك
المرأة كل احد عدا الآباء وان علوا والاولاد وان نزلوا نسبا وفي الرضاع تردد والمنع اشهر واذا
ملك احد الزوجين صاحبه استقر الملك ولم تستقر الزوجية ولو اسلم الكافر في ملك مثله اجبر
على بيعه من مسلم وله ثمنه ويحكم برق من اقر على نفسه بالعبودية اذا كان مكلفا غير مشهور
بالحرية ولا يلتفت الى رجوعه ولو كان المقر له كافرا وكذا لو اشترى عبدا فادعى الحرية لم
تقبل دعواه الا مع البينة **الثاني** في احكام الابتياع اذا حدث في الحيوان عيب بعد
العقد وقبل القبض كان المشتري بالخيار بين رده وامساكه وفي الارش تردد ولو قبضه
ثم تلف او حدث فيه حدث في الثلاثة كان من مال البائع ما لم يحدث فيه المشتري حدثا
ولو حدث فيه عيب من غير جهة المشتري لم يكن ذلك العيب مانعا من الرد باصل الخيار وهل
يلزم البائع ارشه فيه تردد والظاهر لا ولو حدث العيب بعد الثلاثة منع الرد بالعيب السابق
واذا باع الحامل فالولد للبائع على الاظهر الا ان يشترطه المشتري ولو اشتراهما فسقط الولد
قبل القبض رجع المشتري بحصة الولد من الثمن وطريق ذلك ان تقوم الام حاملا و
حائلا ويرجع بنسبة التفاوت من الثمن ويجوز ابتياع بعض الحيوان مشاعا كالنصف والربع
ولو باع واستثنى الرأس والجلد صح ويكون شريكا بقدر قيمة ثنياه وعلى رواية السكوني وكذا لو
اشترك اثنان او جماعة وشرط احدهم لنفسه الرأس والجلد كان شريكا بنسبة ماله ولو قال

حادث

اشترى حيواناً بشركتي صح ويثبت البيع لهما وعلى كل واحد نصف الثمن ولو اذن احدهما لصاحبه
ان ينقد عنه صح ولو تلف كان بينهما وله الرجوع على الآمر بما نقد عنه ولو قال له الربح لنا ولا
خسران عليك فيه تردد والمروي الجواز ويجوز النظر الى وجه المملوكة ومحاسنها اذا
اراد شراءها ويستحب لمن اشترى مملوكاً ان يغير اسمه وان يطعمه شيئاً من الحلاوة وان يتصدق
عنه بشيء ويكره وطء من ولدت من الزنا بالملك والعقد على الاظهر وان يرى المملوك
ثمنه في الميزان **الثالث** في لواحق هذا الباب وهي مسائل **الاولى** العبد لا يملك وقيل
يملك فاضل الضريبة وهو المروي وارش الجناية على قول وقيل يملك مطلقاً لكنه محجور
عليه بالرق حتى يأذن له المولى كان حسناً **الثانية** من اشترى عبداً له مال كان
ماله لمولاه الا ان يشترطه المشتري وقيل ان لم يعلم به البائع فهو له وان علم فهو للمشتري
والاول اشهر ولو قال للمشتري اشترني ولك علي كذا لم يلزمه وان اشتراه وقيل ان
كان له مال حين قال له لزمه والا فلا وهو المروي **الثالثة** اذا ابتاعه وماله فان
كان الثمن من غير جنسه جاز مطلقاً وكذا ان بيع بجنسه اذا لم يكن ربوياً ولو كان
ربوياً وبيع بجنسه فلابد من زيادة عن ما يقابل المملوك **الرابعة** يجب ان يستبرئ
الامة قبل بيعها ان كان وطئها المالك بحيضة او بخمسة واربعين يوماً ان كان مثلها
تحيض ولم تحض وكذا المشتري ان جهل حالها ويسقط استبراؤها اذا اخبر الثقة
انه استبرأها وكذا لو كانت لامرأة او في سن من لا تحيض لصغر او كبر او حاملاً او حائضاً
الا بقدر زمان حيضها ثم لا يجوز وطء الحامل قبلاً الا قبل ان يمضي لها اربعة اشهر
وعشر ويكره بعده ولو وطئها عزل عنها استحباباً ولو لم يعزل كره له بيع ولدها واستحب
ان يعزل له من ميراثه قسطاً **الخامسة** التفرقة بين الاطفال وامهاتهم قبل استغنائهم
عنهن محرمة وقيل مكروهة وهو الاظهر والاستغناء يحصل ببلوغ سبع وقيل يكفي استغناؤه
عن الرضاع والاول اظهر **السادسة** من اولد جارية ثم ظهر انها مستحقة انتزعها المالك

وعلى الواطئ عشر قيمتها ان كانت بكراً ونصف العشر ان كانت ثيباً وقيل يجب مهر امثالها والاول
مروي والولد حر وعلى ابيه قيمته يوم ولد ويرجع على البائع بما اغترمه من قيمة الولد وهل
يرجع بما اغترمه من مهر واجرة قيل نعم لان البائع اباحه بغير عوض وقيل لا لحصول عوض
مقابله **السابعة** ما يؤخذ من دار الحرب بغير اذن الامام يجوز تملكه في حال الغيبة ووطء
الامة ويستوي في ذلك ما يسبيه المسلم وغيره وان كان فيها حق للامام او كانت للامام
الثامنة اذا دفع الى مأذون مالاً ليشتري نسمة ويعتقها ويحج عنه بالباقي فاشترى اباه
ودفع اليه بقية المال فحج به ثم اختلف مولاه وورثة الآمر ومولى الاب وكل يقول اشتري
بمالي قيل يرد الى مولاه رقاً ثم يحكم به لمن اقام البينة على رواية ابن اشيم وهو ضعيف
وقيل يرد على مولى المأذون ما لم يكن هناك بينة وهو اشبه **التاسعة** اذا اشترى عبداً
في الذمة ودفع البائع عبدين وقال اختر احدهما فابق واحد قيل يكون التالف منهما وله
نصف الثمن فان وجده اختاره والا كان الموجود لهما وهو بناء على انحصار حقه فيهما ولو
قيل التالف مضمون بقيمته وله المطالبة بالعبد الثابت في الذمة كان حسناً اما لو اشترى
عبداً من عبدين لم يصح العقد وفيه قول موهوم **العاشرة** اذا وطئ احد الشريكين
جاريتهما سقط الحد مع الشبهة ويثبت مع انتفائها لكن يسقط منه بقدر نصيب الواطئ
وتقوم عليه بنفس الوطء على الاصح ولو حملت قومت عليه حصص الشركاء وانعقد الولد
حراً وعلى ابيه قيمة حصصهم يوم ولد **الحادية عشرة** المملوكان المأذون لهما اذا
ابتاع كل منهما صاحبه من مولاه حكم بعقد السابق فان اتفقا في وقت واحد بطل العقدان
وفي رواية يقرع بينهما وفي اخرى تذرع الطريق ويحكم للاقرب والاول اظهر **الثانية
عشرة** من اشترى جارية سرقت من ارض الصلح كان له ردها على البائع واستعادة الثمن ولو
مات اخذ من وارثه ولو لم يخلف وارثاً استسعيت في ثمنها وقيل يكون بمنزلة اللقطة
ولو قيل تسلم الى الحاكم ولا تستسعى كان اشبه **الفصل العاشر** في السلف والنظر

فيه ستة مقاصد الاول السلم هو ابتياع مال مضمون الى اجل معلوم بمال حاضر او في
حكمه وينعقد بلفظ السلم والسلف وما الذي بمعنى ذلك وبلفظ البيع والشراء وهل ينعقد
البيع بلفظ السلم كان يقول اسلمت اليك هذا الدينار في هذا الكتاب الاشبه نعم اعتبارا
بقصد المتعاقدين ويجوز اسلاف الاعراض في الاعراض اذا اختلفت وفي الاثمان واسلاف
الاثمان في الاعراض ولا يجوز اسلاف الاثمان في الاثمان ولو اختلفا الثاني في شرائطه
وهي ستة الاول والثاني ذكر الجنس والوصف والضابط ان كل ما يختلف لاجله الثمن
فذكره لازم ولا يطلب في الوصف الغاية بل يقتصر على ما يتناوله الاسم ويجوز اشتراط الجيد
والردي ولو شرط الاجود لم يصح لتعذره وكذا لو شرط الاردى ولو قيل في هذا بالجواز كان
حسنا لامكان التخلص ولا بد ان تكون العبارة الدالة على الوصف معلومة بين المتعاقدين
ظاهرة في اللغة حتى يمكن استعلامها عند اختلافهما واذا كان الشيء مما لا ينضبط بالوصف لم
يصح السلم فيه كاللحم نيه ومشويه والخبز وفي الجلود تردد وقيل يجوز مع المشاهدة وهو
خروج عن السلم ولا يجوز في النبل المعمول ويجوز في عيدانه قبل نحتها ولا في الجواهر واللآلي
لتعذر ضبطها وتفاوت الاثمان مع اختلاف اوصافها ولا في العقار والارضين وفي
يجوز السلم في الخضر والفواكه وكذا ما تنبته الارض وفي البيوض والجوز واللوز وفي
الحيوان كله وفي الاناسي والالبان والسمون والشحوم والاطياب والملابس والاشربة
والادوية بسيطها ومركبها ما لم يشتبه مقدار عقاقيرها وفي جنسين مختلفين صفقة
ويجوز الاسلاف في شاة لبون ولا يلزم تسليم ما فيه لبن بل شاة من شانها ذلك وكذا يجوز
في شاة معها ولدها وقيل لا يجوز لان ذلك مما لا يوجد الا نادرا وكذا التردد في جارية
حامل لجهالة الحمل وفي الاسلاف في جوز القز تردد الشرط الثالث قبض راس المال قبل
التفرق شرط في صحة العقد ولو افترقا قبله بطل ولو قبض بعض الثمن صح في المقبوض وبطل
في الباقي ولو شرط ان يكون الثمن من دين عليه قيل يبطل لانه بيع دين بدين وقيل يكره

اشبهه الشرط الرابع تقدير السلم فيه بالكيل او الوزن المعلومين ولو عولا على صخرة مجهولة
او مكيال مجهول لم يصح ولو كان معينا ويجوز الاسلاف في الثوب اذرعا وكذا كل مذروع وهل
يجوز الاسلاف في المعدود عددا الوجه لا ولا يجوز الاسلاف في القصب اطنانا ولا في الحطب
حزما ولا في المجزوز جزا ولا في الماء قربا وكذا لا بد ان يكون راس المال مقدرا بالكيل العام
او الوزن ولا يجوز الاقتصار على مشاهدته ولا يكفي دفعه مجهولا كقبضة من دراهم او قبة
من طعام الشرط الخامس تعيين الاجل فلو ذكر اجلا فلو ذكر اجلا مجهولا كان يقول متى
اردت او اجلا يحتمل الزيادة والنقصان كقدوم الحاج كان باطلا ولو اشترط حالا قيل
يبطل وقيل يصح وهو المروي لكن بشرط ان يكون عام الوجود وقت العقد الشرط
السادس ان يكون وجوده غالبا وقت حلوله ولو كان معدوما وقت العقد ولا بد ان يكون
الاجل معلوما للمتعاقدين واذا قال الى جمادى حمل على اقربهما وكذا الى ربيع وكذا الى الخميس
والجمعة ويحمل الشهر عند الاطلاق على عدة بين الهلالين او ثلاثين يوما ولو قال الى شهر كذا
حل باول جزء من ليلة الهلال نظرا الى العرف ولو قال الى شهرين فان كان اول الشهر عد شهرين
اهلة وان اوقع العقد في اثناء الشهر اتم من الثالث بقدر الفائت من شهر العقد وقيل
يتمه ثلاثين يوما وهو اشبه ولو كان في حول من سنة المقصد الثالث في احكامه وفيه
مسائل الاولى اذا اسلف في شيء لم يجز بيعه قبل حلوله ويجوز بعده وان لم يقبضه على
من هو عليه وعلى غيره على كراهية وكذا يجوز بيع بعضه وتوليته وتولية بعضه ولو قبضه
ثم باعه زالت الكراهية الثانية اذا دفع المسلم اليه دون الصفة ورضي المسلم صح
برئ سواء شرط ذلك لاجل التعجيل او لم يشترط وان اتى بمثل صفته وجب قبضه او
ابراء المسلم اليه ولو امتنع قبضه الحاكم اذا سال المسلم ذلك ولو دفع فوق الصفة وجب قبوله
ولو دفع اكثر لم يجب قبول الزيادة اما لو دفع من غير جنسه لم يبرأ الا بالتراضي الثالثة اذا
اشترى كرا من طعام بمائة درهم وشرط تاجيل خمسين بطل في الجميع على قول ولو دفع خمسين

وشرط الباقي من دين له على المسلم اليه صح فيما دفع وبطل فيما قابل الدين وفيه تردد الرابعة
لو شرط موضعا للتسليم فتراضيا بقبضه في غيره جاز وان امتنع احدهما لم يجبر الخامسة اذا
قبضه فقد تعين وبرئ المسلم اليه فان وجد به عيبا فان كان من جنسه رجع بالارش ان
شاء وان اختار الرد كان له السادسة اذا اختلفا في القبض هل كان قبل التفرق كان القول
مع يمينه من ادعاه لجانب الصحة الثامنة اذا حل الاجل وتأخر التسليم لعارض ثم طالب بعد
انقطاعه كان بالخيار بين الفسخ والصبر ولو قبض البعض كان له الخيار في الباقي وله الفسخ في
الجميع التاسعة اذا دفع الى صاحب الدين عروضا على انها قضاء ولم يساعره احتسب بقيمتها
يوم القبض العاشرة يجوز بيع الدين بعد حلوله على الذي هو عليه وعلى غيره فان باعه بما
هو حاضر صح وان باعه بمضمون حال صح ايضا وان اشترط تأجيله قيل يبطل لانه بيع دين بدين
وقيل يكره وهو الاشبه الحادية عشرة اذا اسلف في شيء وشرط مع السلف شيئا معلوما
صح ولو اسلف في غنم وشرط اصواف نعجات معينة قيل يصح وقيل لا وهو اشبه ولو شرط
ان يكون الثوب من غزل امرأة معينة او غلة من قراح بعينه لم يضمن المقصد الرابع في الاقالة
وهي فسخ في حق المتعاقدين وغيرهما ولا يجوز الاقالة بزيادة عن الثمن ولا نقصان وتبطل الاقالة
بذلك لفوات الشرط وتصح الاقالة في العقد وفي بعضه سلما كان او غيره فروع
الاول لا تثبت الشفعة بالاقالة لانها تابعة للبيع ب لا تسقط اجرة الدلال بالتقايل السابق
الثالث اذا تقايلا رجع كل عوض الى مالكه فان كان موجودا اخذه وان كان مفقودا ضمن بمثله
ان كان مثليا والا بقيمته وفيه وجه آخر المقصد الخامس في القرض والنظر في امور ثلثة
في حقيقته وهو لفظ يشتمل على ايجاب كقوله اقرضتك او ما يؤدي معناه مثل تصرف فيه او انتفع
به وعليك رد عوضه وعلى قبول وهو اللفظ الدال على الرضا بالايجاب ولا ينحصر في عبارة وفي
القرض اجر ناشئ من معونة المحتاج تطوعا والاقتصار على رد العوض فلو شرط النفع حرم ولم
يفد الملك نعم لو تبرع المقترض بزيادة في العين او الصفة جاز ولو شرط الصحاح عوض المكسر

قيل يصح وقال الوجه المنع الثاني ما يصح اقراضه وهو كل ما يضبط وصفه وقدره فيجوز اقراض
الذهب والفضة وزنا والحنطة والشعير كيلا ووزنا والخبز وزنا وعددا نظرا الى المتعارف
وكل ما يتساوى اجزاؤه يثبت في الذمة مثله كالحنطة والشعير والذهب والفضة وما ليس
كذلك يثبت في الذمة قيمته وقت التسليم ولو قيل يثبت مثله ايضا كان حسنا ويجوز
اقراض الجواري وهل يجوز اقراض اللآلي قيل لا وعلى القول بضمان القيمة ينبغي الجواز الثالث
في احكامه وهي مسائل الاولى القرض يملك بالقبض لا بالتصرف لانه فرع الملك فلا يكون
مشروطا به وهل للمقرض ارتجاعه قيل نعم ولو كره المقترض وقيل لا وهو اشبه لان فائدة الملك
التسلط الثانية لو شرط التأجيل في القرض لم يلزم وكذا لو اجل الحال لم يتأجل وفيه رواية
مهجورة تحمل على الاستحباب ولا فرق بين ان يكون مهرا او ثمن مبيع او غير ذلك ولو اخر
زيادة فيه لم تثبت الزيادة ولا الاجل نعم يصح تعجيله باسقاط بعضه الثالثة من كان
عليه دين وغاب صاحبه غيبة منقطعة يجب ان ينوي قضاءه وان يعزله عند وفاته
ويوصي به ليوصل الى ربه او الى وارثه ان ثبت موته ولو لم يعرفه اجتهد في طلبه ومع اليأس
يتصدق به على قول الرابعة الدين لا يتعين ملكا لصاحبه الا بقبضه فلو جعله مضاربة قبل
قبضه لم يصح الخامسة الذمي اذا باع ما لا يصح للمسلم تملكه كالخمر والخنزير جاز دفع الثمن الى
المسلم عن حقه ولو كان البائع مسلما لم يجز السادسة اذا كان لاثنين مال في الذمة ثم تقاسما بما في
الذمة فكل ما يحصل لهما وما يتوى منهما السابعة اذا باع الدين باقل منه لم يلزم المدين ان
يدفع الى المشتري اكثر مما بذل على رواية المقصد السادس في دين المملوك لا يجوز للمملوك ان
يتصرف في نفسه باجارة ولا استدانة ولا غير ذلك من العقود ولا بما في يده ببيع ولا هبة الا باذن
سيده ولو حكم له بملكه وكذا لو اذن له المولى ان يشتري نفسه وفيه تردد لانه يملك وطء الامة
المبتاعة مع سقوط التحليل في حقه فان اذن له المالك في الاستدانة كان الدين لازما للمولى ان
استبقاه او باعه وان اعتقه قيل يستقر في ذمة العبد وقيل بل يكون باقيا في ذمة المولى

وهو اشهر الروايتين ولو مات المولى كان الدين في تركته ولو كان له غرماء كان غريم العبد كاحدهم
واذا اذن له في التجارة اقتصر على موضع الاذن فلو اذن له بقدر معين لم يزد ولو اذن
في الابتياع انصرف الى النقد ولو اطلق له النسيئة كان الثمن في ذمة المولى ولو تلف الثمن
وجب على المولى عوضه واذا اذن له في التجارة لم يكن ذلك اذنا للمملوك المأذون لافتقار التصرف
في مال الغير الى صريح الاذن لو اذن له في التجارة دون الاستدانة فاستدان وتلف ما اخذ كان لازما
لذمة العبد وقيل يستسعى فيه معجلا ولو لم ياذن في التجارة ولا الاستدانة واستدان فتلف
كان لازما لذمته يتبع به دون المولى فرعان الاول اذا اقترض واشترى بغير اذن كان باطلا
واستعاد العين وان تلفت يتبع بها اذا اعتق وايسر الثاني اذا اقترض مالا فاخذه مولاه
وتلف في يده كان المقرض بالخيار بين مطالبة المولى وبين اتباع المملوك اذا اعتق وايسر
خاتمة اجرة الكيال ووزان المتاع على البائع واجرة ناقد الثمن ووزانه على المبتاع
واجرة بائع الامتعة على البائع ومشتريها على المشتري ولو تبرع لم يستحق اجرة [illegible]
واذا باع واشترى فاجرة ما يبيع على الآمر ببيعه واجرة الشراء على الآمر بالشراء ولا يتولاهما
الواحد فاذا هلك المتاع في يد الدلال لم يضمنه ولو فرط ضمن وان اختلفا في التفريط كان
القول قول الدلال مع يمينه ما لم يكن بالتفريط بينة وكذا لو ثبت التفريط واختلفا في القيمة

كتاب الرهن

والنظر فيه يستدعي فصولا الاول في الرهن وهو وثيقة لدين المرتهن ويفتقر الى
الايجاب والقبول فالايجاب كل لفظ دال على الارتهان كقوله رهنتك او هذا وثيقة عندك
وما ادى هذا المعنى ولو عجز عن النطق كفت الاشارة ولو كتب بيده والحال هذه وعرف ذلك
من قصده جاز والقبول هو الرضا بذلك الايجاب ويصح الارتهان سفرا وحضرا وهل
القبض شرط فيه قيل لا وقيل نعم وهو الاصح ولو قبضه من غير اذن الراهن لم ينعقد
وكذا لو اذن في قبضه ثم رجع قبل قبضه وكذا لو نطق بالعقد ثم جن او اغمي عليه او

مات قبل القبض وليس استدامة القبض شرطا فلو عاد الى الراهن او تصرف فيه لم يخرج
عن الرهانة ولو رهن ما في يد المرتهن لزم ولو كان غصبا لتحقق القبض ولو رهن ما هو غائب
لم يصر رهنا حتى يحضر المرتهن او القائم مقامه عند الرهن ويقبضه ولو اقر الراهن
بالاقباض قضي عليه اذا لم يعلم كذبه ولو رجع لم يقبل رجوعه وتسمع دعواه لو ادعى المواطاة
على الاشهاد ويتوجه اليمين على المرتهن على الاشبه ولا يجوز تسليم المشاع الا برضا
شريكه سواء كان مما ينقل او لا ينقل على الاشبه الثاني في شرائط الرهن ومن شرطه
ان يكون عينا مملوكا يمكن قبضه ويصح بيعه سواء كان مشاعا او منفردا فلو رهن دينا لم ينعقد
وكذا لو رهن منفعة كسكنى الدار اما لو صرح برهن خدمته مع بقاء التدبير قيل يصح التفاتا
الى الرواية المتضمنة جواز بيع خدمته وقيل لا لتعذر بيع المنفعة منفردة وهو اشبه
ولو رهن ما لا يملك لم يمض ووقف على اجازة المالك وكذا لو رهن ما يملك وما لا يملك مضى
في ملكه ووقف في حصة الشريك على اجازته ولو رهن المسلم خمرا لم يصح ولو كان عند
ذمي ولو رهنها الذمي عند مسلم لم يصح ايضا ولو وضعها على يد ذمي على الاشبه ولو
رهن ارض الخراج لم يصح لانها لم تتعين لواحد نعم يصح رهن ما بها من ابنية وآلات و
شجر ولو رهن ما لا يصح اقباضه كالطير في الهواء والسمك في الماء لم يصح رهنه وكذا لو
كان مما يصح اقباضه ولم يسلمه وكذا لو رهن عند الكافر عبدا مسلما او مصحفا وقيل
يصح ويوضع على يد مسلم وهو اولى ولو رهن وقفا لم يصح ويصح الرهن في زمان الخيار
سواء كان للبائع او للمشتري او لهما لانتقال المبيع بنفس العقد على الاشبه ويصح رهن
العبد المرتد ولو كان عن فطرة والجاني خطأ وفي العمد تردد والاشبه الجواز ولو رهن
ما يسرع اليه الفساد قبل الاجل فان شرط بيعه جاز والا بطل وقيل يصح ويجبر مالكه على
بيعه الثالث في الحق وهو كل دين ثابت في القرض وثمن المبيع ولا يصح فيما لم يحصل سبب
وجوبه كالرهن على ما يستدينه وعلى ثمن ما يشتريه ولا على ما حصل سبب وجوبه ولم

كالدية قبل استقرار الجناية ويجوز على قسط كل حول بعد حلوله وكذا مال الجعالة قبل الرد
ويجوز بعده وكذا مال الكتابة ولو قيل بالجواز فيه كان اشبه ويبطل الرهن عند فسخ الكتابة
المشروطة ولا يصح على ما لا يمكن استيفاؤه من الرهن كالاجارة المتعلقة بعين الموجر مثل
خدمته ويصح فيما هو ثابت في الذمة كالعمل المطلق ولو رهن على مال رهنا ثم استدان
آخر وجعل ذلك الرهن عليهما جاز **الرابع** الراهن ويشترط فيه كمال العقل وجواز
التصرف ولا ينعقد مع الاكراه ويجوز لولي الطفل رهن ماله اذا افتقر الى الاستدانة مع
مراعاة المصلحة كان يستدين لعقاره فيرمّ رمّته او تكون له اموال يحتاج الى الانفاق
لحفظها من التلف والانتقاص فيرهن بذلك ما يراه من امواله اذا كان استيفاؤها
اعود **الخامس** في المرتهن ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف ويجوز لولي اليتيم
اخذ الرهن له ولا يجوز ان يسلف ماله الا مع ظهور الغبطة له كان يبيع بزيادة عن الثمن الى
اجل ولا يجوز له اقراض ماله الا اذا خشي على المال من غرق او حرق او نهب او ما شاكله
جاز اقراضه واخذ الرهن ولو تعذر اقتصر على اقراضه من الثقة غالبا واذا اشترط المرتهن الو
في العقد لنفسه او لغيره او وضع الرهن على يد عدل بعينه لزم ولم يكن للراهن فسخ الوكالة
على تردد وتبطل مع موته دون الرهانة ولو مات المرتهن ولم يعلم الرهن كان كسبيل ماله
حتى يعلم بعينه ويجوز للمرتهن ابتياع الرهن والمرتهن احق باستيفاء دينه من غيره من الغرماء
سواء كان الراهن حيا او ميتا على الاشهر ولو اعوز ضرب مع الغرماء بالفاضل والرهن
امانة في يد المرتهن لا يضمنه لو تلف ولا يسقط به شيء من حقه ما لم يتلف بتفريط ولو تصرف فيه
بركوب او سكنى او اجارة ضمن ولزمه الاجرة وان كان للرهن مؤنة كالدابة انفق عليها
وتقاصا وقيل اذا انفق عليها كان له ركوبها او لا يرجع على الراهن بما انفق ويجوز للمرتهن
ان يستوفي دينه مما في يده ان خاف جحود الوارث مع اعترافه بالرهن ولو اعترف بالرهن وادعى دينا
لم يحكم له وكلف البينة وله احلاف الوارث ان ادعى عليه العلم ولو وطئ المرتهن الامة مكرها كان

عليه عشر قيمتها او نصف العشر وقيل عليه مهر امثالها ولو طاوعته لم يكن عليه شيء واذا
وضعاه على يد عدل فللعدل رده عليهما او تسليمه الى من يرتضيانه ولا يجوز تسليمه
مع وجودهما الى الحاكم ولا الى امين غيرهما من غير اذنهما ولو سلمه ضمن ولو استتر القبضه
الحاكم ولو كانا غائبين واراد تسليمه الى الحاكم او عدل آخر من غير ضرورة لم يجز ويضمن
لو سلم وكذا لو كان احدهما غائبا وان كان هناك عذر سلمه الى الحاكم ولو دفعه الى غيره من غير
اذن الحاكم ضمن ولو وضعه على يد عدلين لم ينفرد به احدهما ولو اذن له الآخر ولو باع المرتهن
الرهن او العدل ودفع الثمن الى المرتهن ثم ظهر فيه عيب لم يكن للمشتري الرجوع على المرتهن
اما لو استحق الرهن استعاد المشتري الثمن منه واذا مات المرتهن كان للراهن الامتناع من
تسليمه الى الوارث فان اتفقا على امين والا سلمه الحاكم الى من يرتضيه ولو خان العدل
نقله الحاكم الى امين غيره ان اختلف المرتهن والمالك **السادس** في اللواحق وفيه مقاصد
الاول في احكام متعلقة بالراهن لا يجوز للراهن التصرف في الرهن باستخدام ولا
سكنى ولا اجارة ولو باع او وهب وقف على اجازة المرتهن وفي صحة العتق مع الاجازة
تردد والجواز اشبه وكذا المرتهن وفي عتقه مع اجازة الراهن تردد والوجه المنع لعدم الملك
المسبوق بالاذن ولو وطئ الراهن فاحبلها صارت ام ولد ولا يبطل الرهن وهل
تباع قيل لا ما دام الولد حيا وقيل نعم لان حق المرتهن اسبق والاول اشبه ولو وطئها
الراهن باذن المرتهن لم يخرج عن الرهن بالوطء ولو اذن في بيعها فباع بطل الرهن
ولا يجب جعل الثمن رهنا ولو اذن الراهن للمرتهن في البيع قبل الاجل لم يجز للمرتهن التصرف
في الثمن الا بعد حلوله ولو كان بعد حلوله صح واذا حل الاجل وتعذر الاداء كان للمرتهن
البيع ان كان وكيلا والا رفع امره الى الحاكم ليلزمه البيع فان امتنع كان له حبسه وله ان يبيع
عليه **الثاني** في احكام متعلقة بالرهن الرهن لازم من جهة الراهن ليس له انتزاعه الا مع اداء
الدين او الابراء منه او تصريح المرتهن باسقاط حقه من الارتهان وبعد ذلك يبقى امانة في يد المرتهن

ولا يجب تسليمه الا مع المطالبة ولو شرطا انه ان لم يؤد ان يكون الرهن مبيعا لم يصح ولو غصبه
ثم رهنه صح ولم يزل الضمان وكذا لو كان في يده ببيع فاسد ولو اسقط عنه الضمان صح وما
يحصل من الرهن من فائدة فهي للراهن ولو حملت الشجرة او الدابة او المملوكة بعد الارتهان كان
رهنا كالاصل على الاظهر ولو كان في يده رهنان بدينين متغايرين ثم ادى احدهما لم
يجز امساك الرهن الذي يخصه بالدين الآخر وكذا لو كان له دينان وبأحدهما رهن لم يجز ان
يجعله رهنا بهما او لا ان ينقله الى دين مستانف واذا رهن مال الغير باذنه ضمنه بقيمته ان
تلف او تعذر اعادته ولو بيع باكثر من ثمن مثله كان له المطالبة بما بيع به واذا رهن النخل لم
يدخل الثمرة وان لم تؤبر وكذا ان رهن الارض لم يدخل الزرع ولا الشجر ولا النخل ولو قال
بحقوقها دخل فيه تردد ما لم يصرح وكذا ما ينبت في الارض بعد الرهن سواء انبته
الله سبحانه او الراهن او الاجنبي اذا لم يكن الغرس من الشجر المرهون وهل يجبر الراهن على
ازالته قيل لا وقيل نعم وهو الاشبه ولو رهن لقطة مما يلقط كالخيار فان كان
الحق يحل قبل تجدد الثانية صح وان كان متأخرا تأخرا يلزم منه اختلاط الرهن بحيث
لا يتميز قيل يبطل والوجه انه لا يبطل وكذا البحث في رهن الخرطة مما يخرط والجزة مما يجز
واذا جنى المرهون عمدا تعلقت الجناية برقبته وكان حق المجني عليه اولى به من المرتهن
ولو جنى على مولاه عمدا اقتص منه ولا يخرج عن الرهانة ولو كانت الجناية على من يرثه
المالك ثبت للمالك ما ثبت للمورث من القصاص او انتزاعه في الخطأ ان استوعبت الجناية
قيمته او اطلاق ما قابل الجناية ان لم تستوعب ولو اتلف الرهن متلف الزم قيمته وتكون رهنا ولو
اتلفه المرتهن لكن لو كان وكيلا في الاصل لم يكن وكيلا في القيمة لان العقد لم يتناولها
ولو رهن عصيرا فصار خمرا بطل الرهن ولو عاد خلا عاد الى ملك الراهن ولو رهن من
مسلم خمرا لم يصح فلو انقلبت في يده خلا فهو له على تردد وكذا لو جمع خمرا مراقا وليس كذا
لو غصب عصيرا ولو رهنه بيضة فاحضنها فصارت فرخا كان الملك والرهن باقيا وكذا

لو رهنه حبا فزرعه واذا رهن اثنان عبدا بينهما بدين عليهما كان حصة كل واحد منهما رهنا بدينه
فاذا اداه صارت حصته طلقا وان بقيت حصة الآخر الثالث في النزاع الواقع فيه وفيه
مسائل الاولى اذا رهن مشاعا وتشاح الشريك والمرتهن في امساكه انتزعه الحاكم وآجره ان كان
له اجرة ثم قسمها بينهما بموجب الشركة والا استأمن عليه من شاء قطعا للتنازع الثانية اذا
مات المرتهن انتقل حق الرهانة الى الوارث فان امتنع الراهن من استيمانه كان له ذلك فان
اتفقا على امين والا استأمن عليه الحاكم الثالثة اذا فرط في الرهن لزمته قيمته يوم قبضه
وقيل يوم هلاكه وقيل اعلى القيم فلو اختلفا في القيمة كان القول قول الراهن وقيل
قول المرتهن وهو الاشبه الرابعة لو اختلفا فيما على الرهن كان القول قول الراهن وقيل
القول قول المرتهن ما لم يستغرق دعواه ثمن الرهن والاول اشهر الخامسة لو اختلفا في
متاع فقال احدهما هو وديعة وقال الممسك هو رهن فالقول قول الممسك والاول
اشبه السادسة اذا اذن المرتهن للراهن في البيع ورجع ثم اختلفا فقال رجعت قبل
البيع وقال الراهن بعده كان القول قول المرتهن ترجيحا لجانب الوثيقة اذ الدعويان متكافئتان
السابعة اذا اختلفا فيما يباع به الرهن بيع بالنقد الغالب في البلد ويجبر الممتنع ولو
طلب كل واحد منهما نقدا غير النقد الغالب وتعاسرا ردهما الحاكم الى الغالب لانه
الذي يقتضيه الاطلاق ولو كان للبلد نقدان غالبان بيع باشبههما بالحق الثامنة
اذا ادعى رهانة شيء فانكر الراهن وذكر ان الرهن غيره وليس هناك بينة بطلت رهانة ما
ينكره المرتهن وحلف الراهن على الآخر وخرجا عن الرهن التاسعة لو كان له دينان احدهما ب
رهن فدفع اليه مالا واختلفا فالقول قول الدافع لانه ابصر بنيته وان اختلفا في
رد الرهن فالقول قول الراهن مع يمينه اذا لم تكن له بينة

كتاب المفلس

المفلس هو الفقير الذي ذهب خيار ماله وبقي فلوسه والمفلس هو الذي جعل مفلسا

اى منع من التصرف فى امواله ولا يتحقق الحجر عليه الا بشروط اربعة **الاول** ان تكون ديونه
ثابتة عند الحاكم **الثانى** ان تكون امواله قاصرة عن ديونه ويحتسب من جملة امواله معوضات
الديون **الثالث** ان تكون حالّة **الرابع** ان يلتمس الغرماء او بعضهم الحجر عليه ولو ظهرت امارات
الفلس لم يتبرع الحاكم بالحجر وكذا لو سأله هو الحجر واذا حجر عليه تعلق به منع التصرف وتعلق
حق الغرماء واختصاص كل غريم بعين ماله وقسمة امواله بين غرمائه **القول** فى منع التصرف
ويمنع من التصرف احتياطا للغرماء فلو تصرف كان باطلا سواء كان بعوض كالبيع والاجارة
او بغير عوض كالعتق والهبة اما لو اقر بدين سابق صح وشارك المقر له الغرماء وكذا لو اقر
بعين دفعت الى المقر له وفيه تردد لتعلق حق الغرماء باعيان ماله ولو قال هذا المال مضاربة
لغائب قيل يقبل قوله مع يمينه ويقر فى يده وان قال لحاضر وصدق دفع اليه وان كذب
قسم بين الغرماء ولو اشترى بخيار وفلس والخيار باق كان له اجازة البيع وفسخه لانه ليس
بابتداء تصرف ولو كان له حق فقبض دونه كان للغرماء منعه ولو اقرضه انسان مالا
بعد الحجر ضمن ولم يضرب صاحب المال مع الغرماء ولو اقر بمال مطلقا وجهل السبب لم يشارك
المقر له الغرماء لاحتمال انه لا يستحق بالمشاركة ولا تحل الديون المؤجلة بالحجر وتحل لو مات
القول فى اختصاص الغريم بعين ماله من وجد منهم عين ماله كان له اخذها ولو لم يكن سواها
وله ان يضرب مع الغرماء بدينه سواء كان هناك وفاء او لم يكن على الاظهر اما الميت فغرماؤه
سواء فى التركة الا ان يترك نحوا مما عليه فيجوز حينئذ لصاحب العين اخذها وهل
الخيار فيه على الفور قيل نعم ولو قيل بالتراخى جاز ولو وجد بعض المبيع سليما اخذ
الموجود بحصته من الثمن وضرب بالباقى مع الغرماء وكذا لو وجده معيبا بعيب قد
استحق ارشه ضرب بارش النقصان اما لو تعيب بشىء من قبل الله سبحانه او جناية من البائع
كان مخيرا بين اخذه بالثمن او تركه ولو حصل منه نماء منفصل كالولد واللبن كان النماء للمشترى
كان له اخذ الاصل بالثمن ولو كان النماء متصلا كالسمن او الطول فزادت لذلك قيمته

قيل له اخذه لان هذا النماء يتبع الاصل وفيه تردد وكذا لو باع نخلا وثمرتها قبل بلوغها ثم بلغت
بعد التفليس اما لو اشترى حبا فزرعه واحصد او بيضة فاحضنها وصار منها فرخ لم يكن له اخذه
لانه ليس عين ماله ولو باع نخلا حائلا فاطلع فاخذ النخل قبل تأبيره لم يتبعها الطلع وكذا لو باع
امة حائلا فحملت ثم فلس واخذها البائع لم يتبعها الحمل ولو باع شقصا وفلس المشترى كان
للشريك المطالبة بالشفعة ويكون البائع اسوة مع الغرماء فى الثمن ولو فلس المستأجر فسخ المؤجر
الاجارة ولا يجب امضاؤها ولو بذل الغرماء الاجرة ولو اشترى ارضا فغرس المشترى فيها
او بنى ثم فلس كان صاحب الارض احق بها وليس له ازالة الغروس ولا الابنية وهل له ذلك
مع بذل الارش قيل نعم والوجه المنع ثم تباعان ويكون له ما قابل الارض وان امتنع بيعت
الارض وبيعت الغروس والابنية منفردة ولو اشترى زيتا فخلطه بمثله لم يبطل حق
البائع من العين وكذا لو خلطه بدونه لانه رضى بدون حقه وان خلطه بما هو اجود
قيل يبطل حقه من العين ويضرب بالقيمة مع الغرماء ولو نسج الغزل او قصر الثوب او
خبز الدقيق لم يبطل حق البائع من العين وكان للغرماء ما زاد بالعمل ولو صبغ الثوب
كان شريكا بقدر العمل ولو اسلم اليه فى متاع ثم فلس المسلم اليه قيل ان وجد راس ماله اخذه
والا ضرب مع الغرماء بالقيمة وقيل له الخيار بين الضرب بالثمن او بقيمة المتاع وهو اقوى
ولو اولد الجارية ثم فلس جاز لصاحبها انتزاعها وبيعها ولو طالب بثمنها جاز بيعها فى
ثمن رقبتها دون ولدها واذا جنى عليه خطأ تعلق حق الغرماء بالدية وان كان عمدا كان
بالخيار بين القصاص واخذ الدية ان بذلت له ولا يتعين عليه قبول الدية لانها اكتساب وهو
غير واجب نعم لو كان له دار او دابة وجب ان يؤاجرها وكذا لو كانت له مملوكة ولو كانت ام
ولد واذا شهد للمفلس شاهد بمال فان حلف استحق وان امتنع هل يحلف الغرماء قيل لا وهو
الوجه وربما قيل بالجواز لان فى اليمين اثبات حق الغرماء واذا مات المفلس حل ما عليه ولا
يحل ما له وفيه رواية مهجورة وينظر المعسر ولا يجوز الزامه ولا مؤاجرته وفيه رواية

اخرى مطارحة الثالث في قسمة ماله ويستحب إحضار كل متاع في سوقه ليتوفر الرغبة
وحضور الغرماء تعرضاً للزيادة وان يبدأ ببيع ما يخشى تلفه وبعده بالرهن لانفراد المرتهن
به وان يعوّل على منادٍ يرتضي به الغرماء والمفلس دفعاً للتهمة وان تعاسروا عيّن الحاكم وإذا
لم يوجد من يتبرع بالبيع ولا بذلت الاجرة من بيت المال وجبت اجرته من مال المفلس لان
البيع واجب عليه ولا يجوز تسليم مال المفلس الا مع قبض الثمن وان تعاسرا تقابضا معاً ولو
اقتضت المصلحة تأخير القسمة قيل يجعل في ذمة ملي احتياطاً والاجمل جعله وديعة لانه
موضع ضرورة ولا يجبر المفلس على بيع داره التي يسكنها ويباع منها ما يفضل
عن حاجته وكذا امته التي تخدمه ولو باع الحاكم او امينه مال المفلس ثم طلب بزيادة لم يفسخ
العقد ولو التمس من المشتري الفسخ لم يجب عليه الاجابة لكن يستحب ويجري عليه نفقته ونفقة
من تجب عليه نفقته وكسوته ويتبع في ذلك عادة امثاله الى يوم قسمة ماله فيعطى هو وعياله
نفقة ذلك اليوم ولو مات قدم كفنه على حقوق الغرماء ويقتصر على الواجب منه مسائل
ثلاث الاولى اذا قسم الحاكم مال المفلس ثم ظهر غريم نقضها وشاركهم الغريم الثانية اذا كان
عليه ديون حالّة ومؤجلة قسمت امواله على الحالّة خاصة الثالثة اذا جنى عبد المفلس كان
المجني عليه اولى به ولو اراد مولاه فكّه كان للغرماء منعه الرابعة
لا يجوز حبس المعسر مع ظهور اعساره ويثبت ذلك بموافقة الغريم او قيام البينة وان تناكرا
وكان له مال ظاهر امر بالتسليم فان امتنع فالحاكم بالخيار بين حبسه حتى يوفي وبيع
امواله وقسمتها بين غرمائه وان لم يكن له مال ظاهر وادعى الاعسار فان وجد البينة
قضي بها وان عدمها وكان له اصل مال او كان اصل الدعوى مالاً حبس حتى يثبت اعساره
واذا شهدت البينة بتلف امواله قضي بها ولم يكلف اليمين ولو لم تكن البينة مطلعة على باطن
امره اما لو شهدت بالاعسار مطلقاً لم تقبل حتى تكون مطلعة على اموره بالصحبة المؤكدة
وللغرماء احلافه دفعاً للاحتمال الخفي وان لم يعهد له مال وادعى الاعسار قبلت

دعواه ولا يكلف البينة وللغرماء مطالبته باليمين فاذا قسم المال بين الغرماء وجب اطلاقه
وهل يزول الحجر عنه بمجرد الاداء ام يفتقر الى حكم الحاكم الاولى انه يزول لزوال سببه

كتاب الحجر

الحجر هو المنع والمحجور شرعاً هو الممنوع من التصرف في ماله والنظر في هذا الباب يستدعي
فصلين الاول في موجباته وهي ستة الصغر والجنون والرق والمرض والفلس
والسفه اما الصغير فمحجور عليه ما لم يحصل له وصفان البلوغ والرشد ويعلم بلوغه
بالانبات للشعر الخشن على العانة سواء كان مسلماً او مشركاً وخروج المني الذي يكون
منه الولد من الموضع المعتاد كيف كان ويشترك في هذين الذكور والاناث وبالسن
وهو بلوغ خمس عشرة سنة للذكر وفي اخرى اذا بلغ عشراً وكان بصيراً او بلغ خمسة
اشبار جازت وصيته واقتص منه واقيمت عليه الحدود كاملة والانثى بتسع اما الحمل
والحيض فليس بلوغاً في حق النساء بل قد يكون دليلاً على سبق البلوغ تفريع الخنثى
المشكل ان خرج منيه من الفرجين حكم ببلوغه وان خرج من احدهما لم يحكم به دون
من فرج الاناث وامنى من فرج الذكور حكم ببلوغه الوصف الثاني الرشد وهو ان
يكون مصلحاً لماله وهل يعتبر العدالة فيه تردد واذا لم يجتمع الوصفان كان الحجر باقياً
وكذا لو لم يحصل الرشد ولو طعن في السن ويعلم رشده باختباره بما يلائمه من التصرفات
ليعلم قوته على المكايسة في المبايعات وتحفظه من الانخداع وكذا تختبر الصبية ورشدها
ان تتحفظ من التبذير وان تعتني بالاستغزال مثلاً والاستنساج ان كانت
من اهل ذلك او بما يضاهيه من الحركات المناسبة لها ويثبت الرشد بشهادة الرجال
في الرجال وبشهادة الرجال او النساء في النساء دفعاً لمشقة الاقتصار واما السفيه
فهو الذي يصرف امواله في غير الاغراض الصحيحة فلو باع والحال هذه لم يمض بيعه
كذا لو وهب او اقر بمال نعم يصح طلاقه وظهاره وخلعه واقراره بالنسب وبما يوجب

القصاص اذ المقتضي للحجر صيانة المال عن الاتلاف ولا يجوز تسليم عوض الخلع اليه ولو وكله اجنبي في بيع او هبة جاز ولو باع فاجاز الولي فالوجه الجواز لانه امن من الانخداع والمملوك ممنوع من التصرفات الا باذن المولى والمريض ممنوع من الوصية بما زاد عن الثلث اجماعا ما لم يجز الورثة وفي منعه من التبرعات المنجزة الزائدة عن الثلث خلاف بيننا والوجه المنع

الفصل الثالث في احكام الحجر وفيه مسائل **الاولى** لا يثبت حجر المفلس الا بحكم الحاكم وهل يثبت في السفيه بظهور سفهه فيه تردد والوجه انه لا يثبت وكذا لا يزول الا بحكمه **الثانية** اذا حجر عليه فبايعه انسان كان البيع باطلا فان كان المبيع موجودا استعاده البايع وان تلف وقبضه باذن صاحبه كان تالفا وان فك حجره ثم عاد مبذرا اعيد الحجر عليه ولو زال فك حجره ولو اودعه وديعة فاتلفها ففيه تردد والوجه انه لا يضمن **الثالثة** لو فك حجره ثم عاد مبذرا حجر عليه ولو زال فك حجره ولو عاد عاد الحجر عليه هكذا دائما **الرابعة** الولاية في مال الطفل والمجنون للاب والجد للاب فان لم يكونا فللوصي فان لم يكن فللحاكم اما السفيه والمفلس فالولاية في مالهما للحاكم لا غير **الخامسة** اذا احرم بحجة واجبة لم يمنع مما يحتاج اليه في الاتيان بالفرض وان احرم تطوعا فان استوت نفقته سفرا وحضرا لم يمنع وكذا ان امكنه تكسب ما يحتاج اليه وان لم يكن كذلك حلله الولي **السادسة** اذا حلف انعقدت يمينه ولو حنث كفر بالصوم وفيه تردد **السابعة** لو وجب له القصاص جاز ان يعفو ولو وجب له الدية لم يجز **الثامنة** يختبر الصبي قبل بلوغه وهل يصح بيعه الاشبه انه لا يصح

كتاب الضمان

وهو عقد شرع للتعهد بمال او نفس والتعهد بالمال قد يكون ممن عليه للمضمون عنه مال وقد لا يكون فهنا ثلثة اقسام **الاول** في ضمان المال ممن ليس عليه للمضمون عنه مال وهو المسمى بالضمان بقول مطلق وفيه بحوث ثلثة **الاول** في الضامن ولا بد ان يكون مكلفا جائز التصرف فلا يصح ضمان الصبي ولا المجنون ولو ضمن المملوك لم يصح الا باذن مولاه ويثبت ما ضمنه في ذمته

لا في كسبه الا ان يشترط في الضمان باذن مولاه وكذا لو شرط ان يكون الضمان من مال معين ولا يشترط علمه بالمضمون له ولا المضمون عنه وقيل يشترط والاول اشبه لكن لا بد ان يمتاز المضمون عنه عند الضامن بما يصح معه القصد الى الضمان عنه ويشترط رضا المضمون له ولا عبرة برضا المضمون عنه لان الضمان كالقضاء ولو انكر بعد الضمان لم يبطل على الاصح ومع تحقق الضمان ينتقل المال الى ذمة الضامن ويبرأ المضمون عنه وتسقط المطالبة عنه ولو ابرأ المضمون له المضمون عنه لم يبرأ الضامن على قول مشهور لنا ويشترط فيه الملاءة او العلم بالاعسار اما لو ضمن ثم بان اعساره كان للمضمون له فسخ الضمان والعود على المضمون عنه والضمان المؤجل جائز اجماعا وفي الحال تردد اظهره الجواز ولو كان المال حالا فضمنه مؤجلا جاز وسقطت مطالبة المضمون عنه ولم يطالب الضامن الا بعد الاجل ولو مات الضامن حل واخذ من تركته ولو كان الدين مؤجلا الى اجل فضمنه الى ازيد من ذلك الاجل جاز ويرجع الضامن على المضمون عنه بما اداه ان ضمن باذنه ولو ادى بغير اذنه ولا يرجع اذا ضمن بغير اذنه ولو ادى باذنه وينعقد الضمان بكتابة الضامن منضمة الى القرينة الدالة لا مجردة **الثاني** في الحق المضمون وهو كل مال ثابت في الذمة سواء كان مستقرا كالمبيع بعد القبض وانقضاء الخيار او معرضا للبطلان كالثمن في مدة الخيار بعد قبض الثمن ولو كان قبله لم يصح ضمانه عن البايع وكذا ما ليس بلازم لكن يؤول الى اللزوم كمال الجعالة قبل فعل ما شرط وكمال السبق والرماية على تردد وهل يصح ضمان مال الكتابة قيل لا لانه ليس بلازم ولا يؤول الى اللزوم ولو قيل بالجواز كان حسنا لتحققه في ذمة العبد كما لو ضمن عنه مالا غير مال الكتابة ويصح ضمان النفقة الماضية والحاضرة للزوجة لاستقرارها في ذمة الزوج دون المستقبلة وفي ضمان الاعيان المضمونة كالغصب والمقبوض بالبيع الفاسد تردد والاشبه الجواز ولو ضمن ما هو امانة كالمضاربة والوديعة لم يصح لانها ليست مضمونة في الاصل ولو ضمن ضامن ثم ضمن عنه آخر وهكذا الى عدة ضمناء كان جائزا ولا يشترط العلم بكمية المال فلو ضمن ما في ذمته صح على الاشبه ويلزمه ما

تقوم البينة انه كان ثابتا في ذمته وقت الضمان لا ما يوجد في كتاب ولا ما يقر به المضمون عنه
برد اليمين اما لو تبرع لشهد به عليه لم يصح لانه لا يعلم ثبوته في الذمة وقت الضمان **الثالث**
في اللواحق وهي مسائل **الاولى** اذا ضمن عهدة الثمن لزمه دركه في كل موضع يثبت بطلان
البيع من راس اما لو تجدد الفسخ بالتقايل او تلف المبيع قبل القبض لم يلزم الضامن ورجع على البائع
وكذا لو فسخ المشتري بعيب سابق اما لو طالب بالارش رجع على الضامن لان استحقاقه ثابت عند
العقد وفيه تردد **الثانية** اذا خرج المبيع مستحقا رجع على الضامن اما لو خرج بعضه رجع على
الضامن بما قابل المستحق وكان في الباقي بالخيار فان فسخ رجع بما قابله على البائع خاصة **الثالثة**
اذا ضمن ضامن للمشتري درك ما يحدثه من بناء او غرس لم يصح لانه ضمان ما لم يجب وقيل كذا
لو ضمنه البائع والوجه الجواز لانه لازم بنفس العقد **الرابعة** اذا كان له على رجلين مال فضمن
كل واحد منهما ما على صاحبه تحول ما كان على كل واحد منهما الى صاحبه ولو قضى احدهما
ما ضمنه برئ وبقي على الآخر ما ضمنه عنه ولو ابرأ الغريم احدهما برئ مما ضمنه دون شريكه
الخامسة اذا رضي المضمون له من الضامن ببعض المال او ابرأه من بعضه لم يرجع على المضمون
عنه الا بما اداه ولو دفع عرضا عن مال الضمان رجع باقل الامرين **السادسة** اذا ضمن عنه دينارا
باذنه فدفع الى الضامن فقد قضى المضمون له لانه باذن الضامن برئ الضامن والمضمون
عنه **السابعة** اذا ضمن باذن المضمون عنه ثم دفع ما ضمن فانكر المضمون له القبض كان القول
قوله مع يمينه فان شهد المضمون عنه للضامن قبلت شهادته مع انتفاء التهمة على القول بانتقال
المال ولو لم يكن مقبولا وحلف المضمون له كان له مطالبة الضامن مرة ثانية ويرجع الضامن
على المضمون عنه بما اداه اولا ولو لم يشهد المضمون عنه رجع الضامن بما اداه اخيرا **الثامنة**
اذا ضمن المريض في مرضه ومات فيه خرج ما ضمنه من ثلث تركته على الاصح **التاسعة** اذا
كان الدين مؤجلا فضمنه حالا لم يصح وكذا لو كان الى شهرين فضمنه الى شهر لان الفرع لا يرجح
على الاصل وفيه تردد **القسم الثاني** في الحوالة والكلام في العقد وفي شروطه

واحكامه **اما** الاول فالحوالة عقد شرع لتحويل المال من ذمة الى ذمة مشغولة بمثله
ويشترط فيها رضا المحيل والمحال عليه والمحتال ومع تحققها يتحول المال الى المحال عليه
ويبرأ المحيل وان لم يبرئه المحتال على الاظهر ويصح ان يحيل على من ليس عليه دين لكن يكون
ذلك بالضمان اشبه واذا احال على المليء لم يجب القبول لكن لو قبل لزم وليس له الرجوع
ولو افتقر اما لو قبل الحوالة جاهلا بحاله ثم بان فقره وقت الحوالة كان له الفسخ والعود على المحيل واذا احال بما عليه ثم احال
المحال عليه بذلك الدين صح وكذا لو ترامت الحوالة واذا قضى المحيل الدين بعد الحوالة
فان كان بمسألة المحال عليه رجع عليه وان تبرع لم يرجع وبرئ المحال عليه ويشترط في
المال ان يكون معلوما ثابتا في الذمة سواء كان له مثل كالطعام او لا مثل له كالعبد
والثوب ويشترط تساوي المالين جنسا ووصفا تفصيا من التسلط على المحال
عليه اذ لا يجب ان يدفع الا مثل ما عليه وفيه تردد ولو احال عليه فقبل الحوالة وادى
ثم طالب بما اداه فادعى المحيل انه كان له عليه مال وانكر المحال عليه فالقول قوله مع يمينه
ويرجع على المحيل وتصح الحوالة بمال الكتابة بعد حلول النجم وهل تصح قبله قيل لا ولو
باع السيد سلعة فاحال بثمنها جاز ولو كان له على اجنبي دين فاحال عليه بمال الكتابة
صح لانه يجب تسليمه **واما** احكامها ففيها مسائل **الاولى** اذا قال احلتك عليه فقبض وقال
المحيل قصدت الوكالة وقال المحتال انما احلتني بما عليك فالقول قول المحيل لانه اعرف
بلفظه وفيه تردد اما لو لم يقبض واختلفا فقال وكلتك فقال بل احلتني فالقول
قول المحيل قطعا ولو انعكس الفرض فالقول قول المحتال **الثانية** اذا كان له دين على
اثنين وكل منهما كفيل لصاحبه وعليه لآخر مثل ذلك فاحاله عليهما صح وان حصل
الرفق في المطالبة **الثالثة** اذا احال المشتري البائع بالثمن ثم رد المبيع بالعيب السابق
بطلت الحوالة لانها تبع البيع وفيه تردد فان لم يكن البائع قبض المال فهو باق في ذ[مة]

المحال عليه اما لو احال البايع اجنبياً بالثمن على المشتري ثم فسخ المشتري بالعيب او بامر
حادث لم تبطل الحوالة لانها تعلقت بغير المتبايعين ولو ثبت بطلان البيع بطلت
الحوالة في الموضعين القسم الثالث في الكفالة ويعتبر رضا الكفيل والمكفول له دون
المكفول وتصح حالّة ومؤجلة على الاظهر ومع الاطلاق تكون معجلة واذا اشترط الاجل
فلا بد ان يكون معلوماً وللمكفول له مطالبة الكفيل بالمكفول عاجلاً ان كانت مطلقة
او معجلة وبعد الاجل ان كانت مؤجلة فان سلمه تسليماً تاماً فقد برئ وان امتنع كان
له حبسه حتى يحضره او يؤدي ما عليه ولو قال ان لم احضره كان علي كذا لم يلزمه الا
احضاره دون المال ولو قال علي كذا الى كذا ان لم احضره وجب عليه ما شرط من
المال ومن اطلق غريماً من يد صاحب الحق قهراً ضمن احضاره او اداء ما عليه ولو كان قاتلاً
لزمه احضاره او دفع الدية ولا بد من كون المكفول معيناً فلو قال كفلت احد هذين
لم يصح وكذا لو قال كفلت بزيد او عمرو وكذا لو قال كفلت بزيد فان لم آت به فبعمرو
ويلحق بهذا الباب مسائل الاولى اذا احضر الغريم قبل الاجل وجب تسلمه اذا كان
لا ضرر عليه ولو قيل لا يجب كان اشبه ولو سلمه وكان ممنوعاً من تسلمه بيد قاهرة لم يبرأ
الكفيل ولو كان محبوساً في حبس الحاكم وجب تسلمه لانه متمكن من استيفاء حقه و
ليس كذلك لو كان في حبس ظالم الثانية اذا كان المكفول غائباً وكانت الكفالة حالّة
أُنظر بمقدار ما يمكنه الذهاب اليه والعود به وكذا ان كانت مؤجلة أُخّر بعد حلولها بمقدار
ذلك الثالثة اذا تكفل بتسليمه مطلقاً انصرف الى بلد العقد وان عين موضعاً لزم ولو
دفعه في غيره لم يبرأ وقيل اذا لم يكن في نقله كلفة ولا في تسلمه ضرر وجب تسلمه وفيه تردد
الرابعة لو اتفقا على الكفالة وقال الكفيل لا حق لك عليه كان القول قول المكفول
له لان الكفالة تستدعي ثبوت حق الخامسة اذا تكفل رجلان برجل فسلمه احدهما لم
يبرأ من الآخر السادسة اذا مات المكفول برئ الكفيل وكذا لو جاء المكفول وسلم نفسه

فرع لو قال الكفيل ابرأت المكفول وانكر المكفول له كان القول قوله مع يمينه ولو ردّ
اليمين على الكفيل فحلف برئ من الكفالة ولم يبرأ المكفول من المال السابعة لو كفل الكفيل
آخر وترامت الكفلاء جاز الثامنة لا تصح كفالة المكاتب على تردد التاسعة لو كفله
برأسه او بدنه او بوجهه صح لانه قد يعبر بذلك عن الجملة عرفاً ولو تكفل بيده او رجله
واقتصر لم يصح اذ لا يمكن احضار ما شرط مجرداً ولا يسري الى الجملة

كتاب الصلح

وهو عقد شرع لقطع التجاذب وليس فرعاً على غيره ولو افاد فائدته ويصح مع الاقرار
والانكار الا ما احل حراماً او حرم حلالاً وكذا يصح مع علم المصطلحين بما وقعت المنازعة
فيه ومع جهالتهما به ديناً او عيناً وهو لازم من الطرفين مع استكمال الشرائط الا ان
يتفقا على فسخه واذا اصطلح الشريكان على ان يكون الربح والخسران على احدهما وللآخر راس
ماله صح ولو كان معهما درهمان فادعاهما احدهما وادعى الآخر احدهما كان لمدعيهما
درهم ونصف وللآخر ما بقي وكذا لو اودعه انسان درهمين وآخر درهماً وامتزج الجميع
ثم تلف درهم ولو كان لواحد ثوب بعشرين درهماً وللآخر ثوب بثلاثين ثم اشتبها
فان خيّر احدهما صاحبه فقد انصفه وان تعاسرا بيعا وقسم بينهما فاعطي صاحب
العشرين سهمين من خمسة والآخر ثلاثة واذا بان احد العوضين مستحقاً بطل الصلح
ويصح الصلح على عين بعين او منفعة وعلى منفعة بعين او منفعة ولو صالحه على
دراهم بدنانير او بدراهم صح ولم يكن فرعاً للبيع ولا يعتبر فيه ما يعتبر في الصرف على
الاشبه لان الصلح وقع على الثوب لا على الدراهم ولو ادعى داراً فانكر من هي في
يده ثم صالحه المنكر على سكنى سنة صح ولم يكن لاحدهما الرجوع وكذا لو اقر له بالدار
ثم صالح وقيل له الرجوع لانه هنا فرع العارية والاول اشبه ولو ادعى اثنان داراً
في يد ثالث بسبب موجب للشركة كالميراث وصدق المدعى عليه احدهما وصالحه على

المنصف بعوض فان كان باذن صاحبه صح الصلح في النصف اجمع وكان العوض بينهما
وان كان بغير اذنه صح في حقه وهو الربع وبطل في حصة الشريك وهو الربع اما لو ادعى كل
واحد منهما النصف من غير سبب موجب للشركة لم يشتركا فيما يقر به لاحدهما ولو ادعى عليه
فانكر فصالحه المدعى عليه على سقي زرعه او شجره بمائه قيل لا يجوز لان العوض هو الماء
وهو مجهول وفيه وجه آخر مأخذه جواز بيع ماء الشرب ولو صالحه على اجراء الماء الى سطحه
او ساحته صح بعد العلم بالموضع الذي يجري الماء منه ولو قال المدعى عليه صالحني عليه
لم يكن اقرارا لانه قد يصح مع الانكار اما لو قال بعني او ملكني كان اقرارا ويلحق بذلك احكام
النزاع في الاملاك وهي مسائل الاولى يجوز اخراج الرواشن والاجنحة الى الطرق النافذة
اذا كانت عالية لا تضر بالمارة ولو عارض فيها مسلم على الاصح ولو كانت مضرة وجب
ازالتها ولو اظلم بها الطريق قيل لا يجب ازالتها ويجوز فتح الابواب المستجدة فيها اما
الطريق المرفوعة فلا يجوز احداث باب فيها ولا جناح ولا غيره الا باذن اربابها سواء
كان مضرا او لم يكن لانه مختص بهم وكذا لو اراد فتح باب لا يستطرق فيه دفعا للشبهة
ويجوز فتح الروازن والشبابيك ومع اذنهم فلا اعتراض لغيرهم ولو صالحهم على احداث
روشن قيل لا يجوز لانه لا يصح افراد الهواء بالبيع وفيه تردد ولو كان لانسان داران
باب كل واحدة منهما الى زقاق غير نافذ جاز ان يفتح بينهما بابا ولو احدث في الطريق
المرفوع حدثا جاز ازالته لكل من له عليه استطراق ولو كان في زقاق بابان احدهما
ادخل من الآخر فصاحب الاول يشارك الآخر في مجازه وينفرد الادخل بما بين
البابين ولو كان في الزقاق فاضل الى صدرها وتداعياه فهما فيه سواء ويجوز للادخل
ان يقدم بابه وكذا الخارج ولا يجوز للخارج ان يدخل بابه وكذا الداخل ولو اخرج
بعض اهل الدرب النافذة روشنا لم يكن لمقابله معارضته ولو استوعب عرض الدرب
ولو سقط ذلك الروشن فسبق جاره الى عمل روشن لم يكن للاول منعه لانهما فيه شرع

كالسبق الى القعود في المسجد الثانية اذا التمس وضع جذوعه على حائط جاره لم يجب
على الجار اجابته ولو كان خشبة واحدة لكن يستحب ولو اذن جاز له الرجوع قبل الوضع
اجماعا وبعد الوضع لا يجوز لان المراد به التأبيد وقيل له الرجوع مع الضمان اما لو انهدم لم يعد
الطرح الا باذن مستأنف وفيه قول آخر ولو صالحه على الوضع ابتداء جاز بعد ان يذكر عدد
الخشب ووزنها وطولها الثالثة اذا تداعيا جدارا مطلقا ولا بينة فمن حلف عليه
مع نكول صاحبه قضي له فان حلفا او نكلا قضي به بينهما ولو كان متصلا ببناء احدهما كان
القول قوله مع يمينه وان كان لاحدهما عليه جذع او جذوع قيل لا يقضى بها وقيل يقضى
مع اليمين وهو الاشبه ولا ترجح دعوى احدهما بالخوارج التي في الحيطان ولا
الروازن ولو اختلفا في خص قضي لمن اليه معاقد القمط عملا بالرواية الرابعة لا يجوز
للشريك في الحائط التصرف فيه ببناء ولا تسقيف ولا ادخال خشبة الا باذن شريكه
ولو انهدم لم يجبر شريكه على المشاركة في عمارته وكذا لو كانت الشركة في دولاب او بئر او
نهر وكذا لا يجبر صاحب السفل ولا العلو على بناء الجدار الذي يحمل العلو ولو هدمه
بغير اذن شريكه وجب عليه اعادته وكذا لو هدمه باذنه وشرط اعادته الخامسة اذا تداعى
صاحب السفل والعلو في جدران البيت فالقول قول صاحب البيت مع يمينه ولو تداعيا
في جدران الغرفة فالقول قول صاحبها مع يمينه ولو كان في جدران الغرفة تنازعا في
السقف قيل ان حلفا قضي به لهما وقيل لصاحب العلو وقيل يقرع بينهما وهو حسن السادسة
اذا خرجت اغصان شجرة الى ملك الجار وجب عطفها ان امكن والا قطعت من حد
ملكه وان امتنع صاحبها قطعها الجار ولا يتوقف على اذن الحاكم ولو صالحه على ابقائه
في الهواء لم يصح على تردد اما لو صالحه على طرحه على الحائط جاز مع تقدير الزيادة
او انتهائها السابعة اذا كان لانسان بيوت الخان السفلى ولآخر بيوت العليا وتداعيا
الدرجة حكم انهما كانا في دعواها سواء ولو تداعيا الصحن قضي منه بما يسلك فيه الى العلو

بينهما او ما خرج لصاحب الشغل. تتمة: اذا تنازع راكب الدابة وقابض لجامها قضي للراكب مع يمينه وقيل هما سواء في الدعوى والاول اقوى اما لو تنازعا ثوبا وفي يد احدهما اكثره فهما سواء وكذا لو تنازعا عبدا ولاحدهما عليه ثياب اما لو تداعيا جملا ولاحدهما عليه حمل كان الترجيح لدعواه ولو تداعيا غرفة على بيت احدهما وبابها الى غرفة الآخر كان الرجحان لدعوى صاحب البيت

كتاب الشركة

والنظر في فصول الاول في اقسامها الشركة اجتماع حقوق الملاك في الشيء الواحد على سبيل الشياع ثم المشترك قد يكون عينا وقد يكون منفعة وقد يكون حقا وسبب الشركة قد يكون ارثا وقد يكون عقدا وقد يكون مزجا وقد يكون حيازة والاشبه في الحيازة اختصاص كل واحد بما حازه نعم لو اقتلعا شجرة او اغترفا ماء دفعة تحققت الشركة وكل مالين مزج احدهما بالآخر بحيث لا يتميزان تحققت فيهما الشركة اختيارا كان المزج او اتفاقا ويثبت في المالين المتماثلين في الجنس والصفة سواء كانا اثمانا او عروضا اما ما لا مثل له كالثوب والخشب والعبد فلا يتحقق فيه بالمزج بل قد يحصل بالارث او احد العقود الناقلة كالابتياع والاستيهاب ولو اراد الشركة فيما لا مثل له باع كل واحد منهما حصة مما في يده بحصة مما في يد الآخر ولا تصح الشركة بالاعمال كالخياطة والنساجة فلو عمل كل واحد باجرة ودفع اليهما شيئا واحدا عوضا عن اجرتهما تحققت الشركة في ذلك الشيء ولا بالوجوه ولا شركة المفاوضة وانما تصح بالاموال ويتساوى الشريكان في الربح والخسران مع تساوي المالين ولو كان لاحدهما زيادة كان له من الربح بقدر راس ماله وكذا عليه من الخسارة ولو شرط زيادة في الربح مع تساوي المالين او التساوي في الربح او الخسران مع تفاوت المالين قيل تبطل الشركة اعني الشرط والتصرف الموقوف عليه ويأخذ كل منهما ربح ماله ولكل منهما اجرة مثل عمله بعد وضع ما قابل عمله في ماله وقيل تصح الشركة والشرط والاول اظهر هذا اذا عملا في المال اما لو كان العامل احدهما وشرطت الزيادة للعامل

صح ويكون بالقراض اشبه واذا اشتركا في المال لم يجز لاحد الشركاء التصرف فيه الا مع اذن الباقين فان حصل الاذن لاحدهم تصرف هو دون الباقين ويقتصر من التصرف على ما اذن له فان اطلق له الاذن تصرف كيف شاء وان عين له السفر في جهة لم يجز له الاخذ في غيرها او نوع من التجارة لم يتعد الى غيرها ولو اذن كل واحد من الشريكين لصاحبه جاز لهما التصرف وان انفردا ولو شرطا الاجتماع لم يجز الانفراد ولو تعدى المتصرف ما حد له ضمن ولكل من الشركاء الرجوع في الاذن والمطالبة بالقسمة لانها غير لازمة وليس لاحدهما المطالبة باقامة راس المال بل يقتسمان العين الموجودة ما لم يتفقا على البيع ولو شرطا التأجيل في الشركة لم يصح ولكل منهما الرجوع متى شاء ولا يضمن الشريك ما تلف في يده لانه امانة الا مع التعدي او التفريط في الاحتفاظ ويقبل قوله مع يمينه في دعوى التلف سواء ادعى سببا ظاهرا كالغرق والحرق او خفيا كالسرق وكذا القول قوله مع يمينه لو ادعي عليه الخيانة او التفريط ويبطل الاذن بالجنون والموت الثاني في القسمة وهي تمييز الحق من غيره وليست بيعا سواء كان فيها رد او لم يكن ولا تصح الا باتفاق الشركاء ثم هي تنقسم فكل لا ضرر في قسمته يجبر الممتنع مع التماس الشريك القسمة وتكون بتعديل السهام وكذا لو اراد احد الشركاء التخيير فالقسمة جائزة لكن لا يجبر الممتنع عنها وكل ما فيه ضرر كالجوهر والسيف والعضائد الضيقة لا يجوز قسمته ولو اتفق الشركاء على القسمة ولا الوقف لان الحق ليس بمنحصر في المتقاسمين ولو كان الملك الواحد وقفا وطلقا صح قسمته لانه تمييز الموقوف من غيره الثالث في لواحق هذا الكتاب وهي مسائل الاولى لو دفع انسان دابة وآخر راوية الى سقاء على الاشتراك في الحاصل لم تنعقد الشركة وكان ما يحصل للسقاء وعليه اجرة مثل الدابة والراوية الثانية لو احتاز شيئا او احتطب او احتش بنية انه له ولغيره لم تؤثر تلك النية وكان باجمعه له خاصة وهل تفتقر الحيازة في تملك المباح الى نية التملك قيل لا وفيه تردد الثالثة لو كان بينهما مال بالسوية

بالتسوية فاذن احدهما لصاحبه في التصرف على ان يكون الربح بينهما نصفين لم يكن
قراضا لانه لا شركة للعامل في مال الآخر ولا شركة وان حصل الامتزاج بل يكون بضاعة
الرابعة اذا اشترى احد الشريكين فادعى الآخر انه اشتراه لهما وانكر فالقول قول المشتري
مع يمينه لانه ابصر بنيته ولو ادعى انه اشتراه لهما فانكر الشريك فالقول ايضا قول المشتري لما
قلناه الخامسة لو باع احد الشريكين سلعة بينهما وهو وكيل في القبض وادعى المشتري
تسليم الثمن الى البائع وصدقه الشريك برئ المشتري من حقه وقبلت شهادته على المشتري
من حقه وقبلت القابض في النصف الآخر وهو حصة البائع لارتفاع التهمة عنه في
القدر ولو ادعى تسليمه الى الشريك فصدقه البائع لم يبرأ المشتري من شيء من الثمن لان حصة
البائع لم تسلم اليه ولا الى وكيله والشريك ينكر فالقول قوله مع يمينه وقيل تقبل شهادة
البائع والمنع في المسألتين اشبه السادسة لو باع اثنان عبدين كل واحد منهما لواحد بانفراده
بثمن واحد مع تفاوت قيمتهما قيل يصح وقيل يبطل لان الصفقة تجري مجرى عقدين فيكون
ثمن كل واحد منهما مجهولا اما لو كان العبدان لهما او كانا لواحد جاز وكذا لو كان لكل واحد
قفيز من حنطة على انفراده فباعاهما صفقة لانقسام الثمن عليهما بالسوية السابعة
قد بينا ان شركة الابدان باطلة فان تميزت اجرة عمل احدهما عن صاحبه اختص بها
وان اشتبهت قسم حاصلهما على قدر اجرة مثل عملهما واعطي كل واحد منهما ما قابل
اجرة مثل عمله الثامنة اذا باع الشريكان سلعة صفقة ثم استوفى احدهما منه
شيئا شاركه الآخر فيه التاسعة اذا استاجر للاحتطاب او الاحتشاش او الاصطياد
مدة معينة صحت الاجارة ويملك المستاجر ما يحصل من ذلك في تلك المدة ولو
استاجره للصيد شيئا بعينه لم يصح لعدم الثقة بحصوله غالبا

كتاب المضاربة

وهو يستدعي بيان امور اربعة الاول في العقد وهو جائز من الطرفين لكل منهما

فسخه سواء نض المال او كان به عروض ولو اشترط فيه الاجل لم يلزم لكن لو قال ان مرت بك
سنة مثلا فلا تشتر بعدها وبع صح لان ذلك من مقتضى العقد وليس كذلك لو قال على ان لا
املك فيها منعك لان ذلك مناف لمقتضى العقد ولو شرط ان لا يشتري الا من زيد او لا
يبيع الا على عمرو صح وكذا لو قال على ان لا تشتري الا الثوب الفلاني او ثمرة البستان الفلاني
وسواء كان وجود ما اشار اليه عاما او نادرا ولو شرط ان يشتري اصلا يشتركان في نمائه
كالشجر او الغنم قيل يفسد لان مقتضاه التصرف في راس المال وفيه تردد واذا اذن له
في التصرف تولى باطلاق الاذن ما يتولاه المالك من عرض القماش والنشر والطي واحرازه
وقبض الثمن وايداعه الصندوق واستيجار ما جرت العادة باستيجاره كالدلال
والوزان والحمال عملا بالعرف ولو استاجر للاول ضمن الاجرة ولو تولى الاخير بنفسه
لم يستحق اجرة وينفق في السفر كمال نفقته من اصل المال على الاظهر ولو كان لنفسه مال
غير مال القراض فالوجه التقسيط ولو انفق صاحب المال مسافرا فانتزع المال منه
فنفقة عوده من خاصته وللعامل ابتياع المعيب والرد بالعيب واخذ الارش كل ذلك
مع الغبطة ويقتضي اطلاق الاذن البيع نقدا بثمن المثل من نقد البلد ولو خالف
لم يمض الا مع اجازة المالك وكذا يجب ان يشتري بعين المال ولو اشترى في الذمة
لم يصح الا مع الاذن ولو اشترى في الذمة لا معه ولم يذكر المالك تعلق الثمن بذمته
ظاهرا ولو امره بالسفر الى جهة فسافر الى غيرها او امره بابتياع شيء معين فابتاع
غيره ضمن ولو ربح والحال هذه كان الربح بينهما بموجب الشرط وموت كل واحد منهما
يبطل المضاربة لانها في المعنى وكالة الثاني في مال القراض ومن شرطه ان يكون عينا
وان يكون دراهم او دنانير وفي القراض بالنقرة تردد ولا يصح بالفلوس ولا بالورق
المغشوش سواء كان الغش اقل او اكثر ولا بالعروض ولو دفع آلة الصيد كالشبكة بحصة فاصطاد
كان للصائد وعليه اجرة الآلة ويصح القراض بالمال المشاع ولا بد ان يكون معلوم المقدار

ولا يكفي المشاهدة وقيل يصح مع الجهالة ويكون القول قول العامل مع التنازع في قدره ولو
احضر مالين وقال قارضتك بايهما شئت لم ينعقد بذلك قراض ولو اخذ من مال القراض
ما يعجز عنه ضمن ولو كان له في يد غاصب مال فقارضه عليه صح ولم يبطل الضمان فاذا اشترى
به ودفع المال الى البائع برئ لانه قضى دينه باذنه ولو كان له دين لم يجز ان يجعله قراضا
الا بعد قبضه وكذا لو اذن للعامل في قبضه من الغريم ما لم يجدد العقد فرع لو قال بع هذه
السلعة فاذا نض ثمنها فهو قراض لم يصح لان المال ليس بمملوك عند العقد لو مات رب المال
وبالمال متاع فاقره الوارث لم يصح لان الاول بطل ولا يصح ابتداء القراض بالعروض ولو
اختلفا في قدر راس المال فالقول قول العامل مع يمينه لانه اختلاف في المقبوض ولو
خلط العامل مال القراض بماله بغير اذن المالك خلطا لا يتميز ضمن لانه تصرف غير مشروع
الثالث في الربح ويلزم الحصة بالشرط دون الاجرة على الاصح ولا بد ان يكون الربح مشاعا
فلو قال خذه قراضا والربح لي فسد ولو قال خذه فاتجر به والربح لي فهو بضاعة ولو قال والربح لك
كان قرضا ولو شرط احدهما شيئا معينا والباقي بينهما فسد لعدم الوثوق بحصول الزيادة فلا
يتحقق الشركة ولو قال خذه على النصف صح وكذا لو قال على ان الربح بيننا ويقتضي ان الربح
بينهما نصفين فلو قال على ان لك النصف صح ولو قال على ان لي النصف واقتصر لم يصح
لانه لم يعين للعامل حصة ولو شرط لغلامه حصة معهما صح عمل الغلام او لم يعمل ولو
شرط لاجنبي وكان عاملا صح وان لم يكن عاملا فسد وفيه وجه آخر ولو قال لك النصف
ربحه صح وكذا لو قال لاثنين لكما نصف الربح صح وكانا فيه سواء ولو فضل احدهما صح
ايضا وان كان عملهما سواء ولو اختلفا في نصيب العامل فالقول قول المالك مع يمينه ولو
دفع قراضا في مرض الموت وشرط ربحا صح وملك العامل الحصة ولو قال العامل ربحت
كذا ورجع لم يقبل رجوعه وكذا لو ادعى الغلط اما لو قال ثم خسرت او قال ثم تلفت
الربح قبل ويملك العامل حصته من الربح بظهوره ولا يتوقف على وجوده ناضا

الرابع في اللواحق وفيه مسائل الاولى العامل امين لا يضمن ما يتلف الا عن تفريط
او خيانة وقوله مقبول في التلف وهل يقبل في الرد فيه تردد اظهره انه لا يقبل الثانية
اذا اشترى من ينعتق على رب المال فان كان باذنه صح وينعتق فان فضل من المال عن
ثمنه شيء كان الفاضل قراضا ولو كان في العبد المذكور فضل ضمن رب المال حصة العامل
من الزيادة والوجه الاجرة وان كان بغير اذنه وكان الشراء بعين المال بطل وان
كان في الذمة وقع الشراء للعامل الا ان يذكر رب المال الثالثة لو كان المال لامرأة فاشترى
زوجها فان كان باذنها بطل النكاح وان كان بغير اذنها قيل يصح الشراء وقيل يبطل لان
عليها في ذلك ضررا وهو اشبه الرابعة اذا اشترى العامل اباه فان ظهر فيه ربح انعتق
نصيبه من الربح ويسعى المعتق في باقي قيمته موسرا كان العامل او معسرا الخامسة اذا
فسخ المالك صح وكان للعامل اجرة المثل الى ذلك الوقت ولو كان بالمال عروض قيل كان له
ان يبيع والوجه المنع ولو الزمه المالك قيل يجب عليه ان ينض المال والوجه انه لا يجب
ان كان سلفا كان عليه جبايته وكذا لو مات رب المال وهو عروض كان له البيع الا ان يمنعه
الوارث وفيه قول آخر السادسة اذا قارض العامل غيره فان كان باذنه وشرط الربح بين العامل
الثاني والمالك صح ولو شرط لنفسه لم يصح لانه لا عمل له وان كان بغير اذنه لم يصح القراض
الثاني فان ربح كان نصف الربح للمالك والنصف الآخر للعامل الاول وعليه اجرة الثاني
وقيل للمالك لان الاول لم يعمل وقيل بين العاملين ويرجع الثاني بنصف الاجرة والاول
حسن السابعة اذا قال دفعت اليه مالا قراضا فانكر فاقام المدعي بينة فادعى
العامل التلف قضي عليه بالضمان وكذا لو ادعي عليه وديعة او غيرها من الامانات اما لو
كان جوابه لا يستحق قبلي شيئا او ما اشبهه لم يضمن الثامنة اذا تلف مال القراض او
بعضه بعد دورانه في التجارة احتسب التالف من الربح وكذا لو تلف قبل ذلك وفي هذا تردد
التاسعة اذا قارض اثنان واحدا وشرطا له النصف منهما وتفاضلا في النصف الآخر

مع التساوي في المال كان فاسداً لفساد الشرط وفيه تردد العاشرة اذا اشترى
عبداً للقراض فتلف الثمن قبل القبض قيل يلزم صاحب المال ثمنه دائماً ويكون الجميع
رأس ماله وقيل ان كان اذن له في الشراء في الذمة فكذلك والا كان باطلاً ولا يلزم الثمن
احدهما الحادية عشرة اذا نضّ قدر الربح فطلب احدهما القسمة فان اتفقا صح وان امتنع
المالك لم يجبر فان اقتسما وبقي رأس المال معه فخسر ردّ العامل اقل الامرين واحتسب
المالك الثانية عشرة لا يصح ان يشتري رب المال من العامل شيئاً من مال القراض ولا
ان يأخذ منه بالشفعة وكذا لا يشتري من عبده القن وله الشراء من المكاتب الثالثة
عشرة اذا دفع مالاً قراضاً وشرط ان يأخذ له بضاعة قيل لا يصح لان العامل
في القراض لا يعمل ما لا يستحق عليه اجراً وقيل يصح القراض ويبطل الشرط ولو قيل بصحتهما
كان حسناً الرابعة عشرة اذا كان مال القراض مائة فخسر عشرة واخذ المالك عشرة
ثم عمل بها الساعي فربح كان رأس المال تسعة وثمانين الا تسعاً لان المأخوذ محسوب
من رأس المال فهو كالموجود فاذن المال في تقدير تسعين فاذا قسم الخسران وهو عشرة على
تسعين كانت حصة العشرة المأخوذة ديناراً وتسعاً فيوضع ذلك من رأس المال
الخامسة عشرة لا يجوز للمضارب ان يشتري جارية يطأها وان اذن له المالك وقيل
يجوز مع الاذن اما لو احلها بعد شرائها صح السادسة عشرة اذا مات وفي يده اموال
مضاربة فان علم مال احدهم بعينه كان احق به وان جهل كانوا فيه سواء وان جهل كونه مضاربة قضي به ميراثاً

كتاب المزارعة والمساقاة

اما المزارعة فهي معاملة على الارض بحصة من حاصلها وعبارتها ان يقول زارعتك
او ازرع هذه الارض او سلمتها اليك وما جرى مجراه مدة معلومة بحصة معينة من
حاصلها وهو عقد لازم لا ينفسخ الا بالتقايل ولا يبطل بموت احد المتعاقدين والكلام
اما في شروطها واما في احكامها اما الشروط فثلاثة الاول ان يكون النماء مشاعاً بينهما

تساويا فيه او تفاضلا فلو شرط احدهما الجميع لم يصح وكذا لو اختص كل واحد منهما بنوع من
الزرع دون صاحبه كان يشترط احدهما الهرف والآخر الأفل او ما يزرع على الجداول
والآخر ما يزرع في غيرها ولو شرط احدهما قدراً من الحاصل وما زاد عليه بينهما لم يصح لجواز
ان لا تحصل الزيادة اما لو شرط احدهما على الآخر شيئاً يضمنه له من غير الحاصل مضافاً
الى الحصة قيل يصح وقيل يبطل والاول اشبه ويكره اجارة الارض للزراعة بالحنطة
او الشعير بما يخرج منها والمنع اشبه وان يؤجرها باكثر مما استأجرها به الا ان يحدث فيها
حدثاً او يؤجرها بجنس غيره الثاني تعيين المدة واذا شرط مدة معينة بالايام
او الاشهر صح ولو اقتصر على تعيين المزروع من غير ذكر المدة فوجهان احدهما يصح لان
لكل زرع امداً فيبنى على العادة كالقراض والآخر يبطل لانه عقد لازم فهو كالاجارة فيشترط
فيه تعيين المدة دفعاً للغرر لان امد الزرع غير مضبوط وهو اشبه ولو مضت المدة والزرع باق
كان للمالك ازالته على الاشبه سواء كان بسبب الزارع كالتفريط او من قبل الله سبحانه
كتأخر المياه او تغير الاهوية وان اتفقا على التبقية جاز بعوض وغيره لكن ان شرط
عوضاً افتقر لزومه الى تعيين المدة الزائدة ولو شرط في العقد تأخيره ان بقي بعد
المدة المشترطة بطل العقد على القول باشتراط تقدير المدة ولو ترك الزراعة حتى انقضت
المدة لزمه اجرة المثل ولو كان استأجرها لزمته الاجرة الثالث ان تكون الارض مما
يمكن الانتفاع بها بان يكون لها ماء اما من نهر او بئر او عين او مصنع ولو انقطع في اثناء
المدة فللمزارع الخيار لعدم الانتفاع هذا اذا زارع عليها او استأجرها للزراعة وعليه
الاجرة لما سلف ويرجع بما قابل المدة المتخلفة واذا اطلق المزارعة زرع ما شاء وان
عين الزرع لم يجز التعدي ولو زرع ما هو اضر والحال هذه كان لمالكها اجرة المثل ان
شاء او المسمى مع الارش ولو كان اقل ضرراً جاز ولو زارع عليها او استأجرها للزراعة
ولا ماء لها مع علم المزارع لم يتخير ومع الجهالة له الفسخ اما لو استأجرها مطلقاً ولم

يشترط الزراعة عقدا لم ينفسخ لامكان الانتفاع بها بغير الزرع وكذا لو شرط الزراعة وكانت
في بلاد تسقيها الغيوث غالبا ولو استأجر للزراعة ما لا ينحسر عنه الماء لم يجز لعدم الانتفاع
ولو رضي بذلك المستأجر جاز ولو قيل بالمنع لجهالة الارض كان حسنا اما لو كان قليلا
يمكن معه بعض الزرع جاز ولو كان الماء ينحسر عنها تدريجا لم يصح لجهالة وقت الانتفاع و
شرط الغرس والزرع افتقر الى تعيين مقدار كل واحد منهما لتفاوت ضرريهما وكذا لو
استأجر لزرعين او غرسين مختلفي الضرر **تفريع** اذا استأجر ارضا مدة معينة ليغرس
فيها ما يبقى بعد المدة غالبا قيل يجب على المالك ابقاؤه او ازالته مع الارش وقيل له ازالته
كما لو غرس بعد المدة والاول اشبه **واما احكامه** فتشتمل على مسائل **الاولى** اذا كان
من احدهما الارض حسب ومن الآخر البذر والعمل والعوامل صح بلفظ المزارعة وكذا لو
كان من احدهما البذر ومن الآخر العمل او كان من احدهما الارض والعمل ومن الآخر البذر
نظرا الى الاطلاق ولو كان بلفظ الاجارة لم يصح لجهالة العوض اما لو آجره بمال معلوم
مضمون في الذمة او معين من غيرها جاز **الثانية** اذا تنازعا في المدة فالقول قول منكر
الزيادة مع يمينه وكذا لو اختلفا في قدر الحصة فالقول قول صاحب البذر فان اقام
كل منهما بينة قدمت بينة العامل وقيل يرجع الى القرعة والاول اشبه **الثالثة** لو
اختلفا فقال الزارع اعرتنيها وانكر المالك وادعى الحصة او الاجرة ولا بينة فالقول
قول صاحب الارض ويثبت له اجرة المثل مع يمين الزارع وقيل تستعمل القرعة والاول
اشبه وللزارع تبقية الزرع الى اوان اخذه لانه مأذون فيه اما لو قال غصبتنيها
حلف وكان له ازالته والمطالبة باجرة المثل وارش الارض ان عابت وطم الحفر
الرابعة للزارع ان يشارك غيره وان يزارع عليها ولا يتوقف على اذن المالك لكن لو
شرط المالك الزرع بنفسه لم يجز المشاركة الا باذنه **الخامسة** خراج الارض ومؤونتها
على صاحبها الا ان يشترط على الزارع **السادسة** كل موضع يحكم فيه ببطلان المزارعة

يجب لصاحب الارض اجرة المثل **السابعة** يجوز لصاحب الارض ان يخرص على الزارع
والزارع بالخيار في القبول والرد فان قبل كان استقراره مشروطا بالسلامة فلو
تلف الزرع بآفة سماوية او ارضية لم يكن عليه شيء **واما المساقاة** فهي معاملة على اصول
ثابتة بحصة من ثمرها **والنظر** فيها يستدعي فصولا **الاول** في العقد وصيغة الايجاب
ان يقول ساقيتك او عاملتك او سلمت اليك وما اشبهه وهي لازمة كالاجارة وتصح
قبل ظهور الثمرة وهل تصح بعد ظهورها فيه تردد والاظهر الجواز بشرط ان يبقى للعامل
عمل وان قل مما تستزاد به الثمرة ولا تبطل بموت المساقي ولا بموت العامل على الاشبه **الثاني**
ما يساقى عليه وهو كل اصل ثابت له ثمرة ينتفع بها مع بقائه فتصح المساقاة على النخل
والكرم وشجر الفواكه وفيما لا ثمرة له اذا كان له ورق ينتفع به كالتوت والحناء تردد ولو ساقى
على ودي او شجر غير ثابت لم يصح اقتصارا على موضع الوفاق اما لو ساقاه على ودي مغروس
الى مدة يحمل مثله فيها غالبا صح ولو لم يحمل فيها وان قصرت المدة المشترطة عن ذلك غالبا
او كان الاحتمال على السواء لم يصح **الثالث** المدة ويعتبر فيها شرطان ان تكون مقدرة بزمان
لا يحتمل الزيادة والنقصان وان تكون مما يحصل فيها الثمرة غالبا **الرابع** العمل واطلاق
المساقاة يقتضي قيام العامل بما فيه زيادة النماء من الرفق واصلاح الاجاجين وازالة
الحشيش المضر بالاصول وتهذيب الجريد والسقي والتلقيح والعمل بالناضح وتعديل الثمرة
واللقاط واصلاح موضع التشميس ونقل الثمرة اليه وحفظها وقيام صاحب الاصل
ببناء الجدار وعمل ما يستقى به من دولاب او دالية وانشاء النهر والكش للتلقيح وقيل
يلزم ذلك العامل وهو حسن لانه يتم التلقيح ولو شرط شيئا من ذلك على العامل صح
بعد ان يكون معلوما ولو شرط العامل على رب الاصول عمل العامل بطلت المساقاة لان
الفائدة لا تستحق الا بالعمل ولو ابقى العامل شيئا من عمله مقابل الحصة من الفائدة و
شرط الباقي على رب الاصول جاز ولو شرط ان يعمل غلام المالك معه جاز لانه ضم مال

الى مالكها او شرط ان يعمل الغلام لخاص العامل لم يجز وفيه تردد والجواز اشبه وكذا لو
شرط عليه اجرة الاجراء او شرط خروج اجرتهم منها الخامس في الفائدة ولا بد ان يكون
للعامل جزء منها مشاعا فلو اضرب عن ذكر الحصة بطلت المساقاة وكذا لو شرط احدهما
الانفراد بالثمرة لم تصح المساقاة وكذا لو شرط لنفسه شيئا معينا وما زاد بينهما وكذا لو
شرط احدهما الانفراد بالثمرة لم تصح المساقاة قدر لنفسه ارطالا وللعامل ما فضل او عكس
وكذا لو جعل حصة مخالفات بعينها والآخر ما عداها ويجوز ان يفرد كل نوع بحصة مخالفة
للحصة من النوع الآخر اذا كان العامل عالما بمقدار كل نوع ولو شرط مع الحصة من النماء
حصة من الاصل الثابت لم يصح لان مقتضى المساقاة جعل الحصة من الفائدة وفيه
تردد ويكره ان يشترط رب الارض على العامل مع الحصة شيئا من ذهب او فضة لكن
يجب الوفاء بالشرط ولو تلفت الثمرة لم يلزم السادس في احكامها وهي مسائل الاولى
كل موضع تفسد فيه المساقاة فللعامل اجرة المثل والثمرة لصاحب الاصل الثانية
اذا استأجر اجيرا للعمل بحصة منها فان كان بعد بدو صلاحها جاز وان كان بعد ظهورها
وقبل بدو الصلاح بشرط القطع صح ان استأجره بالثمرة اجمع ولو استأجر
قيل لا يصح لتعذر التسليم والوجه الجواز الثالثة اذا قال ساقيتك على هذا البستان
بكذا على ان اساقيك على الآخر بكذا قيل تبطل والجواز اشبه الرابعة لو كانت الاصول
لاثنين فقال لواحد ساقيتك على ان لك من حصتي كذا ومن حصة الآخر
الثلث صح بشرط ان يكون عالما بقدر نصيب كل واحد منهما ولو كان جاهلا بطلت
لتجهل الحصة الخامسة اذا هرب العامل لم تبطل المساقاة فان بذل العمل عنه باذل
او دفع اليه الحاكم من بيت المال ما يستأجر عنه فلا خيار وان تعذر ذلك كان له الفسخ
لتعذر العمل ولو لم يفسخ وتعذر الوصول الى الحاكم كان له ان يشهد انه يستأجر عنه و
يرجع عليه به على تردد ولو لم يشهد لم يرجع السادسة اذا ادعى ان العامل خان او

سرق او اتلف او فرط فتلف وانكر العامل فالقول قوله مع يمينه وبتقدير ثبوت الخيانة هل ترفع
يده او يستأجر من يكون معه من اصل الثمرة الوجه ان يده لا ترفع عن حصته من الربح
وللمالك رفع يده عما عداه ولو ضم المالك اليه امينا كانت اجرته على المالك خاصة السابعة
اذا ساقاه على اصول فبانت مستحقة بطلت المساقاة والثمرة للمستحق وللعامل الاجرة على
المساقي لا على المستحق ولو اقتسما الثمرة وتلفت كان للمالك الرجوع على الغاصب بدرك
الجميع ويرجع على كل واحد منهما بما حصل له الغاصب على العامل بما حصل له وللعامل على الغاصب
اجرة عمله او يرجع على كل واحد منهما بما حصل له وقيل له الرجوع على العامل بالجميع ان شاء
لان يده عادية والاول اشبه الا بتقدير ان يكون العامل عالما به الثامنة ليس للعامل ان
يساقي غيره لان المساقاة انما تصح على اصل مملوك للمساقي التاسعة خراج الارض على
المالك الا ان يشترط على العامل او بينهما العاشرة الفائدة تملك بالظهور وتجب الزكاة
فيها على كل واحد منهما اذا بلغ نصيبه نصابا تتمة اذا دفع ارضا الى رجل ليغرسها
على ان الغرس بينهما كانت المغارسة باطلة والغرس لصاحبه ولصاحب الارض ازالته وله
الاجرة لفوات ما حصل الاذن بسببه وعليه ارش النقصان بالقلع ولو دفع القيمة
ليكون الغرس له لم يجبر الغارس وكذا لو دفع الغارس الاجرة لم يجبر صاحب الارض على التبقية

كتاب الوديعة

والنظر في امور ثلاثة الاول العقد وهو استنابة في الحفظ ويفتقر الى ايجاب وقبول
يقع بكل عبارة دلت على معناه ويكفي الفعل الدال على القبول ولو طرح الوديعة عنده
لم يلزمه حفظها اذا لم يقبلها وكذا لو اكره على قبضها لم تصر وديعة ولا يضمنها لو اهمل
واذا استودع وجب عليه الحفظ ولا يلزمه دركها لو تلفت من غير تفريط او اخذت
منه قهرا نعم لو تمكن من الدفع وجب ولو لم يفعل ضمن ولا يجب تحمل الضرر الكثير بالدفع
كالجرح واخذ المال ولو انكرها فطولب باليمين ظلما جاز الحلف موريا بما يخرج به عن

الكذب وهي عقد جائز من طرفيه ويبطل بموت كل واحد منهما او بجنونه وتكون امانة
ويحفظ الوديعة بما جرت العادة بحفظها كالثوب في الصندوق والدابة في الاصطبل
والشاة في المراح او ما يجري مجرى ذلك ويلزمه سقي الدابة وعلفها امره بذلك او لم
يامره ويجوز ان يسقيها بنفسه وبغلامه اتباعا للعادة ولا يجوز اخراجها من منزله
لذلك الا مع الضرورة كعدم التمكن من سقيها او علفها في منزله او شبه ذلك من الاعذار
ولو قال المالك لا تعلفها او لا تسقها لم يجز القبول بل يجب سقيها وعلفها نعم لو اخل
بذلك والحال هذه اثم ولم يضمن لان المالك اسقط الضمان بنهيه كما لو امره بالقاء
ماله في البحر ولو عين له موضع الاحتفاظ اقتصر عليه فلو نقلها ضمن الا الى احرز او
مثله على قول ولا يجوز نقلها الى ما دونه ولو كان حرزا الا مع الخوف من ابقائها فيه ولو
قال لا تنقلها من هذا الحرز ضمن بالنقل كيف كان الا ان يخاف تلفها فيه ولو قال وان
تلفت ولا تصح وديعة الطفل ولا المجنون ويضمن القابض ولا يبرأ بردها اليهما وكذا
لا يصح ان يستودعا ولو اودعا لم يضمنا بالاهمال لان المودع لهما متلف ماله واذا
ظهر للمودع امارة الموت وجب الاشهاد بها ولو لم يشهد وانكر الورثة كان القول قولهم
ولا يمين عليهم الا ان يدعى عليهم العلم وتجب اعادة الوديعة على المودع مع المطالبة
ولو كان كافرا الا ان يكون المودع غاصبا لها فيمنع منها ولو مات فطلبها وارثه وجب
الانكار وتجب اعادتها على المغصوب منه ان عرف وان جهل عرفت سنة ثم جاز
التصدق بها عن المالك ويضمن المتصدق ان كره صاحبها ولو كان الغاصب مزجها
بماله ثم اودع الجميع فان امكن المستودع تمييز المالين رد عليه ماله ومنع الاخر وان لم
يمكن تمييزهما وجب اعادتهما على الغاصب الثاني في موجبات الضمان وينظمها قسمان
التفريط والتعدي اما التفريط فكان يطرحها فيما ليس بحرز او يترك سقي الدابة او علفها
او نشر الثوب الذي يفتقر الى النشر او يودعها من غير ضرورة ولا اذن او يسافر بها

كذلك مع خوف الطريق وامنه وطرح الاقمشة في المواضع التي تعفنها وكذا لو ترك
سقي الدابة او علفها مدة لا تصبر عليها في العادة فماتت به القسم الثاني في
التعدي مثل ان يلبس الثوب او يركب الدابة او يخرجها من حرزها لينتفع بها نعم لو نوى
الانتفاع لم يضمن بمجرد النية ولو طلبت منه فامتنع من الرد مع القدرة ضمن وكذا لو
جحدها ثم قامت عليه بينة او اعترف بها وكذا يضمن لو خلطها بماله بحيث لا تتميز وكذا لو اودعه
مالا في كيس مختوم ففتح ختمه وكذا لو اودعه كيسين فمزجهما وكذا لو امره باجارتها
اخف فآجرها الاثقل او لاشق فآجرها الاشق كالقطن والحديد ولو جعلها المالك
في حرز مقفل ثم اودعها ففتح المودع الحرز واخذ بعضها ضمن الجميع ولو لم يكن مودعة
في حرز او كانت مودعة في حرز المودع فاخذ بعضها ضمن ما اخذ فلو اعاد بدله لم يبرأ
ولو اعاده ومزجه بالباقي ضمن ما اخذ ولو اعاد بدله ومزجه ببقية الوديعة مزجا
لا يتميز ضمن الجميع الثالث في اللواحق وفيه مسائل الاولى يجوز السفر بالوديعة
اذا خاف تلفها مع الاقامة ثم لا يضمن ولا يجوز السفر مع ظهور امارة الخوف ولو سافر
والحال هذه ضمن الثانية لا يبرأ المودع الا بردها الى المالك او وكيله فان فقدهما
فالى الحاكم مع العذر ومع عدم العذر يضمن ولو فقد الحاكم وخشي تلفها جاز ايداعها الثقة
ولو تلفت لم يضمن الثالثة لو قدر على الحاكم فدفعها الى الثقة ضمن الرابعة اذا اراد
السفر فدفنها ضمن الا ان يخشى المعاجلة الخامسة لو اعاد الوديعة بعد التفريط الى الحرز
لم يبرأ ولو جدد المالك له الاستيمان برئ وكذا لو ابراه من الضمان ولو اكره على دفعها
الى غير المالك دفعها ولا ضمان السادسة اذا انكر الوديعة او اعترف وادعى التلف
او ادعى الرد ولا بينة فالقول قوله وللمالك احلافه على الاشبه اما لو دفعها الى غير
المالك وادعى الاذن فانكر فالقول قول المالك مع يمينه ولو صدقه على الاذن لم يضمن
وان ترك الاشهاد على الاشبه السابعة اذا اقام المالك البينة على الوديعة بعد

الانكار فصدقه ثم ادعى التلف قبل الانكار لم تسمع دعواه لاشتغال ذمته بالضمان ولو
قيل تسمع دعواه وتقبل بينته كان حسنا الثامنة اذا عين له حرزا بعيدا اخر وجب
المبادرة اليه بما جرت العادة فاذا اخر مع التمكن ضمن ولو سلمها الى زوجته لتحرزها ضمن
التاسعة اذا اعترف بالوديعة ثم مات وجهلت عينها قيل تخرج من اصل تركته ولو كان له
غرماء وضاقت التركة حاصهم المستودع وفيه تردد العاشرة اذا كان في يده وديعة
وادعاها اثنان فان صدق احدهما قبل وان اكذبهما فكذلك وان قال لا ادري اقرت
في يده حتى يثبت لها مالك وان ادعيا او احدهما علمه بصحة الدعوى كان عليه اليمين
الحادية عشرة اذا فرط واختلفا في القيمة فالقول قول المالك مع يمينه وقيل القول قول
الغارم مع يمينه وهو اشبه الثانية عشرة اذا مات المودع سلمت الوديعة الى الوارث
فان كانوا جماعة سلمت الى الكل او الى من يقوم مقامهم ولو سلمها الى البعض من غير اذن ضمن حصص الباقين

كتاب العارية

وهي عقد ثمرته التبرع بالمنفعة ويقع بكل لفظ يشتمل على الاذن في الانتفاع وليس بلازم
لاحد المتعاقدين والكلام في فصول اربعة الاول في المعير ولا بد ان يكون مكلفا جائز التصرف
فلا تصح اعارة الصبي ولا المجنون ولو اذن الولي جاز للصبي مع مراعاة المصلحة وكما لا يليه
عن نفسه كذا لا يصح ولايته عن غيره الثاني في المستعير وله الانتفاع بما جرت العادة
به في الانتفاع بالمعار ولو نقص من العين شيء او تلفت بالاستعمال من غير تعد لم يضمن
الا ان يشترط ذلك في العارية ولا يجوز للمحرم ان يستعير من محل صيدا لانه ليس له امساكه
ولو امسكه ضمنه وان لم يشترط عليه ولو كان الصيد في يد محرم فاستعاره المحل جاز
لان ملك المحرم زال عنه بالاحرام كما يأخذ من الصيد ما ليس لاحد ولو استعاره من الغاصب
وهو لا يعلم كان الضمان على الغاصب وكذا لو الزم المستعير بما استوفاه من المنفعة رجع
على الغاصب لانه اذن في استيفائها بغير عوض ولو جهل تعلق الضمان بالغاصب حسب وكذا

لو تلفت العين في يد المستعير اما لو كان عالما كان ضامنا ولم يرجع على الغاصب ولو غرم
الغاصب رجع على المستعير الثالث في العين المعارة وهي كل ما يصح الانتفاع به مع بقاء عينه
كالثوب والدابة ويصح استعارة الارض للزرع والغرس والبناء ويقتصر المستعير على القدر
المأذون فيه وقيل يجوز ان يستبيح ما دونه في الضرر كان يستعير ارضا للغرس فيزرع
والاول اشبه وكذا يجوز استعارة كل حيوان له منفعة كفحل الضراب والكلب والسنور
والعبد للخدمة والمملوكة ولو كان المستعير اجنبيا منها ويجوز استعارة الشاة للحلب وهي
المنحة ولا يستباح وطء الامة بالعارية وفي استباحتها بلفظ الاباحة تردد والاشبه الجواز
وتصح الاعارة مطلقة ومدة معينة وللمالك الرجوع فلو اذن له في البناء او الغرس ثم
امر بالازالة وجبت الاجابة وكذا في الزرع ولو قبل ادراكه على الاشبه وعلى
الاذن الارش وليس له المطالبة بالازالة من دون الارش ولو اعار ارضا للدفن لم
يكن له اجباره على قلع الميت وللمستعير ان يدخل الى الارض ويستظل بشجرها ولو اعار
حائطا لطرح خشبة فطالبه بالازالة كان له ذلك الا ان تكون اطرافها الاخر مثبتة في
بناء المستعير فتؤدي الى خرابه واجباره على ازالة جذوعه عن ملكه وفيه تردد
ولو اذن له في غرس شجرة فانقلعت جاز ان يغرس غيرها استصحابا للاذن الاول وقيل
يفتقر الى اذن مستأنف وهو اشبه ولا يجوز اعارة العين المستعارة الا باذن المالك
ولا اجارتها لان المنافع ليست مملوكة للمستعير وان كان له استيفاؤها الرابع في
الاحكام المتعلقة بها وفيه مسائل الاولى العارية امانة لا تضمن الا بالتفريط في الحفظ
او التعدي او اشتراط الضمان وتضمن اذا كانت ذهبا او فضة وان لم يشترط الا ان يشترط
سقوط الضمان الثانية اذا رد العارية الى المالك او وكيله برئ ولو ردها الى الحرز لم
يبرأ ولو استعار الدابة الى مسافة فجاوزها ضمن ولو اعادها الى الاولى لم يبرأ الثالثة
يجوز للمستعير بيع غروسه وابنيته في الارض المستعارة للمعير على الاشبه الرابعة

اذا حملت الاهوية والسيول حبّاً الى ملك انسان فنبت كان لصاحب الارض ازالته
ولا يضمن الارش في ازالة اغصان الشجرة البارزة الى ملكه **الخامسة** لو نقصت بالاستعمال
ثم تلفت وقد شرط ضمانها ضمن قيمتها يوم تلفها لان النقصان المذكور غير مضمون **السادسة**
اذا قال الراكب اعرتنيها وقال المالك آجرتكها فالقول قول الراكب لان المالك مدّع
للاجرة وقيل القول قول المالك في عدم العارية فاذا حلف سقطت دعوى الراكب
ويثبت عليه اجرة المثل لا المسمى وهو الاشبه ولو كان الاختلاف عقيب العقد من
غير انتفاع كان القول قول الراكب لان المالك يدعي عقداً وهذا ينكره **السابعة** اذا استعار
شيئاً لينتفع به في شيء فانتفع به في غيره ضمن وان كان له اجرة لزمته مثلها **الثامنة** اذا
جحد العارية بطل استيمانه ولزمه الضمان مع ثبوت الاعارة **التاسعة** اذا ادعى التلف
فالقول قوله مع يمينه ولو ادعى الرد فالقول قوله مع يمينه ولو ادعى الرد فالقول قول
المالك مع يمينه **العاشرة** لو فرط في العارية كان عليه قيمتها عند التلف اذا لم يكن لها
مثل وقيل اعلى القيم من حين التفريط الى وقت التلف والاول اشبه ولو اختلفا في القيمة
كان القول قول المستعير وقيل القول قول المالك والاول اشبه

كتاب الاجارة

وفيه فصول اربعة **الاول** في العقد وثمرته تمليك المنفعة بعوض معلوم ويفتقر
الى ايجاب وقبول والعبارة الصريحة عن الايجاب آجرتك ولا يكفي ملكتك ولو قال
بعتك هذه الدار ونوى الاجارة لم يصح وكذا لو قال بعتك سكناها سنة لاختصاص
لفظ البيع بنقل الاعيان وفيه تردد والاجارة عقد لازم لا يبطل الا بالتقايل او باحد
الاسباب المقتضية للفسخ ولا تبطل بالبيع ولا بالعذر مهما كان الانتفاع ممكناً وهل
تبطل بالموت المشهور بين الاصحاب نعم وقيل لا تبطل بموت المؤجر وتبطل بموت المستأجر
وقال آخرون لا تبطل بموت احدهما وهو الاشبه وكما يصح اجارة العين يصح اجارة

المشاع جائزة كالمقسوم والعين المستأجرة امانة لا يضمنها المستأجر الا مع تعدٍّ او
تفريط وفي اشتراط ضمانها من غير ذلك تردد اظهره المنع ويثبت في الاجارة خيار المجلس
ولو شرط الخيار لاحدهما او لهما جاز سواء كانت معينة كان يستأجر هذا العبد او هذه
الدابة او في الذمة كان يستأجره ليبني له حائطاً **الثاني** في شرائطها وهي ستة **الاول**
ان يكون المتعاقدان كاملين جائزي التصرف فلو آجر المجنون لم تنعقد اجارته وكذا
الصبي غير المميز وكذا المميز الا باذن وليه وفيه تردد **الثاني** ان تكون الاجرة معلومة بالوزن
او الكيل فيما يكال او يوزن ليتحقق انتفاء الغرر وقيل تكفي المشاهدة وهو حسن وتملك
الاجرة بنفس العقد وتجب تعجيلها مع الاطلاق ومع اشتراط التعجيل ولو شرط التأجيل
صح بشرط ان يكون معلوماً وكذا لو شرطها في نجوم فاذا وقف المؤجر على عيب في الاجرة سابق
على القبض كان له الفسخ او المطالبة بالعوض ان كانت الاجرة مضمونة وان كانت
كان له الرد او الارش ولو افلس المستأجر بالاجرة فسخ المؤجر ان شاء ولا يجوز ان يؤجر
المسكن ولا الخان ولا الاجير باكثر مما استأجره الا ان يؤجر بغير جنس الاجرة او يحدث
ما يقابل التفاوت وكذا لو سكن بعض الملك لم يجز ان يؤجر الباقي بزيادة عن الاجرة
والجنس واحد ويجوز باكثرها ولو استأجره ليحمل له متاعاً الى موضع معين باجرة في
وقت معين فان قصر عنه نقص من اجرته شيئاً جاز ولو شرط سقوط الاجرة ان لم يوصله
فيه لم يجز وكان له اجرة المثل اذا قال آجرتك كل شهر بكذا صح في شهر وله في الزائد
اجرة المثل ان سكن وقيل تبطل لتجهل الاجرة والاول اشبه **[illegible]** ولو قال
ان خطته فارسياً فلك درهم وان خطته رومياً فلك درهمان صح **الثاني** لو قال
ان عملت هذا العمل في اليوم فلك درهمان وفي غد درهم فيه تردد اظهره الجواز وتجب
الاجرة بنفس العمل سواء كان في ملكه او ملك المستأجر ومنهم من فرق ولا
يتوقف تسليم احدهما على الآخر وكل موضع يبطل فيه عقد الاجارة يجب فيه اجرة المثل

استيفاء المنفعة او بعضها سواء زادت على الحصة او نقصت عنه ويكره ان يستعمل الاجير
قبل ان يقاطع على الاجرة وان يضمن الا مع التهمة الثالث ان تكون المنفعة مملوكة اما تبعا
لملك العين او منفردة وللمستاجر ان يوجر الا ان يشترط عليه استيفاء المنفعة بنفسه
ولو شرط ذلك فسلم العين المستاجرة الى غيره ضمنها ولو آجر غير المالك تبرعا قيل بطلت
وقيل وقفت على اجازة المالك وهو حسن الرابع ان تكون المنفعة معلومة اما بتقدير
العمل كخياطة الثوب المعلوم واما بتقدير المدة كسكنى الدار او العمل على الدابة مدة معينة
ولو قدر المدة والعمل مثل ان يستاجره ليخيط هذا الثوب في هذا اليوم قيل يبطل لان
استيفاء العمل في المدة قد لا يتفق وفيه تردد والاجير الخاص وهو الذي يستاجر مدة
معينة لا يجوز له العمل لغير المستاجر الا باذنه ولو كان مشتركا جاز وهو الذي يستاجر
لعمل مجرد عن المدة وتملك المنفعة بنفس العقد كما تملك الاجرة به وهل يشترط اتصال
مدة الاجارة بالعقد قيل نعم ولو اطلق بطلت وقيل الاطلاق يقتضي الاتصال وهو
اشبه ولو عين شهرا متأخرا عن العقد قيل تبطل والوجه الجواز واذا سلم العين المستاجرة
ومضت مدة يمكن فيها استيفاء المنفعة لزمت الاجرة وفيه تفصيل وكذا لو استاجره
وسلم نفسه ومضت المدة ولم يسكن او استاجره لقلع ضرسه فمضت المدة التي يمكن ايقاع
ذلك فيها فلم يقلعه المستاجر استقرت الاجرة اما لو زال الالم عقيب العقد سقطت الاجرة
ولو استاجر شيئا فتلف قبل قبضه بطلت الاجارة وكذا لو تلف عقيب قبضه اما لو انقضى
بعض المدة ثم تلف او تجدد فسخ الاجارة صح فيما مضى وبطل في الباقي ويرجع من الاجرة
بما قابل المتخلف من المدة ولا بد من تعيين ما يحمل على الدابة اما بالمشاهدة واما بتقديره بالكيل
او الوزن او ما يرفع الجهالة ولا يكفي ذكر المحمل ولا راكب غير معين لتحقق الاختلاف في الخفة
والثقل ولا بد مع ذكر المحمل من ذكر طوله وعرضه وهل هو مكشوف او مغطى وجنس غطائه
وكذا لو استاجر دابة للحمل فلا بد من تعيينه بالمشاهدة او ذكر جنسه وصفته وقدره

وكذا لا يكفي ذكر الاكف المحمولة الا مع تعيين قدرها وجنسها ولا يكفي اشتراط حمل الزاد
الا مع تعيينه واذا فني ليس له حمل بدله الا مع الاشتراط واذا استاجر دابة افتقر الى مشاهدتها
فان لم تكن مشاهدة فلا بد من ذكر جنسها ووصفها وكذا الذكورة والانوثة اذا كانت للركوب
ويسقط اعتبار ذلك اذا كانت للحمل ويلزم موجر الدابة كل ما يحتاج اليه في امكان الركوب
من الرحل والقتب وآلته والحزام والزمام وفي رفع المحمل وشده تردد اظهره اللزوم ولو
آجرها للدوران بالدولاب افتقر الى مشاهدته لاختلاف حاله في الثقل ولو آجرها للزراعة
فان كان لحرث جريب معلوم فلا بد من مشاهدة الارض او وصفها وان كان لعمل مدة كفى
تقدير المدة وكذا في اجارة الدابة لسفر مسافة معينة فلا بد من تعيين وقت السير ليلا او
نهارا الا ان يكون هناك عادة فيستغنى بها ويجوز ان يستاجر اثنان جملا او غيره للعقبة
ويرجع في التناوب الى العادة واذا اكترى دابة فسار عليها زيادة عن العادة او ضربها
كذلك او كبحها باللجام من غير ضرورة ضمن ولا يصح اجارة العقار الا مع التعيين بالمشاهدة او
الى موضع معين موصوف بما يرفع الجهالة ولا تصح اجارته في الذمة لما يتضمن من الغرر ويجوز
استيجار الخياط للخياطة والنساج للنساجة واذا استاجر مدة فلا بد من تعيين
الصانع دفعا للغرر الناشئ من تفاوت الصنعة ولو استاجر لحفر البئر لم يكن بد من
تعيين الارض وقدر نزولها وسعتها ولو حفر قطعة فانهارت او بعضها لم يلزم الاجير ازالته
وكان ذلك الى المالك ولو حفر بعضها وقطع عليه ثم تعذر حفر الباقي اما لصلابة
الارض او مرض الاجير او غير ذلك قوم حفرها وما حفر منها ويرجع عليه بنسبته من
الاجرة وفي المسألة قول آخر مستند الى رواية مهجورة ويكره استيجار المرأة للرضاع
مدة معينة باذن الزوج فان لم يأذن فيه تردد والجواز اشبه اذا لم يمنع الرضاع حقه
ولا بد من مشاهدة الصبي وهل يشترط ذكر الموضع الذي ترضعه فيه قيل نعم وفيه تردد
وان مات الصبي او المرضعة بطل العقد ولو مات ابوه هل [illegible]

ويجوز استيجار الارض ليعمل مسجدا ويجوز استيجار الدراهم والدنانير ان تحققت لها
منفعة حكمية مع بقاء عينها فروع لو استاجره لحمل عشرة اقفزة من صبرة فاعتبرها
وحملها فكانت اكثر فان كان المعتبر هو المستاجر لزمه اجرة المثل عن الزيادة وضمن الدابة
ان تلفت لتحقق العدوان وان اعتبرها المؤجر لم يضمن المستاجر اجرة ولا قيمة ولو كان
المعتبر اجنبيا لزمه اجرة الزيادة الخامس ان تكون المنفعة مباحة فلو آجره مسكنا
ليحرز فيه خمرا او دكانا ليبيع فيه آلة محرمة او اجيرا ليحمل له مسكرا لم تنعقد الاجارة وربما
قيل بالتحريم وانعقاد الاجارة لامكان الانتفاع في غير المحرم والاول اشبه لان ذلك
يتناوله العقد وهل يجوز استيجار الحائط المزوق للتنزه قيل نعم وفيه تردد السادس
ان تكون المنفعة مقدورا على تسليمها فلو آجر عبدا آبقا لم يصح ولو ضم اليه فيه تردد
ولو منعه المؤجر منه سقطت الاجرة وهل له ان يلتزم ويطالب المؤجر بالتفاوت
فيه تردد والاظهر نعم ولو منعه ظالم قبل القبض كان بالخيار بين الفسخ والرجوع على
الظالم باجرة المثل ولو كان بعد القبض لم تبطل وكان له الرجوع على الظالم ولو انهدم المسكن
كان للمستاجر فسخ الاجارة الا ان يعيده صاحبه ويمكنه منه وفيه تردد ولو تمادى
المؤجر في اعادته فسخ المستاجر رجع بنسبة ما تخلف من الاجرة ان كان سلم اليه
الاجرة الثالث في احكامها وفيه مسائل الاولى اذا وجد المستاجر بالعين المستاجرة
عيبا كان له الفسخ او الرضا بالاجرة من غير نقصان ولو كان العيب مما يفوت به بعض
المنفعة الثانية اذا تعدى في العدوان ولو اختلفا في القيمة كان القول قول
المالك ان كانت دابة وقيل قول المستاجر على كل حال وهو اشبه الثالثة من تقبل
عملا لم يجز ان يقبله غيره بنقيصة على الاشهر الا ان يحدث فيه ما يستبيح به الفضل
لا يجوز تسليمه الى غيره الا باذن المالك ولو سلم من غير اذن ضمن الرابعة يجب على
المستاجر سقي الدابة وعلفها ولو اهمل ضمن الخامسة اذا افسد الصانع ضمن ولو

كان

كان حاذقا كالقصار يخرق الثوب او يحرقه والحجام يجني في حجامته او الختان يختن
فتسبق موساه الى الحشفة او يتجاوز حد الختان وكذا البيطار مثل ان يحيف على
الحافر او يفصد فيقتل او يجني ما يضر بالدابة ولو احتاط واجتهد اما لو تلف في يد الصانع
لا بسببه من غير تفريط ولا تعد لم يضمن على الاصح وكذا الملاح والمكاري لا يضمنان
الا ما يتلف عن تفريط على الاشهر السادسة من استاجر اجيرا لينفذه في حوائجه كانت نفقته
على المستاجر الا ان يشترط على الاجير السابعة اذا آجر مملوكا له فافسد كان ذلك
لازما للمولى في سعيه وكذا لو آجر نفسه باذن مولاه الثامنة صاحب الحمام لا يضمن الا
ما اودع وفرط في حفظه او تعدى فيه التاسعة اذا اسقط الاجرة بعد تحققها في
الذمة صح ولو اسقط المنفعة المعينة لم تسقط لان الابراء لا يتناول الا ما هو في الذمم
العاشرة اذا آجر عبده ثم اعتقه لم تبطل الاجارة وتستوفى المنفعة التي تناولها العقد
ولا يرجع العبد على المولى باجرة مثل عمله بعد العتق ولو آجر الوصي صبيا مدة يعلم بلوغه
فيها بطلت في المتيقن وصحت في المحتمل ولو اتفق البلوغ فيه وهل للصبي الفسخ بعد
بلوغه قيل نعم وفيه تردد الحادية عشرة اذا تسلم اجيرا ليعمل له صنعة فهلك لم
يضمنه صغيرا كان او كبيرا حرا او عبدا الثانية عشرة اذا دفع سلعة الى غيره ليعمل
فيها عملا فان كان ممن عادته ان يستاجر لذلك العمل كالغسال والقصار فله اجرة مثل
عمله وان لم يكن له عادة وكان العمل مما له اجرة فله المطالبة لانه ابصر بنيته وان لم يكن
مما له اجرة بالعادة لم يلتفت الى مدعيها الثالثة عشرة كل ما يتوقف عليه توفية
المنفعة فعلى المؤجر كالخيوط في الخياطة والمداد في الكتابة ويدخل المفتاح في
اجارة الدار لان الانتفاع يتم بها الرابع في التنازع وفيه مسائل الاولى اذا تنازعا
في اصل الاجارة فالقول قول المالك مع يمينه وكذا لو اختلفا في قدر المستاجر
لو اختلفا في رد العين المستاجرة اما لو اختلفا في قدر الاجرة فالقول قول المستاجر

الثانية اذا ادعى الصانع او الملاح او المكاري هلاك المتاع وانكر المالك كلفوا البينة ومع فقدها يلزمهم الضمان وقيل القول قولهم مع اليمين لانهم امناء وهو اشهر الروايتين وكذا لو ادعى المالك التفريط فانكروا الثالثة لو قطع الخياط ثوبا قباء فقال المالك امرتك بقطعه قميصا فالقول قول المالك مع يمينه لانه وقيل قول الخياط والاول اشبه ولو اراد الخياط فتقه لم يكن له ذلك اذا كانت الخيوط من الثوب او من المالك ولا اجرة له لانه عمل لم ياذن فيه المالك

كتاب الوكالة

وهو يستدعي بيان فصول الاول في العقد وهي استنابة في التصرف ولا بد من ايجاب دال على القصد كقوله وكلتك او استنبتك وما شاكل ذلك ولو قال نعم او اشار بما يدل على الاجابة كفى في الايجاب واما القبول فيقع باللفظ كقوله قبلت او رضيت وما شابهه وقد يكون بالفعل كما اذا قال وكلتك في البيع فباع ولو تأخر القبول عن الايجاب لم يقدح في الصحة فان الغائب يوكل والقبول يتأخر ومن شرطها ان تقع منجزة فلو علقت بشرط متوقع او وقت متجدد لم تصح نعم لو نجز الوكالة وشرط تأخير التصرف جاز ولو وكله في شراء عبد افتقر الى وصفه لينتفي الغرر ولو وكله مطلقا لم يصح على قول والجواز اشبه وهي عقد جائز من طرفيه فللوكيل ان يعزل نفسه مع حضور الموكل ومع غيبته وللموكل ان يعزله بشرط ان يعلمه العزل ولو لم يعلمه لم ينعزل بالعزل وقيل ان تعذر اعلامه فاشهد انعزل بالعزل والاشهاد والاول اظهر ولو تصرف الوكيل قبل الاعلام مضى تصرفه على الموكل ولو وكله في استيفاء القصاص ثم عزله فاقتص قبل العلم بالعزل وقع الاقتصاص موقعه وتبطل الوكالة بالموت والجنون والاغماء من كل واحد منهما وتبطل وكالة الوكيل بالحجر على الموكل فيما يمنع الحجر من التصرف فيه ولا تبطل الوكالة بالنوم وان تطاول وتبطل الوكالة بتلف ما تعلقت الوكالة به

كموت العبد الموكل في بيعه وموت المرأة الموكل بطلاقها وكذا لو فعل الموكل ما تعلقت الوكالة به والعبارة عن العزل ان يقول عزلتك او ازلت نيابتك او فسخت او ابطلت او نقضت او ما جرى مجرى ذلك واطلاق الوكالة يقتضي الابتياع بثمن المثل بنقد البلد حالا وان يبتاع الصحيح دون المعيب ولو خالف لم يصح ووقف على اجازة المالك ولو باع الوكيل بثمن فانكر المالك الاذن في ذلك القدر كان القول قوله مع يمينه ثم تستعاد العين ان كانت باقية ومثلها او قيمتها ان كانت تالفة وقيل يلزم الدلال اتمام ما حلف عليه المالك وهو بعيد فان تصادق الوكيل والمشتري على الثمن ودفع الوكيل الى المشتري السلعة فتلفت في يده كان للموكل الرجوع على ايهما شاء بقيمته لكن ان رجع على المشتري لا يرجع المشتري على الوكيل لتصديقه له في الاذن وان رجع على الوكيل رجع الوكيل على المشتري باقل الامرين من ثمنه وما اغترمه واطلاق الوكالة في البيع يقتضي تسليم المبيع من وجبانه وكذا اطلاق الوكالة في الشراء يقتضي الاذن في تسليم الثمن لكن لا يقتضي الاذن في البيع قبض الثمن لانه قد لا يؤتمن على القبض وللوكيل ان يرد بالعيب لانه من مصلحة العقد مع حضور الموكل وغيبته ولو منعه الموكل لم يكن له مخالفته الثاني فيما لا تصح فيه النيابة وما تصح فيه اما ما لا تدخله النيابة فضابطه ما تعلق قصد الشارع بايقاعه من المكلف مباشرة كالطهارة مع القدرة وان جازت النيابة في غسل الاعضاء عند الضرورة والصلاة الواجبة ما دام حيا وكذا الصوم والاعتكاف والحج الواجب مع القدرة والايمان والنذور والغصب والقسم بين الزوجات لانه يتضمن استمتاعا والظهار واللعان وقضاء العدة والجناية والالتقاط والاحتطاب والاحتشاش واقامة الشهادة واما ما تدخله النيابة فضابطه ما جعل ذريعة الى غرض لا يختص بالمباشرة كالبيع وقبض الثمن والرهن والصلح والحوالة والضمان والشركة والوكالة والعارية وفي الاخذ بالشفعة والابراء والوديعة وقسم الصدقات وعقد النكاح

وقبض الصداق والخلع والطلاق واستيفاء القصاص وقبض الديات وفي الجهاد
على وجه وفي استيفاء الحدود مطلقاً وفي اثبات حدود الآدميين اما حدود الله
سبحانه وتعالى فلا وفي عقد السبق والرماية والعتق والكتابة والتدبير وفي الدعوى
واثبات الحجج والحقوق ولو وكل على كل قليل وكثير قيل لا يصح لما يتطرق من الضرر وقيل
يجوز ويندفع الخيال باعتبار المصلحة وهو بعيد عن موضع الفرض ثم لو وكل على كل ما يملكه
صح لانه يناط بالمصلحة **الثالث** الموكل ويعتبر فيه البلوغ والعقل وان يكون جائز التصرف
فيما وكل فيه مما تصح فيه النيابة ولا تصح وكالة الصبي مميزاً كان او لم يكن ولو بلغ عشراً جاز
ان يوكل فيما له التصرف فيه كالوصية والصدقة والطلاق على رواية وكذا يجوز
ان يتوكل فيه وكذا لا تصح وكالة المجنون ولو عرض ذلك بعد التوكيل ابطل الوكالة
وللمكاتب ان يوكل لانه يملك التصرف في الاكتساب وليس للعبد القن ان يوكل الا باذن
مولاه صح وليس للوكيل ان يوكل الا باذنه ولو كان المملوك ماذوناً له في التجارة
جاز ان يوكل فيما جرت العادة بالتوكيل فيه لانه كالماذون فيه ولا يجوز ان يوكل في
غير ذلك لانه يتوقف على صريح الاذن من مولاه وله ان يوكل فيما يجوز ان يتصرف فيه
من غير اذن مولاه مما تصح فيه النيابة كالطلاق وللمحجور عليه ان يوكل فيما له التصرف فيه
من طلاق وخلع وما شابهه ولا يوكل المحرم في عقد النكاح ولا ابتياع الصيد وللاب
والجد ان يوكلا عن الولد الصغير وتصح الوكالة في الطلاق للغائب اجماعاً وللحاضر على
الاظهر ولو قال الموكل اصنع ما شئت كان دالاً على الاذن في التوكيل لانه تسليط على
ما يتعلق بالمشية ويستحب ان يكون الوكيل تام البصيرة فيما وكل فيه عارفاً باللغة
التي يحاور بها وينبغي للحاكم ان يوكل عن السفهاء من يتولى الحكومة عنهم ويكره لذوي المروات
ان يتولوا المنازعة بنفوسهم **الرابع** الوكيل ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل ولو كان
فاسقاً او كافراً او مرتداً ولو ارتد المسلم لم تبطل وكالته لان الارتداد لا يمنع الوكالة

ابتداء فكذا استدامة وكل ما له ان يليه بنفسه وتصح النيابة فيه صح ان يكون فيه وكيلاً
فتصح وكالة المحجور عليه لتبذير او فلس ولا تصح نيابة المحرم فيما ليس للمحرم ان يفعله كابتياع ع
الصيد وامساكه وعقد النكاح ويجوز ان تتوكل المراة في طلاق غيرها وهل تصح في
طلاق نفسها قيل لا وفيه تردد وتصح وكالتها في عقد النكاح لان عبارتها فيه معتبرة
عندنا وتجوز وكالة العبد اذا اذن مولاه ويجوز ان يوكله مولاه في اعتاق نفسه ولا
عقد الرق ولا الوكيل في عقد النكاح ولا يتوكل الذمي على المسلم فيه تردد والجواز
على كراهية ويجوز ان يتوكل الذمي على الذمي ويقتصر الوكيل من التصرف على ما اذن له
فيه وما تشهد العادة بالاذن فيه ولو امره ببيع السلعة بدينار نسيئة فباعها بدينار
نقداً صح وكذا لو باعها بدينارين الا ان يكون هناك غرض صحيح يتعلق بالتاجيل اما لو
امره ببيعه حالاً فباعه مؤجلاً لم يصح ولو كان باكثر مما عين لان الاغراض تتعلق بالتعجيل
ولو امره ببيعه في سوق مخصوص فباع في غيرها بالثمن الذي عين له او مع الاطلاق بثمن
المثل صح اذ الغرض تحصيل الثمن اما لو قال بعه من فلان فباعه من غيره لم يصح ولو تضاعف
الثمن لان الاغراض في الغرماء تتفاوت وكذا لو امره ان يشتري بعين المال فاشترى في
الذمة او في الذمة فاشترى بالعين لانه تصرف لم يؤذن فيه وهو مما تتفاوت
فيه المقاصد واذا ابتاع الوكيل وقع الشراء عن الموكل ولا يدخل في ملك الوكيل لانه
لو دخل في ملكه لزم ان يعتق عليه ابوه وولده لو اشتراهما كما يعتق ابو الموكل وولده ولو
وكل مسلم ذمياً في ابتياع خمر لم يصح وكل موضع يبطل الشراء للموكل فان كان سماه عند
العقد لم يقع عن احدهما فان لم يكن سماه قضي به على الوكيل في الظاهر وكذا لو انكر
الموكل الوكالة لكن ان كان الوكيل مبطلاً فالملك له ظاهراً وباطناً وان كان محقاً
كان الشراء للموكل باطناً وطريق التخلص ان يقول الموكل ان كان لي فقد بعته من
الوكيل فيصح البيع ولا يكون هذا تعليقاً للبيع على الشرط ويتقاصان وان امتنع الموكل

الموكل من البيع جاز ان يستوفي عوض ما اداه الى البائع عن موكله من جهة السلعة ويرد
ما يفضل عليه او يرجع بما ينقص عليه ولو وكل اثنين فان شرط الاجتماع لم يجز لاحدهما ان ينفرد
بشيء من التصرف وكذا لو اطلق ولو مات احدهما بطلت الوكالة وليس للحاكم ان يضم اليه
امينا اما لو شرط الانفراد جاز لكل منهما ان يتصرف غير مستوحش الى صاحبه ولو وكل زوجه
او عبد غيره ثم طلق الزوجة او اعتق العبد لم تبطل الوكالة اما لو اذن لعبده في التصرف
في ماله ثم اعتقه بطل الاذن لانه ليس على حد الوكالة بل هو اذن تابع للملك واذا وكل انسانا
في الحكومة لم يكن اذنا في قبض الحق لقد يوكل من لا يستأمن على المال وكذا لو وكله بالقبض
فانكر الغريم لم يكن اذنا في محاكمته لانه قد لا يرتضي للخصومة **فرع** لو قال وكلتك في قبض حقي
من فلان فمات لم يكن له مطالبة الورثة اما لو قال وكلتك في قبض حقي الذي على فلان
كان له ذلك ولو وكله في بيع فاسد لم يملك الصحيح وكذا لو وكله في ابتياع معيب فلو كان لانسان
على غيره دين فوكله ان يبتاع له به متاعا جاز ويبرأ بالتسليم الى البائع **الخامس** فيما
تثبت به الوكالة ولا يحكم بالوكالة بدعوى الوكيل ولا بموافقة الغريم ما لم يقم بذلك بينة وهي
شاهدان ولا تثبت بشهادة النساء ولا بشاهد ويمين على قول مشهور ولو شهد احدهما
بالوكالة في تاريخ والآخر في تاريخ آخر قبلت شهادتهما نظرا الى العادة في الاشهاد
اذ جمع الشهود لذلك في الموضع الواحد قد يعسر وكذا لو شهد احدهما انه وكله بالعجمية
والآخر بالعربية لان ذلك يكون اشارة الى المعنى الواحد ولو اختلفا في لفظ العقد
بان يشهد احدهما ان الموكل قال وكلتك ويشهد الآخر انه قال استنبتك لم تقبل لانها
شهادة على عقدين اذ صيغة كل واحد منهما مخالفة للاخرى وفيه تردد اذ مرجعه
الى انهما شهدا في وقتين اما لو عدلا عن حكاية لفظ الموكل واقتصرا على ايراد المعنى جاز
وان اختلفت عبارتهما واذا علم الحاكم بالوكالة حكم فيها بعلمه **فرع** لو ادعى الوكالة
عن غائب في قبض ماله من غريم فان انكر الغريم فلا يمين عليه وان صدقه فان كان عينا

لم يؤمر بالتسليم ولو دفع اليه كان للمالك استعادتها فان كان تالفا كان له الزام ايهما شاء مع انكاره
الوكالة ولا يرجع احدهما على الآخر وكذا لو كان الحق دينا وفيه تردد لكن في هذا لو دفع لم
يكن للمالك مطالبة الوكيل لانه لم يتعين حقا للمالك لا يتعين الا بقبضه او قبض وكيله وهو
ينفي كل واحد من القسمين وللغريم ان يعود على الوكيل ان كانت العين باقية او تلفت بتفريط
منه ولا درك عليه بغير تفريط وكل موضع يلزم الغريم التسليم لو اقر يلزمه اليمين اذا انكر **الرابع**
في اللواحق وفيه مسائل **الاولى** الوكيل امين لا يضمن الا ما تلف بتفريط او
التعدي **الثانية** اذا اذن لوكيله ان يوكل فان وكل عن موكله كانا وكيلين له لم تبطل وكالة الثاني
ولا تبطل بموت احدهما ولا بعزل احدهما صاحبه وان وكل عن نفسه كان له عزله فان مات
بطلت وكالتهما وكذا لو مات الوكيل الاول **الثالثة** يجب على الوكيل تسليم ما في يده الى الموكل
في المطالبة وعدم العذر فان امتنع من غير عذر فتلف كان ضامنا وان كان هناك عذر لم يضمن ولو ادعى بعد
ذلك انه تلف المال قبل الامتناع او ادعى الرد قبل المطالبة قيل لا تقبل دعواه ولو
اقام بينة والوجه انها تقبل **الرابعة** كل من في يده مال لغيره او في ذمته له ان يمتنع من
التسليم حتى يشهد صاحب الحق بالقبض ويستوي في ذلك ما يقبل قوله في رده وما لا يقبل
الا ببينة هربا من الجحود المفضي الى الدرك او اليمين وفصل آخرون بين ما يقبل قوله في
رده وما لا يقبل فاوجب التسليم في الاول واجاز الامتناع في الثاني الا مع الاشهاد والاول
اشبه **الخامسة** الوكيل في الايداع اذا لم يشهد على الودعي لم يضمن ولو كان وكيلا في قضاء
الدين فلم يشهد بالقبض ضمن وفيه تردد **السادسة** اذا تعدى الوكيل في مال الموكل ضمن ولا
تبطل وكالته لعدم التنافي ولو باع ما تعدى فيه وسلمه الى المشتري برئ من ضمانه لانه تسليم
ماذون فيه فجرى مجرى قبض المالك **السابعة** اذا اذن الموكل لوكيله في بيع ماله من نفسه فباعه
جاز وفيه تردد وكذا في النكاح **الثامن** في التنازع وفيه مسائل **الاولى** اذا اختلفا في
الوكالة فالقول قول المنكر لانه الاصل ولو اختلفا في التلف فالقول قول الوكيل لانه امين

وقد يتعذر اقامة البينة بالتلف غالباً فاقتضى بقوله دفعاً للالزام ما تعذر من غالب ولو اختلفا في التفريط فالقول قول المنكر لقوله عليه السلم واليمين على من انكر **الثانية** اذا اختلفا في دفع المال فان كان بجعل كلف البينة لانه مدع وان كان بغير جعل قيل القول قوله كالوديعة وهو قول مشهور وقيل القول قول المالك وهو الاشبه اما الوصي فالقول قوله في الانفاق لتعذر البينة فيه دون تسليم المال الى الموصى له وكذا القول في الاب والجد والحاكم وامينه مع اليتيم اذا انكر القبض عند بلوغه ورشده وكذا الشريك والمضارب ومن حصل في يده ضالة **الثالثة** اذا ادعى الوكيل التصرف وانكر الموكل مثل ان يقول بعت او قبضت قيل القول قول الوكيل لانه اقر بما له ان يفعله ولو قيل القول قول الموكل امكن لكن الاول اشبه **الرابعة** اذا اشترى انسان سلعة وادعى انه وكيل لانسان فانكر كان القول قوله مع يمينه ويقضى على المشتري بالثمن سواء اشترى بعين المال او في الذمة الا ان يكون ذكر انه يبتاع له حالة العقد ولو قال الوكيل ابتعت لك فانكر الموكل او قال ابتعت لنفسي فقال الموكل بل لي فالقول قول الوكيل لانه ابصر بنيته **الخامسة** اذا زوجه امرأة فانكر الوكالة ولا بينة كان القول قول الموكل مع يمينه ويلزم الوكيل مهرها وروي نصف مهرها وقيل يحكم ببطلان العقد في الظاهر ويجب على الموكل ان يطلقها ان كان يعلم صدق الوكيل وان يسوق اليها نصف المهر وهذا قوي **السادسة** اذا وكله في ابتياع عبد فاشتراه بمائة فقال الموكل اشتريته بثمانين فالقول قول الوكيل لانه مؤتمن ولو قيل القول قول الموكل كان اشبه لانه غارم **السابعة** اذا اشترى لموكله كان البائع بالخيار ان شاء طالب الوكيل وان شاء طالب الموكل والوجه اختصاص المطالبة بالموكل مع العلم بالوكالة واختصاص الوكيل مع الجهل بذلك **الثامنة** اذا طالب الوكيل فقال الذي عليه الحق لا تستحق المطالبة لم يلتفت الى قوله لانه مكذب لبينة الوكالة ولو قال عزلك الموكل لم يتوجه على الوكيل اليمين الا ان يدعي عليه العلم وكذا لو ادعى ان الموكل ابراه **التاسعة** تقبل شهادة الوكيل لموكله

فيما لا ولاية له فيه ولو عزل قبلت في الجميع ما لم يكن اقام بها او شرع في المنازعة **العاشرة** لو وكله بقبض دينه من غريم له فاقر الوكيل بالقبض وصدقه الغريم وانكر الموكل فالقول قول الموكل وفيه تردد اما لو امره ببيع سلعة وتسليمها وقبض ثمنها فتلف من غير تفريط فاقر الوكيل بالقبض وصدقه المشتري وانكر الموكل فالقول قول الوكيل لان الدعوى هنا على الوكيل من حيث سلم المبيع ولم يتسلم الثمن فكانه يدعي ما يوجب الضمان وهناك الدعوى على الغريم وفي الفرق نظر ولو ظهر في المبيع عيب رده على الوكيل دون الموكل لانه لم يثبت وصول الثمن اليه ولو قيل برد المبيع على الموكل كان اشبه

كتاب الوقوف والصدقات

والنظر في العقد والشرائط واللواحق **الاول** الوقف عقد ثمرته تحبيس الاصل واطلاق المنفعة واللفظ الصريح فيه وقفت لا غير اما حرمت وتصدقت فلا يحمل على الوقف الا مع القرينة لاحتمالهما مع الانفراد غير الوقف ولو نوى بذلك الوقف من دون القرينة دين بنيته ثم لو اقر انه قصد ذلك حكم عليه بظاهر الاقرار ولو قال حبست وسبلت قيل يصير وقفا وان تجرد لقوله عليه السلم حبس الاصل وسبل الثمرة وقيل لا يكون وقفا الا مع القرينة اذ ليس ذلك عرفا مستقرا بحيث يفهم مع الاطلاق وهذا اشبه ولا يلزم الا بالاقباض واذا تم كان لازما لا يجوز الرجوع فيه اذا وقع في زمان الصحة اما الوقف في مرض الموت فان اجاز الورثة والا اعتبر من الثلث كالهبة والمحاباة في البيع وقيل يمضي من اصل التركة والاول اشبه ولو وقف ووهب واعتق وباع فحابى ولم تجز الورثة فان خرج ذلك من الثلث صح وان عجز بدئ بالاول فالاول حتى يستوفي قدر الثلث ثم يبطل ما زاد وهكذا لو اوصى بوصايا ولو جهل المتقدم قيل يقسم على الجميع بالحصص ولو اعتبر ذلك بالقرعة كان حسنا واذا وقف شاة كان صوفها ولبنها الموجود داخلا في الوقف ما لم يستثنه نظرا الى العرف كما لو باعها **النظر الثاني**

في الشرائط وهي أربعة أقسام الأول في شرائط الموقوف وهي أربعة أن يكون عيناً مملوكة
ينتفع بها مع بقائها ويصح إقباضها فلا يصح وقف ما ليس بعين كالدين وكذا لو قال وقفت
فرساً أو ناضحاً أو داراً ولم يعين ويصح وقف العقار والثياب والأثاث والآلات المباحة
وضابطه كل ما يصح الانتفاع به منفعة محللة مع بقاء عينه وكذا يصح وقف الكلب المملوك
والسنور لإمكان الانتفاع ولا يصح وقف الخنزير لأنه لا يملكه المسلم ولا وقف الآبق لتعذر
التسليم وهل يصح وقف الدنانير والدراهم قيل لا وهو الأظهر لأنه لا نفع لها إلا بالتصرف فيها
وقيل يصح لأنه قد يفرض لها نفع مع بقائها ولو وقف ما لا يملكه لم يصح وقفه ولو أجاز المالك
قيل يصح لأنه كالوقف المستأنف وهو حسن ويصح وقف المشاع وقبضه كقبضه في البيع
القسم الثاني في شرائط الواقف ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل وجواز التصرف
وفي وقف من بلغ عشراً تردد والمروي جواز صدقته والأولى المنع لتوقف رفع الحجر على
البلوغ والرشد ويجوز أن يجعل الواقف النظر إلى الموقوف عليهم بناء على القول بالملك
القسم الثالث في شرائط الموقوف عليه ويعتبر في الموقوف عليه شروط ثلاثة أن يكون
موجوداً ممن يصح أن يملك وأن يكون معيناً وأن لا يكون الوقف عليه محرماً فلو وقف على معدوم
ابتداء لم يصح كمن يقف على من سيولد له أو على حمل لم ينفصل أما لو وقف على معدوم تبعاً لموجود
فإنه يصح ولو بدأ بالمعدوم ثم بعده على الموجود قيل لا يصح وقيل يصح على الموجود والأول أشبه
وكذا لو وقف على من لا يملك ثم على من يملك فيه التردد والمنع أشبه ولا يصح على المملوك ولا
ينصرف الوقف إلى مولاه لأنه لم يقصده بالوقفية ويصح الوقف على المصالح كالقناطر والمساجد
لأن الوقف في الحقيقة على المسلمين لكن هو صرف إلى بعض مصالحهم ولا يقف المسلم على
الحربي ولو كان رحماً ويقف على الذمي ولو كان أجنبياً ولو وقف على الكنائس والبيع لم يصح
وكذا لو وقف على معونة الزناة أو قطاع الطريق أو شاربي الخمر وكذا لو وقف على كتب ما
يسمى الآن بالتوراة والإنجيل لأنها محرفة ولو وقف الكافر جاز والمسلم إذا وقف على

الفقراء انصرف إلى فقراء المسلمين دون غيرهم ولو وقف الكافر كذلك انصرف إلى فقراء
نحلته ولو وقف على المسلمين انصرف إلى من صلى إلى القبلة ولو وقف على المؤمنين انصرف إلى
الاثني عشرية وقيل إلى مجتنبي الكبائر والأول أشبه ولو وقف على الشيعة فهو للإمامية
والجارودية دون غيرهم من فرق الزيدية وكذا إذا وصف الموقوف عليه بنسبة دخل فيها
كل من أطلقت عليه فلو وقف على الإمامية كان للاثني عشرية ولو وقف على الزيدية كان
للقائلين بإمامة زيد بن علي وكذا لو علقه بنسبة إلى أب كان لكل من انتسب إليه بالأبوة
كالهاشميين فهو لمن انتسب إلى هاشم من ولد أبي طالب والحارث والعباس وأبي لهب
والطالبيين فهو لمن ولده أبو طالب عليه السلام ويشترك الذكور والإناث المنتسبون
إليه من جهة الأب نظراً إلى العرف وفيه خلاف للأصحاب ولو وقف على الجيران رجع
إلى العرف وقيل لمن يلي داره إلى أربعين ذراعاً وهو حسن وقيل إلى أربعين داراً من كل جانب
وهو مطرح ولو وقف على مصلحة فبطل رسمها صرف في وجوه البر ولو وقف في وجوه البر
صرف في الفقراء والمساكين وكل مصلحة يتقرب بها إلى الله سبحانه ولو وقف على بني تميم صح
ويصرف إلى من يوجد منهم وقيل لا يصح لأنهم مجهولون والأول هو المذهب ولو وقف على
الذمي جاز لأن الوقف تمليك فهو كإباحة المنفعة وقيل لا يصح لأنه يشترط فيه نية القربة
إلا على أحد الأبوين وقيل يصح على ذوي القرابة والأول أشبه وكذا يصح على المرتد وفي
الحربي تردد أشبهه المنع ولو وقف ولم يذكر المصرف بطل الوقف وكذا لو وقف على غير
معين كأن يقول على أحد هذين أو على المشهدين أو الفريقين فالكل باطل وإذا وقف على
أولاده أو إخوته أو ذوي قرابته اقتضى الإطلاق اشتراك الذكور والإناث والأدنى والأبعد
والتساوي في القسمة إلا أن يشترط ترتيباً أو اختصاصاً أو تفضيلاً ولو وقف على
أعمامه وأخواله تساووا جميعاً وإذا وقف على أقرب الناس إليه فهم الأبوان والولد
وإن سفلوا فلا يكون لأحد من ذوي القرابة شيء ما لم يعدم المذكورون ثم الأجداد و

الاخوة وان نزلوا ثم الاعمام والاخوال على ترتيب الارث لكن يتساوون في الاستحقاق الا
ان يعين التفضيل **القسم الرابع** في شرائط الوقف وهي اربعة الدوام والتنجيز والاقباض
واخراجه عن نفسه فلو قرنه بمدة بطل وكذا لو علقه بصفة متوقعة وكذا لو جعله لمن ينقرض
غالبا كان يقفه على زيد ويقتصر او يسوقه الى بطون تنقرض غالبا او يطلقه في عقبه ولا
يذكر ما يصنع به بعد الانقراض ولو فعل ذلك قيل يبطل الوقف وقيل يجب اجراؤه حتى ينقرض
المسمون وهو الاشبه فاذا انقرضوا رجع الى ورثة الواقف وقيل الى ورثة الموقوف
عليهم والاول اظهر ولو قال وقفت اذا جاء راس الشهر او ان قدم زيد لم يصح والقبض
في صحته فلو وقف ولم يقبض ثم مات كان ميراثا ولو وقف على اولاده الاصاغر كان قبضه
قبضا عنهم وكذا الجد للاب وفي الوصي تردد اظهره الصحة ولو وقف على نفسه لم يصح
حتى غيره ولا ادرى اشبه وكذا لو وقف على غيره وشرط قضاء ديونه او ادرار مؤونته لم يصح
اما لو وقف على الفقراء ثم صار فقيرا او على الفقهاء ثم صار فقيها صح له المشاركة في الانتفاع
ولو شرط عوده اليه عند حاجته صح الشرط وبطل الوقف وصار حبسا يعود اليه مع
الحاجة ويورث ولو شرط اخراج من يريد بطل الوقف ولو شرط ادخال من يولد مع
الموقوف عليهم جاز سواء وقف على اولاده او على غيرهم اما لو شرط نقله عن الموقوف عليهم
الى من سيوجد لم يجز وبطل الوقف وقيل اذا وقف على اولاده الاصاغر جاز ان يشرك
معهم وان لم يشترط وليس بمعتمد والقبض معتبر في الموقوف عليه اولا ويسقط اعتبار ذلك في بقية
الطبقات ولو وقف على الفقراء او على الفقهاء فلا بد من نصب قيم لقبض الوقف ولو
كان الوقف على مصلحة كفى ايقاع الوقف عن اشتراط القبول وكان القبض الى الناظر في
تلك المصلحة ولو وقف مسجدا صح الوقف ولو صلى فيه واحد وكذا لو وقف مقبرة تصير
وقفا بالدفن فيها ولو واحد ولو صرف الناس في الصلاة في المسجد او في الدفن ولم يتلفظ بالوقف
لم يخرج عن ملكه وكذا لو تلفظ بالعقد ولم يقبضه **النظر الثالث** في اللواحق وفيه

مسائل **الاولى** الوقف ينتقل الى ملك الموقوف عليه لان فائدة الملك موجودة فيه والمنع
من البيع لا ينافيه كما في ام الولد وقد يصح بيعه على وجه فلو وقف حصة من عبد ثم اعتقه
لم يصح العتق لخروجه عن ملكه ولو اعتقه الموقوف عليه لم يصح ايضا لتعلق حق البطون
ولو اعتق الشريك مضى العتق في حصته ولم يقوم عليه لان العتق لا ينفذ فيه مباشرة
فالاولى ان لا ينفذ سراية ويلزم من القول بانتقاله الى الموقوف عليهم افتكاكه من الرق
ويفرق بين العتق مباشرة وبينه سراية بان العتق مباشرة يتوقف على انحصار الملك في
المباشر او في حصته شريكه وليس كذلك افتكاكه فانه ازالة للرق شرعا فيسري في باقيه
ويضمن الشريك القيمة لانه يجري مجرى الاتلاف وفيه تردد **الثانية** اذا وقف مملوكا
كانت نفقته في كسبه شرط ذلك او لم يشترط ولو عجز عن الاكتساب كانت نفقته على الموقوف
عليهم ولو قيل في بيت مال المسلمين كان اشبه لان نفقة المملوك تلزم المالك ولو صار مقعدا
انعتق عندنا فيسقط عنه الخدمة وعن مولاه نفقته **الثالثة** لو جنى العبد الموقوف عمدا
لزمه القصاص فان كانت دون النفس بقي الباقي وقفا وان كانت نفسا اقتص منه وبطل
الوقف وليس للمجني عليه استرقاقه وان كانت الجناية خطا تعلقت بمال الموقوف عليه
لتعذر استيفائها من رقبته وقيل تتعلق بكسبه لان المولى لا يعقل عبدا ولا يجوز
اهدار الجناية ولا طريق الى عتقه فيتوقع وهو اشبه اما لو جني عليه فان وجب
للجناية ارش فللموجودين من الموقوف عليهم وان كانت نفسا توجب القصاص فاليهم
وان اوجبت دية من الجاني فهل يقام بها مقامه قيل نعم لان الدية عوض رقبته
وهي ملك للبطون وقيل لا بل يكون للموجودين من الموقوف عليهم وهو اشبه لان
الوقف لم يتناول القيمة **الرابعة** اذا وقف في سبيل الله انصرف الى ما يكون وصلة
الى الثواب كالغزاة والحج والعمرة وبناء المساجد والقناطر وكذا لو قال في سبيل الله
وسبيل الثواب وسبيل الخير كان واحدا ولا يجب قسمة الفائدة اثلاثا **الخامسة**

برسد

اذا كان لمولى من اعلى وهم المعتقون له ومولى من اسفل وهم الذين اعتقهم ثم وقف على
مواليه فان علم انه اراد احدهما انصرف الوقف اليه وان لم يعلم انصرف اليهما السادسة
اذا وقف على اولاده واولاد اولاده اشترك اولاد البنين والبنات ذكورهم واناثهم من غير تفضيل
اما لو وقف على من انتسب اليه منهم لم يدخل اولاد البنات فلو وقف على اولاده انصرف الى
اولاده لصلبه ولم يدخل معهم اولاد الاولاد وقيل بل يشترك الجميع والاول اظهر لان
ولد الولد لا يفهم من اطلاق لفظ الولد ولو قال على اولادي واولاد اولادي اختص
بالبطنين ولو قال على اولادي فاذا انقرضوا وانقرض اولاد اولادي فعلى الفقراء
فالوقف لاولاده فاذا انقرضوا قيل يصرف الى اولاد اولاده فاذا انقرضوا فالى
الفقراء وقيل لا يصرف الى اولاد الاولاد لانه لم يقف عليهم لكن يكون انقراضهم
شرطا للصرف الى الفقراء وهو اشبه السابعة اذا وقف مسجدا فخرب وخربت القرية
او المحلة لم يعد الى ملك الواقف ولا تخرج العرصة عن الوقف ولو اخذ السيل ميتا
فيئس منه كان الكفن للورثة الثامنة لو انهدمت الدار لم تخرج العرصة عن الوقف
ولم يجز بيعها ولو وقع بين الموقوف عليهم خلف بحيث يخشى خرابه جاز بيعه ولو لم يقع خلف
ولا خشي خرابه بل كان البيع انفع لهم قيل يجوز بيعه والوجه المنع ولو انقلعت نخلة من
الوقف قيل يجوز بيعها لتعذر الانتفاع الا بالبيع وقيل لا يجوز لامكان الانتفاع
بالاجارة للتسقيف وشبهه وهو اشبه التاسعة اذا آجر البطن الاول الوقف مدة
ثم انقرضوا في اثنائها فان قلنا الموت يبطل الاجارة فلا كلام وان لم نقل فهل تبطل
هاهنا فيه تردد اظهره البطلان لانا تبينا ان هذه المدة ليست للموجرين فيكون البطن
الثاني مخيرا بين الاجازة في الباقي وبين الفسخ فيه ويرجع المستاجر على تركة الاولين بما
قابل المتخلف العاشرة اذا وقف على الفقراء انصرف الى فقراء البلد ومن يحضره وكذا
لو وقف على العلويين وكذا لو وقف على بني اب منتشرين صرف الى الموجودين ولا يجب

تتبع من لم يحضر لموضع المشقة ولا يجوز للموقوف عليه وطء الامة الموقوفة لانه لا
يختص بملكها ولو اولدها كان الولد حرا ولا قيمة عليه لانه لا يجب له على نفسه غرم وهل
تصير ام ولد قيل نعم وتنعتق بموته وتؤخذ القيمة من تركته لمن يليه من البطون وفيه تردد
ويجوز تزويج الامة الموقوفة ومهرها للموجودين من ارباب الوقف لانه فائدة كاجرة
الدار وكذا ولدها من مملوك او من زنا ويختص به البطن الذي يولد
معهم فان كان من حر بوطء صحيح كان حرا الا ان يشترطوا رقيته في العقد ولو وطئها
الحر بشبهة كان ولده حرا وعليه قيمته للموقوف عليهم ولو وطئها الواقف كان كالاجنبي
واما الصدقة فهي عقد يفتقر الى الايجاب والقبول والاقباض ولو قبضها المعطى له من غير
رضا المالك لم تنتقل اليه ومن شرطها نية القربة ولا يجوز الرجوع فيها بعد القبض على الاصح
لان المقصود بها الاجر وقد حصل فهي كالمعوض عنها والصدقة المفروضة محرمة على
بني هاشم الا صدقة الهاشمي او صدقة غيره عند الاضطرار ولا باس بالصدقة المندوبة عليهم مسائل ثلث
الاولى لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القبض سواء عوض عنها او لم يعوض لرحم
كان او لاجنبي على الاصح الثانية تجوز الصدقة على الذمي وان كان اجنبيا لقوله
عليه السلام على كل كبد حرى اجر ولقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في
الدين الثالثة صدقة السر افضل من الجهر الا ان يتهم في ترك المواساة فيظهرها دفعا

كتاب السكنى والحبس

وهو عقد يفتقر الى الايجاب والقبول والقبض وفائدتها التسليط على استيفاء المنفعة
مع بقاء الملك على مالكه وتختلف عليها الاسماء بحسب اختلاف الاضافة فاذا قرنت
بالعمر قيل عمرى وبالاسكان قيل سكنى وبالمدة قيل رقبى اما من الارتقاب او من
رقبة الملك فالعبارة عن العقد ان يقول اسكنتك او اعمرتك او عمري او مدة
فتلزم بالقبض وقيل لا تلزم وقيل تلزم ان قصد به القربة والاول اشبه ولو قال لك

او ارقبتك او ما جرى مجراه هذه الدار او هذه الارض او هذا المسكن عمرك

للسكنى هذه الدار ما بقيت او ما حييت جاز وترجع الى المسكن بعد موت الساكن على
الاشبه اما لو قال فاذا مت رجعت الي فانها ترجع قطعا ولو قال اعمرتك هذه الدار
ولعقبك كان عمرى ولم ينتقل الى المعمر وكان كما لو لم يذكر العقب واذا عين للسكنى
مدة لزمت بالقبض ولا يجوز الرجوع فيها الا بعد انقضائها وكذا لو جعلها عمر المالك لم ترجع
وان مات المعمر وينتقل ما كان له الى ورثته حتى يموت المالك ولو قرنها بعمر المعمر ثم مات لم يكن
لورثته ورجعت الى المالك ولو اطلق المدة ولم يعينها كان له الرجوع متى شاء وكل ما
يصح وقفه يصح اعماره من دار ومملوك واثاث ولا تبطل بالبيع بل يجب ان يوفى المعمر
ما شرط له واطلاق السكنى يقتضي ان يسكن بنفسه واهله واولاده ولا يجوز ان يسكن
غيرهم الا ان يشترط ذلك ولا يجوز ان يؤجر السكنى كما لا يجوز ان يسكن غيره الا باذن
المسكن واذا حبس فرسه في سبيل الله او غلامه في خدمة البيت والمسجد لزم ذلك ولم
يجز تغييره ما دامت العين باقية اما لو حبس شيئا على رجل ولم يعين وقتا ثم مات
الحابس كان ميراثا وكذا لو عين مدة وانقضت كان ميراثا لورثة الحابس

المسكن

كتاب الهبات

والنظر في الحقيقة والحكم الهبة هي العقد المقتضي تمليك العين من غير عوض تمليكا
منجزا مجردا عن القربة وقد يعبر عنها بالنحلة والعطية وهي تفتقر الى الايجاب والقبول
والقبض فالايجاب كل لفظ قصد به التمليك المذكور كقوله مثلا وهبتك وملكتك ولا
يصح العقد الا من بالغ كامل جائز التصرف ولو وهب ما في الذمة فان كان لغير من عليه
الحق لم يصح على الاشبه لانها مشروطة بالقبض وان كانت له صح وصرفت الى الابراء ولا
يشترط في الابراء القبول على الاصح ولا حكم للهبة ما لم تقبض ولو اقر بالهبة والاقباض
حكم عليه باقراره ولو كانت في يد الواهب ولو انكر بعد ذلك ولو مات الواهب بعد
العقد وقبل القبض كانت ميراثا ويشترط في صحة القبض اذن الواهب فلو قبض الموهوب

من غير اذنه لم ينتقل الى الموهوب ولو وهب ما هو في يد الموهوب صح ولم يفتقر الى اذن
الواهب في القبض ولا ان يمضي زمان يمكن فيه القبض وربما صار الى ذلك بعض الاصحاب
وكذا لو وهب الاب او الجد للولد الصغير لزم بالعقد لان قبض الولي قبض عنه ولو وهب
غير الاب والجد فمن كان له ولاية او لم يكن فلا بد من القبض عنه ويتولى ذلك الولي
او الحاكم وهبة المشاع جائزة وقبضه كقبضه في البيع ولو وهب اثنين شيئا فقبلا وقبضا
ملك كل واحد منهما ما وهب له فان قبل احدهما وقبض وامتنع الآخر صحت الهبة في القابض
ويجوز تفضيل بعض الولد على بعض في العطية على كراهية فاذا قبضت الهبة فان
كانت للابوين لم يكن للواهب الرجوع اجماعا وكذا ان كان ذا رحم غيرهما وفيه خلاف
وان كان اجنبيا فله الرجوع ما دامت العين باقية وان تلفت فلا رجوع وكذا ان عوض
عنها ولو كان العوض يسيرا وهل تلزم بالتصرف قيل نعم وقيل لا يلزم وهو الاشبه وفي
العطية ويكره الرجوع فيما تهبه الزوجة لزوجها والزوج لزوجته وقيل يجريان مجرى ذي
الرحم والاول اشبه الثالث في حكم الهبات وهي مسائل الاولى لو وهب فاقبض ثم
باع من آخر فان كان الموهوب رحما لم يصح البيع وكذا ان كان اجنبيا وقد عوض عنها
اما لو كان اجنبيا ولم يعوض قيل يبطل لانه باع ما لا يملك وقيل يصح لان له الرجوع
والاول اشبه ولو كانت الهبة فاسدة صح البيع على الاحوال كلها وكذا القول فيمن باع مال
مورثه وهو يعتقد بقاءه وكذا لو اوصى برقبة معتقة فظهر فساد عتقه الثانية
اذا تأخر القبض عن العقد ثم اقبض حكم بانتقال الملك من حين القبض لا من حين العقد
وليس كذلك الوصية فانه يحكم بانتقالها بالموت مع القبول وان تأخر الثالثة لو قال
وهبت ولم اقبض كان القول قوله وللمقر له احلافه ان ادعى الاقباض وكذا لو قال
وهبته وملكته ثم انكر القبض لانه يمكن ان يخبر عن وهمه الرابعة اذا رجع في الهبة
وقد عابت لم يرجع بالارش وان ازدادت زيادة متصلة فللواهب وان كانت منفصلة

كالثمرة والولد فإن كانت متجددة كان للموهوب وإن كانت حاصلة وقت العقد كانت
للواهب. الخامسة إذا وهب وأطلق لم تكن الهبة مشروطة بالثواب فإن أثاب لم يكن للواهب
الرجوع وإن شرط الثواب صح أطلق أو عيّن وكذا له الرجوع ما لم يدفع إليه ما شرط ومع الاشتراط
من غير تقدير يدفع ما شاء ولو كان يسيراً ولم يكن للواهب مع قبضه الرجوع ولا يجبر الموهوب على دفع
المشترط بل يكون بالخيار ولو تلفت والحال هذه أو عابت لم يضمن الموهوب لأن ذلك حدث
في ملكه وفيه تردد. السادسة إذا صبغ الموهوب له الثوب فإن قلنا التصرف يمنع من الرجوع
فلا رجوع للواهب وإن قلنا لا يمنع إذا كان الموهوب أجنبياً كان شريكاً بقيمة الصبغ. السابعة
إذا وهب في مرضه المخوف وبرئ صحت الهبة وإن مات في مرضه ولم تجز الورثة اعتبرت من الثلث على الأظهر

كتاب السبق والرماية

وفائدته بعث العزم على الاستعداد للقتال والهداية لممارسة النضال وهي معاملة صحيحة
مستندها قوله عليه السلام لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر وقوله عليه السلام إن الملائكة
لتنفر عند الرهان وتلعن صاحبه ما خلا الحافر والخف والريش والنصل وتحقيق هذا
الباب يستدعي فصولاً. الأول في الألفاظ المستعملة فيه فالسابق هو الذي يتقدم
بالعنق والكتد وقيل بأذنه والأول أظهر والمصلي الذي يحاذي رأسه صلوي السابق و
الصلوان ما عن يمين الذنب وشماله والسبق بسكون الباء المصدر وبالتحريك العوض وهو
الخطر والمحلل الذي يدخل بين اثنين فصاعداً إن سبق أخذ وإن سُبق لم يغرم والغاية مدى
السباق والمناضلة المسابقة والمراماة ويقال سبّق بتشديد الباء إذا أخرج السبق
وإذا أحرزه أيضاً والرشق بكسر الراء عدد الرمي وبالفتح الرمي ويقال للرشق وجه ويد يراد
بالرمي على ولاء حتى يفرغ الرشق ويوصف السهم بالحابي والخاصر والخازق والخاسق
والمارق والخارم والحابي ما زلج على الأرض ثم أصاب الغرض والخاصر ما أصاب أحد جانبيه
والخازق ما خدشه والخاسق ما فتحه وثبت فيه والمارق الذي يخرج من الغرض نافذاً والخارم

الذي

الذي يخرم حاشيته ويقال للمزدلف الذي يضرب الأرض ثم يثب إلى الغرض والغرض ما
يقصد إصابته وهو الرقعة والهدف ما يجعل فيه الغرض من تراب أو غيره والمبادرة
هي أن يبادر أحدهما إلى الإصابة مع التساوي في الرشق والمحاطة هي إسقاط ما تساويا
فيه من الإصابة. الثاني فيما يسابق فيه ويقتصر في الجواز على النصل والخف والحافر
وقوفاً على مورد الشرع ويدخل تحت النصل السهم والنشاب والحراب والسيف ويتناول
الخف الإبل والفيلة اعتباراً باللفظ وكذا يدخل تحت الحافر الفرس والحمار والبغل ولا تجوز
المسابقة بالطيور ولا على القدم ولا بالسفن ولا بالمصارعة. الثالث عقد المسابقة
والرماية يفتقر إلى إيجاب وقبول وقيل هو جعالة فلا يفتقر إلى قبول ويكفي البذل
وعلى الأول هو لازم كالإجارة وعلى الثاني هو جائز شرع فيه أو لم يشرع ويصح أن يكون
العوض عيناً ودَيناً وإذا بذل السبق غير المتسابقين صح إجماعاً ولو بذله أحدهما أو هما
صح عندنا ولو لم يدخل بينهما محلل ولو بذله الإمام من بيت المال جاز لأن فيه مصلحة ولو جعل
السبق للمحلل بانفراده جاز أيضاً وكذا لو قيل من سبق منا فله السبق جاز عملاً بإطلاق
الإذن في الرهان ويفتقر المسابقة إلى شروط خمسة تقدير المسافة ابتداء وانتهاء
وتقدير الخطر وتعيين ما يسابق عليه وتساوي ما به السباق في احتمال السبق فلو كان
أحدهما ضعيفاً يتيقن قصوره عن الآخر لم يجز الخامس أن يجعل السبق لأحدهما أو
للمحلل ولو جعل لغيرهما لم يجز وهل يشترط التساوي في الموقف قيل نعم والأظهر لا لأنه
مبني على التراضي وأما الرمي فيفتقر إلى العلم بأمور ستة الرشق وعدد الإصابة و
صفتها وقدر المسافة والغرض والسبق وتماثل جنس الآلة وفي اشتراط المبادرة
والمحاطة تردد والظاهر أنه لا يشترط وكذا لا يشترط تعيين القوس والسهم. الرابع
في أحكام النضال وفيه مسائل الأولى إذا قال الأجنبي لاثنين من سبق فله خمسة فتساويا
في بلوغ الغاية فلا شيء لأحدهما لأنه لا سابق ولو سبق أحدهما كانت الخمسة له وإن سبق

اثنان كانت لهما دون الباقين وكذا لو سبق ثلثة او اربعة ولو قال من سبق فله درهم
ومن صلّى فله درهم فلو سبق واحد او اثنان او اربعة فلهم الدرهمان ولو سبق واحد وصلّى
ثلثة وتأخر واحد كان للسابق درهمان وللثلثة درهم ولا شيء للمتأخر ولو كانا
اثنين واخرج كل واحد منهما شيئا وادخلا محللا وقالا ان الثلثة سبق فله السبقان
فان سبق احد المستبقين كان السبقان له على ما اخترناه وكذا لو سبق المحلل ولو سبق
المستبقان كان لكل واحد ماله لنفسه ولا شيء للمحلل ولو سبق احدهما والمحلل كان السبق له
نفسه ونصف مال المسبوق ونصفه للآخر المحلل ولو سبق احدهما وصلّى المحلل كان
الكل للسابق عملا بالشرط وكذا لو سبق احد المستبقين وتأخر الآخر والمحلل وكذا لو سبق احدهما
وصلّى الآخر وتأخر المحلل اذا شرطا المبادرة والرشق عشرين والاصابة خمسة
فرمى كل واحد منهما عشرة واصاب خمسة فقد تساويا في الاصابة والرمي فلا يختص
الرشق لانه يخرج عن المبادرة ولو رمى كل واحد منهما عشرة واصاب احدهما خمسة و
الآخر اربعة فقد نضل صاحب الخمسة ولو نال الكمال الرشق لم يجب اما لو شرطا المحاطة
فرمى كل واحد منهما عشرة فاصاب خمسة بخمسة واكملا الرشق ولو اصاب احدهما
العشرة تسعة واصاب الآخر خمسة تحاطا خمسة بخمسة واكملا الرشق ولو تحاطا
فبادر احدهما الى كمال العدد فان كان مع انتهاء الرشق فقد نضل صاحبه وان كان
قبل انتهائه واراد صاحب الاقل اكمال الرشق نظر فان كان له فائدة مثل ان يرجو
ان يرجح عليه او يساويه او يمنعه ان ينفرد بالاصابة بان يقصر بعد المحاطة عن عدد
الاصابة اجبر صاحب الاكثر وان لم يكن فائدة لم يجبر كما اذا رمى احدهما خمسة عشر
فاصابها ورمى الآخر فاصاب منها خمسة فيتحاطان خمسة بخمسة فاذا اكملا فاكثر ما
يصيب صاحب الخمسة وهي خمسة ويخطئها صاحب الاكثر فيجتمع لصاحب الخمسة
عشرة فيتحاطان عشرة بعشرة ويفضل لصاحب الاكثر خمسة فلا يظهر للاكمال فائدة

الرابعة اذا تم النضال ملك الناضل العوض وله التصرف فيه كيف شاء وله ان يختص
به وان يطعم اصحابه ولو شرط في العقد اطعامه لحزبه لم استبعد جوازه الخامسة اذا
فسد عقد السبق لم يجب بالعمل اجرة المثل وسقط المسمى لا الى بدل ولو كان السبق
مستحقا وجب على الباذل مثله او قيمته السادسة اذا فضل احدهما الآخر في الاصابة فقال
له اطرح الفضل بكذا قيل لا يجوز لان المقصود بالنضال ابانة حذق الرامي وظهور
اجتهاده فلو طرح الفضل بعوض كان تركا للمقصود بالنضال فتبطل المعاوضة ويرد ما اخذ

كتاب الوصايا

والنظر في ذلك يستدعي فصولا الاول في الوصية وهي تمليك عين او منفعة بعد
الوفاة ويفتقر الى الايجاب والقبول والايجاب كل لفظ دل على ذلك القصد كقوله اعطوا
فلانا بعد وفاتي او لفلان كذا بعد وفاتي او اوصيت له وينتقل بها الملك الى الموصى له
بموت الموصي وقبول الموصى له ولا ينتقل بالموت منفردا عن القبول على الاظهر ولو
قبل قبل الوفاة جاز وبعد الوفاة آكد وان تأخر القبول عن الوفاة ما لم يرد فان رد في
حياة الموصي جاز ان يقبل بعد وفاته اذ لا حكم لذلك الرد وان رد بعد الموت وقبل
القبول بطلت وكذا لو رد بعد القبض وقبل القبول ولو رد بعد الموت والقبول و
القبض قيل يبطل وقيل لا يبطل وهو اشبه اما لو قبل وقبض ثم رد لم تبطل اجماعا لتحقق
الملك واستقراره ولو رد بعضا وقبل بعضا صح فيما قبله ولو مات قبل القبول قام وارثه
مقامه في قبول الوصية فرع لو اوصى بجارية وحملها لزوجها وهي حامل منه فمات قبل
القبول كان القبول للوارث فاذا ملك الوارث الولد ان كان ممن يصح له تملكه ولا ينعتق على
الموصى له لانه لا يملك بعد الوفاة ولا يرثانه الا ان يكون ممن ينعتق على الوارث
ويكون اجازة حريته لتقدم قبل القسمة ولا تصح الوصية في معصية فلو اوصى بمال للكنائس
او البيع او كتابة ما يسمى الآن توراة او انجيلا او في مساعدة ظالم بطلت الوصية ولو

عقد جائز من طرفنا الموصي ما دام حيا سواء كانت بمال او ولاية ويتحقق الرجوع بالتصريح
وبفعل ما ينافي الوصية فلو باع ما اوصى به او اوصى ببيعه او وهبه واقبضه او رهنه
كان رجوعا وكذا لو تصرف فيه تصرفا اخرجه عن مسماه كما اذا اوصى بطعام فطحنه او بدقيق
فعجنه او خبزه وكذا لو اوصى بزيت فخلطه بما هو اجود منه او بطعام فمزجه بغيره حتى
لا يتميز اما لو اوصى بخبز فدقه فتيتا لم يكن رجوعا الثاني في الموصي ويعتبر فيه كمال
العقل والحرية فلا تصح وصية المجنون ولا الصبي ما لم يبلغ عشرا فان بلغها فوصيته
جائزة في وجوه المعروف لاقاربه وغيرهم على الاشهر اذا كان بصيرا وقيل يصح وان بلغ
ثمانيا والرواية به شاذة ولو جرح الموصي نفسه بما فيه هلاكها ثم اوصى لم تقبل وصيته
ولو اوصى ثم قتل نفسه قبلت ولا تصح الوصية بالولاية على الاطفال الا من الاب
او الجد للاب خاصة ولا ولاية للام فلا تصح منها الوصية عليهم ولو اوصت لهم بمال
وصيا صح تصرفه في ثلث تركتها وفي اخراج ما عليها من الحقوق ولم تمض على الاولاد الثالث
في الموصى به وفيه اطراف الاول في متعلق الوصية وهو اما عين واما منفعة ويعتبر
فيهما الملك فلا تصح بالخمر ولا الخنزير ولا كلب الهراش ولا بما لا نفع فيه وتتقدر كل واحدة
منهما بقدر ثلث التركة فما دون ولو اوصى بما زاد بطلت في الزائد خاصة الا ان يجيز الوارث
ولو كانوا جماعة فاجاز بعضهم نفذت الاجازة في قدر حصته من الزيادة واجازة الوارث معتبرة
بعد الوفاة وهل تصح قبل الوفاة فيه قولان اشهرهما انها تلزم الوارث واذا وقعت بعد
الوفاة كان ذلك اجازة لفعل الموصي وليس بابتداء هبة فلا تفتقر صحتها الى قبض ويحسب الهبة
بسهام الموصي اذا لم يكن منافيا للمشروع ويعتبر الثلث وقت الوفاة لا وقت الوصية فلو اوصى
بشيء وكان موسرا في حال الوصية ثم افتقر عند الوفاة لم يكن بيساره اعتبار وكذا
لو كان في حال الوصية فقيرا ثم ايسر وقت الوفاة كان الاعتبار بحال اليسار ولو اوصى
ثم قتل قاتل او جرحه كانت وصيته ماضية من ثلث تركته وديته وارش جراحه

ولو اوصى الى اثنين بالمضاربة بتركته او ببعضها على ان الربح بينه وبين ورثته نصفان
صح وربما اشترط كونه قدر الثلث فاقل والاول مروي ولو اوصى بواجب وغيره فان
وسع الثلث عمل بالجميع وان قصر ولم تجز الورثة بدئ بالواجب من الاصل وكان الباقي
من الثلث ويبدا بالاول فالاول ولو كان الكل غير واجب بدئ بالاول فالاول حتى
يستوفي الثلث ولو اوصى لشخص بثلث ولآخر بربع ولآخر بسدس ولم تجز الورثة اعطي
الاول وبطلت الوصية لمن عداه ولو اوصى بثلث لواحد وبثلث لآخر كان رجوعا عن
الاول الى الثاني ولو اشتبه الاول استخرج بالقرعة ولو اوصى بعتق مماليكه دخل في ذلك
من يملكه منفردا ومن يملك بعضه واعتق نصيبه حسب وقيل يقوم عليه حصة
شريكه ان احتمل ثلثه ذلك والا اعتق منهم من يحتمل الثلث وفي رواية ما ضعف
ولو اوصى بشيء واحد لاثنين وهو يزيد عن الثلث ولم تجز الورثة كان لهما ما يحتمله
الثلث فلو جعل لكل واحد منهما شيئا بدئ بعطية الاول وكان النقص على الثاني
منهما ولو اوصى بنصف ماله مثلا فاجاز الورثة ثم قالوا ظننا انه قليل قضي عليهم
بما ظنوه واحلفوا على الزائد وفيه تردد اما لو اوصى بعبد او بدار فاجازوا الوصية
ثم ادعوا انهم ظنوا ان ذلك بقدر الثلث او انه يزيد يسيرا لم يلتفت الى دعواهم لان
الاجازة هنا تضمنت معلوما واذا اوصى بثلث ماله مثلا مشاعا كان للموصى له من كل شيء
ثلث وان اوصى بشيء معين وكان بقدر الثلث فقد ملكه الموصى له بالموت ولا اعتراض
فيه للورثة ولو كان له مال غائب اخذ من ثلث المعين بحساب الثلث من المال الحاضر ويقف
الباقي حتى يحصل الغائب فرع لو اوصى بثلث عبده فخرج ثلثاه مستحقا انصرفت
الوصية الى الثلث الباقي تحصيلا لامكان العمل بالوصية ولو اوصى بما يقع اسمه على المحلل
والمحرم انصرف الى المحلل تحصينا لقصد المسلم عن المحرم كما اذا اوصى بعود من عيدانه
ولو لم يكن له الا عود اللهو قيل يبطل وقيل يصح وتزال عنه الصفة المحرمة اما لو لم يكن فيه

منفعة الا المحرمة بطلت الوصية وتصح الوصية بالكلاب المملوكة ككلب الصيد
والماشية والحائط والزرع **المطلب الثاني** في الوصية المبهمة من اوصى بجزء
من ماله فعشر وروايتان اشهرها العشر وفي رواية سبع الثلث ولو كان بسهم كان ثمنا ولو
كان بشيء كان سدسا ولو اوصى بوجوه فنسي الوصي وجها جعله في وجوه البر وقيل
يرجع ميراثا ولو اوصى بسيف معين وهو في جفن دخل الجفن والحلية في الوصية
وكذا لو اوصى بصندوق وفيه ثياب او سفينة وفيها متاع او جراب فيه قماش فان
الوعاء وما فيه داخل في الوصية وفيه قول آخر بعيد ولو اوصى باخراج بعض ولده
من تركته لم يصح وهل يلغو اللفظ فيه تردد بين البطلان لانه يجري مجرى من اوصى
بجميع ماله لمن عدا الولد فيمضي في الثلث ويكون للمخرج نصيبه من الباقي بموجب
الفريضة والوجه الاول وفيه رواية بوجه آخر مهجورة واذا اوصى بلفظ مجمل لم يفسره
الشرع رجع في تفسيره الى الوارث كقوله اعطوه حظا من مالي او قسطا او نصيبا
او قليلا او يسيرا او جليلا او جزيلا ولو قال اعطوه كثيرا قيل يعطى ثمانين درهما
كما في النذر وقيل يختص هذا التفسير بالنذر اقتصارا على موضع النقل والوصية بما دون
الثلث افضل حتى انها بالربع افضل من الثلث وبالخمس افضل من الربع **تفريع** اذا
عين الموصى له شيئا وادعى ان الموصي قصده من هذه الالفاظ وانكر الوارث كان
القول قول الوارث مع يمينه ان ادعى عليه العلم والا فلا يمين **المطلب الثالث** في احكام
الوصية اذا اوصى بوصية ثم اوصى باخرى مضادة للاولى عمل بالاخيرة ولو اوصى
لحمل فجاءت به لاقل من ستة اشهر صحت الوصية به ولو كان لعشرة اشهر من حين الوصية
لم يصح وان جاء لمدة بين الستة والعشرة وكانت خالية من مولى وزوج حكم به للموصى له ولو
كان لها زوج او مولى لم يحكم به للموصى له لاحتمال توهم الحمل بعد حال الوصية وتجدده
بعدها ولو قال ان كان في بطنها ذكر فله درهمان وان كان انثى فلها درهم فان خرج

ذكرا وانثى كان لهما ثلاثة دراهم اما لو قال ان كان الذي في بطنها ذكرا فكذا وان كان انثى
فكذا فخرج ذكر وانثى لم يكن لهما شيء وتصح الوصية بالحمل وبما تحمل المملوكة والشجرة كما تصح
الوصية بسكنى الدار مدة مستقبلة ولو اوصى بخدمة عبده او ثمرة بستان او سكنى
دار او غير ذلك من المنافع على التأبيد او مدة معينة قومت المنفعة فان خرجت
من الثلث والا كان للموصى له ما يحتمله الثلث واذا اوصى بخدمة عبده مدة معينة
فنفقته على الورثة لانها تابعة للملك وللموصى له التصرف في المنفعة وللورثة
التصرف في الرقبة ببيع وعتق وغيره ولا يبطل حق الموصى له بذلك ولو اوصى له
بقوس انصرف الى قوس النشاب والنبل والحسبان الا مع قرينة تدل على غيرها وكل
لفظ وقع على اشياء وقوعا متساويا فللورثة الخيار في تعيين ما شاؤوا منها اما لو
قال اعطوه قوسا ولا قوس له الا واحدة انصرفت الوصية اليها من اي الاجناس كان
ولو اوصى براس من مماليكه كان الخيار في التعيين الى الورثة فيجوز ان يعطوا صغيرا او
كبيرا صحيحا او معيبا ولو هلك مماليكه كان الخيار في التعيين الى الورثة بعد
وفاته الا واحدا تعين للعطية فان ماتوا بطلت الوصية فان قتلوا لم تبطل وكان
للورثة ان يعينوا لمن شاؤوا ويدفعوا قيمته ان صارت اليهم والا اخذها من الجاني و
تثبت الوصية بشاهدين مسلمين عدلين ومع الضرورة وعدم عدول المسلمين تقبل
شهادة اهل الذمة خاصة وتقبل في الوصية بالمال شهادة واحد مع اليمين او شاهد
وامرأتين وتقبل شهادة الواحدة في ربع ما شهدت به وشهادة اثنتين في النصف وثلاث
في ثلاثة الارباع وشهادة الاربع في الجميع ولا تثبت الوصية في الولاية الا بشاهدين ولا
تقبل شهادة النساء في ذلك وهل تقبل شهادة شاهد مع اليمين فيه تردد اظهره المنع ولو
اشهد انسان عبدين له على حمل امته انه منه ثم مات فاعتقا وشهدا بذلك قبلت شهادتهما ولا
يسترقهما المولود وقيل يكره وهو اشبه ولا تقبل شهادة الوصي فيما هو وصي فيه ولا فيما يجر

به نفعاً او يستفيد منه ولاية ولو كان وصياً في اخراج مال معين فشهد للميت في ذلك
بما يخرج به ذلك المال من الثلث لم تقبل مسائل اربع الاولى اذا اوصى بعتق عبيده
وليس له سواهم اعتق ثلثهم بالقرعة ولو رتبهم اعتق الاول فالاول حتى يستوفي الثلث
وتبطل الوصية فيمن بقي ولو اوصى بعتق عدد مخصوص من عبيده استخرج ذلك
العدد بالقرعة وقيل يجوز للورثة ان يتخيروا بقدر ذلك العدد والقرعة على الاستحباب
وهو حسن الثانية لو اعتق مملوكه عند الوفاة منجزاً وليس له سواه قيل عتق كله
وقيل يعتق ثلثه ويسعى للورثة في باقي قيمته وهو اشهر ولو اعتق ثلثه سعى في باقيه ولو
كان له مال غيره اعتق الباقي من ثلث تركته الثالثة لو اوصى بعتق رقبة مؤمنة وجب
فان لم يجد اعتق من لا يعرف بنصب ولو ظنها مؤمنة فاعتقها ثم بانت بخلاف
ذلك اجزأت عن الموصي الرابعة لو اوصى بعتق رقبة مؤمنة بثمن معين فلم يجد به
لم يجب شراؤها ويتوقع وجودها بما عين له ولو وجدها باقل اشتراها واعتقها و
دفع اليها ما بقي الخامس في الموصى له ويشترط فيه الوجود فلو كان معدوماً لم
تصح الوصية له كما لو اوصى لميت او لمن ظن وجوده فبان ميتاً عند الوصية وكذا
لو اوصى لما تحمل المرأة او لمن يوجد من اولاد فلان وتصح الوصية للاجنبي والوارث
وتصح الوصية للذمي ولو كان اجنبياً وقيل لا يجوز مطلقاً ومنهم من خص الجواز
بذوي الارحام والاول اشبه وفي الوصية للحربي تردد اظهره المنع ولا تصح الوصية
لمملوك الاجنبي ولا لمدبره ولا لام ولده ولا لمكاتبه المشروط او المطلق الذي لم يؤد من
كتابته شيئاً ولو اجاز مولاه وتصح لعبد الموصي ومدبره ومكاتبه وام ولده ويعتبر
ما اوصى به لمملوكه بعد خروجه من الثلث فان كان بقدر قيمته اعتق وكان الموصى به للورثة
وان كانت قيمته اقل اعطي الفاضل وان كانت اكثر سعى للورثة فيما بقي ما لم يبلغ قيمته
ضعف ما اوصى له به فان بلغت ذلك بطلت الوصية وقيل تصح ويسعى في الباقي

كان وهو حسن واذا اوصى بعتق مملوكه وعليه دين فان كانت قيمة العبد بقدر الدين
مرتين اعتق المملوك وسعى في خمسة اسداس قيمته وان كانت قيمته اقل بطلت الوصية
بعتقه والوجه ان الدين يقدم على الوصية فيبدأ به ويعتق منه الثلث مما فضل عن
الدين اما لو نجز عتقه عند موته كان الامر كما ذكر اولاً عملاً برواية عبد الرحمن عن ابي
عبد الله عليه السلام ولو اوصى لمكاتب غيره المطلق وقد ادى بعض مكاتبته كان له من
الوصية بقدر ما اداه ولو اوصى الانسان لام ولده صحت الوصية وهل تعتق من الوصية
او من نصيب ولدها قيل تعتق من نصيب ولدها وتكون لها
الوصية وقيل بل تعتق من الوصية لانه لا ميراث الا بعد الوصية واطلاق الوصية
يقتضي التسوية فاذا اوصى لاولاده وهم ذكور واناث فهم سواء وكذا لو اوصى لاخواله وخالاته
او لاعمامه وعماته وكذا لو اوصى لاخواله واعمامه كانوا سواء على الاصح وفيه رواية مهجورة
اما لو نص على التفضيل اتبع واذا اوصى لذوي قرابته كان للمعروفين بنسبه مصيراً الى
العرف وقيل كان لمن يتقرب اليه الى آخر اب وام له في الاسلام وهو غير مستند الى شاهد
ولو اوصى لقومه قيل هو لاهل لغته ولو قال لاهل بيته دخل فيهم الآباء والاولاد
والاجداد ولو قال لعشيرته كان لاقرب الناس اليه في نسبه ولو قال لجيرانه قيل كان
لمن يلي داره الى اربعين ذراعاً من كل جانب وفيه قول آخر مستبعد وتصح الوصية للحمل
الموجود وتستقر بانفصاله حياً ولو وضعته ميتاً بطلت الوصية ولو وقع حياً ثم
مات كانت الوصية لورثته واذا اوصى المسلم للفقراء كان لفقراء ملته ولو كان كافراً انصرف
الى فقراء نحلته ولو اوصى لانسان فمات قبل الموصي قيل بطلت الوصية وقيل ان لم
يرجع الموصي بطلت الوصية سواء رجع قبل موت الموصى له او بعده وان لم يرجع كانت
الوصية لورثة الموصى له وهو اشهر الروايتين ولو لم يخلف الموصى له احداً رجعت الى
ورثة الموصي ولو قال اعط فلاناً كذا ولم يبين الوجه وجب صرفه اليه يصنع به ما شاء

ولو اوصى في سبيل الله صرف الى ما فيه اجر وقيل يختص بالغزاة والاول اشبه وتستحب الوصية لذوي القرابة وارثا كان او غيره واذا اوصى للاقرب نزل على مراتب الارث ولا يعطى الابعد مع وجود الاقرب الخامس في الاوصياء ويعتبر في الوصي العقل والاسلام وهل يعتبر العدالة قيل نعم لان الفاسق لا امانة له وقيل لا لان المسلم محل للامانة كما في الوكالة والاستيداع ولانها ولاية تابعة لاختيار الموصي فيتحقق بتعيينه اما لو اوصى الى العدل ففسق بعد موت الموصي امكن القول ببطلان وصيته لان الوثوق ربما كان باعتبار صلاحه فلم يتحقق عند زواله فحينئذ يعزله الحاكم ويقيم مكانه ولا تجوز الوصية الى المملوك الا باذن مولاه ولا تصح الوصية الى الصبي منفردا وتصح منضما الى البالغ لكن لا يتصرف الا بعد بلوغه ولو اوصى الى اثنين احدهما صغير تصرف الكبير منفردا حتى يبلغ الصغير وعند بلوغه لا يجوز للبالغ التفرد ولو مات الصغير او بلغ فاسد العقل كان للعاقل الانفراد بالوصية ولم يداخل الحاكم لان للميت وصيا ولو تصرف البالغ ثم بلغ الصبي لم يكن له نقض شيء مما ابرمه الا ان يكون مخالفا لمقتضى الوصية ولا تجوز الوصية الى الكافر ولو كان رحما نعم يجوز ان يوصي اليه مثله وتجوز الوصية الى المراة اذا جمعت الشرائط ولو اوصى الى اثنين فان اطلق او شرط اجتماعهما لم يجز لاحدهما ان ينفرد عن صاحبه بشيء من التصرف ولو تشاحا لم يمض ما ينفرد به كل واحد منهما عن صاحبه الا ما لا بد منه مثل كسوة اليتيم ومأكوله وللحاكم جبرهما على الاجتماع فان تعاسرا جاز له الاستبدال بهما ولو ارادا قسمة المال بينهما لم يجز ولو مرض احدهما او عجز ضم اليه الحاكم من يقويه اما لو مات او فسق لم يضم الحاكم الى الآخر وجاز له الانفراد لانه لا ولاية للحاكم مع وجود وصي وفيه تردد ولو شرط لهما الاجتماع والانفراد كان تصرف كل واحد منهما ماضيا ولو انفرد ويجوز ان يقتسما المال ويتصرف كل واحد منهما فيما يصيبه كما يجوز انفراده قبل القسمة

وللموصى اليه ان يرد الوصية ما دام الموصي حيا بشرط ان يبلغه الرد ولو مات قبل الرد او بعده ولم يبلغه لم يكن للرد اثر وكانت الوصية لازمة للموصى ولو ظهر من الوصي عجز ضم اليه مساعد وان ظهر منه خيانة وجب على الحاكم عزله ويقيم مكانه امينا والوصي امين لا يضمن ما يتلف الا عن مخالفة لشرط الوصية او تفريط ولو كان للوصي دين على الميت جاز ان يستوفي مما في يده من غير اذن حاكم اذا لم يكن له حجة وقيل يجوز مطلقا وفي شرائه لنفسه من نفسه تردد والاشبه الجواز اذا اخذ بالقيمة العدل واذا اذن الموصي ان يوصي جاز اجماعا وان لم ياذن لكن لم يمنعه فهل له ان يوصي فيه خلاف اظهره المنع ويكون النظر بعده الى الحاكم وكذا لو مات انسان ولا وصي له كان للحاكم النظر في تركته ولو لم يكن هناك حاكم جاز ان يتولاه من المؤمنين من يوثق به وفي هذا تردد ولو اوصى بالنظر في مال ولده الى اجنبي وله اب لم يصح وكانت الولاية الى جد اليتيم دون الوصي وقيل يصح ذلك في قدر الثلث مما ترك وفي اداء الحقوق واذا اوصى بالنظر في شيء معين اختصت ولايته به ولا يجوز له التصرف في غيره وجرى مجرى الوكيل في الاقتصار على ما وكل فيه مسائل ثلاث الاولى الصفات المراعاة في الوصي تعتبر حالة الوصية وقيل حين الوفاة فلو اوصى الى صبي فبلغ ثم مات الموصي صحت الوصية وقيل حين الوفاة فلو اوصى الى صبي وكذا الكلام في الحرية والعقل والاول اشبه الثانية تصح الوصية على كل من للموصي عليه ولاية شرعية كالولد وان نزل بشرط الصغر فلو اوصى على اولاده الكبار العقلاء او على ابيه او على اقاربه لم تمض الوصية عليهم ولو اوصى بالنظر في المال الذي تركه لهم لم يصح له التصرف الا في ثلثه وتصح في اخراج الحقوق عن الموصي كالديون والصدقات الثالثة يجوز لمن يتولى اموال اليتيم ان ياخذ اجرة المثل عن نظره في ماله وقيل ياخذ قدر كفايته وقيل اقل الامرين والاول اظهر السادس في الموصى له وفيه قسمان الاول وفيه مسائل الاولى اذا اوصى لاجنبي

اثنان

بمثل نصيب ابنه وليس له الا واحد فقد شرك بينهما في تركته فللموصى له النصف فان لم يجيزوا
فله الثلث ولو كان له ابنان كانت الوصية بالثلث ولو كان له ثلاثة كان له الربع والضابط
انه يضاف الى الورثات ويجعل كاحدهم ان كانوا متساوين وان اختلفت سهامهم جعل
مثل اضعفهم سهما الا ان يقول مثل اعظمهم فيعطى بمقتضى وصيته ولو قال له مثل نصيب
بنتي فهنا له النصف اذا لم يكن وارث سواها ويرد الى الثلث اذا لم تجز ولو كان له
بنتان كان له الثلث لان المال عندنا للبنتين دون العصبة فيكون الموصى له كثالثهن ولو
كان له ثلاث اخوات من ام واخوة من اب فاوصى لاجنبي بمثل نصيب احد ورثته كان
كواحدة من الاخوات فيكون له سهم من ثمانية عشر وللاخوات ستة ولو كان له زوجة وبنت
وقال مثل نصيب بنتي فاجاز الورثة كان له سبعة اسهم وللبنت مثلها وللزوجة سهمان
ولو قيل لها سهم من خمسة عشر كان اولى ولو كان له اربع زوجات وبنت فاوصى بمثل
نصيب احداهن كانت الفريضة من اثنين وثلثين فيكون له درجات الثمن اربعة بالسوية
وله سهم كواحدة ويبقى سبعة وعشرون للبنت ولو قيل من ثلثة وثلثين كان اشبه

المسألة الثانية لو اوصى لاجنبي بنصيب ولده قيل تبطل الوصية لانها وصية
بمستحق وقيل تصح ويكون كما لو اوصى بمثل نصيبه وهو اشبه ولو كان له ابن قاتل
فاوصى بمثل نصيبه قيل تصح الوصية وقيل لا تصح ويكون كما لو اوصى لاجنبي بنصيب
من لا وارث له وهو اشبه **الثالثة** اذا اوصى بضعف نصيب ولده كان له مثلاه ولو قال ضعفا
كان له اربعة وقيل ثلثة وهو اشبه اخذا بالمتيقن وكذا لو قال ضعف ضعف نصيبه
الرابعة اذا اوصى بثلثه للفقراء وله اموال متفرقة جاز صرف كل ما في بلد الى فقرائه
ولو صرف الجميع في فقراء بلد الموصى جاز ايضا ويدفع الى الموجودين في البلد ولا يجب
تتبع من غاب وهل يجب ان يعطى ثلثة فصاعدا قيل نعم وهو الاشبه عملا بمقتضى اللفظ
وكذا لو قال اعتقوا رقابا وجب ان يعتق ثلثة فما زاد الا ان يقصر ثلث الموصى **الخامسة**

اذا اوصى لانسان بعبده ولآخر بتمام الثلث ثم حدث في العبد عيب قبل تسليمه الى الموصى
له كان للموصى له الآخر تكملة الثلث بعد وضع قيمة العبد صحيحا لانه قصد عطية التكملة والعبد صحيح
وكذا لو مات العبد قبل موت الموصى بطلت الوصية واعطي الآخر ما زاد عن قيمة العبد الصحيح
ولو كانت قيمة العبد بقدر الثلث بطلت الوصية للآخر **السادسة** اذا اوصى له بابيه فقبل
الوصية وهو مريض عتق عليه من اصل المال اجماعا لانه انما يعتبر من الثلث ما يخرجه
من ملكه وهنا لم يخرجه بل بالقبول ملكه وانعتق عليه تبعا للملكية **السابعة** اذا اوصى له بدار
فانهدمت وصارت براحا ثم مات الموصى بطلت الوصية لانها خرجت عن اسم الدار وفيه
تردد **الثامنة** اذا قال اعطوا زيدا والفقراء كان لزيد النصف من الوصية وقيل
الربع والاول اشبه **القسم الثالث** في تصرفات المريض وهي نوعان منجزة و
معلقة فالمعلقة حكمها حكم الوصية اجماعا وقد سلفت وكذا تصرفات الصحيح اذا قرنت
بما بعد الموت اما منجزات المريض اذا كانت تبرعا كالمحاباة في المعاوضات والهبة و
الوقف والعتق فقد قيل انها من اصل المال وقيل من الثلث واتفقوا الآن على
انه لو برأ لزمت من جهته وجهة الوارث ايضا والخلاف فيما لو مات في ذلك المرض ولا
بد من الاشارة الى المرض الذي معه يتحقق وقوف التصرف على الثلث فنقول كل
مرض لا يؤمن معه من الموت غالبا فهو مخوف كحمى الدق والسل وقذف الدم والاورام
السوداوية والدموية والاسهال المنتن والذي يمازجه دهنية او برازا اسود يغلي
على الارض وما شاكله اما الامراض التي الغالب فيها السلامة فحكمها حكم الصحة كحمى يوم
وكالصداع عن مادة او غير مادة والرمد والسلاق وكذا ما يحتمل الامرين كحمى العفن
والزحير والاورام البلغمية ولو قيل يتعلق الحكم بالمرض الذي يتفق به الموت سواء
كان مخوفا في العادة او لم يكن لكان حسنا اما وقت المراماة في الحرب والطلق للمرأة وتزاحم
الامواج في البحر فلا ارى الحكم يتعلق بها لتجردها عن اطلاق اسم المرض **وهاهنا** مسائل

الأولى اذا وهب وحابى فان وسعهما الثلث فلا كلام وان قصر بدئ بالاول فالاول
حتى يستوفى الثلث وكان النقص على الاخير. الثانية اذا جمع بين عطية منجزة ومؤخرة
قدمت المنجزة فان اتسع الثلث للباقي والا صح فيما يحتمله الثلث وبطل فيما قصر عنه. الثالثة
اذا باع كرا من طعام قيمته ستة دنانير وليس له سواه بكر ردي قيمته ثلاثة فالمحاباة هنا
بنصف تركته فيمضي في قدر الثلث فلو رددنا السدس على الورثة لكان ربا والطريق
في تصحيحه ان يرد على الورثة ثلث كرهم ويرد على المشتري ثلث كره فيبقى مع الورثة
ثلثا كر قيمتهما ديناران ومع المشتري ثلثا كر قيمتهما اربعة فيفضل معه ديناران وهما
قدر الثلث من ستة. الرابعة لو باع عبدا قيمته مائتان بمائة وبرئ البائع ثم العقد فان
مات ولم يجز الورثة صح البيع في النصف في مقابلة ما دفع وهي ثلثا سهم من ستة وفي
السدسين بالمحاباة وهي سهمان هما الثلث من ستة فيكون في ذلك خمسة اسداس العبد
وبطل وهو سدس فيرجع على الورثة والمشتري بالخيار ان شاء فسخ لتبعض الصفقة
وان شاء اجاز ولو بذل العوض عن السدس كان الورثة بالخيار بين الامتناع والاجابة
لان حقهم في العين. المسألة الخامسة اذا اعتقها في مرض الموت وتزوج ودخل بها
صح العتق والعقد وورثت ان خرجت من الثلث وان لم تخرج فعلى ما مر من الخلاف.
السادسة لو اعتق امته وقيمتها ثلث تركته ثم اصدقها الآخر ودخل ثم مات فالنكاح
صحيح ويبطل المسمى لانه زائد على الثلث فيرد وفي ثبوت مهر المثل تردد ودعوى الدور
الآخر تقضي الجميع ۞ تم الجزء الاول من كتاب الشرائع والحمد لله اولا وآخرا ظاهرا
وباطنا. وصلى الله على اكرم المرسلين وسيد الاولين والآخرين محمد
النبي وآله الطيبين الطاهرين وسلم تسليما
كثيرا ۞

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب النكاح

وأقسامه ثلاثة القسم الأول في النكاح الدائم والنظر فيه يستدعي فصولاً الأول في آداب
العقد والخلوة ولواحقهما الأول في آداب العقد النكاح مستحب لمن تاقت نفسه
من الرجال والنساء ومن لم تتق نفسه فيه خلاف المشهور استحبابه لقوله عليه السلام
تناكحوا تناسلوا ولقوله عليه السلام شرار موتاكم العزاب ولقوله عليه السلام ما استفاد
امرؤ فائدة بعد الإسلام أفضل من زوجة مسلمة تسره إذا نظر إليها وتطيعه إذا
أمرها وتحفظه إذا غاب عنها في نفسها وماله وربما احتج المانع بأن وصف يحيى عليه السلام
بكونه حصوراً يؤذن باختصاص هذا الوصف بالرجحان فيحمل على ما إذا لم تتق النفس
ويمكن الجواب بأن المدح بذلك في شرع غيرنا لا يلزم منه وجوده في شرعنا ويستحب لمن أراد
العقد سبعة أشياء ويكره له ثامن فالمستحبات أن يتخير من النساء من تجمع صفات أربعاً
كرم الأصل وكونها بكراً ولوداً عفيفة ولا يقتصر على الجمال ولا على الثروة وأن يصلي
وصلاة ركعتين والدعاء بعدهما بصورته اللهم إني أريد أن أتزوج فقدر لي من
النساء أعفهن فرجاً وأحفظهن لي في نفسها وفي مالي وأوسعهن رزقاً وأعظمهن
بركة أو غير ذلك من الدعاء والإشهاد والإعلان والخطبة أمام العقد وإيقاعه
ليلاً ويكره إيقاعه والقمر في العقرب الثاني آداب الخلوة بالمرأة وهي ثمانية
الأول يستحب لمن أراد الدخول أن يصلي ركعتين ويدعو بعدهما وإذا أمر المرأة
بالانتقال إليه أن تصلي أيضاً ركعتين وتدعو وأن يكونا على طهر وأن يضع يده على ناصيتها
إذا دخلت عليه ويقول اللهم على كتابك تزوجتها وفي أمانتك أخذتها وبكلماتك
استحللت فرجها فإن قضيت لي في رحمها شيئاً فاجعله مسلماً سوياً ولا تجعله
شرك شيطان وأن يكون الدخول ليلاً وأن يسمي عند الجماع ويسأل الله تعالى

أن يرزقه ولداً ذكراً سوياً ويستحب الوليمة عند الزفاف يوماً أو يومين وأن يدعى
لها المؤمنون ولا تجب الإجابة بل تستحب وإذا حضر فالأكل مستحب ولو كان صائماً ندباً
وأكل ما ينثر في الأعراس جائز ولا يجوز أخذه إلا بإذن أربابه نطقاً أو بشاهد الحال
وهل يملك بالأخذ الأظهر نعم الثاني يكره الجماع في أوقات ثمانية ليلة خسوف القمر ويوم
كسوف الشمس وعند الزوال وعند غروب الشمس حتى يذهب الشفق وفي المحاق وبعد
طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وفي أول ليلة من كل شهر إلا شهر رمضان وفي ليلة النصف
وفي السفر إذا لم يكن معه ماء يغتسل به وعند هبوب الريح السوداء والصفراء والزلزلة
والجماع وهو عريان وعقيب الاحتلام قبل الغسل أو الوضوء ولا بأس أن يجامع مرات
من غير غسل يتخللها ويكون غسله أخيراً وأن يجامع وعنده من ينظر إليه والنظر إلى فرج
المرأة في حال الجماع وغيره والجماع مستقبل القبلة ومستدبرها وفي السفينة والكلام
عند الجماع بغير ذكر الله الثالث في اللواحق وهي ثلاث الأول يجوز أن ينظر إلى وجه
امرأة يريد نكاحها وإن لم يستأذنها ويختص الجواز بوجهها وكفيها وله أن يكرر النظر
إليها وأن ينظرها قائمة وماشية وروي جواز أن ينظر إلى شعرها ومحاسنها وجسدها
من فوق الثياب وكذا يجوز أن ينظر إلى أمة يريد شراءها وإلى شعرها ومحاسنها ويجوز
النظر إلى أهل الذمة وشعورهن لأنهن بمنزلة الإماء لكن لا يجوز ذلك لتلذذ ولا
لريبة ويجوز أن ينظر الرجل إلى مثله ما خلا عورته شيخاً كان أو شاباً حسناً أو قبيحاً
ما لم يكن النظر لريبة أو تلذذ وكذا المرأة وللرجل أن ينظر إلى جسد زوجته باطناً وظاهراً
وإلى المحارم ما عدا العورة وكذا المرأة ولا ينظر إلى الأجنبية أصلاً إلا لضرورة ويجوز
أن ينظر إلى الأجنبية أصلاً إلا لضرورة ويجوز أن ينظر إلى وجهها وكفيها على كراهية
مرة ولا يجوز معاودة النظر وكذا الحكم في المرأة ويجوز عند الضرورة كما إذا أراد الشهادة
عليها ويقتصر الناظر منهما على ما يضطر إلى الاطلاع عليه كالطبيب إذا احتاجت إليه

للعلاج ولو الى العورة دفعا للضرر مسئلتان هل يجوز للخصي النظر الى المرأة المالكة له
او الاجنبية قيل نعم وقيل لا وهو الاظهر لعموم المنع وملك اليمين المستثنى في الآية المراد به
الاماء الثانية الاعمى لا يجوز له سماع صوت المرأة لانه عورة ولا يجوز للمرأة النظر اليه
لانه مساو للمبصر في تناول النهي الثالث في مسائل تتعلق بهذا الباب وهي خمس الاولى
الوطي في الدبر فيه روايتان احدهما الجواز وهي المشهورة بين الاصحاب لكن على كراهية
شديدة الثانية العزل عن الحرة اذا لم يشترط في العقد ولم تاذن قيل هو محرم ويجب معه
دية النطفة عشرة دنانير وقيل هو مكروه وان وجبت الدية وهو اشبه الثالثة لا
يجوز للرجل ان يترك وطي امرأته اكثر من اربعة اشهر الرابعة الدخول بالمرأة قبل ان
تبلغ تسعا محرم ولو دخل لم تحرم على الاصح لكن لو افضاها حرمت ولم تخرج من حباله
الخامسة يكره للمسافر ان يطرق اهله ليلا الرابع في خصائص النبي عليه السلام وهي خمس
عشرة خصلة منها ما هو في النكاح وهو تجاوز الاربع بالعقد وربما كان الوجه
بعد الذي من دون غيره والعقد بلفظ الهبة ثم لا يلزم بها مهر ابتداء ولا انتهاء ومنها
التخيير لنسائه بين ارادته ومفارقته وتحريم نكاح الاماء بالعقد والاستبدال بنسائه
والزيادة عليهن حتى نسخ ذلك بقوله انا احللنا لك ازواجك الاية ومنها ما هو خارج
عن النكاح وهو وجوب السواك والوتر والاضحية وقيام الليل وتحريم الصدقة الواجبة
وفي المندوبة في حقه خلاف وخائنة الاعين وهو الغمز بها وابيح له الوصال في الصوم
وخص بانه ينام عينه ولا ينام قلبه ويبصر امامه وذكر اشياء غير ذلك من خصائصه
عليه السلام هذه اظهرها فروع تلحق بهذا الباب مسئلتان الاولى تحرم زوجاته صلى الله
عليه وآله على غيره فاما ذات من مدخولته فلا تحل اجماعا وكذا من لم يدخل بها على
الاظهر اما لو فارقها بفسخ او طلاق ففيه خلاف والوجه انها لا تحل عملا بالظاهر وليس
تحريمهن لتسميتهن امهات ولا لتسميته عليه السلام ابا الثانية من الفقهاء من زعم

انه لا يجب على النبي عليه السلام القسمة بين ازواجه لقوله ترجي من تشاء منهن وتؤوي
اليك من تشاء وهو ضعيف لان في الاية احتمالا يدفع دلالتها اذ يحتمل ان يكون المشية
في الارجاء متعلقة بالواهبات الفصل الثاني في العقد والنظر في الصيغة والحكم
اما الاول فالنكاح يفتقر الى ايجاب وقبول دالين على العقد الرافع للاحتمال والعبارة
عن الايجاب لفظان زوجتك وانكحتك وفي متعتك تردد وجوازه ارجح والقبول ان
يقول قبلت التزويج او قبلت النكاح او ما شابهه ويجوز الاقتصار على قبلت ولا بد من
وقوعهما بلفظ الماضي الدال على صريح الانشاء اقتصارا على المتيقن وتحفظا من الاشتباه
المشبه للاباحة ولو اتى بلفظ الامر وقصد الانشاء كقوله زوجنيها فقال زوجتك
قيل يصح كما في خبر سهل الساعدي وهو حسن ولو اتى بلفظ المستقبل كقوله اتزوجك
فتقول زوجتك جاز وقيل لا بد بعد ذلك من تلفظه بالقبول وفي رواية ابان بن تغلب
في المتعة اتزوجك متعة فاذا قالت نعم فهي امرأتك ولو قال الولي او الزوجة متعتك
بكذا ولم يذكر الاجل انعقد دائما وهو دلالة على انعقاد الدائم بلفظ التمتع ولا يشترط
في القبول مطابقته لعبارة الايجاب بل يصح الايجاب بلفظ والقبول بآخر فلو قال زوجتك
فقال قبلت النكاح او انكحتك فقال قبلت التزويج صح ولو قال له زوجت بنتك من فلان
فقال نعم فقال الزوج قبلت صح لان نعم يتضمن اعادة السؤال ولو لم يعد اللفظ وفيه تردد
ولا يشترط تقديم الايجاب بل لو قال تزوجت فقال الولي زوجتك صح ولا يجوز
العدول عن هذين اللفظين الى ترجمتهما بغير العربية الا مع العجز عن العربية ولو عجز احد المتعا
تكلم كل واحد منهما بما يحسنه ولو عجزا عن النطق اصلا او احدهما اقتصر العاجز على
الاشارة الى العقد والايماء ولا ينعقد النكاح بلفظ البيع ولا الهبة ولا التمليك ولا
الاجارة سواء ذكر فيه المهر او جرده واما الثاني ففيه مسائل الاولى في النكاح بعبارة
الصبي ايجابا او قبولا ولا بعبارة المجنون وفي السكران الذي لا يحصل تردد اظهره انه

لا يصح ولو أفاق فأجاز وفيه رواية إذا زوجت السكرى نفسها ثم أفاقت فرضيت
أو دخل بها فأفاقت وأقرته كان ماضياً الثانية لا يشترط في نكاح الرشيدة الولي
ولا في شيء من الأنكحة حضور شاهدين ولو أوقعه الزوجان أو الأولياء سراً جاز ولو أمرا
بالكتمان لم يبطل الثالثة إذا أوجب ثم جن أو أغمي عليه بطل حكم الإيجاب فلو قبل بعد
ذلك كان لغواً وكذا لو سبق القبول وزال العقل فلو أوجب الولي بعده كان لغواً وكذا
البيع الرابعة يصح اشتراط الخيار في الصداق خاصة ولا يفسد به العقد الخامسة
إذا اعترف الزوج بزوجية امرأة وصدقته أو اعترفت هي فصدقها قضي بالزوجية ظاهراً
وتوارثا ولو اعترف أحدهما قضي عليه بحكم العقد دون الآخر السادسة إذا كان لرجل عدة
بنات فزوج واحدة ولم يسمها عند العقد لكن قصدها بالنية واختلفا في المعقود عليها
فإن كان الزوج رآهن فالقول قول الأب لأن الظاهر أنه وكل التعيين إليه وعليه أن يسلم
إليه التي نواها وإن لم يكن رآهن كان العقد باطلاً السابعة يشترط في النكاح امتياز
الزوجة عن غيرها بالإشارة أو التسمية أو الصفة فلو زوجه إحدى بنتيه أو هذا
الحمل لم يصح العقد الثامنة لو ادعى زوجية امرأة وادعت أختها زوجيته وأقام
كل منهما بينته فإن كان دخل بالمدعية كان الترجيح لبينتها لأنه مصدق لها بظاهر فعله
وكذا لو كان تاريخ بينتها أسبق ومع عدم الأمرين يكون الترجيح لبينته التاسعة
إذا عقد على امرأة فادعى آخر زوجيتها لم يلتفت إلى دعواه إلا مع البينة العاشرة
إذا تزوج العبد بمملوكة ثم أذن له المولى في ابتياعها فإن قلنا العبد يملك بطل العقد
وإلا كان باقياً ولو تحرر بعضه فاشترى زوجته بطل النكاح بينهما سواء اشتراها بمال
منفرد به أو مشترك بينهما **الفصل الثالث** في أولياء العقد وفيه فصلان
الأول في تعيين الأولياء لا ولاية في عقد النكاح لغير الأب والجد للأب وإن علا
والمولى والوصي والحاكم وهل يشترط في ولاية الجد بقاء الأب قيل نعم مصيراً إلى

رواية لا تخلو من ضعف والوجه أنه لا يشترط وتثبت ولاية الأب والجد للأب على الصغيرة
وإن ذهبت بكارتها بوطء أو غيره ولا خيار لها بعد بلوغها على أشهر الروايتين وكذا لو زوج
الأب والجد الصغير لزمه العقد ولا خيار له مع بلوغه ورشده على الأشهر وهل تثبت
ولايتهما على البكر الرشيدة فيه روايات أظهرها سقوط الولاية عنها وثبوت الولاية لنفسها في
الدائم والمنقطع ولو زوجها أحدهما لم يمض عقده إلا برضاها ومن الأصحاب من أذن لها في
الدائم دون المنقطع ومنهم من عكس ومنهم من أسقط أمرها معهما وفيه رواية أخرى دالة
على شركتهما في الولاية حتى لا يجوز لها أن تنفرد عنهما بالعقد وإذا عضلها الولي وهو أن
لا يزوجها من كفو مع رغبتها فإنه يجوز لها أن تزوج نفسها ولو كرهاً إجماعاً ولا ولاية لهما
على الثيب مع البلوغ والرشد ولا على البالغ الرشيد وتثبت ولايتهما على الجميع مع الجنون ولا
خيار لأحدهم مع الإفاقة وللمولى أن يزوج مملوكته صغيرة كانت أو كبيرة عاقلة أو مجنونة ولا
خيار لها معه وكذا الحكم في العبد وليس للحاكم ولاية في النكاح على من لم يبلغ ولا على بالغ
رشيد وتثبت ولايته على من بلغ غير رشيد أو تجدد فساد عقله إذا كان النكاح
صلاحاً له ولا ولاية للوصي وإن نص له الموصي على الإنكاح على الأظهر وللوصي أن يزوج من بلغ
فاسد العقل إذا كان به ضرورة إلى النكاح والمحجور عليه للتبذير لا يجوز له أن يتزوج
غير مضطر ولو أوقع كان العقد فاسداً وإن اضطر إلى النكاح جاز للحاكم أن يأذن له سواء
عين الزوجة أو أطلق ولو بادر قبل الإذن والحال هذه صح العقد فإن زاد في المهر عن
المثل بطل الزائد **الثاني** في اللواحق وفيه مسائل **الأولى** إذا وكلت البالغ الرشيدة
في العقد مطلقاً لم يكن له أن يزوجها من نفسه إلا مع إذنها ولو وكلته في تزويجها منه قيل
لا يصح لرواية عمار ولأنه يلزم أن يكون موجباً قابلاً والجواز أشبه أما لو زوجها الجد
من ابن ابنه الآخر أو الأب من موكله كان جائزاً **الثانية** إذا زوجها الولي بدون مهر المثل
هل لها أن تعترض فيه تردد والأظهر أن لها الاعتراض **الثالثة** عبارة المرأة معتبرة

في العقد مع البلوغ والرشد فيجوز لها ان تزوج نفسها وان تكون وكيلة لغيرها ايجابا او
قبولا **الرابعة** عقد النكاح يقف على الاجازة على الاظهر فلو زوج الصبية غير ابيها وجدها
قريبا كان او بعيدا لم يمض الا مع اذنها او اجازتها بعد العقد ولو كان اخا او عما ويقنع من
البكر بسكوتها عند عرضه عليها وتكلف الثيب النطق ولو كانت مملوكة وقف على اجازة المالك
وكذا لو كانت صغيرة واجاز الاب او الجد صح **الخامسة** اذا كان الولي كافرا ولو كان الاب
كذلك ثبتت الولاية للجد خاصة وكذا لو جن الاب او اغمي عليه ولو زال المانع عادت الولاية
ولو اختار الاب زوجا والجد آخر فمن سبق عقده صح وبطل المتأخر وان تشاحا قدم
اختيار الجد ولو اوقعاه في حالة واحدة ثبت عقد الجد دون الاب **السادسة** اذا زوج
الولي بالمجنون والخصي صح ولها الخيار وكذا لو زوج الطفل بمن بها احد العيوب
الموجبة للفسخ ولو زوجها بمملوك لم يكن لها الخيار اذا بلغت وكذا الطفل وقيل
بالمنع في الطفل لان نكاح الامة مشروط بخوف العنت ولا خوف في جانب الصبي **السابعة**
لا يجوز نكاح الامة الا باذن مالكها ولو كان امرأة في الدائم والمنقطع وقيل يجوز لها ان
تزوج متعة اذا كانت لامرأة من غير اذنها والاول اشبه **الثامنة** اذا زوج الابوان
الصغيرين لزمهما العقد فان مات احدهما ورثه الآخر ولو عقد عليهما غير ابويهما
ومات احدهما قبل البلوغ بطل العقد وسقط المهر والارث ولو بلغ احدهما فرضي
لزم العقد من جهته فان مات عزل من تركته نصيب الآخر فان بلغ فاجاز احلف انه لم يجز
للرغبة في الميراث ورث ولو مات الذي لم يجز بطل العقد ولا ميراث **التاسعة** اذا
اذن المولى لعبده في ايقاع العقد صح واقتضى الاطلاق الاقتصار على مهر المثل فان زاد
كان الزائد في ذمته يتبع به اذا تحرر ويكون مهر المثل على مولاه وقيل في كسبه والاول اظهر
وكذا القول في نفقتها **العاشرة** من تحرر بعضه ليس لمولاه اجباره على النكاح **الحادي
عشر** اذا كانت الامة لمولى عليه كان نكاحها بيد وليه فاذا زوجها لزم وليس للمولى

عليه مع زوال الولاية فسخه ويستحب للمرأة ان تستأذن اباها في العقد بكرا كانت او ثيبا
ان توكل اخاها اذا لم يكن لها اب ولا جد وان تعول على الاكبر اذا كانوا اكثر من اخ ولو تخير
كل واحد من الاكبر والاصغر زوجا تخيرت خيرة الاكبر **مسائل ثلاث الاولى** اذا زوجها الاخوان
برجلين فان وكلتهما فالعقد للاول ولو دخلت بمن تزوجها اخيرا الحقت الولد به ولزمه
مهرها واعيدت الى الثاني وان اتفقا في حالة واحدة قيل يقدم الاكبر وهو تحكم
وان لم تكن اذنت لهما اجازت عقد ايهما شاءت والاولى لها اجازة عقد الاكبر وبايهما
دخلت قبل الاجازة كان العقد له **الثانية** لا ولاية للام على الولد فلو زوجته فرضي لزمه
وان كره لزمها المهر وفيه تردد وربما حمل على اذا ادعت الوكالة عنه **الثالثة** اذا
زوج الاجنبي امرأة فقال الزوج زوجك العاقد من غير اذنك فقالت بل اذنت فالقول
قولها مع يمينها على القولين لانها تدعي الصحة **الفصل الرابع** في اسباب التحريم وهي
ستة **السبب الاول** النسب ويحرم بالنسب سبعة اصناف من النساء الام والجدة
وان علت لاب كانت او لام والبنت للصلب وبناتها وان نزلن وبنات الابن وان نزلن
والاخوات لاب كن او لام او لهما وبناتهن وبنات اولادهن والعمات سواء كن اخوات
ابيه لابيه او لامه او لهما وكذا اخوات اجداده وان علون والخالات للاب وللام
او لهما وسواء كانت بنت الصلب او بنت بنته او بنت ابنه وبناتهن وان سفلن ومثلهن
من الرجال يحرم على النساء فيحرم الاب وان علا والولد وان سفل والاخ وابنه وابن
الاخت والعم وان علا وكذا الخال **فروع ثلاثة الاول** النسب يثبت مع النكاح الصحيح
ومع الشبهة ولا يثبت مع الزنا فلو زنا فانخلق من مائه ولد على الجزم لم ينسب اليه شرعا
وهل يحرم على الزاني والزانية الوجه انه يحرم لانه مخلوق من مائه فهو يسمى لغة ولدا
الثاني لو طلق زوجته فوطئت بالشبهة فان اتت به لاقل من ستة اشهر من وطء
الثاني ولستة اشهر من وطء المطلق الحق بالمطلق اما لو كان الثاني لاقل من ستة

وللمطلق اكثر من اقصى مدة الحمل لم يلحق باحدهما ولو احتمل ان يكون منهما استخرج بالقرعة على
تردد والاشبه انه للثاني وحكم اللبن تابع للنسب **الثالث** لو انكر الولد ولاعن انتفى عن صاحب
الفراش وكان اللبن تابعا له ولو اقر به بعد ذلك عاد نسبه وان كان هو لا يرث الولد **السبب الثاني**
الرضاع والنظر في شروطه واحكامه اما انتشار الحرمة بالرضاع يتوقف على شروط **الاول** ان يكون
اللبن عن نكاح فلو در لم ينشر حرمة وكذا لو كان عن زنا وفي نكاح الشبهة تردد اظهره تنزيله على النكاح
الصحيح ولو طلق الزوجة وهي حامل منه او مرضع فارضعت ولدا نشر الحرمة كما لو كانت
في حباله وكذا لو تزوجت ودخل بها الزوج الثاني وحملت اما لو انقطع ثم عاد في وقت يمكن
ان يكون للثاني كان له دون الاول ولو اتصل حتى تضع الحمل من الثاني كان ما قبل الوضع للاول
وما بعد الوضع للثاني **الشرط الثاني** الكمية وهو ما انبت اللحم وشد العظم ولا حكم لما دون
العشر الا في رواية شاذة وهل يحرم بالعشر فيه روايتان اصحهما انه لا يحرم وينشر الحرمة ان بلغ
خمس عشرة رضعة او رضع يوما وليلة ويعتبر في الرضعات المذكورة قيود ثلاثة ان تكون
الرضعة كاملة وان تكون الرضعات متوالية وان يرتضع من الثدي ويرجع في تقدير الرضعة
الى العرف وقيل ان يروى الصبي ويصدر من قبل نفسه فلو التقم الثدي ثم لفظه وعاوده
فان كان اعرض اولا فهي رضعة وان كان لا بنية الاعراض كالتنفس او الالتفات الى ملاعب او
الانتقال من ثدي الى آخر كان الكل رضعة واحدة ولو منع قبل استكمال الرضعة لم يعتبر في
العدد ولا بد من توالي الرضعات بمعنى ان المراة الواحدة تنفرد باكمالها فلو رضع من
واحدة بعض العدد ثم رضع من اخرى بطل حكم الاول ولو تناوب عليه عدة نساء لم ينشر
الحرمة ما لم يكمل من واحدة خمس عشرة رضعة ولاء ولا يصير صاحب اللبن مع اختلاف
المرضعات ابا ولا ابوه جدا ولا المرضعة اما ولا بد من ارتضاعه من الثدي في قول مشهور
تحقيقا لمسمى الارتضاع فلو وجر في حلقه او اوصل الى جوفه بحقنة وما شاكلها لم ينشر
وكذا لو جبن فاكل جبنا وكذا يجب ان يكون اللبن بحاله فلو مزج بان القي في فم

الصبي

الصبي مائع وقد رضع فامتزج حتى خرج عن كونه لبنا لم ينشر ولو ارتضع من ثدي الميتة
او رضع بعض الرضعات وهي حية ثم اكملها ميتة لم ينشر لانها خرجت بالموت عن التحاق
الاحكام فهي كالبهيمة المرضعة وفيه تردد **الشرط الثالث** ان يكون في الحولين ويراعى
ذلك في المرتضع لقوله عليه السلام لا رضاع بعد فطام وهل يراعى في ولد المرضعة الاصح انه
لا يعتبر فلو مضى لولدها اكثر من حولين ثم ارضعت من له دون الحولين نشر الحرمة ولو رضع
العدد الا رضعة فتم الحولان ثم اكملها بعدهما لم ينشر الحرمة وكذا لو كمل الحولان ولم يرو من
الاخيرة وينشر اذا تمت الرضعة مع تمام الحولين **الشرط الرابع** ان يكون اللبن لفحل واحد
فلو ارضعت بلبن فحل واحد مائة حرم بعضهم على بعض وكذا لو نكح الفحل عشرا وارضعت
كل واحدة واحدا او اكثر حرم التناكح بينهم جميعا ولو ارضعت اثنين بلبن فحلين لم يحرم
احدهما على الآخر وفيه رواية اخرى مهجورة ويحرم اولاد هذه المرضعة نسبا على المرتضع
منها ويستحب ان يختار للرضاع العاقلة المسلمة العفيفة الوضيئة ولا تسترضع
الكافرة ومع الاضطرار تسترضع الذمية ويمنعها من شرب الخمر واكل لحم الخنزير ويكره
ان يسلم اليها الولد ليحمله الى منزلها وتتأكد الكراهية في ارتضاع المجوسية ويكره ان يسترضع
من ولادتها عن زنا وروي ان احلها مولاها طاب لبنها وزالت الكراهية وهو شاذ
واما احكامه فمسائل **الاولى** اذا حصل الرضاع المحرم انتشرت الحرمة من المرضعة
وفحلها الى المرتضع ومنه اليهما فصارت المرضعة له اما والفحل ابا واباؤهما اجدادا
وجدات واولادهما اخوة واخوتهما اخوالا واعماما **الثانية** كل من ينتسب الى الفحل من
الاولاد ولادة ورضاعا يحرمون على هذا المرتضع وكذا من ينتسب الى المرضعة بالبنوة
ولادة وان نزلوا ولا يحرم عليه من ينتسب اليها بالبنوة رضاعا **الثالثة** لا ينكح ابو
المرتضع في اولاد صاحب اللبن ولادة ولا رضاعا ولا في اولاد زوجته المرضعة ولادة
لانهم صاروا بمنزلة ولده وهل ينكح اولاده الذين لم يرتضعوا من هذا اللبن في اولاد

واولاد فحلها قيل لا والوجه الجواز اما لو ارضعت امرأة ابناً لقوم وبنتاً لآخرين جاز ان
ينكح اخوة كل واحد منهما في اخوة الآخر لانه لا نسب بينهم ولا رضاع. الرابعة الرضاع المحرم
يمنع من النكاح سابقاً ويبطله لاحقاً فلو تزوج رضيعة فارضعتها من يفسد نكاح الصغيرة
بارضاعها كامه وجدته واخته وزوجة الاب والاخ اذا كان لبن المرضعة منهما فسد النكاح
فان انفردت المرتضعة بالارتضاع مثل ان سعت اليها فامتصت ثديها من غير شعور الكبيرة
سقط مهرها لبطلان العقد الذي باعتباره يثبت المهر ولو تولت المرضعة ارضاعها
مختارة قيل كان للصغيرة نصف المهر لانه فسخ حصل قبل الدخول ولم يسقط لانه ليس
من الزوجة وللزوج الرجوع على المرضعة بما اداه ان قصدت الفسخ وفيه اشكال ينشأ من
الشك في ضمان منفعة البضع ولو كان له زوجتان كبيرة وصغيرة فارضعتها الكبيرة
حرمتا ان كان دخل بالكبيرة والا حرمت الكبيرة حسب وللكبيرة مهرها ان كان دخل
بها والا فلا مهر لها لان الفسخ جاء منها وللصغيرة مهرها ان كان دخل بها والا فلا مهر
لها لان الفسخ جاء منها لانفساخ العقد بالجمع وقيل يرجع به على الكبيرة ولو ارضعت
الكبيرة له زوجتين صغيرتين حرمتا ابداً الكبيرة والمرتضعتان ان كان دخل بالكبيرة
والا حرمت الكبيرة ولو كان له زوجتان وزوجة رضيعة فارضعتها احدى الزوجتين
اولاً ثم ارضعتها الاخرى حرمت المرضعة الاولى والصغيرة دون الثانية لانها ارضعتها
وهي بنته وقيل بل تحرم ايضاً لانها صارت اماً لمن كانت زوجته وهو اولى وفي كل هذه
الصور ينفسخ نكاح الجميع لتحقق الجمع المحرم واما التحريم فعلى ما صورناه ولو طلق زوجته
فارضعت زوجته الرضيعة حرمتا عليه. الخامسة اذا كان له امة يطأها فارضعت
زوجته الرضيعة حرمتا جميعاً وثبت مهر الصغيرة ولا يرجع به على الامة لانه لا يثبت
للمولى في ذمة مملوكته مال نعم لو كانت موطوءة بالعقد رجع به عليها ويتعلق برقبتها و
عندي في ذلك كله تردد ولو قلنا بوجوب العود بالمهر لما قلنا ببيع المملوكة فيه بل تتبع

اما الكبيرة فلانها ام الزوجة واما الصغيرة فلانها بنت الزوجة المدخول بها

بها اذا حرمت. السادسة لو كان لاثنين زوجتان صغيرة وكبيرة فطلق كل منهما زوجته
وتزوج بالاخرى ثم ارضعت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة عليهما وحرمت الصغيرة
على من دخل بالكبيرة. السابعة اذا قال هذه اختي من الرضاع او بنتي على وجه يصح فان
كان قبل الدخول فلا مهر وان كان بعده كان لها المسمى وان فقد البينة وانكرت الزوجة
لزمه المهر كله مع الدخول ونصفه مع عدمه على قول مشهور ولو قالت المرأة ذلك بعد العقد
لم يقبل دعواها في حقه الا ببينة ولو كان قبله حكم عليها بظاهر الاقرار. الثامنة لا
تقبل الشهادة بالرضاع الا مفصلة لتحقق الخلاف في الشرائط المحرمة واحتمال ان يكون
الشاهد استند الى عقيدته واما اخبار الشاهد بالرضاع فيكفي مشاهدته ملتقماً ثدي
المرأة ماصاً له على العادة حتى يصدر. التاسعة اذا تزوجت كبيرة بصغير ثم فسخت
اما لعيب فيه واما لانها كانت مملوكة فاعتقت او لغير ذلك ثم تزوجت وارضعته بلبنه
حرمت على الزوج لانها كانت حليلة ابنه وعلى الصغير لانها منكوحة ابيه. العاشرة
لو زوج ابنه الصغير بابنة اخيه الصغيرة ثم ارضعت جدتهما احدهما انفسخ نكاحهما
لان المرتضع ان كان هو الذكر فهو اما عم لزوجته واما خال وان كان انثى فقد صارت
اما عمة واما خالة. السبب الثالث المصاهرة وهي تتحقق مع الوطء الصحيح ويشكل
مع الزنا والوطء بالشبهة والنظر واللمس فالبحث حينئذ في الامور الاربعة.
النكاح الصحيح من وطئ امرأة بالعقد الصحيح او الملك حرم على الواطئ ام الموطوءة وان علت
وبناتها وان سفلن تقدمت ولادتهن او تأخرت ولو لم يكن في حجره وعلى الموطوءة ابو
الواطئ وان علا واولاده وان سفلوا تحريماً مؤبداً ولو تجرد العقد عن الوطء حرمت
الزوجة على ابيه وولده ولم تحرم بنت الزوجة عيناً بل جمعاً ولو فارقها جاز له نكاح
بنتها وهل تحرم امها بنفس العقد فيه روايتان اشهرهما انها تحرم ولا تحرم مملوكة الاب على
الابن بمجرد الملك ولا مملوكة الابن على الاب ولو وطئ احدهما مملوكته حرمت على الآخر

يجوز لاحدهما ان يطأ مملوكة الآخر الا بعقد او ملك ويجوز للاب ان يقوّم مملوكة
ابنه اذا كان صغيرا ثم يطأها بالملك ولو بادر احدهما فوطئ مملوكة الآخر من غير شبهة
كان زانيا لكن لا حدّ على الاب وعلى الابن الحدّ ولو كان هناك شبهة سقط الحدّ
ولو حملت مملوكة الاب من الابن مع الشبهة عتق ولا قيمة على الابن ولو حملت مملوكة
الابن لم يعتق وعلى الاب فكّه الا ان يكون انثى ولو وطئ الاب زوجة ابنه لشبهة لم
تحرم على الولد لسبق الحل وقيل تحرم لانها منكوحة الاب ويلزم الاب مهرها ولو عاود
الولد فان قلنا الوطء بالشبهة ينشر الحرمة كان عليه مهران وان قلنا لا ينشر وهو الصحيح
فلا مهر سوى الاول **ومن** توابع المصاهرة تحريم اخت الزوجة جمعا لا عينا وبنت اخت
الزوجة وبنت اخيها الا برضا الزوجة ولو اذنت صح وله ادخال العمة والخالة على
بنت اخيها واختها ولو كره المدخول عليها ولو تزوج بنت الاخ او بنت الاخت على العمة
او الخالة من غير اذنهما كان العقد باطلا وقيل كان للعمة والخالة الخيار في اجازة العقد
وفسخه او فسخ عقدهما بغير طلاق والاعتزال او بنتها او لاط باخيها او ابيها او
ابنها او زنا بمملوكة ابيه الموطوءة او ابنه فان ذلك كله لا يحرم السابقة وان كان الزنا
سابقا على العقد فالمشهور تحريم بنت العمة والخالة اذا زنى بامهما اما الزنا
هل ينشر حرمة المصاهرة كالوطء الصحيح فيه روايتان احديهما ينشر وهي اوضح
طريقا والاخرى لا ينشر **واما** الوطء بالشبهة فالذي خرّجه الشيخ رحمه الله انه
يتنزّل منزلة النكاح الصحيح وفيه تردد اظهره انه لا ينشر لكن يلحق معه النسب
واما النظر واللمس مما يسوغ لغير المالك كنظر الوجه ولمس الكف لا ينشر الحرمة
وما لا يسوغ لغير المالك كنظر الفرج والقبلة ولمس باطن الجسد بشهوة فيه تردد
اظهره انه لا يثمر كراهية ومن نشر به الحرمة قصر التحريم على اب اللامس والناظر وابنه
خاصة دون ام المنظورة والملموسة وبنتها وحكم الرضاع في جميع ذلك حكم النسب

ومن مسائل التحريم مقصدان **الاول** في مسائل من تحريم الجمع وهي ست **الاولى** لو
تزوج اختين كان العقد للسابقة وبطل عقد الثانية ولو تزوجهما في عقد واحد
قيل يبطل نكاحهما وروي انه يتخير ايتهما شاء والاول اشبه وفي الرواية ضعف **الثانية**
لو وطئ امة بالملك ثم تزوج اختها قيل يصح وحرمت الموطوءة بالملك ما دامت
الثانية في حباله ولو كان له امتان فوطئهما قيل حرمت الاولى حتى تخرج الثانية
من ملكه وقيل ان كان جاهلا لم تحرم الاولى وان كان عالما حرمت حتى تخرج
الثانية من ملكه لا للعود الى الاولى ولو اخرجها للعود لم تحل الاولى
والوجه ان الثانية تحرم على التقديرين دون الاولى **الثالثة** قيل لا يجوز للحر العقد
على الامة الا بشرطين عدم الطول وهو عدم المهر والنفقة وخوف العنت وهو
المشقة من الترك وقيل يكره ذلك بدونهما وهو الاشهر وعلى الاول لا ينكح
الا امة واحدة لزوال العنت بها ومن قال بالثاني اباح اثنتين اقتصارا في المنع
على موضع الوفاق **الرابعة** لا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر من حرتين **الخامسة**
لا يجوز نكاح الامة على الحرة الا باذنها فان بادر كان العقد باطلا وقيل كان
للحرة الخيار في الفسخ والامضاء ولها فسخ عقد نفسها
والاول اشبه اما لو تزوج الحرة على الامة كان العقد ماضيا ولها الخيار في نفسها
ان لم تعلم ولو جمع بينهما في عقد واحد صح عقد الحرة دون الامة **السادسة** اذا
دخل بصبية لم تبلغ تسعا فافضاها حرم عليه وطؤها ولم تخرج من حباله
ولو لم يفضها لم تحرم على الاصح **المقصد الثاني** في مسائل من تحريم العين وهي
ست **الاولى** من تزوج امرأة في عدتها عالما حرمت عليه ابدا وان جهل العدة
والتحريم ودخل حرمت عليه ولو لم يدخل بطل ذلك العقد وكان له استئنافه
الثانية اذا تزوج في العدة ودخل فحملت فان كان جاهلا لحق به الولد ان جاء

اشهر فصاعدا ثم دخل بها وفرق بينهما ولزمه المسمى وتتم العدة الاولى
وتستأنف اخرى للثاني وقيل تجزي عدة واحدة ولها مهرها على الاول ومهر على
الاخير ان كانت جاهلة بالتحريم ومع علمها فلا مهر الثالثة من زنى بامرأة لم يحرم عليه
نكاحها وكذا لو كانت مشهورة بالزنا وكذا لو زنت امرأته وان اصرت على الاصح ولو
زنى بذات بعل او في عدة رجعية حرمت عليه ابدا في قول مشهور الرابعة من
فجر بغلام فاوقبه حرم على الواطي العقد على ام الموطوء واخته وبنته ولا تحرم
احديهن لو كان عقدها سابقا الخامسة اذا عقد المحرم على امرأة عالما بالتحريم حرمت
عليه ابدا ولو كان جاهلا فسد عقده ولم تحرم احديهن لو كان عقدها سابقا
الخامسة اذا عقد المحرم على امرأة عالما بالتحريم حرمت عليه ابدا ولو كان جاهلا
فسد عقده ولم تحرم السادسة لا تحل ذات البعل لغيره الا بعد مفارقته وانقضاء
العدة ان كانت ذات عدة السبب الرابع استيفاء العدد وهو قسمان
الاول اذا استكمل الحر اربعا بالعقد اكثر من اثنتين من جملة الاربع واذا استكمل
العبد اربعا من الاماء او حرتين او حرة وامتين حرم عليه ما زاد ويحل له
ان ينكح بالعقد المنقطع ما شاء وكذا بملك اليمين مسائل الاولى اذا طلق واحدة من
الاربع حرم عليه العقد على غيرها حتى تنقضي عدتها ان كان الطلاق رجعيا ولو كان
بائنا جاز له العقد على اخرى في الحال وكذا الحكم في نكاح اخت الزوجة على كراهية
مع البينونة الثانية اذا طلق احدى الاربع بائنا وتزوج اثنتين فان سبقت
احديهما كان العقد لها وان اتفقتا في حالة بطل العقدان وروي انه يتخير
وفي الرواية ضعف القسم الثاني اذا استكملت الحرة ثلث طلقات حرمت
على المطلق حتى تنكح زوجا غيره سواء كانت تحت حر او عبد واذا استكملت الامة
طلقتين حرمت عليه حتى تنكح غيره ولو كانت تحت حر واذا استكملت المطلقة تسع طلقات للعدة

ينكحها بينهما رجلان حرمت على المطلق ابدا السبب الخامس اللعان وهو سبب
لتحريم الملاعنة تحريما مؤبدا وكذا قذف الزوجة الصماء او الخرساء بما يوجب اللعان
لو لم تكن كذلك السبب السادس الكفر والنظر فيه يستدعي بيان مقاصد الاول
لا يجوز للمسلم نكاح غير الكتابية اجماعا وفي تحريم الكتابية من اليهود والنصارى
روايتان اشهرهما المنع في النكاح الدائم والجواز في المؤجل وملك اليمين وكذا
المجوس على اشبه الروايتين ولو ارتد احد الزوجين قبل الدخول وقع الفسخ في الحال
وسقط المهر ان كان من المرأة ونصفه ان كان من الرجل ولو وقع بعد الدخول وقف
الفسخ على انقضاء العدة من ايهما كان ولا يسقط شيء من المهر لاستقراره بالدخول
وان كان الزوج ولد على الفطرة فارتد انفسخ النكاح في الحال ولو كان بعد الدخول
لانه لا يقبل عوده واذا اسلم زوج الكتابية فهو على نكاحه سواء كان قبل الدخول
او بعده ولو اسلمت زوجته قبل الدخول انفسخ العقد ولا مهر وان كان بعد
الدخول وقف الفسخ على انقضاء العدة وقيل ان كان الزوج بشرائط الذمة
كان نكاحه باقيا غير انه لا يمكن من الدخول عليها ليلا ولا من الخلوة بها والاول اشبه
واما غير الكتابيين فاسلام احد الزوجين موجب لانفساخ العقد في الحال
ان كان قبل الدخول وان كان بعده وقف على انقضاء العدة ولو انتقلت زوجة
الذمي الى غير دينها من ملل الكفر وقع الفسخ في الحال ولو عادت الى دينها وهو بناء على
انه لا يقبل منها الا الاسلام واذا اسلم الذمي على اكثر من اربع من المنكوحات بالعقد
الدائم استدام اربعا من الحرائر او امتين وحرتين ولو كان عبدا استدام حرتين او
حرة وامتين وفارق سائرهن ولو لم يزد عددهن عن العدد المحلل كان عقدهن ثابتا
وليس للمسلم اجبار زوجته الذمية على الغسل لان الاستمتاع ممكن من دونه ولو اتصفت
بما يمنع الاستمتاع كالنتن الغالب وطول الاظفار المنفر كان له الزامها بازالته

ولا منعها من الخروج الى الكنائس والبيع كما له منعها من الخروج من منزله وكذا له
منعها من شرب الخمر واكل لحم الخنزير واستعمال النجاسات **المقصد الثاني** في كيفية
الاختيار وهو اما بالقول الدال على الامساك كقوله اخترتك او امسكتك وما
اشبهه ولو رتب الاختيار ثبت عقد الاربع الاول واندفع البواقي ولو قال لما زاد
على الاربع اخترت فراقكن اندفعن وثبت نكاح البواقي ولو قال لواحدة طلقتك
صح نكاحها وطلقت وكانت من الاربع ولو طلق اربعا اندفع البواقي وثبت نكاح
المطلقات ثم طلقن بالطلاق لانه لا يواجه به الا الزوجة اذ موضوعه ازالة قيد
النكاح والظهار والايلاء ليس بصادر على الاختيار لانه قد يواجه به غير الزوجة
واما بالفعل فمثل ان يطا اذ ظاهره الاختيار ولو وطي اربعا ثبت عقدهن واندفع البواقي
ولو قبل او لمس بشهوة يمكن ان يقال هو اختيار كما هو رجعة في حق المطلقة وهو مشكل
لما يتطرق اليه من الاحتمال **الثالث** في مسائل مترتبة على اختلاف الدين **الاول** اذا
تزوج امراة وبنتها ثم اسلم بعد الدخول بهما حرمتا وكذا لو دخل بالام اما لو لم يكن دخل
بواحدة بطل عقد الام دون البنت ولا اختيار وقال الشيخ له التخيير والاول اشبه ولو
اسلم عن امة وبنتها فان كان وطئهما حرمتا وان كان وطي احداهما حرمت الاخرى
وان لم يكن وطي واحدة تخير ولو اسلم عن اختين تخير ايتهما شاء ولو كان وطئهما وكذا
لو كان عنده امراة وعمتها او خالتها ولم تجز العمة ولا الخالة الجمع اما لو كانتا رضيتا
صح الجمع وكذا لو اسلم عن حرة وامة **الثانية** اذا اسلم المشرك وعنده حرة وثلاث اماء
فاسلمن معه تخير مع الحرة امتين اذا رضيت الحرة ولو اسلم الحر وعنده اربع اماء
تخير امتين ولو كن حرائر ثبت عقده عليهن وكذا لو اسلمن قبل انقضاء العدة ولو
كن اكثر من اربع فاسلم بعضهن كان له الخيار بين اختيارهن والتربص فان لحق به او بعضهن
ولم يزدن عن اربع ثبت عقده عليهن وان زدن عن اربع تخير اربعا ولو اختار من

سبق اسلامهن لم يكن له اختيار في الباقيات ولو لحقن قبل العدة **الثالثة** لو اسلم
العبد وعنده اربع حرائر وثنيات فاسلم معه اثنتان ثم اعتق ولحق به من بقي لم يزد
على اختيار اثنتين لانه كمال العدد المحلل له ولو اسلمن ثم اعتق ثم اسلم او اسلمن بعد
عتقه واسلامه في العدة ثبت نكاحه عليهن لاتصافه بالحرية المبيحة للاربع وفيه اشكال
المسئلة الرابعة اختلاف الدين فسخ لا طلاق فان كان من المراة قبل الدخول
بطل المهر وان كان من الرجل فنصفه على قول مشهور وان كان بعد الدخول فقد استقر
ولم يسقط بالعارض ولو كان المهر فاسدا وجب مهر المثل مع الدخول وقبله النصف
فان كان الفسخ من الرجل ولو لم يسم مهرا وكان الفسخ قبله كان لها المتعة كالمطلقة وفيه
تردد ولو دخل الذمي واسلم وكان المهر خمرا ولم يقبضه قيل سقط وقيل يجب
المثل وقيل يلزمه قيمته عند مستحليه وهو الاقرب **الخامسة** اذا ارتد المسلم بعد الدخول
حرم عليه وطؤ زوجته المسلمة ووقف نكاحها على انقضاء العدة فلو وطئها لشبهة
وبقي على كفره الى انقضاء العدة قال الشيخ عليه مهران للاصل وللعقد والاخر
للوطي بالشبهة وهو مشكل لانها في حكم الزوجة اذا لم تكن حين قطع **السادسة**
اذا اسلم وعنده اربع وثنيات مدخول بهن لم يكن له العقد على اخرى ولا على اخت
احدى زوجاته حتى تنقضي العدة مع بقائهن على الكفر ولو اسلمت الوثنية فتزوج
زوجها باختها قبل اسلامه وانقضت العدة وهو على كفره صح عقد الثانية ولو
اسلما قبل انقضاء عدة الاولى تخير كما لو تزوجهما وهو كافر **السابعة** اذا اسلم
الوثني ثم ارتد وانقضت عدتها على الكفر فقد بانت منه ولو اسلمت في العدة و
رجع الى الاسلام في العدة فهو احق بها وان خرجت وهو كافر فلا سبيل له عليها
الثامنة لو ماتت احداهن بعد اسلامهن قبل الاختيار لم يبطل اختياره لها
وورث نصيبه منها وكذا لو متن كلهن كان له الاختيار فاذا اختار اربعا ورث

لان الاختيار ليس استيناف عقد وانما هو تعيين لذات العقد الصحيح ولو مات
الزوج قبل ان [يختار] كان عليهن الاعتداد منه لان كل من تلزمها العدة وما لم يحصل التعيين
الزوجة العدة احتياطا بابعد الاجلين اذ كل واحدة منهن يحتمل ان تكون هي الزوجة
والاولى ان الحامل تعتد بعدة الوفاة ووضع الحمل والحائل تعتد بابعد الاجلين من عدة
الطلاق والوفاة **التاسعة** اذا اسلم واسلمن لزمه نفقة الجميع حتى يختار اربعا فتسقط
نفقة البواقي لانهن في حكم الزوجات وكذا لو اسلمن او بعضهن وهو على كفره ولو
لم يدفع النفقة كان لهن المطالبة بها عن الحاضر والماضي سواء اسلم او بقي على
الكفر ولا تلزمه النفقة لو اسلم دونهن لتحقق منع الاستمتاع منهن ولو اختلف
الزوجان في السابق الى الاسلام فالقول قول الزوج استصحابا للبراءة الاصلية ولو
مات ويرثه اربع منهن لكن لما لم يتعين وجب ايقاف الحصة عليهن حتى يصطلحن والوجه
القرعة او التشريك ولو مات قبل اسلامهن لم يوقف شيء لان الكافر لا يرث المسلم ويمكن
ان يقال ترث من اسلمت قبل القسمة **العاشرة** روى عمار الساباطي عن ابي عبد الله
عليه السلام ان اباق العبد طلاق امرأته وانه بمنزلة الارتداد فان رجع وهي في العدة
فهي امرأته بالنكاح الاول وان رجع بعد العدة وقد تزوجت فلا سبيل له عليها وفي
العمل بها تردد ومستندها ضعيف السند **مسائل** من لواحق العقد وهي سبع
الاولى الكفاءة شرط في النكاح وهي التساوي في الايمان فيه روايتان اشهرهما
الاكتفاء بالاسلام وان تأكد استحباب الايمان وهو في طرف الزوجة آكد لان المرأة
تأخذ من دين زوجها نعم لا يصح نكاح الناصب المعلن بعداوة اهل البيت عليهم السلام
لارتكابه ما يعلم بطلانه من دين الاسلام وهل يشترط تمكنه من النفقة قيل نعم وقيل
لا وهو الاشبه ولو تجدد عجز الزوج عن النفقة هل تتسلط على الفسخ فيه روايتان
اشهرهما انه ليس لها ويجوز انكاح الحرة العبد والعربية الاعجمي والهاشمية غير الهاشمي

وبالعكس وكذا ارباب الصنائع الدنية بذوات الدين والبيوتات ولو خطب المؤمن
القادر على النفقة وجب اجابته وان كان اخفض نسبا ولو امتنع الولي كان عاصيا
ولو انتسب الزوج الى قبيلة فبان من غيرها كان للزوجة الفسخ وقيل ليس لها وهو اشبه
ويكره ان تزوج الفاسق ويتأكد في شارب الخمر وان تزوج المؤمنة بالمخالف ولا
بأس بالمستضعف وهو الذي لا يعرف بعناد **الثانية** اذا تزوج امرأة ثم علم انها كانت زنت
لم يكن له فسخ العقد ولا الرجوع على الولي بالمهر وروي ان له الرجوع ولها الصداق
بما استحل من فرجها وهو شاذ **الثالثة** لا يجوز التعريض بالخطبة لذات العدة الرجعية
لانها زوجة ويجوز للمطلقة ثلثا من الزوج وغيره ولا يجوز التصريح لها منه ولا من
غيره اما المطلقة تسعا للعدة ينكحها بينها رجلان فلا يجوز التعريض لها من الزوج ويجوز
من غيره ولا يجوز التصريح في العدة منه ولا من غيره واما المعتدة البائنة سواء كانت
عن خلع او فسخ فيجوز التعريض من الزوج وغيره والتصريح من الزوج دون غيره و
صورة التعريض ان يقول رب راغب فيك او حريص عليك وما اشبهه والتصريح ان
يخاطبها بما لا يحتمل الا النكاح مثل ان يقول اذا انقضت عدتك تزوجتك ولو صرح
بالخطبة في موضع المنع ثم انقضت العدة لم تحرم **الرابعة** اذا خطب فاجابت قيل
يحرم على غيره خطبتها ولو تزوج ذلك الغير كان العقد صحيحا **الخامسة** اذا تزوجت
المطلقة ثلثا فلو شرطت في العقد انه اذا حللها فلا نكاح بينهما بطل العقد
وربما قيل يلغو الشرط ولو شرطت الطلاق قيل يصح النكاح ويبطل الشرط فان دخل
فلها مهر المثل اما لو لم يصرح بالشرط في العقد وكان ذلك في نيته او نية الزوجة
او الولي لم يفسد وكل موضع قيل يصح العقد مع الدخول تحل للمطلق مع الفرقة و
انقضاء العدة وكل موضع قيل يفسد لا تحل للمطلق مع الفرقة لانه لا يكفي الوطء
ما لم يكن عن عقد صحيح **السادسة** نكاح الشغار باطل وهو ان تزوج امرأتان برجلين على

ان يكون مهر كل واحدة نكاح الاخرى اما لو زوّج الوليّان كل منهما صاحبه وشرط
لكل واحدة مهراً معلوماً فانه يصح ولو زوّج احدهما الآخر وشرط ان يزوّجه الاخرى بمهر
معلوم صح العقدان وبطل المهر لانه شرط مع المهر تزويجاً وهو غير لازم والنكاح
لا يدخله الخيار فيكون لها مهر المثل وفيه تردد وكذا لو زوّجه بمهر وشرط ان ينكحه الزوج
فلانة ولم يذكر مهراً **تفريع** لو قال زوجتك بنتي على ان تزوجني بنتك على ان
يكون نكاح بنتي مهراً لبنتك صح نكاح بنته وبطل نكاح بنت المخاطب ولو قال
على ان يكون نكاح بنتك مهراً لبنتي بطل نكاح بنته وصح نكاح بنت المخاطب **السابعة**
يكره العقد على القابلة اذا ربّته وبنتها وان يزوّج ابنه بنت زوجة من غيره اذا
ولدتها بعد مفارقته ولا بأس بمن ولدته قبل نكاح الاب وان يتزوج بمن كانت ضرّة
لامّه قبل ابيه وبالزانية قبل ان تتوب **القسم الثاني** في النكاح المنقطع وهو
سائغ في دين الاسلام لتحقق شرعيته وعدم ما يدل على رفعه والنظر فيه يستدعي
بيان اركانه واحكامه **واركانه** اربعة الصيغة والمحل والاجل والمهر **اما** الصيغة
فهي اللفظ الذي وضعه الشرع وصلة الى انعقاده وهو ايجاب وقبول والفاظ
الايجاب زوّجتك ومتّعتك وانكحتك ايّها حصل وقع الايجاب ولا ينعقد
بغيرها كلفظ التمليك والهبة والاجارة والقبول هو اللفظ الدال على الرضا بذلك
الايجاب كقوله قبلت النكاح او المتعة ولو قال قبلت واقتصر او رضيت جاز ولو
بدأ بالقبول فقال تزوّجتك صح ويشترط الاتيان بهما بلفظ الماضي فلو قال اقبل او
ارضى وقصد الانشاء لم يصح وقيل لو قال أتزوّجك مدة كذا بمهر كذا وقصد الانشاء
فقالت زوّجتك صح وكذا لو قالت نعم **اما** المحل فيشترط ان تكون الزوجة مسلمة او كتابية
كاليهودية والنصرانية والمجوسية على اشهر الروايتين ويمنعها من شرب الخمر وارتكاب
المحرمات اما المسلمة فلا تتمتع الا بالمسلم خاصة ولا يجوز بالوثنية ولا الناصبة

المعلنة بالعداوة كالخوارج ولا يتمتع امة وعنده حرة الا باذنها ولو فعل
كان العقد باطلاً وكذا لا يدخل عليها بنت اخيها ولا بنت اختها الا مع اذنهما ولو فعل
كان العقد باطلاً ويستحب ان يكون امرأة مؤمنة عفيفة وان يسألها عن حالها مع التهمة
وليس شرطاً في الصحة ويكره ان تكون زانية فان فعل فليمنعها من الفجور وليس شرطاً
ويكره ان يتمتع ببكر ليس لها اب فان فعل فلا يفتضّها وليس بمحرّم **فروع** ثلاثة
اذا اسلم المشرك وعنده كتابية بالعقد المنقطع كان عقدها ثابتاً وكذا لو كنّ اكثر
ولو سبقت هي وقف على انقضاء العدة ان كان دخل بها فان انقضت ولم يسلم
بطل العقد وان لحق بها قبل العدة فهو احق بها ما دام اجله باقياً ولو انقضى الاجل
قبل اسلامه لم يكن له عليها سبيل **الثاني** لو كانت غير كتابية فاسلم احدهما بعد
الدخول وقف الفسخ على انقضاء العدة وتبين منه بانقضاء الاجل او خروج العدة
فايهما حصل قبل اسلامه انفسخ به النكاح **الثالث** لو اسلم وعنده حرة وامة
ثبت عقد الحرة ووقف عقد الامة على رضا الحرة **واما المهر** فهو شرط في عقد المتعة
خاصة يبطل بفواته العقد ويشترط فيه ان يكون مملوكاً معلوماً اما بالكيل او
الوزن او المشاهدة او الوصف ويتقدر بالمراضاة قلّ او كثر ولو كان كفّاً من برّ
ويلزم دفعه بالعقد ولو وهبها المدة قبل الدخول لزمه النصف ولو دخل
استقر المهر بشرط الوفاء بالمدة ولو اخلّت ببعضها كان له ان يضع من المهر بنسبتها ولو
تبين فساد العقد اما بان ظهر لها زوج او كانت اخت زوجته او امها وما شاكل
ذلك من موجبات الفسخ ولم يكن دخل فلا مهر لها ولو قبضته كان له استعادته ولو
تبين ذلك بعد الدخول كان لها ما اخذت وليس عليه تسليم ما بقي ولو قيل لها المهر
ان كانت جاهلة ويستعاد ما اخذت ان كانت عالمة كان حسناً **واما** الاجل
فهو شرط في عقد المتعة ولو لم يذكره انعقد دائماً وتقدير الاجل اليهما طال او قصر

كالسنة والشهر واليوم ولا بد ان يكون معيناً محروساً من الزيادة والنقصان
ولو اقتصر على بعض يوم جاز بشرط ان يقرنه بغاية معلومة كالزوال او الغروب و
يجوز ان يعين شهراً متصلاً بالعقد ومتاخراً عنه ولو اطلق اقتضى الاتصال بالعقد
فلو تركها حتى انقضى الاجل المشترط خرجت من عقده واستقر لها الاجر ولو قال مرة او
مرتين ولم يجعل ذلك مقيداً بزمان لم يصح وصار دائماً وفيه رواية دالة على الجواز
وانه لا ينظر اليها بعد ايقاع ما شرطه وهي مطرحة لضعفها ولو عقد على هذا الوجه
انعقد دائماً ولو قرن ذلك بمدة صح متعة واما احكامها فثمانية الاول اذا ذكر
الاجل والمهر صح العقد ولو اخل بالمهر مع ذكر الاجل بطل العقد ولو اخل بالاجل
قيل بطل متعة وانعقد دائماً الثاني كل شرط يشترط فيه فلا بد ان يقرن
بالايجاب والقبول ولا حكم لما يذكر قبل العقد ما لم يستعد فيه ولا لما يذكر بعده
ومن الاصحاب من شرط اعادته بعد العقد وهو بعيد الثالث للبالغة الرشيدة
ان تمتع نفسها وليس لوليها اعتراض بكراً كانت او ثيباً على الاشهر الرابع يجوز
ان يشترط عليها الاتيان ليلاً او نهاراً وان يشترط المرة او المرات في الزمان المعين
الخامس يجوز العزل للمتمتع ولا يقف على اذنها ويلحق الولد به لو حملت وان عزل
لاحتمال سبق المني من غير تنبه ولو نفاه عن نفسه انتفى ظاهراً ولم يفتقر الى
اللعان السادس لا يقع بها طلاق وتبين بانقضاء المدة ولا يقع بها ايلاء ولا لعان
على الاظهر وفي الظهار تردد اظهره انه يقع السابع لا يثبت بهذا العقد ميراث
بين الزوجين شرطا سقوطه او اطلقا ولو شرطا التوارث او شرط احدهما قيل يلزم
عملاً بالشرط وقيل لا يلزم لانه لا يثبت الا شرعاً فيكون اشتراطاً لغير وارث كما لو شرط
للاجنبي والاول اشهر الثامن اذا انقضى اجلها بعد الدخول فعدتها حيضتان
وروي حيضة وهو متروك وان كانت لا تحيض ولم تيأس فخمسة واربعون وتعتد من

الوفاة

الوفاة ولو لم يدخل بها باربعة اشهر وعشرة ايام ان كانت حائلاً وبابعد الاجلين
ان كانت حاملاً على الاصح ولو كانت امة كانت عدتها حائلاً شهرين وخمسة ايام
القسم الثالث في نكاح الاماء وهو اما بالملك او بالعقد والعقد ضربان دائم و
منقطع وقد مضى كثير من احكامهما ونلحق هنا مسائل الاولى لا يجوز للعبد ولا
للامة ان يعقدا لانفسهما نكاحاً الا باذن المالك كالعقد المستانف وقيل يبطل
فيهما وتلغى الاجازة وفي قول ثالث مضمونه اختصاص الاجازة بعقد العبد دون الامة
والاول اظهر ولو اذن المولى صح وعليه مهر مملوكه ونفقة زوجته وله مهر امته وكذا
لو كان لكل واحد منهما مالك واكثر فاذن بعضهم لم يمض الا برضا الباقين او اجازتهم
بعد العقد على الاشبه الثانية اذا كان الابوان رقاً كان الولد كذلك فان كانا
لمالك واحد فالولد له وان كانا لاثنين كان الولد بينهما نصفين ولو اشترط احدهما
او شرط زيادة عن نصيبه لزم الشرط ولو كان احد الزوجين حراً لحق به الولد سواء كان
الحر هو الاب او الام الا ان يشترط المولى رق الولد فان شرط لزم الشرط على قول
الثالثة اذا تزوج الحر امة من غير اذن المالك ثم وطئها قبل الرضا عالماً بالتحريم
كان زانياً وعليه الحد ولا مهر ان كانت عالمة مطاوعة ولو اتت بولد كان رقاً لمولاها
وان كان الزوج جاهلاً او كان هناك شبهة فلا حد ووجب المهر وكان الولد حراً لكن
يلزمه قيمته يوم سقط حياً لمولى الامة وكذا لو عقد عليها لدعواها الحرية لزمه المهر وقيل
عشر قيمتها ان كانت بكراً ونصف العشر ان كانت ثيباً وهو المروي ولو كان دفع اليها
مهراً استعاد ما وجد منه وكان ولدها منه رقاً وعلى الزوج ان يفكهم بالقيمة ويلزم
المولى دفعهم اليه ولو لم يكن له مال سعى في قيمتهم وان ابى السعي قيل يجب ان يفديهم
الامام وفيه رواية فيها ضعف وقيل لا لان القيمة لازمة للاب لانه
سبب الحيلولة ولو قيل بوجوب الفدية على الامام فمن اي شيء يفديهم قيل من سهم الرقاب

الرقاب ومنهم من اطلق **الرابعة** اذا زوج عبده امته هل يجب ان يعطيها المولى
شيئا من ماله قيل نعم والاستحباب اشبه ولو مات كان الخيار للورثة في امضاء العقد
وفسخه ولا خيار للامة **الخامسة** اذا تزوج العبد بحرة مع العلم بعدم الاذن لم
يكن لها مهر ولا نفقة مع علمها بالتحريم وكان اولادها منه رقا ولو كانت جاهلة كانوا
احرارا ولا يجب عليها قيمتهم وكان مهرها لازما لذمة العبد ان دخل بها يتبع به اذا
تحرر **السادسة** اذا تزوج امة بين شريكين ثم اشترى حصة احدهما بطل عبد بامة
لغير مولاه فان اذن الموليان فالولد لهما وكذا لو لم ياذنا ولو اذن احدهما كان الولد لمن
لم ياذن ولو زنى بامة غير مولاه كان الولد لمولى الامة **السابعة** لو تزوج امة بين شريكين
ثم اشترى حصة احدهما بطل العقد وحرم عليه وطؤها ولو امضى الشريك الآخر
العقد بعد الابتياع لم يصح وقيل يجوز له وطؤها بذلك وهو ضعيف ولو حللها
له قيل تحل وهو مروي وقيل لا لان سبب الاستباحة لا يتبعض وكذا لو ملك نصفها
وكان الباقي حرا لم يجز له وطؤها بالملك ولا بالعقد الدائم فان هاياها على الزمان
قيل يجوز ان يعقد عليها متعة في الزمان المختص بها وهو مروي وفيه تردد لما
ذكرناه من العلة **ومن** اللواحق الكلام في الطوارئ وهي ثلاثة العتق والبيع
والطلاق **اما** العتق فاذا اعتقت المملوكة كان لها فسخ نكاحها سواء كانت تحت
حر او عبد ومن الاصحاب من فرق وهو اشبه والخيار على الفور ولو اعتق العبد
لم يكن له خيار ولا لمولاه ولا لزوجته حرة كانت او امة لانها رضيته عبدا ولو زوج
عبده امته ثم اعتق الامة او اعتقهما كان لها الخيار وكذا لو كان لمالكين فاعتقا
ويجوز ان يجعل عتق الامة صداقها ويثبت عقده عليها بشرط تقديم لفظ العقد
على العتق بان يقول تزوجتك واعتقتك وجعلت عتقك مهرك لانه لو سبق
بالعتق لكان لها الخيار في القبول والامتناع وقيل لا يشترط لان الكلام المتصل

كالجملة الواحدة وهو حسن وقيل يشترط تقديم العتق لان بضع الامة مباح
للمالك فلا يستباح بالعقد مع تحقق الملك والاول اشهر وام الولد لا تنعتق الا بعد
وفاة مولاها من نصيب ولدها ولو عجز النصيب سعت في المتخلف ولا يلزم ولدها
السعي فيه وقيل يلزمه والاول اشبه ولو مات ولدها وابوه حي جاز بيعها وعادت
الى محض الرق ويجوز بيعها مع وجود ولدها في ثمن رقبتها اذا لم يكن لمولاها غيرها وقيل
يجوز بيعها بعد وفاته في دينه وان لم يكن ثمنا لها اذا كانت الديون محيطة بتركته
بحيث لا يفضل عن الدين شيء اصلا ولو كان ثمنها دينا فتزوجها المالك وجعل عتقها
مهرها ثم اولدها وافلس بثمنها او مات بيعت في الدين وهل يعود ولدها رقا قيل نعم
لرواية هشام بن سالم والاشبه انه لا يبطل العتق ولا النكاح ولا يرجع الولد رقا لتحقق
الحرية فيهما **واما البيع** فاذا باع المالك الامة كان ذلك كالطلاق والمشتري بالخيار
بين امضاء العقد وفسخه وخياره على الفور فاذا علم ولم يفسخ لزم العقد وكذا الحكم
في العبد اذا كان تحته امة ولو كان تحته حرة فبيع كان للمشتري الخيار على رواية فيها ضعف
ولو كان المالك اثنين فباعهما لاثنين كان الخيار لكل واحد من المتبايعين وكذا لو اشتراهما واحد
وكذا لو باع احدهما كان الخيار للمشتري وللبائع ولا يثبت عقدهما الا برضا المتبايعين
ولو حصل بينهما اولاد كانوا لاحقين بالابوين **مسائل ثلث الاولى** اذا زوج امته
كان المهر ثابتا في ملكه فان باعها قبل الدخول سقط المهر لانفساخ العقد الذي يثبت
المهر باعتباره فان اجاز المشتري كان المهر له لان اجازته كالعقد المستانف ولو باعها
بعد الدخول كان المهر للاول سواء اجاز الثاني او فسخ لاستقراره في ملك الاول وفيها
اقوال مختلفة والمحصل ما ذكرناه **الثانية** لو زوج عبده ثم باعه قيل كان للمشتري
وعلى المولى نصف المهر ومن الاصحاب من انكر الامرين **الثالثة** لو باع امة وادعى ان
حملها منه وانكر المشتري لم يقبل قوله في افساد البيع ويقبل في التحاق الولد لانه اقرار

لا يتصرف به الفقيه وفيه تردد. واما الطلاق فاذا تزوج العبد باذن مولاه حرة او امة
لغيره لم يكن له اجبار على الطلاق ولا منعه ولو زوجه امته كان عقدا صحيحا لا اباحة
وكان الطلاق بيد المولى وله ان يفرق بينهما بغير لفظ الطلاق مثل ان يقول فسخت عقدكما
او يامر احدهما باعتزال صاحبه وهل يكون هذا اللفظ طلاقا قيل نعم حتى لو كرره مرتين
بينهما رجعة حرمت حتى تنكح زوجا غيره وقيل يكون فسخا وهو اشبه ولو طلقها الزوج
ثم باعها المالك اتمت العدة وهل يجب ان يستبرئها المشتري زيادة عن العدة قيل
لانهما حكمان وقد تداخلا على خلاف الاصل وقيل ليس عليه استبراء لانها مستبرأة وهو
اشبه. واما الملك فنوعان: الاول ملك الرقبة ويجوز ان يطأ الانسان بملك الرقبة
ما زاد عن اربع من غير حصر ولا يجمع في الملك بين المرأة وامها لكن متى وطئ واحدة حرمت
الاخرى عينا ولا يجمع بينها وبين اختها بالملك ولو وطئ واحدة حرمت الاخرى جمعا
فلو اخرج الاولى عن ملكه حلت له الثانية ويجوز ان يملك موطوءة الاب كما يجوز للولد
ان يملك موطوءة ابنه ويحرم على كل واحد منهما وطء من وطئها الاخر عينا ويحرم على
المالك مملوكته اذا زوجها حتى تحصل الفرقة وتنقضي عدتها ان كانت ذات عدة وليس
للمولى فسخ العقد الا ان يبيعها فيكون المشتري بالخيار وكذا لا يجوز له النظر منها الى ما لا
يجوز لغير المالك ولا يجوز له وطء امة مشتركة بينه وبين غيره بالملك ولا يجوز للمشتري
وطء الامة الا بعد استبرائها ولو كان لها زوج فاجاز نكاحه لم يكن له بعد ذلك فسخ وكذا
لو علم فلم يعترض الا ان يفارق الزوج وتعتد منه ان كانت من ذوات الازواج من
اهل الحرب وكذا بناتهم وما تسبيه اهل الضلال منهم. مسائل تشتمل على
الاولى كل من ملك امة بوجه من وجوه التملك حرم عليه وطؤها حتى يستبرئها
بحيضة فان تأخرت الحيضة وكان في سن من تحيض اعتدت بخمسة واربعين
يوما ويسقط فرض ذلك اذا ملكها حائضا الا مدة حيضها وكذا ان كانت لعدل واخبر

باستبرائها وكذا ان كانت لامرأة او يائسة او حاملا على كراهية. الثانية اذا
ملك امة فاعتقها كان له العقد عليها ووطؤها من غير استبراء والاستبراء افضل
ولو كان وطئها واعتقها لم يكن لغيره العقد عليها الا بعد العدة وهي ثلاثة اشهر ان
لم تسبق الاطهار. الثاني ملك المنفعة والنظر في الصيغة والحكم. اما الصيغة
فان يقول احللت لك وطأها او جعلتك في حل من وطئها ولا يستباح بلفظ العارية
وهل يستباح بلفظ الاباحة فيه خلاف اظهره الجواز ولو قال وهبتك وطأها او
سوغتك او ملكتك فمن اجاز الاباحة يلزمه الجواز هنا ومن اقتصر على التحليل منع
وهل هو عقد او تمليك منفعة فيه خلاف بين الاصحاب مأخذه عصمة الفرج عن
الاستباحة بغير العقد او الملك ولعل الاقرب هو الاخير. وفي تحليل امته لمملوكه
روايتان احدهما المنع ويؤيدها انه نوع من تمليك والعبد بعيد عن التمليك و
الاخرى الجواز اذا عين له الموطوءة ويؤيدها انه نوع من اباحة والمملوك اهل للاباحة
والاخير اشبه ويجوز تحليل المدبرة وام الولد ولو ملك بعضها فاحلته نفسها لم
تحل ولو كانت مشتركة فاحلها الشريك قيل تحل والفرق انه ليس للمرأة ان تحل نفسها و
اما الحكم ففيه مسائل الاولى يجب الاقتصار على ما تناوله اللفظ وما شهد الحال بدخوله
تحته فلو احل له التقبيل اقتصر عليه وكذا لو احل له اللمس فلا يستبيح الوطء ولو
احل له الوطء حل ما دونه من ضروب الاستمتاع ولو احل له الخدمة لم يطأ وكذا
لو احل له الوطء لم يستخدم ولو وطئ مع عدم الاذن كان غاصبا ولزمه عوض البضع
وكان الولد رقا لمولاها. الثانية ولد المحللة حر ان شرط الحرية مع لفظ الاباحة
فالولد حر ولا سبيل على الاب وان لم يشترط قيل يجب على ابيه فكه بالقيمة وقيل
لا يجب وهو اصح الروايتين. الثالثة لا بأس ان يطأ الامة وفي البيت غيره وان ينام
بين امتين ويكره ذلك في الحرة ويكره وطء الفاجرة ومن ولدت من الزنا. ويلحق بالنكاح

النظر فيه امور خمسة الاول ما يرد به النكاح وهو يستدعي بيان ثلثة مقاصد الاول
في العيوب وهي اما في الرجال واما في المراة فعيوب الرجل ثلثة الجنون والخصاء
والعنن فالجنون سبب لتسلط الزوجة على الفسخ دائما كان او ادوارا وكذا المتجدد
بعد العقد قبل الوطي او بعد العقد والوطي وقيل يشترط في المتجدد ان لا يعقل اوقات
الصلوات والخصاء هو سل الانثيين وفي معناه الوجاء وانما يفسخ
به مع سبقه على العقد وقيل وان تجدد وليس بمعتمد والعنن مرض تضعف معه القوة
عن نشر العضو بحيث يعجز عن الايلاج ويفسخ به وان تجدد بعد العقد لكن بشرط ان لا
يطأ زوجته ولا غيرها فلو وطئها ولو مرة ثم عن او امكنه وطء غيرها مع عننه عنها
لم يثبت لها الخيار على الاظهر وكذا لو وطئها دبرا وعن قبلا وهل تفسخ بالجب فيه تردد
منشأه التمسك بمقتضى العقد والاشبه تسلطها به لتحقق العجز عن الوطي بشرط
ان لا يبقى له ما يمكن معه الوطي ولو قدر الحشفة ولو تجدد الجب لم تفسخ به وفيه قول آخر
ولو بان خنثى لم يكن لها الفسخ وقيل لها ذلك وهو تحكم مع امكان الوطي ولا يرد الرجل بعيب
غير ذلك وعيوب المراة سبعة الجنون والجذام والبرص والقرن والافضاء والعمى
والعرج واما الجنون فهو فساد العقل ولا يثبت الخيار مع السهو السريع زواله
ولا مع الاغماء العارض مع غلبة المرة وانما يثبت الخيار فيه مع استقراره واما الجذام
فهو الذي يظهر معه يبس الاعضاء وتناثر اللحم ولا يجزي فيه الاحتراق ولا تعجر الوجه
ولا استدارة العين واما البرص فهو البياض الذي يظهر على صفحة البدن لغلبة
البلغم ولا يقضى بالتسلط مع الاشتباه واما القرن فقد قيل هو العفل وقيل
عظم ينبت في الرحم يمنع الوطي وقيل لا يفسخ به لامكان الاستمتاع ولو قيل بالفسخ
تمسكا بظاهر النقل امكن واما الافضاء فهو تصيير المسلكين واحدا واما العرج ففيه
تردد والاظهر دخوله في اسباب الفسخ اذا بلغ الاقعاد وقيل الرتق احد العيوب المسلطة

على الفسخ وربما كان صوابا ان منع من الوطي اصلا لفوات الاستمتاع اذا لم يمكن
ازالته او امكن وامتنعت من علاجه ولا ترد المراة بعيب غير هذه السبعة المقصد
الثاني في احكام العيوب وفيه مسائل الاولى العيوب الحادثة بالمراة قبل العقد
مبيحة للفسخ وما يتجدد بعد العقد والوطي لا يفسخ به وفي المتجدد بعد العقد
وقبل الدخول تردد والاظهر انه لا يبيح الفسخ تمسكا بمقتضى العقد السليم عن معارض
الثانية خيار الفسخ على الفور فلو علم الرجل او المراة بالعيب فلم يبادر بالفسخ لزم
العقد وكذا الخيار مع التدليس الثالثة الفسخ بالعيب ليس بطلاق فلا يطرد معه تنصيف
المهر ولا يعد في الثلاث الرابعة يجوز للرجل الفسخ من دون الحاكم وكذا المراة نعم مع ثبوت
العنن يفتقر الى الحاكم لضرب الاجل ولها التفرد بالفسخ عند انقضائه وتعذر الوطي
الخامسة اذا اختلفا في العيب فالقول قول منكره مع عدم البينة السادسة اذا فسخ
الزوج باحد العيوب فان كان قبل الدخول فلا مهر وان كان بعده فلها المسمى
لانه يثبت بالوطي ثبوتا مستقرا ولا يسقط بالفسخ وله الرجوع به على المدلس وكذا
لو فسخت الزوجة قبل الدخول فلا مهر الا في العنن ولو كان بعده كان لها المسمى
وكذا لو كان بالخصاء وبعد الدخول فلها المهر كملا ان حصل الوطي السابعة لا يثبت العنن
الا باقرار الزوج او البينة باقراره او نكوله ولو لم يكن ذلك فادعت عننه فانكر فالقول
قوله مع يمينه وقيل يقام في الماء البارد فان تقلص حكم بقوله وان بقي مسترخيا حكم
لها وليس بشيء ولو ثبت العنن ثم ادعى الوطي فالقول قوله مع يمينه وقيل ان ادعى
الوطي قبلا وكانت بكرا نظر اليها النساء وان كانت ثيبا حشي قبلها خلوقا فان ظهر على
العضو صدق وهو شاذ ولو ادعى انه وطئ غيرها او وطئها دبرا كان القول قوله
مع يمينه ويحكم عليه ان نكل وقيل بل ترد اليمين عليها وهو مبني على الاحتياط القضاء
بالنكول الثامنة اذا ثبت العنن فان صبرت فلا كلام وان رفعت امرها الى الحاكم

أجلها سنة من حين الترافع فان واقعها او واقع غيرها فلا خيار والا كان لها الفسخ
ونصف المهر. المقصد الثالث في التدليس وفيه مسائل الاولى اذا تزوج امراة
على انها حرة فبانت امة كان له الفسخ ولو دخل وقيل العقد باطل والاول اظهر ولا
مهر لها مع الفسخ قبل الدخول ولها المهر بعده وقيل لمولاها العشر او نصف العشر
ويبطل المسمى والاول اشبه ثم يرجع بما اغترمه على المدلس ولو كان مولاها دلسها
قيل يصح ويكون حرة بظاهر اقراره ولو لم يكن تلفظ بما يقتضي العتق لم يكن لها
مهر ولو دلست نفسها كان عوض البضع لمولاها ويرجع الزوج به عليها اذا اعتقت
ولو كان دفع اليها المهر استعاد ما وجد منه وما تلف منه تبعها به بعد حريتها الثانية
اذا تزوجت المراة برجل على انه حر فبان مملوكا كان لها الفسخ قبل الدخول وبعده
ولا مهر لها مع الفسخ قبل الدخول ولها المهر بعده الثالثة قيل اذا عقد على بنت
على انها بنت مهيرة فبانت بنت امة كان له الفسخ والوجه ثبوت الخيار مع الشرط لا مع
اطلاق العقد فان فسخ قبل الدخول فلا مهر ولو فسخ بعده كان لها المهر ويرجع به على
المدلس ابا كان او غيره الرابعة لو زوجه بنته من مهيرة وادخل عليه بنته من امة
فعليه ردها ولها مهر المثل ان دخل بها ويرجع به على من ساقها اليه ويرد عليه التي تزوجها
وكذا كل من ادخل عليه غير زوجته فظنها زوجته سواء كان اخفض او ارفع الخامسة
اذا تزوج امراة وشرط كونها بكرا فوجدها ثيبا لم يكن له الفسخ لامكان تجدده بسبب
خفي وكان له ان ينقص من مهرها ما بين مهر البكر والثيب ويرجع فيه الى العادة وقيل
السدس وهو غلط السادسة اذا استمتع امراة فبانت كتابية لم يكن له الفسخ من دون هبة
المدة ولا له اسقاط شيء من المهر وكذا لو تزوجها دائما على احد القولين نعم لو شرط اسلامها
كان له الفسخ اذا وجدها على خلافه السابعة اذا تزوج رجلان بامراتين وادخلت امراة
كل واحد منهما على الآخر فوطئها فلكل واحدة منهما على واطئها مهر المثل وترد كل واحدة على

زوجها وعليه مهرها المسمى وليس له وطؤها حتى تنقضي عدتها من وطء الاول ولو
ماتتا في العدة او مات الزوجان ورث كل واحد منهما زوجته وورثته
الثامنة كل موضع حكمنا فيه ببطلان العقد فللمدخول بها مع الوطء مهر المثل لا المسمى
وكل موضع حكمنا فيه بصحة العقد فلها مع الوطء المسمى وان لحقه الفسخ وقيل ان
كان الفسخ بعيب سابق على الوطء لزم مهر المثل سواء كان حدوثه قبل العقد او بعده
والاول اشبه. المقصد الثاني في المهور وفيه اطراف الاول في المهر الصحيح وهو كل
ما يصح ان يملك عينا كان او منفعة ويصح العقد على منفعة الحر كتعليم الصنعة او
السورة من القرآن وكل عمل محلل وعلى اجارة الزوج نفسه مدة معينة وقيل بالمنع استنادا
الى رواية لا تخلو من ضعف مع قصورها عن افادة المنع ولو عقد الذميان على خمر او خنزير
صح لانهما يملكانه ولو اسلما او اسلم احدهما قبل القبض دفع القيمة لخروجه عن ملك
المسلم سواء كان عينا او مضمونا ولو كانا مسلمين او كان الزوج مسلما قيل يبطل العقد
وقيل يصح ويثبت لها مع الدخول مهر المثل وقيل بل قيمة الخمر والثاني اشبه ولا
تقدير في المهر بل ما تراضى عليه الزوجان وان قل ما لم يقصر عن التقويم كحبة من حنطة
وكذا لا حد له في الكثرة وقيل بالمنع من الزيادة عن مهر السنة ولو زاد رد اليها
وليس بمعتمد ويكفي في المهر مشاهدته ان كان حاضرا ولو جهل كيله او وزنه كالصبرة
والقطعة من الذهب ويجوز ان يتزوج امراتين واكثر بمهر واحد ويكون المهر بينهن
بالسوية وقيل يقسط على مهور امثالهن وهو اشبه ولو تزوجها على خادم
غير مشاهد ولا موصوف قيل كان لها خادم وسط وكذا لو تزوجها على بيت مطلقا
استنادا الى رواية علي بن ابي حمزة او دار على رواية ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن
ابي الحسن عليه السلم ولو تزوجها على كتاب الله وسنة نبيه ولم يسم مهرا كان مهرها
خمسمائة درهم ولو سمى للمراة مهرا ولابيها شيئا معينا قيل يصح المهر والشرط باطل

قيل يلزم الشرط

الأولى ولا بد من تعيين المهر بما يرفع الجهالة فلو أصدقها تعليم سورة وجب تعيينها
ولو أبهم فسد المهر وكان لها مع الدخول مهر المثل وهل يجب تعيين الحرف قيل نعم وقيل
لا ويلقنها الجائز وهو أشبه ولو أمرته بتلقين غيرها لم يلزمه لأن الشرط تناولها
ولو أصدقها تعليم صنعة لا يحسنها أو تعليم سورة جاز لأنه ثابت في الذمة ولو تعذر
التوصل كان لها أجرة التعليم ولو أصدقها ظرفا على أنه خل فبان خمرا قيل كان لها قيمة الخمر
عند مستحليه ولو قيل لها مثل الخل كان حسنا وكذا لو تزوجها على عبد فبان حرا أو مستحقا
وإذا تزوجها بمهر سرا وبآخر جهرا كان لها الأول والمهر مضمون على الزوج فلو تلف قبل تسليمه
كان ضامنا له بقيمته وقت تلفه على قول مشهور لنا ولو وجدت به عيبا كان لها رده
ولو عاب بعد العقد قيل كانت بالخيار في أخذه أو أخذ القيمة ولو قيل ليس لها القيمة
ولها عينه وأرشه كان حسنا ولها أن تمتنع من تسليم نفسها حتى تقبض مهرها سواء
كان الزوج موسرا أو معسرا وهل لها ذلك بعد الدخول قيل نعم وقيل لا وهو أشبه
لأن الاستمتاع حق لزم بالعقد ويستحب تقليل المهر ويكره أن يتجاوز السنة
وهو خمسمائة درهم وأن يدخل بالزوجة حتى يقدم مهرها أو شيئا منه أو غيره من
هدية الطرف الثاني في التفويض وهو قسمان تفويض البضع وتفويض المهر أما الأول
فهو أن لا يذكر في العقد مهرا أصلا مثل أن يقول زوجتك فلانة أو تقول هي زوجتك
نفسي فيقول قبلت وفيه مسائل الأولى ذكر المهر ليس شرطا في العقد فلو تزوجها
ولم يذكر مهرا أو شرط أن لا مهر صح العقد فإن طلقها قبل الدخول فلها المتعة حرة كانت
أو مملوكة ولا مهر وإن طلقها بعد الدخول فلها مهر أمثالها ولا متعة وإن مات أحدهما
قبل الدخول وقبل الفرض فلا مهر لها ولا متعة ولا يجب مهر المثل بالعقد وإنما يجب
بالدخول الثانية المعتبر في مهر المثل حال المرأة في الشرف والجمال وعادة نسائها
ما لم يتجاوز السنة وهو خمسمائة درهم والمعتبر في المتعة حال الزوج فالغني

يمتع بالدابة أو الثوب المرتفع أو عشرة دنانير والمتوسط بخمسة دنانير أو الثوب
المتوسط والفقير بالدينار أو الخاتم وما شاكله ولا يستحق المتعة إلا المطلقة التي
لم يفرض لها مهر ولم يدخل بها الثالثة لو تراضيا بعد العقد بفرض المهر جاز لأن الحق لهما
سواء كان بقدر مهر المثل أو أزيد أو أقل وسواء كانا عالمين أو جاهلين أو كان أحدهما
عالما لأن فرض المهر إليهما ابتداء فجاز انتهاء الرابعة لو تزوج المملوكة ثم اشتراها فسد
النكاح ولا مهر لها ولا متعة الخامسة يتحقق التفويض في البالغة الرشيدة ولا يتحقق
في الصغيرة ولا في الكبيرة السفيهة ولو زوجها الولي بدون مهر المثل ولم يذكر مهرا صح
العقد وثبت لها مهر المثل بنفس العقد وفيه تردد منشؤه أن الولي له نظر المصلحة فيصح
التفويض وثوقا بنظره وهو أشبه وعلى التقدير الأول لو طلقها قبل الدخول كان لها نصف
مهر المثل وعلى ما اخترناه لها المتعة ويجوز أن يزوج المولى أمته مفوضة لاختصاصه
بالمهر السادسة إذا زوجها مولاها مفوضة ثم باعها كان فرض المهر بين الزوج والمولى
الثاني إن أجاز النكاح ويكون المهر له دون الأول ولو أعتقها الأول قبل الدخول فرضيت
بالعقد كان المهر لها خاصة وأما الثاني وهو تفويض المهر فهو أن يذكر على الجملة و
يفوض تقديره إلى أحد الزوجين فإذا كان الحاكم هو الزوج لم يتقدر في طرف الكثرة ولا
القلة وتعلقه في الكثرة جاز أن يحكم بما شاء ولو كان الحكم إليها لم يتقدر في طرف القلة
وتقدر في الكثرة إذ لا يمضي حكمها فيما زاد عن مهر السنة ولو مات الحاكم قبل الحكم وقبل
الدخول قيل سقط المهر وهو خمسمائة درهم ولو طلقها قبل الدخول وقبل الحكم ألزم
من إليه الحكم أن يحكم وكان لها النصف فلو كانت هي الحاكمة فلها النصف ما لم تزد في الحكم
عن مهر السنة ولو مات الحاكم قبل الحكم وقبل الدخول قيل سقط المهر ولها المتعة وقيل
ليس لها أحدهما والأول مروي الطرف الثالث في الأحكام وفيه مسائل الأولى إذا
دخل الزوج قبل تسليم المهر كان دينا عليه ولم يسقط بالدخول سواء طالت مدتها أو

قبضت طالبت به او لم تطالب وفيه رواية اخرى مهجورة والدخول الموجب للمهر الوطء
قبلا او دبرا ولا يجب بالخلوة وقيل يجب والاول اظهر الثانية قيل اذا لم يسم لها مهرا
وقدم لها شيئا ثم دخل كان ذلك مهرها ولم يكن لها مطالبته بعد الدخول الا ان تشارطه قبل
الدخول على ان المهر غيره وهو تعويل على رواية واستنادا الى قول مشهور الثالثة
اذا طلق قبل الدخول كان عليه نصف المهر ولو كان دفعه استعاد نصفه ان كان باقيا
ونصف مثله ان كان تالفا ولو لم يكن مثليا فنصف قيمته ولو اختلفت قيمته في وقت
العقد ووقت القبض لزمها اقل الامرين ولو نقصت عينه او صفته مثل عور الدابة
او نسيان الصنعة قيل كان له نصف القيمة ولا يجبر على اخذ نصف العين وفيه تردد
اما لو نقصت قيمته لتفاوت السعر كان له نصف العين قطعا وكذا لو زادت قيمته
لزيادة السوق اذ لا نظر الى القيمة مع بقاء العين ولو زاد بكبر او سمن كان له نصف
قيمته من دون الزيادة ولا تجبر المرأة على دفع العين على الاظهر ولو حصل له نماء كالولد
كان للزوجة خاصة وله نصف ما وقع عليه العقد ولو اصدقها تعليم صناعة
ثم طلقها قبل الدخول كان لها نصف اجرة تعليمها ولو كان علمها قبل الطلاق رجع بنصف
الاجرة ولو كان تعليم سورة قيل يعلمها النصف من وراء الحجاب وفيه تردد الرابعة
لو ابرأته من الصداق ثم طلقها قبل الدخول كان له الرجوع بنصف المسمى دون العوض
وكذا لو اعطاها متاعا او عقارا فليس له الا نصف ما سماه الخامسة اذا امهرها مدبرا
ثم طلقها صار بينهما نصفين فاذا مات تحررت وقيل بل يبطل التدبير بجعلها مهرا
كما لو كانت موصى بها وهو اشبه السادسة اذا شرط في العقد ما يخالف المشروع مثل
ان لا يتزوج عليها او لا يتسرى بطل الشرط وصح العقد والمهر وكذا لو شرط تسليم المهر في
اجل فان لم يسلمه كان العقد باطلا لزم العقد والمهر وبطل الشرط ولو شرطت ان لا يفتضها
لزم الشرط ولو اذنت بعد ذلك جاز عملا باطلاق الرواية وقيل يختص لزوم هذا الشرط

بالنكاح المنقطع وهو تحكم الثامنة اذا شرط الا يخرجها من بلدها قيل لزم وهو
المروي ولو شرط لها مهرا ان اخرجها الى بلاده واقل منه ان لم تخرج معه فاخرجها الى
بلد الشرك لم يجب اجابته ولها الزائد وان اخرجها الى بلد الاسلام كان الشرط لازما
وفيه تردد التاسعة لو طلقها بائنا ثم تزوجها في عدته ثم طلقها قبل الدخول كان
لها نصف المهر العاشرة لو وهبته نصف مهرها مشاعا ثم طلقها قبل الدخول فله
الباقي ولم يرجع عليها بشيء سواء كان المهر دينا او عينا صرفا للهبة الى حقها منه
الحادية عشرة لو تزوجها بعبدين فمات احدهما رجع عليها بنصف الموجود ونصف
الميت الثانية عشرة لو شرط الخيار في النكاح بطل وفيه تردد منشؤه الالتفات
الى تحقق الزوجية لوجود المقتضي وارتفاعه عن تطرق الخيار او الالتفات الى عدم
الرضا بالعقد لترتبه على الشرط ولو شرطه في المهر صح العقد والمهر والشرط الثالثة عشرة
الصداق يملك بالعقد على اشهر الروايتين وله التصرف فيه قبل القبض على الاشبه
فاذا طلق الزوج عاد اليه النصف وبقي للمرأة النصف فلو عفت عن ما لها كان الجميع
للزوج وكذا لو عفى الذي بيده عقدة النكاح وهو الولي كالاب والجد للاب وقيل او
من توليه المرأة عقدها ويجوز للاب والجد للاب ان يعفو عن حقه ان حصل
الطلاق لانه منصوب لمصلحته ولا غبطة له في العفو واذا عفت عن نصفها
او عفى الزوج عن نصفه لم يخرج عن ملك احدهما بمجرد العفو لانه هبة فلا ينتقل الا
بالقبض نعم لو كان دينا على الزوج او تلف في يد الزوجة كفى العفو عن الضامن لانه
يكون ابراء ولا يفتقر الى القبول على الاصح اما الذي عليه المال فلا ينتقل عنه بعفوه ما لم
يسلمه الرابعة عشرة لو كان المهر مؤجلا لم يكن لها الامتناع فلو امتنعت وحل هل
لها ان تمتنع قيل نعم وقيل لا لاستقرار وجوب التسليم قبل الحلول وهو اشبه
الخامسة عشرة لو اصدقها قطعة من فضة فصاغتها آنية ثم طلقها قبل الدخول

كانت بالخيار في تسليم نصف العين او نصف القيمة لانه لا يجب عليها بذل الصفة ولو كان
الصداق ثوبا فخاطته قميصا لم يجبر على الزوج اخذه وكان لها الزامها بنصف القيمة لان
الفضة لا تخرج بالصياغة عما كانت قابلة له وليس كذلك الثوب **السادسة عشرة** لو
اصدقها تعليم سورة كان حده ان تستقل بالتلاوة ولا يكفي تتبعها نطقه ثم لو استقلت
بتلاوة الآية ثم لقنها غيرها فنسيت الاولى لم يجب عليه اعادة التعليم ولو استفادت
ذلك من غيره كان لها اجرة التعليم كما لو تزوجها بشيء وتعذر عليه تسليمه **السابعة عشرة**
يجوز ان يجمع بين نكاح وبيع في عقد واحد ويقسط العوض على الثمن ومهر المثل ولو كان
معها دينار فقالت زوجتك نفسي وبعتك هذا الدينار بدينار بطل البيع لانه
ربا وفسد المهر وصح النكاح اما لو اختلف الجنس صح الجميع **فروع الاول** لو اصدقها
عبدا فاعتقته ثم طلقها قبل الدخول كان عليها نصف قيمته ولو دبرته قيل كانت بالخيار
في الرجوع والاقامة على تدبيره فان رجعت اخذ نصفه وان ابت لم تجبر وكان عليها قيمة
النصف ولو دفعت نصف القيمة ثم رجعت في التدبير قيل كان له العود في العين لان
القيمة أخذت لمكان الحيلولة وفيه تردد منشأه استقرار الملك بدفع القيمة **الثاني**
اذا زوجها الولي بدون مهر المثل قيل يبطل المهر ولها مهر المثل وقيل يصح المسمى وهو
اشبه **الثالث** لو تزوجها على مال مشار اليه غير معلوم الوزن فتلف قبل قبضه
فابرأته منه او من بعضه صح ولو لم يعلم كميته لانه اسقاط للحق فلم يقدح فيه الجهالة
ولو ابرأته من مهر المثل قبل الدخول لم يصح لعدم الاستحقاق **تتمة** اذا زوج
ولده الصغير فان كان له مال فالمهر على الولد وان كان فقيرا فالمهر في عهدة الوالد
ولو مات الوالد اخرج المهر من اصل تركته سواء بلغ الولد وايسر او مات قبل ذلك فلو
دفع الاب المهر وبلغ الصبي فطلق قبل الدخول استعاد الولد النصف دون الوالد لان
ذلك يجري مجرى الهبة له **فرع** لو ادى الوالد المهر عن ولده الكبير تبرعا ثم طلق

الولد رجع الولد بنصف المهر ولم يكن للوالد انتزاعه لعين ما ذكرناه في الصغير وفي
المسئلتين تردد **الطرف الرابع** في التنازع وفيه مسائل **الاولى** اذا اختلفا في اصل
المهر فالقول قول الزوج ولا اشكال قبل الدخول لاحتمال تجرد العقد عن المهر ولكن الاشكال
لو كان بعد الدخول فالقول قوله ايضا نظرا الى البراءة الاصلية ولا اشكال لو قدر
المهر بارزة لان الاحتمال متحقق والزيادة غير معلومة ولو اختلفا في قدره او
وصفه فالقول قوله ايضا اما لو اعترف بالمهر ثم ادعى تسليمه ولا بينة فالقول قول
المرأة مع يمينها **فرع** لو دفع قدر مهرها فقالت دفعته هبة فقال بل صداقا فالقول
قوله لانه ابصر بنيته **الثانية** اذا خلا فادعت المواقعة فان امكن الزوج اقامة
البينة بان ادعت هي ان المواقعة قبلا وكانت بكرا فلا كلام والا كان القول قوله مع
يمينه لان الاصل عدم المواقعة وهو منكر لما تدعيه وقيل القول قول المرأة عملا
بشاهد حال الصحيح في خلوته بالحلائل والاول اشبه **الثالثة** لو اصدقها تعليم
او صناعة فقالت علمني غيره فالقول قولها لانها منكرة ما يدعيه **الرابعة** اذا اقامت
المرأة بينة انه تزوجها في وقتين بعقدين فادعى الزوج تكرار العقد الواحد وزعمت
المرأة انهما عقدان فالقول قولها لان الظاهر معها وهل يجب عليه مهران قيل نعم
عملا بمقتضى العقدين وقيل يلزمه مهر ونصف والاول اشبه **النظر الثالث** في
القسم والنشوز والشقاق **القول في القسم** والكلام فيه وفي لواحقه **اما** الاول
فنقول لكل من الزوجين حق يجب على صاحبه القيام به فكما يجب على الزوج النفقة
من الكسوة والمأكل والمشرب والاسكان فكذا يجب على الزوجة التمكين من الاستمتاع
وتجنب ما يتنفر منه الزوج والقسمة بين الازواج حق على الزوج حرا كان او عبدا ولو
كان عنينا او خصيا ولو كان مجنونا ويقسم عنه الولي وقيل لا تجب القسمة حتى يبتدئ
بها وهو اشبه فمن له زوجة واحدة فلها ليلة من اربع وله ثلاث يضعها حيث شاء

وللاثنتين ليلتان وللثالثة ثلاث والفاضل له ولو كان له اربع كان لكل واحدة ليلة
بحيث لا يحل له الاخلال بالمبيت الا مع العذر او السفر او اذنهن او اذن بعضهن فيما يختص
الآذنة به وهل يجوز ان يجعل القسمة ازيد من ليلة لكل واحدة قيل نعم والوجه اشتراط
رضاهن ولو تزوج اربعا دفعة رتبهن بالقرعة وقيل يبدأ بمن شاء حتى يأتي عليهن ثم يجب
التسوية على الترتيب وهو اشبه والواجب في القسمة المضاجعة لا المواقعة ويختص
الوجوب بالليل دون النهار وقيل يكون عندها في ليلتها ويظل عندها صبيحتها وهو
المروي واذا كانت الامة مع الحرة او الحرائر فللحرة ليلتان وللامة ليلة والكتابية كالامة في
القسمة فلو كان عنده مسلمة وكتابية كان للمسلمة ليلتان وللكتابية ليلة ولو كانتا امة مسلمة
وحرة ذمية كانتا سواء في القسمة **فروع** لو بات عند الحرة ليلتين فاعتقت الامة
ورضيت بالعقد كان لها ليلتان لانها صادفت محل الاستحقاق ولو بات عند حرة
ليلتين ثم بات عند الامة ليلة ثم اعتقت لم يبت عندها اخرى لانها استوفت حقها
ولو بات عند الامة ليلة ثم اعتقت قبل استيفاء الحرة قيل يقضي للامة ليلة لانها
ساوت الحرة وفيه تردد وليس للموطوءة بالملك قسمة واحدة كانت او اكثر وله ان
يطوف على الزوجات في بيوتهن وان يستدعيهن الى منزله وان يستدعي بعضا و
يسعى الى بعض وتختص البكر عند الدخول بسبع ليال والثيب بثلاث ولا يقضي
ولو سبق اليه زوجتان او زوجات في ليلة قيل يبتدئ بمن شاء وقيل يقرع والاول
اشبه والثاني افضل وتسقط القسمة بالسفر وقيل يقضي سفر النقلة والاقامة
دون سفر الغيبة ويستحب ان يقرع بينهن اذا اراد استصحاب بعضهن وهل يجوز
العدول عمن خرج اسمها الى غيرها قيل لا لانها تعينت للسفر وفيه تردد ولا يتوقف
قسم الامة على اذن المالك لانه لا حظ له فيه ويستحب التسوية بين الزوجات في
الانفاق واطلاق الوجه والجماع وان يكون في صبيحة كل ليلة عند صاحبتها او

يأذن

يأذن لها في حضور موت ابيها وامها وله منعها عن عيادة ابيها وامها وعن الخروج
من منزله الا لحق واجب **واما اللواحق فمسائل الاولى** القسم حق مشترك بين الزوج والزوجة
لاشتراك ثمرته فلو اسقطت حقها منه كان الزوج بالخيار وكذا لها ان تهب ليلتها للزوج
او لبعضهن مع رضاه فان وهبت الزوج وضعها حيث شاء وان وهبتها للضرائر
قسمها عليهن وان وهبتها البعض اختصت بالموهوبة وكذا لو وهب ثلاث منهن لياليهن
للرابعة لزمه المبيت عندها من غير اخلال **الثانية** اذا وهبت ورضي الزوج صح ولو
رجعت كان لها لكن لا يصح في الماضي بمعنى انه لا يقضي ويصح فيما يستقبل ولو رجعت
ولم يعلم لم يقض ما مضى قبل علمه **الثالثة** لو التمست عوضا عن ليلتها فبذله الزوج
هل يلزم قيل لا لانه حق لا يتقوم منفردا فلا تصح المعاوضة عليه **الرابعة** لا قسمة
للصغيرة ولا المجنونة المطبقة ولا الناشزة ولا المسافرة بغير اذنه بمعنى انه لا يقضي
لهن عما سلف **الخامسة** لا يزور الزوج الضرة في ليلة ضرتها ولو كانت مريضة جاز
لعيادتها فان استوعب الليلة عندها هل يقضيها قيل نعم لانه لم يحصل المبيت
لصاحبتها وقيل لا كما لو زار اجنبيا وهو اشبه ولو دخل فواقعها ثم عاد الى صاحبة
الليلة لم يقض المواقعة في حق الباقيات لان المواقعة ليست من لوازم القسمة **السادسة**
لو جار في القسمة قضى لمن اخل بليلتها **السابعة** لو كان له اربع فنشزت واحدة ثم قسم
خمس عشرة فوفى اثنتين ثم اطاعت الرابعة وجب ان يوفي الثالثة خمس عشرة و
لو كانت ناشزا خمسا فيقسم للناشز ليلة وللثالثة ثلاثا خمسة ادوار فيتوفى
الثالثة خمس عشرة وللناشز خمسا ثم يستأنف **الثامنة** لو طاف على ثلاث وطلق
الرابعة بعد دخول ليلتها ثم تزوجها قيل يجب قضاء تلك الليلة وفيه تردد منشأه من
سقوط حقها بخروجها من الزوجية **التاسعة** لو كان له زوجتان في بلدين فاقام
عند واحدة عشرا قيل كان عليه للاخرى مثلها **العاشرة** لو تزوج امرأة ولم يدخل بها

فاقرع للسفر فخرج اسمها جاز له مع العود توفيتها حصة التخصيص لا ان ذلك لا بد
في السفر اذ ليس السفر داخلا في القسم **الثالث** في النشوز وهو الخروج عن الطاعة و
اصله الارتفاع وقد يكون من الزوج كما يكون من الزوجة فمتى ظهر من الزوجة امارته
مثل ان تقطب في وجهه او تتبرم بحوائجه او تغير عادتها في ادبها جاز له هجرها في المضجع
بعد عظتها وصورة الهجران ان يحول اليها ظهره في الفراش وقيل ان يعتزل فراشها و
الاول مروي ولا يجوز له ضربها والحال هذه اما لو وقع النشوز وهو الامتناع عن طاعته
فيما يجب له جاز ضربها ولو باول مرة ويقتصر على ما يؤمل معه رجوعها ما لم يكن مدميا
ولا مبرحا واذا ظهر من الزوج النشوز بمنع حقوقها فلها المطالبة وللحاكم الزامه
ولها ترك بعض حقوقها من قسمة ونفقة استمالة له ويحل للزوج قبول ذلك **القول**
في الشقاق وهو فعال من الشق كان كل واحد منهما في شق واذا كان النشوز منهما
وخشي الشقاق بعث الحاكم حكما من اهل الزوج وآخر من اهل المرأة على الاولى
كانا من غير اهلهما اذ كان احدهما جاز ايضا وهل بعثهما على سبيل التحكيم او التوكيل
انه تحكيم فان اتفقا على الاصلاح فعلاه وان اتفقا على التفريق لم يصح الا برضى الزوج
في الطلاق ورضا المرأة في البذل ان كان خلعا **تفريع** لو بعث الحكمان فغاب الزوجان
او احدهما قيل لم يجز الحكم لانه حكم للغائب ولو قيل بالجواز كان حسنا لان حكمهما
مقصور على الاصلاح اما التفرقة فموقوفة **مسائل الاولى** ما يشترطه الحكمان يلزم
ان كان سائغا والا كان لهما نقضه **الثانية** لو منعها شيئا من حقوقها او اغارها
فبذلت له بذلا ليخلعها صح وليس ذلك اكراها **النظر الرابع** في احكام الاولاد
وهي قسمان **الاول** في الحاق الاولاد والنظر في اولاد الزوجات والموطوآت بالملك
والموطوآت بالشبهة احكام ولد الموطوءة بالعقد الدائم وهم يلحقون بالزوج بشروط
ثلثة الدخول ومضي ستة اشهر من حين الوطي وان لا يتجاوز اقصى الوضع وهو تسعة

اشهر على الاشهر وقيل عشرة وهو حسن يعضده الوجدان في كثير وقيل سنة وهو متروك
فلو لم يدخل بها لم يلحقه وكذا لو دخل وجاءت به لاقل من ستة اشهر حيا كاملا وكذا
لو اتفقا على انقضاء ما زاد عن تسعة اشهر او عشرة من زمان الوطي او ثبت ذلك بغيبة
محققة تزيد عن اقصى الحمل لا يجوز له الحاقه بنفسه والحال هذه ولو وطئها واطئ فجورا
كان الولد لصاحب الفراش لا ينتفي عنه الا باللعان لان الزاني لا ولد له ولو اختلفا
في الدخول او في ولادته فالقول قول الزوج مع يمينه ومع الدخول وانقضاء اقل الحمل
لا يجوز له نفي الولد لمكان تهمة امه بالفجور ولا مع تيقنه ولو نفاه لم ينتف الا باللعان
ولو طلقها فاعتدت ثم جاءت بولد ما بين الفراق الى اقصى مدة الحمل لحق به اذا لم توطأ
بعقد ولا شبهة ولو زنى بامرأة فاحبلها ثم تزوج بها لم يجز الحاقه به وكذا لو زنى
بامة فحملت ثم ابتاعها ويلزم الاب الاقرار بالولد مع اعترافه بالدخول وولادة زوجته
له فلو انكر والحال هذه لم ينتف الا باللعان وكذا لو اختلفا في المدة ولو طلق امرأة
فاعتدت وتزوجت او باع امته فوطئها المشتري ثم جاءت بولد لدون ستة اشهر
كاملا فهو للاول وان كان لستة اشهر فصاعدا فهو للثاني **احكام** ولد الموطوءة بالملك
اذا وطئ الامة فجاءت بولد لستة اشهر فصاعدا لزمه الاقرار به لكن لو نفاه لم يلاعن
امه وحكم بنفيه ظاهرا ولو اعترف به بعد ذلك الحق به ولو وطئ الامة المولى واجنبي
حكم بالولد للمولى ولو انتقلت الى مولى بعد وطي كل واحد منهما حكم بالولد لمن هي
عنده ان جاءت لستة اشهر فصاعدا منذ يوم وطئها والا كان للذي قبله ان كان لوطئه
ستة اشهر فصاعدا والا كان للذي قبله هكذا الحكم في كل واحد منهم ولو وطئها المشتركون
فيها في طهر واحد فولدت وتداعوه اقرع بينهم فمن خرج اسمه الحق به واغرم حصص الباقين
من قيمة امه وقيمته يوم سقط حيا وان ادعاه واحد الحق به واغرم حصص الباقين من
قيمة الام وقيمة الولد ولا يجوز نفي الولد لمكان العزل فلو وطئ امته ووطئها آخر فجورا

لحق الولد بالمولى ولو حصل مع ولادته امارة يغلب معها الظن انه ليس منه قيل لم يجز
له الحاقه به ولا نفيه بل ينبغي ان يوصي له بشيء ولا يورثه ميراث الاولاد وفيه تردد
احكام ولد الشبهة الوطء بالشبهة يلحق به النسب فلو اشتبهت عليه اجنبية فظنها
زوجته او مملوكته فوطئها الحق به الولد وكذا لو وطئ امة غيره لشبهة لكن في الامة يلزمه
قيمة الولد يوم سقط حيا لانه وقت الحيلولة ولو تزوج امراة لظنها خالية او لظنها موت
الزوج او طلاقه فبان انه لم يمت ولم يطلق ردت على الاول بعد الاعتداد من الثاني
واختص الثاني بالاولاد مع الشرائط سواء استندت في ذلك الى حكم الحاكم او شهادة
شهود او اخبار مخبر القسم الثاني في احكام الولادة والكلام في سنن الولادة
واللواحق اما سنن الولادة فالواجب منها استبداد النساء بالمراة عند الولادة
دون الرجال الا مع عدم النساء ولا باس بالزوج وان وجد النساء والندب
غسل المولود والاذان في اذنه اليمنى والاقامة في اليسرى وتحنيكه بماء الفرات
وبتربة الحسين عليه السلام فان لم يوجد ماء الفرات فبماء فرات ولو لم يوجد الا ماء
ملح جعل فيه شيء من التمر او العسل ثم يسميه احد الاسماء المستحسنة وافضلها ما
يتضمن العبودية لله سبحانه وتليها اسماء الانبياء والائمة عليهم السلام وان
يكنيه مخافة النبز وروي استحباب التسمية يوم السابع ويكره ان يكنيه ابا
القسم اذا كان اسمه محمدا وان يسميه حكما او حكيما او خالدا او حارثا او مالكا او ضرارا
واما اللواحق فثلثة سنن اليوم السابع والرضاع والحضانة وسنن يوم السابع
اربعة الحلق والختان وثقب الاذن والعقيقة اما الحلق فمن السنة حلق راسه يوم
السابع مقدما على العقيقة والتصدق بوزن شعره ذهبا او فضة ويكره ان يحلق
من راسه موضع ويترك موضع وهي القنازع واما الختان فمستحب يوم السابع ولو اخر
جاز ولو بلغ ولم يختن وجب ان يختن نفسه والختان واجب وخفض الجواري مستحب

ولو اسلم كافر غير مختتن وجب ان يختتن ولو كان مسنا ولو اسلمت امراة لم يجب ختانها
واستحب واما العقيقة فيستحب ان يعق عن الذكر ذكرا وعن الانثى وهل تجب العقيقة
فيستحب ان يعق عن الذكر ذكرا وعن الانثى انثى وهل تجب العقيقة قيل نعم والوجه
الاستحباب ولو تصدق بثمنها لم يجزه في القيام بالسنة ولو عجز عنها اخرها حتى
يتمكن ولا يسقط الاستحباب ويستحب ان يجتمع فيها شروط الاضحية وان تخص القابلة
منها بالرجل والورك ولو لم تكن قابلة اعطي الام تتصدق به ولو لم يعق الوالد استحب للولد ان
يعق عن نفسه اذا بلغ ولو مات الصبي يوم السابع فان مات قبل الزوال سقطت ولو
مات بعده لم يسقط الاستحباب ويكره للوالدين ان ياكلا منها وان يكسر شيء من عظامها بل
تفصل اعضاء واما الرضاع فلا يجب على الام ارضاع الولد ولها المطالبة باجرة
رضاعه ولها استيجاره اذا كانت بائنا وقيل لا يصح ذلك وهي في حباله والوجه الجواز
ويجب على الاب بذل اجرة الرضاع اذا لم يكن للولد مال ولامه ان ترضعه بنفسها او
بغيرها ولها الاجرة وللمولى اجبار امته على الرضاع ونهاية الرضاع حولان ويجوز
الاقتصار على احد وعشرين شهرا ولا يجوز نقصه عن ذلك ولو نقص كان جورا ويجوز
الزيادة على الحولين شهرا او شهرين ولا يجب على الوالد دفع اجرة ما زاد عن حولين والام
احق بارضاعه اذا طلبت ما يطلب غيرها ولو طلبت زيادة كان للاب نزعه وتسليمه
الى غيرها ولو تبرعت اجنبية بارضاعه فرضيت الام بالتبرع فهي احق به وان لم ترض
فللاب تسليمه الى المتبرعة فرع لو ادعى الاب وجود متبرعة وانكرت الام فالقول قوله
لانه يدفع عن نفسه وجوب الاجرة على تردد ويستحب ان يرضع الصبي بلبن امه
فهو افضل واما الحضانة فالام احق بالولد مدة الرضاع وهي حولان ذكرا كان او انثى اذا
كانت حرة مسلمة ولا حضانة للامة ولا للكافرة مع المسلم فاذا فصل فالوالد احق بالذكر والام
احق بالانثى حتى تبلغ سبع سنين وقيل تسعا وقيل الام احق بها ما لم تتزوج والاول اظهر

ثم يكون الاب احق بها ولو تزوجت الام سقطت حضانتها عن الذكر والانثى وكان الاب
احق بهما ولو مات كانت الام احق بهما من الوصي وكذا لو كان الاب مملوكا او كافرا كانت
الام الحرة احق بهما وان تزوجت ولو اعتق كان حكمه حكم الحر فان فقد الابوان فالحضانة
لاب الاب فان عدم قيل كانت الحضانة للاقارب وترتبوا ترتب الارث نظرا الى الآية
وفيه تردد فروع اربعة على هذا القول قال الشيخ رحمه الله اذا اجتمعت اخت لاب
واخت لام كانت الحضانة للاخت من الاب نظرا الى كثرة النصيب في الارث والاشكال
في اصل الاستحقاق وفي الترجيح ومنشأه تساويهما في الدرجة وكذا قال في
ام الام مع ام الاب الثاني قال في جدة واخوات الجدة اولى لانها ام الثالث
قال اذا اجتمع عمة وخالة فهما سواء الرابع قال اذا حصل جماعة متساوون في
الدرجة كالعمة والخالة اقرع بينهم ومن لواحق الحضانة مسائل الاولى اذا طلبت
الام للرضاعة اجرة زائدة عن غيرها فله نزعه وتسليمه الى الاجنبية وفي سقوط حضانة
الام تردد والسقوط اشبه الثانية اذا بلغ الولد رشيدا سقطت ولاية الابوين عنه
وكان الخيار اليه في الانضمام الى من شاء الثالثة اذا تزوجت سقطت حضانتها
فان طلقها رجعيا فالحكم باق وان بانت منه قيل لم ترجع حضانتها والوجه الرجوع
النظر الخامس في النفقات لا تجب النفقة الا باحد اسباب ثلثة الزوجية والقرابة
والملك القول في نفقة الزوجة والكلام في الشرط وقدر النفقة واللواحق
والشرط اثنان الاول ان يكون العقد دائما الثاني التمكين الكامل وهي التخلية بينها وبينه
بحيث لا يخص موضعا ولا وقتا فلو بذلت نفسها في زمان دون زمان او مكان
دون آخر مما يسوغ فيه الاستمتاع لم يحصل التمكين وفي وجوب النفقة بالعقد او
التمكين تردد اظهره بين الاصحاب وقوف الوجوب على التمكين ومن فروع التمكين ان لا تكون
صغيرة يحرم وطء مثلها سواء كان زوجها صغيرا او كبيرا ولو امكن الاستمتاع منها

بما دون الوطء لانه استمتاع نادر لا يرغب اليه في الغالب اما لو كانت كبيرة وزوجها
صغيرا قال الشيخ رحمه الله لا نفقة لها وفيه اشكال منشأه تحقق التمكين من طرفها والاول
اشبه وجوب الانفاق ولو كانت مريضة او رتقاء او قرناء لم تسقط النفقة
لامكان الاستمتاع بما دون الوطء قبلا وظهور العذر فيه ولو اتفق الزوج عظيم
الآلة وهي ضعيفة منع من وطئها ولم تسقط النفقة وكانت كالرتقاء ولو سافرت
الزوجة باذن الزوج لم تسقط نفقتها سواء كان في واجب او مندوب او مباح وكذا
لو سافرت في واجب بغير اذنه كالحج الواجب اما لو سافرت بغير اذنه في مندوب او
مباح سقطت نفقتها ولو صلت او صامت او اعتكفت باذنه او في واجب وان لم
يأذن لم تسقط نفقتها وكذا لو بادرت الى شيء من ذلك ندبا لان له فسخه ولو استمرت
مخالفة تحقق النشوز وسقطت النفقة وتثبت النفقة للبائن وسكناها سواء كان
عن طلاق او فسخ نعم لو كانت مطلقة حاملا لزمه الانفاق عليها حتى تضع وكذا السكنى
وهل النفقة للحمل او لامه قال الشيخ رحمه الله هي للحمل وتظهر الفائدة في مسائل منها في
الحر اذا تزوج امة وشرط مولاها رق الولد وفي العبد اذا تزوج امة او حرة وشرط مولاه
الانفراد برق الولد وفي الحامل المتوفى عنها زوجها روايتان اشهرهما انه لا نفقة
لها والاخرى ينفق عليها من نصيب ولدها وتثبت النفقة للزوجة مسلمة كانت او
ذمية او امة واما قدر النفقة فضابطه القيام بما تحتاج المرأة اليه من طعام
وادام وكسوة واسكان واخدام وآلة الادهان تبعا لعادة امثالها من اهل البلد
وفي تقدير الاطعام خلاف فمنهم من قدره بمد للرفيعة والوضيعة من الموسر والمعسر
ومنهم من لم يقدره واقتصر على سد الخلة وهو اشبه ويرجع في الاخدام الى عادتها فان
كانت من ذوي الاخدام وجب والا خدمت نفسها واذا وجبت الخدمة فالزوج
بالخيار بين الانفاق على خادمها ان كان لها خادم وبين ابتياع خادم او استيجارها

او الخدمة بنفسه وليس لها التخيير ولا يلزمه اكثر من خادم واحد ولو كانت من ذوي
الحشم لان الاكتفاء يحصل بها ومن لا عادة لها بالاخدام يخدمها مع المرض نظرا الى العرف
ويرجع في جنس المأدوم والملبوس الى عادة امثالها من اهل البلد وكذا في المسكن ولها
المطالبة بالتفرد بالمسكن عن مشاركة غير الزوج ولا بد في الكسوة من زيادة في
الشتاء للتدثر كالمحشوة لليقظة واللحاف للنوم ويرجع في جنسه الى عادة امثال
المرأة وتزاد اذا كانت من ذوي التجمل زيادة على ثياب البذلة ما يتجمل امثالها به واما
اللواحق فمسائل الاولى لو قالت انا اخدم نفسي ولي نفقة الخادم لم تجب اجابتها
ولو بادرت بالخدمة من غير اذن لم يكن لها المطالبة الثانية الزوجة تملك نفقة
يومها مع التمكين فلو منعها وانقضى اليوم استقرت نفقة ذلك اليوم وكذا نفقة
الايام وان لم يقدرها الحاكم ولم يحكم بها ولو دفع لها نفقة لمدة وانقضت تلك
المدة ممكنة فقد ملكت تلك النفقة ولو استفضلت منها او انفقت على نفسها من
غيرها كانت ملكا لها ولو دفع اليها كسوة لمدة جرت العادة ببقائها اليها صح ولو
اخلقتها قبل المدة لم يجب عليه بدلها ولو انقضت المدة والكسوة باقية طالبته بكسوة
لما يستقبل ولو سلم اليها نفقة لمدة ثم طلقها قبل انقضائها استعاد نفقة الزمان
المتخلف الا نصيب يوم الطلاق اما الكسوة فله استعادتها ما لم تنقض المدة المضروبة
لها الثالثة اذا دخل بها واستمرت تأكل معه وتشرب على العادة لم يكن لها المطالبة بمدة
مواكلته ولو تزوجها ولم يدخل بها وانقضت مدة لم تطالبه بنفقة لم تجب النفقة على القول
بان التمكين موجب للنفقة او شرط فيها اذ لا وثوق بحصول التمكين لو طلبه تفريع على
التمكين لو كان غائبا فحضرت عند الحاكم وبذلت التمكين لم تجب النفقة الا بعد اعلامه
ووصوله او وكيله وتسليمها ولو اعلم فلم يبادر ولم ينفذ وكيلا سقط عنه قدر وصوله
والزم بما زاد ولو نشزت وعادت الى الطاعة لم تجب النفقة حتى تعلم ويمضي زمان

يمكن الوصول اليها او وكيله ولو ارتدت سقطت النفقة ولو غاب واسلمت عادت
نفقتها عند اسلامها لان الردة سبب السقوط وقد زال وليس كذلك الاولى لان الناشز
خرجت عن قبضه فلا تستحق النفقة الا بعودها الى قبضه الرابعة اذا ادعت البائن
انها حامل صرف اليها النفقة يوما فيوما فان تبين الحمل والا استعيدت ولا ينفق على
البائن غير المطلقة وقال الشيخ ينفق لان النفقة للولد فرع على قوله رحمه الله اذا
لاعنها فبانت منه وهي حامل فلا نفقة لها لانتفاء الولد وكذا لو طلقها ثم ظهر بها حمل
فانكره ولاعنها ولو اكذب نفسه بعد اللعان واستلحقه لزمه الانفاق لانه من حقوق
الولد الخامسة قال الشيخ رحمه الله نفقة زوجة المملوك تتعلق برقبته ان لم يكن مكتسبا
ويباع منه في كل يوم بقدر ما يجب عليه وقال آخرون تجب في ذمة السيد ولو قيل تلزم السيد
لوقوع العقد باذنه كان حسنا وهو اختياره رحمه الله ولو كان مكاتبا لم يجب نفقة ولده
وتلزمه نفقة الولد من امته لانه ماله ولو تحرر منه شيء كانت نفقته في ماله بقدر ما
تحرر منه السادسة اذا طلق الحامل رجعية فادعت ان الطلاق بعد الوضع وانكر
فالقول قولها مع يمينها ويحكم عليه بالبينونة تدينا له باقراره ولها النفقة استصحابا
لدوام الزوجية السابعة اذا كان له على زوجته دين جاز ان يقاصها يوما فيوما ان
كانت موسرة ولا يجوز مع اعسارها لان قضاء الدين فيما يفضل عن القوت ولو
رضيت بذلك لم يكن له الامتناع الثامنة نفقة الزوجة مقدمة على الاقارب فما
فضل عن قوته صرفه اليها ثم لا يدفع الى الاقارب الا ما يفضل عن واجب الزوجة لانها
نفقة معاوضة وتثبت في الذمة الثالث في نفقة الاقارب والكلام فيمن ينفق
عليه وكيفية الانفاق واللواحق تجب النفقة على الابوين والاولاد اجماعا وفي وجوب
الانفاق على آباء الابوين وامهاتهم تردد اظهره الوجوب ولا تجب النفقة على غيرهم
من الاقارب كالاخوة والاعمام والاخوال وغيرهم لكن تستحب وتتأكد في الوارث منهم وكثيره

في المنفق القدرة فلو حصل له قدر كفايته اقتصر على نفسه فان فضل شيء فلزوجته فان فضل فللابوين والاولاد ولا تقدير في النفقة بل الواجب قدر الكفاية من الاطعام والكسوة والمسكن وما يحتاج اليه من زيادة الكسوة في الشتاء للتدثر يقظة ونوما ولا يجب اعفاف من تجب النفقة له وينفق على ابيه دون اولاده لانهم اخوة المنفق وينفق على ولده واولاده لانهم اولاده ولا تقضى نفقة الاقارب لانها مواساة لسد الخلة فلا تستقر في الذمة ولو قدرها الحاكم نعم لو امر بالاستدانة عليه فاستدان وجب القضاء. ويشتمل اللواحق على مسائل **الاولى** تجب نفقة الولد على ابيه ومع عدمه او فقره فعلى اب الاب وان علا الاقرب فالاقرب ولو عدمت الاباء او فقروا فعلى ام الولد ومع عدمها او فقرها فعلى ابيها وامها وان علوا الاقرب فالاقرب ومع التساوي يشتركون في الانفاق **الثانية** اذا كان له ابوان وفضل له ما يكفي احدهما كانا فيه سواء وكذا لو كان ابنا وابا ولو كانا ابا وجدا او اما وجدة خص به الاقرب **الثالثة** لو كان له اب وجد موسران فنفقته على ابيه دون جده ولو كان له ابن واب موسران كانت نفقته عليهما بالسوية **الرابعة** اذا دافع بالنفقة الواجبة اجبره الحاكم فان امتنع حبسه وان كان له مال ظاهر جاز ان يأخذ من ماله ما يصرف في النفقة وان كان له عروض او عقار او متاع جاز بيعه لان النفقة حق كالدين **القول** في نفقة المملوك تجب النفقة على ما يملكه الانسان من رقيق وبهيمة اما العبد والامة فمولاهما بالخيار في الانفاق عليهما من خاصته او من كسبهما ولا تقدير لنفقتهما بل الواجب قدر الكفاية من اطعام وادام وكسوة ويرجع في جنس ذلك الى عادة مماليك امثال السيد من اهل بلده ولو امتنع من الانفاق اجبر على بيعه او الانفاق ويستوي في ذلك القن والمدبر وام الولد ويجوز ان يخارج المملوك بان يضرب عليه ضريبة ويجعل الفاضل له اذا رضي فان فضل قدر كفايته وكل اليه والا كان على المولى التمام ولا يجوز ان يضرب عليه ما يقصر كسبه عنه ولا ما لا يفضل

معه قدر نفقته الا اذا قام بها المولى **واما** نفقة البهائم المملوكة فواجبة سواء كانت مأكولة او لم تكن والواجب القيام بما تحتاج اليه فان اجتزأت بالرعي والا علفها فان امتنع اجبر على بيعها او ذبحها ان كانت تقصد بالذبح او الانفاق وان كان لها ولد وفر عليه من لبنها قدر كفايته ولو اجتزأ بغيره من رعي او علف جاز اخذ اللبن

القسم الثالث في الايقاعات وهي احد عشر كتابا

كتاب الطلاق

والنظر في الاركان والاقسام واللواحق واركانه اربعة **الركن الاول** في المطلق ويعتبر فيه شروط اربعة **الاول** البلوغ فلا اعتبار بعبارة الصبي قبل بلوغه عشرا وفيمن بلغ عشرا عاقلا وطلق للسنة رواية بالجواز فيها ضعف ولو طلق وليه لم يصح لاختصاص الطلاق بمالك البضع ويتوقع به البلوغ فلو بلغ فاسد العقل طلق وليه مع مراعاة الغبطة ومنع منه قوم وهو بعيد **الشرط الثاني** العقل فلا يصح طلاق المجنون ولا السكران ولا من زال عقله باغماء او شرب مرقد لعدم القصد ويطلق الولي عن المجنون مع الغبطة ولو لم يكن له ولي طلق عنه السلطان او من نصبه للنظر في ذلك **الشرط الثالث** الاختيار فلا يصح طلاق المكره ولا يتحقق الاكراه ما لم يكمل امور ثلاثة كون المكره قادرا على فعل ما توعد به وغلبة الظن انه يفعل ذلك مع امتناع المكره وان يكون ما توعد به مضرا بالمكره في خاصة نفسه او من يجري مجرى نفسه كالاب والولد سواء كان ذلك الضرر قتلا او جرحا او شتما او ضربا ويختلف بحسب منازل المكرهين في احتمال الاهانة ولا يتحقق الاكراه مع الضرر اليسير **الشرط الرابع** القصد وهو شرط في الصحة مع اشتراط النطق بالصريح فلو نوى الطلاق لم يقع كالساهي والنائم والغالط ولو نسي ان له زوجة فقال نسائي طوالق او زوجتي طالق ثم ذكر لم يقع به فرقة ولو اوقع وقال لم اقصد الطلاق قبل منه ظاهرا

ودين بنيته باطنا وان تأخر تفسيره ما لم تخرج من العدة لانه اخبار عن نيته ويجوز الوكالة
في الطلاق للغائب اجماعا وللحاضر على الاصح ولو وكلها في طلاق نفسها قال الشيخ لا يصح
والوجه الجواز تفريع على الجواز لو قال لها طلقي نفسك ثلاثا فطلقت واحدة قيل يقع واحدة
وكذا لو قال طلقي واحدة فطلقت ثلاثا قيل يبطل وقيل يقع واحدة وهو اشبه الركن
الثاني في المطلقة وشروطها خمسة الاول ان تكون زوجة فلو طلق الموطوءة بالملك
لم يكن له حكم وكذا لو طلق اجنبية وان تزوجها وكذا لو علق الطلاق بالتزويج لم يصح
سواء عين الزوجة كقوله ان تزوجت فلانة فهي طالق او اطلق كقوله كل من اتزوجها
الثاني ان يكون العقد دائما فلا يقع الطلاق بالامة المحللة ولا المستمتع بها ولو كانت
حرة الثالث ان تكون طاهرا من الحيض والنفاس ويعتبر هذا في المدخول بها الحائل الحاضر
زوجها الا الغائب عنها مدة يعلم انتقالها من القرء الذي وطئها فيه الى آخر فلو طلقها
وهما في بلد واحد او غائبا دون المدة المعتبرة وكانت حائضا او نفساء كان الطلاق
باطلا علم بذلك او لم يعلم اما لو انقضى من غيبته ما يعلم انتقالها فيه من طهر الى آخر
ثم طلق صح ولو اتفق في الحيض وكذا لو خرج في طهر لم يقربها فيه جاز طلاقها مطلقا
وكذا لو طلق التي لم يدخل بها وهي حائض كان جائزا وفي قدر الزمان ما قيل المدة التي
يسوغ معها طلاق الغائب بشهر فصاعدا رواية يعضدها الغالب في الحيض ومنهم من قدرها
بثلاثة اشهر فصاعدا برواية جميل عن ابي عبد الله عليه السلام والمحصل ما ذكرناه ولو زاد عن
الامد المذكور ولو كان حاضرا وهو لا يصل اليها بحيث يعلم حيضها فهو بمنزلة الغائب
الرابع ان تكون مستبرأة فلو طلقها في طهر واقعها فيه لم يقع طلاقه ويسقط
اعتبار ذلك في اليائسة وفيمن لم تبلغ المحيض وفي الحامل والمسترابة بشرط ان
يمضي عليها ثلاثة اشهر لم تر دما معتزلا لها ولو طلق المسترابة قبل مضي ثلاثة اشهر من
حين المواقعة لم يقع الطلاق الخامس تعيين المطلقة وهو ان يقول فلانة طالق

او بنية بما يرفع الاحتمال فلو كان له واحدة فقال زوجتي طالق صح لعدم الاحتمال
ولو كان له زوجتان او زوجات فقال زوجتي طالق فان نوى معينة صح ويقبل
تفسيره وان لم ينو قيل يبطل الطلاق لعدم التعيين وقيل يصح وتستخرج بالقرعة
وهو اشبه ولو قال هذه طالق او هذه قال الشيخ رحمه الله يعين للطلاق من شاء
وقد يمكن ان يقال بالبطلان لعدم التعيين ولو قال هذه طالق او هذه وهذه طلقت الثالثة
ويعين من شاء الاولى او الثانية ولو مات استخرجت واحدة بالقرعة وربما قيل بالبطلان
في الاولى والاخيرتين جميعا فيكون له ان يعين للطلاق الاولى او الاخيرتين معا والاشكال
في الكل ناش من عدم تعيين المطلقة ولو نظر الى زوجته واجنبية فقال احداكما طالق
ثم قال اردت الاجنبية قبل ولو كان له زوجة وجارة كل منهما سعدى فقال سعدى
طالق ثم قال اردت الجارة لم يقبل لان احداكما يصلح لهما وايقاع الطلاق على الاسم
ينصرف الى الزوجة وفي المسألة نظر ولو ظن اجنبية زوجته فقال انت طالق لم تطلق
زوجته لانه قصد المخاطبة ولو كان له زوجتان زينب وعمرة فقال يا زينب فقالت عمرة
لبيك فقال انت طالق طلقت المنوية ولو قصد المجيبة ظنا انها زينب قال الشيخ تطلق
زينب وفيه اشكال لانه وجه الطلاق الى المجيبة لظنها زينب فلم تطلق المجيبة لعدم
القصد ولا زينب لتوجه الخطاب الى غيرها الركن الثالث في الصيغة والاصل
ان النكاح عصمة مستفادة من الشرع لا تقبل التقايل فيقف رفعها على موضع الاذن
والصيغة المتلقاة لازالة قيد النكاح انت طالق او فلانة او هذه وما شاكلها
من الالفاظ الدالة على تعيين المطلقة فلو قال انت الطلاق او طلاق او من المطلقات
لم يكن شيئا ولو نوى به الطلاق وكذا لو قال مطلقة وقال الشيخ الاقوى انه يقع اذا
نوى الطلاق وهو بعيد عن شبه الانشاء ولو قال طلقت فلانة قال لم يقع
وفيه اشكال ينشأ من وقوعه عند سؤاله هل طلقت امرأتك فيقول نعم ولا يقع الطلاق

بالكتابة ولا بغير العربية مع القدرة على التلفظ باللفظة المخصوصة ولا بالاشارة
الا مع العجز عن النطق ويقع طلاق الاخرس بالاشارة الدالة وفي رواية يلقي عليها القناع
فيكون ذلك طلاقا وهي شاذة ولا يقع الطلاق بالكتابة من الحاضر وهو قادر على
التلفظ نعم لو عجز عن النطق فكتب ناويا به الطلاق صح وقيل يقع بالكتابة اذا كان
غائبا عن الزوجة وليس بمعتمد ولو قال خلية او برية او حبلك على غاربك او الحقي
باهلك او بائن او حرام او بتة او بتلة لم يكن شيئا نوى الطلاق او لم ينوه ولو قال اعتدي
ونوى به الطلاق قيل يصح وهي رواية الحلبي ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام وقيل لا يقع
وهو اشبه ولو خيرها وقصد الطلاق فان اختارته او سكتت ولو لحظة فلا
حكم وان اختارت نفسها في الحال قيل تقع الفرقة بائنة وقيل تقع رجعية وقيل لا حكم
له وعليه الاكثر ولو قيل هل طلقت فلانة فقال نعم وقع الطلاق ولو قيل هل فارقت
او خليت او ابنت فقال نعم لم يكن شيئا ويشترط في الصيغة تجريدها عن الشرط والصفة
في قول مشهور لم اقف فيه على مخالف منا ولو فسر الطلقة باثنتين او ثلث قيل
يبطل الطلاق وقيل يقع واحدة بقوله طالق ويلغو التفسير وهو اشهر الروايتين
ولو كان المطلق مخالفا يعتقد الثلث لزمته ولو قال انت طالق للسنة صح اذا كانت
طاهرا وكذا لو قال للبدعة ولو قيل لا يقع كان حسنا لان البدعي لا يقع عندنا والآخر
غير مراد **تفريع** اذا قال انت طالق في هذه الساعة ان كان الطلاق يقع بك
قال الشيخ رحمه الله لا يصح لتعليقه على الشرط وهو حسن ان كان المطلق لا يعلم
اما لو كان يعلم لا على الوصف الذي يقع معه الطلاق ينبغي القول بالصحة لان ذلك
ليس بشرط بل اشبه بالوصف وان كان بلفظ الشرط ولو قال انت طالق اعدل
طلاق او اكمله او احسنه او اقبحه صح ولم تضر الضمائم وكذا لو
قال ملأ مكة او ملأ الدنيا ولو قال لرضا فلان فان عنى الشرط بطل وان عنى

الغرض لم يبطل وكذا لو قال ان دخلت الدار بكسر الهمزة لم يصح ولو فتحها صح ان عرف
الفرق فقصده ولو قال انا منك طالق لم يصح لانه ليس محلا للطلاق ولو قال انت طالق
نصف طلقة او ربع طلقة او سدس طلقة لم يقع لانه لم يقصد الطلقة ولو قال انت
طالق ثم قال اردت ان اقول طاهر قبل منه ظاهرا ودين في الباطن بنيته ولو قال
يدك طالق او رجلك لم يقع وكذا لو قال راسك او صدرك او وجهك وكذا لو
قال ثلثك او نصفك او ثلثاك ولو قال انت طالق قبل طلقة او بعدها طلقة او قبلها
او معها لم يقع شي سواء كانت مدخولا بها او لم تكن ولو قيل تقع طلقة واحدة بقوله
طالق مع طلقة او بعدها او عليها ولا يقع لو قال قبلها او بعد طلقة كان حسنا ولو
قال انت طالق نصفي طلقة او ثلاثة اثلاث طلقة قال الشيخ لا يقع ولو قيل
تقع واحدة بقوله انت طالق وتلغو الضمائم اذ ليست رافعة للقصد كان حسنا وكذا
لو قال نصف طلقتين **فرع** قال الشيخ رحمه الله اذا قال لاربع اوقعت بينكن
اربع طلقات وقع بكل واحدة طلقة وفيه اشكال لانه خارج عن الصيغة المشروعة
ولو قال انت طالق ثلثا الا ثلثا صحت واحدة ان نوى بالاول الطلاق وبطل الاستثناء
ولو قال انت طالق غير طالق فان نوى الرجعة صح لان انكار الطلاق رجعة وان اراد
النقض حكم بالطلقة ولو قال طلقة الا طلقة لغى الاستثناء وحكم بالطلقة بقوله
طالق ولو قال لزينب طالق ثم قال اردت عمرة وهما زوجتان قبل ولو قال زينب طالق
بل عمرة طلقتا جميعا لان كل واحدة منهما مقصودة في وقت التلفظ باسمها وفيه
اشكال لما ثبت من اعتبار النطق بالصيغة **الرابع** الاشهاد ولا بد من حضور شاهدين
يسمعان الانشاء سواء قال لهما اشهدا او لم يقل وسماعهما التلفظ شرط في صحة الطلاق
حتى لو تجرد عن الشهادة لم يقع ولو كملت شروطه الاخر وكذا لا يقع بشاهد واحد ولو كان
عدلا ولا بشهادة فاسقين بل لا بد من حضور شاهدين ظاهرهما العدالة ومن فقها

من اقتصر على اعتبار الاسلام فيهما والاول اظهر ولو شهد احدهما بالانشاء ثم شهد
الآخر به بانفراده لم يقع الطلاق اما لو شهدا بالاقرار لم يشترط الاجتماع ولو شهد
احدهما بالانشاء والآخر بالاقرار لم يقبل ولا يقبل شهادة النساء في الطلاق
لا منفردات ولا منضمات الى الرجال ولو طلق ولم يشهد ثم اشهد كان الاول لغوا
ووقع حين الاشهاد اذا اتى باللفظ المعتبر في الانشاء النظر الثاني في اقسام الطلاق
ولفظه يقع على البدعة والسنة فالبدعة ثلاث طلاق الحائض بعد الدخول مع
حضور الزوج معها او مع غيبته دون المدة المشترطة وكذا النفساء او في طهر قربها
فيه وطلاق الثلث من غير رجعة والكل عندنا باطل لا يقع معه الطلاق والسنة
تنقسم اقساما ثلثة باين ورجعي وطلاق العدة فالباين ما لا يصح للزوج معها
الرجعة وهو ستة طلاق التي لم يدخل بها واليائسة ومن لم تبلغ الحيض و
المختلعة والمباراة ما لم ترجعا في البذل والمطلقة ثلثا بينها رجعتان والرجعي
هو الذي للمطلق مراجعتها فيه سواء راجع او لم يراجع واما طلاق العدة فهو ان
يطلق على الشرائط ثم يراجعها قبل خروجها من عدتها ويواقعها ثم يطلقها في غير
طهر المواقعة ثم يراجعها ويواقعها ثم يطلقها في طهر آخر فانها تحرم عليه حتى تنكح
زوجا غيره فان نكحت وخلت ثم تزوجها فاعتمد ما اعتمده اولا حرمت في الثالثة
حتى تنكح زوجا غيره فان نكحت ثم خلت فنكحها ثم فعل كالاول حرمت في التاسعة
مؤبدا وانما يقع الطلاق للعدة ما لم يطاها بعد المراجعة ولو طلقها قبل المواقعة
صح ولم يكن للعدة وكل امراة استكملت الطلاق ثلثا حرمت حتى تنكح زوجا غيره
سواء كانت مدخولا بها او لم تكن راجعها او تركها مسائل الاولى اذا طلقها فخرجت
من العدة ثم نكحها مستانفا ثم طلقها وتركها حتى قضت العدة ثم استانف نكاحها
ثم طلقها ثالثا حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره فاذا فارقها واعتدت جاز للاول

ولا تحرم هذه في التاسعة ولا يهدم عدتها تحريمها في الثالثة الثانية اذا
طلق الحامل وراجعها جاز ان يطاها ويطلقها ثانية للعدة اجماعا وقيل لا يجوز
للسنة والجواز اشبه الثالثة اذا طلق الحائل ثم راجعها فان واقعها وطلقها في طهر
آخر صح اجماعا وان طلقها في طهر آخر من غير مواقعة فيه روايتان احدهما لا يقع
الثاني اصلا والاخرى يقع وهو الاصح ثم لو راجعها وطلقها ثالثا في طهر آخر
حرمت عليه ومن فقهائنا من حمل الجواز على طلاق السنة والمنع على طلاق العدة
وهو تحكم وكذا لو اوقع الطلاق بعد المراجعة وقبل المواقعة في الطهر الاول ففيه
روايتان ايضا اكثرهما الاولى تفريق الطلقات على الاطهار ان لم يقع وطي اما لو
وطي لم يجز الطلاق الا في طهر ثان اذا كانت المطلقة ممن يشترط فيها الاستبراء
الرابعة لو شك المطلق في ايقاع الطلاق لم يلزمه الطلاق ورفع الشك وكان
النكاح باقيا الخامسة اذا طلق غايبا ثم حضر ودخل بالزوجة ثم ادعى الطلاق
لم يقبل دعواه ولا بينته تنزيلا لتصرف المسلم على المشروع فكانه مكذب بينته ولو
كان اولد لحق به الولد السادسة اذا طلق الغايب واراد العقد على رابعة او على اخت
الزوجة صبر تسعة اشهر لاحتمال كونها حاملا وربما قيل سنة احتياطا نظرا الى
حمل المسترابة ولو كان يعلم خلوها من الحمل كفاه ثلثة اقراء او ثلثة اشهر النظر الثالث
في اللواحق وفيه مقاصد الاول في طلاق المريض يكره للمريض ان يطلق ولو طلق صح
وهو يرث زوجته ما دامت في العدة الرجعية ولا يرثها في البائن ولا بعد العدة
وترثه هي سواء كان طلاقها باينا او رجعيا ما بين الطلاق وبين سنة ما لم تتزوج او
يبرا من مرضه الذي طلقها فيه فلو برا ثم مرض ثم مات لم ترثه الا في العدة الرجعية
ولو سألته الطلاق في المرض ثلثا قيل لم ترثه والوجه انه لا يقبل بالنسبة اليها ولو قذفها
وهو مريض فلاعنها وبانت منه باللعان لم ترثه لاختصاص الحكم بالطلاق وهل

المورث لكان التهمة قيل نعم والوجه تعلق الحكم بالطلاق في المرض لا باعتبار التهمة وفي ثبوت الارث مع سؤالها الطلاق تردد اشبهه انه لا ارث وكذا لو خالعته او بارأته

فروع آ لو طلق الامة مريضا طلاقا رجعيا فاعتقت في العدة ومات في مرضه ورثته في العدة ولم ترثه بعدها لانتفاء التهمة وقت الطلاق ولو قيل ترثه كان حسنا وكذا لو طلقها بائنا فكذلك وقيل لا ترثه لانه طلقها في حال لم تكن لها اهلية الارث وكذا لو طلقها كتابية ثم اسلمت الثاني اذا ادعت المطلقة ان الميت طلقها في المرض وانكر الوارث وزعم ان الطلاق في الصحة فالقول قوله لتساوي الاحتمالين وكون الاصل عدم الارث الا مع تحقق السبب الثالث لو طلق اربعا في مرضه وتزوج اربعا ودخل بهن ثم مات فيه كان الربع بينهن بالسوية ولو كان له ولد تساوين في الثمن

المقصد الثاني فيما يزول به تحريم الثلاث اذا وقعت الثلاث على الوجه المشترط حرمت المطلقة حتى تنكح زوجا غير المطلق ويعتبر في زوال التحريم شروط اربعة ان يكون الزوج بالغا وفي المراهق تردد اشبهه انه لا يحلل وان يطأها في القبل وطئا موجبا للغسل وان يكون ذلك بالعقد لا بالملك ولا بالاباحة وان يكون العقد دائما لا متعة ومع استكمال الشرائط يزول تحريم الثلاث وهل يهدم ما دون الثلاث فيه روايتان اشهرهما انه يهدم فلو طلق مرة وتزوجت المطلقة ثم تزوج بقيت معه على ثلاث مستأنفات وبطل حكم السابقة ولو طلق الذمية ثلاثا فتزوجت بعد العدة ذميا ثم بانت منه واسلمت حلت للاول نكاحها بعقد مستأنف وكذا كل مشركة والامة اذا طلقت مرتين حرمت حتى تنكح زوجا سواء كانت تحت حر او عبد ولا تحل للاول بوطء المولى وكذا لا تحل اذا ملكها المطلق لسبق التحريم على الملك ولو طلقها مرة ثم اعتقت ثم تزوجها او راجعها بقيت معه على واحدة استصحابا للحالة الاولى فلو طلقها اخرى حرمت عليه حتى تحللها زوج والخصي يحلل المطلقة ثلاثا اذا وطئ وحصلت فيه الشرائط وفي رواية لا يحلل ولو وطئ المحلل قبلا فاكسل حلت للاول لتحقق اللذة منهما ولو تزوجها المحلل فارتد فوطئها في الردة لم يحل لانفساخ عقده بالردة

فروع آ لو انقضت مدة فادعت انها تزوجت وفارقها الزوج وقضت العدة وكان ذلك ممكنا في تلك المدة قيل يقبل لان في جملة ذلك ما لا يعلم الا منها كالوطء وفيه رواية اذا كانت ثقة صدقت الثاني اذا دخل المحلل فادعت الاصابة فان صدقها حلت للاول وان كذبها قيل يعمل الاول بما يغلب على ظنه من صدقها او صدق المحلل ولو قيل يعمل بقولها على كل حال كان حسنا لتعذر اقامة البينة بما تدعيه الثالث لو وطئها محرما كالوطء في الاحرام او في الصوم الواجب قيل لا تحل لانه منهي عنه فلم يكن مرادا للشارع وقيل تحل لتحقق النكاح المستند الى العقد الصحيح

المقصد الثالث في الرجعة تصح المراجعة نطقا كقوله راجعتك وفعلا كالوطء ولو قبل ولامس بشهوة كان ذلك رجعة ولم تفتقر استباحته الى تقدم الرجعة لانها زوجته ولو انكر الطلاق كان ذلك رجعة لانه يتضمن التمسك بالزوجية ولا يجب الاشهاد في الرجعة بل يستحب ولو قال راجعتك اذا شئت وان شئت لم يقع ولو قالت شئت وفيه تردد ولو طلقها رجعيا فارتدت فراجع لم يصح كما لا يصح ابتداء وفيه تردد ينشأ من كون الرجعية زوجة ولو اسلمت بعد ذلك استأنف الرجعة ان شاء ولو كان عنده ذمية فطلقها رجعيا ثم راجعها في العدة قيل لا يجوز لان الرجعة كالعقد المستأنف والوجه الجواز لانها لم تخرج عن زوجيته فهي كالمستدامة ولو طلق وراجع فانكرت الدخول بها اولا وزعمت انه لا عدة عليها ولا رجعة وادعى هو الدخول كان القول قولها مع يمينها لانها تدعي الظاهر ورجعة الاخرس بالاشارة الدالة على المراجعة وقيل باخذ القناع عن رأسها وهو شاذ واذا ادعت انقضاء العدة بالحيض في زمان محتمل فانكر فالقول قولها مع يمينها واذا ادعت انقضاءها

بالاشهاد لم يقبل وكان القول قول الزوج لانه اختلاف في زمان ايقاع الطلاق
وكذا لو ادعى الزوج الانقضاء فالقول قولها لان الاصل بقاء الزوجية اولا
ولو كانت حاملا فادعت الوضع قبل قولها ولم تكلف احضار الولد ولو ادعت
الحمل فانكر الزوج واحضرت ولدا فانكر ولادتها له فالقول قوله لامكان اقامة
البينة بالولادة ولو ادعت انقضاء العدة فادعى الرجعة قبل ذلك فالقول
قول المراة ولو راجعها فادعت بعد الرجعة انقضاء العدة قبل الرجعة فالقول
قول الزوج اذ الاصل صحة الرجعة ولو ادعى انه راجع زوجته الامة في العدة
فصدقته فانكر المولى وادعى خروجها قبل الرجعة فالقول قول الزوج وقيل
لا يكلف اليمين لتعلق حق النكاح بالزوجين وفيه تردد **المقصد الرابع** في جواز
استعمال الحيل يجوز التوصل بالحيل المباحة دون المحرمة في اسقاط ما لولا
الحيلة لثبت ولو توصل بالمحرمة اثم وتمت الحيلة فلو ان امراة حملت ولدها
على الزنا بامراة لتمنع اباه من العقد عليها او بامة يريد ان يتسرى بها فعل فعلت
حراما وحرمت الموطوءة على قول من ينشر الحرمة بالزنا اما لو توصل بالحلال كما
لو سبق الولد الى العقد عليها في صورة الفرض لم ياثم ولو ادعى عليه دين قد برئ
منه باسقاط او تسليم فخشي من دعوى الاسقاط ان تنقلب اليمين الى المدعي
لعدم البينة فانكر الاستدانة وحلف جاز بشرط ان يوري ما يخرجه عن الكذب
وكذا لو خشي الحبس بدين يدعى عليه فانكر والنية ابدا نية المدعي اذا كان محقا
ونية الحالف اذا كان مظلوما في الدعوى ولو اكره على اليمين انه لا يفعل شيئا محللا
ونوى ما يخرج به عن الحنث جاز مثل ان ينوي انه لا يفعل بالشام او بخراسان
او في السماء او تحت الارض ولو اجبر على الطلاق كرها فقال زوجتي طالق
ونوى طلاقا سابقا او قال نسائي طوالق وعنى نساء الاقارب جاز ولو اكره

على اليمين انه لم يفعل فقال ما فعلت كذا وجعل ما موصولة لا نافية صح ولو اضطر
على الاجابة بنعم فقال وعنى الابل او قال نعام وعنى نعام البر قصدا للتخلص لم ياثم
وكذا لو حلف ما اخذ جملا ولا ثورا ولا عنزا وعنى بالجمل السحاب وبالثور القطعة
الكبيرة من الاقط وبالعنز الاكمة لم يحنث ولو اتهم غيره في فعل فحلف ليصدقنه
فطريق التخلص ان يقول فعلت ما فعلت فان احدهما صدق ولو حلف ليخبرنه بما
في الرمانة من حبة فالمخرج ان يعد العدد الممكن فيها فذلك واحد **المقصد**
الخامس في العدد والنظر في ذلك يستدعي فصولا **الاول** لا عدة على من لم يدخل
بها سواء بانت بطلاق او فسخ عدا المتوفى عنها زوجها فان العدة تجب مع الوفاة وان
لم يدخل بها والدخول يتحقق بايلاج الحشفة وان لم ينزل ولو كان مقطوع الانثيين تحقق
الدخول بالوطي اما لو كان مقطوع الذكر سليم الانثيين قيل تجب العدة لامكان الحمل
بالمساحقة وفيه تردد لان العدة تترتب على الوطي نعم لو ظهر حمل اعتدت
منه بوضعه لامكان الانزال ولا تجب العدة بالخلوة منفردة عن الوطي على الاشهر
ولو خلا ثم اختلفا في الاصابة فالقول قوله مع يمينه **الفصل الثاني** في ذات
الاقراء وهي المستقيمة الحيض وهذه تعتد بثلثة اقراء وهي الاطهار على اشهر
الروايتين اذا كانت حرة سواء كانت تحت عبد او حر ولو طلقها وحاضت بعد الطلاق
بلحظة احتسبت تلك اللحظة قرءا ثم اكملت قرءين آخرين فاذا رات الدم الثالث
فقد قضت العدة هذا اذا كانت عادتها مستقرة بالزمان فان اختلفت صبرت
الى انقضاء اقل الحيض اخذا بالاحتياط واقل زمان تنقضي به العدة ستة وعشرون
يوما ولحظتان لكن الاخيرة ليست من العدة وانما هي دلالة على الخروج منها وقد
قال الشيخ رحمه الله هي من العدة لان الحكم بانقضاء العدة موقوف على تحققها
والاول احق ولو طلقها في الحيض لم يقع ولو وقع في الطهر ثم حاضت مع انتهاء

المتلفظ بحيث لم يحصل زمان يتخلل الطلاق والحيض مع الطلاق لو وقع في
الطهر المعتبر وكم تعتد بذلك الطهر لانه يتعقب الطلاق وتفتقر الى ثلاثة اقراء
مستأنفة بعد الحيض **فرع** لو اختلفا فقالت كان قد بقي من الطهر جزء بعد
الطلاق وانكر فالقول قولها لانها ابصر بذلك والمرجع في الطهر والحيض اليها

الفصل الثالث في ذات الشهور وهي التي لا تحيض وهي في سن من تحيض تعتد من الطلاق
والفسخ مع الدخول بثلاثة اشهر اذا كانت حرة وفي اليائسة والتي لم تبلغ روايتان
احديهما انهما تعتدان بثلاثة اشهر والاخرى لا عدة عليهما وهي الاشهر وحد
اليأس ان تبلغ خمسين سنة وقيل في القرشية والنبطية ستين سنة ولو كان
مثلها تحيض اعتدت بثلاثة اشهر اجماعا وهذه تراعي الشهور والحيض فان
سبقتها الشهور اما لو رأت في الثالث حيضا وتأخرت الثانية او الثالثة صبرت
تسعة اشهر لاحتمال الحمل ثم اعتدت بعد ذلك بثلاثة اشهر وهي اطول عدة وفي
رواية عمار تصبر سنة ثم تعتد بثلاثة اشهر ونزلها الشيخ في النهاية على احتباس الدم
الثالث وهو حكم ولو رأت الدم مرة ثم بلغت اليأس اكملت العدة بشهرين وكذا لو استمر بالمعتدة
الدم مشتبها رجعت الى عادتها في زمان الاستقامة واعتدت به ولو لم تكن لها عادة
اعتبرت صفة الدم واعتدت بثلاثة اقراء ولو اشتبه رجعت الى عادة نسائها
ولو اختلفن اعتدت بالاشهر ولو كانت لا تحيض الا في ستة اشهر او خمسة اعتدت
بالاشهر ومتى طلقت في اول الهلال اعتدت بثلاثة اشهر اهلة ولو طلقت في اثنائه اعتدت
بهلالين واخذت من الثالث بقدر الفائت من الشهر الاول وقيل تكمل ثلثين وهو اشبه
فرع لو ارتابت بالحمل بعد انقضاء العدة والنكاح لم يبطل وكذا لو حدثت الريبة بعد
العدة وقبل النكاح اما لو ارتابت به قبل انقضاء العدة لم تنكح ولو انقضت العدة ولو
قيل بالجواز ما لم يتيقن الحمل كان حسنا وعلى التقديرات لو ظهر حمل بطل النكاح الثاني لتحقق

وقوعه في العدة

الفصل الرابع في الحامل وهي تعتد في الطلاق بوضعه ولو بعد
الطلاق بلا فصل سواء كان تاما او غير تام ولو كان علقة بعد ان يتحقق انه حمل ولا عبرة بما يشك
فيه ولو طلقت فادعت الحمل صبر عليها اقصى الحمل وهو تسعة اشهر ثم لا يقبل دعواها وفي
رواية سنة وليست مشهورة ولو كان حملها اثنين بانت بالاول ولم تنكح الا بعد وضع الاخير
والاشبه انها لا تبين الا بوضع الجميع ولو طلق الحامل طلاقا رجعيا ثم مات في العدة
استأنفت عدة الوفاة ولو كان بائنا اقتصرت على اتمام عدة الطلاق **فروع** الاول لو حملت من زنا ثم
طلقها الزوج اعتدت بالاشهر لا بالوضع ولو وطئت بشبهة ولحق الولد بالواطئ لبعد
الزوج عنها ثم طلقها الزوج اعتدت بالوضع من الواطئ ثم استأنفت عدة الطلاق بعد
الوضع **الثاني** اذا اتفق الزوجان في زمان الطلاق واختلفا في زمان الوضع كان القول
قولها لانه اختلاف في الولادة وهو فعلها ولو اتفقا في زمان الوضع واختلفا في زمان
الطلاق فالقول قوله لانه اختلاف في فعله وفي المسألتين اشكال لان الاصل عدم الطلاق
وعدم الوضع فالقول قول من ينكرهما **الثالث** لو اقرت بانقضاء العدة ثم جاءت بولد لستة
اشهر فصاعدا منذ طلقها قيل لا يلحق والاشبه التحاقه ما لم يتجاوز اقصى الحمل

الفصل الخامس في عدة الوفاة تعتد الحرة المنكوحة بالعقد الصحيح اربعة اشهر وعشرا اذا كانت
حائلا صغيرة كانت او كبيرة بالغا كان زوجها او لم يكن دخل بها او لم يدخل وتبين بغروب
الشمس من اليوم العاشر لانه نهاية اليوم ولو كانت حاملا اعتدت بابعد الاجلين فلو وضعت
قبل استكمال الاربعة الاشهر وعشرة الايام صبرت الى انقضائها وتلزم المتوفى عنها زوجها الحداد
وهو ترك ما فيه زينة من الثياب والادهان المقصود بها الزينة والتطيب ولا بأس
بالثوب الاسود والازرق لبعده عن شبه الزينة ويستوي في ذلك الصغيرة والكبيرة
والمسلمة والذمية وفي الامة تردد اظهره انه لا حداد عليها ولا يلزم المطلقة بائنة كانت
او رجعية ولو وطئت المرأة بعقد الشبهة ثم مات اعتدت عدة الطلاق حاملا كانت

او حاملا وكان الحكم للوطء لا للعقد اذ ليست زوجة فروع لو كان له اكثر من زوجة
فطلق واحدة لا بعينها فان قلنا التعيين شرط فلا طلاق وان لم نشترطه ومات
قبل التعيين فعلى كل واحدة الاعتداد بعدة الوفاة تغليبا لجانب الاحتياط دخل
بهن او لم يدخل ولو كن حوامل اعتددن بابعد الاجلين وكذا لو طلق احداهن بائنا ومات
قبل التعيين فعلى كل واحدة الاعتداد بعدة الوفاة ولو عين قبل الموت انصرف الى
المعينة وتعتد من حين الطلاق لا من حين الوفاة ولو كان رجعيا اعتدت عدة
الوفاة من حين الوفاة والمفقود ان عرف خبره او انفق على زوجته وليه فلا خيار لها
ولو جهل خبره ولم يكن من ينفق عليها فان صبرت فلا بحث وان رفعت امرها الى الحاكم
اجلها اربع سنين وفحص عنه فان عرف خبره صبرت وعلى الامام ان ينفق عليها من بيت
المال وان لم يعرف خبره امرها بالاعتداد عدة الوفاة ثم تحل للازواج ولو جاء
زوجها وقد خرجت من العدة ونكحت فلا سبيل له عليها وان جاء وهي في العدة فهو
املك بها وان خرجت من العدة ولم تتزوج فيه روايتان اشهرهما انه لا سبيل له عليها
فروع أ لو نكحت بعد العدة ثم بان موت الزوج كان العقد الثاني صحيحا ولا عدة
سواء كان موته قبل العدة او معها او بعدها لان عقد الاول سقط اعتباره في نظر الشرع
فلا حكم لموته كما لا حكم لحياته ب لا نفقة على الغائب في زمان العدة ولو حضر قبل انقضائها
نظرا الى حكم الحاكم بالفرقة وفيه تردد ج لو طلقها الزوج او ظاهر فاتفق في زمان
العدة صح لان العصمة باقية ولو اتفق بعد الثاني لحق به ولو ادعاه الاول وذكر انه طلقها
سرا لم يلتفت الى دعواه وقال الشيخ يفرق بينهما وهو بعيد د لا يرثها الزوج لو ماتت
بعد العدة وكذا لا ترثه والتردد لو مات احدهما في العدة والاشبه الارث الفصل
الرابع في عدة الاماء والاستبراء عدة الامة في الطلاق مع الدخول قرءان وهما
طهران وقيل حيضتان والاول اشهر واقل زمان تنقضي به عدتها ثلثة عشر يوما

وتحصل الطهران والحيض في اللحظة الثانية كما في الحرة وان كانت لا تحيض وهي في سن
من تحيض اعتدت بشهر ونصف سواء كانت تحت حر او عبد ولو اعتقت ثم طلقت
فعدتها عدة الحرة وكذا لو طلقت طلاقا رجعيا ثم اعتقت في العدة اكملت عدة الحرة
ولو كانت بائنا اتمت عدة الامة وعدة الذمية كالحرة في الطلاق والوفاة وفي رواية
تعتد عدة الامة وهي شاذة وعدة الامة من الوفاة شهران وخمسة ايام ولو كانت
حاملا اعتدت بابعد الاجلين ولو كانت ام ولد لمولاها كانت عدتها اربعة اشهر
وعشرا ولو طلقها الزوج رجعيا ثم مات وهي في العدة استانفت عدة الحرة ولو
لم تكن ام ولد استانفت للوفاة عدة الامة ولو كان الطلاق بائنا اتمت عدة الطلاق
حسب ولو مات زوج الامة ثم اعتقت اتمت عدة الحرة تغليبا لجانب الحرية ولو
كان المولى يطاها ثم دبرها اعتدت بعد وفاته باربعة اشهر وعشرة ايام ولو اعتقها
في حيوته اعتدت بثلثة اقراء وكل من يجب استبراؤها اذا ملكت بالبيع يجب استبراؤها
لو ملكت بغيره من استغنام او صلح او ميراث او غير ذلك ومن يسقط استبراؤها
هنا يسقط في الاقسام الاخر ولو كان للانسان زوجة فابتاعها بطل نكاحه
وحل وطؤها من غير استبراء ولو ابتاع المملوك امة واستبراها كفى ذلك في حق
المولى لو اراد وطأها واذا كاتب الانسان امته حرم عليه وطؤها فان انفسخت
الكتابة حلت ولا يجب الاستبراء وكذا لو ارتد المولى او المملوكة ثم عاد المرتد لم يجب
الاستبراء ولو طلقت الامة بعد الدخول لم يجز للمولى الوطء الا بعد الاعتداد
وتكفي العدة عن الاستبراء ولو ابتاع جارية فاستبراها فاسلمت لم يجب استبراء ثان
وكذا لو ابتاعها واستبراها محرما بالحج كفى ذلك في استحلال وطئها اذا احل
الفصل الخامس في اللواحق وفيه مسائل الاولى لا يجوز لمن طلق رجعيا ان
يخرج الزوجة من بيته الا ان تاتي بفاحشة وهي ان تفعل ما يجب به الحد

فتخرج لاقامته واذن لها تخرج له ان تؤذي أهلها ويحرم عليها الخروج ما لم
تضطر ولو اضطرت الى الخروج خرجت بعد انتصاف الليل وعادت قبل الفجر
ولا تخرج في حجة مندوبة الا باذنه وتخرج في الواجب وان لم يأذن وكذا فيما
تضطر اليه ولا وصلة لها الا بالخروج وتخرج في العدة البائنة اين شاءت الثانية
نفقة الرجعية لازمة في زمان العدة وكسوتها ومسكنها يوما فيوما مسلمة كانت
او ذمية اما الامة فان ارسلها مولاها ليلا ونهارا فلها النفقة والسكنى لوجود
التمكين التام ولو منعها ليلا او نهارا فلا نفقة لعدم التمكين ولا نفقة للبائن
ولا سكنى الا ان تكون حاملا فلها النفقة والسكنى حتى تضع وتثبت العدة
مع الوطي بالشبهة وهل تثبت النفقة لو كانت حاملا قال الشيخ نعم وفيه اشكال
ينشأ من توهم اختصاص النفقة بالمطلقة الحامل دون غيرها من البائنات فروع
في سكنى المطلقة الاول لو انهدم المسكن او كان مستعارا او مستأجرا فانقضت
المدة جاز له اخراجها ولها الخروج لانه اسكان غير سائغ ولو طلقت في مسكن دون
مستحقها جاز لها الخروج عند الطلاق الى مسكن يناسبها وفيه تردد الثاني
لو طلقها ثم باع المنزل فان كانت معتدة بالاقراء لم يصح البيع لانها تستحق سكنى
غير معلومة فتتحقق الجهالة ولو كانت معتدة بالشهور صح لارتفاع الجهالة
الثالث لو طلقها ثم حجر عليه الحاكم قيل هي احق بالسكنى لتقدم حقها على الغرماء
وقيل تضرب مع الغرماء بمستحقها من اجرة المثل اما لو حجر عليه ثم طلق كانت اسوة
مع الغرماء اذ لا مزية الرابع لو طلقها في مسكن لغيره استحقت السكنى في ذمته
فان كان له غرماء ضربت مع الغرماء باجرة مثل سكناها فان كانت معتدة بالاشهر
فالقدر معلوم وان كانت معتدة بالاقراء او بالحمل ضربت مع الغرماء باجرة سكنى
اقل الحمل او اقل الاقراء فان اتفق والا اخذت نصيب الزائد وكذا لو فسد الحمل

قبل اقل المدة رجع عليها بالتفاوت الخامس لو مات فورث المسكن جماعة لم
يكن لهم قسمته اذا كان بقدر سكناها الا باذنها او مع انقضاء عدتها لانها استحقت
السكنى فيه على صفته والوجه انه لا سكنى بعد الوفاة ما لم تكن حاملا السادس
لو امرها بالانتقال فنقلت رحلها وعيالها ثم طلقت وهي في الاول اعتدت
فيه ولو انتقلت وبقي عيالها ورحلها ثم طلقت اعتدت في الثاني ولو انتقلت
الى الثاني ثم رجعت الى الاول لنقل متاعها ثم طلقت اعتدت في الثاني لانه
صار منزلها ولو خرجت من الاول فطلقت قبل الوصول الى الثاني اعتدت
في الثاني لانها مأمورة بالانتقال اليه السابع البدوية تعتد في المنزل الذي
طلقت فيه فلو رحل النازلون به رحلت معهم دفعا لضرر الانفراد وان بقي اهلها
فيه اقامت معهم ما لم يغلب الخوف بالاقامة ولو رحل اهلها وبقي من فيه منعة
فالاشبه جواز النقلة دفعا لضرر الوحشة بالانفراد الثامن لو طلقها في السفينة
فان لم تكن مسكنا اسكنها حيث شاء وان كانت مسكنا اعتدت فيها التاسع
اذا سكنت في منزلها ولم تطالب بمسكن فليس لها المطالبة بالاجرة لان الظاهر
منها التطوع بالاجرة وكذا لو استأجرت مسكنا فسكنت فيه لانها تستحق السكنى
حيث يسكنها لا حيث تتخير المقصد الثالث لا نفقة للمتوفى عنها زوجها ولو
كانت حاملا وروي انه ينفق عليها من نصيب الحمل وفي الرواية بعد ولها ان
تبيت حيث شاءت المقصد الرابع لو تزوجت في العدة لم يصح ولم تنقطع عدة
الاول فان لم يدخل بها الثاني فهي في عدة الاول وان وطئها الثاني عالما بالتحريم
فالحكم كذلك حملت او لم تحمل ولو كان جاهلا ولم تحمل اتمت عدة الاول لانها اسبق
واستأنفت اخرى للثاني على اشهر الروايتين ولو حملت وكان ما يدل على انه للاول
اعتدت بوضعه له وللثاني بثلاثة اقراء بعد وضعه عدة الاول واستأنفت عدة

للاخير ولو احتمل ان يكون منهما قيل يقرع بينهما ويكون الوضع عدة لمن يلحق
به وفيه اشكال ينشأ من كونها فراشا للثاني بوطء الشبهة فيكون احق به الخامسة
تعتد زوجة الحاضر من حين الطلاق او الوفاة وتعتد من الغائب في الطلاق
من وقت الوقوع وفي الوفاة من حين البلوغ ولو اخبر غير العدل لكن لا يحكم
الا مع الثبوت وفائدته الاجتزاء بتلك العدة ولو علمت الطلاق ولم تعلم الوقت
اعتدت عند البلوغ السادسة اذا طلقها بعد الدخول ثم راجع في العدة ثم طلق
قبل المسيس لزمها استيناف العدة لبطلان الاولى بالرجعة ولو خالعها بعد
الرجعة قال الشيخ هنا الاقوى انه لا عدة وهو بعيد لانه خلع عن عقد تعقبه الدخول
اما لو خالعها بعد الدخول ثم تزوجها في العدة وطلقها قبل الدخول لم يلزمها
العدة لان العدة الاولى بطلت بالفراش والعقد الثاني لم يحصل معه دخول
وقيل يلزمها العدة لانها لم تكمل العدة الاولى والاول اشبه السابعة وطء
الشبهة يسقط معه الحد ويجب العدة ولو كانت المراة عالمة بالتحريم وجهل
الواطي لحق به النسب ووجبت له العدة وتحد المراة ولا مهر ولو كانت الموطوءة
امة لحق الولد وعلى الواطي قيمته لمولاه حين سقط ومهر وقيل العشر ان كانت
بكرا ونصف العشر ان كانت ثيبا وهو المروي الثامنة اذا طلقها بائنا ثم وطئها
لشبهة قيل تتداخل العدتان لانهما لواحد وهو حسن حاملا كانت او حائلا
التاسعة اذا نكحت في العدة الرجعية وحملت من الثاني اعتدت بالوضع من الثاني
واكملت عدة الاول بعد الوضع وكان للاول الرجوع في تلك العدة دون زمان الحمل

كتاب الخلع والمباراة

والنظر في الصيغة والفدية والشرائط والاحكام اما الصيغة فان يقول خلعتك
على كذا او فلانة مختلعة على كذا وهل يقع بمجرده المروي نعم وقال الشيخ لا يقع حتى يتبع

بالطلاق ولا يقع بمفاداتك مجردا عن لفظ الطلاق ولا فاسختك ولا ابنتك
ولا بتتك ولا بالتقايل وتقدير الاجتزاء بلفظ الخلع هل يكون فسخا او طلاقا
قال المرتضى هو طلاق وهو المروي وقال الشيخ الاولى ان يقال فسخ وهو تخريج
فمن قال هو فسخ لم يعتد به في عدد الطلقات ويقع الطلاق مع الفدية بائنا وان انفرد
عن لفظ الخلع فروع الاول لو طلبت منه طلاقا بعوض فخلعها مجردا عن لفظ الطلاق
لم يقع على القولين ولو طلبت خلعا بعوض فطلق به لم يلزم البذل على القول بوقوع
الخلع بمجرده فسخا ويلزم على القول بانه طلاق او انه مفتقر الى الطلاق الثاني لو
ابتدا فقال انت طالق بالف او وعليك الف صح الطلاق رجعيا ولم يلزمها الالف
ولو تبرعت بعد ذلك بضمانها لانه ضمان ما لم يجب ولو دفعتها اليه كانت هبة
ولا تصير المطلقة بدفعها بائنة الثالث اذا قالت طلقني بالف كان الجواب على الفور
فان تاخر لم يستحق عوضا وكان رجعيا النظر الثاني في الفدية كل ما صح ان يكون
مهرا صح فداء في الخلع ولا تقدير فيه بل يجوز ولو كان زائدا عما وصل اليها من مهر
وغيره واذا كان غائبا فلا بد من ذكر جنسه ووصفه وقدره ويكفي في الحاضر
المشاهدة وينصرف الاطلاق الى غالب نقد البلد ومع التعيين الى ما عين ولو
خالعها على الف ولم يذكر المراد ولا قصد فسد الخلع ولو كان الفداء مما لا يملكه
المسلم كالخمر فسد الخلع وقيل يكون رجعيا وهو حق ان اتبع بالطلاق والا كان
البطلان احق ولو خالعها على خل فبان خمرا صح وكان له بقدره خلا ولو خالع على
حمل الدابة او الجارية لم يصح ويصح بذل الفداء منها ومن وكيلها وممن يضمنه باذنها
وهل يصح من المتبرع فيه تردد والاشبه المنع اما لو قال طلقها على الف من مالها
وعلي ضمانها او على عبدها هذا وعلي ضمانه صح فان لم ترض بدفع البذل صح
الخلع وضمن المتبرع وفيه تردد ولو خالعت في مرض الموت صح وان بذلت

اكثر من المثل وكان من الاصل وفيه قول ان الزائد عن مهر المثل من الثلث وهو
اشبه ولو كان الفداء رضاع ولده صح مشروطا بتعيين المدة وكذا لو طلقها على
نفقته بشرط تعيين القدر الذي يحتاج اليه من المأكول والكسوة والمدة ولو مات
قبل المدة كان للمطلق استيفاء ما بقي فان كان رضاعا رجع باجرة مثله وان
كان انفاقا رجع بمثل ما كان يحتاج اليه في تلك المدة مثلا او قيمة ولا يجب عليها دفعة
دفعة بل ادرارا في المدة كما كان يستحق عليها لو بقي ولو تلف العوض قبل القبض لم يبطل
استحقاقه ولزمها مثله او قيمته ان لم يكن مثليا ولو خالعها
بعوض موصوف فان وجد ما دفعته على الوصف والا كان له رده والمطالبة بما وصف
ولو كان معينا فبان معيبا رده وطالب بمثله او قيمته وان شاء امسكه مع الارش
وكذا لو خالعها على عبد على انه حبشي فبان زنجيا او ثوب على انه نقي فبان اسمر اما
لو خالعها على انه ابريسم فبان كتانا صح الخلع وله قيمة الابريسم وليس له امساك
الكتان لاختلاف الجنس ولو دفعت الفداء وقالت طلقني بها متى شئت لم يصح البذل
ولو طلق كان رجعيا والا لم يطأ ولو خالع اثنتين بفدية واحدة صح وكانت بينهما
بالسوية ولو قالتا طلقنا بالف فطلق واحدة كان له النصف ولو عقب بطلاق
الاخرى كان رجعيا ولا عوض له لتأخر الجواب عن الاستدعاء المقتضي للتعجيل ولو
خالعها على عين فبانت مستحقة قيل يبطل الخلع ولو قيل يصح ويكون له القيمة
او المثل ان كان مثليا كان حسنا ويصح البذل من الامة فان اذن مولاها انصرف
الاطلاق الى الافتداء بمهر المثل ولو بذلت زيادة عنه قيل يصح ويكون لازما لذمتها
تتبع بها بعد العتق واليسار وتتبع باصل البذل مع عدم الاذن ولو بذلت عينا فان
اجاز المولى صح الخلع والبذل والا صح الخلع دون البذل ولزمها قيمته او مثله تتبع
به بعد العتق ويصح بذل المكاتبة المطلقة ولا اعتراض للمولى واما المشروطة

فكالقنة **النظر الثالث** في الشرائط ويعتبر في الخالع شروط اربعة البلوغ وكمال
العقل والاختيار والقصد فلا يقع مع الصغر ولا مع الجنون ولا مع الاكراه ولا مع
الغضب الرافع للقصد ولو خالع ولي الطفل بعوض صح ان لم يكن طلاقا وبطل على
القول بكونه طلاقا ويعتبر في المختلعة ان تكون طاهرا طهرا لم يجامعها فيه اذا كانت
مدخولا بها غير يائسة وكان حاضرا معها وان تكون الكراهية من المرأة ولو قالت
لادخلن عليك من تكرهه لم يجب خلعها بل يستحب وفيه رواية بالوجوب ويصح خلع
الحامل مع رؤية الدم كما يصح طلاقها ولو قيل انها تحيض وكذا التي لم يدخل بها ولو
كانت حائضا وكذا اليائسة وان وطئها في طهر المخالعة ويعتبر في العقد حضور
شاهدين دفعة ولو افترقا لم يقع وتجريده عن شرط ويصح الخلع من المحجور عليه لتبذير
او فلس ومن الذمي والحربي ولو كان البذل خمرا او خنزيرا صح ولو اسلما او احدهما
قبل الاقباض ضمنت القيمة عند مستحليه والشرط انما يبطل اذا لم يقتضيه العقد
فلو قال ان رجعت رجعت لم يبطل بهذا الشرط لانه مقتضى الخلع وكذا لو شرطت هي
الرجوع في الفدية اما لو قال خالعتك ان شئت لم يصح وكذا لو قال لانه شرط ليس من
مقتضاه وكذا لو قال ان ضمنت لي الفا او ان اعطيتني او ما شاكله وكذا متى او مهما
او اي وقت واي حين **النظر الرابع** في الاحكام وهي مسائل **الاولى** لو اكرهها على
الفدية فعل حراما ولو طلق به صح الطلاق ولم تسلم له الفدية وكان له الرجعة **الثانية**
لو خالعها والاخلاق ملتئمة لم يصح الخلع ولا يملك الفدية ولو طلقها والحال هذه بعوض
لم يملك العوض وصح الطلاق وله الرجعة **الثالثة** اذا اتت بالفاحشة جاز عضلها
لتفدي نفسها وقيل هو منسوخ ولم يثبت **الرابعة** اذا صح الخلع فلا رجعة له ولها
الرجوع في البذل ما دامت في العدة ومع رجوعها يرجع ان شاء **الخامسة** لو خالعها
وشرط الرجعة لم يصح وكذا لو طلق بعوض **السادسة** المختلعة لا يلحقها طلاق بعده

الخلع لان الثاني مشروط بالرجعة ثم لو رجعت في الفدية فرجع جاز سبق الطلاق
الثامنة اذا قالت طلقني ثلثا بالف فطلقها قال الشيخ لا يصح لانه طلاق بشرط
والوجه انه طلاق في مقابلة بذل فلا يعد شرطا فان قصدت الثلث ولاء لم يصح البذل
وان طلقها ثلثا مرسلا لانه لم يفعل ما سألته وقيل يكون له الثلث لوقوع الواحدة
اما لو قصدت الثلث التي تحللها رجعتان صح فان طلق ثلثا فله الالف وان طلق واحدة
قيل له ثلث الالف لانها جعلته في مقابلة الثلث فاقتضى تقسيط المقدار على الطلقات
بالسوية وفيه تردد منشاؤه جعل الجملة في مقابلة الثلث بما هو فلا يقتضي التقسيط
مع الانفراد ولو كانت معه على طلقة فقالت طلقني ثلثا بالف فطلق واحدة كان له
ثلث الالف وقيل له الالف ان كانت عالمة والثلث ان كانت جاهلة وفيه الاشكال
التاسعة لو قالت طلقني واحدة بالف فطلق ثلثا ولاء وقعت واحدة وله الالف
ولو قالت طلقني واحدة بالف فقال انت طالق فطالق وطالق ثبت في الباقي فان
قال الالف في مقابلة الثانية كانت الاولى رجعية وبطلت الثانية والفدية ولو
قال في مقابلة الكل قال الشيخ وقعت الاولى وله ثلث الالف وفيه اشكال من حيث
ايقاعها الثلث العاشرة اذا قال ابوها طلقها وانت بري من صداقها صح
الطلاق رجعيا ولم يلزمها الابراء ولا يضمنه الاب الحادي عشر اذا وكلت في خلعها
مطلقا اقتضى خلعها بمهر المثل نقدا بنقد البلد وكذا الزوج اذا وكل في الخلع فان خالف
فان بذل وكيلها زيادة عن مهر المثل بطل البذل ووقع الطلاق رجعيا ولا يضمن
الوكيل ولو خلعها وكيل الزوج باقل من مهر المثل بطل الخلع ولو طلق بذلك البذل
لم يقع لانه فعل غير ماذون فيه ويلحق بالاحكام مسائل النزاع وهي ثلث الاولى
اذا اتفقا في القدر واختلفا في الجنس فالقول قول المراة الثانية لو اتفقا على
ذكر القدر دون الجنس واختلفا في الارادة قيل بطل وقيل على الرجل البينة

وهو اشبه الثالثة لو قال خالعتك على الف في ذمتك فقالت بل في ذمة زيد
فالبينة عليه واليمين عليها وسقط العوض مع يمينها ولا يلزم زيدا وكذا لو قالت
بل خالعك فلان والعوض عليه اما لو قال خالعتك بكذا وضمنه عنك فلان لزمها
الالف ما لم يكن بينة لانها دعوى محضة ولا يثبت على فلان شي بمجرد دعواها واما
المباراة فهو ان يقول بارأتك على كذا فانت طالق وهي تترتب على كراهية كل
واحد من الزوجين صاحبه ويشترط اتباعها بلفظ الطلاق فلو اقتصر المبارئ
على لفظ المباراة لم يقع به فرقة ولو قال بدلا من بارأتك فاسختك او ابنتك او غيره
من الالفاظ صح اذا اتبعه بالطلاق اذ المقتضي للفرقة التلفظ بالطلاق لا غير
ولو اقتصر على قوله انت طالق بكذا صح وكان مباراة اذ هي عبارة عن الطلاق
بعوض مع منافاة بين الزوجين ويشترط في المبارئ والمباراة ما يشترط
في الخالع والمختلعة ويقع الطلاق مع العوض بائنا ليس للزوج معه الرجوع الا
ان ترجع الزوجة في الفدية فيرجع ما دامت في العدة وللمراة الرجوع في الفدية
ما لم تنقض عدتها والمباراة كالخلع لكن المباراة تترتب على كراهية الزوجة وفي
في المباراة بقدر ما وصل اليها منه ولا تحل له الزيادة وفي الخلع جائز وتقف
الفرقة في المباراة على التلفظ بالطلاق اتفاقا منا وفي الخلع على الخلاف

كتاب الظهار

والنظر فيه يستدعي بيان امور خمسة الاول في الصيغة وهو ان يقول انت
علي كظهر امي وكذا لو قال هذه او ما شاكل من الالفاظ الدالة على تمييزها ولا عبرة
باختلاف الفاظ الصفات كقوله انت مني او عندي ولو شبهها بظهر احدى المحرمات
نسبا او رضاعا كالام او الاخت فيه روايتان اشهرهما الوقوع ولو شبهها بيد امه
او شعرها او بطنها قيل لا يقع اقتصارا على منطوق الآية وبالوقوع رواية فيها ضعف

اما لو شبهها بغير امه مما عدا لفظة الظهر لم يقع قطعا ولو قال انت كامي او مثل
امي قيل يقع ان قصد به الظهار وفيه اشكال منشاؤه اختصاص الظهار بمورد
الشرع والتمسك في الحل بمقتضى العقد ولو شبهها بمحرمة بالمصاهرة تحريما
مؤبدا كام الزوجة وبنت زوجته المدخول بها وزوجة الاب والابن لم يقع الظهار
وكذا لو شبهها باخت الزوجة او عمتها او خالتها ولو قال كظهر ابي او اخي ويشترط
في وقوعه حضور عدلين يسمعان نطق المظاهر ولو جعله يمينا لم يقع ولا يقع
الا منجزا فلو علقه بانقضاء الشهر او دخول الجمعة لم يقع على القول الاظهر وقيل
يقع وهو نادر وهل يقع في اضرار قيل لا وفيه منشاؤه التمسك بالعموم ويقع
موقوفا على الشرط تردد اظهره الجواز ولو قيده بمدة كان يظاهر منها شهرا او سنة
قال الشيخ لا يقع وفيه اشكال مستند الى عموم الآية وربما قيل ان قصرت المدة
عن زمان التربص لم يقع وهو تخصيص للعموم بالحكم المخصوص وفيه ضعف
فروع لو قال انت طالق كظهر امي وقع الطلاق ولغى الظهار قصده او لم يقصده
وقال الشيخ ان قصد الطلاق والظهار صح اذا كانت الطلقة رجعية فكانه
قال انت طالق انت كظهر امي وفيه تردد لان النية لا تستقل بوقوع الظهار ما
لم يكن اللفظ الصريح الذي لا احتمال فيه وكذا لو قال انت حرام كظهر امي ولو ظاهر
احديهما وجعله ان ظاهر ضرتها ثم ظاهر الضرة وقع الظهاران ولو ظاهرها ان
ظاهر فلانة الاجنبية وقصد النطق بلفظ الظهار صح الظهار عند مواجهتها
به وان قصد الظهار الشرعي لم يقع ظهارها وكذا لو قال الاجنبية ولو قال فلانة من
غير وصف فتزوجها وظاهرها قال الشيخ يقع الظهاران وهو حسن الثاني في
المظاهر ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد فلا يصح ظهار
الطفل ولا المجنون ولا المكره ولا فاقد القصد بالسكر والاغماء والغضب ولو

ظاهر ونوى الطلاق لم يقع الطلاق لعدم اللفظ المعتبر ولا ظهار لعدم القصد
ويصح ظهار الخصي والمجبوب ان قلنا بتحريم ما عدا الوطي مثل الملامسة وكذا يصح من
الكافر ومنعه الشيخ التفاتا الى تعذر الكفارة والمعتمد ضعيف لامكانها بتقديم الاسلام
ويصح من العبد الثالث في المظاهرة ويشترط ان تكون منكوحة بالعقد ولا يقع بالاجنبية
ولو علقه على النكاح وان يكون طاهرا طهرا لم يجامعها فيه اذا كان زوجها حاضرا
وكان مثلها تحيض ولو كان غائبا صح وكذا لو كان حاضرا وهي يائسة او لم تبلغ وفي
اشتراط الدخول تردد والمروي اشتراطه والقول الآخر مستند الى التمسك بالعموم
وهل يقع بالمستمتع بها فيه خلاف والاظهر الوقوع وفي الموطوءة بالملك تردد والمروي
انه يقع كما يقع بالحرة ومع الدخول يقع ولو كان الوطي دبرا صغيرة كانت او كبيرة عاقلة
او مجنونة وكذا يقع بالرتقاء والمريضة التي لا توطأ الرابع في الاحكام وفيه مسائل
الاولى الظهار محرم لاتصافه بالمنكر وقيل لا عقاب فيه لتعقيبه بالعفو الثانية
لا تجب الكفارة بالتلفظ وانما تجب بالعود وهو ارادة الوطي والاقرب انه لا استقرار
لها بل معنى الوجوب تحريم الوطي حتى يكفر ولو وطئ قبل الكفارة لزمه كفارتان
ولو كرر الوطي تكررت الكفارة الثالثة اذا طلقها رجعيا ثم راجعها لم تحل حتى يكفر
ولو خرجت من العدة ثم تزوجها ووطئها فلا كفارة وكذا لو طلقها بائنا ثم تزوجها
في العدة ووطئها وكذا لو ماتا او مات احدهما او ارتد احدهما الرابعة لو ظاهر من
زوجته الامة ثم ابتاعها فقد بطل العقد ولو وطئها بالملك لم تجب الكفارة
ولو ابتاعها من مولاها غير الزوج ففسخ سقط حكم الظهار ولو تزوجها الزوج
بعقد مستأنف لم تجب الكفارة الخامسة اذا قال انت كظهر امي ان شاء زيد فقال
شئت وقع على القول بدخول الشرط في الظهار ولو قال ان شاء الله لم يقع ظهارا
السادسة لو ظاهر من اربع بلفظ واحد كان عليه عن كل واحدة كفارة ولو ظاهر من

واحدة مرارًا وجب عليه بكل مرة كفارة فرّق الظهار او تابعه ومن فقهائنا من فصل
ولو وطئها قبل التكفير لزمه عن كل وطء كفارة واحدة السابعة اذا اطلق الظهار
حرم عليه الوطء حتى يكفّر ولو علّقه بشرط جاز الوطء ما لم يحصل الشرط ولو وطئ
قبله لم يكفّر ولو كان الوطء هو الشرط ثبت الظهار بعد فعله ولا تستقر الكفارة حتى
يعود وقيل تجب بنفس الوطء وهو بعيد الثامنة يحرم الوطء على المظاهر ما لم يكفّر سواء
كفّر بالعتق او الصيام او الاطعام ولو وطئها في خلال الصوم استأنف وقال [illegible]
منا لا يبطل التتابع لو وطئ ليلاً وهو غلط وهل يحرم عليه ما دون الوطء كالقبلة
والملامسة قيل نعم لانه مماسة وفيه اشكال ينشأ من اختلاف التفسير التاسعة
اذا عجز المظاهر عن الكفارة او ما يقوم مقامها عدا الاستغفار قيل يحرم عليه حتى
يكفّر وقيل يجزئه الاستغفار العاشرة اذا صبرت المظاهرة فلا اعتراض وان رفعت
امرها الى الحاكم خيّره بين التكفير والرجعة او الطلاق وانظره ثلثة اشهر من
حين المرافعة فان انقضت المدة ولم يختر احدهما ضيّق عليه في المطعم والمشرب حتى
يختار احدهما ولا يجبره على الطلاق تضييقاً ولا يطلق عنه ويلحق بذلك النظر
في الكفارات وفيه مقاصد الاول في ضبط الكفارات وقد سبق الكلام في كفارات
الاحرام فلنذكر ما سوى ذلك وهي مرتبة ومخيرة وما يحصل فيه الامران وكفارة
الجمع فالمرتبة ثلث كفارة الظهار وقتل الخطا ويجب في كل واحدة العتق فان عجز فالصوم
شهرين متتابعين فان عجز فاطعام ستين مسكيناً وكفارة من افطر يوماً من قضاء شهر
رمضان بعد الزوال اطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام متتابعات
والمخيرة كفارة من افطر يوماً من شهر رمضان مع وجوب صومه باحد الاسباب الموجبة
للتكفير وكفارة من افطر يوماً نذر صومه على اشهر الروايتين وكفارة الحنث في العهد
وفي النذر على التردد والواجب في كل واحد عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين

كذا

او اطعام

او اطعام ستين مسكيناً على الاظهر وما يحصل فيه الامران كفارة اليمين وهي عتق
رقبة او اطعام عشرة مساكين او كسوتهم فان عجز صام ثلثة ايام وكفارة الجمع هي
كفارة قتل المؤمن عمداً ظلماً وهي عتق رقبة وصوم شهرين متتابعين واطعام
ستين مسكيناً المقصد الثاني فيما اختلف فيه وهي سبع الاولى من حلف بالبراءة
فعليه كفارة ظهار فان عجز فكفارة يمين وقيل يأثم ولا كفارة وهو اشبه الثانية
في جز المراة شعرها في المصاب عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام
ستين مسكيناً وقيل مثل كفارة الظهار والاول مروي وقيل يأثم ولا كفارة
استضعافاً للرواية وتمسكاً بالاصل الثالثة يجب على المراة في نتف شعرها في
المصاب وخدش وجهها وشق الرجل ثوبه في موت ولده او زوجته كفارة يمين
الرابعة كفارة الحيض مع التعمد والعلم بالتحريم والتمكن من التكفير قيل تستحب وقيل
تجب وهو الاحوط ولو وطئ امته حائضاً كفّر بثلثة امداد الخامسة من تزوج
امراة في عدتها فارق وكفّر بخمسة اصوع من دقيق وفي وجوبها خلاف والاستحباب
اشبه السادسة من نام عن العشاء حتى جاوز نصف الليل اصبح صائماً على
رواية فيها ضعف ولعل الاستحباب اشبه السابعة من نذر صوم يوم فعجز عنه
اطعم مسكيناً مدين فان عجز تصدق بما استطاع فان عجز استغفر الله وربما
ذلك قوم بناء على سقوط النذر مع تحقق العجز المقصد الثالث في خصال الكفارة
وهي العتق والاطعام والكسوة والصيام الاول في العتق ويتعين على الواجد
في الكفارات المرتبة ويتحقق الوجدان بملك الرقبة وملك الثمن مع امكان الابتياع
ويعتبر في الرقبة ثلثة اوصاف الاول الايمان وهو معتبر في كفارة القتل اجماعاً
وفي غيرها على التردد والاشبه اشتراطه والمراد بالايمان هنا الاسلام او حكمه
ويستوي في الاجزاء الذكر والانثى والصغير والكبير والطفل في حكم المسلم ويجزئ

اذا كان ابواه مسلمين او احدهما ولو حين يولد وفي رواية لا يجزي في القتل
خاصة الا البالغ الحنث وهي حسنة ولا يجزي الحمل ولو كان ابواه مسلمين وان كان
بحكم المسلم واذا بلغ المملوك اخرس وابواه كافران فاسلم بالاشارة حكم باسلامه واجزا
ولا يفتقر مع وصف الاسلام في الاجزاء الى الصلوة ويكفي في الاسلام الاقرار بالشهادتين
ولا يشترط التبري مما عدا الاسلام ولا يحكم باسلام المسبي من اطفال الكفار سوآء
كان معه ابواه الكافران او انفرد به السابي المسلم ولو اسلم المراهق لم يحكم باسلامه على
تردد وهل يفرق بينه وبين ابويه قيل نعم صونا له ان يستزلاه عن عزمه وان كان
بحكم الكافر الوصف الثاني السلامة من العيوب فلا يجزي الاعمى ولا الاجذم ولا
المقعد ولا المنكل به لتحقق العتق بحصول هذه الاسباب ويجزي مع غير ذلك من
العيوب كالاصم والاخرس ومن قطعت احدى يديه او احدى رجليه ولو قطعت
رجلاه لم يجز لتحقق الاقعاد ويجزي ولد الزنا ومنعه قوم استسلافا لوصفه بالكفر او
لقصوره عن صفة الايمان وهو ضعيف الوصف الثالث ان يكون تام الملك فلا يجزي
المدبر ما لم ينقض تدبيره وقال في المبسوط والخلاف يجزي وهو اشبه ولا المكاتب المطلق
اذا ادى من كتابته شيا ولو لم يؤد او كان مشروطا قال في الخلاف لا يجزي ولعل النظر
الى نقصان الرق لتحقق الكتابة وظاهر كلامه في النهاية انه يجزي ولعله اشبه من حيث
تحقق الرق ويجزي الآبق اذا لم يعلم موته وكذا يجزي المستولدة لتحقق رقيتها ولو اعتق
نصفين من عبدين مشتركين لم يجز اذ لا يسمى ولو اعتق شقصا من عبد مشترك نفذ
العتق في نصيبه فان نوى الكفارة وهو موسر اجزا ان قلنا انه يعتق بنفس اعتاق
الشقص وان قلنا لا يعتق الا باداء قيمة حصة الشريك فهل يجزي عند ادائها
قيل نعم لتحقق عتق الرقبة وفيه تردد منشاؤه تحقق عتق الشقص اخيرا بسبب
بذل العوض لا بالاعتاق ولو كان معسرا صح العتق في نصيبه ولا يجزي عن الكفارة

ولو ايسر بعد ذلك لاستقرار الرق في نصيب الشريك ولو ملك النصيب فنوى
اعتاقه عن الكفارة صح وان تفرق العتق لتحقق عتق الرقبة ولو اعتق المرهون لم
يصح ما لم يجز المرتهن وقال الشيخ يصح مطلقا اذا كان موسرا ويكلف اداء المال
ان كان حالا او رهنا بدله ان كان مؤجلا وهو بعيد ولو قتل عمدا فاعتقه في
الكفارة فللشيخ قولان والاشبه المنع وان قتل خطا قال في المبسوط لم يجز
لتعلق حق المجني عليه برقبته وفي النهاية يصح ويضمن السيد دية المقتول وهو
حسن ولو اعتق عنه معتق بمسالته صح ولم يكن له عوض فان شرط عوضا كان يقول
له علي عشرة صح ولزمه العوض ولو تبرع بالعتق عنه قال الشيخ نفذ العتق
عن المعتق دون من اعتق عنه سوآء كان المعتق عنه حيا او ميتا ولو اعتق الوارث
عن الميت من ماله لا من مال الميت قال الشيخ رحمه الله يصح والوجه التسوية بين الاجنبي
والوارث في المنع او الجواز واذا قال اعتق عبدك عني فقال اعتقت عنك فقد وقع
الاتفاق على الاجزاء ولكن يحصل تحقيقا الى الآمر قال الشيخ رحمه الله ينتقل بعد قول
المعتق اعتقت عنك ثم ينعتق بعده وهو تحكم والوجه الاقتصار على الثمرة وهو
العتق وبرآءة ذمة الآمر وما عداه تخمين ومثله اذا قال له كل هذا الطعام فقد
اختلفوا ايضا في الوقت الذي يملكه الآكل والوجه عندي انه يكون اباحة للتناول
ولا ينتقل الى ملك الآكل ويشترط في الاعتاق شروط الاول النية لانه عبادة
تحتمل وجوها فلا يختص باحدها الا بالنية ولا بد من نية القربة فلا يصح العتق من
الكافر ذميا كان او حربيا او مرتدا لتعذر نية القربة في حقه وتعتبر نية التعيين ان
اجتمعت اجناس مختلفة على الاشبه ولو كانت الكفارات من جنس واحد قال
الشيخ يجزي نية التكفير مع القربة ولا يفتقر الى التعيين وفيه اشكال اذ الصوم
فالاشبه بالمذهب انه لا بد من نية التعيين ويجوز تجديدها الى الزوال

فروع على القول بعدم التعيين الاول لو اعتق عبداً عن احدى كفاراته صح
لتحقق نية التكفير اذ لا عبرة بالسبب مع اتحاد الحكم الثاني لو كان عليه كفارات ثلث
متساوية في العتق والصوم والصدقة فاعتق ونوى القربة والتكفير ثم عجز فصام
شهرين متتابعين بنية القربة والتكفير ثم عجز فاطعم ستين مسكيناً كذلك برئ من الثلث
ولو لم يعين الثالث لو كان عليه كفارة ولم يدر اهي عن قتل او ظهار فاعتق ونوى القربة
والتكفير اجزأه الرابع لو شك بين نذر وظهار فنوى التكفير لم يجز لان النذر لا
يجزي فيه التكفير ولو نوى ابراء ذمته مما كان جاز ولو نوى العتق مطلقاً
لم يجزه لان احتمال ارادة التطوع اظهر عند الاطلاق وكذا لو نوى الوجوب لانه قد
يكون لا عن كفارة الخامس لو كان عليه كفارتان وله عبدان فاعتقهما ونوى نصف
كل واحد منهما عن كفارة صح لان كل نصف تحرر عن الكفارة المرادة به وتحرر الباقي عنها بالسراية
وكذا لو اعتق نصف عبده عن كفارة معينة صح لانه يعتق كله دفعة اما لو اشترى
اباه او غيره ممن ينعتق عليه ونوى به التكفير قال في المبسوط يجزي وفي الخلاف لا يجزي
وهو اشبه لان نية العتق تؤثر في ملك المعتق لا في ملك غيره والسراية سابقة على
النية فلا يصادف حصولها ملكاً الشرط الثاني تجريده من العوض فلو قال لعبده انت
حر وعليك كذا لم يجز عن الكفارة لانه قصد العوض ولو قال له قائل اعتق مملوكك
عن كفارتك ولك علي كذا فاعتقه لم يجزه عن الكفارة وفي وقوع العتق تردد
ولو قيل يقع هل يلزم العوض قال الشيخ نعم وهو حسن ولو رد المالك العوض
بعد قبضه لم يجزه عن الكفارة لانه لم يجزه حال الاعتاق فلم يجزه فيما بعد الشرط
الثالث الا يكون السبب محرماً فلو نكل بعبده بان قلع عينيه او قطع رجليه و
نوى التكفير انعتق ولم يجزه عن الكفارة القول في الصيام ويتعين الصوم في
المرتبة مع العجز عن العتق ويتحقق العجز اما بعدم الرقبة وعدم ثمنها واما بعدم

التمكن من شرائها وان وجد الثمن وقيل حد العجز عن الاطعام الا يكون معه ما يفضل
عن قوته وقوت عياله ليوم وليلة ولو وجد الرقبة وكان مضطراً الى خدمتها او ثمنها
لنفقته وكسوته لم يجب العتق ولا يباع المسكن ولا ثياب الجسد ويباع ما يفضل عن
قدر الحاجة من المسكن ولا يباع الخادم على المرتفع عن مباشرة الخدمة ويباع على من
عادته خدمة نفسه الا مع المرض المحوج الى الخدمة ولو كان الخادم غالياً بحيث يتمكن
من الاستبدال منه ببعض ثمنه قيل يلزم بيعه لامكان القناعة وكذا قيل في المسكن
اذا كان عالياً وامكن تحصيل البدل ببعض الثمن والاشبه ان لا يباع تمسكاً بعموم النهي
عن بيع المسكن ومع تحقق العجز عن العتق يلزمه في الظهار وقتل الخطأ صوم شهرين متتابعين
وعلى المملوك صوم شهر فان افطر في الشهر الاول من غير عذر استأنف وان كان
لعذر بنى وان صام من الثاني ولو يوماً اتم وهل يأثم مع الافطار فيه تردد اشبهه
عدم الاثم والعذر الذي يصح معه البناء الحيض والنفاس والمرض والاغماء و
الجنون اما السفر فان اضطر اليه كان عذراً والا كان قاطعاً للتتابع ولو افطرت
الحامل او المرضع خوفاً على نفسهما لم ينقطع التتابع ولو افطرتا خوفاً على الولد
قال في المبسوط ينقطع وفي الخلاف لا ينقطع وهو اشبه ولو اكره على الافطار
لم ينقطع التتابع سواء كان اجباراً كمن وجر الماء في حلقه او لم يكن كمن ضرب حتى
اكل وهو اختيار الشيخ في الخلاف وفي المبسوط قال بالفرق ولو عرض في اثناء
الشهر الاول زمان لا يصح صومه عن الكفارة كشهر رمضان والاضحى بطل التتابع
القول في الاطعام ويتعين الاطعام في المرتبة مع العجز عن الصيام ويجب
اطعام العدد لكل واحد مد وقيل مدان ومع العجز مد والاول اشبه ولا يجزي
اعطاء ما دون العدد المعتبر وان كان بقدر اطعام العدد ولا يجوز التكرار عليهم
من الكفارة الواحدة مع التمكن من العدد ويجوز مع التعذر ويجب ان يطعم من

ما يطعم أهله، ولو أعطى مما يغلب على قوت البلد جاز. ويستحب أن يضم إليه إداماً، أعلاه اللحم وأوسطه الخل وأدونه الملح. ويجوز أن يعطي العدد متفرقين ومجتمعين إطعاماً وتسليماً. ويجزي إخراج الحنطة والدقيق والخبز. ولا يجزي إطعام الصغار منفردين، ويجوز منضمين، ولو انفردوا احتسب الاثنان بواحد. ويستحب الاقتصار على إطعام المؤمنين ومن هو بحكمهم كالأطفال. وفي المبسوط: تصرف إلى من تصرف إليه زكاة الفطرة. ومن لا يجوز دفعها إليه لا يجوز، ولو لم يجد جاز إطعام المسلم الفاسق، ولا يجوز إطعام الكافر، وكذا الناصب.

مسائل أربع: **الأولى**: كفارة اليمين مخيرة بين العتق والإطعام والكسوة. وإذا كسى الفقير وجب أن يعطيه ثوبين مع القدرة، ومع العجز ثوباً واحداً. وقيل: يجزي الثوب الواحد مع الاختيار، وهو أشبه. **الثانية**: الإطعام في كفارة اليمين مد لكل مسكين ولو كان قادراً على المدين، ومن فقهائنا من خص المدين بحال القدرة، والأول أشبه. **الثالثة**: كفارة الإيلاء مثل كفارة اليمين. **الرابعة**: من ضرب مملوكه فوق الحد استحب له التكفير بعتقه.

المقصد الرابع: في الأحكام المتعلقة بهذا الباب، وهي مسائل: **الأولى**: من وجب عليه شهران فإن صام هلالين فقد أجزأه ولو كانا ناقصين، وإن صام بعض الشهر وأكمل الثاني أجزأه وإن كان ناقصاً، ويكمل الأول ثلاثين، وقيل: يتم ما فات من الأول، والأول أشبه. **الثانية**: المعتبر في المرتبة حال الأداء لا حال الوجوب، فلو كان قادراً على العتق فعجز صام، ولا يستقر العتق في ذمته. **الثالثة**: إذا كان له مال يصرفه في ثمن الرقبة وهو غائب لم ينتقل فرضه، بل يجب الصبر ولو كان مما يتضمن المشقة بالتأخير كالظهار، وفي الظهار تردد. **الرابعة**: إذا عجز عن العتق فدخل في الصوم ثم وجد ما يعتق لم يلزمه العود وإن كان أفضل، وكذا لو عجز عن الصيام فدخل في الإطعام ثم وجد. **الخامسة**: لو ظاهر ولم ينو العود فأعتق عن الظهار، قال الشيخ: لا يجزيه لأنه كفر قبل الوجوب، وهو حسن. **السادسة**: لا تدفع الكفارة إلى الطفل لأنه لا أهلية له، بل تدفع

إلى وليه. **السابعة**: لا تصرف الكفارة إلى من تجب نفقته على الدافع كالأب والأم والأولاد والزوجة والمملوك، لأنهم أغنياء بالدافع، ويدفع إلى من سواهم وإن كانوا أقارب. **الثامنة**: إذا وجبت الكفارة في الظهار وجب تقديمها على المسيس، سواء كفر بالإعتاق أو بالصيام أو بالإطعام. **التاسعة**: إذا وجب عليه كفارات مخيرة كفر بجنس واحد، ولا يجوز أن يكفر بنصفين من جنسين. **العاشرة**: لا يجزي دفع القيمة في الكفارة لاشتغال الذمة بالخصال لا بقيمتها. **الحادية عشرة**: قال الشيخ: من قتل في الأشهر الحرم وجب عليه صوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم وإن دخل فيهما العيدان وأيام التشريق، لرواية زرارة، والمشهور عموم المنع. **الثانية عشرة**: كل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فعجز صام ثمانية عشر يوماً، فإن لم يقدر تصدق عن كل يوم بمد من طعام، فإن لم يستطع استغفر الله سبحانه ولا شيء عليه.

كتاب الإيلاء

والنظر فيه في أمور أربعة: **الأول**: في الصيغة. ولا ينعقد الإيلاء إلا بأسماء الله سبحانه مع التلفظ، ويقع بكل لسان مع القصد إليه. واللفظ الصريح: والله لا أدخلت فرجي في فرجك، أو يأتي باللفظة المختصة بهذا الفعل، وما يدل عليها صريحاً. والمحتمل: لا جامعتك، أو لا وطئتك، فإن قصد الإيلاء صح، ولا يقع مع تجرده عن النية. أما لو قال: لا جمع رأسي ورأسك بيت أو مخدة، أو لا ساقفتك، قال في الخلاف: لا يقع به إيلاء، وقال في المبسوط: يقع مع القصد، وهو حسن. ولو قال: لا جامعتك في دبرك لم يكن مولياً. وهل يشترط تجريد الإيلاء عن الشرط؟ للشيخ قولان، أظهرهما اشتراطه. ولو علقه بشرط أو زمان متوقع كان لاغياً. ولو حلف بالعتاق أو بالطلاق أو بالصدقة أو بالتحريم لم يقع ولو قصد الإيلاء. ولو قال: إن أصبتك فعلي كذا، لم يكن إيلاء. ولو آلى من زوجة وقال للأخرى: شركتك معها، لم يقع بالثانية ولو نواه، إذ لا إيلاء إلا مع النطق باسم الله.

ولا يقع الا في اضرار فلو حلف لصلاح اللبن او لتدبير في مرض لم يكن له حكم الايلاء وكان
كالايمان الثاني في المولي ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد ويصح
من المملوك حرة كانت زوجته او امة ومن الذمي ومن الخصي وفي صحته من المجبوب
تردد اشبهه الجواز وتكون فيئته كفيئة العاجز الثالث في المولى منها ويشترط ان
تكون منكوحة بالعقد لا بالملك وان تكون مدخولا بها دائمة وفي وقوعه بالمستمتع بها تردد اظهره
المنع ويقع بالحرة والمملوكة والمرافعة للمرأة لضرب المدة وطلب بعد انقضائها المطالبة بالفيئة
ولو كانت امة ولا اعتراض للمولى ويقع الايلاء بالذمية كما يقع بالمسلمة الرابع في احكامه
وهي مسائل الاولى لا ينعقد الايلاء حتى يكون التحريم مطلقا او مقيدا بالدوام او مقرونا
بمدة تزيد عن اربعة اشهر او مضافا الى فعل لا يحصل الا بعد انقضاء مدة التربص يقينا او غالبا
كقوله وهو بالعراق حتى امضي الى بلاد الترك واعود او يقول ما بقيت ولا يقع لاربعة
اشهر فما دون ولا معلقا بفعل ينقضي قبل هذه المدة يقينا او غالبا او محتملا على
السواء ولو قال والله لا وطئتك حتى ادخل هذه الدار لم يكن ايلاء لانه يمكنه التخلص من
التكفير مع الوطء بالدخول وهو مناف للايلاء الثانية مدة التربص في الحرة والامة
اربعة اشهر سواء كان الزوج حرا او مملوكا والمدة حق للزوج وليس لها مطالبته
فيها بالفيئة فاذا انقضت لم تطلق بانقضاء المدة ولم يكن للحاكم طلاقها واذا وافقته
فهو مخير بين الطلاق والفيئة فان طلق فقد خرج من حقها وتقع الطلقة رجعية على الاشهر
وكذا ان فاء وان امتنع من الامرين حبس وضيق عليه حتى يفيء او يطلق ولا يجبره الحاكم
على احدهما تعيينا ولو آلى مدة معينة ودافع بعد المواقفة حتى انقضت المدة سقط
حكم الايلاء ولم تلزمه الكفارة مع الوطء ولو اسقطت حقها من المطالبة لم تسقط
المطالبة لانه حق يتجدد فيسقط بالعفو ما كان لازما لا ما يتجدد فروع لو اختلفا في
انقضاء المدة فالقول قول من يدعي بقاءها وكذا لو اختلفا في زمان ايقاع الايلاء فالقول قول

من يدعي تأخره الثاني لو انقضت مدة التربص وهناك ما يمنع من الوطء كالحيض والمرض
لم يكن لها المطالبة لظهور عذره في التخلف ولو قيل لها المطالبة بفيئة العاجز عن
الوطء كان حسنا ولو تجددت اعذارها في ابتداء المدة قال في المبسوط تنقطع الاستدامة
عدا الحيض وفيه تردد ولا تنقطع المدة باعذار الرجل ابتداء ولا اعتراضا ولا تمنع
من المواقفة انتهاء الثالث اذا جن بعد ضرب المدة احتسبت المدة عليه وان كان مجنونا
فان انقضت المدة والجنون باق تربص به حتى يفيق الرابع اذا انقضت المدة وهو محرم
الزم بفيئة المعذور وكذا لو اتفق صائما ولو واقع اتى بالفيئة وان اثم وكذا في
كل وطء محرم كالوطء في الحيض والصوم الواجب الخامس اذا ظاهر ثم آلى صح
ويوقف بعد انقضاء مدة الظهار فان طلق فقد وفى الحق وان ابى الزم التكفير و
الوطء لانه اسقط حقه من التربص بالظهار وكان عليه كفارة الايلاء السادس اذا
آلى ثم ارتد قال الشيخ رحمه الله لا يحتسب عليه مدة الردة لان المنع بسبب الارتداد
والوجه الاحتساب لتمكنه من الوطء بازالة المانع المسألة الثالثة اذا وطئ في مدة
التربص لزمته الكفارة اجماعا ولو وطئ بعد المدة قال في المبسوط لا كفارة وفي
الخلاف تلزمه وهو الاشبه الرابعة اذا وطئ المولي ساهيا او مجنونا او اشتبهت
بغيرها من حلائله قال الشيخ بطل حكم الايلاء لتحقق الاصابة ولم تجب الكفارة لعدم
الحنث الخامسة اذا ادعى الاصابة فانكرت فالقول قوله مع يمينه لتعذر البينة
السادسة قال في المبسوط المدة المضروبة بعد الترافع لا من حين الايلاء وفيه تردد
السابعة الذميان اذا ترافعا كان الحاكم بالخيار بين الحكم بينهما وبين ردهما الى نحلتهما
الثامنة فيئة القادر غيبوبة الحشفة في القبل وفيئة العاجز اظهار العزم على
الوطء مع القدرة ولو طلب الامهال مع القدرة امهل ما جرت العادة به كتوقع
خفة المأكول او الاكل ان كان جائعا او الراحة ان كان متعبا التاسعة اذا آلى من

الأمة ثم اشتراها واعتقها وتزوجها لم يعد الايلاء وكذا لو آلى من الحرة ثم اشترته
واعتقته وتزوج بها العاشر اذا قال لاربع والله لا وطئتكن لم يكن موليا في الحال
وجاز له وطء ثلث منهن ويتعين التحريم في الرابعة ويثبت الايلاء وطلب المرافعة وضرب
لها المدة ثم تقف بعد المدة ولو ماتت واحدة قبل الوطء انحلت اليمين لان الحنث
يتحقق الا مع وطء الجميع وقد تعذر بخلاف الميتة اذ لا حكم لوطئها وليس كذلك لو طلق
واحدة او اثنتين او ثلاثا لان حكم اليمين هنا باق فيمن بقي لامكان الوطء في المطلقة
ولو بالشبهة ولو قال لا وطئت واحدة منكن تعلق الايلاء بالجميع وضربت المدة لهن
عاجلا فمع لو وطئ واحدة حنث وانحلت اليمين في البواقي ولو طلق واحدة او اثنتين
او ثلثا كان الايلاء ثابتا فيمن بقي ولو قال اردت واحدة معينة قبل قوله
البصر بنيته ولو قال لا وطئت كل واحدة منكن كان موليا من كل واحدة منفردة فمن
طلقها فقد وفاها حقها ولم ينحل اليمين في البواقي بافيا الحادية عشر اذا آلى من
الرجعية صح ويحتسب زمان العدة من المدة وكذا لو طلقها رجعيا بعد الايلاء وراجع
الثانية عشر لا تتكرر الكفارة بتكرر اليمين سواء قصد التأكيد او لم يقصد او
قصد بالثانية غير ما قصد بالاولى اذا كان الزمان واحدا نعم لو قال والله لا
وطئتك خمسة اشهر فاذا انقضت فوالله لا وطئتك سنة فهما ايلاآن ولها
المرافعة لضرب مدة التربص عقيب اليمين ولو اخرت فماطل حتى انقضت خمسة
الاشهر فقد انحلت اليمين قال الشيخ ويدخل وقت الايلاء الثاني وفيه وجه ببطلان
التعليق على ما قرره الشيخ الثالثة عشر اذا قال والله لا اصبتك سنة الا مرة لم
يكن موليا في الحال لان له الوطء من غير تكفير ولو وطئ وقع الايلاء ثم ينظر فان تخلف
من المدة قدر التربص فصاعدا صح وكان لها المرافعة وان كان دون ذلك بطل حكم الايلاء

والوجه بطلان الثاني

كتاب اللعان

والنظر في اركانه واحكامه واركانه اربعة الاول في السبب وهو شيئان الاول
القذف ولا يترتب اللعان به الا على رمي الزوجة المحصنة المدخول بها بالزنا قبلا
او دبرا مع دعوى المشاهدة وعدم البينة فلو رمى الاجنبية تعين الحد ولا لعان
وكذا لو قذف الزوجة ولم يدع المشاهدة ولو كان له بينة فلا لعان ولا حد وكذا لو
كانت المقذوفة مشهورة بالزنا ويتفرع على اشتراط المشاهدة سقوط اللعان في حق
الاعمى بالقذف لتعذر المشاهدة ويثبت في حقه بنفي الولد ولو كان للقاذف بينة
فعدل عنها الى اللعان قال في الخلاف يصح ومنع في المبسوط التفاتا الى اشتراط
عدم البينة في الآية وهو الاشبه ولو قذفها بزنا اضافه الى ما قبل النكاح فقد لزمه
الحد وهل له اسقاطه باللعان قال في الخلاف ليس له اللعان اعتبارا بحالة الزنا
وقال في المبسوط له ذلك اعتبارا بحالة القذف وهو اشبه ولا يجوز قذفها مع
الشبهة ولا مع غلبة الظن وان اخبره الثقة او شاع ان فلانا زنى بها ولو قذفها
في العدة الرجعية كان له اللعان وليس له ذلك في البائن بل يثبت بالقذف الحد
ولو اضافه الى زمان الزوجية ولو قذفها بالسحق لم يثبت اللعان ولو ادعى المشاهدة
وثبت الحد ولو قذف زوجته المجنونة ثبت الحد ولا يقام عليه الا بعد المطالبة
فاذا افاقت صح اللعان وليس لوليها المطالبة بالحد ما دامت حية وكذا ليس للمولى
مطالبة زوج امته بالتعزير في قذفها فان ماتت قال الشيخ له المطالبة وهو حسن
الثاني انكار الولد ولا يثبت اللعان بانكار الولد حتى تضعه لستة اشهر فصاعدا
من حين وطئها ما لم يتجاوز حملها اقصى مدة الحمل وتكون موطوءة بالعقد الدائم ولو ولدته
بالعقد الدائم ولو ولدته تاما لاقل من ستة اشهر من حين الدخول وانتفى بغير لعان ما لو اختلفا
بعد الدخول في زمان الحمل تلاعنا ولا يلحق الولد حتى يكون الوطء ممكنا والزوج قادرا
فلو دخل الصبي لدون تسع فولدت لم يلحق به ولو كان له عشر فما زاد لامكان البلوغ في

في حقه ولو بادر او لو انكر الولد لم يلاعن اذ لا حكم للعانه ويؤخر اللعان حتى يبلغ ويرشد
ولو مات قبل البلوغ او بعده ولم ينكره لحق به وورثته الزوجة والولد ولو وطئ الزوج
دبراً فحملت لحق به لامكان استرسال المني في الفرج وان كان الوطء في غيره ولا يلحق ولد
الخصي المجبوب على تردد ويلحق ولد الخصي او المجبوب ولا ينتفي ولد احدهما الا باللعان
تنزيلاً على الاحتمال وان بعد واذا كان الزوج حاضراً وقت الولادة ولم ينكر الولد مع
ارتفاع الاعذار لم يكن له انكاره بعد ذلك الا ان يؤخره بما جرت العادة به كالسعي الى
الحاكم ولو قيل له انكاره ما لم يعترف به كان حسناً ولو امسك عن نفي الحمل حتى وضعت
جاز له نفيه بعد الوضع على القولين لاحتمال ان يكون التوقف لتردده بين ان يكون
حملاً او ريحاً ومن اقر بالولد صريحاً او فحوى لم يكن له انكاره بعد ذلك مثل ان يبشر به
فيجيب بما يتضمن الرضا كان يقال له بارك الله لك في مولودك فيقول آمين او ان شاء
الله اما لو قال مجيباً بارك الله فيك او احسن الله اليك لم يكن اقراراً واذا طلق الرجل
وانكر الدخول فادعته وادعت انها حامل منه فان اقامت بينة انه ارخى ستراً لاعنها
وحرمت عليه وكان عليه المهر وان لم تقم بينة كان عليه نصف المهر ولا لعان وعليها مائة
سوط وقيل لا يثبت اللعان ما لم يثبت الدخول وهو الوطء ولا يكفي ارخاء الستر ولا
يتوجه عليه الحد لانه لم يقذف ولا انكر ولداً يلزمه الاقرار به ولعل هذا اشبه ولو قذف
امرأته ونفى الولد واقام بينة سقط الحد ولم ينتف الولد الا باللعان ولو طلقها بائناً
فاتت بولد يلحق به في الظاهر لم ينتف الا باللعان ولو تزوجت واتت بولد لدون ستة
اشهر من دخول الثاني ولتسعة اشهر فما دون من فراق الاول لم ينتف عنه الا باللعان
الركن الثاني في الملاعن ويعتبر كونه بالغاً عاقلاً وفي لعان الكافر روايتان اشهرهما
انه يصح وكذا القول في المملوك ويصح لعان الاخرس اذا كان له اشارة معقولة كما يصح
طلاقه واقراره وربما توقف شاذ منا نظراً الى تعذر العلم بالاشارة وهو ضعيف

اذ ليس حال اللعان بآكد من حال الاقرار بالقتل ولا يصح اللعان مع عدم النطق وعدم
الاشارة المعقولة ولو نفى ولد المجنونة لم ينتف الا باللعان ولو افاقت فلاعنت صح
الا كان النسب ثابتاً او الزوجية ولو انكر ولد الشبهة انتفى عنه ولم يثبت اللعان واذا
عرف انتفاء الحمل لاختلال شروط الالحاق وبعضها وجب انكار الولد واللعان لئلا
يلحق بنسبه من ليس منه ولا يجوز انكار الولد للشبهة ولا للظن ولا لمخالفة صفات
الولد صفات الواطئ الركن الثالث في الملاعنة ويعتبر فيها البلوغ وكمال العقل
والسلامة من الصمم والخرس وان تكون منكوحة بالعقد الدائم وفي اعتبار الدخول
خلاف والمروي انه لا لعان وفيه قول بالجواز وقال ثالث يثبته بالقذف دون نفي الولد
ويثبت اللعان بين الحرة والمملوكة وفيه رواية بالمنع وقال ثالث يثبته بنفي الولد دون
القذف ويصح لعان الحامل لكن لا يقام عليها الحد الا بعد الوضع ولا تصير الامة فراشاً
بالوطء فيه روايتان اظهرهما انها ليست فراشاً ولا يلحق ولدها الا باقراره ولو اعترف
بوطئها ولو نفاه لم يفتقر الى لعان الركن الرابع في كيفية اللعان ولا يصح اللعان
الا عند الحاكم او من نصبه لذلك ولو تراضيا برجل من العامة فلاعن بينهما جاز ويثبت
حكم اللعان بنفس الحكم وقيل يعتبر رضاهما بعد الحكم وصورة اللعان ان يشهد الرجل بالله
اربع مرات انه لمن الصادقين فيما رماها به ثم يقول ان عليه لعنة الله ان كان من الكاذبين
ثم تشهد المرأة بالله اربعاً انه لمن الكاذبين فيما رماها به ثم تقول ان غضب الله عليها ان
كان من الصادقين ويشتمل اللعان على واجب وندب فالواجب التلفظ بالشهادة على
الوجه المذكور وان يكون الرجل قائماً عند التلفظ وكذا المرأة وقيل يكونان جميعاً قائمين
بين يدي الحاكم وان يبدأ الرجل اولاً بالتلفظ على الترتيب المذكور وبعده المرأة وان
يعينها بما يزيل الاحتمال كذكر اسمها واسم ابيها او صفاتها المميزة لها عن غيرها وان
يكون النطق بالعربية مع القدرة ويجوز بغيرها مع التعذر واذا كان الحاكم غير عارف

بتلك اللغة افتقر الى حضور مترجمين ولا يكفي الواحد ويجب البداءة بالشهادات ثم
باللعن والمرأة تبدأ بالشهادات ثم بقولها ان غضب الله ولو قال احدهما عوض اشهد
احلف بالله او اقسم او ما شاكل لم يجز والمندوب ان يجلس الحاكم مستدبر القبلة وان
يقف الرجل عن يمينه والمرأة عن يمين الرجل وان يحضر من يسمع اللعان وان يعظ الحاكم
ويخوفه بعد الشهادات قبل ذكر اللعن وكذا في المرأة قبل ذكر الغضب وقد يغلظ اللعان
بالقول والزمان والمكان ويجوز اللعان في المساجد والجوامع اذا لم يكن هناك مانع
من الكون في المسجد فان اتفقت المرأة حائضا انفذ الحاكم اليها من يستوفي الشهادات
وكذا لو كانت غير برزة لم يكلفها الخروج عن منزلها وجاز استيفاء الشهادات عليها
فيه وقال الشيخ رحمه الله اللعان ايمان وليست بشهادات ولعله نظر الى اللفظ فانه
بصورة اليمين واما احكامها فتشتمل على مسائل الاولى يتعلق بالقذف وجوب
الحد في حق الرجل وبلعانه سقوط الحد في حقه ووجوب الحد في حق المرأة ومع لعانها
ثبوت احكام اربعة سقوط الحدين وانتفاء الولد عن الرجل دون المرأة وزوال الفراش
والتحريم المؤبد ولو اكذب نفسه في اثناء اللعان ونكل ثبت عليه الحد ولم يثبت الاحكام
الباقية ولو نكلت هي او اقرت رجمت وسقط الحد عنه ولم يزل الفراش ولا يثبت التحريم
ولو اكذب نفسه بعد اللعان لحق به الولد لكن يرثه الولد ولا يرثه الاب ولا من يتقرب
به وترثه الام ومن يتقرب بها ولم يعد الفراش ولم يزل التحريم وهل عليه الحد فيه روايتان
اظهرهما انه لا حد ولو اعترفت بعد اللعان لم يجب عليها الحد الا ان تقر اربع مرات
وفي وجوبه معها تردد الثانية اذا انقطع كلامه بعد القذف وقبل اللعان صار
كالاخرس فلعانه بالاشارة وان لم يحصل اليأس منه الثالثة اذا ادعت انه قذفها
بما يوجب اللعان فانكر فاقامت بينة لم يثبت اللعان وتعين الحد لانه مكذب نفسه
الرابعة لو قذف امرأته برجل على وجه نسبهما الى الزنا كان عليه حدان ولها اسقاط

الزوجة باللعان ولو كان له بينة سقط الحدان الخامسة اذا قذفها فاقرت قبل
اللعان قال الشيخ لزمها الحد ان اقرت اربعا وسقط عن الزوج ولو اقرت مرة فان كان
هناك نسب لم ينتف الا باللعان وكان للزوج ان يلاعن لنفيه لان تصادق الزوجين
على الزنا لا ينفي النسب اذ هو ثابت بالفراش وفي اللعان تردد السادسة اذا قذفها
فاعترفت فاقام شاهدين باعترافها قال الشيخ لا يقبل الا اربعة ويجب الحد وفيه
اشكال ينشأ من كون ذلك شهادة بالاقرار لا بالزنا السابعة اذا قذفها فماتت قبل
اللعان سقط اللعان وورثها الزوج وعليه الحد للوارث ولو اراد دفع الحد باللعان
جاز وفي رواية ابي بصير ان قام رجل من اهلها فلاعنه فلا ميراث له والا اخذ الميراث
واليه ذهب في الخلاف والاصل ان الميراث يثبت بالموت فلا يسقط باللعان المتعقب
الثامنة اذا قذفها ولم يلاعن فحد ثم قذفها به قيل لا حد وقيل يحد عملا بحصول
الموجب وهو اشبه وكذا الخلاف فيما لو تلاعنا ثم قذفها به وهنا سقوط الحد اظهر
ولو قذفها به الاجنبي حد ولو قذفها فاقرت ثم قذفها الزوج او الاجنبي فلا حد
ولو قذفها فلاعن فنكلت ثم قذفها الاجنبي قال الشيخ لا حد كما لو اقام بينة ولو
قيل يحد كان حسنا التاسعة لو شهد اربعة والزوج احدهم فيه روايتان احداهما
ترجم الزوجة والاخرى يحد الشهود ويلاعن الزوج ومن فقهائنا من نزل رد
الشهادة على اختلال بعض الشرائط او سبق الزوج بالقذف وهو حسن العاشرة
اذا اخل بشيء من الفاظ اللعان الواجبة لم يصح ولو حكم به حاكم لم ينفذ
الحادية عشرة فرقة اللعان فسخ وليست طلاقا

كتاب العتق

وفضله متفق عليه حتى روي من اعتق مؤمنا اعتق الله بكل عضو عضوا له
من النار ويختص الرق باهل الحرب دون اليهود والنصارى والمجوس القائمين

منه

بشرائط الذمة ولو اخلّوا دخلوا في قسم اهل الحرب وكل من اقرّ على نفسه بالرق
مع جهالة حريته حكم برقه وكذا الملتقط في دار الحرب ولو اشترى انسان من حربي
ولده او زوجته او احدى ذوي ارحامه كان جائزا وملكه اذ هو في الحقيقة
ويستوي في ذلك المؤمن والضال في استباحة الرق وازالة الرق تكون باسباب
اربعة المباشرة والسراية والملك والعوارض اما المباشرة فالعتق والكتابة
والتدبير اما العتق فعبارته الصريحة التحرير وفي الاعتاق تردد ولا يصح بما عدا
التحرير صريحا كان او كناية ولو قصد به العتق كقوله فككت رقبتك او انت سائبة
ولو قال لامته يا حرة وقصد العتق ففي تحررها تردد والاشبه عدم التحرر لبعده
عن شبه الانشاء ولو كان اسمها حرة فقال انت حرة فان قصد الاخبار لم ينعتق وان
قصد الانشاء صح ولو جهل منه الامران ولم يمكن الاستعلام لم يحكم بالحرية لعدم
اليقين بالمقصد وفيه تردد منشأه التوقف بين العمل بحقيقة اللفظ والتمسك
بالاحتمال ولا بد من التلفظ بالصريح فلا تكفي الاشارة مع القدرة على النطق ولا
الكتابة ولا بد من تجريده عن الشرط فلو علقه على شرط مترقب او صفة لم يصح وكذا
لو قال يدك حرة او رجلك او وجهك او راسك اما لو قال بدنك او جسدك
وجهك او راسك اما لو قال بدنك او جسدك فالاشبه وقوع العتق لانه هو المعنى
بقوله انت وهل يشترط تعيين المعتق الظاهر لا فلو قال احد عبيدي حر صح ويرجع
الى تعيينه فلو عيّن ثم عدل لم يقبل ولو مات قبل التعيين قيل يعين الوارث و
قيل يقرع وهو اشبه لعدم اطلاع الوارث على قصده اما لو اعتق معينا ثم اشتبه
ارجئ حتى يذكر فان ذكر عمل بقوله ولو عدل بعد ذلك لم يقبل فان لم يذكر لم يقرع ما
دام حيا لاحتمال التذكر فان مات وادعى الوارث العلم رجع اليه وان جهل اقرع
حينئذ لتحقق الاشكال والياس من زواله ولو ادعى احدهما انه هو المراد بالعتق

فأنكر فالقول قوله مع يمينه وكذا حكم الوارث ولو نكل قضي عليه ويعتبر
في المعتق البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد الى العتق والتقرب
الى الله وكونه غير محجور عليه وفي عتق الصبي اذا بلغ عشرا وصدقته تردد
ومستند الجواز رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ولا يصح عتق السكران
ويحتمل اشتراط نية القربة عتق الكافر لتعذرها في حقه وقال الشيخ في
الخلاف يصح ويعتبر في المعتق الاسلام والملك فلو كان المملوك كافرا لم
يصح عتقه وقيل يصح مع النذر ويصح عتق ولد الزنا وقيل لا يصح بناء
على كفره ولم يثبت ولو اعتق غير المالك لم ينفذ عتقه ولو اجاز المالك
ولو قال ان ملكتك فانت حر لم ينعتق مع الملك الا ان يجعله نذرا ولو
جعل العتق يمينا لم يقع كما لو قال انت حر ان فعلت او ان فعلت
ولو اعتق مملوك ولده الصغير بعد التقويم صح ولو اعتقه ولم يقوّمه
نفسه او كان الولد بالغا رشيدا لم يصح ولو شرط على المعتق شرطا في
نفس العتق لزم الوفاء به ولو شرط اعادته في الرق ان خالف اعيد
مع المخالفة عملا بالشرط وقيل يبطل العتق لانه اشتراط لاسترقاق
من ثبتت حريته ولو شرط خدمة زمان معين صح ولو قضى المدة
ابقا لم يعد في الرق وهل للورثة مطالبته باجرة مثل الخدمة قيل
لا والوجه اللزوم ومن وجب عليه عتق في كفارة لم يجزه التدبير
واذا اتى على المملوك من سبع سنين استحب عتقه ويستحب عتق المؤمن
مطلقا ويكره عتق المسلم المخالف وعتق من لا يقدر على الاكتساب
لا بأس بعتق المستضعف ومن اعتق من يعجز عن الاكتساب استحب

لما عاشه ويلحق بهذا الفصل مسائل الاولى لو نذر عتق اول مملوك
يملكه فملك جماعة قيل يعتق احدهم بالقرعة وقيل يتخير وقيل
لا يعتق شيئا لانه لم يتحقق شرط النذر والاول مروي الثانية
لو نذر تحرير اول ما تلده فولدت توامين كانا معتقين الثالثة لو كان
له مماليك فاعتق بعضهم ثم قيل هل اعتقت مماليكك فقال نعم
انصرف الجواب الى من باشر عتقهم خاصة الرابعة لو نذر عتق امته
ان وطئها صح فان اخرجها عن ملكه انحلت اليمين ولو اعادها بملك
مستانف لم تعد اليمين الخامسة لو نذر عتق كل عبد قديم انصرف
الى من مضى عليه في ملكه ستة اشهر فصاعدا السادسة من اعتق وله
مال فماله للمولى وقيل ان لم يعلم به المولى فهو له وان علم فهو للمعتق
الا ان يستثنيه المولى والاول اشبه السابعة اذا اعتق ثلث عبيده
وهم ستة استخرج الثلث بالقرعة وصورتها ان يكتب في ثلاث رقاع
اسم اثنين في كل رقعة ثم تخرج على الحرية او الرقية فان خرج على الحرية
او الرقية فان خرج على الحرية كفت الواحدة وان خرج على الرقية افتقر
الى اخراج اثنين واذا تساووا عددا وقيمة او اختلفت القيمة ولم يمكن
التعديل اخرج ثلثهم قيمة واطرح اعتبار العدد وفيه تردد وان امكن
التعديل عددا وقيمة اخرجنا على الحرية حتى يستوفى الثلث قيمة و
لو قصرت قيمة المخرج اكملنا الثلث ولو بجزء من آخر الثامنة من اشترى
امة نسية ولم ينقد ثمنها فاعتقها وتزوجها ومات ولم يخلف سواها
بطل عتقه ونكاحه وردت على البائع رقا ولو حملت كان ولدها رقا

وهي رواية هشام بن سالم وقيل لا يبطل العتق ولا يرق الولد وهو
اشبه التاسعة اذا اوصى بعتق عبد فخرج من الثلث لزم الوارث اعتاقه
فان امتنع اعتقه الحاكم ويحكم بحريته حين الاعتاق لا حين الوفاة وما اكتسبه
قبل الاعتاق وبعد الوفاة يكون له لاستقرار سبب العتق بالوفاة ولو قيل
يكون للوارث لتحقق الرق عند الاكتساب كان حسنا العاشرة اذا
اعتق مملوكه عن غيره باذنه وقع العتق عن الآمر وينتقل الى الآمر عند
الامر بالعتق ليتحقق العتق عن الآمر ويقتصر الانتقال على الملك وفي الانتقال تردد
الحادية عشرة العتق في مرض الموت يمضي من الثلث وقيل من الاصل
والاول مروي تفريع اذا اعتق ثلاث اماء في مرض الموت ولا مال له سواهن
اخرجت واحدة بالقرعة فان كان بها حمل تجدد بعد الاعتاق فهو حر
اجماعا وان كان سابقا على الاعتاق قيل هو حر ايضا وفيه تردد الثانية
اذا اعتق ثلاثة في مرض الموت لا يملك غيرهم ثم مات احدهم اقرع بين الميت
والاحياء ولو خرجت الحرية لمن مات حكم له بالحرية ولو خرجت على
احد الحيين حكم على الميت بكونه مات رقا لكن لا يحتسب من التركة بل
يقرع بين الحيين ويحرر منهما ما يحتمله الثلث من التركة الباقية ولو عجز
احدهما عن الثلث اكمل ثلث من الآخر ولو فضل منه كان ما فضل رقا واما
السراية فمن اعتق شقصا من عبده سرى العتق فيه كله اذا كان المعتق صحيحا
جائز التصرف وان كان له فيه شريك قوم عليه ان كان موسرا وسعى
العبد في حصة الشريك ولم يجب فك ما بقي منه ان كان المعتق معسرا وقيل
ان قصد الاضرار فكه ان كان موسرا وبطل عتقه ان كان معسرا وان

قصد القربة عتقت حصته وسعى العبد في حصة الشريك ولم يجب على
المعتق فكه فان عجز العبد او امتنع من السعي كان له من نفسه ما اعتق و
للشريك ما بقي ونفقته وفطرته عليهما ولو هاياه شريكه في نفسه صح
وتناولت المهاياة المعتاد والنادر كالصيد والالتقاط ولو كان المملوك
بين ثلثة فاعتق اثنان قومت حصة الثالث عليهما بالسوية تساوت حصصهما
فيه او اختلفت وتعتبر القيمة وقت العتق لانه وقت الحيلولة وتنعتق
حصة الشريك باداء القيمة لا بالاعتاق وقال الشيخ هو مراعى
ولو هرب المعتق صبر عليه حتى يعود وان اعسر انظر الى الايسار
ولو اختلفا في القيمة فالقول قول المعتق وقيل القول قول
الشريك لانه ينتزع نصيبه من يده ولو ادعى المعتق فيه عيبا فالقول
قول الشريك واليسار المعتبر هو ان يكون مالكا بقدر قيمة نصيب
الشريك فاضلا عن قوت يومه وليلته ولو ورث شقصا ممن ينعتق
عليه قال الشيخ في الخلاف يقوم وهو بعيد ولو اوصى بعتق بعض
عبده او بعتقه وليس له غيره لم يقوم على الورثة باقيه وكذا لو
اعتقه عند موته اعتق من الثلث ولم يقوم عليه والاعتبار
بقيمة الموصى به بعد الوفاة وبالمنجز عند الاعتاق والاعتبار
في قيمة التركة باقل الامرين من حين الوفاة الى حين القبض
لان التالف بعد الوفاة غير معتبر والزيادة مملوكة للوارث
ولو اعتق الحامل تحرر الحمل وان استثنى رقه على رواية
السكوني عن جعفر عليه السلام وفيه اشكال منشاه عدم القصد الى

عتقه **فرع** اذا ادعى كل واحد من الشريكين على صاحبه عتق نصيبه كان على
كل واحد منهما اليمين لصاحبه ثم يستقر رق نصيبهما واذا دفع المعتق قيمة نصيب
شريكه هل ينعتق عند الدفع او بعده فيه تردد والاشبه انه بعد الدفع ليقع العتق عن
ملك ولو قيل بالاقتران كان حسنا واذا شهد بعض الورثة بعتق مملوك لهم مضى العتق
في نصيبه فان شهد آخر وكانا مرضيين نفذ العتق فيه كله والا مضى في نصيبهما ولا
يكلف احدهما شراء الباقي **واما الملك** فاذا ملك الرجل او المراة احد الابوين وان علوا
او احد الاولاد ذكرانا او اناثا وان سفلوا انعتق في الحال وكذا لو ملك الرجل
احدى المحرمات عليه نسبا ولا ينعتق على المراة سوى العمودين ولو ملك الرجل من
جهة الرضاع من ينعتق عليه بالنسب هل ينعتق عليه فيه روايتان اشهرهما العتق
ويثبت العتق حين يتحقق الملك ومن ينعتق كله بالملك ينعتق بعضه بملك ذلك البعض
واذا ملك شقصا ممن ينعتق عليه لم يقوم عليه ان كان معسرا وكذا لو ملكه بغير اختيار
ولو ملكه اختيارا وكان موسرا قال الشيخ يقوم عليه وفيه تردد **فرعان الاول** اذا اوصى
لصبي او مجنون بمن ينعتق عليه فللولي ان يقبل ان لم يتوجه ضرر على المولى عليه وان كان
فيه ضرر لم يجز القبول لانه لا غبطة كالوصية بالمريض الفقير تفصيا من وجوب نفقته
الثاني لو اوصى له ببعض من ينعتق عليه وكان معسرا جاز القبول ولو كان الموصى عليه
موسرا قيل لا يقبل لانه يلزمه افتكاكه والوجه القبول اذ الاشبه انه لا يقوم **واما العوارض**
فهي العمى والجذام والاقعاد واسلام المملوك في دار الحرب سابقا على مولاه ودفع قيمة
الوارث وفي عتق من مثّل به مولاه تردد والمروي انه ينعتق وقد يكون الاستيلاد سببا
للعتق **وقد ذكر** الفصول الثلثة في كتاب واحد لان ثمرتها ازالة الرق ه

كتاب التدبير والمكاتبة والاستيلاد

التدبير هو عتق العبد بعد وفاة المولى وفي صحة تدبيره بعد وفاة غيره كزوج المملوكة

ووفاة من يجعل له خدمته تردد اظهره الجواز ومستنده النقل والنظر فيه يستدعي
ثلاثة مقاصد الاول في العبارة وما يحصل به التدبير والصريح انت حر بعد وفاتي او
اذا مت فانت حر او عتيق او معتق ولا عبرة باختلاف ادوات الشرط وكذا لا عبرة
باختلاف الالفاظ التي يعبر بها عن المدبر كقوله هذا او هذه او انت او فلان وكذا
لو قال متى مت او اي وقت وفيه تخيير وهو ينقسم الى مطلق كقوله اذا مت والى مقيد كقوله
اذا مت في سفري هذا او من مرضي هذا او سنتي هذه او شهري كذا ولو قال انت
مدبر واقتصر لم ينعقد ما لم يقل فاذا مت فانت حر وكان الاعتبار بالصيغة لا
بما تقدمها ولو كان المملوك لشريكين فقالا اذا متنا فانت حر انصرف قول كل واحد
منهما الى نصيبه وصح التدبير ولم يكن معلقا على شرط وينعتق بموتهما ان خرج نصيب
كل واحد من ثلثه ولو خرج نصيب احدهما تحرر وبقي نصيب الآخر او بعضه رقا ولو
مات احدهما تحرر نصيبه من ثلثه وبقي نصيب الآخر حتى يموت ويشترط في الصيغة
المذكورة شرطان الاول النية فلا حكم لعبارة الساهي ولا الغالط ولا السكران
ولا المحرج الذي لا قصد له وفي اشتراط نية القربة تردد والوجه عدم اشتراطها الثاني
تجريدها عن الشرط والصفة في قول مشهور للاصحاب فلو قال ان قدم المسافر
فانت حر بعد وفاتي او اذا اهل شهر رمضان مثلا لم ينعقد وكذا لو قال بعد وفاتي
بسنة او شهر وكذا لو قال ان اديت الي او الى ولدي كذا فانت حر بعد وفاتي لم يكن تدبيرا
ولا كتابة والمدبرة رق له وطؤها والتصرف فيها فان حملت منه لم يبطل التدبير فان
مات مولاها عتقت بوفاته من الثلث فان عجز الثلث عتق ما بقي منها من نصيب الولد
ولو حملت بمملوك سواء كان عن عقد او زنا او شبهة كان مدبرا كامه ولو رجع المولى
في تدبيرها لم يكن له الرجوع في تدبيره وقيل له الرجوع والاول مروي وكذا المدبر
اذا اتى بولد مملوك فهو مدبر كابيه ولو دبرها ثم رجع في تدبيرها فاتت بولد لستة اشهر

فصاعدا من حين رجوعه لم يكن مدبرا لاحتمال تجدده ولو كان لدون ستة اشهر كان
مدبرا لتحقق الحمل بعد التدبير ولو دبرها حاملا قيل ان علم بالحمل فهو مدبر والا فهو
رق وهي رواية الوشاء وقيل لا يكون مدبرا لانه لم يقصد بالتدبير وهو اشبه الثاني
في المباشر ولا يصح التدبير الا من بالغ عاقل قاصد مختار جائز التصرف فلو دبر الصبي
لم يقع تدبيره وقد روي ان كان مميزا له عشر سنين صح تدبيره ولا يصح تدبير المجنون ولا
المكره ولا الساهي وهل يصح التدبير من الكافر الاشبه نعم حربيا كان او ذميا ولو دبر
المسلم ثم ارتد لم يبطل تدبيره ولو مات في حال ردته عتق المدبر هذا اذا كان ارتداده
لا عن فطرة ولو كان عن فطرة لم ينعتق المدبر بوفاة المولى لخروج ملكه عنه وفيه تردد
ولو ارتد لا عن فطرة ثم دبر صح على تردد ولو كان عن فطرة ثم دبر لم يصح واطلق الشيخ
رحمه الله الجواز وفيه اشكال ينشا من زوال ملك المرتد عن فطرة ولو دبر الكافر كافرا
فاسلم بيع عليه سواء رجع في تدبيره او لم يرجع ولو مات قبل بيعه وقبل الرجوع في
التدبير تحرر من ثلثه ولو عجز الثلث تحرر ما يحتمله وكان الباقي للوارث فان كان مسلما
استقر ملكه وان كان كافرا بيع عليه ويصح تدبير الاخرس بالاشارة وكذا رجوعه ولو
دبر صحيحا ثم خرس رجع بالاشارة المعلومة الثالث في الاحكام وهي مسائل
الاولى التدبير بصفة الوصية يجوز الرجوع فيه قولا كقوله رجعت في هذا التدبير
وفعلا كان يهب او يعتق او يقف او يوصي سواء كان مطلقا او مقيدا وكذا لو باعه
بطل تدبيره وقيل ان رجع في تدبيره ثم باع صح بيع رقبته وكذا ان قصد ببيعه الرجوع
وان لم يقصد مضى البيع في خدمته دون رقبته وتحرر بموت مولاه ولو انكر المولى
تدبيره لم يكن رجوعا وكذا لو ادعى المملوك التدبير وانكر المولى فحلف لم يبطل التدبير في
نفس الامر الثانية المدبر ينعتق بموت مولاه من ثلث مال المولى فان خرج منه والا تحرر
من المدبر بقدر الثلث ولو لم يكن سواه عتق ثلثه ولو دبر جماعة فان خرجوا من الثلث

والا عتق من مجموع الثلث وبدئ بالاول فالاول ولو جهل الترتيب استخرجوا بالقرعة ولو
كان على الميت دين يستوعب التركة بطل التدبير وبيع المدبرون فيه وان لم يستوعب بيع منهم بقدر
الدين وتحرر ثلث من بقي سواء كان الدين سابقا على التدبير او لاحقا على الاصح وكما
يصح الرجوع في المدبر يصح الرجوع في بعضه الثالثة اذا دبر بعض عبده لم يسر عليه
الباقي ولو كان له شريك لم يكلف شراء حصته وكذا لو دبره باجمعه ورجع في بعضه ثم
كذا لو دبر الشريكان ثم اعتق احدهما لم يقوم عليه حصة الآخر ولو قيل يقوم كان وجها
ولو دبر احدهما ثم اعتق وجب عليه فك حصة الآخر ولو اعتق صاحب الحصة القن
لم يجب عليه فك الحصة المدبرة على تردد الرابعة اذا ابق المدبر بطل تدبيره وكان
هو ومن يولد له بعد الاباق رقا ان ولد له من امة واولاده قبل الاباق على التدبير ولا
يبطل تدبير المملوك لو ارتد فان التحق بدار الحرب بطل لانه اباق ولو مات مولاه قبل
فراره تحرر الخامسة ما يكتسبه المدبر لمولاه لانه رق ولو اختلف المدبر والوارث
فيما في يده بعد موت المولى فقال المدبر اكتسبته بعد الوفاة فالقول قوله مع يمينه
ولو اقام كل منهما بينة فالبينة بينة الوارث السادسة اذا جنى على المدبر بما دون
النفس كان الارش للمولى ولا يبطل التدبير وان قتل بطل التدبير وكانت قيمته
للمولى يقوم مدبرا السابعة اذا جنى المدبر تعلق ارش الجناية برقبته وللسيد فكه
بارش الجناية وله بيعه فيها فان فكه فهو على تدبيره وان باعه وكانت الجناية تستغرق
فالقيمة لمستحق الارش وان لم تستغرق بيع منه بقدر الجناية والباقي على التدبير و
لمولاه ان يبيع خدمته وان يرجع في تدبيره ثم يبيعه وعلى ما قلناه لو باع رقبته
ابتداء صح وكان ذلك نقضا للتدبير وفي رواية ان لم يقصد نقض التدبير كان التدبير
باقيا وينعتق بموت المولى ولا سبيل عليه ولو مات المولى قبل افتكاكه اعتق ولم
يثبت ارش الجناية في تركة المولى الثامنة اذا ابق المدبر بطل التدبير ولو جعل خدمته

لغيره حتى المخدوم ثم هو حر بعد موت ذلك الغير لم يبطل تدبيره باباقه فروع اربعة
الاول اذا استفاد المدبر مالا بعد موت مولاه فان خرج المدبر من الثلث فالكل
له والا كان له من الكسب بقدر ما تحرر منه والباقي للورثة الثاني اذا كان له مال
غائب بقدر قيمته مرتين تحرر ثلثه وكلما حصل من المال شيء تحرر من المدبر بنسبته
وان تلف استقر العتق في ثلثه الثالث اذا كوتب ثم دبر صح فان ادى مال الكتابة
عتق بالكتابة وان تأخر حتى مات المولى عتق بالتدبير ان خرج من الثلث والا عتق
منه الثلث وسقط من مال الكتابة بنسبته وكان الباقي مكاتبا اما لو دبره ثم
كاتبه كان نقضا للتدبير وفيه اشكال اما لو دبره ثم قاطعه على مال ليعجل له العتق
لم يكن ابطالا للتدبير قطعا الرابع اذا دبر حملا صح ولا يسري الى امه ولو رجع
في تدبيره صح فان اتت به لاقل من ستة اشهر من حين التدبير صح التدبير فيه لتحققه
وقت التدبير وان كان لاكثر لم يحكم بتدبيره لاحتمال التجدد وتوهم الحمل واما
المكاتبة فتستدعي بيان اركانها واحكامها ولواحقها اما الاركان فالصيغة
والموجب والمملوك والعوض فالكتابة مستحبة ابتداء مع الامانة والاكتساب
وتتأكد بسؤال المملوك ولو عدم الامران كانت مباحة وكذا لو عدم احدهما
ليست عتقا بصفة ولا بيعا للعبد من نفسه بل هي معاملة مستقلة بعيدة عن
شبه البيع فلو باعه نفسه بثمن مؤجل لم يصح ولا يثبت مع الكتابة خيار
المجلس ولا تصح من دون الاجل على الاشبه ويفتقر ثبوت حكمها الى الايجاب
والقبول ويكفي في المكاتبة ان يقول كاتبتك مع تعيين الاجل والعوض وهل
تفتقر الى قوله فاذا اديت فانت حر مع نية ذلك قيل نعم وقيل بل يكفي بالنية مع
العقد فاذا ادى عتق سواء نطق بالضميمة او اغفلها وهو اشبه والكتابة قسمان
مشروطة ومطلقة فالمطلقة ان يقتصر على العقد وذكر الاجل والعوض والنية

والمشروطة ان يقول مع ذلك فان عجزت فانت ردّ في الرق فمتى عجز كان للمولى ردّه رقاً
ولا يعيد عليه ما اخذ وحدّ العجز ان يؤخر نجماً الى نجم او يعلم من حاله العجز عن فك نفسه وقيل
ان يؤخر نجماً الى نجم او عن محله وهو مروي ويستحب للمولى مع العجز الصبر عليه والكتابة
لازمة مطلقة كانت او مشروطة وقيل ان كانت مشروطة فهي جائزة من جهة العبد لان له
ان يعجز نفسه والاول اشبه ولا نسلم ان للعبد ان يعجز نفسه بل يجب عليه السعي ولو امتنع
يجبر وقال الشيخ رحمه الله لا يجبر وفيه اشكال من حيث اقتضى عقد الكتابة وجوب
السعي فكان الاشبه الاجبار ولو عجز كان للمولى الفسخ ولو اتفقا على التقايل صح وكذا
لو ابراه من مال الكتابة وينعتق بالابراء ولا تبطل بموت المولى وللوارث المطالبة بالمال
وينعتق بالاداء الى الوارث ويعتبر في الموجب البلوغ وكمال العقل والاختيار وجواز
التصرف وهل يعتبر الاسلام فيه تردد والوجه عدم الاشتراط فلو كاتب الذمي مملوكه
على خمر او خنزير وتقابضا حكم عليهما بالالتزام فلو اسلما لم يبطل وان لم يتقابضا كان
عليه القيمة ويجوز لولي اليتيم ان يكاتب مملوكه مع اعتبار الغبطة للمولى عليه وفيه
تردد بالمنع ولو ارتد ثم كاتب لم يصح اما لزوال ملكه عنه او لانه لا يقر المسلم في ملكه
ويعتبر في المملوك البلوغ وكمال العقل لانه ليس لاحدهما اهلية القبول وفي كتابة
الكافر تردد اظهره المنع لقوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيراً واما الاجل ففي اشتراطه
خلاف فمن الاصحاب من اجاز الكتابة حالّة ومؤجلة ومنهم من اشترط الاجل وهو
اشبه لان ما في يد المملوك لسيده فلا يصح المعاملة عليه وما ليس في ملكه يتوقع حصوله
فتعين ضرب الاجل ويكفي اجل واحد ولا حد في الكثرة اذا كانت معلومة ولا بد ان يكون
وقت الاداء معلوماً فلو قال كاتبتك على ان تؤدي الي كذا في سنة بمعنى انها ظرف
الاداء لم يصح ويجوز ان تتساوى النجوم وان تختلف وفي اعتبار اتصال الاجل بالعقد
تردد ولو قال كاتبتك على خدمة شهر ودينار بعد الشهر صح اذا كان الدينار معلوماً

ولا يلزم تاخير الدينار الى اجل آخر ولو مرض العبد شهر الخدمة بطلت الكتابة لتعذر
العوض ولو قال على خدمة شهر بعد هذا الشهر قيل يبطل على القول باشتراط اتصال
المدة بالعقد وفيه التردد ولو كاتبه ثم حبسه مدة قيل يجب ان يؤجله مثل تلك
المدة وقيل لا يجب بل يلزمه اجرة احتباسه وهو اشبه واما العوض فيعتبر فيه ان
يكون ديناً منجماً معلوم الوصف والقدر مما يصح تملكه للمولى فلا تصح الكتابة على عين
ولا مع جهالة العوض بل يذكر في وصفه كل ما يتفاوت الثمن لاجله بحيث ترتفع الجهالة
فان كان من الاثمان وصفه كما يصفه في النسيئة وان كان عرضاً وصفه كما يصفه في
السلم ويجوز ان يكاتبه باي ثمن شاء ويكره ان يتجاوز قيمته ويجوز الكتابة على منفعة
كالخدمة والخياطة والبناء بعد وصفه بما يرفع الجهالة واذا جمع بين كتابة وبيع او
اجارة او غير ذلك من عقود المعاوضات في عقد واحد صح ويكون مكاتباً بحصة
ثمنه من البدل وكذا يجوز ان يكاتب الاثنان عبداً سواء اتفقت حصصهما او
اختلفت تساوى العوضان او اختلفا ولا يجوز ان يدفع الى احد الشريكين دون
صاحبه ولو دفع شيئاً كان لهما ولو اذن احدهما لصاحبه جاز ولو كاتب الثلاثة في
عقد واحد صح وكان كل واحد منهم مكاتباً بحصة ثمنه من المسمى وتعتبر القيمة وقت
العقد وايهم ادى حصته عتق ولا يتوقف على اداء حصة غيره وايهم عجز رُدّ دون
غيره ولو شرط كفالة كل واحد منهم صاحبه وضمان ما عليه كان الشرط والكتابة صحيحين
ولو دفع المكاتب ما عليه قبل الاجل كان الخيار للمولى في القبض والتاخير ولو عجز
المكاتب المطلق كان على الامام ان يفكه من سهم الرقاب والمكاتبة الفاسدة لا يتعلق
بها حكم بل هي لاغية واما الاحكام فتشتمل على مسائل الاولى اذا مات المكاتب
وكان مشروطاً بطلت الكتابة وكان ما تركه لمولاه واولاده رقاً وان لم يكن مشروطاً تحرر
منه بقدر ما اداه وكان الباقي رقاً ولمولاه من تركته بقدر ما فيه من رق ولورثته

بقدر ما فيه من حرية ويؤدي الوارث من نصيب الحرية ما بقي من مال الكتابة وإن لم
يكن له مال سعى الأولاد فيما بقي على أبيهم ومع الأداء ينعتق الأولاد وهل للمولى إجبارهم
على الأداء فيه تردد وفيه رواية أخرى تقتضي أداء ما تخلف من أصل التركة ويتحرر الأولاد
وما يبقى فلهم والأول أشبه ولو أوصى له بوصية صح له منها بقدر ما فيه من حرية وبطل
ما زاد ولو وجب عليه حد أقيم عليه من حد الأحرار بنسبة الحرية وبنسبة الرقية من حد
العبيد ولو زنى المولى بمكاتبته سقط عنه من الحد بقدر ما لها فيها من الرق وحد بالباقي
الثانية ليس للمكاتب التصرف في ماله ببيع ولا هبة ولا عتق ولا إقراض إلا بإذن مولاه
ولا يجوز للمولى التصرف في مال المكاتب إلا بما يتعلق بالاستيفاء ولا يجوز له وطء
أمة المكاتب ولو وطئ لشبهة كان عليه المهر وكل ما يكتسبه المكاتب قبل الأداء وبعده
فهو له لانقطاع سلطنة المولى عنه بالكتابة ولا تتزوج المكاتبة إلا بإذنه ولو بادرت كان
عقدها موقوفا مشروطة كانت أو مطلقة وكذا ليس للمكاتب وطء أمة يبتاعها
إلا بإذن مولاه ولو كانت كتابته مطلقة الثالثة كل ما يشترطه المولى على المكاتب في
عقد الكتابة يكون لازما ما لم يكن مخالفا للكتاب والسنة الرابعة لا يدخل الحمل في
كتابة أمه لكن لو حملت بمملوك بعد الكتابة كان أولادها كحكمها يعتق منهم بحسابها
ولو تزوجت بحر كان أولادها أحرارا ولو حملت من مولاها لم تبطل الكتابة فإن مات
وعليها شيء من الكتابة تحررت من نصيب ولدها وإن لم يكن لها ولد سعت في مال
الكتابة للوارث الخامسة المشروط رق وفطرته على مولاه ولو كان مطلقا لم يكن عليه
فطرته ولو وجب عليه كفارة كفر بالصوم ولو كفر بالعتق لم يجزه وكذا لو كفر بالإطعام
ولو كان المولى أذن له قيل لم يجزه لأنه كفر بما لم يجب عليه السادسة إذا ملك المكاتب
نصف نفسه كان كسبه بينه وبين مولاه ولو طلب أحدهما المهاياة أجبر الممتنع وقيل لا
يجبر وهو أشبه السابعة لو كاتب عبده ومات فأبرأه أحد الورّاث من نصيبه من مال

الكتابة أو أعتق نصيبه صح ولا يقوم عليه الباقي الثامنة من كاتب عبده وجب أن
يعينه من زكاته إن وجبت عليه ولا حد له قلة ولا كثرة ويستحب التبرع بالعطية إن
لم تجب التاسعة لو كان له مكاتبان فأدى أحدهما واشتبه صبر عليه لرجاء التذكر
فإن مات المولى استخرج بالقرعة ولو ادعيا على المولى العلم كان القول قوله مع يمينه
ثم يقرع بينهما لاستخراج المكاتب العاشرة يجوز بيع مال الكتابة فإن أدى المكاتب
مال الكتابة انعتق وإن كان مشروطا فعجز وفسخ المولى رجع رقا لمولاه ويجوز بيع المشروط
بعد عجزه مع الفسخ ولا يجوز بيع المطلق الحادية عشرة إذا زوج بنته من مكاتبه
ثم مات فملكته انفسخ النكاح بينهما الثانية عشرة إذا اختلف السيد والمكاتب
في مال الكتابة أو في المدة أو في النجوم فالقول قول السيد مع يمينه ولو قيل القول
قول منكر زيادة المال والمدة كان حسنا الثالثة عشرة إذا دفع مال المكاتب في
حكم بحريته فبان العوض معيبا فإن رضي المولى فلا كلام وإن رده بطل العتق المحكوم
بحصوله لأنه مشروط بالعوض ولو تجدد في العوض عيب لم يمنع من الرد بالعيب الأول
مع أرش الحادث وقال الشيخ يمنع وهو بعيد الرابعة عشرة إذا اجتمع على المكاتب
ديون مع مال الكتابة فإن كان ما في يده يقوم بالجميع فلا بحث وإن عجز وكان مطلقا
تحاص فيه الديان والمولى وإن كان مشروطا قدم الدين لأنه تعلق به حفظا
للحقين ولو مات وكان مشروطا بطلت الكتابة ودفع ما في يده في الديون خاصة
ولو قصر قسم بين الديان بالحصص ولا يضمنه المولى لأن الدين تعلق بذلك المال
فقط الخامسة عشرة يجوز أن يكاتب بعض عبده إذا كان الباقي حرا أو رقا له ومنعه
الشيخ ولو كان الباقي رقا لغيره فأذن صح وإن لم يأذن بطلت الكتابة لأنها تتضمن
ضرر الشريك ولأن الكتابة ثمرتها الاكتساب ومع الشركة لا يتمكن من التصرف وأما
اللواحق فتشتمل على مقاصد الأول في لواحق تصرفاته وقد بينا أنه لا يجوز

ان يتصرف بما ينافي الاكتساب من هبة او محاباة او اقراض واعتاق الا باذن مولاه
ولا يصح ان يهب من الاجنبي باذن المولى فكذا هبته لمولاه. وفروع ان تلحق بهذا الباب
الاولى المراد من الكتابة تحصيل العتق وانما يصح باطلاق التصرف في وجوه الاكتساب
فيصح ان يبيع من مولاه ومن غيره وان يشتري منه ومن غيره ويتوخى فيه الغبطة
معاوضة فيبيع بالحال لا بالمؤجل الا ان يبيع المشتري بزيادة عن الثمن فيجعل مقدار
الثمن ويؤخر الزيادة اما هو فاذا ابتاع بالدين جاز وكذا ان استسلف ولا يجوز ان
يرهن لانه لا حظ له وربما تلف منه وكذا ليس له ان يدفع قراضا الثانية اذا كان
للمكاتب على مولاه مال وحل نجم فان كان المالان متساويين جنسا ووصفا تهاترا ولو
فضل لاحدهما رجع صاحب الفضل وان كانا مختلفين لم يحصل التقاص الا برضاهما
وهكذا حكم كل غريمين واذا تراضيا كفى ذلك ولو لم يقبض الذي لم يعطه عوضا سواء
كان المالان اثمانا او اعواضا وفيه قول آخر بالتفصيل الثالثة اذا اشترى اباه بغير اذن
مولاه لم يصح وان اذن له صح وكذا لو اوصى له به ولو لم يكن له فيه ضرر بان يكون مكتسبا
يستغني بكسبه واذا قبل فان ادى مال الكتابة عتق المكاتب وعتق الآخر معه
وان عجز فسخ المولى استرقهما الرابعة اذا جنى عبد المكاتب لم يكن له ان يفكه
بالارش الا ان يكون فيه الغبطة له ولو كان المملوك اب المكاتب لم يكن له افتكاكه
ولو قصر عن قيمة الاب لانه يتعجل باتلاف ما له التصرف فيه ويستبقي ما لا ينتفع
به لانه لا يتصرف في ابيه وفي هذا تردد المقصد الثاني في جناية المكاتب والجناية
عليه وفيه قسمان الاول في مسائل المشروط وهي سبع الاولى اذا جنى المكاتب
على مولاه عمدا فان كانت نفسا فالقصاص للوارث فان اقتص كان كما لو مات وان
كانت طرفا فالقصاص للمولى فان اقتص فالكتابة بحالها وان كانت الجناية خطأ
فهي تتعلق برقبته وله ان يفدي نفسه لان ذلك يتعلق بمصلحته فان كان ما في يده

بقدر الحقين فمع الاداء ينعتق وان قصر دفع ارش الجناية فان ظهر عجز كان لمولاه
فسخ الكتابة وان لم يكن له مال اصلا وعجز فان فسخ المولى سقط الارش لانه لا يثبت
للمولى في ذمة المملوك مال وسقط مال الكتابة بالفسخ الثانية اذا جنى على اجنبي
عمدا فان عفا فالكتابة بحالها فان كانت الجناية نفسا واقتص الوارث كان كما لو
مات وان كان خطأ كان له فك نفسه بارش الجناية ولو لم يكن معه مال فللاجنبي
بيعه في ارش الجناية الا ان يفديه السيد فان فداه فالكتابة بحالها الثالثة
لو جنى عبد المكاتب خطأ كان للمكاتب فكه بالارش ان كان دون قيمة العبد ولو
كان اكثر لم يكن له ذلك كما ليس له ان يبتاع بزيادة عن ثمن المثل الرابعة اذا جنى على عمه
فان كان عمدا كان لهم القصاص وان كان خطأ كان لهم الارش متعلقا برقبته
فان كان في يده ما يقوم بالارش فله افتكاك رقبته وان لم يكن له مال بيع وادى قيمته
بالحصص الخامسة اذا كان للمكاتب اب وهو رق فقتل عبدا له لم يكن له القصاص
كما لا يقتص منه في قتل الولد ولو كان للمكاتب عبيد فجنى بعضهم على بعض جاز
له الاقتصاص حسما لمادة التوثب السادسة اذا قتل المكاتب فهو كما لو مات ولو
جنى على طرفه عمدا وكان الجاني هو المولى فلا قصاص وعليه الارش وكذا لو كان اجنبيا
حرا وان كان مملوكا ثبت القصاص وكل موضع يثبت فيه الارش فهو للمكاتب لانه من كسبه
السابعة اذا جنى عبد المولى على مكاتبه عمدا فاراد الاقتصاص فللمولى منعه ولو
كان خطأ فاراد الارش لم يملك منعه لانه بمنزلة الاكتساب ولو ابرأ كان الابراء موقوفا
على رضا السيد واما المطلق فاذا ادى من مكاتبته شيئا تحرر منه بحسابه فان جنى
هذا المكاتب وقد تحرر منه شيء جناية عمدا على حر اقتص منه ولو جنى على مملوك اقتص
ولو جنى على مملوك لم يقتص منه لما فيه من الحرية ولزمه من ارش الجناية بقدر ما فيه
من الحرية وتعلق برقبته منها بقدر رقيته ولو جنى على مكاتب مساو له اقتص منه

وان كانت حرية الجاني ازيد لم يقتص وان كانت اقل منه اقتص ولو كانت الجناية خطا تعلق
بالعاقلة بقدر الحرية وبرقبته بقدر الرقية وللمولى ان يفدي نصيب الرقية بنصيبها
من ارش الجناية سواء كانت الجناية على عبد او حر ولو جنى عليه حر فلا قصاص وعليه الارش
وان كان رقا اقتص منه المقصد الثالث في احكام المكاتب في الوصايا لا تصح الوصية
برقبة المكاتب كما لا يصح بيعه نعم لو اضاف الوصية به الى عوده في الرق جاز كما لو قال
ان عجز وفسخت كتابته فقد اوصيت لك به ويجوز الوصية بمال الكتابة ولو جمع بين
الوصيتين لواحد او لاثنين جاز الثانية لو كاتبه مكاتبة فاسدة ثم اوصى به جاز
ولو اوصى بما في ذمته لم يصح ولو قال فان قبضت منه فقد اوصيت به لك صح
الثالثة اذا اوصى ان يوضع عن مكاتبه اكثر ما بقي عليه فهو وصية بالنصف وزيادة
وللورثة المشية في تعيين الزيادة ولو قال ضعوا عنه اكثر ما بقي عليه ومثله فهو وصية
بما عليه وبطلت في الزائد ولو قال ضعوا عنه ما شاء فان شاء وابقى شيئا صح وان
شاء الجميع قيل لا يصح ويبقى منه شيء بقرينة حال اللفظ الرابعة اذا قال ضعوا
اوسط نجومه فان كان فيها اوسط عددا او قدرا انصرف اليه وان اجتمع الامران
كان للورثة الخيار في ايهما شاؤوا وقيل يستعمل القرعة وهو حسن وان لم يكن اوسط
لا عددا ولا قدرا جمع بين نجمين ليتحقق الاوسط فيؤخذ من الاربعة الثاني والثالث ومن
الستة الثالث والرابع الخامسة اذا اعتق مكاتبه في مرضه او ابراه من مال الكتابة
فان برئ فقد لزم العتق والابراء وان مات خرج من ثلثه وفيه قول آخر انه من اصل
التركة فان كان الثلث بقدر الاكثر من قيمته ومال الكتابة عتق وان كان احدهما
اكثر اعتبر الاقل فان خرج الاقل من الثلث عتق والغي الاكثر وان قصر الثلث عن
الاقل عتق منه ما يحتمل الثلث وبطلت الوصية في الزائد ويسعى في باقي الكتابة فان
عجز كان للورثة ان يسترقوا منه بقدر ما بقي عليه السادسة اذا اوصى بعتق المكاتب

فمات وليس له سواه ولم يحل مال الكتابة يعتق ثلثه معجلا ولا ينتظر بعتق الثلث حلول
الكتابة لانه ان ادى حصل للورثة المال وان عجز استرقوا ثلثيه ويبقى ثلثاه مكاتبا
يتحرر عند اداء ما عليه السابعة اذا كاتب المريض عبده اعتبر من الثلث لانه معاملة
على ماله بماله فجرت الكتابة مجرى الهبة وفيه قول آخر انه من اصل المال بناء على القول
بان المنجزات من الاصل فان خرج من الثلث نفذت الكتابة فيه اجمع وينعتق عند
اداء المال وان لم يكن سواه صحت في ثلثه وبطلت في الباقي واما الاستيلاد فيستدعي
بيان امرين الاول في كيفية الاستيلاد وهو يتحقق بعلوق امته منه في ملكه ولو
اولد امة غيره مملوكا ثم ملكها لم تصر ام ولده ولو اولدها حرا ثم ملكها قال الشيخ تصير
ام ولده وفي رواية ابن مارد لا تصير ام ولد ولو وطئ المرهونة فحملت دخلت في حكم
امهات الاولاد وكذا لو وطئ الذمي امته فحملت منه ولو اسلمت بيعت عليه وقيل
يحال بينه وبينها ويحال على يد امرأة ثقة والاول اشبه الثاني في الاحكام المتعلقة
بام الولد وفيه مسائل الاولى ام الولد مملوكة لا تتحرر بموت المولى بل من نصيب ولدها
لكن لا يجوز للمولى بيعها ما دام ولدها حيا الا في ثمن رقبتها اذا كانت دينا على المولى ولا
وجه لادائه الا منها ولو مات ولدها رجعت طلقا وجاز التصرف فيها بالبيع
وغيره من التصرفات الثانية اذا مات مولاها وولدها حي جعلت في نصيب
ولدها وعتقت عليه ولو لم يكن سواها عتق نصيب ولدها منها وسعت في الباقي
وفي رواية تقوم على ولدها ان كان موسرا وهي مهجورة الثالثة اذا اوصى لام ولده
قيل تعتق من نصيب ولدها وتعطى الوصية وقيل تعتق من الوصية فان فضل
شيء عتق من نصيب ولدها وهو اشبه الرابعة اذا جنت ام الولد خطا تعلقت الجناية
برقبتها وللمولى فكها بأقل الامرين من ارش الجناية وقيمتها وقيل بارش
الجناية وهو اشبه وان شاء دفعها الى المجني عليه وفي رواية مسمع عن ابي عبد الله

عليه السلام جنايتها في حقوق الناس على سيدها ولو جنت على جماعة فالخيار للمولى ايضا
بين فديتها او تسليمها الى المجني عليهم او ورثتهم على قدر الجنايات الخامسة روى محمد
بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام في وليدة نصرانية اسلمت عند رجل وولدت منه غلاما
ومات فاعتقت وتزوجت نصرانيا وتنصرت وولدت فقال ولدها لابنها من سيدها
وتحبس حتى تضع فاذا ولدت فاقتلها وفي النهاية يفعل بها ما يفعل بالمرتدة والرواية شاذة

كتاب الاقرار

والنظر في الاركان واللواحق واركانها اربعة الاول في الصيغة وفيها مقاصد الاول
في الصيغة الصريحة وهي اللفظ المتضمن للاخبار عن حق واجب كقوله لك علي او
عندي او في ذمتي وما شابهه ويصح الاقرار بغير العربية اضطرارا واختيارا ولو
قال لك علي كذا ان شئت او ان شئت لم يكن اقرارا وكذا ان قال ان قدم زيد وكذا ان
رضي فلان او ان شهد ولو قال ان شهد لك فلان فهو صادق لزمه الاقرار في الحال
لانه اذا صدق وجب الحق وان لم يشهد واطلاق الاقرار بالموزون ينصرف الى ميزان
البلد وكذا المكيل وكذا اطلاق الذهب او الفضة ينصرف الى النقد الغالب في بلد الاقرار
ولو كان نقدان غالبان او وزنان مختلفان وهما في الاستعمال سواء رجع في التعيين الى المقر
ولو قال له علي درهم ودرهم لزمه اثنان وكذا ثم درهم او قال درهم فدرهم اما لو قال له درهم
او مع درهم او فوق درهم او تحته لزمه درهم واحد لاحتمال ان يكون اراد مع درهم لي
فيقتصر على المتيقن وكذا لو قال له درهم في عشرة ولم يرد الضرب ولو قال له غصبته ثوبا
في منديل او حنطة في سفينة او ثيابا في عيبة لم يدخل الظرف في الاقرار ولو قال
له عبد عليه عمامة كان اقرارا بهما لان له اهلية الامساك وليس كذلك لو قال دابة عليها
سرج ولو قال له قفيز حنطة بل قفيز شعير لزمه القفيزان وكذا لو قال له هذا الثوب بل
هذا الثوب اما لو قال له قفيز بل قفيزان لزمه القفيزان حسب ولو قال له درهم بل درهم

لزمه واحد ولو اقر لميت بمال وقال لا وارث له غير هذا الزم التسليم اليه ولو قال
له علي الف اذا جاء راس الشهر لزمه الالف وكذا اذا قال اذا جاء راس الشهر فله علي الف
تمنعهم من رق وليس شيئا ولو قال المالك بعتك اباك فان حلف الولد انعتق المملوك ولم يلزمه
الثمن ولو قال ملكت هذه الدار من فلان او غصبتها منه او قبضتها منه كان اقرارا له بها
وليس كذلك لو قال تملكتها على يده لانه يحتمل المعونة ولو قال كان لفلان علي الف لزمه الاقرار
لانه اخبار عن تقدم الاستحقاق فلا تقبل دعواه في السقوط الثاني في المبهمة وفيها مسائل
الاولى اذا قال له علي مال الزم التفسير فان فسر بما يتمول قبل ولو كان قليلا ولو فسر بما لم تجر
العادة بتموله كقشر الجوزة او اللوزة لم يقبل وكذا لو فسر المسلم بما لا يملكه ولا ينتفع به كالخمر
والخنزير وجلد الميتة لانه لا يعد مالا وكذا لو فسره بما ينتفع به ولا يملك كالسرجين
النجس والكلب العقور اما لو فسره بكلب الصيد والماشية او كلب الزرع قبل ولو
فسره برد السلام لم يقبل لانه لم تجر العادة بالاخبار عن ثبوت مثله في الذمة الثانية
اذا قال له علي شيء ففسره بجلد الميتة او السرجين النجس قيل يقبل لانه شيء ولو قيل لا
يقبل لانه لا يثبت في الذمة كان حسنا ولو قال له علي جليل او عظيم او خطير او نفيس قبل
تفسيره ولو قال كثير قال الشيخ يكون ثمانين رجوعا في تفسير الكثرة الى رواية النذر وربما
خصها بعض الاصحاب بموضع الورود وهو حسن وكذا لو قال عظيم جدا كان كقوله
عظيم وفيه تردد ولو قال اكثر مما لفلان الزم بقدره وزيادة ويرجع في تلك الزيادة
الى المقر ولو قال كنت اظن ان ماله عشرة قبل لانه بنى على الظاهر ولو ثبت ان مال فلان زاد
عن ذلك لان الانسان يخبر عن وهمه والمال قد يخفى على غير صاحبه ولو قال غصبتك
شيئا وقال اردت نفسك لم يقبل الثالثة الجمع المنكر يحمل على الثلاثة كقوله دراهم
او دنانير ولو قال ثلاثة آلاف واقتصر كان بيان الجنس اليه اذا فسر بما يصح تملكه الرابعة
اذا قال له الف ودرهم ثبت الدرهم ويرجع في تفسير الالف اليه وكذا لو قال الف ودرهمان

وكذا لو قال مائة ودرهم او عشرة ودرهم اما لو قال مائة وخمسون درهما كان الجميع
دراهم بخلاف مائة ودرهم وكذا لو قال الف ومائة درهم او الف وثلاثة وثلثون درهما
ولو قال له علي درهم والف كانت الالف مجهولة الخامس اذا قال له علي كذا كان اليه التفسير
كما لو قال شيء ولو فسره بالدرهم نصبا او رفعا كان اقرارا بدرهم وقيل ان نصب كان
له عشرون وقد يمكن هذا مع الاطلاع على القصد وان خفض احتمل بعض الدرهم واليه
تفسير البعضية وقيل يلزمه مائة درهم مراعاة لجانب الكسر ولست ادري من اين نشأ
هذا الشرط ولو قال كذا كذا فان اقتصر فاليه التفسير وان اتبعه بالدرهم نصبا او رفعا
لزمه درهم وقيل ان نصب لزمه احد عشر ولو قال كذا وكذا درهما نصبا او رفعا لزمه
درهم وقيل ان نصب لزمه احد وعشرون والوجه الاقتصار على اليقين الا مع العلم
بالقصد السادسة اذا قال هذه الدار لاحد هذين الزم البيان فان عين قبل ولو
ادعاها الآخر كانا خصمين ولو ادعى على المقر العلم كان له احلافه ولو اقر للآخر لزمه
الضمان وان قال لا اعلم دفعها اليهما وكانا خصمين ولو ادعيا او احدهما علمه كان القول
قوله مع يمينه السابعة اذا قال هذا الثوب او هذا العبد لزيد فان عين قبل منه وان
انكر المقر له كان القول قول المقر مع يمينه وللحاكم انتزاع ما اقر به وله اقراره في يد الثامنة
اذا قال لفلان علي الف ثم دفع اليه وقال هذه التي كنت اقررت بها كانت وديعة فان
انكر المقر له كان القول قول المقر مع يمينه وكذا لو قال له في ذمتي الف وجاء بها وقال هي
وديعة لم يقبل لان ما في الذمة لا يكون وديعة وليست كالاولى وكذا لو قال له علي
الف ودفعها وقال كانت وديعة وكنت اظنها باقية فبانت تالفة لم يقبل لانه مكذب
اقراره اما لو ادعى تلفها بعد الاقرار قبل التاسعة اذا قال له في هذه الدار مائة قبل
ورجع في تفسير الكيفية اليه فان انكر المقر له شيئا من تفسيره كان القول قول المقر مع يمينه
العاشرة اذا قال له في ميراث ابي او من ميراث ابي مائة كان اقرارا ولو قال له في ميراثي من ابي

لم يكن اقرارا وكان كالوعد بالهبة وكذا لو قال له من هذه الدار صح ولو قال له من داري لم
يقبل ولو قال له من مالي الف لم يقبل ومن الناس من فرق بين له في مالي وبين له من داري لان
بعض الدار لا يسمى دارا وبعض المال يسمى مالا ولو قال في هذه المسائل بحق واجب
صحيحا او ما جرى مجراه صح في الجميع الثالث في الاقرار المستفاد من الجواب فلو قال لي عليك
الف فقال رددتها او قضيتها كان اقرارا ولو قال زنها او انتقدها لم يكن اقرارا ولو قال نعم او اجل
او بلى كان اقرارا ولو قال انا مقر به لزم ولو قال انا مقر واقتصر لم يلزمه لتطرق الاحتمال
ولو قال اشتريت مني او استوهبت فقال نعم فهو اقرار ولو قال اليس لي عليك كذا فقال
بلى كان اقرارا ولو قال نعم لم يكن اقرارا وفيه تردد من حيث يستعمل الامران استعمالا
ظاهرا الرابع في صيغ الاستثناء وقواعده ثلث الاولى الاستثناء من الاثبات نفي
ومن النفي اثبات الثانية الاستثناء من الجنس جائز ومن غير الجنس على تردد الثالثة
يكفي في صحة الاستثناء ان يبقى بعد الاستثناء شيء سواء كانت اقل او اكثر التفريع على
القاعدة الاولى اذا قال له عشرة الا درهما كان اقرارا بتسعة ونفيا للدرهم ولو قال له
الا درهم كان اقرارا بالعشرة ولو قال ما له عندي شيء الا درهم كان اقرارا بدرهم وكذا
لو قال ما له عندي عشرة الا درهم كان اقرارا بدرهم ولو قال الا درهما لم يكن اقرارا بشيء
ولو قال له خمسة الا اثنين والا واحدا كان اقرارا باثنين ولو قال له عشرة الا خمسة الا ثلثة
كان اقرارا بثمانية ولو كان الاستثناء الاخير بعدد الاول رجعا جميعا الى المستثنى منه
كقوله عشرة الا واحدا الا واحدا فيسقطان من الجملة الاولى ولو قال لفلان هذا الثوب
الا ثلثه او هذه الدار الا هذا البيت او الخاتم الا هذا الفص صح وكان كالاستثناء
بالظاهر وكذا لو قال هذه الدار لفلان والبيت لي او الخاتم والفص لي اذا اتصل الكلام
ولو قال له هذه العبيد الا واحدا كلف البيان فان عين صح ولو انكر المقر له كان
القول قول المقر مع يمينه وكذا لو ماتوا الا واحدا فعين الميت قبل منه ومع المنازعة فالقول

قوله المقر مع يمينه **الفرع** على الثانية اذا قال له الف الا درهما فان جعلنا الا
من غير الجنس فهو اقرار بتسعمائة وتسعة وتسعين درهما وان اجزناه كان تفسير الالف
اليه فان فسرها بشيء يصح وضع قيمة الدرهم منه صح وان كان يستوعبه قيل بطل الاستثناء
لانه عقب الاقرار بما يبطله فيصح الاقرار ويبطل المبطل وقيل الا يبطل ويكلف
تفسيره بما يبقى منه بقية بعد اخراج قيمة الدرهم ولو قال له الف درهم الا ثوبا فان
اعتبرنا الجنس بطل الاستثناء وان لم نعتبره كلفنا المقر بيان قيمة الثوب فان بقي
بعد قيمته شيء من الالف صح والا كان فيه الوجهان ولو كانا مجهولين كقوله له الف
الا شيئا كلف تفسيرهما وكان التعرف فيهما كما قلناه **الفرع** على الثالثة لو قال له
الا درهما لم يقبل الاستثناء ولو قال درهم ودرهم الا درهما فان قلنا الاستثناء
يرجع الى الجملتين كان اقرارا بدرهم وان قلنا يرجع الى الجملة الاخيرة وهو الصحيح كان
اقرارا بدرهمين ويبطل الاستثناء **النظر الثاني** في المقر ولا بد ان يكون مكلفا
جائز التصرف ولا يعتبر عدالته فالصبي لا يقبل اقراره ولو كان ماذونا له اما لو اقر بما له
ان يفعله كالوصية صح ولو اقر المجنون لم يصح وكذا المكره والسكران اما المحجور عليه للسفه
فان اقر بما له يقبل فيما عداه كالخلع والطلاق ولو اقر بسرقة قبل في الحد لا في
المال ولا يقبل اقرار المملوك بمال ولا حد ولا جناية توجب ارشا او قصاصا ولو اقر بما
لا حد ولا جناية تبع به اذا اعتق ولو كان ماذونا في التجارة فاقر بما يتعلق بها قبل
لانه يملك التصرف فيملك الاقرار ويوخذ ما اقر به مما في يده وان كان اكثر لم يضمنه مولاه
ويتبع به اذا اعتق ويقبل اقرار المفلس وهل يشارك المقر له الغرماء او ياخذ حقه من
الفاضل فيه تردد ويقبل وصية المريض في الثلث وان لم تجز الورثة وكذا اقراره
للوارث وللاجنبي مع التهمة على اظهر القولين ويقبل الاقرار بالمبهم ويلزم المقر بيانه
فان امتنع حبس وضيق عليه حتى يبين قال الشيخ رحمه الله يقال له ان لم تفسر جعلت

ناكلا فان اصر احلف المقر له ولا يقبل اقرار الصبي بالبلوغ حتى يبلغ الحد الذي
يحتمل **النظر الثالث** في المقر له وهو ان يكون له اهلية التملك فلو اقر لبهيمة لم يقبل ولو
قال بسببها صح ويكون الاقرار للمالك وفيه اشكال لانه قد يجب بسببها ما لا يستحقه
المالك كارش الجنايات على سائقها او راكبها ولو اقر لعبد صح ويكون المقر به لمولاه
لان للعبد اهلية التصرف ولو اقر لحمل صح سواء اطلق او بين سببا محتملا كالارث او
الوصية ولو نسب الاقرار الى السبب الباطل كالجناية عليه فالوجه الصحة نظرا الى
الاقرار والغاء لما يبطله وتملك الحمل ما اقر به بعد وجوده حيا ولو سقط ميتا فان
فسره بالميراث رجع الى باقي الورثة وان قال هو وصية رجع الى ورثة الموصي وان
اجمل طولب ببيانه ويحكم بالمال للحمل بعد سقوطه حيا لدون ستة اشهر من حين
الاقرار ويبطل استحقاقه لو ولد لاكثر من مدة الحمل ولو وضع فيما بين الاقل والاكثر
ولم يكن للمراة زوج ولا مالك حكم له به لتحققه حملا وقت الاقرار وان كان لها زوج
او مولى قيل لا يحكم له لعدم اليقين بوجوده ولو قيل يكون له بناء على غالب العوائد
كان حسنا ولو كان الحمل ذكرين تساويا فيما اقر به ولو وضع احدهما ميتا كان ما اقر به
للآخر لان الميت كالمعدوم واذا اقر لعبد لم يكن اقرارا بزوجية امه ولو كانت موسومة
بالحرية **النظر الرابع** في اللواحق وفيه مقاصد **الاول** في تعقيب الاقرار بالاقرار اذا
كان في يده دار على ظاهر التملك فقال هذه لفلان بل لفلان قضي بها للاول وغرم
قيمتها للثاني لانه حال بينه وبينها فهو كالمتلف وكذا لو قال غصبتها من فلان بل من
فلان اما لو قال غصبتها من فلان وهي لفلان لزمه تسليمها الى المغصوب منه ثم لا
يضمن ولا يحكم للمقر له بالملك كما لو كانت دار في يد فلان واقر بها الخارج لآخر وكذا
لو قال هذه غصبتها من عمرو ولو اقر بعبد لانسان فانكر المقر له قال الشيخ يعتق
لان كل واحد منهما انكر ملكيته فبقي بغير مالك ولو قيل يبقى على الرقية المجهولة المالك

كان حبيسا ولو اقر ان المولى اعتق عبده ثم اشتراه قال الشيخ صح الشراء ولو قيل يكون
ذلك استنقاذا لا شراء كان حسنا وينعتق بالشراء لانه بالشراء سقط حق المولى
الاول ولو مات هذا العبد كان للمشتري من تركته قدر الثمن مقاصة لان المشتري
ان كان صادقا فالولاء للمولى ان لم يكن وارث سواه وان كان كاذبا فما ترك
للمشتري فهو مستحق على هذا التقدير قدر الثمن على اليقين وما فضل يكون موقوفا
المقصد الثاني في تعقيب الاقرار بما يقتضي ظاهره الابطال وفيه مسائل الاولى
اذا قال له عندي وديعة وقد هلكت لم يقبل اما لو قال كان له عندي فانه يقبل
ولو قال له علي مال من ثمن خمر او خنزير لزمه المال الثانية اذا قال له علي الف وقطع
ثم قال من ثمن مبيع لم اقبضه لزمه الالف ولو وصل فقال له علي الف من ثمن مبيع وقطع
ثم قال لم اقبضه قبل سواء عين المبيع او لم يعينه وفيه احتمال للتسوية بين الصورتين
ولعل الاشبه الثالثة لو قال ابتعت بخيار او كفلت بخيار او ضمنت بخيار قبل اقراره
بالعقد ولم يثبت الخيار الرابعة اذا قال له علي دراهم ناقصة صح اذا اتصل الاقرار
كالاستثناء ويرجع في قدر النقيصة اليه وكذا لو قال له دراهم زيف لكن يقبل تفسيره
بما فيه فضة ولو فسر بما لا فضة فيه لم يقبل الخامسة اذا قال له علي عشرة لا بل تسعة
لزمه عشرة وليس كذلك لو قال عشرة الا واحدا السادسة اذا اشهد بالبيع وقبض الثمن
ثم انكر فيما بعد وادعى انه اشهد تبعا للعادة ولم يقبض قيل لا تقبل دعواه لانه
مكذب لاقراره وقيل تقبل لانه ادعى ما هو معتاد وهو الاشبه اذ ليس هو مكذبا للاقرار
بل مدعيا شيئا آخر فيكون على المشتري اليمين وليس كذلك لو شهد الشاهدان بايقاع
البيع ومشاهدة القبض فانه لا يقبل انكاره ولا يتوجه اليمين لانه اكذاب للبينة المقصد
الثالث في الاقرار بالنسب وفيه مسائل الاولى يشترط في الاقرار بنسب الولد حتى يكون
البنوة ممكنة ويكون المقر به مجهولا ولا ينازعه فيه منازع فهذه قيود ثلاثة فلو انتفى

امكان الولادة لم يقبل كالاقرار ببنوة من هو اكبر منه او مثله في السن او اصغر منه بما
لم تجر العادة بولادته لمثله او اقر ببنوة ولد امرأة له وبينهما مسافة لا يمكن الوصول
اليها في مثل عمره وكذا لو كان الطفل معلوم النسب لم يقبل اقراره وكذا لو نازعه فيه منازع
في بنوته لم يثبت الا بالبينة ولا يعتبر تصديق الصغير وهل يعتبر تصديق الكبير ظاهر كلامه
في النهاية لا وفي المبسوط يعتبر وهو الاشبه فلو انكر الكبير لم يثبت النسب ولا يثبت النسب
في غير الولد الا بتصديق المقر به ويتوارثان ولا يتعدى التوارث الى غيرهما ولو كان له
ورثة مشهورون لم يقبل اقراره في النسب الثالثة اذا اقر ولد الميت بولد آخر
فاقرا بثالث ثبت نسب الثالث ان كانا عدلين ولو انكر الثالث الثاني لم يثبت نسب الثاني
لكن يأخذ الثالث نصف التركة ويأخذ الاول ثلث التركة والثاني السدس وهو تكملة
نصف التركة ويأخذ الاول ثلث التركة نصيبا لاول لو كان الاثنان معلومي النسب فاقرا
بثالث ثبت نسبه ان كانا عدلين ولو انكر الثالث احدهما لم يلتفت اليه وكانت التركة
بينهم اثلاثا الرابعة لو كان للميت اخوة وزوجة فاقرت له بولد كان لها الثمن فان صدقها
الاخوة كان الباقي للولد دون الاخوة وكذا كل وارث في الظاهر اقر بمن هو اقرب
منه دفع اليه جميع ما في يده ولو كان مثله دفع اليه من نصيبه بنسبة نصيبه وان
انكر الاخوة كان لهم ثلثة الارباع وللزوجة الثمن والباقي حصتها للولد الخامسة
اذا مات صبي مجهول فاقر انسان ببنوته ثبت نسبه صغيرا كان او كبيرا سواء
كان له مال او لم يكن وكان ميراثه للمقر ولا يقدح في ذلك احتمال التهمة كما لو كان حيا
وله مال ويسقط اعتبار التصديق في طرف الميت ولو كان كبيرا الا انه في معنى الصغير
وكذا لو اقر ببنوة مجنون فانه يسقط اعتبار تصديقه لانه لا حكم لكلامه السادسة
اذا ولدت امته ولدا فاقر ببنوته لحق به وحكم بحريته بشرط ان لا يكون لها زوج
ولو اقر بابن احدى امتيه وعينه لحق به ولو ادعت الاخرى ان ولدها هو الذي اقر

بدا القول قول المقر مع يمينه ولو لم يعين ومات قال الشيخ يعين الوارث فان امتنع
اقرع بينهما ولو قيل باستعمال القرعة بعد الوفاة مطلقا كان حسنا السابعة لو
كان له اولاد ثلاثة من امة فاقر ببنوة احدهم فانهم حينئذ كان حرا والآخران رق ولو
اشتبه المعين ومات ولم يعين استخرج بالقرعة الثامنة لا يثبت النسب الا بشهادة
رجلين عدلين ولا يثبت بشهادة رجل وامرأتين على الاظهر ولا بشهادة فاسقين
ولو كانا وارثين التاسعة لو شهد الاخوان وكانا عدلين بابن للميت ثبت نسبه وميراثه
ولا يكون ذلك دورا ولو كانا فاسقين لم يثبت النسب ولكن يستحق دونهما الارث
العاشرة لو اقر بوارث اولى منه فصدقه كل واحد عن نفسه لم يثبت النسب وثبت الميراث
ودفع اليه ما في يده ولو تناكرا بينهما لم يلتفت الى انكارهما ولو اقر بوارث اولى منه ثم
اقر بآخر اولى منهما فان صدقه المقر له الاول دفع المال الى الثاني وان كذبه دفع المقر الى
الاول وغرم للثاني ولو كان الثاني مساويا للمقر به اولا فلم يصدقه الاول دفع المقر الى الثاني
مثل نصف ما حصل للاول الحادية عشرة لو اقر بزوج للميتة وقد اعطاه ربع نصيبه وان
لم يكن ولد اعطاه نصفه ولو اقر بزوج آخر لم يقبل ولو اكذب اقراره للاول اغرم للثاني
مثل ما حصل للاول ولو اقر بزوجة وله ولد اعطاها ثمن ما في يده وان لم يكن ولد
اعطاها الربع وان اقر باخرى غرم لها مثل نصف نصيب الاولى ان لم تصدقه
الاولى ولو اقر بثالثة اعطاها ثلث النصيب ولو اقر برابعة اعطاها الربع من
نصيب الزوجية ولو اقر بخامسة وانكر احدى الاول لم يلتفت اليه وغرم لها
نصيب واحدة

كتاب الجعالة

والنظر في الايجاب والاحكام والملاحق اما الايجاب فهو ان يقول من رد عبدي
او ضالتي او فعل كذا فله كذا ولا يفتقر الى قبول ويصح على كل عمل مقصود محلل ويجوز
ان يكون العمل مجهولا لانه عقد جائز كالمضاربة واما العوض فلا بد ان يكون معلوما

بالكيل او الوزن او العدد ان كان مما جرت العادة بعده ولو كان مجهولا ثبت بالرد
اجرة المثل كان يقول من رد عبدي فله ثوب او دابة ويعتبر في الجاعل اهلية الاستيجار
وفي العامل امكان تحصيل العمل ولو عين الجعالة لواحد فرده غيره كان عمله ضائعا ولو
تبرع اجنبي بالجعل وجب عليه الجعل مع الرد ويستحق الجعل بالتسليم فلو جاء به
الى البلد ففر لم يستحق الجعل والجعالة جائزة قبل التلبس فان تلبس فالجواز باق في
طرف العامل ولا لزوم من طرف الجاعل الا ان يدفع اجرة ما عمل ولو عقب الجعالة على
عمل معين باخرى وزاد في العوض او نقص عمل بالاخيرة واما الاحكام فمسائل الاولى
لا يستحق العامل الاجرة الا اذا بذلها الجاعل اولا ولو حصلت الضالة في يد انسان قبل
الجعالة لزمه التسليم ولا اجرة وكذا لو سعى في التحصيل تبرعا الثانية اذا بذل جعلا
فان عينه فعليه تسليمه مع الرد وان لم يعينه لزم مع الرد اجرة المثل الا في رد الآبق
على رواية ابي سيار عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي عليه السلام جعل في الآبق دينارا
اذا وجد في مصره وان وجد في غير مصره فاربعة دنانير وقال الشيخ رحمه الله في المبسوط
هذا على الافضل لا الوجوب والعمل على الرواية ولو نقصت قيمة العبد وقيل الحكم
في البعير كذلك ولم اظفر فيه بمستند اما لو استدعى الرد ولم يبذل اجرة لم يكن للراد شيء
لانه متبرع بالعمل الثالثة اذا قال من رد عبدي فله دينار فرده جماعة كان الدينار
لهم جميعا بالسوية لان العمل حصل من الجميع لا من كل واحد اما لو قال من دخل
داري فله دينار فدخلها جماعة كان لكل واحد دينار لان العمل حصل من كل واحد
فروع الاول لو جعل لكل واحد من ثلاثة جعلا ازيد من الآخر فجاؤوا به جميعا كان
لكل واحد ثلث ما جعل له ولو كانوا اربعة كان له الربع او خمسة فالخمس وكذا لو تفاوت
بينهم في الجعل الثاني لو جعل لبعض الثلاثة جعلا معلوما ولبعضهم مجهولا فجاؤوا به
جميعا كان لصاحب المعلوم ثلث ما جعل له وللمجهول ثلث اجرة مثله الثالث لو جعل

لواحد جعلاً على الرد فشاركه آخر في الرد كان للمجعول له نصف الاجرة لانه عمل نصف
العمل وليس للآخر شيء لانه متبرع وقال الشيخ يستحق نصفاً اجرة المثل وهو بعيد الرابعة
لو جعل جعلاً معيناً على رده من مسافة معينة فرده من بعضها كان له من الجعل
بنسبة المسافة ويلحق بذلك مسائل التنازع وهي ثلاث الاولى لو قال شارطتني
فقال المالك لم اشارطك فالقول قول المالك مع يمينه وكذا القول قوله لو جاء
بأحد الآبقين فقال المالك لم اقصد هذا الثانية لو اختلفا في قدر الجعل او
جنسه فالقول قول الجاعل مع يمينه قال الشيخ ويثبت للعامل اجرة المثل وقيل
يثبت اقل الامرين من الاجرة والقدر المدعى كان حسناً وكان بعض من عاصرناه
يثبت مع اليمين ما ادعاه الجاعل وهو غلط لان فائدة يمينه اسقاط دعوى العامل
لا ثبوت ما يدعيه الحالف الثالثة لو اختلفا في السعي بان قال حصل في يدي
قبل الجعل وقال لا بل بعد الجعل فالقول قول المالك تمسكاً بالاصل

كتاب الأيمان

والنظر في امور اربعة الاول ما به تنعقد لا تنعقد اليمين الا بالله او باسمائه التي
لا يشركه فيها غيره او مع امكان المشاركة ينصرف اطلاقها اليه فالاول كقولنا و
مقلب القلوب والذي نفسي بيده والذي فلق الحبة وبرأ النسمة والثاني كقولنا
والله والرحمن والاول الذي ليس قبله شيء والثالث كقولنا والرب والخالق و
البارئ والرازق وكل ذلك تنعقد به اليمين مع القصد ولا تنعقد بما لا ينصرف
اطلاقه اليه كالموجود والحي والسميع والبصير ولو نوى بها الحلف لانها مشتركة
فلم يكن لها حرمة القسم ولو قال وقدرة الله وعلم الله فان قصد المعاني الموجبة للحال
لم تنعقد اليمين وان قصد كونه قادراً عالماً جرى مجرى القسم بالله القادر العالم وكذا
تنعقد بقوله وجلال الله وعظمة الله وكبرياء الله وفي الكل تردد ولو قال اقسم بالله

او احلف بالله كان يميناً وكذا لو قال اقسمت بالله او حلفت بالله ولو قال اردت الاخبار
عن يمين ماضية قبل لانه اخبار عن نيته ولو لم ينطق بلفظة الجلالة لم تنعقد وكذا
اشهد الا ان يقول بالله وفيه للشيخ قولان ولا كذلك لو قال اعزم بالله فانه ليس من
الفاظ القسم ولو قال لعمر الله كان قسماً وانعقدت به اليمين ولا تنعقد اليمين
بالطلاق ولا بالعتاق ولا بالتحريم ولا بالظهار ولا بالحرم ولا بالكعبة والمصحف
والقرآن والابوين ولا بالنبي والائمة وكذا وحق الله فانه حلف بحقه لا به وقيل تنعقد
وهو بعيد ولا تنعقد اليمين الا بالنية ولو حلف من غير نية لم تنعقد سواء كان
بصريح او كناية وهي يمين اللغو والاستثناء بالمشية يوقف اليمين عن الانعقاد اذا
اتصل باليمين او انفصل بما جرت العادة به مثل الحالف لم يستوف غرضه ولو
تراخى عن ذلك من غير عذر حكم باليمين ولغى الاستثناء وفيه رواية مهجورة ويشترط
في الاستثناء النطق ولا يكفي النية ولو قال لا دخلت الدار ان شاء زيد فقد
علق اليمين على مشيته فان قال شئت انعقدت اليمين وان قال لم اشأ لم تنعقد
ولو جهل حاله اما بموت او غيبة لم تنعقد اليمين لفوات الشرط ولو قال لادخلن الدار
الا ان يشاء زيد فقد عقد اليمين وجعل الاستثناء مشية زيد فان قال زيد
شئت ان لا يدخل وقفت اليمين لان الاستثناء من الاثبات نفي ولو قال لا دخلت
الدار الا ان يشاء فلان فقال قد شئت ان يدخل فقد سقط حكم اليمين لان الاستثناء
من النفي اثبات ولا يدخل الاستثناء في غير اليمين وهل يدخل في الاقرار فيه تردد و
الاشبه انه لا يدخل والحروف التي يقسم بها الباء والتاء والواو وكذا لو خفض ونوى القسم
من دون النطق بحرف القسم على تردد والاشبه الانعقاد ولو قال ها الله كان يميناً
وفي ايمن الله تردد من حيث هو جمع يمين ولعل الانعقاد اشبه لانه موضوع للقسم
بالعرف وكذا ايم الله ومن الله وم الله الثاني في الحالف ويعتبر فيه البلوغ وكمال

العقل والاختيار والقصد فلا تنعقد يمين الصغير ولا المجنون ولا المكره ولا
السكران ولا الغضبان الا ان يملك نفسه وتنعقد اليمين بالقصد وتصح اليمين
من الكافر كما تصح من المسلم وقال في الخلاف لا تصح وفي صحة التكفير منه تردد منشاؤه
الالتفات الى اعتبار نية القربة ولا تنعقد من الولد مع والده الا مع اذنه وكذا يمين
المرأة والمملوك الا ان تكون اليمين في فعل واجب او ترك قبيح ولو حلف احد الثلاثة في
غير ذلك كان للاب والزوج والمالك حل اليمين ولا كفارة ولو حلف بالصريح وقال
لم ارد اليمين قبل منه ودين بنيته الثالث في متعلق اليمين وفيه مطالب الاول
لا تنعقد اليمين على الماضي نافية كانت او مثبتة ولا يجب بالحنث فيها الكفارة ولو
تعمد الكذب فيها وانما تنعقد على المستقبل بشرط ان يكون واجبا او مندوبا او ترك قبيح
او ترك مكروه او مباح يتساوى فعله وتركه او يكون البر ارجح ولو خالف اثم ولزمته
الكفارة ولو حلف على ترك ذلك لم تنعقد ولم تلزمه الكفارة مثل ان يحلف لزوجته ان
لا يتزوج او لا يتسرى او تحلف هي كذلك او تحلف انها لا تخرج معه ثم احتاجت الى الخروج
ولا تنعقد على فعل الغير كما لو قال والله لتفعلن فانها لا تنعقد في حق المقسم عليه ولا
ولا تنعقد على مستحيل كقوله والله لاصعدن السماء بل تقع لاغية وانما تقع على الممكن
دون غيره ولو تجدد العجز انحلت اليمين كان يحلف ليحج في هذه السنة فيعجز المطلب الثاني
في الايمان المتعلقة بالماكل والمشرب وفيه مسائل الاولى اذا حلف لا شرب من لبن عنز له
ولا ياكل من لحمها لزمه الوفاء وبالمخالفة الكفارة الا مع الحاجة الى ذلك ولا يتعداها التحريم
وقيل يسري التحريم الى اولادها على رواية فيها ضعف الثانية اذا حلف لا آكل طعاما اشتراه
زيد لم يحنث باكل ما يشتريه زيد وعمرو ولو اقتسماه على تردد ولو اشترى كل واحد منهما
طعاما وخلطاه قال الشيخ رحمه الله ان اكل زيادة عن النصف حنث وهو حسن ولو
حلف لا ياكل تمرة معينة فوقعت في تمر لم يحنث الا باكل الجميع او بتيقن اكلها ولو تلف منه

تمرة لم يحنث باكل الباقي مع الشك الثالثة اذا حلف لياكلن هذا الطعام غدا
فاكله اليوم حنث لتحقق المخالفة ويلزمه التكفير معجلا وكذا لو هلك الطعام قبل الغد
او في الغد بشيء من جهته ولو هلك من غير جهته لم يكفر الرابعة لو حلف لا شربت
من الفرات حنث بالشرب من مائها سواء كرع منها او اغترف بيده او باناء وقيل
لا يحنث الا بالكرع منها والاول هو العرف الخامسة اذا حلف لا اكلت رؤوسا
انصرف الى ما جرت العادة باكله غالبا كرؤوس البقر والغنم والابل ولا يحنث برؤوس
الطيور والسمك والجراد وفيه تردد لعل الاختلاف عادي وكذا لو حلف لا ياكل
لحما وهنا يقوى انه يحنث بالجميع ولو حلف لا ياكل شحما لم يحنث بشحم الظهر ولو قيل
يحنث عادة كان حسنا وان قال لا اذوق شيئا فمضغه ولفظه قال الشيخ يحنث وفي
هو حسن السادسة اذا قال لا اكلت سمنا فاكله مع الخبز حنث وكذا لو اذابه على الطعام
وبقي متميزا اما لو حلف لا ياكل لبنا فاكل جبنا او سمنا او زبدا لم يحنث السابعة لو
قال لا اكلت من هذه الحنطة فطحنها دقيقا او سويقا لم يحنث وكذا لو حلف لا اكل الدقيق
فخبزه واكله وكذا لو حلف لا ياكل لحما فاكل الية لم يحنث وهل يحنث باكل الكبد والقلب
فيه تردد الثامنة لو حلف لا ياكل بسرا فاكل منصفا حنث وفيه قول آخر ضعيف
التاسعة اسم الفاكهة يقع على الرمان والعنب والرطب فمتى حلف لا ياكل فاكهة حنث
باكل كل واحد من ذلك وفي البطيخ تردد والادم اسم لكل ما يؤتدم به ولو كان لحما
او مائعا كالدبس وغيره او جامدا كالملح العاشرة اذا قال لا شربت ماء هذا الكوز لم يحنث
الا بشرب الجميع وكذا لو قال لا شربت ماءه ولو قال لا شربت ماء هذا [illegible]
النهر حنث بشرب البعض اذ لم يمكن صرفه الى ارادة الكل وقيل لا يحنث وهو حسن
الحادية عشرة لو قال لا اكلت هذين الطعامين لم يحنث باحدهما وكذا لو قال هذا الخبز
وهذا السمك لم يحنث الا باكلهما لان الواو العاطفة للجمع فهي كالالف للتثنية وقال

الشيخ لو قال لا كلمت زيدا وعمروا فكلم احدهما حنث لان الواو تنوب مناب الفعل
والاول اصح الثانية عشرة اذا حلف لا آكل خلا فاصطبغ به حنث ولو جعله في طبيخ
فان العنه التسمية لم يحنث الثالثة عشرة لو قال لا شربت لك ماء من عطش فهو حقيقة
في تحريم الماء وهل يتعدى الى الطعام قيل نعم عرفا وقيل لا تمسكا بالحقيقة المطلب
الثالث في المسائل المختصة بالبيت والدار الاولى اذا حلف على فعل حنث
بابتدائه ولا يحنث باستدامته الا ان يكون الفعل ينسب الى المدة كما ينسب الى ابتدائه
فاذا قال لا آجرت هذه الدار او لا بعتها او وهبتها تعلقت اليمين بالابتداء لا بالاستدامة
اما لو قال لا سكنت هذه الدار وهو ساكن فيها او لا اسكنت زيدا وزيد فيها حنث
بالاستدامة او الاسكان ويبرء بخروجه عقيب اليمين ولا يحنث بالعود لا للسكنى بل
لنقل رحله وكذا البحث في استدامة اللبس والركوب اما التطيب ففيه التردد والاصل
والاشبه انه لا يحنث بالاستدامة وكذا لو قال لا دخلت دارا حنث بالابتداء دون
الاستدامة الثانية اذا حلف لا دخلت هذه الدار فان دخلها او شيئا منها او غرفة
من غرفها حنث ولو نزل السطح من ظهرها اما اذا نزل الى سطحها لم يحنث ولو كان محجرا ولو
حلف لا ادخل بيتا فدخل غرفة لم يحنث ويتحقق الدخول اذا صار بحيث لو رد الباب كان
من ورائه الثالثة اذا حلف لا دخلت بيتا حنث بدخول بيت الحاضر ولا يحنث
بدخول بيت من شعر او ادم ويحنث بهما البدوي ومن له عادة بسكناه ولو حلف لا دخلت
دار زيد او لا كلمت زوجته او لا استخدمت عبده كان التحريم تابعا للملك فمتى خرج شيء من
ذلك عن ملكه زال التحريم اما لو قال لا دخلت دار زيد هذه تعلق التحريم بالعين ولو زال
الملك وفيه قول بالمساواة حسن الرابعة اذا حلف لا دخلت دارا فدخل براحا كان
دارا لم يحنث اما لو قال لا دخلت هذه الدار فانهدمت وصارت براحا قال الشيخ لا
يحنث وفيه اشكال من حيث تعلق اليمين بالعين فلا اعتبار بالوصف ولو حلف لا

دخلت هذه الدار من هذا الباب فدخلها منه حنث ولو حول الباب عنها الى
مستانف فدخل بالاول قيل يحنث لان الباب المذكور باق والمحلوف عليه باق على حاله ولا
اعتبار بالخشب الموضوع وهو حسن ولو قال لا دخلت هذه الدار من بابها فقلع
لها باب مستانف فدخله حنث لان الاضافة محققة فيه الخامسة اذا حلف
لا دخلت او لا اكلت او لا لبست اقتضى التأبيد فان ادعى انه نوى مدة معينة
دين بنيته ولو حلف لا ادخل على زيد بيتا فدخل عليه وعلى عمرو ناسيا او جاهلا
بكونه فيه فلا حنث وان دخل مع العلم حنث سواء نوى الدخول على عمرو خاصة
او لم ينو قال الشيخ رحمه الله فصل وهل يحنث بدخوله عليه في مسجد او في الكعبة قال
الشيخ لا لان ذلك لا يسمى بيتا وفيه اشكال يبنى على ما نعته دعوى العرف اما
لو قال لا كلمت زيدا فسلم على جماعة فيهم زيد وعزله بالنية صح وان اطلق حنث
مع العلم السادسة قال الشيخ رحمه الله لا يقع على الكعبة ولا على الحمام لان البيت ما
جعل بازاء السكنى وفيه اشكال يعرف من قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق
وفي الحديث نعم البيت الحمام قال وكذا الدهليز والصفة المطلب الرابع في
مسائل العقود الاولى العقد اسم للايجاب والقبول فلا يتحقق الا بهما فاذا حلف
ليبيعن لم يبر الا مع حصول الايجاب والقبول وكذا لو حلف ليهبن وللشيخ في
الهبة قول انه يبر بالايجاب وليس معتمدا الثانية اطلاق العقد ينصرف
الى العقد الصحيح دون الفاسد ولا يبر بالبيع الفاسد لو حلف ليبيعن وكذا غيره
الثالثة قال الشيخ الهبة اسم لكل عطية متبرع بها كالهدية والنحلة والعمرى
والوقف والصدقة ونحن نمنع الحكم في العمرى اذ هي تمليك المنفعة والهبة تتناول
العين اما الوقف والصدقة فتردد منشأه متابعة العرف في افراد كل واحد باسم
الرابعة اذا حلف لا يفعل لم يتحقق الحنث الا بالمباشرة فاذا قال لا بعت او لا

شربتُ ولو كرّ فيه لم يحنث اما لو قال لا ابيتُ بيتاً فبات في بيتٍ من ادمٍ او استيجان قيل
يحنث نظراً الى العرف والوجه انه لا يحنث ولو قال لا اضربُ فامر بالضرب لم يحنث
وفي السلطان تردد والاشبه انه لا يحنث الا بالمباشرة ولو قال لا استخدم فلاناً
فخدمه بغير اذنه لم يحنث ولو توكل لغيره في البيع والشرا ففيه تردد والاقرب الحنث لتحقق
المعنى المشتق منه الخامسة لو قال لا بعتُ الخمر فباع قيل لا يحنث ولو قيل يحنث كان
حسناً لان اليمين تنصرف الى صورة البيع فكانه حلف لا يوقع الصورة وكذا لو قال
لا بعتُ مال زيد او لو حلف ليبيعن الخمر لم تنعقد يمينه المطلب الخامس في مسائل
متفرقة. اذا اطلق اليمين لما حلف عليه لم يتحقق الحنث الا عند غلبة الظن بالوفاة فيتعين
قبل ذلك الوقت بقدر ايقاعه كما اذا قال لاقضين حقه لاعطينه شيئاً لاصومن
لاصلين الثانية اذا حلف ليضربن عبده مائة سوط قيل يجزي الضغث وفي
الوجه انصراف اليمين الى الضرب بالآلة المعتادة كالسوط والخشبة نعم لو اقتضت الضرورة
كالخوف على نفس المضروب يجزي الضغث هذا اذا كان الضرب مصلحة كاليمين على اقامة الحد
او التعزير المأمور به واما التاديب على شيء من المصالح الدنيوية فالاولى العفو ولا
كفارة ويعتبر في الضغث ان يصيب كل قضيب جسده ويكفي ظن وصولها اليه ويجزي
ما يسمى ضارباً الثالثة اذا حلف لا ركبتُ دابة العبد لم يحنث بركوبها لانها ليست
له حقيقة وان اضيفت اليه فعلى المجاز اما لو قال لا ركبت دابة المكاتب حنث بركوبها
لان تصرف المولى ينقطع عن امواله وفيه تردد الرابعة البشارة اسم للاخبار اول مرة
بالشيء السار فلو قال لاعطين من بشرني بقدوم زيد فبشره جماعة دفعة استحقوا
ولو تتابعوا كانت العطية للاول وليس كذلك لو قال لمن اخبرني فان الثاني مخبر كالاول
الخامسة اذا قال اول من يدخل داري فله كذا فدخلها واحد فله وان لم يدخل غيره
ولو قال آخر من يدخل كان لآخر داخل قبل موته لان اطلاق الصفة يقتضي وجودها

في حال الحنث السادسة اذا حلف لا شربت ماءً او لا كلمت الناس تناولت اليمين كل واحد
من افراد ذلك الجنس السابعة اسم المال يقع على العين والدين الحال والمؤجل فاذا حلف
ليتصدقن بماله لم يبرّ الا بالجميع الثامنة يقع على القرآن اسم الكلام وقال الشيخ رحمه الله
لا يحنث به وهو مشكل بقوله تعالى حتى يسمع كلام الله ولا يحنث بالكتابة والاشارة لو
حلف لا يكلم التاسعة الحلي يقع على الخاتم واللؤلؤ فلو حلف لا يلبس الحلي حنث بلبس
كل واحد منهما العاشرة التسري هو وطء الامة وفي اشتراط التخدير نظر الحادية
عشرة اذا حلف لاقضين دين فلان الى شهر كان غاية ولو قال الى حين او زمان
قال الشيخ يحمل على المدة التي حمل عليها النذر في الصيام وفيه اشكال من حيث هو تعدٍّ عن
موضع النقل وما عداه ان فهم المراد به والا كان مبهماً الثانية عشرة الحنث يتحقق بالمخالفة
اختياراً سواء كان بفعله او بفعل غيره كما لو حلف لا ادخل بلداً فدخل بفعله او قعد
في سفينة فسارت به او ركب دابة او حمله انسان ولا يتحقق الحنث بالاكراه ولا
مع النسيان ولا مع عدم العلم النظر الرابع في اللواحق وفيه مسائل الاولى
الايمان الصادقة كلها مكروهة وتتأكد الكراهية في الغموس على اليسير من المال نعم
لو قصد دفع المظلمة جاز وربما وجبت ولو كذب لكن ان كان يحسن التورية ورّى
وجوباً ومع اليمين لا اثم ولا كفارة مثل ان يحلف ليدفع ظالماً عن انسان او ماله او عرضه
الثانية اليمين بالبراءة من الله سبحانه او من رسوله عليه السلام لا تنعقد ولا تجب بها كفارة
ظهار ولم اجد به شاهداً وفي توقيع العسكري الى محمد بن يحيى يطعم عشرة مساكين و
يستغفر الله ولو قال هو يهودي او نصراني او مشرك ان كان كذا لم ينعقد وكان لغواً
الثالثة لا يجب التكفير الا بعد الحنث ولو كفّر قبله لم يجزه الرابعة لو اعطى الكفارة
كافراً او من يجب عليه نفقته فان كان عالماً لم يجزه وان جهل فاجتهد ثم بان لم يعد
وكذا لو اعطى من يظن فقره فبان غنياً لان الاطلاع على الامور الباطنة يعسر

لا يجزي في التكفير بالكسوة الا ما يسمى ثوبا ولو اعطاه قلنسوة او خفا لم يجز لانه لا
يسمى كسوة ويجزي الغسيل من الثياب لتناول الاسم السادسة اذا مات وعليه كفارة مرتبة
ولم يوص اقتصر على اقل رقبة تجزي وان اوصى بقيمة تزيد عن ذلك ولم يجز الوارث كانت
قيمة المجزي من الاصل والزيادة من الثلث وان كانت الكفارة مخيرة اقتصر على اقل الخصال
قيمة ولو اوصى بما هو اعلى ولم يجز الورثة فان خرج من الثلث فلا كلام والا اخرجت قيمة
الخصلة الدنيا من الاصل وثلث الباقي فان قام بما اوصى والا بطلت الوصية بالزائد
واقتصر على الدنيا السابعة اذا انعقدت يمين العبد ثم حنث وهو رق ففرضه الصوم
في الكفارات مخيرها ومرتبها ولو كفر بغيره من عتق او كسوة او اطعام فان كان بغير اذن
المولى لم يجزه وان اذن اجزأه وقيل لا يجزيه لانه لا يملك بالتمليك والاول اصح وكذا
لو اعتق عنه المولى باذنه الثامنة لا تنعقد يمين العبد بغير اذن المولى ولا يلزمه الكفارة
وان حنث اذن له المولى في الحنث ام لم يأذن اما اذا اذن له في اليمين فقد انعقدت فلو حنث
باذنه فكفر بالصوم لم يكن للمولى منعه ولو حنث من غير اذنه كان له منعه ولو لم يكن الصوم
مضرا وفيه تردد التاسعة اذا حنث بعد الحرية كفر كالحر ولو حنث ثم اعتق فالاعتبار
بحال الاداء فان كان موسرا كفر بالعتق او الكسوة او الاطعام ولا ينتقل الى الصوم لانه
المعتبر في المرتبة وفي المخيرة يكفر باي خصالها شاء

كتاب النذر

والنظر في الناذر والصيغة ومتعلق النذر ولواحقه اما الناذر فهو البالغ
العاقل المسلم فلا يصح من الصبي ولا من المجنون ولا من الكافر لتعذر نية القربة في
حقه واشتراطها في النذر لكن لو نذر فاسلم استحب له الوفاء ويشترط في نذر المرأة
بالتطوعات اذن الزوج وكذا يتوقف نذر المملوك على اذن المالك فلو بادر لم ينعقد
وان تحرر لانه وقع فاسدا وان اجاز المالك ففي صحته تردد اشبهه اللزوم ويشترط

فيه القصد فلا يصح من المكره ولا السكران ولا الغضبان الذي لا قصد له واما
الصيغة فهي اما بر او زجر او تبرع فالبر قد يكون شكرا للنعمة كقوله ان اعطيت مالا
او ولدا او قدم المسافر فلله علي كذا وقد يكون دفعا للبلية كقوله ان برئ المريض او
تخطاني المكروه فلله علي كذا والزجر ان يقول ان فعلت كذا فلله علي كذا او ان لم افعل
كذا فلله علي كذا والتبرع ان يقول لله علي كذا ولا ريب في انعقاد النذر بالاولين وفي
الثالث خلاف والانعقاد اشبه ويشترط مع الصيغة نية القربة فلو قصد منع نفسه بالنذر
لا لله لم ينعقد ولا بد ان يكون الشرط في النذر سائغا ان قصد الشكر والجزاء طاعة
ولا ينعقد النذر بالطلاق ولا بالعتاق واما متعلق النذر فضابطه ان يكون طاعة مقدورا
للناذر وهو اذن يختص بالعبادات كالحج والصلوة والصوم والهدي والصدقة والعتق
اما الحج فنقول لو نذر الحج ماشيا لزم ويتعين من بلد النذر وقيل من الميقات ولو
حج راكبا مع القدرة اعاد ولو ركب بعضا قضى الحج ومشى ما ركب وقيل ان كان النذر
مطلقا اعاد ماشيا وان كان معينا بسنة لزمه كفارة خلف النذر والاول مروي ولو
عجز الناذر عن المشي حج راكبا وهل يجب عليه سياق بدنة قيل نعم وقيل لا يجب بل يستحب
وهو الاشبه ويحنث لو نذر ان يحج راكبا فمشى ويقف ناذر المشي في السفينة لانه
اقرب الى شبه الماشي والوجه الاستحباب لان المشي سقط هنا عادة ويسقط المشي
عن ناذره بعد طواف النساء فروع لو نذر ان يمشي الى بيت الله الحرام انصرف الى بيت
الله بمكة وكذا لو قال الى بيت الله واقتصر وفيه قول بالبطلان الا ان ينوي الحرام ولو
قال ان امشي الى بيت الله لا حاجا ولا معتمرا قيل ينعقد بصدر الكلام وتلغو الضميمة
وقال الشيخ يسقط النذر وفيه اشكال ينشأ من كون قصد بيت الله طاعة ولو قال ان
امشي واقتصر فان قصد موضعا انصرف الى قصده وان لم يقصد لم ينعقد نذره لان المشي
ليس طاعة في نفسه ولو نذر ان رزق ولدا يحج به او يحج عنه ثم مات حج بالولد او حج عنه

من صلب ماله ولو نذر ان يحج ولم يكن له مال فحج عن غيره اجزأ عنهما على تردد مسائل الصوم
ولو نذر صوم ايام معدودة كان مخيرا بين التتابع والتفريق الا مع شرط التتابع ولو قيد
بها الفصل والتأخير جاز ولا ينعقد نذر الصوم الا ان يكون طاعة فلو نذر صوم العيدين
او احدهما لم ينعقد وكذا لو نذر صوم ايام التشريق بمنى وكذا لو نذرت صوم حيضها
وكذا لا ينعقد نذره اذا لم يكن ممكنا كما لو نذر يوم قدوم زيد سواء قدم ليلا او نهارا اما
ليلا فلعدم الشرط واما نهارا فلعدم التمكن من صيام اليوم المنذور وفيه وجه آخر
ولو قال لله علي ان اصوم يوم قدومه دائما سقط وجوب اليوم الذي جاء فيه ووجب
صومه فيما بعد ولو اتفق ذلك اليوم في رمضان صام عن رمضان خاصة وسقط النذر
فيه لانه كالمستثنى ولا يقضيه ولو اتفق ذلك يوم عيد افطر اجماعا وفي وجوب
قضائه خلاف والاشبه عدم الوجوب ولو وجب على ناذر ذلك اليوم صوم شهرين متتابعين
في كفارة قال الشيخ صام في الشهر الاول من الايام عن الكفارة تحصيلا للتتابع
فاذا صام من الثاني شيئا صام ما بقي من الايام عن النذر لسقوط التتابع وقال بعض
المتأخرين يسقط التكليف بالصوم لعدم امكان التتابع وينتقل الفرض الى الاطعام
وليس شيئا ولو قيل يصام ذلك اليوم عن النذر ثم لا يسقط التتابع لا في
الشهر الاول ولا الاخير لانه عذر لا يمكن الاحتراز منه وكان اولى وفي ذلك وجوب تقديم
التكفير على النذر فيما اخر ولو نذر صوما مطلقا فاقله يوم وكذا لو نذر صدقة
اقتصر على اقل ما يتناوله الاسم ولو نذر الصيام في بلد معين قال الشيخ صام اين شاء
وفيه تردد ومن نذر ان يصوم زمانا كان خمسة اشهر ولو نذر حينا كان ستة اشهر
ولو نوى غير ذلك لزمه ما نوى مسائل الصلاة لو نذر صلاة فاقل ما يجزيه ركعتان
وقيل ركعة وهو حسن وكذا لو نذر ان يفعل قربة ولم يعينها كان مخيرا ان شاء صام
وان شاء تصدق بشيء وان شاء صلى ركعتين وقيل يجزيه ركعة ولو نذر الصلاة في

مسجد معين او مكان معين من المسجد لزم لانه طاعة اما لو نذر الصلاة في مكان لا مزية
فيه للطاعة على غيره قيل لا يلزم وتجب الصلاة ويجزي ايقاعها في كل مكان وفيه تردد
ولو نذر الصلاة في وقت مخصوص لزم مسائل العتق اذا نذر عتق عبد مسلم لزم
ولو نذر عتق كافر غير معين لم ينعقد وفي المعين خلاف والاشبه انه لا يلزم ولو نذر عتق
رقبة اجزأت الصغيرة والكبيرة والصحيحة والمعيبة اذا لم يكن العيب موجبا للعتق ومن نذر
الا يبيع مملوكا لزمه النذر وان اضطر الى بيعه قيل لم يجز والوجه الجواز مع الضرورة ولو نذر
عتق كل عبد هو قديم لزمه اعتاق من مضى عليه في ملكه ستة اشهر مسائل الصدقة
اذا نذر ان يتصدق واقتصر لزمه ما يسمى صدقة وان قل ولو قيد بقدر تعين
ولو قال بمال كثير كان ثمانين درهما ولو قال خطير او جليل فسر بما اراد ولو تعذر التفسير
بالموت يرجع الى الولي ولو نذر الصدقة في موضع معين وجب ولو صرفها في غيره اعاد
الصدقة بمثلها فيه ومن نذر ان يتصدق بجميع ما يملكه لزمه النذر فان خاف الضرر
قوم ماله وتصدق قليلا قليلا حتى يعلم الوفاء ومن نذر ان يخرج شيئا
من ماله في سبيل الخير تصدق به على فقراء المؤمنين او في حج او زيارة او في شيء من
مصالح المسلمين مسائل الهدي اذا نذر ان يهدي بدنة انصرف الاطلاق الى
الكعبة لانه الاستعمال الظاهر في عرف الشرع ولو نوى منى لزم ولو نذر الهدي
الى غير الموضعين لم ينعقد لانه ليس بطاعة ولو نذر ان يهدي واقتصر انصرف
الاطلاق في الهدي الى النعم وكذا ان يهدي اقل ما يسمى من النعم هديا وقيل كان
له ان يهدي ولو بيضة وقيل لزمه ما يجزي في الاضحية والاول اشبه ولو نذر
ان يهدي الى بيت الله سبحانه غير النعم قيل يبطل النذر وقيل يباع ذلك ويصرف في
مصالح البيت اما لو نذر ان يهدي عبده او جاريته او دابته بيع ذلك وصرف
في مصالح البيت او المشهد الذي نذر له في معونة الحاج او الزائرين ولو نذر نحر

بمكة وجب وهل يتعين للتفرقة بها قال الشيخ نعم عملاً بالاحتياط وكذا بمنى ولو
نذر نحره بغير هذين قال الشيخ لا ينعقد ويقوى انه ينعقد لانه قصد الصدقة على
فقراء تلك البقعة وهو طاعة ولو نذر ان يهدي بدنة فان نوى من الابل لزم وكذا
لو لم ينو لانها عبارة عن الانثى من الابل وكل من وجب عليه بدنة في نذر فان لم
يجد لزمه بقرة فان لم يجد فسبع شياه. واما اللواحق فمسائل الاولى يلزم بمخالفة
النذر المنعقد كفارة يمين وقيل كفارة من افطر في شهر رمضان والاول اشبه
وانما تلزم الكفارة اذا خالف عامداً مختاراً الثانية اذا نذر صوم سنة معينة
وجب صومها اجمع الا العيدين وايام التشريق ان كان بمنى ولا تصام هذه
الايام ولا تقضى ولو كان بغير منى لزمه صيام ايام التشريق ولو افطر عامداً لغير
عذر في شيء من ايام السنة قضاه وبنى ان لم يشترط التتابع وكفر ولو شرطه
استانف وقال بعض الاصحاب ان تجاوز النصف جاز البناء ولو فرق وهو حسن
ولو كان لعذر كالمرض والحيض والنفاس بنى على الحالين ولا كفارة ولو نذر صوم الدهر
صح وسقط العيدان وايام التشريق بمنى ويفطر في السفر وكذا الحائض في ايام
حيضها ولا يجب القضاء اذ لا وقت له والسفر الضروري لا ينقطع به التتابع
وينقطع بالاختياري ولو نذر سنة غير معينة كان مخيراً بين التوالي والتفرقة ان
لم يشترط التتابع وله ان يصوم اثني عشر شهراً والشهر اما عدة بين هلالين او ثلثون
يوماً ولو صام شوالاً وكان ناقصاً اتمه بيوم بدلاً عن العيد وقيل بيومين وهو حسن
وكذا لو كان بمنى في ايام التشريق فصام ذا الحجة قضى يوم العيد وايام التشريق ولو
كان ناقصاً قضى خمسة ايام ولو صام سنة واحدة اتمها بشهر ويوم بدلاً عن شهر
رمضان وعن العيدين ولم ينقطع التتابع بذلك لانه لا يمكنه الاحتراز منه ولو كان
بمنى قضى ايام التشريق ايضاً ولو نذر صوم شهر متتابعاً وجب ان يتوخى ما يصح

فيه واقله ان يصح فيه تتابع خمسة عشر يوماً ولو شرع في ذي الحجة لم يجز لان التتابع
ينقطع بالعيد الثالثة اذا نذر ان يصوم اول يوم من شهر رمضان لم ينعقد نذره
لان صيامه مستحق بغير النذر وفيه تردد الرابعة نذر المعصية لا ينعقد ولا
يجب به كفارة كمن نذر ان يذبح آدمياً اباً كان او اماً او ولداً او نسيباً او اجنبياً او
كذا لو نذر ليقتلن زيداً ظلماً او نذر ان يشرب خمراً او يرتكب محظوراً او يترك فرضاً
فكل ذلك لغو لا ينعقد ولو نذر ان يطوف على اربع فقد مرت في باب الحج والاقرب انه
لا ينعقد الخامسة اذا عجز الناذر عما نذره سقط فرضه فلو نذر الحج فصد سقط
وكذا لو نذر صوماً فعجز لكن روي في هذا يتصدق عن كل يوم بمد من طعام السادسة
العهد حكمه حكم اليمين وصورته ان يقول عاهدت الله او علي عهد الله انه متى كان
كذا فعلي كذا فان كان ما عاهد عليه واجباً او مندوباً او ترك مكروه او اجتناب محرم
لزم ولو كان بالعكس لم يلزم ولو عاهد على مباح لزم كاليمين ولو كان فعله اولى او تركه
فليفعل الاولى ولا كفارة وكفارة المخالفة في العهد كفارة يمين وفي رواية كفارة
من افطر يوماً من شهر رمضان وهي الاشبه السابعة النذر والعهد ينعقدان بالنطق
وهل ينعقدان بالضمير والاعتقاد قال بعض الاصحاب نعم والوجه انهما لا ينعقدان الا
بالنطق تم قسم الايقاعات القسم الرابع في الاحكام وهي اثنا عشر كتاباً

كتاب الصيد والذباحة

والنظر في الصيد يستدعي بيان امور ثلاثة الاول فيما يؤكل صيده وان قتل ويختص
من الحيوان بالكلب المعلم دون غيره من جوارح السباع والطير فلو اصطاد بغيره كالفهد
والنمر وغيرهما من السباع لم يحل منه الا ما يدرك ذكاته وكذا لو اصطاد بالبازي
والعقاب والباشق وغير ذلك من جوارح الطير معلماً كان او غير معلم ويجوز الاصطياد
بالسيف والرمح والسهام وكل ما فيه نصل ولو اصاب معترضاً فقتل حل ولو كان

ما قتله المعراض اذا خرق اللحم وكذا السهم الذي لا نصل فيه اذا كان حادا فخرق اللحم ويشترط
في الكلب لاباحة ما يقتله ان يكون معلما ويتحقق ذلك بشروط ثلثة ان يسترسل اذا ارسله
وينزجر اذا زجره وان لا ياكل ما يمسكه فان اكل نادرا لم يقدح في اباحة ما يقتله وكذا لو شرب دم
الصيد واقتصر ولا بد من تكرار الاصطياد به متصفا بهذه الشرائط ليتحقق حصولها
فيه ولا يكفي اتفاقها مرة ويشترط في المرسل شروط الاول ان يكون مسلما او بحكمه كالصبي
فلو ارسل المجوسي او الوثني لم يحل اكل ما يقتله وان ارسله اليهودي والنصراني فيه خلاف
اظهره انه لا يحل الثاني ان يرسله للاصطياد فلو استرسل من نفسه لم يحل مقتوله
ثم لو زجره عقيب الاسترسال فوقف ثم اغراه صح لان الاسترسال انقطع بوقوفه
وصار الاغراء ارسالا مستانفا ولا كذلك لو استرسل فاغراه الثالث ان يسمي عند
ارساله فلو ترك التسمية عمدا لم يحل ما يقتله ولا يضر لو كان ناسيا ولو ارسل واحد
وسمى آخر لم يحل الصيد مع قتله ولو سمى فارسل آخر كلبه ولم يسم واشتركا في قتل
الصيد لم يحل الرابع الا يغيب الصيد وحيوته مستقرة فلو وجد مقتولا او ميتا
بعد غيبته لم يحل لاحتمال ان يكون القتل لا منه سواء وجد الكلب واقفا عليه او
بعيدا منه ويجوز الاصطياد بالشرك والحبالة وغيرهما من الآلات لكن لا يحل منه الا ما يدرك
ذكاته ولو كان فيه سلاح وكذا السهم اذا لم يكن فيه نصل ولا يخرق وقيل يحرم ان يرمي
الصيد بما هو اكبر منه وقيل يكره وهو اولى الثاني في احكام الاصطياد ولو ارسل
المسلم والوثني آلتهما فقتلا لم يحل سواء اتفقت آلتهما مثل ان يرسلا كلبين او سهمين او
اختلفا كان يرسل احدهما كلبا والآخر سهما وسواء اتفقت الاصابة في وقت واحد
او وقتين اذا كان اثر كل واحد من الآلتين قاتلا ولو اثخنه المسلم فلم تبق له حيوة مستقرة
ثم ذفف عليه الآخر حل لان القاتل المسلم ولو انعكس الفرض لم يحل ولو اشتبه الحال
حرم تغليبا للحرمة ولو كان مع المسلم كلبان ارسل احدهما واسترسل الآخر فقتلا

لم يحل ولو رمى سهما فاوصلته الريح الى الصيد فقتله حل وان كان لولا الريح لم يصل وكذا
كذا لو اصاب السهم الارض ثم وثب فقتل ولا اعتبار في حل الصيد بالمرسل الا المعلم
فان كان المرسل مسلما فقتل حل ولو كان المعلم مجوسيا او وثنيا ولو كان المعلم مسلما
ولو ارسل كلبه على صيد وسمى فقتل غيره حل وكذا لو ارسله على صيود كبار فتفرقت
عن صغار فقتلها حلت اذا كانت ممتنعة وكذا الحكم في الآلة اما لو ارسله ولم يشاهد صيدا
فاتفق اصابة الصيد لم يحل ولو سمى سواء كانت الآلة كلبا او سلاحا لانه لم يقصد
الصيد تجري مجرى قتال الكلب والصيد الذي يحل بقتل الكلب او الآلة في غير موضع
الذكاة هو كل ما كان ممتنعا وحشيا كان او انسيا وكذا ما يصول من البهائم او يتردى
في بئر وشبهها ويتعذر نحره او ذبحه فانه يكون عقرها في استباحتها ولا يختص العقر
حينئذ بموضع من جسدها ولو رمى فرخا لم ينهض فقتله لم يحل الطائر دون الفرخ
ولو تقاطعت الكلاب الصيد قبل ادراكه لم يحرم ولو رمى صيدا فتردى من جبل
او وقع في الماء فمات لم يحل لاحتمال ان يكون موته من السقطة نعم لو صيره حيوته غير
مستقرة حل لانه يجري مجرى المذبوح ولو قطعت الآلة منه شيئا كان ما قطعه ميتة
ويذكى ما بقي ان كانت حيوته مستقرة ولو قطعه بنصفين فلم يتحركا فهما حلال ولو
تحرك احدهما فالحلال هو وقيل يؤكلان ان لم يكن في المتحرك حيوة مستقرة وهو اشبه
وفي رواية يؤكل ما فيه الراس وفي اخرى يؤكل الاكبر دون الاصغر وكلاهما شاذ
الثالث في اللواحق وفيه مسائل الاولى الاصطياد بالآلة المغصوبة حرام ولا يحرم
الصيد ويملكه الصائد دون صاحب الآلة وعليه اجرة مثلها سواء كانت كلبا او سلاحا
الثانية اذا عض الكلب صيدا كان موضع العضة نجسا يجب غسله على الاصح الثالثة
اذا ارسل كلبه او سلاحه فجرحه فادركه حيا فان لم يكن حياته مستقرة فهو بحكم المذبوح
وفي الاختبار ادنى ما تدرك ذكاته ان تجده يركض رجله او تطرف عينه او يتحرك ذنبه

ذنبه وان كانت مستقرة فالرمان يتبع الرمان لم يحصره فهو حلال ولو كانت حيوته
مستقرة واذا صيّر الرامي غير ممتنع ملكه وان لم يقبضه فلو اخذه غيره لم يملكه الثاني و
وجب دفعه الى الاول واما الذباحة فالنظر اما في الاركان واما في اللواحق اما الاركان
فثلثة الذابح والآلة وكيفية الذبح اما الذابح فيشترط فيه الاسلام او حكمه فلا
يتولاه الوثني ولو ذبح كان المذبوح ميتة وفي الكتابي روايتان اشهرهما المنع فلا
يؤكل ذباحة اليهودي ولا النصراني ولا المجوسي وفي رواية تؤكل ذباحة
الذمي اذا سمعت تسميته وهي مطرحة وتذبح المسلمة والخصي والجنب والحائض والولد
المسلم وان كان طفلا اذا احسن ولا يشترط الايمان وفيه قول بعيد باشتراطه نعم
لا تصح ذباحة المعلن بالعداوة لاهل البيت كالخارجي وان اظهر الاسلام واما الآلة
فلا تصح التذكية الا بالحديد ولو لم يوجد وخيف فوت الذبيحة جاز بما يفري اعضاء
الذبح ولو كان ليطة او خشبة او مروة حادة او زجاجة وهل تقع الذكاة بالظفر والسن
مع الضرورة قيل نعم لان المقصود يحصل وقيل لا لمكان النهي ولو كان منفصلا
واما الكيفية فالواجب قطع الاعضاء الاربعة المرئ وهو مجرى الطعام والحلقوم
وهو مجرى النفس والودجان وهما عرقان محيطان بالحلقوم ولا يجزي قطع بعضها
مع الامكان هذا في قول مشهور وفي الرواية اذا قطع الحلقوم وخرج الدم فلا
باس ويكفي في المنحور طعنه في ثغرة النحر وهي وهدة اللبة ويشترط فيهما شروط اربعة
الاول ان يستقبل بها مع الامكان فان اخل عامدا كانت ميتة ولو كان ناسيا
صح وكذا لو لم يعلم جهة القبلة الثاني التسمية وهي ان يذكر الله سبحانه فلو تركها
عامدا لم يحل ولو نسي لم يحرم الثالث اختصاص الابل بالنحر وما عداها بالذبح في
الحلق تحت اللحيين فان نحر المذبوح او ذبح المنحور فمات لم يحل ولو ادركت ذكاته
فذكي حل وفيه تردد اذ لا استقرار للحيوة بعد الذبح او النحر وفي ابانة الراس عامدا

خلاف اظهره الكراهية وكذا سلخ الذبيحة قبل بردها او قطع شيء منها ولو انفلت الطير
جاز ان يرميه بنشاب او رمح او سيف فان سقط وادرك ذكاته ذبح والا كان حلالا
الرابع الحركة بعد الذبح كافية في الذكاة وقال بعض لا بد مع ذلك من خروج الدم
وقيل يجزي احدهما وهو اشبه ولا يجزي خروج الدم متثاقلا اذا انفرد عن الحركة الدالة على
الحيوة ويستحب في ذبح الغنم ان تربط يداه ورجل واحدة وتطلق الاخرى ويمسك صوفه
او شعره حتى يبرد وفي البقر تعقل يداه ورجلاه ويطلق ذنبه وفي الابل تربط اخفافها الى
اباطها وتطلق رجلاها وفي الطير ان يرسل بعد الذباحة ويكره ذبح الاضحية ما بين طلوع
الشمس الى غروبها ويكره الذباحة ليلا الا مع الضرورة وبالنهار يوم الجمعة الى الزوال
وان تنخع الذبيحة وان يقلب السكين فيذبح الى فوق وقيل فيهما يحرم والاول اشبه
وان يذبح حيوانا وآخر ينظر اليه واما اللواحق فمسائل الاولى ما يباع في اسواق المسلمين
من الذبائح واللحوم يجوز شراؤه ولا يلزم الفحص عن حاله الثانية كل ما يتعذر ذبحه او نحره
من الحيوان اما لاستعصائه او لحصوله في موضع لا يتمكن المذكي من الوصول الى موضع الذكاة
منه وخيف فوته جاز ان يعقر بالسيوف وغيرها مما يجرح ويحل وان لم يصادف العقر
موضع التذكية الثالثة اذا قطعت رقبة الذبيحة وبقيت اعضاء الذباحة فان كانت
حيوتها مستقرة ذبحت وحلت بالذبح والا كانت ميتة ومعنى المستقرة التي يمكن
ان يعيش مثلها اليوم والايام وكذا لو عقرها السبع ولو كانت الحيوة غير مستقرة وهي
التي يقضى موتها عاجلا لم يحل بالذباحة لان حركتها كحركة المذبوح الرابعة اذا نذر اضحية
معينة زال ملكه عنها ولو اتلفها كان عليه قيمتها ولو نذرها اضحية وهي سليمة فعابت
نحرها على ما بها واجزأت ولو ضلت او عطبت او ضاعت من غير تفريط لم يضمن الخامسة لو نذر
اضحية فذبحها يوم النحر غيره ولم ينو عن صاحبها لم تجز عنه ولو نوى عنه اجزأت وان لم يأمره
السادسة اذا نذر الاضحية وصارت واجبة لم يسقط استحباب الاكل منها السابعة

ذكاة السمك اخراجه من الماء حيّاً ولو وثب فاخذه قبل موته حلّ ولو ادركه بنظره وفيه قول إشبههما انه لا يحل ولو اخرجه مجوسي او مشرك فمات في يده حلّ ولا يحل اكل ما يوجد فيه
حتى يعلم انه مات بعد اخراجه من الماء ولو اخذه واعيد في الماء فمات لم يحل وان كان ناشباً
في الآلة لانه مات فيما فيه حيوته وهل يحل اكل السمك حيّاً قيل لا والوجه الجواز لانه مذكّى ولو
نصب شبكة فمات بعض ما حصل فيها واشتبه الحي بالميت قيل حل الجميع حتى يعلم الميت بعينه
وقيل يحرم الجميع تغليباً للحرمة والاول احسن الثامنة ذكاة الجراد اخذه ولا يشترط
في آخذه الاسلام ولو مات قبل اخذه لم يحل وكذا لو وقع في اجمة نار فاحرقها وفيها
جراد لم يحل وان قصد المحرق ولا يحل الدّبا حتى يستقل بالطيران فلو اخذ قبل استقلاله
لم يوكل التاسعة ذكاة الجنين ذكاة امه ان تمت خلقته وقيل وتلجه الروح ولو وجد حيّاً
لم يكن بد من تذكيته وفيه اشكال ولو لم تتم خلقته لم يحل اصلاً ومع الشرطين يحل بذكاة
امه وقيل لو خرج حيّاً ولم يتسع الزمان لتذكيته حل اكله والاول اشبه خاتمة
تشتمل على اقسام الاول في مسائل من احكام الذباحة وهي ثلث الاولى يجب متابعة
الذبح حتى يستوفي الاعضاء الاربعة فلو قطع بعض الاعضاء وارسله فانتهى الى
حركة المذبوح ثم استانف قطع الباقي حرم لانه لم يبق فيه حيوة مستقرة ويمكن ان يحل
لان ازهاق روحه بالذبح لا غير وهو اقوى الثانية لو اخذ الذابح في الذبح فانتزع آخر
حشوته معاً كان ميتة وكذا كل فعل لا يستقر معه الحيوة الثالثة اذا تيقن بقاء الحيوة
بعد الذبح فهو حلال وان تيقن الموت قبله فهو حرام ولو اشتبه الحال اعتبر بالحركة الدالة
ولا خروج الدم المعتدل لغالب جهة تغليب الحرمة الثاني فيما يقع عليه الذكاة وهي تقع
على كل حيوان ماكول بمعنى انه يكون طاهراً بعد الذبح فلا تقع على حيوان نجس العين كالكلب
والخنزير وبمعنى انه يكون باقياً على نجاسته بعد الذبح وما خرج عن القسمين فهو اقسام
الاول المسوخ لا يقع عليه الذكاة كالفيل والدب والقرد وقيل يقع الثاني

الحشرات كالفارة وابن عرس والضب ففي وقوع الذكاة عليها تردد اشبهه انه لا يقع
الثالث الآدمي لا يقع عليه الذكاة لحرمته ويكون ميتة ولو ذكي الرابع السباع
كالاسد والنمر والفهد والثعلب ففي وقوع الذكاة عليها تردد والوقوع اشبه ولا
تطهر بمجرد الذكاة وقيل لا تستعمل مع الذكاة حتى تدبغ الثالث في مسائل من احكام
الصيد وهي عشر الاولى ما يثبت في آلة الصائد كالحبالة والشبكة يملكه ناصبها
وكذا كل ما يعتاد الاصطياد به ولا يخرج عن ملكه بانفلاته بعد اثباته نعم لا يملكه بتوحّله
في ارضه ولا بتعشيشه في داره ولا بوثوب السمكة الى سفينته ولو اتخذ موحلة للصيد
فنشب بحيث لا يمكنه التخلص لم يملكه بذلك لانها ليست آلة معتادة وفيه تردد
ولو اغلق عليه باباً ولا مخرج له او في مضيق لا يتعذر قبضه ملكه وفيه ايضاً اشكال
ولعل الاشبه انه لا يملك هنا الا مع القبض باليد او الآلة ولو اطلق الصيد من يده لم
يخرج عن ملكه بنية الاخراج وقيل يخرج كما لو وقع منه شيء حقير فاهمله فانه يكون كالمبيح
له ويحل لغيره ولعل الحالين فرقاً الثانية اذا امكن الصيد التحامل طائراً او عادياً بحيث لا
يقدر عليه الا بالاتباع المتضمن للاسراع لم يملكه الاول وكان لمن امسكه الثالثة اذا
رمى الاول صيداً فاثبته وصيّره في حكم المذبوح ثم قتله الثاني فهو للاول ولا شيء على
الثاني الا ان يفسد لحمه او شيئاً منه ولو رماه الاول فلم يثبته ولا صيّره في حكم المذبوح
فقتله الثاني فهو متلف فان كان اصاب محل الذكاة فذكاه على الوجه فهو للاول
وعلى الثاني الارش وان اصابه في غير المذبح فعليه قيمته ان لم يكن لميتته قيمة والا كان
له الارش وان جرحه الثاني ولم يقتله فان ادرك ذكاته فهو حلال للاول وان لم يدرك
ذكاته فهو ميتة لانه تلف من فعلين احدهما مباح والآخر محظور كما لو قتله مسلم
ومجوسي وما الذي يجب على الجارح فالذي يظهر ان الاول ان لم يقدر على ذكاته فعلى الثاني
قيمته بتمامها معيباً بالعيب الاول وان قدر فاهمل فعلى الثاني نصف قيمته معيباً ولعل

نو قتله الثاني فهو للاول وليس على الاول ضمان ... ولو اثبته الاول ولم يصيّره في حكم المذبوح

ففيه هذه المسألة يتكشف باعتبار فرض نفرضه وهو دابة قيمتها عشرة جنى عليها فصارت تساوي تسعة ثم جنى عليها آخر فصارت تساوي ثمانية ثم سرت الجنايتان ففيها احتمالات خمسة لا يخلو احدها من خلل وهي اما الزام الثاني بكمال قيمته معيبا لان جناية الاول غير مضمونة بتقدير ان يكون مباحا وهو ضعيف لانه مع اهمال التذكية جرى مجرى المشارك بجناية واما التسوية في الضمان وهو حيف على الثاني او الزام الاول بخمسة ونصف والثاني بخمسة وهو حيف ايضا او الزام الاول بخمسة والثاني باربعة ونصف وتضييع على المالك او الزام كل واحد منهما بنسبة قيمته يوم جني عليه وضم القيمتين وبسط العشرة عليهما فيكون على الاول عشرة اسهم من تسعة عشر من عشرة وهو ايضا الزام الثاني بزيادة لا وجه لها والاقرب ان يقال يلزم الاول خمسة ونصف والثاني اربعة ونصف لان الارش يدخل في قيمة النفس فيدخل نصف ارش جناية الاول في ضمان النصف ويبقى عليه نصف الارش مضافا الى ضمان نصف القيمة وهذا ايضا لا يخلو من ضعف ولو كانت احدى الجنايتين من المالك سقط ما قابل جنايته وكان له مطالبة الآخر بنصيب جنايته **الرابعة** اذا كان الصيد يمتنع بامرين كالدراج والقبج يمتنع بجناحه وعدوه فكسر الرامي جناحه ثم كسر آخر رجله قيل هو لهما وقيل للاخير لان بفعله تحقق الاثبات والاخير اقوى **الخامسة** لو رمى الصيد اثنان فعقراه ثم وجد ميتا فان صادفا فيه حياة مستقرة فهو حلال وكذا ان ادرك ذكاته او احدهما فذكاه وان لم يدرك ذكاته ووجد ميتا لم يحل لاحتمال ان يكون الاول اثبته ولم يصيره في حكم المذبوح فقتله الآخر وهو غير ممتنع **السادسة** ما يقتله الكلب بالعقر يوكل ولا يوكل ما يقتل بصدمه او غمه او اتعابه **السابعة** لو رأى صيدا فظنه خنزيرا او كلبا او غيرهما مما لا يوكل فقتله لم يحل وكذا لو رمى سهما الى فوق فاصاب صيدا وكذا لو رمى حجرا ثم عاد فرماه ظانا بقاءه فبان صيدا وكذا لو ارسل كلبا فاصطاد لانه لم يقصد الارسال فجرى مجرى الاسترسال **الثامنة** الطير اذا صيد مقصوصا

لم يملكه الصائد وكذا مع كل اثر يدل على الملك وان كان مالكا جناحه فهو لصائده الا ان يكون له مالك وعلى هذا لو انتقل الطير من برج الى آخر لم يملكه الثاني **التاسعة** ما يقطع من السمك بعد اخراجه من الماء ذكي سواء مات او وقع في الماء مستقر الحياة لانه مقطوع بعد تذكيته **العاشرة** اذا اصابا صيدا دفعة فان اثبتاه فهو لهما وان كان احدهما جارحا والآخر مثبتا فهو للمثبت ولا ضمان على الجارح لان جنايته لم تصادف ملكا للغير ولو جهل المثبت منهما فالصيد بينهما ولو قيل يستخرج بالقرعة كان حسنا

كتاب الاطعمة والاشربة

والنظر فيه يستدعي بيان اقسام ستة **الاول** في حيوان البحر ولا يوكل منه الا ما كان سمكا له فلس سواء بقي عليه كالشبوط والبياح او لم يبق كالكنعت اما ما ليس له فلس في الاصل كالجري ففيه روايتان اشهرهما التحريم وكذا الزمار والمارماهي والزهو لكن اشهر الروايتين هنا وتوكل الربيثا والطمر والطبراني والابلامي ولا توكل السلحفاة ولا الضفادع ولا السرطان ولا شيء من حيوان البحر ككلبه وخنزيره ولو وجد في جوف سمكة اخرى حلت ان كانت من جنس ما يحل والا فهي حرام وبهذا روايتان طريق احداهما السكوني والاخرى مرسلة ومن المتاخرين من منع استنادا الى عدم اليقين بخروجها من الماء حية وربما كانت الرواية ارجح استصحابا لحال الحياة ولو وجدت في جوف حية اكلت ان لم تتسلخ ولو تسلخت لم تحل وقيل انها لا تحل الا ان تقذفها والسمكة تضطرب ولو اعتبر مع ذلك اخذها حية ليتحقق الذكاة كان حسنا ولا يوكل الطافي وهو ما يموت في الماء سواء مات بسبب كضرب العلق او حرارة الماء او بغير سبب وكذا ما يموت في شبكة الصائد في الماء او في حظيرته وان اختلط الميت بالحي بحيث لا يتميز قيل حل الجميع واجتنابه اشبه ولا يوكل الجلال من السمك حتى يستبرأ بان يجعل في الماء يوما وليلة ويطعم علفا طاهرا وبيض السمك الحلال حلال وكذا

المحرم حرام ومع الاشتباه يؤكل ما كان تحته الا ما كان اكثر القسم الثاني في البهائم
ويؤكل من الانسية الابل والبقر والغنم ويكره الخيل والبغال والحمير الاهلية على تفاوت
بينها في الكراهية وقد يعرض التحريم للمحلل من وجوه احدها الجلل وهو ان يغتذي عذرة
الانسان لا غير فيحرم حتى يستبرأ وقيل يكره والتحريم اظهر وفي الاستبراء اختلاف و
المشهور استبراء الناقة باربعين يوما والبقرة بعشرين وقيل يساوي البقرة والناقة
في الاربعين والاول اظهر والشاة بعشرة وقيل بسبعة والاول اظهر وكيفيته ان يربط
ويعلف علفا طاهرا هذه المدة الثاني ان يشرب لبن خنزيرة فان لم يشتد كره و
يستحب استبراؤه بسبعة ايام وان اشتد حرم لحمه ولحم نسله الثالث اذا وطئ الانسان
حيوانا مأكولا حرم لحمه ولحم نسله ولو اشتبه بغيره قسم فريقين واقرع عليه مرة بعد
اخرى حتى يبقى واحدة ولو شرب شيء من هذه الحيوانات خمرا لم يحرم لحمه بل يغسل و
يؤكل ويحرم الكلب والسنور اهليا كان او وحشيا ويكره ان يذبح بيده ما رباه من
النعم ويؤكل من الوحشية البقر والكباش الجبلية والحمر والغزلان واليحامير ويحرم
منها ما كان سبعا وهو ما كان له ظفر او ناب يفرس به قويا كان كالاسد والنمر والفهد
والذئب او ضعيفا كالثعلب والضبع وابن آوى ويحرم الارنب والضب والحشار كلها
كالحية والفأرة والعقرب والجرذان والخنافس والصراصر وبنات وردان والبراغيث
والقمل وكذا يحرم اليربوع والقنفذ والوبر والخز والفنك والسمور والسنجاب
والعظاية واللحكة وهي دويبة تغوص في الرمل تشبه بها اصابع العذارى القسم
الثالث في الطير والحرام منه اصناف الاول ما كان ذا مخلاب قويا به على الطير كالبازي
والصقر والعقاب والشاهين والباشق او ضعيفا كالنسر والرخمة والبغاث وفي
الغراب روايتان وقيل يحرم الابقع والكبير الذي يسكن الجبال ويحل الزاغ وهو غراب الزرع
والغداف وهو اصغر منه الى الغبرة ما هو الثاني ما كان صفيفه اكثر من دفيفه

فانه يحرم ولو تساويا او كان الدفيف اكثر لم يحرم الثالث ما ليس له قانصة ولا حوصلة
ولا صيصية فهو حرام وما له احدها فهو حلال ما لم ينص على تحريمه الرابع ما يتناوله
التحريم عينا كالخشاف والطاوس ويكره الهدهد وفي الخطاف روايتان والكراهية
اشبه ويكره الفاختة والقبرة والحبارى واغلظ منه كراهية الصرد والصوام
والشقراق وان لم يحرم ولا بأس بالحمام كله كالقماري والدباسي والورشان وكذا
لا بأس بالحجل والدراج والقبج والقطا والطيهوج والدجاج والكروان والكركي
والصعو ويعتبر في طير الماء ما يعتبر في الطير المجهول من غلبة الدفيف ومساواته
للصفيف وحصول احد الثلاثة القانصة او الحوصلة او الصيصية فيؤكل
مع هذه العلامات وان كان يأكل السمك ولو اعتلف احد هذه عذرة الانسان
محضا لحقه حكم الجلال ولم يحل حتى يستبرأ وتستبرأ البطة وما اشبهها بخمسة
ايام وما خرج عن ذلك يستبرأ بما يزول عنه حكم الجلل اذ ليس فيه شيء موظف و
يحرم الزنابير والذباب والبق وبيض ما يؤكل حلال وكذا بيض ما يحرم حرام ومع الاشتباه
يؤكل ما اختلف طرفاه لا ما اتفق والمجثمة حرام وهي التي تجعل غرضا وترمى بالنشاب حتى تموت
والمصبورة وهي التي تجرح وتحبس حتى تموت القسم الرابع في الجامدات ولا
حصر للحلال منها فلنضبط المحرم وقد سلف منه شطر في كتاب المكاسب ونذكر هنا
خمسة انواع الاول الميتات وهي محرمة اجماعا ثم قد يحل منها ما لا تحله الحياة
فلا يصدق عليه اسم الموت وهو الصوف والشعر والوبر والريش وهل يعتبر فيها
الجز الوجه انها ان جزت فهي طاهرة وان استلت غسل منها موضع الاتصال وقيل
لا يحل منها ما يقلع والاول اشبه والقرن والظلف والسن والبيض اذا اكتسى
الاعلى والانفحة وفي اللبن روايتان احداهما الحل وهي اصحهما طريقا والاشبه التحريم
لنجاسته بملاقاة الميت واذا اختلط الذكي بالميتة وجب الامتناع منه حتى يعلم

الذكية فيه وهل يباح لمن يستحل الميتة قيل نعم وربما كان حسنا ان قصد بيع الذكي
وكلما ابين من حي فهو ميتة يحرم اكله واستعماله وكذا ما يقطع من اليات الغنم فانه لا يؤكل
ولا يجوز الاستصباح به بخلاف الدهن النجس بوقوع النجاسة **الثاني** المحرمات من الذبيحة
خمسة الطحال والقضيب والفرث والدم والانثيان وفي المثانة والمرارة والمشيمة تردد
اشبهه التحريم لما فيها من الاستخباث اما الفرج والنخاع والعلباء والغدد و
ذات الاشاجع وخرزة الدماغ والحدق فمن الاصحاب من حرمها والوجه الكراهة
ويكره الكلى واذنا القلب والعروق ولو شوى الطحال مع اللحم ولم يكن مثقوبا لم يحرم اللحم
وكذا لو كان اللحم فوقه اما لو كان مثقوبا وكان اللحم تحته حرم **الثالث** الاعيان النجسة
كالعذرات النجسة وكذا كل طعام مزج بالخمر او النبيذ المسكر او الفقاع وان قل او
وقعت فيه نجاسة وهو مائع كالبول او باشره الكفار وان كانوا اهل ذمة على الاصح
الرابع الطين فلا يحل منه شيء عدا تربة الحسين عليه السلام فانه يجوز للاستشفاء
ولا يتجاوز قدر الحمصة وفي الارمني رواية بالجواز وهي حسنة لما فيها من المنفعة
المضطر اليها **الخامس** السموم القاتلة قليلها وكثيرها اما ما لا يقتل قليله
كالافيون والسقمونيا في تناول القيراط والقيراطين الى ربع الدينار في جملة حوائج
المسهل فهذا لا بأس به لغلبة السلامة ولا يجوز التخطي الى موضع المخاطرة منه كالمثقال
من السقمونيا والكثير من شحم الحنظل والشوكران فانه لا يجوز لما يتضمن من ثقل المزاج
وافساده **القسم الخامس** في المائعات والمحرم منها خمسة **الاول** الخمر وكل مسكر كالنبيذ
والبتع والفضيخ والنقيع والمزر والفقاع قليله وكثيره ويحرم العصير اذا غلا سواء
كان من قبل نفسه او بالنار ولا يحل حتى يذهب ثلثاه او ينقلب خلا وما امتزج بها او باحدها
وما وقعت فيه من المائعات **الثاني** الدم المسفوح نجس فلا يحل تناوله وما ليس بمسفوح كدم
الضفادع والقراد وان لم يكن نجسا فهو حرام لاستخباثه وما لا يدفعه الحيوان المذبوح

ويتخلف في اللحم طاهر ليس بنجس ولا حرام ولو وقع قليل دم كالاوقية فما دون في قدر
وهي تغلي على النار قيل حل مرقها اذا ذهب الدم بالغليان ومن الاصحاب من منع المرق
وهو حسن واما ما هو جامد كاللحم والتوابل فلا بأس به اذا غسل **الثالث** كل ما يحصل
فيه شيء من النجاسات كالدم او البول او العذرة فان كان مائعا حرم ولم يكن له طريق
الى التطهير وان كان له حالة جمود ووقعت النجاسة فيه جامدا كالدبس الجامد والعسل القيت
النجاسة وكشط ما يكتنفها والباقي يحل ولو كان المائع دهنا جاز الاستصباح به تحت
السماء ولا يجوز تحت الاظلة وهل ذلك لنجاسة دخانه الاقرب لا بل هو تعبد ودواخن
الاعيان النجسة عندنا طاهرة وكذا كل ما احالته النار فصيرته رمادا او دخانا على تردد
ويجوز بيع الادهان النجسة ويحل ثمنها لكن يجب اعلام المشتري بنجاستها وكذا ما
يموت فيه حيوان له نفس سائلة اما ما لا نفس له كالذباب والخنافس فلا ينجس بموته ولا
ينجس ما يقع فيه والكفار انجاس ينجس المائع بمباشرتهم له سواء كانوا اهل حرب او
اهل ذمة على اشبه الروايتين وكذا لا يجوز استعمال اوانيهم التي استعملوها في المائعات
وروي اذا اراد مواكلة المجوسي امره بغسل يده وهي شاذة ولو وقعت ميتة لها
نفس في قدر نجس ما فيها واريق المائع وغسل الجامد واكل ولو عجن بالماء النجس عجين
لم يطهر بالنار اذا خبز على الاشبه **الرابع** الاعيان النجسة كالبول مما لا يؤكل لحمه نجسا
كان الحيوان كالكلب والخنزير او طاهرا كالاسد والنمر وهل يحرم مما يؤكل قيل نعم
الا ابوال الابل فانه يجوز الاستشفاء بها وقيل يحل الجميع لمكان طهارته والاشبه
التحريم لاستخباثها **الخامس** البان الحيوان المحرم كلبن اللبوة والذئبة والهرة ويكره ما
كان لحمه مكروها كلبن الاتن مايعه وجامده وليس بمحرم **القسم السادس** في اللواحق
فيه مسائل **الاولى** لا يجوز استعمال شعر الخنزير اختيارا فان اضطر استعمل ما لا دسم
فيه وغسل يده ويجوز الاستقاء بجلود الميتة وان كان نجسا ولا يصلي من مائها

وترك الاستشفاء افضل الثانية اذا وجد لحم ولا يدرى اذكى هو ام ميت قيل يطرح
في النار فان انقبض فهو ذكي وان انبسط فهو ميتة الثالثة لا يجوز للانسان ان ياكل
من مال غيره الا باذنه وقد رخص مع عدم الاذن في التناول من بيوت من تضمنته الآية
اذا لم يعلم منه الكراهية ولا يحمل منه وكذا ما يمر به الانسان من النخل وكذا الزرع و
الشجر على تردد الرابعة من تناول خمرا او شيئا نجسا فبصاقه طاهر ما لم يكن متلونا
بالنجاسة وكذا لو اكتحل بدواء نجس فدمعه طاهر ما لم يتلون بالنجاسة ولو جهل ذلك
فهو على اصل الطهارة الخامسة الذمي اذا باع خمرا او خنزيرا ثم اسلم ولم يقبض
الثمن فله قبضه السادسة يحل الخمر اذا انقلبت خلا سواء كان انقلابها بعلاج او من
قبل نفسها وسواء كان ما يعالج به عينا باقية او مستهلكة وان كان يكره العلاج ولا
كراهية فيما ينقلب من نفسه ولو القي في الخمر خل حتى يستهلكه لم يحل ولم يطهر وكذا لو
القي في الخل خمر فاستهلكه الخل وقيل يحل اذا ترك حتى تصير الخمر خلا ولا وجه له السابعة
اواني الخمر من الخشب او القرع والخزف غير المغضور لا يجوز استعمالها لاستبعاد تخلصها و
الاقرب الجواز بعد ازالة عين النجاسة وغسلها ثلثا الثامنة لا يحرم شي من الربوبات
والاشربة وان شم منها رائحة المسكر كرب الرمان والتفاح لانه لا يسكر كثيره التاسعة
يكره اكل ما باشره الجنب والحائض اذا كانا غير مأمونين وكذا يكره اكل ما يعالجه من لا يتوقى
النجاسات وان يسقى الدواب شيئا من المسكرات ويكره الاسلاف في العصير وان يستأمن
على طبخه من يستحل شربه قبل ان يذهب ثلثاه اذا كان مسلما وقيل لا يجوز مطلقا والاول
اشبه ويكره الاستشفاء بمياه الجبال الحارة وفي اللواحق النظر في حال الاضطرار
وكلما قلناه بالمنع من تناوله فالبحث فيه مع الاختيار ومع الضرورة يسوغ التناول
لقوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه وقوله فمن اضطر في مخمصة
غير متجانف لاثم وقوله وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه

فليكن

فليكن النظر في المضطر وكيفية الاستباحة اما المضطر فهو الذي يخاف التلف
لو لم يتناول وكذا لو خاف المرض بالترك وكذا لو خشي الضعف المؤدي الى التخلف عن
الرفقة مع ظهور امارة العطب وضعف الركوب المؤدي الى خوف التلف فحينئذ يحل
له تناول ما يزيل تلك الضرورة ولا يختص ذلك نوعا من المحرمات الا ما سنذكره ولا يترخص
الباغي وهو الخارج على الامام وقيل الذي يبغي الميتة ولا العادي وهو قاطع الطريق
وقيل الذي يعدو شبعه واما كيفية الاستباحة فالمأذون فيه حفظ الرمق و
التجاوز حرام لان القصد حفظ النفس وهل يجب التناول للحفظ قيل نعم وهو الحق
فلو اراد التنزه والحال هذه لم يجز ولو اضطر الى طعام الغير وليس له
الثمن وجب على صاحبه بذله لان في الامتناع اعانة على قتل المسلم وهل له المطالبة
بالثمن قيل لا لان بذله واجب فلا يلزم العوض وان كان الثمن موجودا وطلب ثمن مثله
وجب دفع الثمن ولا يجب على صاحب الطعام بذله لو امتنع من بذل العوض لان
الضرورة المبيحة لاقتياده مجانا زالت بالتمكن من البذل وان طلب زيادة عن الثمن
قال الشيخ رحمه الله لا يجب الزيادة ولو قيل يجب كان حسنا لارتفاع الضرورة بالتمكن
ولو امتنع صاحب الطعام والحال هذه جاز قتاله دفعا لضرورة العطب ولو واطا
فاشترى بما زاد عن الثمن كراهية لاراقة الدماء قال الشيخ لا يلزم الا ثمن المثل لان
الزيادة لم يبذلها اختيارا وفيه اشكال لان الضرورة المبيحة للاكراه ترتفع بامكان
الاختيار ولو وجد ميتة وطعام الغير فان بذل له الغير طعامه بغير عوض او
عوض هو قادر عليه لم تحل الميتة ولو كان صاحب الطعام غائبا او حاضرا ولم
يبذل وقوي صاحبه على دفعه عن طعامه اكل الميتة وان كان صاحب الطعام
ضعيفا لا يمنع اكل الطعام وضمنه ولم تحل الميتة وفيه تردد واذا لم يجد المضطر
الا الآدمي ميتا حل له امساك الرمق من لحمه ولو كان حيا محقون الدم لم يحل

ولو كان يباح الدم حلّ له منه ما تحل من الميتة ولو لم يجد المضطر ما يمسك رمقه
سوى نفسه قيل يأكل من مواضع اللحمة كالفخذ وليس شيئا اذ فيه دفع الضرر
بالضرر ولا كذلك جواز قطع الاكلة لان الجواز هنا انما هو لقطع السراية الحاصلة
وهنا احداث سراية ولو اضطر الى خمر وبول تناول البول ولو لم يجد الا الخمر قال الشيخ
رحمه الله في المبسوط لا يجوز دفع الضرورة بها وفي النهاية يجوز وهو الاشبه ولا
يجوز التداوي بها ولا بشيء من الانبذة ولا بشيء من الادوية معها شيء من المسكر
اكلا ولا شربا ويجوز عند الضرورة ان يتداوى به للعين **خاتمة** في الآداب يستحب
غسل اليد قبل الطعام وبعده ومسح اليد بالمنديل والتسمية عند الشروع
والحمد عند الفراغ وان يسمي على كل لون انفراده ولو قال بسم الله على اوله وآخره
اجزاه ويستحب الاكل باليمين مع الاختيار وان يبدأ صاحب الطعام وان يكون
آخر من يمتنع وان يبدأ في غسل اليدين بمن عن يمينه ثم يدور عليهم الى الاخير وان
يجمع غسالة الايدي في اناء واحد وان يستلقي بعد الاكل ويجعل رجله اليمنى على
رجله اليسرى ويكره الاكل متكئا والتملي من الماكل وربما كان الافراط
حراما لما يتضمن من الاضرار ويكره الاكل على الشبع والاكل باليسار ويحرم الاكل
على مائدة يشرب عليها شيء من المسكرات او الفقاع ٥

كتاب الغصب

والنظر في السبب والحكم واللواحق **اما الاول** فالغصب هو الاستقلال باثبات
اليد على مال الغير عدوانا ولا يكفي رفع يد المالك ما لم يثبت الغاصب يده فلو منع
غيره من امساك دابته المرسلة فتلفت لم يضمن وكذا لو منعه من القعود على بساطه
او منعه من بيع متاعه فنقصت قيمته السوقية او تلفت عينه اما لو قعد على بساط
غيره او ركب دابته ضمن ويصح غصب العقار ويضمنه الغاصب ويتحقق غصبه باثبات

اليد عليه مستقلا من دون اذن المالك وكذا لو اسكن غيره ولو سكن الدار مع
مالكها قهرا لم يضمن الاصل وقال الشيخ يضمن النصف وفيه تردد منشؤه عدم
الاستقلال من دون اذن المالك ولو كان الساكن ضعيفا عن مقاومة المالك لم يضمن
ولو كان المالك غائبا ضمن وكذا لو مد بمقود دابة فقادها ضمن ولا يضمن لو كان
صاحبها راكبا لها وغصب الامة الحامل غصب لولدها لثبوت يده عليهما وكذا يضمن
حمل الامة المبتاعة بالبيع الفاسد ولو تعاقبت الايدي الغاصبة على المغصوب تخير
المالك في الزام ايهم شاء او الزام الجميع بدلا واحدا والحر لا يضمن بالغصب ولو كان
صغيرا ولو اصابه حرق او غرق او موت في يد الغاصب من غير تسبيبه لم يضمنه وقال
الشيخ في كتاب الجراح يضمنه الغاصب اذا كان صغيرا وتلف بسبب كلدغ الحية والعقرب
ووقوع الحائط ولو استخدم الحر لزمه الاجرة ولو حبس صانعا لم يضمن اجرته ما لم ينتفع
به لان منافعه في قبضته ولو استأجره لعمل فاعتقله ولم يستعمله فيه تردد والاقرب
ان الاجرة لا تستقر بمثل ما قلناه ولا كذلك لو استأجر دابة فحبسها بقدر الانتفاع
ولا يضمن الخمر اذا غصبت من مسلم ولو غصبها الكافر ويضمن اذا غصبت من الكافر
مستترا ولو غصبها المسلم وكذا الخنزير ويضمن الخمر بالقيمة عند المستحل لا بالمثل
ولو كان المتلف ذميا على ذمي وفي هذا تردد وهنا اسباب اخر يجب معها الضمان
الاول مباشرة الاتلاف سواء كان المتلف عينا كقتل الحيوان المملوك وتخريق الثوب
او منفعة كسكنى الدار وركوب الدابة وان لم يكن هناك غصب **الثاني** التسبيب
وهو كل فعل يحصل التلف بسببه كحفر البئر في غير الملك وكطرح المعاثر في المسالك
لكن اذا اجتمع السبب والمباشر قدم المباشر في الضمان على ذي السبب كمن حفر بئرا
في ملك غيره عدوانا فدفع غيره فيها انسانا فضمان ما يجنيه الدفع على الدافع ولا يضمن
المكره المال وان باشر الاتلاف والضمان على من اكرهه لان المباشرة ضعفت مع الاكراه

فكان ذو السبب هنا اقوى ولو ارسل في ملكه ماء فاغرق مال غيره او اجج فيه نارا فاحرق
لم يضمن ما لم يتجاوز قدر حاجته اختيارا مع علمه او غلبة ظنه ان ذلك موجب للتعدي
الى الاضرار ويتفرع على السبب فروع الاول لو القى صبيا في مسبعة او حيوانا يضعف
عن الفرار ضمن لو قتله السبع الثاني لو غصب شاة فمات ولدها جوعا ففي الضمان تردد
وكذا لو حبس مالك الماشية عن حراستها فاتفق تلفها وكذا التردد لو غصب دابة
فتبعها الولد الثالث لو فك القيد عن الدابة فشردت او عن العبد المجنون فابق ضمن
لانه فعل يقصد به الاتلاف وكذا لو فتح قفصا عن طائر فطار مبادرا او بعد مكث لاكنا
لو فتح بابا على مال فسرق او ازال قيدا عن عبد عاقل فابق لان التلف بالمباشرة لا بالسبب
وكذا لو دل السارق ولو ازال وكاء الظرف فسال ما فيه ضمن اذا لم يكن يحبسه الا الوكاء
وكذا لو سال منه ما الان الارض تحته فاندفع ما فيه ضمن لان فعله سبب مستقل بالاتلاف
اما لو فتح راس الظرف فقلبته الريح او ذاب بالشمس ففي الضمان تردد ولعل الاشبه
انه لا يضمن لان الريح والشمس كالمباشر فيبطل حكم السبب ومن الاسباب القبض
بالعقد الفاسد والقبض بالسوم فان القابض يضمن وكذا استيفاء المنفعة بالاجارة الفاسدة
سبب لضمان الاجرة **النظر الثاني** في الحكم يجب رد المغصوب ما دام باقيا ولو تعسر كالخشبة
تستدخل في البناء او اللوح في السفينة ولا يلزم المالك اخذ القيمة وكذا لو مزجه
مزجا يشق تمييزه كمزج الحنطة بالشعير او الدخن بالذرة كلف تمييزه واعادته ولو
خاط ثوبه بخيوط مغصوبة فان امكن نزعها الزم ذلك وضمن ما يحدث من نقص ولو
خشي تلفها بانتزاعها لضعفها ضمن القيمة وكذا لو خاط جرح حيوان له حرمة لم
ينتزع الا مع الامن عليه تلفا او شينا وضمنها ولو حدث في المغصوب عيب مثل
تسويس التمر او تخريق الثوب رده مع الارش ولو كان العيب غير مستقر كعفن الحنطة قال
الشيخ يضمن قيمة المغصوب ولو قيل يرد العين مع ارش العيب الحاصل ثم كلما ازداد

دفع ارش الزيادة كان حسنا ولو كان بحاله رده ولا يضمن تفاوت القيمة فان تلف
المغصوب ضمنه الغاصب بمثله ان كان مثليا وهو ما تساوى قيمة اجزائه فان تعذر
المثل ضمن قيمته يوم الاقباض لا يوم الاعواز ولو اعوز فحكم الحاكم بالقيمة فزادت او نقصت
لم يلزم ما حكم به الحاكم وحكم بالقيمة وقت تسليمها لان الثابت في الذمة ليس الا المثل
ان لم يكن مثليا ضمن قيمته يوم غصبه وهو اختيار الاكثر وقال في المبسوط والخلاف
يضمن اعلى القيم من حين الغصب الى حين التلف وهو حسن ولا عبرة بزيادة القيمة
ولا بنقصانها بعد ذلك على تردد والفضة والذهب يضمنان بمثلهما وقال الشيخ رحمه
الله يضمنان بنقد البلد كما لو اتلف ما لا مثل له فلو تعذر المثل فان كان نقد البلد مخالفا
للمضمون في الجنس ضمنه بالنقد وان كان من جنسه واتفق المضمون والنقد وزنا
صح وان كان احدهما اكثر قوم بغير جنسه ليسلم من الربا ولا تظنن ان الربا يختص
بالبيع بل هو ثابت في كل معاوضة على ربويين متفقي الجنس ولو كان في المغصوب صنعة
لها قيمة غالبا كان على الغاصب مثل الاصل وقيمة الصنعة وان زاد على الاصل ربويا
كان او غير ربوي لان للصنعة قيمة تظهر لو ازيلت عدوانا ولو من غير غصب فان كانت
الصنعة محرمة لم يضمن ولو كان المغصوب دابة فجنى عليها الغاصب وغيره او عابت
من قبل الله سبحانه ردها مع ارش النقصان وتتساوى بهيمة القاضي وغيره في الارش
ولا تقدير في قيمة شيء من اعضاء الدابة بل يرجع الى الارش السوقي وروي في عين الدابة
ربع قيمتها وحكى الشيخ رحمه الله في المبسوط والخلاف عن الاصحاب في عين الدابة
نصف قيمتها وفي العينين كمال قيمتها وكذا كل ما في البدن منه اثنان والرجوع الى الارش
السوقي اشبه ولو غصب عبدا او امة فقتل او قتل قال ضمن قيمته ما لم تتجاوز
قيمة الحر ولو تجاوزت لم يضمن الزيادة ولو قيل يضمن الزائد بسبب الغصب كان
حسنا ولا يضمن القاتل غير الغاصب سوى قيمته ما لم تتجاوز ولو تجاوزت رد دية الحر

زدت اليه فان زاد الارش عن الجناية طولب الغاصب بالزيادة دون الجاني ولو
مات في يده ضمن قيمته ولو تجاوزت قيمته دية الحر ولو جنى الغاصب عليه بما دون
النفس فان كان تنكيلا كالشيخ عتق وعليه قيمته وفيه تردد ينشأ من الاقتصار بالعتق
في التنكيل على مباشرة المولى وكل جناية ديتها مقدرة في الحر فهي مقدرة في المملوك بحساب
قيمته وما ليست مقدرة في الحر ففيها الحكومة ولو قيل يلزم الغاصب اكثر الامرين من المقدر
والارش كان حسنا اما لو استغرقت قيمته قال الشيخ رحمه الله كان المالك مخيرا بين تسليمه
واخذ القيمة وبين امساكه ولا شيء له وليس بجيد في الغاصب في الجناية وغيره وفيه التردد ولو
زادت قيمة المملوك بالجناية كالخصاء او قطع الاصبع الزائدة رده مع دية الجناية لانها
مقدرة والبحث في المدبر والمكاتب المشروط وام الولد كالقن واذا تعذر تسليم
المغصوب دفع الغاصب البدل ويملكه المغصوب منه ولا يملك الغاصب العين المغصوبة
واذا عادت كان لكل منهما الرجوع وعلى الغاصب الاجرة ان كان مما له اجرة في المدة
في المادة من حين الغصب الى حين دفع البدل وقيل الى حين اعادة المغصوب والاول
اشبه ولو غصب شيئين ينقص قيمة كل واحد منهما اذا انفرد عن صاحبه كالخفين فتلف
احدهما ضمن التالف بقيمته مجتمعا ورد الباقي وما نقص من قيمته بالانفراد وكذا لو شق
ثوبا نصفين فنقصت قيمة كل واحد منهما بالشق ثم تلف احدهما اما لو اخذ فردا من خفين
يساويان عشرة فتلف في يده وبقي الآخر في يد المالك ناقصا عن قيمته بالانفراد رد
قيمة التالف ان لو كان منضما الى صاحبه وفي ضمان ما نقص من قيمة الآخر تردد ولا
تملك العين المغصوبة بتغيرها واخراجها عن الاسم والمنفعة سواء كان بفعل الغاصب
او بفعل غيره كالحنطة تطحن والكتان يغزل وينسج ولو غصب مأكولا فاطعمه المالك
او شاة فاستدعاه وذبحها مع جهل المالك ضمن الغاصب وان اطعمه غير المالك قيل يلزم
ايهما شاء لكن ان اغرم الغاصب لم يرجع على الآكل وان اغرم الآكل رجع الآكل على الغا

لغروره وقيل لا يضمن الغاصب من رأس ولا ضمان على الآكل لان فعل المباشر ضعف
عن التضمين بمضامة الاغترار فكان السبب اقوى ولو غصب فحلا فانزاه على الانثى كان الولد لصاحب
الانثى ولو كانت للغاصب ولو نقص الفحل بالضراب ضمن الغاصب النقص وعليه اجرة الضراب قال
الشيخ في المبسوط لا يضمن الاجرة والاول اشبه لانها عندنا ليست محرمة ولو غصب ما له اجرة
ونقص بيده بغير نقص كالثوب يخلق والدابة لزمه الاجرة والارش وهما متداخلان سواء كان النقصان
بسبب الاستعمال او لم يكن ولو اغلى الزيت فنقص ضمن النقصان ولو اغلى عصيرا فنقص
وزنه قال الشيخ لا يلزمه ضمان النقيصة لانها نقيصة الرطوبة التي لا قيمة لها بخلاف
الاولى وفي الفرق تردد **المطلب الثالث** في اللواحق وهي نوعان **الاول** في لواحق
الاحكام وهي مسائل **الاولى** اذا زادت قيمة المغصوب بفعل الغاصب فان كان
اثرا كتعليم الصنعة وخياطة الثوب ونسج الغزل وطحن الطعام رده ولا شيء له ولو
نقصت قيمته بشيء من ذلك ضمن الارش وان كان عينا كان له اخذها واعادة
المغصوب بحاله بحيث لو نقص ولو صبغ الثوب كان له ازالة الصبغ بشرط ضمان الارش
ان نقص الثوب ولصاحب الثوب ازالته ايضا لانه في ملكه بغير حق ولو اراد احدهما
بيع الثوب مع صاحبه بقيمته لم يجب على احدهما اجابة الآخر وكذا لو وهب احدهما صاحبه لم يجب
على الموهوب القبول ثم يشتركان فان لم ينقص قيمة مالهما فالحاصل لهما وان زاد ذلك
فلو زادت قيمة احدهما كانت الزيادة لصاحبه وان نقصت قيمة الثوب بالصبغ
لزم الغاصب الارش ولا يلزم المالك ما نقص من قيمة الصبغ ولو بيع مصبوغا بنقصان
من قيمة الصبغ ولو بيع مصبوغا لم يستحق الغاصب شيئا الا بعد توفية المغصوب قيمة
ثوبه على الكمال ولو بيع مصبوغا بنقصان من قيمة الثوب لزم الغاصب تمام قيمته **الثانية**
اذا غصب دهنا كالزيت والسمن فخلطه بمثله فهما شريكان وان خلطه بادون او
اجود قيل يضمن المثل لتعذر تسليم العين وقيل يكون شريكا في فضل الجودة ويضمن

المثل في فصل الرداءة الا ان يرضى المالك باخذ العين اما لو خلطه بغير جنسه لكان مستهلكا وضمن المثل الثالثة فوائد المغصوب مضمونة بالغصب وهي مملوكة للمغصوب منه وان تجددت في يد الغاصب اعيانا كانت كاللبن والشعر والولد والثمر او منافع كسكنى الدار وركوب الدابة وكذا منفعة كل ما له اجرة بالعادة ولو حسنت الدابة في يد الغاصب او تعلم المملوك صنعة او علما فزادت قيمته ضمن الغاصب تلك الزيادة فلو هزلت او نسي الصنعة او ما علمه فنقصت القيمة لذلك ضمن الارش وان رد العين ولو تلفت ضمن قيمة الاصل والزيادة فرع الاول لو زادت القيمة لزيادة صفة ثم زالت الصفة ثم عادت الصفة والقيمة لم يضمن قيمة الزيادة التالفة لانها انجبرت بالثانية ولو نقصت الثانية عن قيمة الاولى ضمن التفاوت اما لو تجددت صفة غيرها مثل ان سمنت فزادت قيمتها ثم هزلت فنقصت قيمتها ثم تعلمت صنعة فزادت قيمتها ردها وما نقصت بفوات الاولى الثاني لا يضمن من الزيادة المتصلة ما لم تزد به القيمة كالسمن المفرط اذا زال والقيمة على حالها او زائدة المسألة الرابعة لا يملك المشتري ما يقبضه بالبيع الفاسد ويضمنه وما يتجدد من منافعه وما يزداد من قيمته لزيادة صفة فيه فان تلف في يده ضمن العين باعلى القيم من حين قبضه الى حين تلفه ان لم يكن مثليا ولو كان المشتري من غاصب ضمن العين والمنافع ولا يرجع على الغاصب ان كان عالما ولولا ذلك الرجوع على ايهما شاء فان رجع على الغاصب رجع الغاصب على المشتري وان رجع على المشتري لم يرجع على الغاصب لاستقرار التلف في يده وان كان المشتري جاهلا بالغصب رجع على البائع بما دفع من الثمن وللمالك مطالبته بالدرك اما مثلا او قيمة ولا يرجع بذلك على الغاصب لانه قبض ذلك مضمونا وما يغرمه المشتري مما لم يحصل له في مقابلته نفع كالنفقة والعمارة فله الرجوع على البائع ولو اولدها المشتري كان حرا وغرم قيمة الولد ويرجع بها على البائع وقيل في هذه له مطالبة ايهما شاء لكن لو طالب المشتري رجع على البائع ولو طالب البائع لم يرجع على

المشتري وفيه احتمال آخر اما ما حصل للمشتري في مقابلته نفع كسكنى الدار وثمرة الشجر والصوف واللبن فقد قيل يضمنه الغاصب لا غير لانه سبب الاتلاف ومباشرة المشتري مع الغرور ضعيفة فيكون السبب اقوى كما لو غصب طعاما واطعمه المالك وقيل له الزام ايهما شاء اما الغاصب فلمكان الحيلولة واما المشتري فلمباشرة الاتلاف فان رجع على الغاصب رجع الغاصب على المشتري لاستقرار التلف في يده وان رجع على المشتري لم يرجع على الغاصب الخامسة لو غصب مملوكة فوطئها فان كانا جاهلين بالتحريم لزمه مهر امثالها للشبهة وقيل عشر قيمتها ان كانت بكرا او نصف العشر ان كانت ثيبا وربما قصر بعض الاصحاب هذا الحكم على الوطي بعقد الشبهة ولو افتضها باصبعه لزمه دية البكارة ولو وطئها مع ذلك لزمه الامران وعليه اجرة مثلها من حين غصبها الى حين عودها ولو احبلها لحق به الولد وعليه قيمته يوم سقط حيا وارش ما ينقص من الامة بالولادة ولو سقط ميتا قال الشيخ رحمه الله لم يضمنه لعدم العلم بحياته وفيه اشكال ينشأ من تضمين الاجنبي وفرق الشيخ رحمه الله بين وقوعه بالجناية ووقوعه بغير جناية ولو ضربها اجنبي فسقط ضمن الضارب للغاصب دية جنين حر وضمن الغاصب للمالك دية جنين امة ولو كان الغاصب والامة عالمين بالتحريم فللمولى المهر ان اكرهها الغاصب وعلى الغاصب الحد وان طاوعته حدا ولا مهر وقيل يلزمه عوض البكارة الوطي لانه للمالك والاول اشبه الا ان تكون بكرا فيلزمه ارش البكارة ولو حملت لم يلحق به الولد وكان رقا لمولاها ويضمن الغاصب ما ينقص بالولادة ولو مات ولدها في يد الغاصب ضمنه ولو وضعته ميتا قيل لا يضمن لانا لا نعلم حياته قبل ذلك وفيه تردد ولو كان سقوطه بجناية جان لزمه دية جنين الامة على ما ذكر في الجنايات ولو كان الغاصب عالما وهي جاهلة لحق به الولد ووجب الحد والمهر ولو كان بالعكس لحق بها الولد وسقط عنه الحد والمهر وعليها الحد السادسة اذا غصب حبا فزرعه او بيضا فاستفرخه قيل الزرع والفرخ للغاصب وقيل للمغصوب منه وهو

الشيء ولو غصب عصيراً فصار خمراً ثم صار خلاً كان للمالك ولو نقصت قيمة الخل عن
قيمة العصير ضمن الارش السابعة لو غصب ارضاً فزرعها او غرسها فالزرع ونماؤه للزارع
وعليه اجرة الارض وازالة غرسه وزرعه وطم الحفر وارش الارض لو نقصت ولو بذل صاحب
الارض قيمة الغرس لم يجب على الغاصب اجابته وكذا لو بذل الغاصب لم يجب على صاحب الارض
قبوله ولو هبة ولو حفر الغاصب في الارض بئراً كان عليه طمها ولو طلب طمها مع كراهية
المالك قيل نعم تحفظاً من درك التردي ولو قيل للمالك منعه كان حسناً والضمان
يسقط عنه برضا المالك باستبقائها الثامنة اذا دخلت دابة في دار لم تخرج
الا بهدم فان كان دخولها بسبب من صاحب الدار الزم الهدم والاخراج ولا
ضمان على صاحب الدابة وان كان من صاحب الدابة ضمن الهدم وكذا ان لم يكن من
احدهما تفريط ضمن صاحب الدابة الهدم لانه لمصلحته واذا ادخلت دابة راسها في قدر
وافتقر اخراجها الى كسر القدر فان كانت يد مالك الدابة عليها او فرط في حفظها
ضمن وان لم تكن يده عليها وكان صاحب القدر مفرطاً مثل ان يجعل قدره في الطريق
كسرت القدر عنها ولا ضمان في الكسر وان لم يكن من احدهما تفريط ولم يكن المالك
معها وكانت القدر في ملك صاحبها كسرت وضمن صاحب الدابة لان ذلك لمصلحته التاسعة
قال الشيخ رحمه الله في المبسوط اذا خشي على حائط جاز ان يسند بجذع بغير اذن
مالك الجذع مدعياً الاجماع وفي دعوى الاجماع نظر العاشرة اذا جنى العبد المغصوب
عمداً فقتل ضمن الغاصب قيمته وان طلب ولي الدم الدية لزم الغاصب اقل الامرين من
قيمته ودية الجناية وان اوجبت قصاصاً فيما دون النفس فاقتص منه ضمن الغاصب الارش
وان عفي على مال ضمن الغاصب اقل الامرين الحادية عشرة اذا نقل المغصوب الى غير
بلد الغصب لزمه اعادته ولو طلب المالك الاجرة عن اعادته لم يلزم الغاصب فهو على
الاعادة النوع الثاني في مسائل النزاع وهي ست الاولى اذا تلف المغصوب واختلفا

في القيمة فالقول قول المالك مع يمينه وهو قول الاكثر وقيل القول قول الغاصب وهو
اشبه اما لو ادعى ما يعلم كذبه في قيمته مثل ان يقول ثمن الجارية حبة او درهم لم يقبل الثانية
اذا تلف وادعى المالك صفة يزيد بها الثمن كعلم في الصنعة فالقول قول الغاصب
مع يمينه لان الاصل عدمها اما لو ادعى الغاصب عيباً كالعور وشبهه وانكر المالك
فالقول قوله مع يمينه لان الاصل الصحة سواء كان المغصوب موجوداً او معدوماً
الثالثة اذا باع الغاصب شيئاً ثم انتقل اليه بسبب صحيح فقال للمشتري بعتك
ما لا املك واقام بينة هل تسمع بينته قيل لا لانه مكذب لها بمباشرة البيع وقيل ان
اقتصر على لفظ البيع ولم يضم اليه من الالفاظ ما يتضمن ادعاء الملكية قبلت والا
ردت الرابعة اذا مات العبد فقال الغاصب رددته قبل موته وقال المالك بعد
موته فالقول قول المالك مع يمينه وقال في الخلاف ولو عملنا بالقرعة كان جائزاً
الخامسة اذا اختلفا في تلف المغصوب فالقول قول الغاصب مع يمينه فاذا حلف طالب
المالك بالقيمة لتعذر العين السادسة اذا اختلفا فيما على العبد من ثوب او خاتم
فالقول قول الغاصب مع يمينه لان يده على الجميع

كتاب الشفعة

وهي استحقاق احد الشريكين حصة شريكه بسبب انتقالها بالبيع والنظر في ذلك يستدعي
خمسة مقاصد الاول ما تثبت فيه الشفعة وتثبت في الارضين كالمساكن والعراص
والبساتين اجماعاً وهل تثبت فيما ينقل كالثياب والآلات والسفن والحيوان قيل نعم
دفعاً لكلفة القسمة واستناداً الى رواية يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام
وقيل لا اقتصاراً في التسلط على مال المسلم بموضع الاجماع واستضعافاً للرواية المشار
اليها وهو اشبه اما الشجر والنخل والابنية فتثبت فيه الشفعة تبعاً للارض ولو افرد لم
تثبت على القول الثاني ومن الاصحاب من اوجب الشفعة في العبد دون غيره من الحيوان

وفي ثبوتها في النهر والطريق والحمام وما يضر قسمته تردد أشبهه أنها لا تثبت ونعني بالضرر
أن لا ينتفع به بعد قسمته فالمتضرر لا يجبر على القسمة ولو كان الحمام أو الطريق أو النهر
مما لا يبطل منفعته بعد القسمة أجبر الممتنع وتثبت الشفعة وكذا لو كان مع البئر بياض
أرض بحيث تسلم البئر لأحدهما وفي دخول الدولاب والناعورة في الشفعة إذا بيع مع
الأرض تردد إذ ليس من عادته أن ينقل ولا تدخل الحبال التي تركب عليها الدلاء في الشفعة
إلا على القول بعموم الشفعة في المبيعات ولا تثبت الشفعة في الثمرة وإن بيعت على
رؤوس النخل والشجر منضمة إلى الأصول والأرض وتثبت في الأرض المقسومة بالاشتراك في
الطريق أو الشرب إذا بيع معها ولو أفردت الأرض المقسومة بالبيع لم تثبت الشفعة في
الأرض وتثبت في الطريق أو الشرب إذا كان واسعا يمكن قسمته ولو باع عرصة مقسومة
وشقصا من أخرى صفقة فالشفعة في الشقص خاصة بحصته من الثمن ويشترط انتقال
الشقص بالبيع فلو جعله صداقا أو صدقة أو هبة أو صلحا فلا شفعة ولو كانت الدار
وقفا وبعضها طلق فبيع الطلق لم يكن للموقوف عليه شفعة ولو كان واحدا إذ ليس مالكا
للرقبة على الخصوص وقال المرتضى تثبت الشفعة. الثاني في الشفيع وهو كل شريك بحصة
مشاعة قادر على الثمن ويشترط فيه الإسلام إذا كان المشتري مسلما فلا تثبت الشفعة
بالجوار ولا فيما قسم وميز إلا مع الشركة في طريقه أو نهره وتثبت بين شريكين وهل تثبت
مطلقا على عدد الرؤوس والثانية تثبت في الأرض مع الكثرة ولا تثبت في العبد إلا للواحد
والثالث لا تثبت في شيء مع الزيادة عن الواحد وهو أظهر وتبطل الشفعة بعجز الشفيع عن
الثمن وبالمماطلة وكذا لو هرب ولو ادعى غيبة الثمن أجل ثلاثة فإن ذكر أن المال في بلد
آخر أجل بمقدار وصوله إليه وزيادة ثلاثة أيام ما لم يتضرر المشتري وتثبت للغائب والسفيه
وكذا المجنون والصبي ويتولى الأخذ وليهما مع الغبطة ولو ترك الولي المطالبة فبلغ
الصبي أو أفاق المجنون فله الأخذ لأن التأخير لعذر وإذا لم يكن في الأخذ غبطة فأخذ

الولي لم يصح وتثبت الشفعة للكافر على مثله ولا تثبت له على المسلم ولو اشتراه من ذمي
وتثبت للمسلم على المسلم والكافر وإذا باع الأب أو الجد عن اليتيم شقصا مشتركا بينهما
جاز أن يشفعه وترتفع التهمة ولو قيل بالجواز لأنه لا يزيد عن بيع ماله من نفسه وهل ذلك
للوصي قال الشيخ لا لمكان التهمة ولو قيل بالجواز كان أشبه كالوكيل والمكاتب له الأخذ
بالشفعة ولا اعتراض لمولاه ولو باع العامل في القراض شقصا وصاحب المال شفيعه
فله أخذه بالشفعة ولا اعتراض للعامل وإن لم يكن ظهر ربح وله المطالبة بأجرة عمله. فروع
على القول بثبوت الشفعة مع كثرة الشفعاء وهي عشرة. الأول لو كان الشفعاء أربعة فباع
أحدهم وعفا آخر فللآخرين أخذ المبيع ولو اقتصرا في الأخذ على حقهما لم يكن لهما الأخذ لأن
الشفعة لإزالة الضرر وبأخذ البعض يتأكد ولو كان الشفعاء غيبا فالشفعة لهم
فإذا حضر واحد وطالب فإما أن يأخذ الجميع أو يترك لأنه لا شفيع الآن غيره ولو حضر آخر
أخذ من الآخر النصف أو ترك فإن حضر الثالث أخذ الثلث أو ترك وإن حضر الرابع أخذ
الربع أو ترك. الفرع الثاني لو امتنع الحاضر أو عفا لم تبطل الشفعة وكان للغائب أخذ
الجميع وكذا لو امتنع ثلاثة أو عفوا كانت الشفعة بأجمعها للرابع إن شاء. الفرع الثالث
إذا حضر أحد الشركاء فأخذ بالشفعة وقاسم ثم حضر الآخر وطالب فسخ القسمة وشارك
الأول وكذا لو رده الشفيع الأول بعيب ثم حضر الآخر كان له الأخذ لأن الرد كالعفو
الفرع الرابع لو استغلها الأول ثم حضر الثاني شاركه في الشقص دون الغلة. الخامس
لو قال الحاضر لا آخذ حتى يحضر الغائب لم تبطل شفعته لأن التأخير لغرض لا يتضمن
الترك وفيه تردد. السادس لو أخذ الحاضر ودفع الثمن ثم حضر الغائب فشاركه ودفع
إليه النصف مما دفع إلى البائع ثم خرج الشقص مستحقا كان دركه على المشتري دون
الشفيع الأول لأنه كالنائب عنه في الأخذ. السابع لو كانت الدار بين ثلاثة فباع أحد
من شريكه استحق الشفعة الثالث دون المشتري لأنه لا يستحق شيئا على نفسه وقيل

يكون بينهما فلعلّه اقرب **الثامن** لو باع اثنان من ثلثة صفقة فللشفيع اخذ الجميع وان
ياخذ من اثنين ومن واحد لان هذه الصفقة بمنزلة عقود متعددة ولو كان البائع واحدا
من اثنين كان له ان ياخذ الكل وان يعفو وان ياخذ الربع او النصف وثلثة الارباع و
ليس لبعضهم مع الشفيع شفعة لان انتقال الملك اليهم دفعة فيتساوى الآخذ والماخوذ
منه ولو باع الشريك حصته من ثلثة في عقود متعاقبة فله ان ياخذ الكل وان يعفو وان
ياخذ من البعض فان اخذ من الاول لم يشاركه الثاني والثالث وكذا لو اخذ من الاول
والثاني وكذا لو اخذ من الاول والثاني لم يشاركهما الثالث ولو عفى عن الاول واخذ
من الثاني شاركه وكذا الاخذ من الثالث شاركه الاول والثاني لاستقرار ملكهما بالعفو
التاسع لو باع احد الحاضرين وله شريكان غائبان فالحاضر هو الشفيع في الحال
اذ ليس غيره فاذا اخذه قدم احد الغائبين شاركه فيما اخذه الحاضر بالسوية ولو قدم
الآخر شاركهما فيما اخذاه فيكون له اخذ ثلث ما حصل لكل واحد منهما **العاشر** لو كانت
الدار بين اخوين فمات احدهما وترك ابنين فباع احد الوارثين كانت الشفعة
بين العم وابن الاخ لتساويهما في الاستحقاق وكذا لو كان وارث الميت جماعة **المقصد الثالث**
في كيفية الاخذ ويستحق الاخذ بالعقد وانقضاء الخيار لا من وقت اللزوم وقيل
بنفس العقد وان لم ينقض الخيار بناء على ان الانتقال يحصل بالعقد وهو اشبه اما لو كان
الخيار للمشتري خاصة فانه يستحق بنفس العقد لتحقق الانتقال وليس للشفيع تبعيض حقه
بل ياخذ الجميع او يدع ويأخذ بالثمن الذي وقع عليه العقد وان كانت قيمة الشقص اكثر
او اقل ولا يلزمه ما يغرمه المشتري من دلالة او وكالة او غير ذلك من المؤن ولو زاد المشتري
في الثمن بعد العقد وانقضاء الخيار لم تلحق الزيادة بل كانت هبة لا تجب على الشفيع دفعها
ولو كانت الزيادة في زمان الخيار قال الشيخ تلحق بالعقد لانها بمنزلة ما يفعل في العقد
وهو مشكل على القول بانتقال الملك بالعقد وكذا لو حط البائع من الثمن يلحق بالعقد

ولا يلزم المشتري دفع الشقص ما لم يبذل الشفيع الثمن الذي وقع عليه العقد ولو اشترى
شقصا وعرضا في صفقة اخذ الشقص بحصته من الثمن ولا يثبت بذلك للمشتري خيار لان
استحقاق الشفعة تجدد في ملك المشتري ويدفع الشفيع مثل الثمن ان كان مثليا كالذهب
والفضة وان لم يكن له مثل كالحيوان والثوب والجوهر قيل تسقط لتعذر المثلية والرواية عن
ابي عبد الله عليه السلام وقيل ياخذ بقيمة العرض وقت العقد وهو اشبه واذا
علم بالشفعة فله المطالبة في الحال فان اخر لعذر عن مباشرة الطلب وعن التوكيل فيه لم تبطل
شفعته وكذا لو ترك لتوهمه كثرة الثمن فبان قليلا او لتوهم الثمن ذهبا فبان فضة او
حيوانا فبان قماشا وكذا لو كان محبوسا بحق وهو عاجز عنه وعجز عن الوكالة ولا يجب المبادرة
الى المطالبة عند العلم لكن على ما جرت العادة به غير متجاوز عن عادته في مشيه ولو كان
مشتغلا بعبادة واجبة او مندوبة لم يجب عليه قطعها وجاز الصبر حتى يتمها وكذا لو دخل
عليه وقت الصلوة صبر حتى يتطهر ويصلي متانيا ولو علم بالشفعة مسافرا فان قدر على
السعي او التوكيل فاهمل بطلت شفعته ولو عجز عنهما لم تسقط وان لم يشهد بالمطالبة
ولا تسقط الشفعة بتقايل المتبايعين لان الاستحقاق حصل بالعقد فليس للمتبايعين
اسقاطه والدرك باق على المشتري ثم لو رد بالعيب ثم تقايلا لم يكن له شفعة لانها فسخ و
ليست بيعا ولو باع المشتري كان للشفيع فسخ البيع والاخذ من المشتري الاول وله ان ياخذ من
الثاني وكذا لو وقفه المشتري او جعله مسجدا فللشفيع ازالة ذلك كله واخذه بالشفعة
والشفيع ياخذ من المشتري ودركه عليه ولا ياخذ من البائع مع امتناعه وان امتنع
المشتري ويقوم قبض الشفيع مقام قبضه ويكون الدرك مع ذلك على المشتري وليس للشفيع
فسخ البيع ولو نوى الفسخ والاخذ من البائع لم يصح ولو انهدم المبيع او عاب فان كان بغير
فعل المشتري وبنفسه قبل مطالبة الشفيع فهو بالخيار بين الاخذ بكل الثمن او الترك ولا
للشفيع باقية كانت من المبيع ومنقولة عنه لانها نصيبه من الثمن وان كان العيب بفعله

المشتري بعد المطالبة ترجيحا للمشتري وقيل لا يضمنها الا ان يتلف بعد المطالبة بل ...
والاول اشبه ولو خرب او هدمه فطالب الشفيع فحقه فان رضي المشتري بقلع غراسه او
بنائه فله ذلك ولا يجب اصلاح الارض وللشفيع ان ياخذ بكل الثمن او يدع وان امتنع المشتري
من الازالة ودفع الارش تخير الشفيع بين بذل قيمة الغراس والبناء ويكون له مع رضا المشتري وبين
النزول عن الشفعة واذا زاد ما يدخل في الشفعة تبعا كالودي المبتاع مع الارض فصار
نخلة او الغرس من الشجر فعظم فالزيادة للشفيع اما النماء المنفصل كسكنى الدار وثمرة
النخل فهو للمشتري ولو حمل النخل بعد الابتياع واخذ الشفيع قبل التابير قال الشيخ
رحمه الله الطلع للشفيع لانه بحكم السعف والاشبه اختصاص هذا الحكم بالبيع ولو
باع شقصين من دارين فان كان الشفيع واحدا فاخذ منهما او ترك جاز وكذا ان اخذ
من احدهما وعفى عن شفعته من الاخرى وليس كذا لو عفى عن بعض شفعته من الدار
الواحدة ولو بان الثمن مستحقا فان كان الشراء بالعين فلا شفعة لتحقق البطلان وان
كان في الذمة ثبتت الشفعة لثبوت الابتياع ولو دفع الشفيع الثمن فبان مستحقا لم تبطل
شفعته على التقديرين ولو ظهر في المبيع عيب فاخذ المشتري ارشه اخذه الشفيع بما
بعد الارش وان امسك المشتري معيبا ولم يطالب بالارش اخذه الشفيع بالثمن او ترك مسائل
ست الاولى لو قال اشتريت النصف بمائة فترك ثم بان انه اشترى الربع بخمسين لم تبطل الشفعة
وكذا لو قال اشتريت الربع بخمسين فترك ثم بان انه اشترى النصف بمائة لم تبطل شفعته لانه
قد لا يكون معه الثمن الزائد وقد لا يرغب في المبيع الناقص الثانية اذا بلغه البيع فقال
اخذت بالشفعة فان كان عالما بالثمن صح وان كان جاهلا لم يصح ولو قال اخذت بالثمن
بالغا ما بلغ لم يصح مع الجهالة تفصيا من الغرر الثالثة يجب تسليم الثمن اولا فان امتنع
الشفيع لم يجب على المشتري التسليم حتى يقبض الرابعة لو بلغه ان المشتري اثنان فترك
فبان واحدا او واحدا فبان اثنين او بلغه انه اشترى لنفسه فبان لغيره او بالعكس لم تبطل

الشفعة لاختلاف الغرض في ذلك الخامسة اذا كانت الارض مشغولة بزرع يجب تبقيته
فالشفيع بالخيار بين الاخذ بالشفعة في الحال وبين الصبر حتى يحصد لان له في ذلك غرضا
وهو الانتفاع بالمال وتعذر الانتفاع بالارض المشغولة وفي جواز التاخير مع بقاء الشفعة
تردد السادسة اذا سال البائع الشفيع الاقالة فاقاله لم يصح لانها انما تصح من المتبايعين
المقصد الرابع في لواحق الاخذ بالشفعة وفيه مسائل الاولى اذا اشترى بثمن مؤجل
قال في المبسوط للشفيع اخذه بالثمن عاجلا وله التاخير واخذه بالثمن في محله وفي النهاية
ياخذه عاجلا ويكون الثمن عليه ويلزم كفيلا به ان لم يكن مليا وهو اشبه الثانية
قال المفيد رحمه الله والمرتضى قدس الله روحه الشفعة تورث وقال الشيخ رحمه الله
لا تورث تعويلا على رواية طلحة بن زيد وهو بتري والاول اشبه تمسكا بعموم الاية الثالثة
وهي تورث كالمال فلو ترك زوجة وولدا فللزوجة الثمن وللولد الباقي ولو عفى احد الورثة
عن نصيبه لم تسقط وكان لمن لم يعف ان ياخذ الجميع وفيه تردد ضعيف الرابعة
اذا باع الشفيع نصيبه بعد العلم بالشفعة قال الشيخ سقطت شفعته لان الاستحقاق
بسبب النصيب ولو باع قبل العلم لم تسقط لان الاستحقاق سابق على البيع ولو قيل
ليس له الاخذ في الصورتين كان حسنا تفريع على قوله رحمه الله لو باع الشريك وشرط
الخيار للمشتري ثم باع الشفيع نصيبه قال الشيخ الشفعة للمشتري الاول لان الانتقال
يحقق بالعقد ولو كان الخيار للبائع او لهما فالشفعة للبائع الاول بناء على ان الانتقال
لا يحصل الا بانقضاء الخيار الخامسة لو باع شقصا في مرض الموت من وارث وحابى فيه
فان خرج من الثلث صح وكان للشريك اخذه بالشفعة وان لم يخرج صح منه ما قابل الثمن
وما يحتمله الثلث من المحاباة ان لم يجز الورثة وقيل يمضي في الجميع من الاصل السادسة اذا
صالح الشفيع على ترك الشفعة صح وبطلت الشفعة لانه حق مالي فينفذ فيه الصلح
السابعة اذا تبايعا شقصا فضمن الشفيع الدرك عن البائع او عن المشتري وشرط المتبا

الخيار للشفيع لم تسقط بذلك الشفعة وكذا لو كان وكيلا لاحدهما وفيه تردد لما
فيه من امارة الرضا بالبيع **الثامنة** اذا اخذ بالشفعة فوجد فيه عيبا سابقا على العقد
فان كان الشفيع والمشتري عالمين فلا خيار لاحدهما وان كانا جاهلين فان رده الشفيع
كان المشتري بالخيار في الرد والارش وان اختار الاخذ لم يكن للمشتري الفسخ لخروج الشقص
عن يده قال الشيخ وليس للمشتري المطالبة بالارش ولو قيل له الارش كان حسنا وكذا
لو علم الشفيع بالعيب دون المشتري ولو علم المشتري دون الشفيع كان للشفيع الرد
التاسعة اذا باع الشقص بعوض معين لا مثل له كالعبد فان قلنا لا شفعة فلا بحث
وان اوجبنا الشفعة بالقيمة فاخذ الشفيع وظهر في الثمن عيب كان للبائع رده و
بقيمة الشقص اذا لم يحدث عنده ما يمنع الرد ولا يرتجع الشقص لان الفسخ المتعقب
للبيع الصحيح لا يبطل الشفعة ولو عاد الشقص الى المشتري بملك مستانف كالهبة او الميراث
لم يملك رده على البائع ولو طلبه البائع لم يجب على المشتري اجابته ولو كانت قيمة الشقص
والحال هذه اقل من قيمة العبد هل يرجع الشفيع بالتفاوت فيه تردد والاشبه لا لانه
الثمن الذي اقتضاه العقد ولو كان الشقص في يد المشتري فرد البائع الثمن بالعيب لم
يملك منع الشفيع لان حقه اسبق ويأخذه بقيمة الثمن لانه الذي اقتضاه العقد وللبائع
قيمة الشقص وان زادت عن قيمة الثمن ولو حدث عند البائع ما يمنع رد الثمن رجع بالارش
على المشتري ولا يرجع على الشفيع بالارش ان كان اخذه بقيمة العوض الصحيح **العاشرة**
لو كانت دار لحاضر وغائب وحصة الغائب في يد آخر فباع الحصة وادعى ان ذلك باذن
الغائب قال في الخلاف تثبت الشفعة ولعل المنع اشبه لان الشفعة تابعة لثبوت
البيع فلو قضي بها وحضر الغائب فان صدق فلا بحث وان انكر فالقول قوله مع يمينه
وينتزع الشقص وله اجرته من حين قبضه الى حين رده ويرجع بالاجرة على البائع ان شاء
لانه سبب الاتلاف او على الشفيع لانه المباشر للاتلاف فان رجع على مدعي الوكالة لم يرجع

الوكيل على الشفيع ويرجع الشفيع على الوكيل الاول اخذ وفيه قول آخر هذا اشبه ولو اشترى
شقصا بمائة ودفع اليه عرضا يساوي عشرة لزم الشفيع تسليم مائة او يدع لانه ياخذ بما تضمنه
العقد **ومن اللواحق** البحث فيما تبطل به وتبطل الشفعة بترك المطالبة مع العلم وعدم
العذر وقيل لا تبطل الا ان يصرح بالاسقاط ولو تطاول المدة والاول اظهر ولو نزل
عن الشفعة قبل البيع لم تبطل مع البيع لانه اسقاط ما لم يثبت وفيه تردد وكذا لو شهد
على البيع او بارك للمشتري او للبائع او اذن للمشتري في الابتياع وفيه التردد لان ذلك
ليس بابلغ من الاسقاط قبل البيع ولو بلغه البيع بما يمكن اثباته كالتواتر او شهادة شاهدين
عدلين فلم يطالب وقال لم اصدق بطلت شفعته ولم يقبل عذره لان الواحد ليس حجة ولو
جهلا قدر الثمن بطلت الشفعة لتعذر تسليم الثمن ولو كان البيع في بلد آخر فاخر المطالبة
توقعا للوصول بطلت الشفعة ولو بان الثمن مستحقا بطلت الشفعة لبطلان العقد
وكذا لو تصادق الشفيع والمشتري على غصبية الثمن او اقر الشفيع بغصبيته منع من
المطالبة وكذا لو تلف الثمن المعين قبل قبضه لتحقق البطلان على تردد في هذا ومن
حيل الاسقاط ان يبيع بزيادة عن الثمن ويدفع بالثمن عرضا قليلا فان اخذ الشفيع
لزمه الثمن الذي تضمنه العقد وكذا لو واطأه بثمن ثم انقبض بعضا وابراه من الباقي وكذا
لو نقل الشقص بغير البيع كالهبة او الصلح ولو ادعى عليه الابتياع فصدقه وقال انسيت
الثمن فالقول قوله مع يمينه فاذا حلف بطلت الشفعة اما لو قال لم اعلم كمية الثمن
لم يكن جوابا صحيحا وكلف جوابا غيره وقال الشيخ يرد اليمين على الشفيع **المقصد
الخامس** في التنازع وفيه مسائل **الاولى** اذا اختلفا في الثمن ولا بينة فالقول
قول المشتري مع يمينه لانه الذي ينتزع الشيء من يده وان اقام احدهما بينة قضي له ولا
تقبل شهادة البائع لاحدهما ولو اقام كل واحد منهما بينة حكم ببينة المشتري وفيه
احتمال القضاء ببينة الشفيع لانه الخارج ولو كان الاختلاف بين المتبايعين ولاحدهما

بينة حكم بها ولو كان لكل منهما بينة قال الشيخ يحكم فيها بالقرعة وفيه اشكال لاختصاص
القرعة بموضع اشتباه الحكم ولا اشتباه مع الفتوى بان القول قول البائع مع يمينه مع فقد
البينة فتكون البينة بينة المشتري واذا قضي بالثمن تخير الشفيع في الاخذ بذلك
وفي الترك **الثانية** قال في الخلاف واذا ادعى انه باع نصيبه من اجنبي فانكر الاجنبي
قضي بالشفعة للشريك بظاهر الاقرار وفيه تردد من حيث وقوف الشفعة على ثبوت
الابتياع ولعل الاول اشبه **الثالثة** اذا ادعى ان شريكه ابتاع بعده فانكر فالقول
قول المنكر مع يمينه فان حلف لا يستحق عليه شفعة جاز ولا يكلف اليمين انه لم يشتر بعده
ولو قال كل منهما انا اسبق في الشفعة فكل منهما مدع ومع عدم البينة يحلف كل منهما
لصاحبه ويثبت الدار بينهما ولو كان لاحدهما بينة بالشراء مطلقا لم يحكم بها اذ لا فائدة
فيها ولو شهدت لاحدهما بالتقدم على صاحبه قضي بها ولو كان لهما بينتان بالابتياع
مطلقا او مع تاريخ واحد فلا ترجيح ولو شهدت بينة كل واحد منهما بالتقدم قيل تستعمل
القرعة وقيل تسقطان ويبقى الملك على الشركة **الرابعة** اذا ادعى الابتياع وزعم الشريك انه ورث
واقاما البينة قال الشيخ يقرع بينهما لتحقق التعارض ولو ادعى ان الشريك الايداع قدمت بينة
الشفيع لان الايداع لا ينافي الابتياع ولو شهدت بالابتياع مطلقا وشهدت الاخرى
ان المودع اودعه ما هو ملكه في تاريخ متاخر قال الشيخ قدمت بينة الايداع لانها انفردت
بالملك ويكاتب المودع فان صدق قضي ببينته وسقطت الشفعة وان انكر قضي ببينة
الشفيع ولو شهدت بينة الشفيع ان البائع باع وهو ملكه وشهدت بينة الايداع مطلقا
قضي ببينة الشفيع ولم يراسل المودع لانه لا معنى لمراسلته هنا **الخامسة** اذا تصادق البائع
والمشتري ان الثمن غصب وانكر الشفيع فالقول قوله ولا يمين عليه الا ان يدعى عليه العلم

كتاب احياء الموات

والنظر فيه اطراف اربعة **الاول** في الارضين وهي اما عامرة واما موات فالعامر ملك لمالكه لا
يجوز التصرف فيه الا باذنه وكذا ما به صلاح العامر كالطريق والشرب والقناة ويستوي في ذلك
ما كان من بلاد الاسلام وما كان من بلاد الشرك غير ان ما في بلاد الاسلام لا يغنم وما في بلاد الشرك
يملك بالغلبة عليه واما الموات فهو الذي لا ينتفع به لعطلته اما لانقطاع الماء عنه او لاستيلاء
الماء عليه او لاستيجامه او غير ذلك من موانع الانتفاع فهو للامام لا يملكه احد وان احياه ما لم
يأذن له الامام واذنه شرط فمتى اذن ملكه المحيي له اذا كان مسلما ولا يملكه الكافر ولو قيل يملكه
مع اذن الامام كان حسنا والارض المفتوحة عنوة للمسلمين قاطبة لا يملك احد رقبتها ولا
يصح بيعها ولا رهنها ولو ماتت لم يصح احياؤها لان المالك لها معروف وهو المسلمون
قاطبة وما كان منها مواتا وقت الفتح فهو للامام وكذا كل ارض لم يجر عليها ملك المسلم
وكل ارض جرى عليها ملك لمسلم فهي له او لورثته بعده وان لم يكن لها مالك معروف
فهي للامام ولا يجوز احياؤها الا باذنه فلو بادر مبادر فاحياها من دون اذنه لم يملك
وان كان الامام غائبا كان المحيي احق بها ما دام قائما بعمارتها فلو تركها فبادت آثارها
فاحياها غيره ملكها ومع ظهور الامام يكون له رفع يده عنها وما هو بقرب العامر من الموات
يصح احياؤه اذا لم يكن مرفقا للعامر ولا حريما له ويشترط في التملك بالاحياء شروط
خمسة **الاول** ان لا يكون عليها يد لمسلم فان ذلك يمنع من مباشرة الاحياء لغير المتصرف
الثاني ان لا يكون حريما لعامر كالطريق والشرب وحريم البئر والعين وحد الطريق لمن
ابتكر ما يحتاج اليه في الارض المباحة خمس اذرع وقيل سبع اذرع فالثاني يتباعد هذا
المقدار وحريم الشرب بمقدار مطرح ترابه والمجاز على حافتيه ولو كان النهر في ملك الغير
فادعى الحريم قضي له مع يمينه لانه يدعي ما يشهد به الظاهر وفيه تردد وحريم بئر المعطن
اربعون ذراعا والناضح ستون ذراعا والعين الف ذراع في الارض الرخوة وفي الصلبة
خمسمائة ذراع وقيل حد ذلك ان لا يضر الثاني بالاول والاول اشبه وحريم الحائط في
المباح مقدار مطرح ترابه نظرا الى مسيس الحاجة اليه لو استهدم وقيل الدار مقدار

مقدار مطرح ترابها ومصب مائها ومسلك الدخول والخروج وكذا كل ما ثبت له
حريم اذا ابتكر في الموات اما ما بين الاملاك المعمورة فلا. فرع لو احيا ارضا وغرس في جانبها غرسا
تبرز اغصانه الى المباح او تسري عروقه اليه لم يكن لغيره احياؤه ولو حاول الاحيا كان
للغارس منعه. الشرط الثالث الا يسميه الشرع مشعرا للعبادة كعرفة ومنى والمشعر فان
الشرع دل على اختصاصها موطنا للعبادة فالتعرض لتملكها تفويت لتلك المصلحة اما لو عمر
فيها ما لا يضر ولا يؤدي الى ضيقها عما يحتاج اليه المتعبدون كاليسير لم امنع منه. الرابع
ان لا يكون مما اقطعه امام الاصل ولو كان مواتا خاليا من تحجير كما اقطع النبي صلى الله عليه وآله
الدور وارضا بحضرموت وحضر فرس الزبير فانه يفيد اختصاصا مانعا من المزاحمة فلا يصح
دفع هذا الاختصاص بالاحياء. الخامس الا يسبق اليه سابق بالتحجير فان التحجير يفيد اولوية
لا ملكا للرقبة وان ملك به التصرف حتى لو هجم عليه من يروم الاحياء كان له منعه ولو قاهره
فاحياها لم يملك والتحجير هو ان ينصب عليها المروز او يحوطها بحائط ولو اقتصر على التحجير
واهمل العمارة اجبره الامام على احد الامرين اما الاحياء او التخلية بينها وبين غيره ولو
امتنع اخرجها السلطان من يده او يأذن في الاحياء وللنبي عليه السلام ان يحمي لنفسه
ولغيره من المصالح كالحمى لنعم الصدقة وكذا عندنا للامام الاصل وليس لغيرهما من المسلمين ان
يحمي فلو احياه محي لم يملكه ما دام الحمى مستمرا وما حماه النبي صلى الله عليه وآله او الامام لمصلحة
فزالت جاز نقضه وقيل ما يحميه النبي صلى الله عليه وآله خاصة لا يجوز نقضه لان حماه كالنص.
الطرف الثاني في كيفية الاحياء والمرجع فيه الى العرف لعدم التنصيص شرعا ولغة وقد
عرف انه اذا قصد سكنى ارض فاحاط ولو بخشب او قصب وسقف مما يمكن سكناه يسمى
احياء وكذا لو قصد الحظيرة فاقتصر على الحائط من دون السقف وليس تعليق الباب شرطا ولو
قصد الزراعة كفى في تملكها التحجير بمرز او مسناة وسوق الماء اليها بساقية او ما شابهها
ولا يشترط حراثتها ولا زراعتها لان ذلك انتفاع كالسكنى ولو غرس ارضا فنبت فيها

الغرس وساق اليها الماء تحقق الاحياء وكذا لو كانت مستأجمة فعضد شجرها واصلحها
وكذا لو قطع عنها المياه تحقق الاحياء وكذا لو كانت الغالبة وهيأها للزراعة فان العادة
قاضية بتسمية ذلك كله احياء لانه اخرجها بذلك الى الانتفاع الذي هو ضد الموات ومن فقهائنا
الآن من يسمي التحجير احياء وهو بعيد. الطرف الثالث في المنافع المشتركة وهي الطرق
والمساجد والوقوف المطلقة كالمدارس والمساكن. اما الطرق ففائدتها الاستطراق
والناس فيها شرع فلا يجوز الانتفاع فيها بغيره الا ما لا يفوت به منفعة الاستطراق كالجلوس
غير المضر بالمارة واذا قام بطل حقه ولو عاد بعد ان سبق على مقعده لم يكن له الدفع اما
لو قام قبل استيفاء غرضه لحاجة ينوي معها العود قيل كان احق بمكانه ولو جلس للبيع
والشراء فالوجه المنع الا في المواضع المتسعة كالرحاب نظرا الى العادة ولو كان
كذلك فقام ورحله باق فهو احق به ولو رفعه ناويا للعود فعاد قيل كان احق به لئلا
يتفرق معاملوه فيستضر وقيل يبطل حقه اذ لا سبب للاختصاص وهو اولى وليس
للسلطان ان يقطع ذلك كما لا يجوز احياؤه ولا تحجيره. واما المسجد فمن سبق الى مكان
منه فهو احق به ما دام جالسا فلو قام مفارقا بطل حقه ولو عاد وان قام ناويا للعود
فان كان رحله باقيا فيه فهو احق به والا كان مع غيره سواء وقيل ان قام لتجديد
طهارة او ازالة نجاسة او ما اشبهه لم يبطل حقه ولو استبق اثنان فتوافيا فان
امكن الاجتماع جاز وان تعاسرا اقرع بينهما. واما المدارس والربط فمن سكن بيتا
ممن له السكنى فهو احق به وان تطاولت المدة ما لم يشترط الواقف امدا فيلزمه
الخروج عند انقضائه ولو اشترط مع السكنى التشاغل بالعلم فاهمل الزم الخروج فان
استمر على الشرط لم يجز ازعاجه وله ان يمنع من يساكنه ما دام متصفا بما يستحق معه
السكنى ولو فارق لعذر قيل هو اولى عند العود وفيه تردد ولعل الاقرب سقوط
الاولوية. الطرف الرابع المعادن الظاهرة وهي التي لا تفتقر الى اظهار كالملح

والنفط والقار ولا تملك بالاحياء ولا يختص بها المحجر وفي جواز اقطاع السلطان
المعادن والمياه تردد وكذا في اختصاص المقطع بها ومن سبق اليها فله اخذ حاجته
ولو تسابق اثنان فالسابق اولى ولو توافيا وامكن ان ياخذ كل منهما بغيته فلا بحث
والا اقرع بينهما مع التعاسر وقيل يقسم وهو حسن ومن فقهائنا من يخص المعادن بالامام
فهي عنده من الانفال وعلى هذا لا يملك ما ظهر منها ولا ما بطن ولو صح تملكها بالاحياء لزم
من قوله اشتراط اذن الامام وكل ذلك لم يثبت ولو كان الى جانب المملحة ارض موات اذا
حفر بئر وسيق اليها الماء وصار ملحا صح ملكها بالاحياء واختص بها المحجر ولو اقطعها
الامام صح والمعادن الباطنة التي لا تظهر الا بالعمل كمعادن الذهب والفضة والنحاس
فهي تملك بالاحياء ويجوز للامام اقطاعها قبل ان تملك وحقيقة احيائها ان يبلغ نيلها
ولو حجرها وهو ان يعمل فيها عملا لا يبلغ به نيلها كان احق بها ولم يملكها ولو اهمل اجبر على
اتمام العمل او رفع يده عنها ولو ذكر عذرا انظره السلطان بقدر زوال عذره ثم الزمه احد
الامرين **فرع** لو احيا ارضا فظهر فيها معدن ملكه تبعا لها لانه من اجزائها واما المياه
فمن حفر بئرا في ملك او مباح ليملكها فقد اختص بها كالمحجر فاذا بلغ الماء فقد ملك البئر
والماء ولم يجز لغيره التخطي اليه ولو اخذ منه اعاده ويجوز بيعه كيلا ووزنا ولا يجوز
بيعه اجمع لتعذر تسليمه لاختلاطه بما يتجدد ولو حفرها لا للتملك بل للانتفاع فهو احق بها
مدة مقامه عليها وقيل يجب عليه بذل الفاضل من مائها عن حاجته وكذا قيل في ماء العين
والنهر ولو قيل لا يجب كان حسنا واذا فارق فمن سبق اليها فهو احق بالانتفاع بها واما
العيون والآبار والغيوث فالناس فيها سواء ومن اغترف منها شيئا باناء او حازه في حوض
او مصنع فقد ملكه **وهنا مسائل الاولى** ما يفيضه النهر المملوك من الماء المباح
قال الشيخ لا يملكه الحافر كما اذا جرى السيل الى ارض مملوكة بل الحافر اولى به من غيره لان
يده عليه فاذا كان لجماعة فلهم على قدر سهامهم او تراضوا فيه فلا بحث وان تعاسروا قسم بينهم

سعة الضياع ولو قيل على قدر انصبائهم من النهر كان حسنا **الثانية** اذا استجد جماعة
نهرا فبالحفر يصيرون اولى به فاذا وصلوا منتزع الماء ملكوه وكان بينهم على قدر النفقة
على عمله **الثالثة** اذا لم يف النهر المباح او سيل الوادي بسقي ما عليه دفعة بدئ بالاول
وهو الذي يلي فوهته فاطلق اليه للزرع الى الشراك وللشجر الى القدم وللنخل الى الساق
ثم يرسل الى من دونه ولا يجب ارساله قبل ذلك ولو ادى الى تلف الاخير **الرابعة** لو احيا انسان
ارضا ميتة على مثل هذا الوادي لم يشارك السابقين وقسم له مما يفضل عن كفايتهم وفيه تردد

كتاب اللقطة

الملقوط اما انسان واما حيوان او غيرهما **القسم الاول** يسمى لقيطا ومنبوذا والبحث
والنظر فيه في ثلاثة مقاصد **الاول** في اللقيط وهو كل صبي ضائع لا كافل له ولا ريب
في تعلق الحكم بالتقاط الطفل غير المميز وسقوطه في طرف البالغ العاقل وفي الطفل
المميز تردد اشبهه جواز التقاطه لصغره وعجزه عن دفع ضرورته ولو كان له اب او جد
او ام اجبر الموجود منهم على اخذه وكذا لو سبق اليه ملتقط ثم نبذه فاخذه آخر
الزم الاول اخذه ولو التقط مملوكا ذكرا او انثى لزمه حفظه وايصاله الى صاحبه ولو
ابق منه او ضاع من غير تفريط لم يضمن ولو كان بتفريط ضمن ولو اختلفا في التفريط
ولا بينة فالقول قول الملتقط مع يمينه ولو انفق عليه باع منه في النفقة اذا تعذر استيفاؤها
الثاني في الملتقط ويراعى فيه البلوغ والعقل والحرية فلا حكم لالتقاط الصبي
ولا المجنون ولا العبد لانه مشغول باستيلاء المولى على منافعه ولو اذن له المولى
صح كما لو اخذه المولى ودفعه اليه وهل يراعى الاسلام قيل نعم لانه لا سبيل للكافر
على الملتقط المحكوم باسلامه ظاهرا ولانه لا يؤمن من مخادعته عن الدين ولو كان الملتقط
فاسقا قيل ينتزعه الحاكم من يده ويدفعه الى عدل لان حضانته استئمان ولا امانة
للفاسق والاشبه انه لا ينتزع ولو التقطه بدوي لا استقرار له في موضع التقاطه

او حضر في بريد السفر قيل ينتزع من يده لما لا يؤمن من ضياع نسبه فانه انما يطلب
في موضع التقاطه والوجه الجواز ولا ولاء للملتقط عليه بل هو سائبة يتوالى من شاء واذا
وجد الملتقط سلطانا ينفق عليه استعان به والا استعان بالمسلمين وبذل النفقة عليهم
واجب على الكفاية لانه دفع ضرورة مع التمكن وفيه تردد فان تعذر الامران انفق عليه
الملتقط ورجع بما انفق اذا ايسر اذا نوى الرجوع ولو انفق مع امكان الاستعانة او تبرع
لم يرجع الثالث في احكامه. وهي مسائل الاولى قال الشيخ رحمه الله اخذ اللقيط واجب
على الكفاية لانه تعاون على البر ولانه دفع لضرورة المضطر والوجه الاستحباب الثانية
اللقيط يملك كالكبير ويده دالة على الملك كيد البالغ لان له اهلية التملك فاذا وجد عليه
ثوب قضي به له وكذا ما يوجد تحته او فوقه وكذا ما يكون مشدودا في ثيابه ولو كان على
دابة او جمل او وجد في خيمة او فسطاط قضي له بذلك وبما في الخيمة والفسطاط
وكذا لو وجد في دار لا مالك لها وفيما يوجد بين يديه او الى جانبيه تردد اشبهه انه لا يقضى
له وكذا البحث لو كان على دكة وعليها متاع وعدم القضاء له هنا اوضح خصوصا اذا
كان هناك يد متصرفة الثالثة لا يجب الاشهاد عند اخذ اللقيط لانه امانة فهو كالاستيداع
الرابعة اذا كان للمنبوذ مال افتقر الملتقط في الانفاق عليه الى اذن الحاكم لانه لا ولاية
له في ماله فان بادر فانفق عليه منه ضمن لانه تصرف في مال الغير لا لضرورة ولو تعذر
الحاكم جاز الانفاق ولا ضمان لتحقق الضرورة الخامسة الملقوط في دار الاسلام يحكم
باسلامه ولو ملكها اهل الكفر اذا كان فيها مسلم نظرا الى الاحتمال [illegible] تغليبا لحكم
الاسلام وان لم يكن فيها مسلم فهو رق وكذا ان وجد في دار الحرب هناك من المسلمين
السادسة عاقلة اللقيط الامام اذا لم يظهر له نسب ولم يتوال احدا سواء جنى عمدا او خطأ ما دام صغيرا
فاذا بلغ ففي عمده القصاص وفي خطأه الدية على الامام وفي شبيه العمد الدية في ماله ولو جني
عليه وهو صغير فان كانت على النفس فالدية ان كانت خطأ والقصاص ان كانت عمدا

وان كانت على الطرف قال الشيخ لا يقتص له ولا تؤخذ الدية لانه لا يدرى مراده عند
بلوغه فهو كالصبي لا يقتص له ابوه ولا الحاكم ويؤخر حقه الى بلوغه ولو قيل يجوز استيفاء
الولي الدية مع الغبطة ان كانت خطأ والقصاص ان كانت عمدا كان حسنا اذ لا وجه
للتأخير مع وجود السبب ولا يتولى ذلك الملتقط اذ لا ولاية له في غير الحضانة
السابعة اذا بلغ فقذفه قاذف وقال انه رق فقال بل حر فللشيخ قولان احدهما
لا حد لان الحكم بالحرية غير متيقن بل على الظاهر وهو محتمل فيتحقق الاشتباه الموجب
لسقوط الحد والثاني عليه الحد تعويلا على الحكم بحريته ظاهرا والامور الشرعية منوطة
بالظاهر فيثبت الحد كثبوت القصاص والاخير اشبه الثامنة يقبل اقرار اللقيط على نفسه
بالرق اذا كان بالغا رشيدا ولم تعرف حريته ولا كان مدعيا لها التاسعة اذا ادعى
اجنبي بنوته قبل اذا كان المدعي ابا وان لم يقم بينة لانه مجهول النسب فكان احق
به حرا كان المدعي او عبدا مسلما او كافرا وكذا لو كان اما ولو قيل لا يثبت نسبه الا مع
التصديق كان حسنا ولا يحكم برقه ولا بكفره اذا وجد في دار الاسلام وقيل يحكم بكفره
ان اقام الكافر بينة ببنوته والا حكم باسلامه لمكان الدار وان لحق نسبه بالكافر وفي
الاول ايضا تردد ويلحق بذلك احكام النزاع وهي مسائل خمس الاولى لو اختلفا في الانفاق
فالقول قول الملتقط مع يمينه في قدر المعروف فان ادعى زيادة فالقول قول الملقوط
في الزيادة ولو انكر اصل الانفاق فالقول قول الملتقط ولو كان له مال فانكر
اللقيط انفاقه عليه فالقول قول الملتقط مع يمينه لانه امينه الثانية لو تشاح
ملتقطان مع تساويهما في الشرائط اقرع بينهما اذ لا رجحان وربما انقدح الاشتراك
ولو ترك احدهما للآخر صح ولم يفتقر الى اذن الحاكم لان حق الحضانة لا [illegible]
الثالثة اذا التقطه اثنان فكل واحد منهما لو انفرد اقر في يده وتشاحا فيه اقرع
سواء كانا موسرين او احدهما حاضرين او احدهما وكذا ان كان احد الملتقطين كافرا

اذا كان الملقوط كافرا ولو وصف احدهما فيه علامة لم يحكم له الرابعة اذا ادعى بنوته
اثنان فان كان لاحدهما بينة حكم بها وان اقام كل واحد منهما بينة وكذا لو لم يكن لاحدهما
بينة ولو كان الملتقط احدهما فلا ترجيح باليد اذ لا حكم لها في النسب بخلاف المال لان
لليد فيه اثرا الخامسة اذا اختلف كافر ومسلم او حر وعبد في دعوى بنوته قال الشيخ
يرجح المسلم على الكافر والحر على العبد وفيه تردد القسم الثاني في الملتقط من
الحيوان والنظر في المأخوذ والآخذ والحكم اما الاول فهو كل حيوان مملوك ضائع
أخذ ولا يد عليه ويسمى ضالة واخذه في صورة الجواز مكروه الا حيث يتحقق التلف
فانه طلق والاشهاد مستحب لانه يحفظه على الملتقط ولنفي التهمة ولا يؤخذ
اذا وجد في كلاء وماء او كان صحيحا لقوله عليه السلام خفه حذاؤه وكرشه سقاؤه
فلا تهجه فلو اخذه ضمنه ولا يبرأ الا بتسليمه الى صاحبه ولو فقده سلمه الى
الحاكم لانه منصوب للمصالح فان كان له حمى ارسله فيه والا باعه وحفظ ثمنه لصاحبه
وكذا حكم الدابة وفي البقرة والحمار تردد اظهره المساواة لان ذلك فهم من فحوى المنع
من اخذ البعير اما لو ترك البعير من جهد في غير كلاء ولا ماء جاز اخذه لانه كالتالف و
يملكه الآخذ ولا ضمان لانه كالمباح وكذا حكم الدابة والبقرة والحمار اذا ترك من جهد في
غير كلاء وماء والشاة ان وجدت في الفلاة اخذها الواجد لانها لا تمتنع من صغير السباع
فهي معرضة للتلف والآخذ بالخيار ان شاء ملكها ويضمن على تردد وان شاء احتبسها
امانة في يده لصاحبها ولا ضمان وان شاء دفعها الى الحاكم ليحفظها او يبيعها ويوصل
ثمنها الى المالك وفي حكمها كل ما لا يمتنع من صغير السباع كاطفال الابل والبقر والخيل
والحمير على تردد ولا يؤخذ الغزلان واليحامير اذا ملكا ثم ضلا لانهما الى عصمة
المسلم ولانهما يمتنعان عن صغير السباع بسرعة العدو ولو وجد الضوال في العمران لم
يحل اخذها ممتنعة كانت كالابل او لم تكن كالصغير من الابل والبقر ولو اخذها كان

بالخيار بين امساكها لصاحبها امانة وعليه نفقتها من غير رجوع بها وبين دفعها الى
الحاكم ولو لم يجد حاكما انفق ورجع بالنفقة وان كان شاة حبسها ثلثة ايام فان لم يأت
صاحبها باعها الواجد وتصدق بثمنها ويجوز التقاط كلب الصيد ويلزم تعريفه سنة
ثم ينتفع به اذا شاء ويضمن قيمته الثاني في الواجد ويجوز اخذ الضالة لكل بالغ عاقل
اما الصبي والمجنون فيقطع الشيخ رحمه الله فيهما بالجواز لانه اكتساب وينتزع ذلك
الولي ويتولى التعريف عنهما سنة فان لم يأت مالك فان كان الغبطة في تمليكه وتضمينه
اياها فعل والا ابقاها امانة وفي العبد تردد اشبهه الجواز لان له اهلية الحفظ وهل
يشترط الاسلام الاشبه لا واولى منه بعدم اشتراط العدالة الثالث في الاحكام وهي
مسائل الاولى اذا لم يجد الآخذ سلطانا ينفق على الضالة انفق من نفسه ورجع به وقيل
لا يرجع لان عليه الحفظ وهو لا يتم الا بالانفاق والوجه الرجوع دفعا لتوجه الضرر
بالالتقاط الثانية اذا كان للقطة نفع كالظهر واللبن والخدمة قال في النهاية كان
ذلك بازاء ما انفق وقيل ينظر في النفقة وقيمة المنفعة ويتقاصان وهو اشبه
الثالثة لا تضمن الضالة بعد الحول الا مع قصد التملك ولو قصد الحفظ لم يضمن الا
مع التفريط او التعدي ولو قصد التملك ثم نوى الاحتفاظ لم يزل الضمان ولو قصد
الحفظ ثم نوى التملك لزم الضمان الرابعة قال الشيخ رحمه الله اذا وجد مملوكا بالغا
او مراهقا لم يؤخذ وكان كالضالة الممتنعة ولو كان صغيرا جاز اخذه وهذا حسن
لانه مال معرض للتلف الخامسة من وجد عبده في غير مصره فاحضر من شهد على
شهوده بصفته لم يدفع اليه لاحتمال التساوي في الاوصاف ويكلف احضار الشهود
ليشهدوا بالعين ولو تعذر احضارهم لم يجب حمل العبد الى بلدهم ولا بيعه على من يحمله
ولو راى الحاكم ذلك صلاحا جاز ولو تلف قبل الوصول او بعده ولم يثبت دعواه ضمن
المدعي قيمة العبد واجرته القسم الثالث من اللقطة وهو يعتمد بيان امور ثلثة

الاول اللقطة كل مال ضائع اخذ ولا يد عليه فما كان دون الدرهم جاز اخذه والانتفاع
به بغير تعريف وما كان ازيد من ذلك فان وجده في الحرم قيل يحرم اخذه وقيل يكره وهو الاشبه
ولا يحل اخذها الا مع نية الانشاد ويجب تعريفها حولاً فان جاء صاحبها والا تصدق بها او
استبقاها امانة وليس له تملكها ولو تصدق بها بعد الحول فكره المالك فيه قولان ارجحهما
انه لا يضمن لانها امانة وقد دفعها دفعاً مشروعاً وان وجدها في غير الحرم عرفها حولاً
ان كان مما يبقى حولاً ان كان مما يبقى كالثياب والامتعة والاثمان ثم هو مخير بين تملكها
وعليه ضمانها وبين الصدقة بها عن مالكها ولو حضر المالك فكره الصدقة لزم الملتقط
ضمانها اما مثلاً او قيمة وبين ابقائها في يد الملتقط امانة لمالكها من غير ضمان ولو
كانت مما لا يبقى كالطعام قومه على نفسه وانتفع به وان شاء دفعه الى الحاكم ولا
ضمان ولو كان بقاؤها يفتقر الى العلاج كالرطب المفتقر الى التجفيف يرفع خبرها
الى الحاكم ليبيع بعضاً وينفقه في اصلاح الباقي وان راى الحاكم الحظ في بيعه وتعريف
ثمنه جاز وفي جواز التقاط النعلين والاداوة والسوط خلاف اظهره الجواز مع
كراهة وكذا العصا والشظاظ والحبل والوتد والعقال واشباهها من الآلات
التي يعظم نفعها وتصغر قيمتها ويكره اخذ اللقطة مطلقاً خصوصاً للفاسق وتتاكد
فيه مع العسر ويستحب الاشهاد عليها مسائل خمس الاولى ما يوجد في المفاوز او في
خربة قد هلك اهلها فهو لواجده ينتفع به بلا تعريف وكذا ما يجده مدفوناً في ارض لا
مالك لها ولو كان لها مالك او بائع عرفه فان عرفه فهو احق به والا فهو لواجده وكذا لو وجده
في جوف دابة ولم يعرفه البائع اما لو وجده في جوف سمكة فهو لواجده الثانية من
اودع لصاً مالاً وهو يعلم انه ليس للمودع لم يرده عليه مسلماً كان او كافراً فان عرف المالك دفعه اليه
والا كان حكمه حكم اللقطة الثالثة من وجد في داره او صندوقه مالاً ولا يعرفه فان كان
يدخل الدار غيره او يتصرف في الصندوق سواه فهو لقطة والا فهو له الرابعة لا

تملك اللقطة قبل الحول ولو نوى ذلك ولا بعد الحول ما لم يقصد التملك وقيل يملكها بمضي
التعريف حولاً وان لم يقصد وهو بعيد الخامسة قال الشيخ رحمه الله اللقطة تضمن بمطالبة
المالك لا بنية التملك وهو بعيد لان المطالبة تترتب على الاستحقاق الثاني الملتقط وهو
من له اهلية الاكتساب والحفظ فلو التقط الصبي جاز ويتولى الولي التعريف عنه وكذا المجنون
وكذا يصح الالتقاط من الكافر لان له اهلية الاكتساب وفي اخذه لقطة الحرم تردد
ينشأ من كونهم ليسوا اهلاً للاستيمان وللعبد اخذ كل واحد من اللقطتين في رواية
ابي خديجة عن ابي عبد الله عليه السلام لا يعرض لها المملوك واختار الشيخ الجواز وهو
لان له اهلية الاستيمان والاكتساب وكذا المدبر وام الولد والجواز اظهر في طرف المكاتب
لان له اهلية الاكتساب الثالث الاحكام وهي مسائل الاولى ليس التوالي شرطاً
في التعريف فلو فرق جاز وايقاعه عند اجتماع الناس وبروزهم كالغدوات والعشيات
وكيفيته ان يقول من ضاع له ذهب او فضة او ثوب او ما شاكل ذلك من الالفاظ ولو اوغل
في الابهام كان احوط كان يقول من ضاع له مال او شيء فانه ابعد ان يدخله التخمين وزمانه
ايام المواسم والمجتمعات كالاعياد وايام الجمع ومواضعه مواطن الاجتماع كالمشاهد
وابواب المساجد والجوامع والاسواق ويكره داخل المسجد ويجوز ان يعرف بنفسه وبمن
يستنيبه او من يستاجره الثانية اذا دفع اللقطة الى الحاكم فباعها فان وجد المالك
الثمن ليس له الا رده على الملتقط لانه بولاية الصدقة او التملك الثالثة قيل لا يجب
التعريف الا مع نية التملك وفيه اشكال ينشأ من خفاء حالها عن المالك ولا يجوز تملكها الا
بعد التعريف ولو تعيبت بيده حولاً وهي امانة في يد الملتقط مدة الحول لا يضمنها الا
بالتفريط او التعدي ونماؤها من المالك وزيادتها المتصلة كانت الزيادة وبعد التعريف
يضمن ان نوى التملك ولا يضمن ان نوى الامانة ولو نوى التملك فجاء المالك لم يكن له
الانتزاع وطالب بالمثل او القيمة ان لم يكن مثلية ولو رد الملتقط العين جاز وكذا النماء

المنفصل ولو عابت بعد التلف فاراد ردها مع الارش جاز وفيه اشكال لان الحق تعلق
بغير العين فلم يلزمه اخذها معيبة. الرابعة اذا التقط العبد ولم يعلم المولى فعرّف
حولاً ثم اتلفها تعلق الضمان برقبته يتبع بذلك اذا اعتق كالقرض الفاسد ولو علم
المولى قبل التعريف ولم ينتزعها منه ضمن لتفريطه بالاهمال اذا لم يكن امينا وفيه تردد
ولو عرّفها العبد ملكها المولى ان شاء وضمن ولو انتزعها المولى لزمه التعريف وله التملك
بعد الحول او الصدقة مع الضمان او ابقاؤها امانة. الخامسة لا تدفع اللقطة الا
بالبينة ولا يكفي الوصف ولو وصف صفات لا يطلع عليها الا المالك غالبا
مثل ان يصف وكاءها وعفاصها ووزنها ونقدها فان تبرع الملتقط بالتسليم
لم يمنع وان امتنع لم يجبر. فرعان لو ردها بالوصف ثم اقام آخر بينة بها انتزعها
فان كانت تالفة كان له مطالبة الآخذ بالعوض لفساد القبض وله مطالبة الملتقط
لمكان الحيلولة لكن لو طالب الملتقط رجع على الآخذ ما لم يكن اعترف له بالملك ولو
طالب الآخذ لم يرجع على الملتقط. الثاني لو اقام واحد بينة بها فدفعت اليه ثم
اقام آخر بينة بها ايضا فان لم يكن ترجيح اقرع بينهما فان خرجت للثاني انتزعت من
الاول وسلمت اليه ولو تلفت لم يضمن الملتقط ان كان دفعها بحكم الحاكم ولو كان دفعها
باجتهاده ضمن. اما لو قامت البينة بعد الحول وتملك الملتقط ودفع العوض الى
الاول ضمن الملتقط للثاني على كل حال لان الحق ثابت في ذمته لم يتعين بالدفع ورجع
الملتقط على الاول لتحقق بطلان الحكم

كتاب الفرائض

والنظر في المقدمات والمقاصد واللواحق. والمقدمات اربع الاولى في موجبات
الارث وهي اما نسب واما سبب فالنسب مراتب ثلاث الاولى الابوان والولد
وان نزل الثانية الاخوة واولادهم وان نزلوا والاجداد وان علوا الثالثة الاخوال

والاعمام والسبب اثنان زوجية وولاء والولاء ثلاث مراتب ولاء العتق ثم ولاء تضمن
الجريرة ثم ولاء الامامة. وتنقسم الوراث فمنهم من لا يرث الا بالفرض وهم الام من
الانساب الا على الرد والزوج والزوجة من الاسباب الا نادرا ومنهم من يرث
تارة بالفرض واخرى بالقرابة وهم الاب والبنت او البنات والاخت او الاخوات
وكلالة الام ومن عدا هؤلاء لا يرث الا بالقرابة فاذا كان الوارث لا فرض له ولم
يشاركه آخر فالمال له مناسبا كان او مسابا وان شاركه من لا فرض له فالمال لهما فان
اختلفت الوصلة فلكل طائفة نصيب من يتقرب به كالخال او الاخوال مع العم
او الاعمام فللاخوال نصيب الام وهو الثلث وللاعمام نصيب الاب وهو الثلثان وان
كان ذا فرض اخذ نصيبه فان لم يكن معه مساو وكان الرد عليه مثل بنت مع اخ او اخت
مع عم فلكل واحدة نصيبها والباقي يرد عليها لانها اقرب ولا يرد على الزوجة مطلقا ولا
على الزوج مع وجود وارث عدا الامام وان كان معه مساو وذو فرض وكانت
التركة بقدر السهام قسمت على الفريضة وان زادت كان الزائد ردا عليهم على قدر
السهام ما لم يكن حاجب لاحدهم او ينفرد بزيادة في الوصلة ولو نقصت التركة كان
النقص داخلا على البنت او البنات او من تقرب بالاب دون من يتقرب بالام
مثال الاول ابوان وبنت فصاعدا او اثنان من ولد الام مع اختين للاب والام او للاب
او زوج واخت لاب ومثال الثاني ابوان وبنت واخوة ومثال الثالث ابوان او
زوج وبنتان ابوان او زوج وبنت زوج او زوجة واثنان من ولد الام مع اختين
للاب والام او للاب وان لم يكن المساوي ذا فرض كان له ما بقي مثاله ابوان او
احدهما وابن او زوج او زوجة وابن وزوج او زوجة اخ وزوج او زوجة
المقدمة الثانية في موانع الارث وهي ثلاثة الكفر والقتل والرق. والكفر المانع
هو ما يخرج به معتقده عن سمة الاسلام فلا يرث ذمي ولا حربي ولا مرتد مسلما

ويرث المسلم الكافر اصليا ومرتدا ولو مات كافر وله ورثة كفار ووارث مسلم كان ميراثه للمسلم ولو كان مولى نعمة او ضامن جريرة دون الكافر وان قرب ولو لم يخلف الكافر مسلما ورثه الكافر اذا كان اصليا ولو كان الميت مرتدا ورثه الامام مع عدم الوارث المسلم وفي رواية يرثه الكافر وهي شاذة ولو كان للمسلم وراث كفار لم يرثوه وورثه الامام مع عدم الوارث المسلم واذا اسلم الكافر على ميراث قبل قسمته شارك اهله ان كان مساويا في الدرجة وانفرد به ان كان اولى ولو اسلم بعد القسمة او كان الوارث واحدا لم يكن له نصيب اما لو لم يكن وارث سوى الامام فاسلم الوارث فهو اولى من الامام لرواية ابي بصير وقيل ان كان قبل نقل التركة الى بيت المال ورث وان كان بعده لم يرث وقيل لا يرث لان الامام كالوارث الواحد ولو كان الوارث زوجا او زوجة وآخر كافرا فاسلم اخذ ما فضل عن نصيب الزوجية وفيه اشكال ينشأ من عدم امكان القسمة ولو قيل يشارك مع الزوجة دون الزوج كان وجها لان مع فريضة الزوجة يمكن القسمة مع الامام والزوج يرد عليه ما فضل فلا يتقدر فريضته قسمة فيكون كبنت مسلمة واب كافر واخت مسلمة واخ كافر

مسائل اربع الاولى اذا كان احد ابوي الطفل مسلما حكم باسلامه وكذا لو اسلم احد الابوين وهو طفل ولو بلغ فامتنع عن الاسلام قهر عليه ولو اصر كان مرتدا **الثانية** لو خلف نصراني اولادا صغارا وابن اخ وابن اخت مسلمين كان لابن الاخ ثلثا التركة ولابن الاخت ثلث وينفق الاثنان على الاولاد بنسبة حقهما فان بلغ الاولاد مسلمين فهم احق بالتركة على رواية مالك بن اعين وان اختاروا الكفر استقر ملك الوارثين على ما ورثاه ومنع الاولاد وفيه اشكال ينشأ من اجراء الطفل مجرى ابيه في الكفر وسبق القسمة على الاسلام يمنع الاستحقاق **الثالثة** المسلمون يتوارثون وان اختلفوا في المذاهب والكفار يتوارثون وان اختلفوا في النحل **الرابعة** تقسم تركة

المرتد عن فطرة حين ارتداده وتبين زوجته وتعتد عدة الوفاة سواء قتل او بقي ولا يستتاب والمرأة لا تقتل وتحبس وتضرب اوقات الصلوات ولا تقسم تركتها حتى تموت ولو كان المرتد لا عن فطرة استتيب فان تاب والا قتل ولا يقسم ماله حتى يموت وتعتد زوجته من حين اختلاف دينهما فان عاد قبل خروجها من العدة فهو احق بها وان خرجت العدة ولم يعد فلا سبيل له عليها واما القتل فيمنع القاتل من الارث اذا كان عمدا ظلما وان كان بحق لم يمنع ولو كان القتل خطأ ورث على الاشبه وخرج المفيد رحمه الله وجها هو المنع من الدية وهو حسن والاول اشبه ويستوي في ذلك الاب والولد وغيرهما من ذوي الانساب والاسباب ولو لم يكن وارث سوى القاتل كان الميراث لبيت المال ولو قتل اباه وللقاتل ولد ورث جده اذا لم يكن هناك ولد للصلب ولم يمنع من الميراث بجناية ابيه ولو كان للقاتل وارث كافر منعا جميعا وكان الميراث للامام ولو اسلم الكافر كان الميراث له والمطالبة اليه وفيه قول آخر وهنا مسائل **الاولى** اذا لم يكن للمقتول وارث سوى الامام فله المطالبة بالقود او الدية مع التراضي وليس له العفو **الثانية** الدية في حكم مال المقتول يقضى منها دينه ويخرج منها وصاياه سواء قتل عمدا فاخذت الدية او خطأ **الثالثة** يرث الدية كل مناسب ومسابب عدا من يتقرب بالام فيه خلاف ولا يرث احد الزوجين القصاص ولو وقع التراضي بالدية ورثا نصيبهما منها واما الرق فيمنع في الوارث والموروث فمن مات وله وارث حر وآخر مملوك فالميراث للحر ولو بعد دون الرق وان قرب ولو كان الوارث رقا وله ولد حر لم يمنع الولد برق ابيه ولو كان الوارث اثنين فصاعدا فعتق المملوك قبل القسمة شارك ان كان مساويا وانفرد ان كان اولى ولو كان عتقه بعد القسمة لم يكن له نصيب وكذا لو كان المستحق للتركة واحدا لم يستحق العبد بعتقه نصيبا واذا لم يكن للميت وارث سوى المملوك اشتري المملوك من التركة واعتق واعطي بقية المال ولو قصر المال عن ثمنه قيل

ينعتق بما وجد ويسعى في الباقي وقيل لا ينعتق ويكون الميراث للإمام وهو الأظهر وكذا
لو ترك وارثين أو أكثر وقصر نصيب كل واحد منهم أو نصيب بعضهم عن قيمته لم ينعتق و
كان الميراث للإمام ولو كان العبد قد انعتق بعضه ورث من نصيبه بقدر حريته
ومنع بقدر رقيته وكذا يورث منه وحكم الأمة كذلك مسئلتان الأولى يفك الأبوان
للإرث إجماعا وفي الأولاد تردد أظهره أنهم يفكون وهل يفك من عدا الآباء والأولاد
الأظهر لا وقيل يفك كل وارث ولو كان زوجا أو زوجة الأولى وفي الثانية أم
الولد لا ترث وكذا المدبر ولو كان زوال ثامن مدبره وكذا المكاتب المشروط والمطلق
الذي لم يؤد شيئا ومن لواحق أسباب المنع أربعة الأول اللعان سبب لسقوط
نسب الولد فلو اعترف به بعد اللعان ألحق به وورثه الولد الثاني الغائب غيبة منقطعة
لا يورث حتى يتحقق موته أو تنقضي مدة لا يعيش مثله إليها غالبا فيحكم لورثته الموجودين
في وقت الحكم وقيل يورث بعد انقضاء عشر سنين من غيبته وقيل يدفع ماله إلى وارثه
الملي والأول أولى الثالث الحمل يرث بشرط انفصاله حيا ولو سقطت ميتا لم يكن له
نصيب ولو مات بعد وجوده حيا كان نصيبه لوارثه ولو سقط بجناية اعتبر بالحركة
التي لا تصدر إلا من حي دون التقلص الذي يحصل طبعا لا اختيارا الرابع إذا
مات وعليه دين يستوعب التركة لم تنتقل إلى الوارث وكانت على حكم مال الميت وإن لم
يكن مستوعبا انتقل إلى الورثة ما فضل منه وما قابل الدين باق على حكم مال الميت المقدمة
الثالثة في الحجب الحجب قد يكون عن أصل الإرث وقد يكون عن بعض الفرض فالأول
ضابطه مراعاة القرب فلا ميراث لولد ولد مع ولد ذكرا كان أو أنثى حتى أنه لا ميراث
لابن ابن مع بنت ومتى اجتمع أولاد الأولاد وإن سفلوا فالأقرب منهم يمنع الأبعد ويمنع الولد
من يتقرب بالأبوين أو بأحدهما كالإخوة وبنيهم والأجداد وآبائهم والأعمام والأخوال
وأولادهم ولا يشارك الأولاد في الإرث سوى الأبوين والزوج أو الزوجة فإذا عدم الأولاد

قرب والأولاد فالإخوة والأجداد ويمنع الأخ ولد الأخ ولو اجتمعوا بطونا متنازلة فالأقرب
أولى من الأبعد ويمنع الإخوة وأولادهم وإن نزلوا من يتقرب بالأجداد من الأعمام والأخوال
وأولادهم ولا يمنعون آباء الأجداد فإن الجد وإن علا جد لكن لو اجتمعوا بطونا متصاعدة
فالأدنى إلى الميت أولى من الأبعد والأعمام والأخوال مع التساوي في الدرج والأخوال وأولادهم
وإن نزلوا يمنعون أعمام الأب وأخواله وكذا أولاد أعمام الأب وأخواله يمنعون أعمام الجد
وأخواله ويسقط من يتقرب بالأب مع الأب والأم مع التساوي في الدرج والمناسب وإن بعد يمنع
مولى النعمة وكذا مولى النعمة أو من قام مقامه في ميراث المعتق يمنع ضامن الجريرة وضامن
الجريرة يمنع الإمام وأما الحجب عن بعض الفرض فاثنان حجب الولد وحجب الإخوة أما
السدس الولد فإنه وإن نزل ذكرا كان أو أنثى يمنع الأبوين عما زاد عن السدسين إلا مع البنت
أو البنتين فصاعدا مع أحد الأبوين ويحجب أيضا الزوج والزوجة عن نصيبهما الأعلى
إلى الأخفض وللزوج والزوجة ثلاثة أحوال الأولى أن يكون في الفريضة ولد وإن
سفل فللزوج الربع وللزوجة الثمن الثانية ألا يكون هناك ولد ولا ولد ولد وإن نزل
فللزوج النصف وللزوجة الربع ولا ينقصان عنهما لأن العول عندنا باطل الثالثة
أن لا يكون هناك وارث أصلا من مناسب ولا مسابب فالنصف للزوج والباقي يرد
عليه وللزوجة الربع وهل يرد عليها فيه أقوال ثلاثة أحدها يرد والآخر لا يرد والثالث
يرد مع عدم الإمام لا مع وجوده والحق أنه لا يرد وأما حجب الإخوة فإنهم يمنعون الأم
عما زاد على السدس بشروط أربعة أن يكونوا رجلين فصاعدا أو رجلا وامرأتين أو أربع
نساء الثاني ألا يكونوا كفرة ولا رقا وهل يحجب القاتل فيه تردد والظاهر أنه لا
يحجب الثالث أن يكون الأب موجودا الرابع أن يكونوا للأب والأم أو للأب وفي اشتراط
وجودهم منفصلين لا حملا تردد أظهره أنه شرط ولا يحجب أولاد الإخوة ولا الخناثى
أقل من أربعة لاحتمال أن يكونوا إناثا المقدمة الرابعة في مقادير السهام واجتماعها

السهام ستة النصف والربع والثمن والثلثان والثلث والسدس فالنصف نصيب
الزوج مع عدم الولد وان نزل وسهم البنت والاخت للاب والام او الاخت للاب
والربع سهم الزوج مع وجود الولد وان نزل والزوجة مع عدمه والثمن سهم الزوجة
مع الولد وان نزل والثلثان سهم البنتين فصاعدا والاختين فصاعدا للاب والام او
للاب والثلث سهم الام مع عدم من يحجبها من الولد وان نزل والاخوة وسهم الابوين
مع الولد وان نزل وسهم الام مع الاخوة للاب والام او للاب مع وجود الاب وسهم الواحد
من ولد الام ذكرا كان او انثى وهذه الفروض منها ما يصح ان يجتمع ومنها ما يمتنع فالنصف
يجتمع مع مثله ومع الربع ومع الثمن ولا يجتمع مع الثلثين لبطلان العول بل يكون
النقص داخلا على الاختين دون الزوج ويجتمع النصف مع الثلث ومع السدس ولا
يجتمع الربع والثمن مع الثلث ويجتمع الربع مع السدس ويجتمع الثمن مع الثلثين والسدس ولا
يجتمع مع الثلث ولا يجتمع الثلث مع السدس تسمية تفريع يلحق بذلك مسئلتان الاولى لا
يثبت الميراث عندنا بالتعصيب فاذا ابقت الفريضة فان كان هناك مساو ولا فرض له
فالفاضل له بالقرابة مثل ابوين وزوج او زوجة للام ثلث الاصل وللزوج او الزوجة
نصيبه وللاب الباقي وكذا ابوان وابن وزوج وكذا زوج واخوان من الام واخ
او اخوة من اب وام او من اب وان كان الابعد الوارث رد الفاضل على ذوي القرب
عدا الزوج والزوجة مثل ابوين واحدهما وبنت واخ او عم الثانية العول عندنا
باطل لاستحالة ان يفرض الله سبحانه في مال ما لا يقوم به ولا يكون العول الا بمزاحمة
الزوج او الزوجة فيكون النقص داخلا على الاب او البنت او البنتين ومن يتقرب
بالاب والام او بالاب من الاخت او الاخوات دون من يتقرب بالام مثل زوج وابوين
وبنت او زوج واحد الابوين وبنتين فصاعدا او زوجة وابوين وبنتين او زوج مع
كلالة الام واخت او اخوات للاب والام او للاب واما المقاصد فثلثة الاولى في مراتب

الانساب وهم ثلث مراتب الاولى الابوان والاولاد فان انفرد الاب فالمال له وان انفرد
الام فلها الثلث والباقي رد عليها ولو اجتمع الابوان فللام الثلث وللاب الباقي ولو
كان هناك اخوة كان لها السدس وللاب الباقي ولا يرث الاخوة شيئا ولو انفرد الابن
فالمال له ولو كانوا اكثر من واحد فهم سواء في المال ولو انفردت البنت فلها النصف و
الباقي رد عليها ولو كان بنتان فصاعدا فلهما او لهن الثلثان والباقي رد عليهما او عليهن
واذا اجتمع الذكران والاناث فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولو اجتمع الابوان
او احدهما مع الاولاد فلكل واحد من الابوين السدس والباقي للاولاد بالسوية ان كانوا
ذكورا وان كان معهم انثى او اناث فللذكر مثل حظ الانثيين ولو كان معهم زوج او زوجة
اخذ حصته الدنيا وكذا الابوان والباقي للاولاد ولو كان مع الابوين بنت فللابوين
السدسان وللبنت النصف والباقي رد عليهم اخماسا ولو كان اخوة للاب كان الرد
على الاب والبنت ارباعا ولو دخل معهم زوج كان له نصيبه الادنى وللابوين كذلك
والباقي للبنت ولو كان زوجة اخذ كل ذي فرض فرضه والباقي يرد على البنت و
الابوين دون الزوجة ومع الاخوة يرد الباقي على البنت والاب ارباعا ولو انفرد احد الابوين
معها كان المال بينهما ارباعا ولو دخل معهما زوج او زوجة كان الفاضل يرد على البنت
وواحد الابوين دون الزوج والزوجة ولو كان بنتان فصاعدا فللابوين السدسان وللبنتين
فصاعدا الثلثان بالسوية ولو كان معهم زوج او زوجة كان لكل واحد منهما نصيبه الادنى
وللابوين السدسان والباقي للبنتين فصاعدا ولو كان احد الابوين كان له السدس وللبنتين
فصاعدا الثلثان والباقي يرد عليهم اخماسا ولو كان زوج كان النقص داخلا على البنتين فصاعدا
ولو كان زوجة كان لها نصيبها وهو الثمن والباقي بين احد الابوين والبنات اخماسا ولو كان
مع الابوين زوج فله النصف وللام ثلث الاصل والباقي للاب ومع الاخوة للام السدس
والباقي للاب ولو كان معهما زوجة فلها الربع وللام ثلث الاصل ان لم يكن اخوة والباقي

ه

الطعمة دون الأم ولو خلف أبوين وزوجا استحب للأم الطعمة دون الأب ولا يطعم الجد
للأب ولا الجدة له إلا مع وجوده ولا الجد للأم ولا الجدة لها إلا مع وجودها المرتبة
الثانية الإخوة والأجداد إذا انفرد الأخ للأب والأم فالمال له فإن كان معه أخ أو
إخوة فالمال بينهم بالسوية ولو كان أنثى أو إناثا فللذكر سهمان وللأنثى سهم ولو كان المنفرد
أختا لها كان لها النصف والباقي يرد عليها ولو كان أختان فصاعدا كان لهما أو لهن
الثلثان والباقي يرد عليهما أو عليهن ويقوم مقام كلالة الأب والأم مع عدمهم كلالة
الأب ويكون حكمهم في الاجتماع والانفراد حكم كلالة الأب والأم ولا يرث أخ ولا
أخت من أب مع أحد من الإخوة للأب والأم لاجتماع السببين ولو انفرد الواحد
من ولد الأم كان له السدس والباقي رد عليه ذكرا كان أو أنثى وللاثنين فصاعدا الثلث
بينهم بالسوية ذكرانا كانوا أو إناثا أو ذكرانا وإناثا ولو كان الإخوة متفرقين كان لمن
يتقرب بالأم السدس إن كان واحدا والثلث إن كانوا أكثر بينهم بالسوية والثلثان لمن يتقرب بالأب والأم
واحدا كان أو أكثر لكن لو كان أنثى كان لها النصف بالتسمية والباقي بالرد وإن كانتا
اثنتين فلهما الثلثان فإن بقيت الفريضة فلهما الفاضل فإن كانوا ذكورا فالباقي بعد
كلالة الأم بينهم بالسوية وإن كانوا ذكورا وإناثا فالباقي بينهم للذكر سهمان وللأنثى
سهم والجد إذا انفرد فالمال له لأب كان أو لأم وكذا الجدة ولو كان جدا وجدة أو
...هما لأب كان لمن يتقرب منهم بالأم الثلث ولمن يتقرب بالأب الثلثان للذكر مثل حظ
الأنثيين وإذا اجتمع مع الإخوة للأم جد وجدة أو أحدهما من قبلها كان الجد كالأخ
والجدة كالأخت وكان الثلث بينهم بالسوية وكذا إذا اجتمع مع الإخوة من الأب
فصاعدا للأب والأم أو للأب جد وجدة أو أحدهما كان الجد كالأخ من قبله والجدة
كالأخت يقتسم الباقي بعد كلالة الأم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وللزوج والزوجة
يأخذان نصيبهما الأعلى مع الإخوة اتفقت الوصلة أو اختلفت ويأخذ من تقرب

للأب مسائل الأولى أولاد الأولاد يقومون مقام آبائهم في مقاسمة الأبوين وشرط
ابن بابويه في توريثهم عدم الأبوين وهو متروك ويمنع الأولاد من تقرب بهم ومن يتقرب بالأبوين
من الإخوة وأولادهم والأجداد وآبائهم والأعمام والأخوال وأولادهم ويترتبون الأقرب
فالأقرب فلا يرث بطن مع من هو أقرب منه إلى الميت ويرث كل واحد منهم نصيب من يتقرب
به فيرث ولد البنت نصيبها ذكرا كان أو أنثى وهو النصف إن انفرد أو كان مع الأبوين
ويرد عليه كما يرد على أمه لو كانت موجودة ويرث ولد الابن نصيب أبيه ذكرا كان أو أنثى
جميع المال إن انفرد وما فضل عن حصص الفريضة إن كان معه وارث كالأبوين أو
أحدهما والزوج أو الزوجة ولو انفرد أولاد الابن وأولاد البنت كان لأولاد الابن
الثلثان ولأولاد البنت الثلث على الأظهر ولو كان زوج أو زوجة كان له نصيبه الأدنى
والباقي بينهم لأولاد البنت الثلث ولأولاد الابن الثلثان المسألة الثانية أولاد
البنت يقتسمون نصيبهم للذكر مثل حظ الأنثيين كما يقتسم أولاد الابن وقيل
يقتسمون بالتسوية وهو متروك الثالثة يحبى الولد الأكبر من تركة أبيه بثياب بدنه
وخاتمه وسيفه ومصحفه وعليه قضاء ما عليه من صلاة وصيام ومن شرط اختصاصه
أن لا يكون سفيها ولا فاسد الرأي على قول مشهور وأن يخلف الميت مالا غير ذلك فلو
لم يخلف سواه لم يخص منه بشيء ولو كان الأكبر أنثى لم تحب وأعطي الأكبر من الذكور
الرابعة لا يرث الجد ولا الجدة مع أحد الأبوين شيئا لكن يستحب أن يطعما سدس الأصل
إذا زاد نصيبه عن ذلك مثل أن يخلف أبويه وجدا وجدة لأب وجدا وجدة
لأم فللأم الثلث وتطعم نصف نصيبها جدا وجدة بالتسوية ولو كان واحدا كان
السدس له وللأب الثلثان ويطعم جدا وجدة له سدس أصل التركة بالتسوية ولو
كان واحدا كان السدس له ولو حصل لأحدهما السدس من غير زيادة وحصل للآخر
الزيادة استحب له الطعمة صاحب السدس ولو خلف أبوين وإخوة استحب للأب

بالام نصيبه المسمى من اصل التركة وما يفضل فلكلالة الاب والام ومع عدمهم فلكلالة الاب
ويكون النقص داخلا على من يتقرب بالاب والام او بالاب كما في زوج مع واحد من كلالة الام
مع اخت للاب وان فرضت الزيادة كما في واحد من كلالة الام مع اخت لاب وام كان الفاضل
للاخت خاصة وان كانت للاب فهل تختص بالفاضل عن السهام قيل نعم لان النقص يدخل
عليها بمزاحمة الزوج او الزوجة ولما روي عن ابي جعفر عليه السلام في ابن اخت لاب
وابن اخت لام قال لابن الاخت للام السدس والباقي لابن الاخت للاب وفي طريقها
علي بن فضال وفيه ضعف وقيل يرد على من يتقرب بالام وعلى الاخت او الاخوة
للاب ارباعا او اخماسا للتساوي في الدرجة وهو اولى مسائل ثلث الاولى الجد
وان علا يقاسم الاخوة مع عدم الادنى ولو اجتمعا مع الاخوة شاركهم الادنى وسقط
الابعد الثانية اذا ترك جد ابيه وجدته لابيه وجده وجدته لامه ومثلهم من امه
كان لاجداد الام الثلث بينهم ارباعا ولاجداد الاب الثلثان بينهم اثلاثا ثلثا ذلك
لجده وجدته لابيه بينهما للذكر مثل حظ الانثيين والثلث الاخر لجده وجدته لامه اثلاثا
على ما ذكره الشيخ رحمه الله فيكون اصل الفريضة ثلاثة تنكسر على الفريقين فتضرب اربعة
في تسعة ثم تضرب المجتمع في ثلاثة فتكون مائة وثمانية الثالثة الاخ من ام مع ابن اخ لاب
وام الميراث كله للاخ من الام لانه اقرب وقال ابن شاذان له السدس والباقي لابن الاخ
للاب والام لانه يجمع السببين وهو ضعيف لان كثرة الاسباب مع التساوي في الدرجة لا
مع التفاوت خاتمة اولاد الاخوة والاخوات يقومون مقام آبائهم عند عدمهم
يرث كل واحد منهم نصيب من يتقرب به فان كان واحدا كان له النصيب وان كانوا
جماعة اقتسموا ذلك النصيب بينهم بالسوية ان كانوا ذكرانا او اناثا وان اجتمعوا
فللذكر مثل حظ الانثيين وان كانوا اولاد اخوة من ام كانت القسمة بينهم بالسوية
ويأخذ اولاد الاخ الباقي كابيهم واولاد الاخت للاب والام النصف نصيبها

الا على سبيل الرد واولاد الاختين فصاعدا الثلثين الا ان ينقص المال بدخول
الزوج او الزوجة فيكون لهم الباقي كما يكون لمن يتقربون به ولو لم يكن اولاد كلالة
الاب ولا اولاد اخ او الاخت من الام السدس ولو كانوا اولاد اثنين كان لهم الثلث
بالسوية فرق نصيب من يتقربون به بينهم بالسوية ولو اجتمع اولاد الكلالات كان لاولاد كلالة
الام الثلث ولاولاد كلالة الاب والام الثلثان وسقط اولاد كلالة الاب ولو دخل
عليهم زوج او زوجة كان له نصيبه الاعلى ولمن يتقرب بالام ثلث الاصل ان كانوا اكثر
من واحد والسدس ان كانوا لواحد والباقي لاولاد كلالة الاب والام ولو كانوا لاب كان
ناقصا ولو لم يكونوا فلاولاد كلالة الاب خاصة وفي طرف الزيادة يختص الرد على
ما مضى ولو اجتمع معهم الاجداد قاسموهم كما يقاسمهم الاخوة وقد بيناه المرتبة الثالثة
الاعمام والاخوال العم يرث المال اذا انفرد وكذا العمان والاعمام ويقتسمون المال بالسوية
وكذا العمة والعمتان والعمات وان اجتمعوا فللذكر مثل حظ الانثيين ولو كانوا متفرقين
فللعم او العمة من الام السدس وما زاد على الواحد الثلث يستوي فيه الذكر والانثى و
الباقي للعم او العمين او الاعمام من الاب والام بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويسقط
الاعمام للاب بالاعمام للاب والام ويقومون مقامهم عند عدمهم ولا يرث ابن عم مع عم
ولا من هو ابعد مع اقرب الا في مسألة واحدة وهي ابن عم لاب وام مع عم لاب فابن العم
اولى ما دامت الصورة على حالها فلو انضم اليهما او الى احدهما خال تغيرت الحال وسقط ابن العم
ولو انفرد الخال كان له المال وكذا الخالان والاخوال والخالة والخالتان والخالات ولو
اجتمعوا فالذكر والانثى سواء ولو افترقوا كان لمن يتقرب بالام السدس ان كان واحدا
والثلث ان كانوا اكثر الذكر والانثى سواء والباقي للخؤولة من الاب والام للذكر منهم مثل
الانثى وتسقط الخؤولة من الاب الا مع عدم الخؤولة من الاب والام ولو اجتمع الاخوال
والاعمام كان للاخوال الثلث وكذا لو كان واحدا ذكرا كان او انثى وللاعمام الثلثان

وكذا لو كان واحدا ذكرا كان او انثى فان كان الاخوال مجتمعين فالمال بينهم للذكر مثل
حظ الانثى وان كانوا متفرقين فلمن تقرب منهم بالام السدس وللاعمام ما بقي فان كانوا جماعة
واحدة فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان كانوا متفرقين فلمن تقرب منهم بالام السدس
ان كان واحدا والثلث ان كانوا اكثر بينهم بالسوية والباقي للاعمام من قبل الاب والام
بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويسقط من تقرب بالاب منفردا الا مع عدم من تقرب
بالاب والام ولو اجتمع عم الاب وعمته وخاله وخالته وعم الام وعمتها وخالها وخالتها
قال في النهاية كان لمن تقرب بالام الثلث بينهم بالسوية ولمن تقرب بالاب الثلثان ثلثه
لخال الاب وخالته بينهما بالسوية وثلثاه بين العم والعمة بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
فيكون اصل الفريضة ثلثة تنكسر على الفريقين فتضرب اربعة في ثلثة فتصير ستة وثلثين
ثم تضرب ما في الثلثة فتصير مائة وثمانية مسائل الاولى عمومة الميت واولادهم وان نزلوا
وخؤولته وخالاته واولادهم وان نزلوا احق بالميراث من عمومة الاب وعماته وخؤولته
وخالاته واحق من عمومة الام وعماتها وخؤولتها وخالاتها لان عمومة الميت اقرب
والاولاد يقومون مقام آبائهم فاذا عدم عمومة الميت وعماته وخؤولته وخالاته
واولادهم وان نزلوا فعمومة الاب وعماته وخؤولته وخالاته واولادهم وان نزلوا
هكذا كل بطن منهم وان نزلت اولى من البطن الاعلى الثانية اولاد العمومة المتفرقين
ياخذون نصيب آبائهم فبنو العم للام لهم السدس ولو كانوا بني عمين للام كان لهم
الثلث والباقي لبني العم او العمة او بني العمومة او العمات للاب والام وكذا البحث في
بني الخؤولة الثالثة اذا اجتمع للوارث سببان فان لم يمنع احدهما الاخر ورث بهما مثل
ابن عم لاب هو ابن خال لام ومثل ابن عم هو زوج او بنت عم هي زوجة ومثل عمة لاب
هي خالة لام وان منع احدهما الاخر ورث من جهة المانع مثل ابن عم هو اخ فانه يرث
بالاخوة خاصة الرابعة اذا دخل الزوج على الخؤولة والخالات والعمومة والعمات

كان للزوج او الزوجة النصيب الاعلى ولمن تقرب بالام نصيبه الاصلي من اصل التركة
والباقي لمن تقرب بالاب والام وان لم يكونوا فلقرابة الاب الخامسة حكم اولاد الخؤولة مع
الزوج والزوجة حكم الخؤولة فلو كان زوج او زوجة وبنو اخوال مع بني اعمام فللزوج
او الزوجة نصيب الزوجية ولبني الاخوال ثلث الاصل والباقي لبني الاعمام المقصد
الثاني في مسائل من احكام الازواج الاولى الزوجة ترث ما دامت في حبال الزوج
وان لم يدخل بها وكذا يرثها الزوج ولو طلقت رجعية توارثا اذا مات احدهما في
العدة لانها بحكم الزوجة ولا ترث البائن ولا تورث كالمطلقة ثلثا والتي لم يدخل
بها والآيسة والتي في سنها من تحيض والمختلعة والمباراة والمعتدة عن وطي الشبهة
او الفسخ الثانية للزوجة مع عدم الولد الربع ولو كن اكثر من واحدة كن شركاء فيه بالسوية وكذا لو
كان لهن الثمن بالسوية وكذا لو كانت واحدة لا يرد عليها شيئا الثالثة اذا طلق واحدة
من اربع وتزوج اخرى ثم اشتبهت المطلقة في الاولى كان للاخيرة ربع الثمن مع الولد
والباقي من الثمن بين الاربعة بالسوية الرابعة اذا زوج الصبية ابوها او جدها
لابيها ورثها الزوج وورثته وكذا لو زوج الصغيرين ابواهما او جداهما لابويهما توارثا
ولو زوجهما غير الاب او الجد كان العقد موقوفا على رضاهما عند البلوغ والرشد ولو
مات احدهما قبل ذلك بطل العقد والميراث وكذا لو بلغ احدهما فرضي ثم مات الاخر
قبل البلوغ ولو مات الذي رضي عزل نصيب الاخر من تركة الميت وتربص بالحي فان بلغ
وانكر فقد بطل العقد والميراث وان اجاز صح واحلف انه لم تدعه الى الرضا الرغبة
في الميراث الخامسة اذا كان للزوجة من الميت ولد ورثت من جميع ما ترك ولو لم يكن لم ترث
من الارض شيئا واعطيت حصتها من قيمة الآلات والابنية وقيل لا تمنع الا من الرباع
والمساكن وخرج المرتضى رحمه الله قولا ثالثا وهو تقويم الارض وتسليم حصتها من القيمة
والقول الاول اظهر السادسة نكاح المريض مشروط بالدخول فان مات في مرضه ولم يدخل

بطل العقد ولا ميراث وهو برواية زرارة عن احدهما عليهما السلام المقصد
الثالث في الميراث بالولاء وهو ثلاثة اقسام الاول ولاء العتق انما يرث المنعم اذا كان
متبرعا ولم يتبرأ من ضمان جريرته ولم يكن للمعتق وارث مناسب فلو اعتق في واجب كالكفارات
والنذور لم يثبت للمنعم ميراث وكذا لو تبرع واشترط سقوط الضمان وهل يشترط في
سقوطه الاشهاد بالبراءة الوجه لا ولو نكل به فانعتق به كان سائبة ولو كان للمعتق
وارث مناسب قريبا كان او بعيدا ذا فرض او غيره لم يرثه المنعم اما لو كان زوج او زوجة
كان سهم الزوجية لصاحبه والباقي للمنعم او من يقوم مقامه عند عدمه واذا اجتمعت الشروط
ورثه المنعم ان كان واحدا وان كانوا اكثر فهم شركاء في الولاء بالحصص رجالا كان المعتقون
او نساء او رجالا ونساء ولو عدم المنعم قال ابن بابويه يكون الولاء للاولاد
الذكور والاناث وهو حسن وفي المسئلة خلاف لو كان رجلا وقال المفيد رحمه الله
الولاء للاولاد الذكور دون الاناث رجلا كان المنعم او امراة وقال الشيخ في النهاية يكون
للاولاد الذكور دون الاناث ان كان المعتق رجلا ولو كان امراة كان الولاء لعصبتها
وبقوله رحمه الله تشهد الروايات ويرث الولاء الابوان والاولاد ومع الانفراد لا يشركهم
احد من الاقارب ويقوم اولاد الاولاد مقام آبائهم عند عدمهم ويأخذ كل منهم نصيب
من يتقرب به كالميراث في غير الولاء ومع عدم الابوين والولد يرثه الاخوة وهل يرث
الاخوات فيه تردد اظهره نعم لان الولاء لحمة كلحمة النسب ويشترك الاخوة والاجداد
والجدات ومع عدمهم الاعمام والعمات وبنوهم ويترتبون الاقرب فالاقرب ولا يرث
الولاء من يتقرب بالام من الاخوة والاخوات والاخوال والخالات والاجداد والجدات
ومع عدم قرابة المنعم يرثه مولى المولى فان عدم فقرابة مولى المولى لابيه دون امه
والمنعم لا يرثه المعتق ولو لم يخلف وارثا ويكون ميراثه للامام دون المعتق ولا يصح
بيع الولاء ولا هبته ولا اشتراطه في بيع مسائل الاولى ميراث ولد المعتقة

لمن اعتقهم ولو اعتقوا حملا مع امهم فلا ينجر ولاؤهم ولو حملت بهم بعد العتق كان ولاؤهم
لمولى امهم اذا كان ابوهم رقا ولو كان حرا في الاصل لم يكن لمولى امهم ولاء وان كان ابوهم معتقا
فولاؤهم لمولى الاب وكذا لو اعتق ابوهم بعد ولادتهم انجر ولاؤهم من مولى امهم الى مولى الاب
الثانية لو تزوج مملوك بمعتقة فاولدها فولاء الولد لمولاها فلو مات الاب واعتق الجد
قال الشيخ يجر الولاء الى معتق الجد لانه قائم مقام الاب وكذا لو كان الاب باقيا واعتق
الاب بعد ذلك انجر الولاء من مولى الجد الى مولى الاب لانه اقرب الثالثة لو انكر
المعتق ولده وتزوجت المعتقة فلاعنه فان مات الولد ولا مناسب له كان ولاؤه لمولى
امه ولو اعترف به الاب بعد ذلك لم يرثه الاب ولا المنعم على الاب لان النسب وان عاد فان
الاب لا يرثه ولا من يتقرب به الرابعة يجر الولاء من مولى الام الى مولى الاب فان لم يكن
فلعصبة المولى فان لم يكن عصبة فلمولى عصبة مولى الاب ولا يرجع الى مولى الام فان
فقد المولى وعصباته وكان هناك ضامن جريرة والا كان الولاء للامام الخامسة
امراة اعتقت مملوكا فاعتق المعتق آخر فان مات الاول ولا مناسب له فميراثه لمولاته
ان مات الثاني ولا مناسب له فميراثه لمعتقه فان لم يكن الاول ولا مناسبوه كان ولاء
الثاني لمولاة مولاه ولو اشترت اباها فانعتق ثم اعتق ابوها آخر ومات ابوها ثم
مات المعتق ولا وارث له سواها كان ميراث المعتق لها النصف بالتسمية والباقي
بالرد لا بالتعصيب ان قلنا ترث الولاء وكذا المعتق وان كن اثنتين والا كان الميراث لها بالولاء
السادسة اذا اولد العبد بنتين من معتقة واشترتا اباهما انعتق عليهما فلو مات
الاب كان ميراثهما بالتسمية والرد لا بالولاء لانه لا يجتمع الميراث بالولاء مع
النسب ولو ماتت احداهما والاب موجود كان الميراث لابيها ولو لم يكن موجودا كان ميراث
السابقة لاختها بالتسمية والرد ولا ميراث للولاء لوجود المناسب ولو ماتت
الاخرى ولا وارث لها ورثها مولى امها وفيه تردد منشؤه هل انجر الولاء اليهما

ومع عدمهم الامام ويرث الزوج والزوجة نصيبهما الادنى مع الولد والاعلى مع
عدمه وفي رواية ترثه امه ومن يتقرب بها مثل ابن الملاعنة وهي مطرحة الثاني ميراث
الخنثى من له فرج الرجال والنساء يورث على الفرج الذي يسبق منه البول فان جاء منهما
اعتبر الذي ينقطع اخيرا فيورث عليه فان تساويا في السبق والتأخر قال في الخلاف
يعمل فيه بالقرعة محتجا بالاجماع والاخبار وقال في النهاية والايجاز والمبسوط
يعطى نصف ميراث رجل ونصف ميراث امراة وعليه رواية هشام بن سالم عن
ابي عبد الله عليه السلام في قضاء علي عليه السلام وقال المفيد والمرتضى رحمهما الله تعد
اضلاعه فان استوى جنباه فهو امراة وان اختلفا فهو ذكر وهو رواية شريح القاضي
حكاية تنقل عن علي عليه السلام واحتجا بالاجماع والرواية ضعيفة والاجماع لم نتحققه
اذا عرفت ذلك فان انفرد اخذ المال وان كانوا اكثر فعلى القرعة يقرع فان كانوا ذكورا
او اناثا فالمال سواء وان كان بعضهم اناثا فللذكر مثل حظ الانثيين وكذا يعتبر لو
قيل بعد الاضلاع وعلى ما اخترناه يكونون سواء في المال ولو كانوا مائة لتساويهم
في الاستحقاق ولو اجتمع مع الخنثى ذكر بيقين قيل يكون للذكر اربعة اسهم وللخنثى
ثلثة ولو كان معهما انثى كان لها سهمان وقيل بل تقسم الفريضة مرتين ويفرض في
مرة ذكرا وفي الاخرى انثى ويعطى نصف النصيبين وطريق ذلك ان تنظر اقل
عدد يكون قسمة فريضتهما منه وتضرب مخرج احد الفريضتين في الاخرى مثال ذلك خنثى
وذكر فتفرضهما ذكرين فتطلب مالا له نصف ولنصفه نصف وهو اربعة ثم تفرضهما ذكرا
وانثى فتطلب مالا له ثلث ولثلثه نصف وهو ستة وهما متفقان بالنصف فتضرب
نصف احد المخرجين في الاخر فيكون اثني عشر فيحصل للخنثى تارة النصف وهو ستة و
تارة الثلث وهو اربعة فتكون عشرة ونصفه خمسة وهو نصيب الخنثى ويبقى سبعة وللانثى
خمسة ولو كان مع الخنثى ابن وبنت فاذا فرضت ذكرين وبنتا كان المال اخماسا واذا

فرضت ذكرا وبنتين كان ارباعا فتضرب اربعة في خمسة تكون عشرين لكن لا يقوم للخنثى
نصف صحيح فتضرب مخرج النصف وهو اثنان في عشرين فتكون اربعين منها تصح الفريضة بغير كسر
فان اتفق معهم زوج او زوجة صححت مسألة الخناثى ومشاركيهم اولا دون الزوج او الزوجة ثم
ضربت مخرج نصيب الزوج او الزوجة فيما اجتمع مثال ذلك اجتمع ابن وبنت وخنثى وزوج
وقد عرفت ان سهام الخنثى ومشاركيه اربعون فتضرب مخرج سهم الزوج وهو اربعة في
اربعين فتكون مائة وستين يعطى الزوج الربع اربعين ويبقى مائة وعشرون فكل من حصل
له من الاسهم شيء ضربته في ثلثة فما اجتمع فهو نصيبه من مائة وستين فان كان ابوان
او احدهما مع خنثى فللابوين السدسان تارة ولهما الخمسان اخرى فتضرب خمسة في
ستة فيكون للابوين احد عشر وللخنثى تسعة عشر ولو كان مع الابوين خنثيان فصاعدا
كان للابوين السدسان والباقي للخنثيين لانه لا رد هنا ولو كان احد الابوين كان
الرد عليهم اخماسا وافتقرنا الى عدد يصح منه ذلك والعمل في سهام الخناثى من الاخوة
والعمومة كما ذكرناه في الاولاد اما الاخوة من الام فلا حاجة في حسابهم الى هذه الكلفة
لان ذكرهم واناثهم سواء في الميراث وكذا الاخوال الذين يتقربون بها وكذا الاباء والاجداد خناثى لبعد
لان الولادة تكشف عن حال الخنثى الا ان يبنى على ما روي عن شريح في المراة التي ولدت
واولدت وقال الشيخ رحمه الله لو كان الخنثى زوجا او زوجة كان له نصف ميراث
الزوج ونصف ميراث الزوجة مسائل ثمان الاولى من ليس له فرج الرجال ولا النساء
يورث بالقرعة بان يكتب على سهم عبد الله وعلى آخر امة الله ويستخرج بعد الدعاء
فما خرج عمل عليه الثانية من له رأسان او بدنان على حقو واحد يوقظ احدهما فان
انتبها فهما اثنان الثالثة الحمل يرث ان ولد حيا وكذا لو سقط بجناية او غير جناية و
تحرك حركة الاحياء ولو خرج نصفه حيا والباقي ميتا لم يرث وكذا لو تحرك حركة لا
تدل على استقرار الحياة كحركة المذبوح وفي رواية ربعي عن ابي جعفر عليه السلام اذا

تحرك تحرك الاحياء يرث ويورث وكذا في رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ولا يشترط
كونه حياً عند موت المورث حتى انه لو ولد لستة اشهر من موت الواطئ ورث ولو لتسعة
ولم تتزوج **الرابعة** اذا ترك ابوين او احدهما او زوجاً او زوجة وترك حملاً اعطي ذوو
الفرض نصيبهم الادنى واحتبس الباقي فان سقط ميتاً اكمل لكل منهم نصيبه **الخامسة**
قال الشيخ رحمه الله لو كان للميت ابن موجود وحمل اعطي الموجود الثلث ووقف للحمل
ثلثان لانه الاغلب في الكثرة وما زاد نادر ولو كان الموجود انثى اعطيت الخمس حتى تبين
الحال وهو حسن **السادسة** دية الجنين يرثها ابواه ومن يتقرب بهما جميعاً او بالاب بالنسب
والسبب **السابعة** اذا تعارف اثنان ورث بعضهم من بعض ولا يكلفان البينة ولو
كانا معروفين بغير ذلك النسب لم يقبل قولهما **الثامنة** المفقود يتربص بماله وفي قدر
التربص اقوال قيل اربع سنين وهي رواية عثمان بن عيسى عن سماعة عن ابي عبد الله
وفي الرواية ضعف وقيل تباع داره بعد عشر سنين وهو اختيار المفيد وهي رواية
علي بن مهزيار عن ابي جعفر الثاني في بيع قطعة من داره وفي الاستدلال بها تعسف
وقال الشيخ رحمه الله يدفع الى الحاضرين ويكفلوا به ان جاء وفي رواية اسحق بن عمار
عن ابي عبد الله اذا كان الورثة ملاء اقتسموه فان جاء ردوه عليه وفي اسحق قول
وفي طريقها سهل بن زياد وهو ضعيف وقال في الخلاف لا يقسم حتى يمضي مدة لا يعيش
مثله اليها بمجرى العادة وهذا اولى **الثالث** في ميراث الغرقى والمهدوم عليهم و
هؤلاء يرث بعضهم من بعض اذا كان لهم او لاحدهم مال وكانوا يتوارثون واشتبهت
الحال في تقدم موت بعض على بعض فلو لم يكن لهم مال او لم يكن بينهم موارثة او كان احدهما
يرث دون صاحبه كأخوين لاحدهما ولد سقط هذا الحكم وكذا لو كان الموت لا بسبب
او علم اقتران موتهما او تقدم احدهما على الآخر وفي ثبوت هذا الحكم بغير سبب الهدم
والغرق مما يحصل معه الاشتباه تردد وكلام الشيخ في النهاية يؤذن بطرده مع اسباب

الاشتباه اذا ثبت هذا فهل يشترط في التوريث مما ورث منه قال ... والاول اصح لان
التوريث مما ورث منه يستدعي الحياة بعد فرض الموت وهو غير ممكن عادة ولما
روي انه لو كان لاحدهما مال صار المال لمن لا مال له وفي وجوب تقديم الاضعف في التوريث
تردد قال في الايجاز لا يجب وفي المبسوط لا يتغير به حكم غير انا نتبع الاثر في ذلك
على قول المفيد رحمه الله تظهر فائدة التقديم وما ذكره في الايجاز اشبه بالصواب
ان ثبت الوجوب كان تعبداً فلو غرق زوج وزوجة فرض موت الزوج اولاً واعطيت الزوجة
ثم يفرض موت الزوجة ويعطى الزوج نصيبه من تركتها الاصلية لا مما ورثته وكذا
لو غرق اب وابن يورث الاب اولاً ثم الابن ثم ان كان لكل واحد منهما اولى من جهة
الوراثة انتقل مال كل واحد منهما الى الآخر ومنه الى ورثته كابن له اخ من ام واب
واب له اخ فان مال الولد ينتقل الى الوالد وكذا مال الوالد الى الولد ثم ينتقل
ما صار الى كل واحد منهما الى اخوته وان كان لاحدهما او لكل واحد منهما شريك في الارث
كابن واب وللاب اولاد غير من غرق وللولد اولاد فان الاب يرث مع الاولاد السدس
بفرض موت الاب فيرث الابن مع اخوته نصيبه وينتقل ما بقي من تركته مع هذا النصيب الى
اولاده ولو كان الوارثان متساويين في الاستحقاق كأخوين لم يتقدم احدهما على الآخر
كانا سواء في الاستحقاق وينتقل مال كل واحد منهما الى الآخر فان لم يكن لهما وارث
فميراثهما للامام فان كان لاحدهما وارث انتقل ما صار اليه الى ورثته وما صار الى الآخر
الى الامام **الرابع** في ميراث المجوس المجوسي قد ينكح المحرمات بشبهة دينه فيحصل له
النسب الصحيح والفاسد والسبب الصحيح والفاسد ونعني بالفاسد ما يكون عن نكاح محرم
عندنا لا عنده كما اذا نكح امه فاولدها ولداً فنسب الولد فاسد وسبب زوجيتها فاسد
فمن الاصحاب من لا يورثه الا بالصحيح من النسب والسبب وهو المحكي عن يونس بن عبد الرحمن
ومتابعيه ومنهم من يورثه بالنسب صحيحه وفاسده والسبب الصحيح لا الفاسد وهو اختيار

بن شاذان من القدماء ومن تابعه ومذهب شيخنا المفيد رحمه الله وهو حسن والشيخ
ابو جعفر رحمه الله يورث بالامرين صحيحها وفاسدها وعلى هذا القول لو اجتمع الامران
لواحد ورث بهما مثل ام هي زوجة لها نصيب الزوجية وهو الربع مع عدم الولد والثلث
نصيب الامومة من الاصل فان لم يكن مشارك كالاب فالباقي يرد عليها بالامومة وكذا
هي زوجة فلها الثمن والنصف والباقي يرد عليها بالقرابة وعلى الابوين وكذا اخت هي
زوجة لها الربع والنصف وما يفضل يرد عليها بالقرابة اذا لم يكن مشارك ولو اجتمع
السببان واحدهما يمنع الآخر ورث من جهة المانع مثل بنت هي اخت من ام فلها نصيب
البنت دون الاخت لانه لا ميراث عندنا للاخت مع بنت وكذا بنت هي بنت بنت لها نصيب
البنت دون بنت البنت وكذا عمة هي اخت من اب لها نصيب الاخت دون العمة وكذا
عمة هي بنت عمة لها نصيب العمة **مسئلتان الاولى** المسلم لا يرث بالسبب الفاسد فلو تزوج
محرمة لم يتوارثا سواء كان تحريمها متفقا عليه كالام من الرضاعة او مختلفا فيه كام
المزني بها او المخلوقة من ماء الزاني وسواء كان الزوج معتقدا للتحليل او لم يكن **الثانية**
المسلم يرث بالنسب الصحيح والفاسد لان الشبهة كالعقد الصحيح في التحاق النسب

خاتمة في حساب الفرائض وهي تشتمل على مقاصد **الاول** في مخارج الفروض التي
وطريق الحساب في المخرج اقل عدد يخرج منه ذلك الجزء صحيحا فهي اذن خمسة النصف
من اثنين والربع من اربعة والثمن من ثمانية والثلث والثلثان من ثلثة والسدس من
ستة وكل فريضة حصل فيها نصفان او نصف وما بقي فهي من اثنين وان اشتملت
على ثلث وثلثين او ثلث وما بقي او ثلثين ربع ونصفا او ربع وما بقي فهي من اربعة وان
اشتملت على ثمن ونصف او ثمن وما بقي فهي من ثمانية وان اشتملت على ثلث وثلثين او ثلث وما
بقي او ثلثين وما بقي فهي من ثلثة وان اشتملت على سدس وثلث او سدس وثلثين او سدس
وما بقي فهي من ستة والنصف مع الثلث او الثلثين او السدس او مع احدهما من ستة

الا ام يكن مشارك ولو كان ابوان كان لهما السدسان ولها الثمن والنصف والباقي يرد عليها بالقرابة

في ستة

ولو كان

ولو كان بدل النصف ربع كانت الفريضة من اثني عشر ولو كان بدله الثمن كانت من اربعة
وعشرين اذا عرفت هذا فالفريضة اما وفق السهام او زائدة او ناقصة **القسم الثاني**
ان تكون الفريضة بقدر السهام فان انقسمت من غير كسر فلا بحث مثل اخت لاب
مع زوج فالفريضة من اثنين او بنتين وابوين او ابوين وزوج فالفريضة من ستة و
تنقسم بغير كسر وان انكسرت الفريضة فاما على فريق واحد او اكثر فالاول تضرب عددهم
في اصل الفريضة ان لم يكن بين نصيبهم وعددهم وفق مثل ابوين وخمس بنات فريضتهم
ستة نصيب البنات اربعة ولا وفق فتضرب عددهن وهو خمسة في ستة فالمجتمع
منه الفريضة وكل من حصل له من الورثة من الفريضة سهم قبل الضرب فاضربه في خمسة
وذلك قدر نصيبه وان كان بين العدد والنصيب وفق فاضرب الوفق من عددهن
لا من النصيب في الفريضة مثل ابوين وست بنات للبنات اربعة لا تنقسم عليهن على صحة
والنصيب يوافق عددهن بالنصف فتضرب نصف عددهن وهو ثلثة في الفريضة
وهي ستة فتبلغ ثمانية عشر وقد كان للابوين من الاصل سهمان ضربتهما في ثلثة فكان
لهما ستة وللبنات من الاصل اربعة ضربتها في ثلثة فاجتمع لهن اثنا عشر لكل بنت سهمان
وان انكسرت على اكثر من فريق فاما ان يكون بين سهام كل فريق وعدده وفق واما
ان لا يكون للجميع وفق ويكون لبعض دون بعض ففي الاول يرد كل فريق الى جزء الوفق
وفي الثاني يجعل كل عدد بحاله وفي الثالث يرد الطائفة التي لها الوفق الى جزء الوفق
وتبقى الاخرى بحالها ثم بعد ذلك اما ان تبقى الاعداد متماثلة او متداخلة
او متوافقة او متباينة فان كان الاول اقتصرت على احدها وضربته في اصل الفريضة
مثل اخوين لاب وام ومثلهما لام فريضتهم من ثلثة لا تنقسم على صحة ضربت احد العددين
وهو اثنان في الفريضة وهي ثلثة فصار ستة للاخوين للام سهمان بينهما وللاخوين
للاب اربعة وان تداخل العددان فاطرح الاقل واضرب الاكثر في الفريضة مثل

اخوة ثلث للام وستة لاب فريضتهم ثلثة لا تنقسم على صحة واحد الفريقين نصف الآخر
فالعددان متداخلان فاضرب الستة في الفريضة تبلغ ثمانية عشر ومنه تصح وان توافق
العددان فاضرب وفق احدهما في الآخر فما ارتفع فاضربه في اصل الفريضة مثل اربع عدد
زوجات وستة اخوة فريضتهم اربعة لا تنقسم صحاحا وبين الاربعة والستة وفق وهو
النصف فتضرب نصف احدهما وهو اثنان في الآخر تبلغ اثنى عشر فتضرب ذلك في اصل
الفريضة وهي اربعة فما ارتفعت صحت منه القسمة وان تباين العددان فاضرب احدهما
في الآخر فما اجتمع فاضربه في الفريضة مثل اخوين من ام وخمسة من اب فريضتهم ثلثة لا
تنقسم على صحة ولا وفق بين العددين ولا تداخل فاضرب احدهما في الآخر يكون عشرة ثم
اضرب العشرة في اصل الفريضة وهو ثلثة فما ارتفع فمنه تصح تتمة العددان اما
متماثلان ومختلفان والمختلفان اما متداخلان او متوافقان ومتباينان فالمتداخلان
هما اللذان يفني اقلهما الاكثر اما مرتين او مرارا ولا يتجاوز الاقل نصف الاكثر وان شئت
سميتهما بالمتناسبين كالثلثة بالقياس الى الستة والتسعة والاربعة بالقياس الى الثمانية
والاثنى عشر والمتوافقان هما اللذان اذا اسقط اقلهما من الاكثر مرة او مرارا بقي اكثر من
كالعشرة والاثنى عشر فانك اذا اسقطت العشرة بقي اثنان فاذا اسقطتهما من العشرة مرارا
فنيت بهما فاذا فضل بعد الاسقاط اثنان فهما متوافقان بالنصف ولو بقي ثلثة فالموافقة
بالثلث وكذا الى العشرة ولو بقي احد عشر فالموافقة بالجزء منها والمتباينان هما
اللذان اذا اسقط الاقل من الاكثر مرة او مرارا بقي واحد مثل ثلثة عشر وعشرين فانك
فانك اذا اسقطت ثلثة عشر بقي سبعة فاذا اسقطت سبعة من ثلثة عشر بقي ستة
فاذا اسقطت ستة من سبعة بقي واحد القسم الثاني ان تكون الفريضة قاصرة عن
السهام والنقص لا يدخل الزوج او الزوجة مثل ابوين وبنتين فصاعدا مع زوج او زوجة
او ابوين وبنت وزوج او احد الابوين وبنتين فصاعدا مع زوج فللزوج او الزوجة في

هذه المسائل نصيبهما الادنى ولكل واحد من الابوين السدس وما بقي فللبنت او البنتين
فصاعدا ولا تعول الفريضة ابدا وكذا اخوان لام واختان فصاعدا لاب وام او لاب مع زوج
او زوجة او احد كلالة الام مع اخت وزوج ففي هذه المسائل ياخذ الزوج او الزوجة نصيبهما
الاعلى ويدخل النقص على الاخت او الاخوات للاب والام او للاب خاصة فان انقسمت
الفريضة على صحة والا ضربت سهام من انكسر عليهن النصيب في اصل الفريضة
مثال الاول ابوان وزوج وخمس بنات فريضتهم اثنا عشر للزوج ثلثة وللابوين
اربعة ويبقى خمسة للبنات بالسوية ومثال الثاني كان البنات ثلثا فلم تنقسم
الخمسة عليهن ضربت ثلثة في اصل الفريضة فما بلغت صحت منه المسألة القسم الثالث
ان تزيد الفريضة عن السهام فترد على ذوي السهام عدا الزوج والزوجة والام مع
الاخوة على ما سبق ويجتمع من لم يسبق مع من له سببان احدهما والنسبين احق بالرد
مثل ابوين وبنت فاذا لم يكن اخوة فالرد اخماسا وان كان اخوة فالرد ارباعا فتضرب مخارج
سهام الرد في اصل الفريضة ومثل احد الابوين وبنتين فصاعدا فالفاضل يرد
اخماسا فتضرب خمسة في اصل الفريضة ومثل واحد من كلالة الام مع اخت لاب فالرد
عليهما على الاصح ارباعا ومثل اثنين من كلالة الام مع اخت لاب فان الرد يكون اخماسا
تضرب خمسة في اصل الفريضة فما ارتفع صحت منه القسمة الثاني في المناسخات وتحققه
ان يموت انسان فلا تقسم تركته ثم يموت بعض ورثته ويتعلق الغرض بقسمة الفريضتين
من اصل واحد فطريق ذلك ان تصحح مسألة الاول وتجعل للثاني من ذلك نصيبا فان انقسم
على ورثته صح من غير كسر فان كان ورثة الثاني هم ورثة الاول من غير اختلاف في القسمة
كان كالفريضة الواحدة مثل اخوة ثلثة واخوات ثلث من جهة واحدة مات احد الاخوة
ثم مات الآخر ثم ماتت احدى الاخوات ثم ماتت اخرى وبقي اخ واخت فمال الموتى بينهما اثلاثا
او بالسوية ولو اختلف الاستحقاق او الوراث او هما فانظر نصيب الثاني فان نهض القسمة

بالقسمة على الصحة فالكلام مثل ان يموت انسان ويترك زوجة وابا وبنتا فللزوجة
الثمن ثلاثة من اربعة وعشرين ثم تموت الزوجة فتترك ابنا وبنتا فان لم ينقسم نصيبها
على ورثتها على صحة فهنا صورتان الاولى ان يكون بين نصيب الميت الثاني من فريضة
الاول وبين الفريضة الثانية وفق فتضرب وفق الفريضة الثانية لا وفق نصيب الميت
الثاني في الفريضة الاولى فما بلغ صحت منه الفريضتان مثل اخوين من ام ومثلهما من
اب وزوج ثم مات الزوج وخلف ابنا وبنتين فالفريضة الاولى ستة تنكسر فتصح من
اثني عشر نصيب الزوج ستة لا تنقسم على اربعة ولكن توافق الفريضة الثانية بالنصف
فتضرب جزء الوفق من الفريضة الثانية وهو اثنان لا من النصيب في الفريضة الاولى
وهو اثنا عشر فما بلغ صحت منه الفريضتان وكل من كان له من الفريضة الاولى
شيء اخذه مضروبا في اثنين **الصورة الثانية** ان يتباين النصيب والفريضة فتضرب
الفريضة الثانية في الاولى فما بلغ صحت منه الفريضتان وكل من كان له من الفريضة
الاولى شيء اخذه مضروبا في الثانية مثل زوج واثنين من كلالة الام واخ ثم مات
الزوج وترك ابنين وبنتا ففريضة الاول من ستة نصيب الزوج ثلاثة لا تنقسم على خمسة
ولا توافق فاضرب الخمسة في الفريضة الاولى فما بلغت صحت منه الفريضتان ولو كانت
المناسخات اكثر من فريضتين نظرت في الثالثة فان انقسم نصيب الثالث على ورثته
على صحة والا عملت في فريضته مع الفريضتين ما عملت في فريضة الثاني مع الاول
وكذا لو فرض موت رابع فما زاد على ذلك **المقصد الثالث** في معرفة سهام الوارث من
التركة وللناس في ذلك طرق اقربها ان تنسب سهام كل وارث من الفريضة وتأخذ له
من التركة بتلك النسبة فما كان فهو نصيبه منها وان شئت قسمت التركة على الفريضة
فما خرج بالقسمة ضربته في سهام كل واحد فما بلغ فهو نصيبه وهنا طريق آخر وهو
انه اذا كانت التركة صحاحا لا كسر فيها فخذ العدد الذي منه تصح الفريضة ثم خذ ما

حصل لكل وارث واضربه في التركة فما حصل فاقسمه على العدد الذي صحت منه الفريضة
فما خرج فهو نصيب ذلك الوارث وان كان فيها كسر فابسط التركة من جنس ذلك الكسر
بان تضرب مخرج ذلك الكسر في التركة فما ارتفع اضفت اليه الكسر وعملت فيه ما عملت في
الصحاح فما اجتمع للوارث قسمته على ذلك المخرج فان كان الكسر نصفا قسمته على اثنين
وان كان ثلثا قسمته على ثلاثة وهكذا الى العشر تقسمه على عشرة فما اجتمع فهو نصيبه
ولو كانت المسألة صماء فاقسم التركة عليه فان بقي ما لا يبلغ دينارا فابسطه قراريط و
اقسمه وان بقي ما لا يبلغ قيراطا فابسطه حبات واقسمه فان بقي ما لا يبلغ حبة
فانسبه بالاجزاء اليها وقد يغلط الحاسب فاجمع ما يحصل للوراث فان ساوى
التركة فالقسمة صواب والا فهي خطأ

كتاب القضاء

والنظر في صفات القاضي وآدابه وكيفية الحكم واحكام الدعاوي **الاول** في الصفات
ويشترط فيه البلوغ وكمال العقل والايمان والعدالة وطهارة المولد والعلم والذكورة
فلا ينعقد القضاء للصبي ولا المراهق ولا الكافر لانه ليس اهلا للامانة وكذا الفاسق
ويدخل في ضمن العدالة اشتراط الامانة والمحافظة على فعل الواجبات ولا ينعقد
القضاء لولد الزنا مع تحقق حاله كما لا تصح امامته ولا شهادته في الاشياء الجليلة وكذا
لا ينعقد لغير العالم المستقل باهلية الفتوى ولا يكفيه فتوى العلماء ولا بد ان
يكون عالما بجميع ما وليه ويدخل فيه ان يكون ضابطا فلو غلب عليه النسيان لم يجز
نصبه وهل يشترط علمه بالكتابة فيه تردد نظرا الى اختصاص النبي صلى الله عليه وآله
بالرياسة العامة مع خلوه في اول امره من الكتابة والاقرب اشتراط ذلك لما يضطر اليه
من الامور التي لا تتيسر لغير النبي عليه السلام بدون الكتابة ولا ينعقد القضاء للمرأة وان
استكملت الشرائط وفي انعقاد قضاء الاعمى تردد اظهره انه لا ينعقد لافتقاره الى

التمييز بين الخصوم ويتعذر ذلك مع العمى الا فيما يقل وهل يشترط الحرية قال في المبسوط
نعم والاقرب انه ليس شرطا وههنا مسائل الاولى يشترط في ثبوت الولاية اذن الامام او
من فوض اليه الامام فلو استقضى اهل البلد قاضيا لم تثبت ولايته نعم لو تراضى خصمان
بواحد من الرعية وترافعا اليه فحكم لزمهما الحكم ولا يشترط رضاهما بعد الحكم ويشترط
فيه ما يشترط في القاضي المنصوب عن الامام ويعم الجواز كل الاحكام ومع عدم الامام
ينفذ قضاء الفقيه من فقهاء اهل البيت عليهم السلم الجامع للصفات المشترطة في
الفتوى لقول ابي عبد الله عليه السلم فاجعلوه قاضيا فاني قد جعلته قاضيا فتحاكموا اليه
ولو عدل والحال هذه الى قضاة الجور كان مخطئا الثانية تولي القضاء مستحب لمن
يثق من نفسه بالقيام بشرائطه وربما وجب ووجوبه على الكفاية واذا علم الامام ان
بلدا خال من قاض لزمه ان يبعث له ويأثم اهل البلد بالاتفاق على منعه ويحل قتالهم طلبا
للاجابة ولو وجد من هو بالشرائط فامتنع لم يجبر مع وجود مثله ولو الزمه الامام قال
في الخلاف لم يكن له الامتناع لان ما يلزم به الامام واجب ونحن نمنع الالزام اذ الامام
لا يلزم بما ليس لازما اما لو لم يوجد غيره تعين هو ولزمه الاجابة ولو لم يعلم به الامام وجب
ان يعرف نفسه لان القضاء من باب الامر بالمعروف وهل يجوز ان يبذل مالا ليلي
القضاء قيل لا لانه كالرشوة الثالثة اذا وجد اثنان متفاوتان في الفضيلة مع استكمال
المعتبرة فيهما فان قلد الافضل جاز وهل يجوز العدول الى المفضول فيه تردد والوجه الجواز
لان خلله ينجبر بنظر الامام الرابعة اذا اذن له الامام في الاستخلاف جاز ولو منعه لم يجز ومع
اطلاق التولية ان كان هناك امارة تدل على الاذن مثل سعة الولاية التي لا تنضبط باليد
الواحدة جاز الاستنابة والا فلا استنادا الى ان القضاء موقوف على الاذن الخامسة
اذا ولي من لا يتعين عليه القضاء فان كان له كفاية من ماله فالافضل ان لا يطلب الرزق
من بيت المال ولو طلب جاز لانه من المصالح وان تعين للقضاء ولم يكن له كفاية جاز له اخذ

الرزق وان كان له كفاية قيل لا يجوز له اخذ الرزق لانه يؤدي فرضا اما لو اخذ الجعل
من المتحاكمين ففيه خلاف والوجه التفصيل فمع عدم التعين وحصول الضرورة قيل
يجوز والاولى المنع ولو اختل احد الشرطين لم يجز واما الشاهد فلا يجوز له اخذ الاجرة
لتعين الاقامة عليه مع التمكن ويجوز للمؤذن والقاسم وكاتب القاضي والمترجم وصاحب
الديوان ووالي بيت المال ان ياخذوا الرزق من بيت المال لانه من المصالح وكذا من يكيل
للناس ويزن ومن يعلم القرآن والآداب السادسة تثبت ولاية القاضي بالاستفاضة و
كذا يثبت بالاستفاضة النسب والملك المطلق والموت والنكاح والوقف والعتق ولو لم
يستفض اما لبعد موضع ولايته عن موضع عقد القضاء له او لغير ذلك من الاسباب اشهد
الامام او من نصبه الامام على ولايته شاهدين بصورة ما عهد اليه وسيرهما معه ليشهدا
له بالولاية ولا يجب على اهل الولاية قبول دعواه مع عدم البينة وان شهدت له الامارات
ما لم يحصل اليقين السابعة يجوز نصب قاضيين في البلد الواحد لكل منهما جهة على
انفراده وهل يجوز التشريك بينهما في الولاية الواحدة قيل لا حسما لمادة اختلاف
الغريمين في الاختيار والوجه الجواز لان القضاء نيابة تتبع اختيار المنوب الثامنة
اذا حدث به ما يمنع الانعقاد انعزل وان لم يشهد الامام بعزله كالجنون والفسق و
لو حكم لم ينفذ حكمه وهل يجوز ان يعزل اقتراحا الوجه لا لان ولايته استقرت شرعا فلا
تزول تشهيا اما لو رأى الامام او النائب عزله لوجه من وجوه المصالح او لوجود من هو
اتم منه نظرا فانه جائز مراعاة للمصلحة التاسعة اذا مات الامام قال الشيخ رحمه الله الذي
يقتضيه مذهبنا انعزال القضاة اجمع وقال في المبسوط لا ينعزلون لان ولايتهم ثبتت
شرعا فلا تزول بموته والاول اشبه ولو مات القاضي الاصلي لم ينعزل النائب عنه لان الاستنابة
مشروطة باذن الامام فالنائب عنه كالنائب عن الامام فلا ينعزل بموت الواسطة والقول
بانعزاله اشبه العاشرة اذا اقتضت المصلحة تولية من لم يستكمل الشرائط انعقدت

مراعاة للمصلحة في نظر الامام كما اتفق لبعض القضاة في زمن علي عليه السلام ولم يفوض الى
من يستقضيه ولا من يرتضيه بالاشتراك فيما ينفذ فيه فيكون هو عن الكل ولم ينقض
الحاكم في الواقعة الا المنصوب **الحادية عشر** كل من لا يقبل شهادته لا ينفذ حكمه كالولد على الوالد
والعبد على مولاه والخصم على خصمه ويجوز حكم الاب على ولده وله والاخ على اخيه وله كما
يجوز شهادته **النظر الثاني** في الآداب وهي قسمان مستحبة ومكروهة فالمستحب ان
يطلب من اهل ولايته من يسأله عما يحتاج اليه في امور بلده وان يسكن عند وصوله في
وسط البلد لترد الخصوم عليه ورودا متساويا وان ينادي بقدومه ان كان البلد
واسعا لا ينتشر خبره فيه الا بالنداء وان يجلس للقضاء في موضع بارز مثل رحبة او
فضاء ليسهل الوصول اليه وان يبدأ باخذ ما في يد الحاكم المعزول من حجج الناس وودائعهم
لان نظر الاول سقط بولايته ولو حكم في المسجد صلى عند دخوله تحية المسجد ثم يجلس
مستدبر القبلة ليكون وجه الخصوم اليها وقيل يستقبل القبلة لقوله عليه السلام خير
المجالس ما استقبل به القبلة والاول اظهر ثم يسأل عن اهل السجون ويثبت اسماءهم
وينادي في البلد بذلك ليحضر الخصوم ويجعل لذلك وقتا فاذا اجتمعوا اخرج اسم
واحد واحد ويسأله عن موجب حبسه ويعرض قوله على خصمه فان ثبت لحبسه موجب اعاده
والا اشاع حاله بحيث ان لم يظهر له خصم اطلقه وكذا لو احضر محبوسا فقال لا خصم
لي فانه ينادي في البلد فان لم يظهر له خصم اطلقه وقيل يحلفه مع ذلك ثم يسأل عن
الاوصياء على الايتام ويعتمد معهم ما يجب من تضمين او انفاذ او اسقاط ولاية
اما لبلوغ اليتيم او لظهور خيانة او ضم مشارك ان ظهر من الوصي عجز ثم ينظر في امناء
الحكم الحافظين لاموال الايتام الذين يليهم الحاكم ولاموال الناس من وديعة او
مال محجور عليه فيعزل الخائن ويسعد الضعيف بمشارك او يستبدل به بحسب ما يقتضيه
رأيه ثم ينظر في الضوال واللقطة فيبيع ما يخشى تلفه وما يستوعب نفقته ثمنه ويسلم ما

عرّفه الملتقط حولا ان كان شيء من ذلك في يد امناء الحكم ويستبقي ما عدا ذلك مثل الجواهر
والاثمان محفوظا على اربابها ليدفع عند الحضور على الوجه المحرر وان يحضر من اهل
العلم من يشهد حكمه فان اخطأ نبهوه لان المصيب عندنا واحد ويخاوضهم فيما يستبهم
من المسائل النظرية لتقع الفتوى مقررة ولو اخطأ فاتلف لم يضمن وكان على بيت المال
واذا تعدى احد الغريمين سنن الشرع عرّفه خطأه بالرفق فان عاد زجره فان عاد ادّبه
بحسب حاله مقتصرا على ما يوجب لزوم النمط والآداب المكروهة ان يتخذ حاجبا وقت
القضاء وان يجعل المسجد مجلسا للقضاء دائما ولا يكره لو اتفق نادرا وقيل لا يكره مطلقا
التفاتا الى ما عرف من قضاء علي عليه السلام بجامع الكوفة وان يقضي وهو غضبان وكذا
يكره مع كل وصف يساوي الغضب في شغل النفس كالجوع والعطش والغم والفرح والوجع
ومدافعة الاخبثين وغلبة النعاس ولو قضى والحال هذه نفذ اذا وقع حقا وان
يتولى البيع والشراء لنفسه وكذا الحكومة وان يستعمل الانقباض المانع من اللحن بالحجة
وكذا يكره اللين الذي لا يؤمن معه جرأة الخصوم ويكره ان يرتب للشهادة قوما دون غيرهم
وقيل يحرم لاستواء العدول في موجب القبول ولان في ذلك مشقة على الناس بالحصر
من كلفة الاقتصار **وهنا مسائل الاولى** الامام يقضي بعلمه مطلقا وغيره من القضاة
يقضي بعلمه في حقوق الناس وفي حقوق الله تعالى على قولين اصحهما القضاء ويجوز ان
يحكم في ذلك كله من غير حضور شاهد يشهد الحكم **الثانية** اذا اقام المدعي بينة ولم يعرف
الحاكم عدالتها فالتمس المدعي حبس المنكر ليعدلها قيل يجوز حبسه لقيام البينة بما
ادعاه وفيه اشكال من حيث لم يثبت بتلك البينة حق يوجب العقوبة **الثالثة**
لو قضى الحاكم على غريم بضمان مال وامر بحبسه فعند حضور الحاكم الثاني ينظر فان كان
الحكم موافقا للحق لزم والا ابطله سواء كان مستند الحكم قطعيا او اجتهاديا وكذا كل
حكم قضى به الاول وبان للثاني فيه الخطأ فانه ينقضه وكذا لو حكم هو ثم تبين الخطأ فانه

يبطل الاول او يستانف الحكم بما علم حقا الرابعة ليس على الحاكم تتبع حكم من كان قبله
لكن لو زعم المحكوم عليه ان الاول حكم عليه بالجور لزمه النظر فيه وكذا لو ثبت عنده ما يبطل
حكم الاول ابطله سواء كان من حقوق الله او من حقوق الناس الخامسة اذا ادعى رجل
ان المعزول قضى عليه بشهادة فاسقين وجب احضاره وان لم يقم المدعي بينة فان حضر
واعترف الزم وان قال لم احكم الا بشهادة عدلين قال الشيخ رحمه الله يكلف البينة
لانه اعترف بنقل المال وهو يدعي ما يزيل الضمان عنه وهو يشكل بان الظاهر استظهار
الحاكم في الاحكام فيكون القول قوله مع يمينه لانه يدعي الظاهر السادسة اذا
افتقر الحاكم الى مترجم لم يقبل الا شاهدان عدلان ولا يقتنع بالواحد عملا بالمتفق عليه
السابعة اذا اتخذ القاضي كاتبا وجب ان يكون بالغا عاقلا مسلما عدلا بصيرا ليؤمن
انخداعه فان كان مع ذلك فقيها كان حسنا الثامنة للحاكم ان يعرف عدالة الشاهد
حكم فان عرف فسقه اطرح وان جهل الامرين بحث عنهما وكذا لو عرف اسلامه وجهل
عدالته توقف حتى يتحقق ما يبني عليه من عدالة او جرح وقال في الخلاف يحكم وبه رواية
شاذة ولو حكم بالظاهر ثم تبين فسقهما وقت الحكم نقض حكمه ولا يجوز التعويل في
الشهادة على حسن الظاهر وينبغي ان يكون السؤال عن التزكية سرا فانه ابعد من
التهمة وتثبت مطلقة وتفتقر الى المعرفة الباطنة المتقادمة ولا يثبت الجرح الا مفسرا
وقيل يثبت مطلقا ولا يحتاج الجرح الى تقادم المعرفة ويكفي العلم بموجب الجرح ولو
اختلف الشهود في الجرح والتعديل قدم الجرح لانه شهادة بما يخفى عن الآخرين ولو
تعارضت البينتان في الجرح والتعديل قال في الخلاف وقف الحكم ولو قيل يعمل
على الجرح كان حسنا التاسعة لا باس بتفريق الشهود ويستحب فيمن لا قوة عنده العاشرة
لا يشهد الشاهدان بالجرح الا مع المشاهدة لفعل ما يقدح في العدالة او ان يشيع
ذلك في الناس شياعا موجبا للعلم ولا يعول على سماع ذلك من الواحد والعشرة لعدم

اليقين بخبرهم ولو ثبت عدالة الشاهد حكم باستمرار عدالته حتى يتبين ما ينافيها
وقيل ان مضت مدة يمكن تغير حال الشاهد فيها استانف البحث عنه ولا حد لذلك
بل بحسب ما يراه الحاكم الحادية عشرة ينبغي ان يجمع قضايا كل اسبوع ووثائقه وحججه ويكتب
عليها فاذا اجتمع ما لشهر كتب عليه شهر كذا فاذا اجتمع ما لسنة جمعه ثم كتب عليه
قضاء سنة كذا الثانية عشرة كل موضع وجب على الحاكم فيه كتابة المحضر فان حمل الثمن
الملك ما يصرف في ذلك وجب عليه الكتابة وكذا ان حضر الملتمس الثمن من خاصته ولا يجب
على الحاكم دفع القرطاس من خاصته الثالثة عشرة يكره للحاكم ان يعنت الشهود اذا كانوا من
ذوي البصائر والاديان القوية مثل ان يفرق بينهم لان في ذلك غضا منهم ويستحب
ذلك في موضع الريبة الرابعة عشرة لا يجوز للحاكم ان يتعتع الشاهد وهو ان يداخله
في التلفظ بالشهادة او يتعقبه بل يكف عنه حتى ينهي ما عنده وان تردد ولو توقف
في الشهادة لم يجز له ترغيبه الى الاقدام على الاقامة ولا تزهيده في اقامتها وكذا لا يجوز
ايقاف عزم الغريم عن الاقرار لانه ظلم لغريمه ويجوز ذلك في حقوق الله تعالى فان الرسول
عليه السلام قال لماعز عند اعترافه بالزنا لعلك قبلتها لعلك لمستها وهو تعريض بايثار
الاستتار الخامسة عشرة يكره ان يضيف احد الخصمين دون صاحبه السادسة عشرة
الرشوة حرام على آخذها ويأثم الدافع لها ان توصل بها الى الحاكم له بالباطل ولو كان الى حق
لم يأثم ويجب على المرتشي اعادة الرشوة الى صاحبها ولو تلفت قبل وصولها اليه ضمنها له
السابعة عشرة اذا التمس الخصم احضار خصمه الى مجلس الحكم احضره اذا كان حاضرا
سواء حرر المدعي دعواه او لم يحررها اما لو كان غائبا لم يعده الحاكم حتى يحرر الدعوى والفرق
لزوم المشقة في الثاني وعدمها في الاول هذا اذا كان في بعض مواضع ولايته وليس له هناك
خليفة يحكم وان كان في غير ولايته اثبت الحكم عليه بالحجة وان كان غائبا ولو ادعى على امرأة فان
كانت برزة فهي كالرجل وان كانت مخدرة بعث اليها من ينوب عنه في الحكم بينها وبين غريمها النظر

الثالث في كيفية الحكم وفيه مقاصد الاول في وظائف الحاكم وهي سبع الاولى التسوية
بين الخصمين في السلام والجلوس والنظر والكلام والانصات والعدل في الحكم ولا تجب
التسوية في الميل بالقلب لتعذره غالبا وانما التسوية مع التساوي في الاسلام او الكفر ولو
كان احدهما مسلما جاز ان يكون الذمي قائما والمسلم قاعدا او اعلى منزلا الثانية لا يجوز ان
يلقن احد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه ولا ان يهديه لوجوه الحجاج لان ذلك يفتح باب المنازعة
وقد نصب لقطعها الثالثة اذا سكت الخصمان استحب ان يقول لهما تكلما او ليتكلم
المدعي ولو احس منهما باحتشامه امر من يقول ذلك ويكره ان يواجه بالخطاب احدهما
لما يتضمن من ايحاش الآخر الرابعة اذا ترافع الخصمان وكان الحكم واضحا لزمه القضاء
ويستحب ترغيبهما في الصلح فان ابيا الا المناجزة حكم بينهما وان اشكل اخر الحكم حتى يتضح ولا
حد للتاخير الا الوضوح الخامسة اذا ورد الخصوم مترتبين بدا بالاول فالاول فان وردوا
جميعا قيل يقرع بينهم وقيل يكتب اسماء المدعين ولا يحتاج الى ذكر الخصوم وقيل
يذكرهم ايضا لتحضر الحكومة معه وليس معتمدا ويجعلها تحت ساتر ثم يخرج رقعة رقعة
ويستدعي صاحبها وقيل انما يكتب اسماءهم مع تعسر القرعة بالكثرة السادسة اذا قطع
المدعى عليه دعوى المدعي بدعوى لم تسمع حتى يجيب عن الدعوى وتنتهي الحكومة ثم
يستانف هو السابعة اذا بدر احد الخصمين بالدعوى فهو اولى ولو ابتدرا الدعوى
سمع من الذي عن يمين صاحبه ولو اتفق مسافر وحاضر فهما سواء ما لم يستضر احدهما
بالتاخير فيقدم دفعا للضرر ويكره للحاكم ان يشفع في اسقاط او ابطال المقصد
الثاني في مسائل متعلقة بالدعوى وهي خمس الاولى قال الشيخ لا يسمع الدعوى
اذا كانت مجهولة مثل ان يدعي فرسا او ثوبا ويقبل الاقرار المجهول ويلزم تفسيره وفي
الاول اشكال اما لو كانت الدعوى وصية سمعت وان كانت مجهولة لان الوصية بالمجهول جائزة
ولا بد من ايراد الدعوى بصيغة الجزم فلو قال اظن او اتوهم لم تسمع وكان بعض

من عاصرناه يسمعها في التهمة ويحلف المنكر وهو بعيد عن شبه الدعوى الثانية
قال اذا كان المدعى من الاثمان افتقر الى ذكر جنسه ووصفه ونقده وان كان عرضا مثليا
ضبطه بالصفات ولم يفتقر الى ذكر قيمته وذكر القيمة احوط وان لم يكن مثليا فلا
بد من ذكر القيمة وفي الكل اشكال ينشا من تساوي الدعوى بالاقرار الثالثة اذا تمت
الدعوى هل يطالب المدعى عليه بالجواب ام يتوقف ذلك على التماس المدعي فيه تردد و
الوجه انه يتوقف لانه حق له فيقف على المطالبة الرابعة لو ادعى احد الرعية على
القاضي فان كان هناك امام رافعه اليه وان لم يكن وكان في غير ولايته رافعه الى قاضي
تلك الولاية وان كان في ولايته رافعه الى خليفته الخامسة يستحب للخصمين ان يجلسا
بين يدي الحاكم ولو قاما بين يديه كان جائزا المقصد الثالث في جواب المدعى عليه
وهو اما اقرار او انكار او سكوت اما الاقرار فيلزم اذا كان جائز التصرف وهل
يحكم به عليه من دون مسالة المدعي قيل لا لانه حق له فلا يستوفى الا بمسالته وصورة الحكم
ان يقول الزمتك او قضيت عليك او ادفع اليه ماله ولو التمس ان يكتب له بالاقرار لم يكتب
حتى يعلم اسمه ونسبه او يشهد بذلك شاهدا عدل ولو شهد على الحلية جاز ولم يفتقر
الى معرفة النسب واكتفى بذكر حليته ولو ادعى الاعسار كشف عن حاله فان استبان
فقره انظره وفي تسليمه الى الغرماء ليستعملوه او يؤاجروه روايتان اشهرهما الانظار
حتى يوسر وهل يحبس حتى يتبين حاله فيه تفصيل ذكر في باب المفلس واما الانكار
فاذا قال لا حق له علي فان كان المدعي يعلم انه موضع المطالبة بالبينة فالحاكم بالخيار
ان شاء قال للمدعي ألك بينة وان شاء سكت اما اذا كان المدعي لا يعلم انه موضع
المطالبة بالبينة وجب ان يقول الحاكم ذلك او معناه فان لم يكن له بينة عرفه الحاكم
ان له اليمين ولا يحلف المدعى عليه الا بعد سؤال المدعي لانه حق له فيتوقف استيفاؤه على
المطالبة ولو تبرع هو او تبرع الحاكم باحلافه لم يعتد بتلك اليمين واعادها الحاكم ان

التمس المدعي بعد ذلك ثم المنكر اما ان يحلف او يرد او ينكل فان حلف سقطت الدعوى
ولو ظفر المدعي بعد ذلك بمال الغريم لم يحل له مقاصته ولو عاود المطالبة اثم ولم
تسمع دعواه ولو اقام بينة بما حلف عليه المنكر لم تسمع وقيل يعمل بها ما لم يشترط
المنكر سقوط الحق باليمين وقيل ان نسي بينته سمعت وان احلف والاول هو المروي
وكذا لو اقام بعد الاحلاف شاهدا وبذل معه اليمين هنا اوفى اما لو اكذب الحالف
نفسه جاز مطالبته وحل مقاصته مما يجده له مع امتناعه عن التسليم وان رد
اليمين على المدعي لزمه الحلف ولو نكل سقطت دعواه وان نكل المنكر بمعنى انه
لم يحلف ولم يرد قال الحاكم ان حلفت والا جعلتك ناكلا ويكرر ذلك ثلاثا استظهارا
لا فرضا فان اصر قيل يقضى عليه بالنكول وقيل بل يرد اليمين على المدعي فان حلف ثبت
حقه وان امتنع سقط والاول اظهر وهو المروي ولو بذل المنكر يمينه بعد النكول
لم يلتفت اليه ولو كان للمدعي بينة لم يقل الحاكم احضرها لان الحق له وقيل يجوز وهو
حسن ومع حضورها لا يسألها الحاكم ما لم يلتمس المدعي ومع الاقامة بالشهادة لا
يحكم الا بمسألة المدعي ايضا وبعد ان يعرف عدالة البينة ويقول للخصم هل عندك جرح فان
قال لا حكم وان سأل الانظار في اثباته انظره الحاكم ثلاثة ايام فان تعذر الجرح حكم بعد سؤال
المدعي ولا يستحلف مع البينة الا ان تكون الشهادة على ميت فيستحلف على بقاء الحق
في ذمته استظهارا ولو شهدت على صبي او مجنون او غائب ففي ضم اليمين الى البينة
تردد اشبهه انه لا يمين ويدفع الحاكم من مال الغائب قدر الحق بعد تكفيل القابض
بالمال ولو ذكر المدعي ان له بينة غائبة خير الحاكم بين الصبر واحلاف الغريم و
ليس له ملازمته ولا مطالبته بكفيل الثالث السكوت فان كان لآفة الزم الجواب
فان عاند حبس حتى يبين وقيل يجبر حتى يجيب وقيل يقول الحاكم اما اجبت والا
جعلتك ناكلا ورددت اليمين على المدعي فان اصر رد الحاكم اليمين على المدعي والاول

مروي والاخير بناء على عدم القضاء بالنكول ولو كان به آفة من طرش او خرس توصل
الى معرفة جوابه بالاشارة المفيدة لليقين ولو استغلقت اشارته بحيث يحتاج الى المترجم
لم يكف الواحد وافتقر في الشهادة باشارته الى مترجمين عدلين مسائل تتعلق بالحكم
على الغائب الاولى يقضى على من غاب عن مجلس القضاء مطلقا مسافرا كان او حاضرا
وقيل يعتبر في الحاضر تعذر حضوره مجلس الحكم الثانية يقضى على الغائب في حقوق
الناس كالديون والعقود ولا يقضى في حقوق الله كالزنا واللواط لانها على التخفيف ولو
اشتمل الحكم على الحقين قضي بما يخص الناس كالسرقة يقضى بالغرم دون القضاء بالقطع
الثالثة لو كان صاحب الحق غائبا فطالب الوكيل فادعى الغريم التسليم الى
الموكل ولا بينة ففي الالزام تردد بين الوقوف في الحكم لاحتمال الاداء وبين الحكم والقضاء
دفعا للمطل ولان التوقف يؤدي الى تعذر طلب الحقوق بالوكلاء والاول اشبه المقصد
الرابع في كيفية الاستحلاف والبحث في امور ثلاثة الاول في اليمين ولا يستحلف احد
الا بالله ولو كان كافرا وقيل لا يقتصر في المجوسي على لفظ الجلالة بل يضم الى هذه اللفظة
الشريفة ما يزيل الاحتمال ولا يجوز الاحلاف بغير اسماء الله
سبحانه كالكتب المنزلة والرسل المعظمة والاماكن المشرفة ولو رأى الحاكم احلاف الذمي
بما يقتضيه دينه اردع جاز ويستحب للحاكم تقديم العظة على اليمين والتخويف من
عاقبتها ويكفي ان يقول والله ما له قبلي حق وقد يغلظ اليمين بالقول والزمان و
المكان لكن ذلك غير لازم ولو التمسه المدعي بل هو مستحب في الحكم استظهارا فالتغليظ
بالقول مثل ان يقول والله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم الطالب الغالب
الضار النافع المدرك المهلك الذي يعلم من السر ما يعلمه من العلانية ما لهذا المدعي علي
شيء مما ادعاه ويجوز التغليظ بغير هذه الالفاظ مما يراه الحاكم وبالمكان كالمسجد والحرم وما
شاكله من الاماكن المعظمة وبالزمان كيوم الجمعة والعيد وغيرهما من الاوقات المكرمة ويغلظ

الكافر بالاماكن التي يعتقد شرفها والازمان التي يرى حرمتها ويستحب التغليظ في
الحقوق كلها وان قلّت عدا المال فانه لا تغليظ فيه لما دون نصاب القطع **فروع ا**
لو امتنع من الاجابة الى التغليظ لم يجبر ولم يتحقق بامتناعه نكول **الثاني** لو حلف لا
يجيب الى التغليظ فالتمس خصمه لم تنحل يمينه وحلف الاخرس بالاشارة وقيل توضع
يده على اسم الله في المصحف او يكتب اسم الله سبحانه وتوضع يده عليه وقيل يكتب اليمين في
لوح ويغسل ويؤمر بشربه بعد اعلامه فان شرب كان حالفا وان امتنع الزم الحق
استنادا الى حكم علي عليه السلام في واقعة الاخرس ولا يستحلف الحاكم احدا الا في مجلس
قضائه الا مع العذر كالمرض المانع وشبهه فحينئذ يستنيب الحاكم من يحلفه في منزله
وكذا المراة التي لا عادة لها بالبروز الى مجمع الرجال او الممنوعة باحد الاعذار **البحث**
الثاني في يمين المنكر والمدعي اليمين تتوجه على المنكر تعويلا على الخبر وعلى المدعي مع الرد
ومع الشاهد الواحد وقد تتوجه مع اللوث في دعوى الدم ولا يمين للمنكر مع بينة المدعي
لانتفاء التهمة عنها ومع فقدها فالمنكر مستند الى البراءة الاصلية فهو اولى باليمين
ومع توجهها يلزمه الحلف على القطع مطردا الا على نفي فعل الغير فانها على نفي العلم فلو
ادعى عليه ابتياعا او قرضا او جناية فانكر حلف على الجزم ولو ادعى على ابيه الميت لم يتوجه
اليمين ما لم يدع عليه العلم فيكفيه الحلف انه لا يعلم وكذا لو قيل قبض وكيلك اما المدعي
ولا شاهد له فلا يمين عليه الا مع الرد او مع النكول على قول فان ردها المنكر توجهت فيحلف
على الجزم ولو نكل سقطت دعواه اجماعا ولو رد المنكر اليمين ثم بذلها قبل الاحلاف
قال الشيخ ليس له ذلك الا برضا المدعي وفيه تردد منشؤه ان ذلك تفويض لا اسقاط
ويكفي مع الانكار الحلف على نفي الاستحقاق لانه يأتي على الدعوى فلو ادعى عليه غصبا
او اجارة مثلا فاجاب بانني ما غصبت او ما استأجرت قيل يلزمه الحلف على وفق الجواب لانه لم
يجب به الا وهو قادر على الحلف عليه والوجه انه ان تطوع بذلك صح وان اقتصر على نفي

الاستحقاق كفى ولو ادعى المنكر الابراء او الاقباض فقد انقلب مدعيا والمدعي منكرا
فيكفي المدعي اليمين على بقاء الحق ولو حلف على نفي ذلك كان آكد غير لازم وكل ما
يتوجه الجواب عن الدعوى فيه يتوجه معه اليمين ويقضى على المنكر به مع النكول كالعتق
والنكاح والنسب وغير ذلك هذا على القول بالقضاء بالنكول وعلى القول الآخر ترد
اليمين على المدعي ويقضى له مع اليمين وعليه مع النكول **مسائل ثمان الاولى** لا تتوجه اليمين
على الوارث ما لم يدع عليه العلم بموت المورث والعلم بالحق وانه ترك في يده مالا ولو
ساعد المدعي على عدم هذه الامور لم تتوجه ولو ادعى عليه العلم بموته او بالحق كفاه
الحلف انه لا يعلم نعم لو اثبت الحق والوفاة وادعى في يده مالا حلف الوارث على القطع **الثانية**
اذا ادعى على المملوك فالغريم مولاه ويستوي في ذلك دعوى المال والجناية **الثالثة**
لا تسمع الدعوى في الحدود مجردة عن البينة ولا يتوجه اليمين على المنكر نعم لو قذفه
بالزنا ولا بينة فادعاه عليه قال في المبسوط جاز ان يحلف ليثبت الحد على القاذف
وفيه اشكال اذ لا يمين في حد **الرابعة** منكر السرقة يتوجه عليه اليمين لاسقاط الغرم
ولو نكل لزمه المال دون القطع بناء على القضاء بالنكول وهو الاظهر ولا يحلف المدعي
ولا يثبت الحد على القولين وكذا لو اقام شاهدا وحلف **الخامسة** لو كان له بينة فاعرض
عنها والتمس يمين المنكر او قال اسقطت البينة وقنعت باليمين فهل له الرجوع قيل لا
وفيه تردد ولعل الاقرب الجواز وكذا البحث لو اقام شاهدا فاعرض عنه وقنع بيمين
المنكر **السادسة** لو ادعى صاحب النصاب ابداله في اثناء الحول قبل قوله ولا يمين
وكذا لو خرص عليه فادعى النقصان وكذا لو ادعى الذمي الاسلام قبل الحول اما لو ادعى
الصغير الحربي الانبات بعلاج لا بالسن ليتخلص عن القتل ففيه تردد ولعل الاقرب
انه لا يقبل الا مع البينة **السابعة** لو مات ولا وارث له وظهر له شاهد بدين قيل يحبس حتى
يحلف او يقر لتعذر اليمين في طرف المشهود له وكذا لو ادعى الوصي ان الميت اوصى للفقراء

وشهد له واحد فانكر الوارث ففي الموضعين اشكال لان اليمين حقوقه ولم يثبت موجبها

الثامنة لو مات وعليه دين محيط بالتركة لم تنتقل الى الوارث وكانت في حكم مال الميت وان لم يحط انتقل اليه ما فضل عن الدين وفي الحالين للوارث المحاكمة على ما يدعيه لمورثه لانه قائم مقامه

المطلب الثالث فيما يثبت بالشاهد واليمين يقضى بالشاهد واليمين في الجملة استنادا الى قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وقضاء علي عليه السلم بعده ويشترط شهادة الشاهد اولا وثبوت عدالته ثم اليمين ولو بدأ باليمين وقعت لاغية وافتقر الى اعادتها بعد الاقامة ويثبت الحكم بذلك في الاموال كالدين والقرض والغصب وفي المعاوضات كالبيع والصرف والصلح والاجارة والقراض والهبة والوصية له والجناية الموجبة للدية كالخطا وعمد الخطا وقتل الوالد ولده والحر العبد وكسر العظام والجائفة والمامومة وضابطه ما كان مالا او المقصود منه المال وفي النكاح تردد اما الخلع والطلاق والرجعة والعتق والتدبير والكتابة والنسب والوكالة والوصية اليه وعيوب النسآء فلا وفي الوقف اشكال منشاؤه النظر الى من ينتقل والاشبه القبول لانتقاله الى الموقوف عليهم ولا يثبت دعوى الجماعة مع الشاهد الا مع حلف كل واحد منهم ولو امتنع البعض ثبت نصيب من حلف دون الممتنع ولا يحلف من لا يعرف ما يحلف عليه يقينا ولا ليثبت مال الغير فلو ادعى غريم الميت مالا له على آخر مع شاهد فان حلف الوارث ثبت وان امتنع لم يحلف الغريم وكذا لو ادعى رهنا واقام شاهدا ان الراهن لم يحلف لان يمينه لاثبات مال الغير ولو ادعى الجماعة مالا لمورثهم وحلفوا مع شاهدهم ثبت الدعوى وقسم بينهم على الفريضة ولو كان وصية قسم بالسوية الا ان يثبت التفضيل ولو امتنعوا لم يحكم لهم ولو حلف بعض اخذ ولم يكن للممتنع معه شركة ولو كان في الجملة مولى عليه يوقف نصيبه فان كمل رشده حلف واستحق وان امتنع لم يحكم له فان مات قبل ذلك كان لوارثه الحلف واستيفآء نصيبه

مسائل الاولى لو قال هذه الجارية مملوكتي وام ولدي وحلف مع شاهده ثبت رقيتها دون الولد لانه

ليس مالا ويثبت لها حكم ام الولد باقراره

الثانية لو ادعى بعض الورثة ان الميت وقف عليهم دارا او على نسلهم فان حلف المدعون مع شاهدهم قضي لهم وان امتنعوا حكم بها ميراثا وكان نصيب المدعين وقفا فان حلف بعض ثبت نصيب الحالف وقفا وكان الباقي طلقا يقضى منه الديون ويخرج الوصايا وما فضل ميراثا وما يحصل من الفاضل للمدعين يكون وقفا ولو انقرض الممتنع كان للبطن الذي ياخذ بعده الحلف مع الشاهد ولا يبطل حقهم بامتناع الاول

الثالثة اذا ادعى الوقفية عليه وعلى اولاده بعده وحلف مع شاهده ثبت الدعوى ولا يلزم الاولاد بعد انقراضه يمين مستانفة لان المثبت الاول اغنى عن تجديده وكذا لو انقرضت البطون وصار الى الفقرآء او المصالح اما لو ادعى التشريك بينه وبين اولاده افتقر البطن الثاني الى اليمين لان البطن الثاني بعد وجودها يعود كالموجودة وقت الدعوى فلو ادعى اخوة ثلثة ان الوقف عليهم وعلى اولادهم مشتركا فحلفوا مع الشاهد ثم صار لاحدهم ولد فقد صار الوقف ارباعا ولا يثبت حصة هذا الولد ما لم يحلف لانه يتلقى الوقف عن الواقف فهو كما لو كان موجودا وقت الدعوى ويوقف له الربع فان كمل وحلف اخذ وان امتنع قال الشيخ يرجع ربعه على الاخوة لانهم اثبتوا اصل الوقف عليهم ما لم يحصل المزاحم وبامتناعه جرى مجرى المعدوم وفيه اشكال اما لو مات احد الاخوة قبل بلوغ الطفل عزل له الثلث من حين وفاة الميت لان الوقف صار اثلاثا وقد كان له الربع الى حين الوفاة فان بلغ وحلف اخذ الجميع وان رد كان الربع الى حين الوفاة لورثة الميت والاخوين والثلث من حين الوفاة للاخوين وفيه ايضا اشكال كالاول

الرابعة لو ادعى عبدا وذكر انه كان له واعتقه فانكر المتشبث قال الشيخ يحلف مع شاهده ويستنقذه وهو جيد لانه لا يدعي مالا

الخامسة لو ادعى عليه القتل واقام شاهدا فان كان خطا او عمد الخطا حلف وحكم له وان كان عمدا موجبا للقصاص لم يثبت باليمين الواحدة وكانت شهادة

الشاهد لو ثبت وجاز له اثبات دعواه بالقسامة **خاتمة** تشتمل على فصلين **الاول**
في كتاب قاض الى قاض انهاء حكم الحاكم الى الآخر اما بالكتابة او القول او الشهادة **اما**
الكتابة فلا عبرة بها لامكان التشبيه واما القول مشافهة فهو ان يقول للآخر حكمت بكذا او
انفذت او امضيت ففي القضاء به تردد نص الشيخ في الخلاف انه لا يقبل **واما** الشهادة
فان شهدت البينة بالحكم وباشهاده اياها على حكمه تعين القبول لان ذلك مما تمس
الحاجة اليه اذ احتياج ارباب الحقوق الى اثباتها في البلاد المتباعدة غالب وتكليف
شهود الاصل التنقل متعذر او متعسر فلا بد من وسيلة الى استيفائها مع تباعد
الغرماء ولا وسيلة الا رفع الاحكام الى الحكام واتم ذلك احتياطا ما صورناه لا يقال
يتوصل الى ذلك بالشهادة على شهود الاصل لانا نقول قد لا يساعد شهود الفرع على
التنقل والشهادة الثالثة لا تسمع ولانه لو لم يشرع انهاء الاحكام بطلت الحجج
مع تطاول المدد ولان المنع من ذلك يؤدي الى استمرار الخصومة في الواقعة الواحدة بان يرافع
المحكوم عليه الى آخر فان لم ينفذ الثاني ما حكم به الاول اتصلت المنازعة ولان الغريمين
لو تصادقا ان حاكما حكم عليهما الزمهما الحاكم ما حكم الاول فكذا لو قامت البينة لانها
تثبت ما لو اقر الغريم به ولا يقال فتوى الاصحاب انه لا يجوز كتاب قاض الى قاض ولا العمل به
ورواية طلحة بن زيد والسكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام كان لا يجيز كتاب قاض الى
قاض لا في حد ولا غيره حتى وليت بنو امية فاجازوا بالبينات لانا نجيب عن الاول
بمنع دعوى الاجماع على خلاف موضع النزاع لان المنع من العمل بكتاب قاض الى قاض ليس
منعا من العمل بحكم الحاكم مع ثبوته ونحن فلا نعمل عندنا بالكتاب مجردا ومضمونها والجواب ما
ذكرنا اولا ان الشيخ ابو جعفر رحمه الله ادعى في الخلاف ويجب في الرواية بالطعن في سندها فان
طلحة بتري والسكوني عامي ومع تسليم القول بموجبهما فانا لا نعمل بالكتاب اصلا ولو شهد
بكان الكتاب ملغى اذا عرفت هذا فالعمل بذلك مقصور على حقوق الناس دون الحدود

وغيرها من حقوق الله فما ينهى الى الحاكم امران احدهما حكم وقع بين متخاصمين والثاني
اثبات دعوى مدع على غائب اما الاول فان حضر شاهدا الانهاء خصومة الخصمين وسمعا
ما حكم به الحاكم واشهدهما على حكمه ثم شهدا بالحكم عند الآخر ثبت بشهادتهما حكم ذلك
الحاكم وانفذ ما ثبت عنده لا انه يحكم بصحة الحكم في نفس الامر اذ لا علم له به بل الفائدة فيه
قطع خصومة الخصمين لو عاودا المنازعة في تلك الواقعة وان لم يحضرا الخصومة
فحكى لهما الواقعة وصورة الحكم وسمى المتحاكمين باسمائهما وآبائهما وصفاتهما واشهدهما
على الحكم ففيه تردد والقبول ابلغ لان حكمه كما كان ماضيا كان اخباره ماضيا **واما الثاني**
فهو اثبات دعوى المدعي فان حضر الشاهدان الدعوى واقامة الشهادة والحكم بما
شهد به واشهدهما على نفسه بالحكم وشهدا بذلك عند الآخر قبلها وانفذ الحكم ولو لم
يحضرا الواقعة واشهدهما بما صورته ان فلان بن فلان الفلاني ادعى على فلان بن
فلان الفلاني ادعى على فلان بن بكذا وشهد له بدعواه فلان وفلان ويذكر عدالتهما
او تزكيتهما فحكمت وامضيت ففي الحكم به تردد مع ان القبول ارجح خصوصا مع احضار
الكتاب المتضمن للدعوى وشهادة الشهود اما لو اخبر حاكما آخر بانه ثبت عنده كذا لم
يحكم به الثاني وليس كذلك لو قال حكمت فان فيه ترددا وصورة الانهاء ان يقص الشاهدان
ما شاهداه من الواقعة وما سمعاه من لفظ الحاكم ويقولا واشهدنا على نفسه انه حكم
بذلك وامضاه ولو احالا على الكتاب بعد قراءته فقالا اشهدنا الحاكم فلان على نفسه
انه حكم بذلك جاز ولا بد من ضبط الشيء المشهود به بما يرفع الجهالة عنه ولو اشتبه على الثاني
اوقف الحكم حتى يوضحه المدعي ولو تغيرت حال الاول بموت او عزل لم يقدح ذلك في العمل
بحكمه وان تغيرت بفسق لم يعمل بحكمه ويقر ما سبق انفاذه على زمان فسقه ولا اثر لتغير
حال المكتوب اليه الكتاب بل كل من قامت عنده البينة بان الاول حكم به واشهدهم على نفسه
عليها انفذ اذ اللازم لكل حاكم انفاذ ما حكم به غيره من الحكام **مسائل الاولى** المحكوم عليه ان هو

المشهود عليه الزم ولو انكر وكانت الشهادة بوصف يحتمل الاتفاق عادة فالقول
قوله مع يمينه ما لم يقم المدعي البينة وان كان الوصف مما يبعد اتفاقه الا نادرا الا انه
لم يلتفت الى انكاره لانه خلاف الظاهر ولو ادعى ان في البلد مساويا له في الاسم والصفة
كلف اثباته فان كان المساوي حيا سئل فان اعترف انه الغريم الزم واطلق الاول وان
انكر وقف الحكم حتى يتبين وان كان ميتا وهناك دلالة تشهد بالبراءة اما لان الغريم
لم يعاصر واما لان تاريخ الحق متأخر عن موته الزم الاول وان احتمل وقف الحكم حتى
يتبين الثانية للمشهود عليه ان يمتنع من التسليم حتى يشهد القابض ولو لم يكن عليه بالحق
شاهد قيل لا يلزم الاشهاد ولو قيل يلزم كان حسنا بحسم مادة المنازعة او كراهية
لتوجه اليمين الثالثة لا يجب على المدعي دفع الحجة مع الوفاء لانها حجة له لو خرج المقبوض
مستحقا وكذا القول في البائع اذا التمس المشتري كتاب الاصل لانه حجة له على البائع الاول
بالثمن لو خرج المبيع مستحقا الفصل الثالث في لواحق من احكام القسمة والقاسم
والمقسوم والكيفية واللواحق اما الاول فيستحب للامام ان ينصب قاسما كما كان لعلي
عليه السلام ويشترط فيه البلوغ وكمال العقل والايمان والعدالة والمعرفة بالحساب
ولا يشترط الحرية ولو تراضى الخصمان بقاسم لم يشترط العدالة وفي التراضي بقسمة
الكافر نظر اقربه الجواز كما لو تراضيا باقتسامهما من غير قاسم والمنصوب من قبل الامام تمضي
قسمته بنفس القرعة ولا يشترط رضاهما بعدها وفي غيره يقف اللزوم على الرضا بعد
القرعة وفي هذا اشكال من حيث ان القرعة وسيلة الى تعيين الحق وقد قارنها الرضا
ويجزي القاسم الواحد اذا لم يكن في القسمة رد ولا بد من اثنين في قسمة الرد لانها تتضمن
تقويما فلا ينفرد به الواحد ويسقط اعتبار الثاني مع رضا الشريك واجرة القسام من
بيت المال فان لم يكن امام او كان ولا سعة في بيت المال كانت اجرته على المتقاسمين فان
استأجره كل واحد باجرة معينة فلا بحث وان استأجروه في عقد واحد واطلقوا

نصيب

نصيب كل واحد من الاجرة لزمتهم الاجرة بالحصص لا بالسوية الثاني في المقسوم
وهو اما متساوي الاجزاء كذوات الامثال مثل الحبوب والادهان او متفاوتها كالاشجار
والعقار فالاول يجبر الممتنع مع مطالبة الشريك بالقسمة لان للانسان ولاية
الانتفاع بماله والانفراد اكمل نفعا ويقسم كيلا ووزنا متساويا ومتفاضلا ربويا
كان او غيره لان القسمة تمييز حق لا بيع والثاني اما ان يستضر الكل او البعض او لا
يستضر احدهم ففي الاول لا يجبر الممتنع كالجواهر والعضائد الضيقة وفي الثاني ان
التمس المستضر اجبر من لا يتضرر فان امتنع المتضرر لم يجبر ويتحقق الضرر المانع من
الاجبار بعدم الانتفاع بالنصيب بعد القسمة وقيل بنقصان القيمة وهو اشبه
وللشيخ قولان ثم المقسوم ان لم يكن فيه رد ولا ضرر اجبر الممتنع وتسمى قسمة اجبار
وان تضمنت احدهما لم يجبر وتسمى قسمة تراض ويقسم الثوب الذي لا تنقص قيمته بالقطع
لم يقسم لحصول الضرر بالقسمة ويقسم الثياب والعبيد بعد التعديل بالقيمة قسمة اجبار
واذا سألا الحاكم القسمة ولا بينة بالملك قسم وان كانت يدهما عليه ولا منازع وقال
الشيخ في المبسوط لا يقسم وقال في الخلاف يقسم وهو الاشبه لان التصرف دلالة الملك
الثالث في كيفية القسمة الحصص ان تساوت قدرا وقيمة فالقسمة بتعديلها على السهام
لانه يتضمن القيمة كالدار يكون بين اثنين وقيمتها متساوية وعند التعديل يكون القاسم مخيرا
بين الاخراج على الاسماء والاخراج على السهام اما الاول فهو ان يكتب كل نصف في رقعة
ويصف كل واحد بما يميزه عن الآخر ويجعل ذلك مصونا في ساتر كالشمع او الطين ويأمر من
لم يطلع على الصورة باخراج احدها على اسم احد المتقاسمين فما خرج فله واما الثاني
فان يكتب كل اسم في رقعة ويصونهما ويخرج على سهم من السهمين فمن خرج اسمه فله ذلك السهم
وان تساوت قدرا لا قيمة عدلت السهام قيمة والغي القدر حتى لو كان الثلثان بقيمة
الثلث جعل الثلث محاذيا للثلثين وكيفية القرعة على ما صورناه وان تفاوتت الحصص

فيمة لا قلنا اشتراك ان يكون لواحد النصف وللآخر الثلث وللآخر السدس وقيمة اجزاء
ذلك الملك متساوية سويت السهام على اقلهم نصيبا فجعلت اسداسا ثم يكتب رقعة فيه
تردد بين ان يكتب بعدد الشركاء او بعدد السهام والاقرب الاختصار على عدد الشركاء
لحصول المراد من غير زيادة كلفة اذا عرفت هذا فاما ان يكتب ثلث رقاع لكل اسم رقعة و
يجعل للسهام اول وثان وهكذا الى الاخير والخيار في تعيين ذلك الى المقاسمين ولو
تعاسرا عينه القاسم ثم يخرج رقعة فان تضمنت اسم صاحب النصف فله الثلث الاول و
ثم يخرج ثانية فان خرج صاحب الثلث فله السهمان الآخران ولا يحتاج الى اخراج
الثالثة بل لصاحبها ما بقي وكذا لو خرج اسم صاحب الثلث اولا كان له السهمان الاولان
لان ثم يخرج اخرى فان صاحب النصف فله الثالث والرابع والخامس ولا يحتاج الى اخراج
اخرى لان السادس تعين لصاحبها وهكذا لو خرج اسم صاحب السدس اولا كان له
السهم الاول ثم تخرج اخرى فان كان صاحب الثلث كان له الثاني والثالث وما بقي
لصاحب النصف ولو خرج في الثانية صاحب النصف كان له الثاني والثالث والرابع
وبقي الآخران لصاحب الثلث من غير احتياج الى اخراج اسمه ولا يخرج فيه على
السهام بل على الاسماء اذ لا يؤمن ان يؤدي الى تفرق السهام وهو ضرر ولو اختلفت
والقيمة عدلت السهام تقويما وميزت على قدر سهم اقلهم نصيبا واقرع عليها كما صورناه
اما لو كانت قسمة رد وهي المفتقرة الى رد في مقابلة بناء او شجر او بئر فلا تصح القسمة ما لم
يتراضيا جميعا لما تتضمن من الضميمة التي لا تستقر الا بالتراضي واذا اتفقا على الرد و
عدلت السهام فهل يلزم بنفس القرعة قيل لا لانها تتضمن معاوضة ولا يعلم كل واحد من
يحصل له العوض فيفتقر الى الرضا بعد العلم بما ميزته القرعة **مسائل ثلث الاولى** لو كان
لدار علو وسفل فطلب احد الشريكين قسمتها بحيث يكون لكل واحد منهما نصيب من العلو
والسفل بموجب التعديل جاز واجبر الممتنع وكذا لو طلب قسمة كل واحد منهما منفردا

الثانية لو كان بينهما ارض وزرع فطلب قسمة الارض خاصة اجبر الممتنع لان الزرع
كالمتاع في الدار ولو طلب قسمة الزرع قال الشيخ لم يجبر الآخر لان تعديل ذلك بالسهام
غير ممكن وفيه اشكال من حيث امكان التعديل بالتقويم اذا لم يكن فيه جهالة اما لو كان بذرا
لم يظهر لم تصح القسمة لتحقق الجهالة ولو كان سنبلا قال ايضا لا يصح وهو بناء على تحريم
بيع الزرع عندنا **الثالثة** لو كان بينهما قرحان متعددة وطلب احدهما قسمتها بعضا في
بعض لم يجبر الممتنع ولو طلب قسمة كل واحد بانفراده اجبر الآخر وكذا لو كان بينهما حبوب
مختلفة ويقسم القراح الواحد وان اختلفت اشجار اقطاعه كالدار الواسعة اذا اختلفت
ابنيتها ولا تقسم الدكاكين المتجاورة بعضها في بعض قسمة اجبار لانها املاك متعددة
يقصد كل واحد منها بالسكنى على انفراده فهي كالاقرحة المتباعدة **الرابع** في اللواحق
وهي ثلث **الاولى** اذا ادعى بعد القسمة الغلط عليه لم تسمع دعواه فان اقام بينة
حكم ببطلان القسمة لان فائدتها تمييز الحق ولم يحصل ولو عدمها فالتمس اليمين كان له
ان ادعى على شريكه العلم بالغلط **الثانية** اذا اقتسما ثم ظهر البعض مستحقا فان كان
معينا مع احدهما بطلت القسمة لبقاء الشركة في النصيب الآخر ولو كان فيهما بالسوية
لم تبطل لان فائدة القسمة باق وهو افراد كل واحد من الحقين ولو كان فيهما لا بالسوية بطلت
لتحقق الشركة وان كان المستحق مشاعا معهما فللشيخ رحمه الله قولان احدهما لا تبطل فيما
زاد عن المستحق والثاني تبطل لانها وقعت من دون اذن الشريك وهو الاشبه **الثالثة**
لو قسم الورثة تركة ثم ظهر على الميت دين فان قام الورثة بالدين لم تبطل القسمة وان
امتنعوا نقضت وقضي منها الدين **النظر الرابع** في احكام الدعاوي وهو يستدعي
بيان مقدمة ومقاصد **اما المقدمة** فتشتمل على فصلين **الاول** في المدعي وهو الذي
يترك لو ترك الخصومة وقيل هو الذي يدعي خلاف الاصل او امرا خفيا وكيف عرفته
فالمدعي المنكر مقابله ويشترط فيه البلوغ والعقل وان يدعي لنفسه او لمن له ولاية الدعوى

عند ما يصح منه تمكن فهذه قيود اربعة فلا تسمع دعوى الصغير ولا المجنون ولا دعواه
الا للغير الا ان يكون وكيلا او وصيا او وليا او حاكما او امين الحاكم ولا تسمع دعوى
خمرا او خنزيرا ولا بد من كون المدعى صحيحا لازمة فلو ادعى هبة لم تسمع حتى يدعي الاقباض
وكذا لو ادعى رهنا ولو ادعى المنكر فسق الحاكم او الشهود ولا بينة فادعى علم المشهود له
ففي توجه اليمين على نفي العلم تردد اشبهه عدم التوجه لانه ليس حقا لازما ولا يثبت
بالنكول ولا باليمين المردودة لانه يثير فسادا وكذا لو التمس المنكر من المدعي يمينه على
الشهادة لم يجب اجابته لنهوض البينة بثبوت الحق وفي الالزام بالجواب عن دعوى الاقرار
تردد منشأه ان الاقرار لا يثبت حقا في نفس الامر بل اذا ثبت قضي به ظاهرا ولا يفتقر
صحة الدعوى الى الكشف في نكاح ولا غيره وربما افتقرت الى ذلك في دعوى القتل لان
فائته لا يستدرك ولو اقتصرت على قولها هذا زوجي كفى في دعوى النكاح ولا يفتقر
ذلك الى دعوى شيء من حقوق الزوجية لان ذلك يتضمن دعوى لوازم الزوجية ولو
انكر النكاح لزمه اليمين ولو نكل قضي عليه على القول بالنكول وعلى القول الآخر ترد اليمين
عليها فاذا حلفت ثبتت الزوجية وكذا السياقة لو كان هو المدعي ولو ادعى ان
هذه بنت امته لم تسمع دعواه لاحتمال ان تلد في ملك غيره ثم تصير له وكذا لو قال ولدتها
في ملكي لاحتمال ان تكون حرة او ملكا لغيره وكذا لا تسمع البينة بذلك ما لم يصرح بان
البنت ملكه وكذا البينة ومثله لو قال هذه ثمرة نخلي وكذا لو اقر له من الثمرة في يده او بنت
المملوكة لم يحكم عليه بالاقرار لو فسر بما ينافي الملك وكذا لو قال هذا الغزل من قطن فلان
او هذا الدقيق من حنطته الفصل الثالث في التوصل الى الحق من كانت دعواه عينا في
يد انسان فله انتزاعها ولو قهرا ما لم يثر فتنة ولا يقف ذلك على اذن الحاكم ولو كان الحق
دينا وكان الغريم مقرا باذلا لم يستقل المدعي بانتزاعه من دون اذن الحاكم لان الغريم
مخير في جهات القضاء فلا يتعين الحق في شيء من دون تعيينه او تعيين الحاكم مع امتناعه

ولو كان المديون جاحدا وللغريم بينة تثبت عند الحاكم والوصول اليه ممكن ففي جواز الاخذ
تردد اشبهه الجواز وهو الذي ذكره الشيخ في الخلاف والمبسوط وعليه دل عموم الاذن في
الاقتصاص ولو لم يكن له بينة او تعذر الوصول الى الحاكم ووجد الغريم من جنس ماله اقتص مستقلا
بالاستيفاء نعم لو كان المال وديعة عنده ففي جواز الاقتصاص تردد اشبهه الكراهية
ولو كان المال من غير جنس الموجود جاز اخذه بالقيمة العدل ويسقط اعتبار رضا
المالك بالمطالبة كما يسقط اعتبار رضاه في الجنس ويجوز ان يتولى بيعها ويقبض دينه من ثمنها
دفعا لمشقة التربص بها ولو تلفت قبل البيع قال الشيخ الاليق بمذهبنا انه لا يضمنها لان في
الضمان لانه قبض باذن المالك ويتقاصان بقيمتها مع التلف مسائل ثلاث الاولى من
ادعى ما لا يد لاحد عليه قضي له ومن بابه ان يكون كيس بين جماعة فيسألون هل هو لكم فيقولون
لا ويقول واحد منهم هو لي فانه يقضى به لمن ادعاه الثانية لو انكسرت سفينة في البحر فما
اخرجه البحر فهو لاهله وما اخرج بالغوص فهو لمخرجه وبه رواية في سندها ضعف المقصد
الاول في الاختلاف في دعوى الاملاك وفيه مسائل الاولى لو تنازعا عينا في يدهما ولا
بينة قضي بها بينهما نصفين وقيل يحلف كل منهما لصاحبه ولو كانت يد احدهما عليه
قضي بها للمتشبث مع يمينه ان التمسها الخصم ولو كانت يدهما خارجة فان صدق من
هي في يد احدهما احلف وقضي له وان قال هي لهما قضي بها بينهما نصفين واحلف كل منهما لصاحبه
ولو دفعهما اقرت في يده الثانية يتحقق التعارض في الشهادة مع تحقق التضاد مثل ان
يشهد شاهدان بحق لزيد ويشهد آخران ان ذلك الحق بعينه لعمرو او يشهدا انه باع
ثوبا مخصوصا لعمرو ويشهد آخران انه باع ذلك الثوب بعينه لخالد غدوة ويشهد آخران ببيعه
لخالد في ذلك الوقت ومهما امكن التوفيق بين الشهادتين وفق فان تحقق التعارض فاما
ان يكون المدعى في يدهما او يد احدهما او يد ثالث ففي الاول يقضى بينهما نصفين لان يد كل
واحد على النصف وقد اقام الآخر بينة فيقضى له بما في يد غريمه وفي الثاني يقضى بها

للخارج دون المتشبث ان شهدتا لهما بالملك المطلق وفيه قول آخر ذكرناه في الخلاف
بعيد ولو شهدتا بالسبب قيل يقضى للخارج لانه لا بينة على ذي اليد كما لا يمين على المدعي
عملا بقوله ع اليمين على من انكر والتفصيل قاطع للشركة وهو اولى اما لو شهدت للمتشبث
بالسبب وللخارج بالملك المطلق فانه يقضى لصاحب اليد سواء كان السبب مما لا يتكرر كالنتاج
ونساجة الثوب الكتان او يتكرر كالبيع والصياغة وقيل بل يقضى للخارج وان شهدت
بينته بالملك المطلق عملا بالخبر والاول اشبه ولو كانت في يد ثالث قضي بارجح
البينتين عدالة فان تساويا قضي لاكثرهما شهودا ومع التساوي عددا وعدالة يقرع بينهما
فمن خرج اسمه احلف وقضي له ولو امتنع احلف الآخر وقضي له وان نكلا قضي به بينهما بالسوية
وقال في المبسوط يقضى بالقرعة ان شهدتا بالملك المطلق ويقسم بينهما ان شهدتا بالملك
المقيد ولو اختصت احداهما بالتقييد قضي بها دون الاخرى والاول انسب بالمنقول
ويتحقق التعارض بين الشاهدين والشاهد والمرأتين ولا يتحقق بين شاهدين وشاهد
ويمين وربما قال الشيخ نادرا يتعارضان ويقرع بينهما ولا بين شاهد ويمين
بل يقضى بالشاهدين والشاهد والمرأتين دون الشاهد واليمين وكل موضع قضينا
فيه بالقسمة فانما هو في موضع يمكن فرضها كالاموال دون ما يمتنع كما اذا ادعى رجلان
زوجية امرأة والشهادة بقديم الملك اولى من الشهادة بالحادث مثل ان تشهد احداهما
بالملك في الحال والاخرى بقديمه او احداهما بالقديم والاخرى بالاقدم فالترجيح لجانب
الاقدم وكذا الشهادة بالملك اولى من الشهادة باليد لانها محتملة وكذا الشهادة
بسبب الملك اولى من الشهادة بالتصرف **الثالثة** اذا ادعى شيئا فقال المدعى عليه
هو لفلان اندفعت عنه الخصومة حاضرا كان المقر له او غائبا فان قال المدعي احلفوه
انه لا يعلم انها لي توجهت اليمين لان فائدتها الغرم لو امتنع لا القضاء بالعين لو
نكل او رد وقال الشيخ رحمه الله لا يحلف ولا يغرم لو نكل والاقرب انه يغرم لانه حال

بين المالك وماله باقراره لغيره ولو انكر المقر له حفظها الحاكم لانها خرجت عن ملك المقر ولم
يدخل في ملك المقر له ولو اقام المدعي بينة قضي له اما لو اقر المدعى عليه بها لمجهول لم تندفع
الخصومة والزم البيان **الرابعة** اذا ادعى انه آجره الدابة وادعى آخر انه اودعه اياها
تحقق التعارض مع قيام البينتين بالدعويين ويعمل بالقرعة مع تساوي البينتين في عدم
الترجيح **الخامسة** لو ادعى دارا في يد انسان واقام بينة انها كانت في يده امس او منذ
شهر قيل لا تسمع هذه البينة وكذا لو شهدت له بالملك امس لان ظاهر اليد الآن الملك
فلا يدفع بالمحتمل وفيه اشكال ولعل الاقرب القبول اما لو شهدت بينة المدعي ان صاحب اليد
غصبه اياها او استأجرها منه حكم بها لانها شهدت بالملك وسبب يد الثاني ولو قال غصبني
اياها وقال آخر بل اقر لي بها واقاما البينة قضي للمغصوب ولم يضمن المقر لان الحيلولة
لم تحصل باقراره بل بالبينة **المقصد الثاني** في الاختلاف في العقود اذا اتفقا على استيجار
دار معينة شهرا معينا واختلفا في الاجرة واقام كل منهما بينة بما قدره فان تقدم تاريخ
احدهما عمل به لان الثاني يكون باطلا وان كان التاريخ واحدا تحقق التعارض اذ لا
يمكن في الوقت الواحد وقوع عقدين متنافيين وحينئذ يقرع بينهما ويحكم لمن خرج
اسمه مع يمينه هذا اختيار شيخنا في المبسوط وقال آخر يقضى ببينة الموجر لان القول قول
المستأجر لو لم تكن بينة اذ هو يخالف على ما في ذمة المستأجر فيكون القول قوله ومن كان
القول قوله مع عدم البينة في طرف المدعي وحينئذ نقول هو مدع زيادة وقد اقام البينة
بها فيجب ان يثبت وفي القولين تردد ولو ادعى استيجار دار فقال الموجر بل آجرتك
بيتا منها قال الشيخ يقرع بينهما وقيل القول قول الموجر والاول اشبه لان كلا منهما
مدع ولو اقام كل منهما بينة تحقق التعارض مع اتفاق التاريخ ومع التفاوت يحكم
للاقدم لكن ان كان الاقدم بينة البيت حكم باجارة البيت باجرته وباجارة بقية الدار
بالنسبة من الاجرة ولو ادعى كل منهما انه اشترى دارا معينة واقبض الثمن وهي في يد

البايع قضي بالقرعة مع تساوي البينتين عدالة وعددا وتاريخا وحكم لمن خرج اسمه
مع يمينه ولا يقبل قول البايع لاحدهما وتلزمه اعادة الثمن على الآخر لان قبض الثمنين
ممكن فيزدحم البينتان فيه ولو نكلا عن اليمين قسمت بينهما ويرجع كل منهما بنصف الثمن
ولهما الفسخ الا في بعض الاقرب لتبعض المبيع قبل قبضه ولو فسخ احدهما كان للآخر اخذ
الجميع لعدم المزاحم وفي لزوم ذلك له تردد اقربه اللزوم ولو ادعى اثنان ان ثالثا
اشترى من كل منهما هذا المبيع واقام كل منهما بينة فان اعترف لاحدهما قضي له عليه بالثمن
وكذا ان اعترف لهما قضي عليه بالثمنين ولو انكر وكان التاريخ مختلفا او مطلقا قضي بالثمنين
جميعا لامكان الاحتمال ولو كان التاريخ واحدا تحقق التعارض اذ لا يكون الملك لهما
في الوقت الواحد لاثنين ولا يمكن ايقاع عقدين في الزمان الواحد فيقرع بينهما فمن
خرج اسمه احلف وقضي له ولو امتنعا من اليمين قسم الثمن بينهما ولو ادعى شراء المبيع من زيد
وقبض الثمن وادعى آخر شراءه من عمرو وقبض الثمن ايضا واقاما بينتين متساويتين
في العدالة والعدد والتاريخ فالتعارض يتحقق فحينئذ يقضي بالقرعة ويحلف من خرج اسمه
ويقضى له ولو نكلا عن اليمين قسم المبيع بينهما ويرجع كل منهما على بايعه بنصف الثمن ولهما الفسخ
والرجوع بالثمنين ولو فسخ احدهما جاز ولم يكن للآخر اخذ الجميع لان النصف الآخر لم يرجع
الى بايعه ولو ادعى عبد ان مولاه اعتقه وادعى آخر ان مولاه باعه واقاما البينة قضي لاسبق
البينتين تاريخا فان اتفقتا قضي بالقرعة مع اليمين ولو امتنعا من اليمين قيل يكون
نصفه حرا ونصفه رقا لمدعي الابتياع ويرجع بنصف الثمن ولو فسخ عتق كله
وفيه قوة على اشكال الاقرب تقديم شهادة البينة بمباشرة عتقه مسائل الاولى لو
شهد للمدعي ان الدابة ملكه منذ مدة فدل سنها على اقل من ذلك قطعا او اكثر سقطت
البينة لتحقق كذبها الثانية اذا ادعى دابة في يد زيد واقام بينة انه اشتراها من
عمرو فان شهدت البينة بالملكية مع ذلك للبايع او للمشتري او بالتسليم قضي للمدعي

وان شهدت بالشراء لا غير قيل لا يحكم لان ذلك قد يفعل فيما ليس بملك فلا يدفع اليد
المعلومة بالمظنون وهو قوي وقيل يقضى لان الشراء دلالة على التصرف السابق على
الملكية الثالثة الصغير المجهول النسب اذا كان في يد واحد وادعى رقيته قضي له بذلك
ظاهرا وكذا لو كان في يد اثنين اما لو كان كبيرا وانكر فالقول قوله لان الاصل الحرية ولو ادعى
اثنان رقيته فاعترف لهما قضي عليه وان اعترف لاحدهما كان مملوكا له دون الآخر الرابعة
لو ادعى كل واحد منهما ان الذبيحة له وفي يد كل واحد بعضها واقام كل منهما بينة قيل يقضى
لكل واحد منهما بما في يد الآخر وهو اللايق بمذهبنا وكذا لو كان في يد كل واحد شاة وادعى كل
منهما الجميع واقاما بينة قضي لكل منهما بما في يد الآخر الخامسة لو ادعى شاة في يد عمرو واقام
بينة فقضي له بها ثم اقام الذي كانت في يده بينة انها له فالشيخ ينقض الحكم ويعاد وهو بناء على
القضاء لصاحب اليد مع التعارض والاولى انه لا ينقض السادسة لو ادعى دارا في يد زيد
وادعى عمرو نصفها واقاما البينة قضي لمدعي الكل بالنصف لعدم المزاحم وتعارضت
البينتان في النصف الآخر فيقرع بينهما ويقضى لمن خرج اسمه مع يمينه ولو امتنعا من اليمين
قضي به بينهما بالسوية فيكون لمدعي الكل ثلاثة الارباع ولمدعي النصف الربع ولو كانت
يدهما على الدار وادعى احدهما الكل والآخر النصف واقام كل منهما بينة كانت لمدعي الكل
ولم يكن لمدعي النصف شيء لان بينة ذي اليد بما في يده غير مقبولة ولو ادعى احدهم النصف
والآخر الثلث والثالث السدس ويدهم عليها فيد كل واحد منهم على الثلث فصاحب
الثلث لا يدعي زيادة على ما في يده وصاحب السدس يفضل في يده ما لا يدعيه وهو لا
يدعي الثلث فيكون لمدعي النصف فيكمل له النصف وكذا لو قامت لكل منهم بينة بذلك
ولو ادعى احدهم الكل والآخر النصف والثالث الثلث ولا بينة قضي لكل واحد بالثلث
لان يده عليه ويحلف الثاني والثالث اليمين لمدعي الكل وعليه وعلى مدعي الثلث الاثنين
النصف ولو اقام كل منهم بينة فان قضينا مع التعارض ببينة الداخل فالحكم كما لو لم

بينة لان لكل واحد بينة وكذا على الثلث وان قضينا ببينة الخارج وهو الاصح كان لمدعي الكل ما في يد ثلاثة من اثني عشر بغير منازع والاربعة التي في يد مدعي النصف لقيام البينة لصاحب الكل بها وسقوط بينة صاحب النصف لنظر اليها اذ لا يقبل بينة ذي اليد وثلاثة مما في يد مدعي الثلث ويبقى واحد مما في يد مدعي الكل لمدعي النصف وواحد في يد مدعي الثلث يدعيها كل واحد من مدعي النصف ومدعي الكل يقرع بينهما ويحلف من يخرج اسمه ويقضى له فان امتنعا قسم بينهما نصفين فيحصل لصاحب الكل عشرة ونصف ولصاحب النصف واحد ونصف ويسقط دعوى مدعي الثلث ولو كانت في يد اربعة فادعى احدهم الكل والآخر الثلثين والثالث النصف والرابع الثلث فهي في يد كل واحد ربعها فان لم يكن بينة قضينا لكل واحد بما في يده واحلفنا كلا منهم لصاحبه ولو كانت بيدهم خلص لصاحب الكل الثلث اذ لا مزاحم له ويبقى التعارض بين بينة مدعي الكل ومدعي الثلثين في السدس فيقرع بينهما فيه ثم يقع التعارض بين بينة مدعي الكل ومدعي الثلثين ومدعي النصف في السدس ايضا فيقرع بينهم فيه ثم يقع التعارض بين الاربعة في الثلث فيقرع بينهم ويختص به من تقع القرعة له ولا نقضي لمن يخرج اسمه الا مع اليمين ولا يستغرق ان يحصل بالقرعة الكل لمدعي الكل فان احكم الله به غير محتمل ولو نكل الجميع عن الايمان قسمنا ما يقع التدافع فيه بين المتنازعين في كل مرتبة بالسوية فيصح القسمة من ستة وثلاثين سهما لمدعي الكل عشرون سهما ولمدعي الثلثين ثمانية ولمدعي النصف خمسة ولمدعي الثلث ثلاثة ولو كان المدعى في يد الاربعة ففي يد كل واحد ربعها فاذا اقام كل واحد منهم بينة بدعواه قال الشيخ رحمه الله يقضى لكل واحد بالربع لان له بينة ويدا وان رجحنا بينة الخارج على ما قررناه فيسقط اعتبار بينة كل واحد بالنظر الى ما في يده ويكون ثمرتها فيما يدعيه مما في يد غيره فيجمع بين كل ثلاثة على ما في يد الرابع ويقرع لهم ويقضى فيه بالقرعة واليمين ومع الامتناع بالقسمة فيجمع بين مدعي الكل والنصف والثلث

على ما في يد مدعي الثلثين وذلك ربع اثنين وسبعين وهو ثمانية عشر فمدعي الكل يدعيها اجمع ومدعي النصف يدعي منها ستة ومدعي الثلث يدعي اثنين فيكون عشرة منها لمدعي الكل لقيام البينة بالجميع التي يدخل فيه العشرة ويبقى ما يدعيه صاحب النصف وهو ستة يقرع بينه وبين مدعي الكل فيها ويحلف ومع الامتناع يقسم بينهما وما يدعيه صاحب الثلث وهو اثنان يقرع عليه بين مدعي الكل وبينه فمن خرج اسمه احلف واعطي ولو امتنعا قسم بينهما ثم يجمع دعوى الثلاثة على ما في يد مدعي النصف وصاحب الثلثين يدعي عليه عشرة ومدعي الثلث يدعي اثنين ويبقى في يده ستة لا يدعيها الا مدعي الجميع فيكون له ويقارع الآخرين ثم يحلف وان امتنعوا اخذ نصف ما ادعياه ثم يجمع الثلاثة على ما في يد مدعي الثلث وهو ثمانية عشر فمدعي الثلثين يدعي منه عشرة ومدعي النصف ستة يبقى اثنان لمدعي الكل ويقارع على ما ادعاه الآخرين فان نكلوا عن الايمان قسم ذلك بين مدعي الكل وبين كل واحد منهما ما ادعاه ويجمع الثلاثة على ما في يد مدعي الكل فمدعي الثلثين يدعي عشرة ومدعي النصف يدعي ستة ومدعي الثلث يدعي اثنين فيخلص يده مما كان فيها فيكمل لمدعي الكل ستة وثلثون من اصل اثنين وسبعين ولمدعي الثلثين عشرون ولمدعي النصف اثنا عشر ولمدعي الثلث اربعة هذا اذا امتنع صاحب القرعة من اليمين والمقارعة **الثامنة** اذا تداعى الزوجان متاع البيت قضي لمن قامت له البينة ولو لم تكن بينة فيد كل واحد منهما على نصفه قال في المبسوط يحلف لصاحبه ويكون بينهما بالسوية سواء كان مما يختص الرجال او النساء او يصلح لهما وسواء كانت الدار لهما او لاحدهما وسواء كانت الزوجية باقية بينهما او زائلة ويستوي في ذلك تنازع الزوجين والوارث وقال في الخلاف ما يصلح للرجال للرجل وما يصلح للنساء للمرأة وما يصلح لهما يقسم بينهما وفي رواية ان المرأة تأتي بالمتاع من اهلها وما ذكره في الخلاف اشهر في الروايات واظهر بين الاصحاب وفي

ادعى ابو الميتة انه اعارها بعض ما في يدها من متاع او غيره كلف البينة كغيره من الانساب
وفيه رواية بالفرق بين الاب وغيره ضعيفة. **المقصد الثالث** في دعوى المواريث وفيه
مسائل **الاولى** لو مات المسلم عن ابنين فتصادقا على تقدم اسلام احدهما على موت الاب
وادعى الآخر مثله فانكر اخوه فالقول قول المتفق على تقدم اسلامه مع يمينه انه لا
يعلم ان اخاه اسلم قبل موت ابيه وكذا لو كانا مملوكين فاعتقا واتفقا على تقدم حرية احدهما
واختلفا في الآخر **الثانية** لو اتفقا ان احدهما اسلم في شعبان والآخر في غرة رمضان
ثم قال المتقدم مات الاب قبل شهر رمضان وقال المتأخر مات بعد دخول رمضان كان الاصل
بقاء الحيوة والتركة بينهما نصفين **الثالثة** دار في يد انسان ادعى آخر انها له ولاخيه
الغائب ارثا عن ابيهما واقام بينة فان كانت كاملة وشهدت انه لا وارث سواهما سلم اليه
النصف وكان الباقي في يد من كانت الدار في يده ومنهم من قال تجعل في يد امين حتى يعود
ولا يلزم القابض للنصف اقامة ضمين بما قبض ونعني بالكاملة ذات المعرفة المتقادمة
والخبرة الباطنة ولو لم تكن البينة كاملة وشهدت انها لا تعلم وارثا غيرهما ارجئ التسليم
حتى يبحث الحاكم عن الوارث مستقصيا بحيث لو كان وارث لظهر وحينئذ يسلم الى الحاضر
نصيبه تاما وعلى التقدير الثاني يعطيه اليقين ان لو كان ذا فرض فيعطى الزوج
والزوجة ربع الثمن معجلا من غير تضمين وبعد البحث يتم الحصة مع التضمين ولو كان
الوارث ممن يحجبه غيره كالاخ فان اقام البينة الكاملة اعطي المال وان اقام بينة غير
كاملة اعطي بعد البحث والاستظهار بالتضمين **الرابعة** اذا ماتت امرأة وابنها فقال
اخوها مات الولد اولا ثم المرأة فالميراث لي وللزوج نصفان وقال الزوج بل ماتت المرأة
ثم الولد فالمال لي قضي لمن تشهد له البينة ومع عدمها لا يقضى باحدى الدعويين لانه
لا ميراث الا مع تحقق حياة الوارث فلا ترث الام من الولد ولا الابن من امه وتكون
تركة الابن لابيه وتركة الزوجة بين الاخ والزوج **الخامسة** لو قال هذه الامة ميرا

من ابي وقالت الزوجة هذه اصدقني اياها ابوك ثم اقام كل منهما بينة قضي ببينة
المرأة لانها تشهد بما يمكن خفاؤه على الاخرى **المقصد الرابع** في الاختلاف في الولد
اذا وطئ اثنان امرأة وطئا يلحق به النسب اما بان تكون زوجة لاحدهما وشبهة على الآخر
او شبهة عليهما او يعقد كل منهما عليها عقدا فاسدا ثم تأتي بولد لستة اشهر فصاعدا
ما لم يتجاوز اقصى الحمل فحينئذ يقرع بينهما ويلحق بمن تصيبه القرعة سواء كان الواطئان
مسلمين او كافرين او عبدين او حرين او مختلفين في الاسلام والكفر والحرية والرق او ابا
وابنه هذا اذا لم يكن لاحدهما بينة ويلحق النسب بالفراش المنفرد والدعوى المنفردة و
بالفراش المشترك والدعوى المشتركة ويقضى فيه بالبينة ومع عدمها بالقرعة

كتاب الشهادات

والنظر في اطراف خمسة **الاول** في صفات الشهود ويشترط فيه ستة اوصاف **الاول**
البلوغ فلا تقبل شهادة الصبي ما لم يصر مكلفا وقيل تقبل مطلقا اذا بلغ عشرا و
هو متروك وتختلف عبارة الاصحاب في قبول شهادتهم في الجراح والقتل فروى جميل
عن ابي عبد الله عليه السلم تقبل شهادتهم في القتل ويؤخذ باول كلامهم ومثله روى
بن حمران عن ابي عبد الله عليه السلم وقال الشيخ في النهاية تقبل شهادتهم في الجراح والقصاص
وقال في الخلاف تقبل شهادتهم في الجراح ما لم يتفرقوا اذا اجتمعوا على مباح والتهجم على
الدماء بخبر الواحد خطر فالاولى الاقتصار على القبول في الجراح بالشروط الثلثة
بلوغ العشر وبقاء الاجتماع اذا كان على مباح تمسكا بموضع الوفاق **الثاني** كمال
العقل فلا شهادة للمجنون اجماعا اما من يناله الجنون ادوارا فلا باس بشهادته في حال
افاقته لكن بعد استظهار الحاكم بما يتيقن معه حضور ذهنه واستكمال فطنته وكذا
من يعرض له السهو غالبا فربما سمع الشيء وانسي بعضه فيكون ذلك مغيرا لفائدة اللفظ
وناقلا فحينئذ يجب الاستظهار عليه حتى يستثبت ما يشهد به وكذا المغفل الذي

في جبلة البله فربما استغلط العدم تفطنه لمزايا الامور فالاولى الاعراض عن شهادته
ما لم يكن الامر الجلي الذي يتحقق الحاكم استثبات الشاهد وانه لا يسهو في مثله الثاني
الايمان فلا تقبل شهادة غير المؤمن وان اتصف بالاسلام لا على مؤمن ولا غيره لاتصافه
بالفسق والظلم المانع من قبول الشهادة نعم تقبل شهادة الذمي خاصة في الوصية
اذا لم يوجد من عدول المسلمين من يشهد بها ولا يشترط كون الموصي في غربة وباشتراطها
رواية مطرحة ويثبت الايمان بمعرفة الحاكم او قيام البينة او الاقرار وهل تقبل
شهادة الذمي على الذمي قيل لا وكذا لا تقبل على غير الذمي وقيل تقبل شهادة كل ملة
على ملتهم وهو استناد الى رواية سماعة والمنع اشبه الثالث العدالة اذ لا طمأنينة مع
التظاهر بالفسق ولا ريب في زوالها بمواقعة الكبائر كالقتل والزنا واللواط وغصب الاموال
المعصومة وكذا بمواقعة الصغائر مع الاصرار او في الاغلب اما لو كان في الندرة فقد
قيل لا يقدح لعدم الانفكاك منها الا فيما يقل فاشتراطه التزام للاشق وقيل يقدح
لامكان التدارك بالاستغفار والاول اشبه وربما توهم واهم ان الصغائر لا تطلق على
الذنب الا مع الاحباط وهذا بالاعراض عنه حقيق فان اطلاقها بالنسبة ولكل فريق اصطلاح
ولا يقدح في العدالة ترك المندوبات ولو اصر مضربا عن الجميع ما لم يبلغ حدا يؤذن
بالتهاون بالسنن وههنا مسائل الاولى كل مخالف في شيء من اصول العقائد ترد شهادته
سواء استند في ذلك الى التقليد او الى الاجتهاد ولا ترد شهادة المخالف في الفروع من
معتقدي الحق اذا لم يخالف الاجماع ولا يفسق وان كان مخطئا في اجتهاده الثانية
لا تقبل شهادة القاذف ولو تاب قبلت وحد التوبة ان يكذب نفسه وان كان صادقا
ورى باطنا وقيل يكذبها ان كان كاذبا ويخطئها في الملا ان كان صادقا والاول مروي
وفي اشتراط اصلاح العمل زيادة عن التوبة تردد والاقرب الاكتفاء بالاستمرار لان بقاءه
على التوبة اصلاح ولو ساعة ولو اقام بينة بالقذف او صدقه المقذوف فلا حد عليه ولا

رد الثالثة اللعب بآلات القمار كلها حرام كالشطرنج والنرد والاربعة عشر وغير ذلك
سواء قصد الحذق او اللهو او القمار الرابعة شارب المسكر ترد شهادته ويفسق خمرا
كان او نبيذا او بتعا او منصفا او فضيخا ولو شرب منه قطرة وكذا الفقاع وكذا العصير
اذا غلا من نفسه او بالنار ولو لم يسكر الا ان يغلي حتى يذهب ثلثاه اما غير العصير من
التمر او البسر فالاصل انه حلال ما لم يسكر ولا باس باتخاذ الخمر للتخليل الخامسة مد الصوت
المشتمل على الترجيع المطرب يفسق فاعله وترد شهادته وكذا مستمعه سواء استعمل
في شعر او قرآن ولا باس بالحداء ويحرم من الشعر ما تضمن كذبا او هجاء مؤمن او تشبيبا بامرأة
معروفة غير محللة له وما عداه مباح والاكثار منه مكروه السادسة الزمر والعود والصنج
وغير ذلك من آلات اللهو حرام يفسق فاعله ومستمعه ويكره الدف في الاملاك والختان
خاصة السابعة الحسد معصية وكذا بغضة المؤمن والتظاهر بذلك قادح في العدالة
الثامنة لبس الحرير للرجال في غير الحرب اختيارا محرم ترد به الشهادة وفي التكأة عليه
والافتراش له تردد والجواز مروي وكذا يحرم التختم بالذهب والتحلي به للرجال التاسعة
اتخاذ الحمام للانس وانفاذ الكتب ليس بحرام وان اتخذها للفرجة والتطيير فهو مكروه
والرهان عليها قمار العاشرة لا ترد شهادة احد من ارباب الصنائع المكروهة كالصياغة
وبيع الرقيق ولا من ارباب الصنائع الدنية كالحياكة والحجامة ولو بلغت في الدناءة
كالزبال والوقاد لان الوثوق بشهادته مستند الى تقواه الرابع ارتفاع التهمة ويتحقق
المقصود ببيان مسائل الاولى لا تقبل شهادة من يجر بشهادته نفعا كالشريك فيما
هو شريك فيه وصاحب الدين اذا شهد للمحجور عليه والسيد لعبده المأذون والوصي فيما
هو وصي فيه وكذا لا تقبل شهادة من يستدفع بشهادته ضررا كشهادة احد العاقلة
بجرح شهود الجناية وكذا شهادة الوكيل والوصي بجرح شهود المدعي على الموصي او الموكل
الثانية العداوة الدينية لا تمنع القبول فان المسلم تقبل شهادته على الكافر اما الدنيوية

فانها تمنع سواء تضمنت فسقا او لم تتضمن وتتحقق العداوة بان يعلم من حال احدهما السرور
بمساءة الآخر والمساءة بسروره او يقع بينهما تقاذف وكذا لو شهد بعض الرفقاء لبعض
على القاطع عليهم الطريق لتحقق التهمة اما لو شهد العدو لعدوه قبلت لانتفاء التهمة
الثالثة النسب وان قرب لا يمنع قبول الشهادة كالاب لولده وعليه والولد لوالده
والاخ لاخيه وعليه وفي قبول شهادة الولد على الوالد خلاف والمنع اظهر سواء شهد بمال
او بحق متعلق ببدنه كالقصاص والحد وكذا تقبل شهادة الزوج لزوجته والزوجة
لزوجها مع غيرها من اهل العدالة ومنهم من شرط في الزوج الضميمة كالزوجة ولا وجه له
ولعل الفرق انما هو لاختصاص الزوج بمزيد القوة في المزاج ان تجذبه دواعي الرغبة و
الفائدة تظهر لو شهد فيما تقبل فيه شهادة الواحد مع اليمين وتظهر الفائدة في الزوجة
لو شهدت لزوجها في الوصية وتقبل شهادة الصديق لصديقه وان تأكدت بينهما
الصحبة والملاطفة لان العدالة تمنع التسامح **الرابعة** لا تقبل شهادة السائل في
كفه لانه يسخط اذا منع ولان ذلك يؤذن بمهانة النفس فلا يؤمن على المال ولو كان ذلك
مع الضرورة نادرا لم يقدح في شهادته **الخامسة** تقبل شهادة الاجير والضيف وان كان لهما
ميل الى المشهود له لكن يرفع التهمة تمسكهما بالامانة **ولواحق** هذا الباب وهي ستة **الاول**
الصغير والكافر والفاسق المعلن اذا عرفوا شيئا ثم زال المانع عنهم فاقاموا تلك الشهادة
قبلت لاستكمال شرائط القبول ولو اقامها احدهم في حال المانع فردت ثم اعادها بعد
زوال المانع قبلت وكذا العبد لو ردت شهادته على مولاه ثم اعادها بعد عتقه او
الولد على ابيه فردت ثم مات الاب واعادها اما الفاسق المستتر اذا اقام فردت ثم
تاب واعادها فهنا تهمة الحرص على دفع الشبهة عنه لاهتمامه باصلاح الظاهر لكن
الاشبه القبول **الثانية** قيل لا تقبل شهادة المملوك اصلا وقيل تقبل مطلقا وقيل
تقبل الا على مولاه ومنهم من عكس والاشهر القبول الا على المولى ولو اعتق قبلت شهادته

على مولاه وكذا حكم المدبر والمكاتب المشروط اما المطلق فاذا ادى من مكاتبته شيئا
قال في النهاية تقبل على مولاه بقدر ما تحرر منه وفيه تردد اقربه المنع **الثالثة** اذا سمع الاقرار
صار شاهدا وان لم يستدعه المشهود عليه وكذا لو سمع اثنين يوقعان عقدا كالبيع والاجارة
والنكاح وغيره وكذا لو شاهد الغصب او الجناية وكذا لو قال له الغريمان لا تشهد علينا فسمع
منهما او من احدهما ما يوجب حكما وكذا لو خبئ فنطق المشهود عليه مسترسلا **الرابعة** التبرع
بالشهادة قبل السؤال يطرق التهمة فيمنع القبول اما في حقوق الله او الشهادة للمصالح العامة
فلا يمنع اذ لا مدعي لها وفيه تردد **الخامسة** المشهور بالفسق اذا تاب لتقبل شهادته الاولى
انها لا تقبل حتى يستبان استمراره على الصلاح وقال الشيخ يجوز ان يقول تب اقبل شهادتك
السادسة اذا حكم الحاكم ثم تبين في الشهود ما يمنع القبول فان كان متجددا بعد الحكم لم يقدح
وان كان حاصلا قبل الاقامة وخفي عن الحاكم نقض الحكم اذا علم **الوصف السادس** طهارة
المولد فلا تقبل شهادة ولد الزنا اصلا وقيل تقبل في اليسير مع تمسكه بالصلاح وبه رواية
نادرة ولو جهلت حاله قبلت شهادته وان نالته بعض الالسن **الطرف الثاني** فيما به يصير
به شاهدا والضابط العلم لقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ولقوله عليه السلام وقد
سئل عن الشهادة هل ترى الشمس على مثلها فاشهد او دع ومستندها اما المشاهدة او
هما فما يفتقر الى المشاهدة الافعال لان آلة السمع لا تدركها كالغصب والسرقة والقتل
والرضاع والولادة والزنا واللواط فلا يصير شاهدا بشيء من ذلك الا مع المشاهدة ويقبل
فيه شهادة الاصم وفي رواية يؤخذ باول قوله لا بثانيه وهي نادرة وما يكفي فيه السماع فالنسب
والموت والملك المطلق لتعذر الوقوف عليه مشاهدة في الاغلب ويتحقق كل واحد من هذه
بتوالي الاخبار من جماعة لا يضمهم قيد المواعدة او يستفيض ذلك حتى يتاخم العلم وفي
هذا عندي تردد وقال الشيخ رحمه الله لو شهد عدلان فصاعدا صار السامع متحملا وشاهد
اصل لا شاهدا على شهادتهما لان ثمرة الاستفاضة الظن وهو حاصل بهما وهو ضعيف

لان الظن يحصل بالواحد **فرع** لو سمعه يقول للكبير هذا ابني وهو ساكت او قال هذا ابي وهو
ساكت قال في المبسوط صار متحملا لان سكوته في معرض ذلك رضى بقوله عرفا وهو بعيد لاحتمال
غير الرضا **تفريع** على القول بالاستفاضة لا يشهد بالسبب مثل البيع والهبة والاستغنام لان
ذلك لا يثبت بالاستفاضة فلا يعزى الملك الى سبب مع اثباته بالشهادة المستندة الى الاستفاضة
اما لو عزاه الى الميراث صح لانه يكون عن الموت الذي يثبت بالاستفاضة والفرق تكلف
لان الملك اذا ثبت بالاستفاضة لم تقدح الضميمة مع حصول ما يقتضي جواز الشهادة
الثاني اذا شهد بالملك مستندا الى الاستفاضة هل يفتقر الى مشاهدة اليد والتصرف
الوجه لا اما لو كان لواحد يد ولآخر سماع مستفيض فالوجه ترجيح اليد لان السماع
قد يحتمل اضافة الاختصاص المطلق المحتمل للملك وغيره فلا تزال اليد بالمحتمل **مسائل ثلث**
الاولى لا ريب ان التصرف بالبناء والهدم والاجارة بغير منازع يشهد له بالملك المطلق
اما من في يده دار فلا شبهة في جواز الشهادة له باليد وهل يشهد له بالملك المطلق قيل
نعم وهو المروي وفيه اشكال من حيث ان اليد لو اوجبت الملك لم تسمع دعوى من يقول
الدار التي في يد هذا لي كما لا تسمع لو قال ملك هذا لي **الثانية** الوقف والنكاح يثبت
بالاستفاضة اما على ما قلناه فلا ريب فيه واما على الاستفاضة المفيدة لغالب الظن فلان الوقف
للتابيد فلو لم تسمع فيه الاستفاضة لبطلت الوقوف مع امتداد الاوقات وفناء الشهود
واما النكاح فلانا نقضي ان خديجة عليها السلام زوجة النبي صلى الله عليه وآله ولو قيل ان
الزوجية تثبت بالتواتر كان لنا ان نقول ان التواتر لا يثمر الا اذا استند السماع الى محسوس
ومن المعلوم ان المخبرين لم يخبروا عن مشاهدة العقد ولا عن اقرار النبي صلى الله عليه وآله
بل نقل الطبقات متصل الى الاستفاضة التي هي الطبقة الاولى ولعل هذا اشبه بالصواب
الثالثة الاخرس يصح منه تحمل الشهادة وادائها ويبنى على ما يتحققه الحاكم من اشارته فان
جهلها اعتمد فيها على ترجمة العارف باشارته نعم يفتقر الى مترجمين ولا يكون المترجمان

شاهدين على شهادته بل يثبت الحكم بشهادته اصلا لا بشهادة المترجمين فرعا **الثالث**
ما يفتقر الى السماع والمشاهدة كالنكاح والبيع والشراء والصلح والاجارة فان حاسة السمع
تكفي في فهم اللفظ ويحتاج الى البصر لمعرفة اللافظ ولا تقبل شهادة من اجتمع له الحاستان
اما الاعمى فيقبل شهادته في العقد قطعا لتحقق الآلة الكافية في فهمه فان انضم الى شهادته
معرفان جاز له الشهادة على العاقد مستندا الى تعريفهما كما يشهد المبصر على تعريف غيره
ولو لم يحصل ذلك وعرف هو صوت العاقد معرفة يزول معها الاشتباه قيل لا يقبل لان الاصوات
تتماثل والوجه انها تقبل فان الاحتمال يندفع باليقين لانا نتكلم على تقديره وبالجملة فالاعمى
تصح شهادته متحملا ومؤديا عن علمه وعن الاستفاضة فيما يشهد فيه بالاستفاضة ولو تحمل شهادة
وهو مبصر ثم عمي فان عرف نسب المشهود عليه اقام الشهادة وان شهد على العين وعرف
الصوت يقينا جاز ايضا اما شهادته على المقبوض فماضية قطعا وتقبل شهادته اذا
ترجم للحاكم عبارة حاضر عنده **الطرف الثالث** في اقسام الحقوق وهي قسمان حق الله سبحانه
وحق للآدمي والاول منه ما لا يثبت الا باربعة رجال كالزنا واللواط والسحق وفي اتيان البهائم
قول انه يثبت بشاهدين ويثبت الزنا خاصة بثلثة رجال وامرأتين وبرجلين واربع
نساء غير ان الاخير لا يثبت به الرجم ويثبت به الجلد ولا يثبت بغير ذلك ومنه ما يثبت بشاهدين
وهو ما عدا ذلك من الجنايات الموجبة للحدود كالسرقة وشرب الخمر والردة ولا يثبت شيء
من حقوق الله سبحانه بشاهد وامرأتين ولا بشاهد ويمين ولا بشهادة النساء منفردات
ولو كثرن واما حقوق الآدمي فثلثة منها ما لا يثبت الا بشاهدين وهو الخلع والوكالة
والوصية اليه والنسب ورؤية الاهلة وفي العتق والقصاص والنكاح تردد اظهره
ثبوته بالشاهد والمرأتين ومنها ما يثبت بشاهدين وشاهد وامرأتين وشاهد ويمين
وهو الديون والاموال كالقرض والقراض والغصب وفي عقود المعاوضات كالبيع والصرف والسلم
والصلح والاجارة والمساقاة والرهن والوصية له والجناية التي توجب الدية وفي الوقف

تردد اظهره انه يثبت بشاهد وامرأتين وبشاهد ويمين الثالث ما يثبت بالرجال والنساء
بالنساء منفردات ومنضمات وهو الولادة والاستهلال وعيوب النساء الباطنة
وفي قبول شهادة النساء منفردات في الرضاع خلاف اقربه الجواز وتقبل شهادة امرأتين
مع رجل في الديون والاموال وشهادة امرأتين مع يمين ولا تقبل فيه شهادة النساء
منفردات ولو كثرن وتقبل شهادة المرأة الواحدة في ربع ميراث المستهل وفي ربع
الوصية وكل موضع تقبل فيه شهادة النساء لا يثبت باقل من اربع مسائل الاولى الشهادة
ليست شرطا في شيء من العقود الا في الطلاق ويستحب في النكاح والرجعة وكذا في
البيع الثانية حكم الحاكم تبع للشهادة فان كانت محقة نفذ الحكم باطنا وظاهرا والا نفذ
ظاهرا وبالجملة الحكم ينفذ عندنا ظاهرا لا باطنا ولا يستبيح المشهود له ما حكم له الا مع العلم
بصحة الشهادة او الجهل بحالها الثالثة اذا دعي من له اهلية التحمل وجب عليه وقيل
لا يجب الا ان يردى والوجوب على الكفاية ولا يتعين الا مع عدم غيره ممن يقوم بالتحمل
اما الاداء فلا خلاف في وجوبه على الكفاية فان قام غيره سقط عنه وان امتنعوا لحقهم الذم
والعقاب ولو عدم الشهود الا اثنان تعين عليهما ولا يجوز لهما التخلف الا ان تكون
الشهادة مضرة بهما ضررا غير مستحق الطرف الرابع في الشهادة على الشهادة وهي
مقبولة في حقوق الناس عقوبة كانت كالقصاص او غير عقوبة كالطلاق والنسب
والعتق او مالا كالقرض وعقود المعاوضات وما لا يطلع عليه الرجال غالبا كعيوب
النساء والولادة والاستهلال ولا تقبل في الحدود سواء كانت لله محضا كحد الزنا
واللواط والسحق او مشتركة كحد السرقة والقذف على خلاف فيهما ولا بد ان يشهد
اثنان على الواحد لان المراد اثبات شهادة الاصل وهو لا يتحقق بشهادة الواحد فلو
شهد على كل واحد اثنان صح وكذا لو شهد اثنان على شهادة كل واحد من شاهدي الاصل
وكذا لو شهد شاهد اصل وهو مع آخر على شهادة اصل آخر وكذا لو شهد اثنان على

جماعة كفى شهادة الاثنين على كل واحد منهم وكذا لو كان شهود الاصل شاهدا وامرأتين
فشهد على شهادتهم اثنان او كان الاصل نساء فيما يقبل فيه شهادتهن منفردات كفى شهادة
اثنين عليهن وللتحمل مراتب اتمها ان يقول شاهد الاصل اشهد على شهادتي اني اشهد على فلان
بن فلان لفلان بن فلان بكذا وهو الاسترعاء واخفض منه ان يسمعه يشهد عند
الحاكم اذ لا ريب في تصريحه هناك بالشهادة ويليه ان يسمعه يقول انا اشهد لفلان بن
فلان على فلان بن فلان بكذا ويذكر السبب مثل ان يقول من ثمن ثوب او عقار اذ هي صورة
جزم وفيه تردد اما لو لم يذكر سبب الحق بل اقتصر على قوله انا اشهد لفلان على فلان
بكذا لم يصر متحملا لاعتياد التسامح بمثله وفي الفرق بين هذه وبين ذكر السبب اشكال وفي
صورة الاسترعاء يقول اشهد على شهادته وفي صورة سماعه عند الحاكم يقول اشهد
ان فلانا شهد عند الحاكم بكذا وفي صورة السماع لا عنده يقول اشهد ان فلانا شهد على
فلان لفلان بكذا بسبب كذا ولا تقبل شهادة الفرع الا عند تعذر حضور شاهد الاصل
ويتحقق العذر بالمرض وما ماثله وبالغيبة ولا تقدير لها وضابطها مراعاة المشقة على
شاهد الاصل في حضوره ولو شهد شاهد الفرع فانكر الاصل فالمروي العمل بشهادة اعدلهما
فان تساويا اطرح الفرع وهو يشكل بما ان الشرط في قبول الفرع عدم الاصل وربما امكن
لو قال الاصل لا اعلم ولو شهد الفرعان ثم حضر شاهد الاصل فان كان بعد الحكم لم يقدح
في الحكم وافقا او خالفا وان كان قبله سقط اعتبار الفرع وبقي الحكم لشهادة الاصل
ولو تغيرت حال الاصل بفسق او كفر لم يحكم بالفرع لان الحكم مستند الى شهادة الاصل
على الشهادة فيما تقبل فيه شهادة النساء منفردات كالعيوب الباطنة والاستهلال
والوصية وفيه تردد اشبهه المنع ثم الفرعان ان سميا الاصل وعدلاه قبل وان سمياه
ولم يعدلاه سمعها الحاكم وبحث عن الاصل وحكم مع ثبوت ما يقتضي القبول وطرح مع ثبوت
ما يمنع لو حضر وشهد اما لو عدلاه ولم يسمياه لم يقبل ولو اقر بالملاحظة او المخالطة

او لو وطي البهيمة يثبت بشهادة شاهدين ويقبل في ذلك الشهادة على الشهادة ولا
يثبت بها حد ويثبت بهما حرمة النكاح وكذا لا يثبت التعزير في وطي البهيمة ويثبت
تحريم الاكل في المأكولة وفي الاخرى وجوب بيعها في بلد آخر. الطرف الخامس في اللواحق
وهي قسمان الاول في اشتراط توارد الشاهدين على المعنى الواحد ويترتب عليه مسائل
الاولى توارد الشاهدين على الشيء الواحد شرط في القبول فان اتفقا معنى حكم بهما وان
اختلفا لفظا اذ لا فرق بين ان يقولا غصب وبين ان يقول احدهما غصب والآخر انتزع
ولا يحكم لو اختلفا معنى مثل ان يشهد احدهما بالبيع والآخر بالاقرار بالبيع لانهما شيئان
مختلفان نعم لو حلف مع احدهما ثبت. الثانية لو شهد احدهما انه سرق نصابا
غدوة والآخر انه سرق عشية لم يحكم بها لانها شهادة على فعلين وكذا لو شهد الآخر
انه سرق ذلك بعينه عشية لتحقق التعارض او لتغاير الفعلين. الثالثة لو قال
احدهما سرق دينارا وقال الآخر درهما او قال احدهما سرق ثوبا ابيض وقال الآخر
اسود ففي كل واحد يجوز ان يحكم مع احدهما بيمين المدعي لكن لا يثبت له الغرم ولا
يثبت القطع ولو تعارض في ذلك بينتان على عين واحدة سقط القطع للشبهة ولم يسقط
الغرم ولو كان تعارض البينتين لا على عين واحدة ثبت الثوبان والدرهمان. الرابعة
لو شهد احدهما انه باعه هذا الثوب غدوة بدينار وشهد الآخر انه باعه بعينه في ذلك الوقت
بدينارين لم يثبت لتحقق التعارض وكان له المطالبة بايهما شاء مع اليمين ولو شهد له
مع كل واحد شاهد آخر ثبت الديناران ولا كذلك لو شهد واحد بالاقرار بالف والآخر
بالفين فانه يثبت الالف بهما والآخر بانضمام اليمين ولو شهد بكل واحد شاهدان ثبت
الالف بشهادة الجميع والآخر بشهادة اثنين وكذا لو شهد انه سرق ثوبا قيمته درهم وشهد
الآخر انه سرقه وقيمته درهمان ثبت الدرهم بشهادتهما والآخر بالشاهد واليمين ولو شهد
بكل صورة شاهدان ثبت الدرهم بشهادة الجميع والآخر بشهادة الشاهدين بهما و

شهد احدهما بالقذف غدوة والآخر عشية او بالقتل كذلك لم يحكم بشهادتهما لانه
شهادة على فعلين اما لو شهد احدهما باقرار بالعربية والآخر بالعجمية قبل لانه اخبار
عن شيء واحد. القسم الثاني في الطوارئ وهي مسائل الاولى لو شهدا ولم يحكم بهما فماتا
حكم بهما وكذا لو شهدا ثم زكيا بعد الموت. الثانية لو شهدا ثم فسقا قبل الحكم حكم بهما لان
المعتبر بالعدالة عند الاقامة ولو كان حقا لله كحد الزنا لم يحكم لانه مبني على التخفيف ولانه
نوع شبهة وفي الحكم بحد القذف والقصاص تردد اشبهه الحكم لتعلق حق الآدمي به.
الثالثة لو شهدا لمن يرثانه فمات قبل الحكم فانتقل المشهود به اليهما لم يحكم لهما بشهادتهما.
الرابعة لو رجعا عن الشهادة قبل الحكم لم يحكم ولو رجعا بعد الحكم والاستيفاء وتلف
المحكوم به لم ينقض الحكم وكان الضمان على الشهود ولو رجعا بعد الحكم وقبل الاستيفاء
فان كان حدا لله نقض الحكم للشبهة الموجبة للسقوط وكذا لو كان للآدمي كحد القذف
او مشتركا كحد السرقة وفي نقض الحكم لما عدا ذلك من الحقوق تردد اما لو حكم وسلم فرجعوا
والعين قائمة فالاصح انه لا ينقض ولا تستعاد العين وفي النهاية ترد على صاحبها
والاول اولى وهو الاظهر. الخامسة المشهود به ان كان قتلا او جرحا فاستوفي ثم
رجعوا فان قالوا تعمدنا اقتص منهم وان قالوا اخطأنا كان عليهم الدية وان قال
بعض تعمدنا وبعض اخطأنا فعلى المقر بالعمد القصاص وعلى المقر بالخطأ نصيبه
من الدية ولولي الدم قتل المقرين بالعمد اجمع ورد الفاضل عن دية صاحبهم ولو
قتل البعض يرد الباقون قدر جنايتهم ولو قال احد شهود الزنا بعد رجم المشهود عليه
تعمدت فان صدقه الباقون قدر جنايتهم ولو قال احد الشهود كان لاولياء الدم قتل
الجميع ويردون ما فضل عن دية المرجوم وان شاؤوا قتلوا واحدا ويرد الباقون تكملة ديته
بالحصص بعد وضع نصيب المقتول وان شاؤوا قتلوا اكثر من واحد ورد الاولياء ما فضل
عن دية صاحبهم واكمل الباقون من الشهود ما يعوز بعد وضع نصيب المقتولين ان لم

لم يصدقه الباقون لزمه اقرار الاول نفسه فحسب وقال في النهاية يقتل ويرد عليه
الباقون ثلثة ارباع الدية ولا يقتل ولو شهدا بالعتق فحكم به ثم رجعا ضمنا القيمة عمدا
او خطأ لانهما اتلفاه بشهادتهما. الخامس اذا ثبت انهم شهدوا بالزور نقض الحكم واستعيد
المال فان تعذر غرم الشهود ولو كان قتلا ثبت عليهم القصاص وكان حكمهم حكم الشهود
اذا اقروا بالعمد ولو باشر الولي القصاص واعترف بالتزوير لم يضمن الشهود وكان القصاص
على الولي. السادس اذا شهدا بالطلاق ثم رجعا فان كان بعد الدخول لم يضمنا وان كان
قبل الدخول ضمنا نصف المهر المسمى لانهما لا يضمنان الا ما دفعه المشهود عليه بسبب الشهادة
فروع الاول اذا رجعا معا ضمنا بالسوية فان رجع احدهما ضمن النصف ولو ثبت بشاهد
وامرأتين فرجعوا ضمن الرجل النصف وضمنت كل واحدة الربع ولو كان عشر نسوة مع
رجل فرجعوا ضمن الرجل السدس وفيه تردد. الثاني لو كان الشهود ثلثة ضمن كل واحد منهم الثلث
لو رجع منفردا وربما خطر انه لا يضمن لان الباقين يثبت الحق ولا يضمن الشاهد ما يحكم
بشهادة غيره للمشهود له والاول اختيار الشيخ وكذا لو شهد رجل وعشر نسوة فرجع ثمان
منهن قيل كان على كل واحدة نصف السدس لاشتراكهم في نقل المال والاشكال فيه كالاول
الثالث لو حكم فقامت بينة بالجرح مطلقا لم ينقض الحكم لاحتمال التجدد بعد الحكم ولو تعين
الوقت وهو متقدم على الشهادة نقض ولو كان بعد الشهادة وقبل الحكم لم ينقض واذا
نقض الحكم فان كان قتلا او جرحا فلا قود والدية في بيت المال ولو كان المباشر للقصاص
هو الولي ففي ضمانه تردد والاشبه انه لا يضمن مع حكم الحاكم واذنه ولو قتل بعد الحكم وقبل
الاذن ضمن الدية اما لو كان مالا فانه يستعاد العين ان كانت باقية وان كانت تالفة
فعلى المشهود له لانه ضمن بالقبض بخلاف القصاص ولو كان معسرا قال الشيخ ضمن الامام
ويرجع به على المحكوم له اذا ايسر وفيه اشكال من حيث استقرار الضمان على المحكوم له
المال في يده فلا وجه لضمان الحاكم. مسائل الاول اذا شهدا ان الميت اعتق مملوكه

وقيمتها الثلث فان قلنا المنجزات من الاصل عتقا وان قلنا يخرج من الثلث عتق
احدهما فان عرف السابق صح عتقه وبطل الآخر وان جهل استخرج بالقرعة ولو اتفق
عتقهما في حالة قال الشيخ يقرع بينهما ويعتق المقروع ولو اختلفت قيمتهما اعتق المقروع
فان كان بقدر الثلث صح وبطل الآخر وان كان ازيد صح العتق منه في القدر الذي هو
الثلث وان نقص كملنا الثلث من الآخر. الثانية اذا شهد شاهدان بالوصية لزيد وشهد
شاهدان انه رجع عن ذلك واوصى لخالد قال الشيخ تقبل شهادة الرجوع لانها
لا تجر نفعا وفيه اشكال من حيث ان المال يؤخذ من يديهما فهما غريما المدعي. الثالثة
اذا شهد شاهدان لزيد بالوصية وشهد شاهد بالرجوع وانه اوصى لعمرو كان لعمرو ان
يحلف مع شاهده لان شهادته منفردة لا تعارض الاولى. الرابعة لو اوصى بوصيتين
منفردتين فشهد آخران انه رجع عن احدهما قال الشيخ لا يقبل لعدم التعيين فهو كما لو
شهدت بدار لزيد او عمرو. الخامسة اذا ادعى العبد العتق واقام بينة تفتقر الى البحث
فالتمس التفريق حتى تثبت التزكية قال في المبسوط يفرق وكذا لو اقام مدعي المال شاهدا وادعى
ان له آخر وسأل حبس الغريم لانه متمكن من اثبات حقه باليمين وفي الكل اشكال
لانه تعجيل العقوبة قبل ثبوت الدعوى

كتاب الحدود والتعزيرات

كل ما له عقوبة مقدرة يسمى حدا وما ليس كذلك يسمى تعزيرا واسبابه الاول ستة الزنا
وما يتبعه والقذف والسرقة وشرب الخمر وقطع الطريق والثاني اربعة البغي والردة واتيان
البهائم وارتكاب ما سوى ذلك من المحارم فلنفرد لكل قسم بابا عدا ما يتداخل او يسبق
الباب الاول في حد الزنا والنظر في الموجب والحد واللواحق اما الموجب فهو ايلاج
الانسان ذكره في فرج امرأة محرمة من غير عقد ولا ملك ولا شبهة ويتحقق ذلك بغيبوبة
الحشفة قبلا او دبرا ويشترط في تعلق الحد العلم بالتحريم والاختيار والبلوغ وفي

٥٠

وفي تعلق الرجم مضافا الى ذلك الاحصان ولو تزوج محرمة كالام والمرضعة والمحصنة
وزوجة الاب او الولد فوطئ مع الجهل بالتحريم فلا حد ولا ينهض العقد بانفراده شبهة في سقوط
الحد ولو استاجرها للوطي لم يسقط بمجرده ولو توهم الحل به سقط وكذا يسقط في كل
موضع يتوهم الحل كمن وجد على فراشه امرأة فظنها زوجته فوطئها ولو تشبهت له فعليها الحد
دونه وفي رواية يقام عليها الحد جهرا وعليه سرا وهي متروكة وكذا يسقط لو اباحته
نفسها فتوهم الحل ويسقط الحد مع الاكراه وهو يتحقق في طرف المرأة وفي تحققه في طرف
الرجل تردد والاشبه امكانه لما يعرض من ميل الطبع المزجور بالشرع ويثبت للمكرهة
على الواطي مثل مهر نسائها على الاظهر ولا يثبت الاحصان الذي يجب معه الرجم حتى
يكون الواطي بالغا حرا ويطأ في فرج مملوك بالعقد الدائم او الرق متمكن منه يغدو عليه
ويروح وفي رواية مهجورة دون مسافة التقصير وفي اعتبار كمال العقل خلاف فلو
وطئ المجنون عاقلة وجب عليه الحد رجما او جلدا هذا اختيار الشيخين رحمهما الله وفيه
تردد ويسقط الحد بادعاء الزوجية ولا يكلف المدعي بينة ولا يمينا وكذا بدعوى ما
يصلح شبهة بالنظر الى المدعي والاحصان في المرأة كالاحصان في الرجل لكن يراعى فيها
كمال العقل اجماعا فلا رجم ولا حد على مجنونة في حال الزنا ولو كانت محصنة وان زنى
بها العاقل ولا تخرج المطلقة رجعية عن الاحصان ولو تزوجت عالمة كان عليها الحد
تاما وكذا الزوج ان علم التحريم والعدة ولو جهل فلا حد ولو كان احدهما عالما حد حدا تاما
دون الجاهل ولو ادعى احدهما الجهالة قبل اذا كان ممكنا في حقه ويخرج بالطلاق البائن
عن الاحصان فلو راجع المخالع لم يتوجه عليه الرجم الا بعد الوطي وكذا المملوك لو اعتق والمكاتب
اذا تحرر ويجب الحد على الاعمى ولو ادعى الشبهة قيل لا يقبل والاشبه القبول مع الاحتمال
ويثبت الزنا بالاقرار او البينة اما الاقرار فيشترط فيه بلوغ المقر وكماله والاختيار والحرية وتكرار
الاقرار اربعا في اربعة مجالس ولو اقر دون الاربع لم يثبت الحد ووجب التعزير ولو اقر اربعا

في مجلس واحد قال في الخلاف والمبسوط لا يثبت وفيه تردد ويستوي في ذلك الرجل
والمرأة وتقوم الاشارة المفيدة للاقرار في الاخرس مقام النطق ولو قال زنيت بفلانة لم
يثبت الزنا في طرفه حتى يكرره اربعا وهل يثبت القذف للمرأة تردد ولو اقر بحد ولم يبينه
لم يكلف البيان وضرب حتى ينهى عن نفسه وقيل لا يتجاوز به المائة ولا ينقص عن ثمانين
وربما كان صوابا في طرف الكثرة ولكن ليس بصواب في طرف النقصان لجواز ان يريد
بالحد التعزير وفي التقبيل والمضاجعة في ازار واحد والمعانقة روايتان احداهما
مائة جلدة والاخرى دون الحد وهي اشهر ولو اقر بما يوجب الرجم ثم انكر سقط الرجم
ولو اقر بحد غير الرجم لم يسقط بالانكار ولو اقر بحد ثم تاب كان الامام مخيرا في اقامته
رجما كان او جلدا ولو حملت ولا بعل لها لم تحد الا ان تقر بالزنا اربعا واما البينة فلا
تكفي اقل من اربعة رجال او ثلثة وامرأتين ولا تقبل شهادة النساء منفردات ولا شهادة
رجل وست نساء وتقبل شهادة رجلين واربع نساء ويثبت به الجلد لا الرجم ولو شهد
ما دون الاربع لم يجب وحد كل منهم للفرية ولا بد في شهادتهم من ذكر المشاهدة للولوج
كالميل في المكحلة من غير عقد ولا ملك ولا شبهة ويكفي ان يقولوا لا نعلم بينهما سبب التحليل
ولو لم يشهدوا بالمعاينة لم يحد المشهود عليه وحد الشهود ولا بد من تواردهم
على الفعل الواحد والزمان الواحد ولو شهد بعض بالمعاينة وبعض لا بها او شهد
بعض بالزنا في زاوية من بيت وبعض في زاوية اخرى او شهد بعض في يوم الجمعة وبعض
في يوم السبت فلا حد ويحد الشهود للقذف فلو شهد بعض انه اكرهها وبعض
بالمطاوعة ففي ثبوت الحد على الزاني وجهان احدهما يثبت للاتفاق على الزنا الموجب
للحد على كلا التقديرين والآخر لا يثبت لان الزنا بقيد الاكراه غيره بقيد المطاوعة فكأنها
شهادة على فعلين ولو اقام الشهادة بعض في وقت حد القاذف ولم يرتقب اتمام
البينة لانه لا تأخير في حد ولا يقدح تقادم الزنا وفي بعض الاخبار ان زاد عن ستة

اشهر لم تسمع وهو مطّرح وتقبل شهادة الاربع على الاثنين فما زاد ومن الاحتياط تفريق
الشهود في الاقامة بعد الاجتماع وليس بلازم ولا تسقط الشهادة بتصديق المشهود
عليه ولا بتكذيبه ومن تاب قبل قيام البينة سقط عنه الحد ولو تاب بعد قيامها لم
يسقط حدا كان او رجما النظر الثاني في الحد وفيه مقامان الاول في اقسامه
وهو قتل او رجم او جلد وجز وتغريب اما القتل فيجب على من زنى بذات محرم كالام
والبنت وشبههما والذمي اذا زنى بمسلمة وكذا من زنى بامرأة مكرها لها ولا يعتبر
هذه المواضع الاحصان بل يقتل على كل حال شيخا كان او شابا ويتساوى فيه الحر
والعبد والمسلم والكافر وكذا قيل في الزاني بامرأة ابيه وهل يقتصر على قتله بالسيف
قيل نعم وقيل لا بل يجلد ثم يقتل ان لم يكن محصنا او يجلد ثم يرجم ان كان محصنا عملا
بمقتضى الدليلين والاول اظهر واما الرجم فيجب على المحصن اذا زنى ببالغة عاقلة فان كان
شيخا او شيخة جلد ثم رجم وان كان شابا ففيه روايتان احدهما يرجم لا غير والاخرى يجمع
له بين الحدين وهو اشبه ولو زنى البالغ العاقل المحصن بغير البالغة او بالمجنونة فعليه
الحد لا الرجم وكذا المرأة لو زنى بها طفل ولو زنى بها المجنون فعليها الحد تاما وفي ثبوته
في طرف المجنون تردد المروي انه يثبت واما الجز والتغريب فيجبان على الذكر الحر غير المحصن
يجلد مائة ويجز رأسه ويغرب عن مصره الى آخر عاما مملكا كان او غير مملك وقيل يختص
التغريب بمن املك ولم يدخل وهو مبني على البكر ما هو والاشبه انه عبارة عن غير المحصن
وان لم يكن مملكا اما المرأة فعليها الحد مائة ولا تغريب عليها ولا جز والمملوك يجلد خمسين
محصنا كان او غير محصن ذكرا كان او انثى ولا جز على احدهما ولا تغريب ولو تكرر من
الحر الزنا فاقيم عليه الحد مرتين قتل في الثالثة وقيل في الرابعة وهو اولى اما المملوك
فاذا اقيم عليه الحد سبعا قتل في الثامنة وقيل في التاسعة وهو اولى وفي الزنا
المتكرر حد واحد وان كثر وفي رواية ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام ان زنى بامرأة

مرارا فعليه حد وان زنى بنسوة فعليه في كل امرأة حد وهي مطّرحة ولو زنى الذمي
بذمية دفعه الامام الى اهل نحلته ليقيموا الحد على معتقدهم وان شاء اقام الحد بموجب
شرع الاسلام ولا يقام الحد على الحامل حتى تضع وتخرج من نفاسها وترضع الولد ان لم
يتفق له مرضع ولو وجد له كافل جاز اقامة الحد ويرجم المريض والمستحاضة ولا يجلد
اذا لم يجب قتله ولا رجمه توقيا من السراية ويتوقع بهما البرء وان اقتضت المصلحة التعجيل
ضرب بالضغث المشتمل على العدد ولا يشترط وصول كل شمراخ الى جسده ولا تؤخر
الحائض لانه ليس مرضا ولا يسقط الحد باعتراض الجنون ولا الارتداد ولا يقام الحد في
شدة البرد ولا شدة الحر ويتوخى به في الشتاء وسط النهار وفي الصيف طرفاه ولا
في ارض العدو مخافة الالتحاق ولا في الحرم على من التجأ اليه بل يضيق عليه في المطعم
والمشرب ليخرج ويقام على من احدث موجب الحد فيه الثاني في كيفية ايقاعه اذا
اجتمع الجلد والرجم جلد اولا وكذا اذا اجتمعت حدود بدئ بما لا يفوت معه الآخر وهل
يتوقع برء جلده قيل نعم تأكيدا في الزجر وقيل لا لان القصد الاتلاف ويدفن المرجوم
الى حقويه والمرأة الى صدرها فان فر اعيد ان ثبت زناه بالبينة ولو ثبت بالاقرار لم
يعد وقيل ان فر قبل اصابته بالحجارة اعيد ويبدأ الشهود برجمه وجوبا ولو كان مقرا بدأ
الامام وينبغي ان يعلم الناس ليتوفروا على حضوره ويستحب ان يحضر اقامة الحد طائفة
وقيل يجب تمسكا بالآية واقلها واحد وقيل عشرة وخرّج متأخر ثلاثة والاول حسن
وينبغي ان تكون الحجارة صغارا لئلا يسرع التلف وقيل لا يرجمه من لله قبله حد وهو
على الكراهية ويدفن اذا فرغ من رجمه ولا يجوز اهماله ويجلد الزاني مجردا وقيل على الحال
التي وجد عليها قائما اشد الضرب وروي متوسطا ويفرق على جسده ويتقى رأسه
ووجهه وفرجه والمرأة تضرب جالسة وتربط عليها ثيابها الطرف الثالث في اللواحق
وهي مسائل الاولى اذا شهد اربع على امرأة بالزنا قبلا فادعت انها بكر فشهد لها اربع

ثنا فلا حد ويحد الشهود للفرية قاله في النهاية ثم قال في المبسوط لا حد
لاحتمال الشبهة في المشاهدة والاول اشبه الثانية لا يشترط حضور الشهود
عند اقامة الحد بل يقام وان ماتوا او غابوا لان ثبوت السبب الموجب الثالثة
قال الشيخ رحمه الله لا يجب على الشهود حضور موضع الرجم ولعل الاشبه الوجوب
بدأتهم بالرجم الرابعة اذا كان الزوج احد الاربعة فيه روايتان ووجه الجمع سقوط
الحد ان اختل بعض شروط الشهادة مثل ان يسبق الزوج بالقذف فيحد الزوج
او يدرأ باللعان ويحد الباقون وثبوت الحد ان لم يسبق بالقذف ولم يختل بعض
الخامسة يجب على الحاكم اقامة حدود الله تعالى بعلمه كحد الزنا اما حقوق الناس فتقف اقامتها
على المطالبة حدا كان او تعزيرا السادسة اذا شهد بعض وردت شهادة الباقين
في الحاوي في المبسوط ان ردت بامر ظاهر حد الجميع وان ردت بامر خفي فعلى المردود
الحد دون الباقين وفيه اشكال من حيث تحقق القذف العاري عن بينة ولو رجع واحد
بعد شهادة الاربع حد الراجع دون غيره السابعة اذا وجد مع زوجته رجلا يزني بها
فله قتلهما ولا اثم وفي الظاهر عليه القود الا ان يأتي على دعواه ببينة او يصدقه الولي
الثامنة من افتض بكرا باصبعه لزمه مهر نسائها ولو كانت امة لزمه عشر قيمتها وقيل
يلزمه الارش والاول اظهر التاسعة من تزوج امة على حرة مسلمة فوطئها قبل الاذن
كان عليه ثمن حد الزاني العاشرة من زنى في شهر رمضان نهارا او ليلا عوقب زيادة
على الحد لانتهاكه الحرمة وكذا لو كان في مكان شريف او زمان شريف الباب الثاني
في اللواط والسحق والقيادة اما اللواط فهو وطء الذكران بايقاب وغيره وكلاهما لا
يثبت الا بالاقرار اربع مرات او شهادة اربعة رجال بالمعاينة ويشترط في المقر البلوغ و
كمال العقل والحرية والاختيار فاعلا كان او مفعولا ولو اقر دون الاربع لم يحد وعزر ولو
شهد بذلك دون الاربعة لم يثبت وكان عليهم الحد للفرية ويحكم الحاكم فيه بعلمه اماما كان او

غيره على الاصح وموجب الايقاب القتل على الفاعل والمفعول اذا كان كل منهما بالغا عاقلا
ويستوي في ذلك الحر والعبد والمسلم والكافر والمحصن وغيره ولو لاط البالغ بالصبي موقبا
قتل البالغ وادب الصبي وكذا لو لاط بمجنون ولو لاط بعبده حدا قتلا او جلدا ولو
ادعى العبد الاكراه سقط عنه دون المولى ولو لاط مجنون بعاقل حد العاقل وفي
ثبوته على المجنون قولان اشبههما السقوط ولو لاط الذمي بمسلم قتل وان لم يوقب ولو
لاط بمثله كان الامام مخيرا بين اقامة الحد عليه وبين دفعه الى اهل نحلته ليقيموا حدهم
وكيفية اقامة هذا الحد القتل ان كان اللواط ايقابا وفي رواية ان كان محصنا رجم
وان كان غير محصن جلد والاول اشهر ثم الامام مخير في قتله بين ضربه بالسيف او تحريقه
او رجمه او القائه من شاهق او القاء جدار عليه ويجوز ان يجمع بين احدها وبين تحريقه
وان لم يكن ايقابا كالتفخيذ او بين الاليين فحده مائة جلدة وقال في النهاية يرجم ان كان
محصنا ويجلد ان لم يكن والاول اشبه ويستوي فيه الحر والعبد والمسلم والكافر والمحصن
وغيره ولو تكرر منه الفعل وتخلله الحد مرتين قتل في الثالثة وقيل في الرابعة وهو اشبه
والمجتمعان تحت ازار واحد مجردين وليس بينهما رحم يعزران من ثلاثين سوطا الى تسعة وتسعين
سوطا ولو تكرر ذلك منهما وتخلله التعزير حدا في الثالثة وكذا يعزر من قبل غلاما
ليس له بمحرم بشهوة واذا تاب اللائط قبل قيام البينة سقط الحد ولو تاب بعده لم
يسقط ولو كان مقرا كان الامام مخيرا بين العفو والاستيفاء والحد في السحق مائة جلدة حرة
كانت او امة مسلمة او كافرة محصنة او غير محصنة للفاعلة والمفعولة وقال في النهاية
ترجم مع الاحصان وتحد مع عدمه والاول اولى واذا تكررت المساحقة مع اقامة
الحد ثلاثا قتلت في الرابعة ويسقط الحد بالتوبة قبل البينة ولا يسقط بعدها قيام
ومع الاقرار والتوبة يكون الامام مخيرا والاجنبيتان اذا وجدتا في ازار مجردتين
عزرتا كل واحدة دون الحد فان تكرر الفعل منهما والتعزير مرتين اقيم عليهما الحد

الثالثة فان عاد قال في النهاية قتلناه والاولى الاقتصار على التعزير احتياطاً
في التهجم على الدم مسائل الاولى لا كفالة في حد ولا تاخير فيه مع الامكان والامن
من توجه ضرر ولا شفاعة في اسقاطه الثانية لو وطئ زوجته فساحقت بكراً
فحملت قال في النهاية على المراة الرجم وعلى الصبية جلد مائة بعد الوضع ويلحق الولد بالرجل
ويلزم المراة المهر اما الرجم فعلى ما مضى من التردد واشبهه الاقتصار على الجلد واما جلد
الصبية فموجبه ثابت وهي المساحقة واما لحوق الولد فلانه ماء غير زان وقد خلق
منه الولد فيلحق به واما المهر فلانها سبب في ذهاب العذرة وديتها مهر نسائها و
ليست كالزاني في سقوط دية العذرة لان الزانية اذنت في الافتضاض وليست هذه
كذا وانكر بعض المتاخرين ذلك وظن ان المساحقة كالزانية في سقوط دية العذرة
وسقوط النسب واما القيادة فهي الجمع بين الرجال والنساء للزنا او بين الرجال والرجال
للواط ويثبت بالاقرار مرتين مع بلوغ المقر وكماله وحريته واختياره او شهادة شاهدين
ومع ثبوته يجب على القواد خمس وسبعون جلدة وقيل يحلق راسه ويشهر ويستوي فيه
الحر والعبد والمسلم والكافر وهل ينفى باول مرة قال في النهاية نعم وقال المفيد رحمه الله
ينفى في الثانية والاول مروي اما المراة فتجلد وليس عليها جز ولا شهرة ولا نفي
الباب الثالث في حد القذف والنظر في امور اربعة الاول في الموجب وهو الرمي
بالزنا او اللواط كقوله زنيت او لطت او ليط بك او انت زان او لائط او منكوح في دبرك
وما يؤدي هذا المعنى صريحاً مع معرفة القائل بموضوع اللفظ باي لغة اتفق ولو قال
لولده الذي اقر به لست ولدي وجب عليه الحد وكذا لو قال لغيره لست لابيك ولو قال زنت
بك امك او يا ابن الزانية فهو قذف للام وكذا لو قال زنى بك ابوك او يا ابن الزاني
فهو قذف لابيه ولو قال يا ابن الزانيين فهو قذف لهما ويثبت به الحد ولو كان المواجه
كافراً لان المقذوف ممن يجب له الحد ولو قال ولدت من الزنا ففي وجوب الحد لامه

تردد لاحتمال انفراد الاب بالزنا ولا يثبت الحد مع الاحتمال اما لو قال ولدتك امك
من الزنا فهو قذف للام وهذا الاحتمال اضعف ولعل الاشبه عندي التوقف لتطرق الاحتمال
وان ضعف ولو قال يا زوج الزانية فالحد للزوجة وكذا لو قال يا ابا الزانية او يا اخا الزانية
فالحد لمن نسب اليها الزنا دون المواجه ولو قال زنيت بفلانة او لطت به فالقذف للمواجه
ثابت وفي ثبوته للمنسوب اليه تردد قال في النهاية وفي المبسوط يثبت حدان لانه فعل واحد
لان موجب الحد في الفاعل غير الموجب في المفعول وحينئذ يمكن ان يكون احدهما مختاراً
دون صاحبه ولو قال لابن الملاعنة يا ابن الزانية فعليه الحد ولو قال لابن المحدودة
قبل التوبة لم يجب به الحد وبعد التوبة يثبت الحد ولو قال لامراته زنيت بك ففيه
التردد المذكور ولا يثبت في طرفه حد الزنا حتى يقر اربعاً ولو قال يا ديوث او يا كشخان
او يا قرنان او غير ذلك من الالفاظ فان افادت القذف في عرف القائل لزمه الحد وان لم يعرف
فائدتها او كانت مفيدة لغيره فلا حد ويعزر ان افادت فائدة يكرهها المواجه وكل تعريض بما يكرهه
المواجه ولم يوضع للقذف لغة ولا عرفاً يثبت به التعزير لا الحد كقوله انت ولد حرام او حملت بك
امك في حيضها او يقول لزوجته لم اجدك عذراء او يقول يا فاسق او يا شارب الخمر وهو متظاهر
بالستر او يا خنزير او يا حقير او يا وضيع ولو كان المقول له مستحقاً للاستخفاف فلا حد
ولا تعزير وكذا كل ما يوجب اذى كقوله يا اجذم او يا ابرص الثاني في القاذف ويعتبر
فيه البلوغ وكمال العقل فلو قذف الصبي لم يحد وعزر وان قذف مسلماً بالغاً حراً وكذا
المجنون وهل يشترط في وجوب الحد الكامل الحرية قيل نعم وقيل لا يشترط فعلى الاول يثبت
نصف الحد وعلى الثاني يثبت الحد كاملاً وهو ثمانون ولو ادعى المقذوف الحرية وانكر القاذف
فان ثبت احدهما عمل عليه وان جهل ففيه تردد اظهره ان القول قول القاذف لتطرق الاحتمال
الثالث المقذوف ويشترط فيه الاحصان وهو هنا عبارة عن البلوغ وكمال العقل
والحرية والاسلام والعفة فمن استكملها وجب بقذفه الحد ومن فقدها او بعضها فلا

متى كذب في احدهما كذب في الاخر ونحن لا نسلم انه فعل واحد

حد وفيها التعزير كمن قذف صبيا او مملوكا او كافرا او متظاهرا بالزنا سواء كان القاذف
مسلما او كافرا حرا او عبدا ولو قال لمسلم يا ابن الزانية او امك زانية وكانت امه كافرة
او امة قال في النهاية عليه الحد تاما لحرمة ولدها والاشبه التعزير ولو قذف الاب ولده
لم يحد وعزر وكذا لو قذف زوجته الميتة ولا وارث الا ولده نعم لو كان لها ولد من غيره
كان له الحد تاما ويحد الولد لو قذف اباه والام لو قذفت ولدها وكذا الاقارب الرابع
في الاحكام وفيه مسائل الاولى اذا قذف جماعة واحدا بعد واحد فلكل واحد حد
فلو قذفهم بلفظ واحد وجاؤوا به مجتمعين فللكل حد واحد ولو افترقوا في المطالبة فلكل
واحد حد وهكذا الحكم في التعزير كذلك في جماعتهم ولا معنى للاختلاف هنا وكذا
لو قال يا ابن الزانيين فالحد لهما ويحد حدا واحدا مع الاجتماع على المطالبة وحدين
مع التعاقب الثانية حد القذف موروث يرثه من يرث المال من الذكور والاناث عدا الزوج
والزوجة الثالثة لو قال ابنك زان او لائط او بنتك زانية فالحد لهما لا للمواجه فان
سبقا بالاستيفاء او العفو فلا بحث وان سبق الاب قال في النهاية له المطالبة والعفو
اشكال لان المستحق موجود وله ولاية المطالبة فلا يتسلط الاب كما في غيره من الحقوق
الرابعة اذا ورث الحد جماعة لم يسقط بعضه بعفو البعض وللباقين المطالبة بالحد
تاما ولو بقي واحد اما لو عفى الجماعة او كان المستحق واحدا فعفى فقد سقط الحد ولمستحق
الحد ان يعفو قبل ثبوت حقه وبعده وليس للحاكم الاعتراض عليه ولا يقام الا بعد مطالبة
المستحق الخامسة اذا تكرر الحد بتكرر القذف مرتين قتل في الثالثة وقيل في الرابعة
وهو اولى ولو قذف فحد فقال الذي قلت كان صحيحا وجب بالثاني التعزير لانه ليس بصريح
والقذف المتكرر يوجب حدا واحدا لا اكثر السادسة لا يسقط الحد عن القاذف الا
بالبينة المصدقة او تصديق مستحق الحد او العفو ولو قذف زوجته سقط الحد
بذلك وباللعان السابعة الحد ثمانون جلدة حرا كان او عبدا ويجلد بثيابه ولا يجرد

ويقتصر على الضرب المتوسط ولا يبلغ به الضرب في الزنا ويشهر القاذف ليجتنب شهادته
ويثبت القذف بشهادة عدلين او الاقرار مرتين ويشترط في المقر التكليف والحرية والاختيار
الثامنة اذا تقاذف اثنان سقط الحد وعزرا التاسعة قيل لا يعزر الكفار مع التنابز
بالالقاب والتعيير بالامراض الا ان يخشى حدوث فتنة فيحسمها الامام بما يراه ويلحق
بذلك مسائل الاولى من سب النبي صلى الله عليه وآله جاز لسامعه قتله ما لم يخف الضرر
على نفسه او غيره من اهل الايمان وكذا من سب احد الائمة عليهم السلام الثانية من ادعى
النبوة وجب قتله وكذا من قال لا ادري محمد بن عبد الله عليه السلام صادقا او لا وكان على
ظاهر الاسلام الثالثة من عمل بالسحر يقتل ان كان مسلما ويؤدب ان كان كافرا
الرابعة يكره ان يزاد في تأديب الصبي على عشرة اسواط وكذا المملوك وقيل ان ضرب
عبده في غير حد حدا لزمه اعتاقه وهو على الاستحباب الخامسة كل ما فيه التعزير من حقوق
الله سبحانه يثبت بشاهدين او الاقرار مرتين على قول ومن قذف عبده او امته عزر كالاجنبي
السادسة كل من فعل محرما او ترك واجبا فللامام تعزيره بما لا يبلغ الحد وتقديره الى
الامام ولا يبلغ به حد الحر في الحر ولا حد العبد في العبد الباب الرابع في حد
المسكر والفقاع ومباحثه ثلاثة الاول في الموجب وهو تناول المسكر او الفقاع اختيارا
مع العلم بالتحريم اذا كان المتناول كاملا فهذه قيود اربعة شرطنا التناول ليعم الشرب
والاصطباغ واخذه ممزوجا بالاغذية والادوية ونعني بالمسكر ما من شانه ان يسكر
فان الحكم يتعلق بتناول القطرة منه ويستوي في ذلك الخمر وجميع المسكرات التمرية و
الزبيبية والعسلية والمزر المعمول من الشعير او الحنطة او الذرة وكذا لو عمل من
شيئين او ما زاد ويتعلق الحكم بالعصير اذا غلا وان لم يقذف بالزبد الا ان يذهب
بالغليان ثلثاه او ينقلب خلا وبما عداه اذا حصل فيه الشدة المسكرة اما التمر اذا غلا ولم
يبلغ حد الاسكار ففي تحريمه تردد والاشبه انه لا يحرم ما لم يبلغ الشدة المسكرة والفقاع

حد المسكر

بقاؤه على التحليل حتى يبلغ وكذا البختج والزبيب اذا نقع بالماء فغلى من نفسه او بالنار
ولا بأس به انه لا يحرم ما لم يبلغ الشدة المسكرة والفقاع كالنبيذ المسكر في التحريم وان
لم يكن مسكرا وفيه وجوب الامتناع من التداوي به والاصطباغ واشترطنا الاختيار
تفصيا من المكره فانه لا حد عليه بالشارب ما لم يكن بالغا عاقلا وكما يسقط الحد
عن المكره يسقط عمن جهل التحريم ويثبت بشهادة عدلين مسلمين ولا يقبل فيه شهادة
النساء منفردات ولا منضمات وبالاقرار مرتين ولا تكفي المرة ويشترط في المقر البلوغ
وكمال العقل والحرية والاختيار الثاني في كيفية الحد وهو ثمانون جلدة رجلا
كان الشارب او امرأة حرا كان او عبدا وفي رواية يحد العبد اربعين وهي متروكة
اما الكافر فان تظاهر به حد وان استتر لم يحد ويضرب الشارب عريانا على ظهره وكتفيه
ويتقى فرجه ووجهه ولا يقام عليه الحد حتى يفيق واذا حد مرتين قتل في الثالثة وهو المروي
وقال في الخلاف يقتل في الرابعة ولو شرب مرارا كفى حد واحد الثالث في احكامه
وفيه مسائل الاولى لو شهد واحد بشربها وآخر بقيئها وجب الحد ويلزم على ذلك
وجوب الحد لو شهدا بقيئها نظرا الى التعليل المروي وفيه تردد لاحتمال الاكراه على
بعيد ومثل هذا الاحتمال يندفع بانه لو كان واقعا لدفع به عن نفسه اما لو ادعاه فلا حد
الثانية من شرب الخمر مستحلا استتيب فان تاب اقيم عليه الحد وان امتنع قتل وقيل
يكون حكمه حكم المرتد وهو قوي اما سائر المسكرات فلا يقتل مستحلها لتحقق الخلاف
بين المسلمين فيها ويقام الحد مع شربها مستحلا ومحرما الثالثة من باع الخمر مستحلا
يستتاب فان تاب والا قتل وان لم يكن مستحلا عزر وما سواه لا يقتل وان لم يتب بل
يؤدب الرابعة اذا تاب قبل قيام البينة سقط الحد وان تاب بعدها لم يسقط
ولو كان ثبوت الحد باقرار كان الامام مخيرا ومنهم من منع التخيير وحتم الاستيفاء وهنا
هو الاظهر تتمة تشتمل على مسائل الاولى من استحل شيئا من المحرمات المجمع عليها كالميتة

والدم

والدم والربا ولحم الخنزير ممن ولد على الفطرة يقتل ولو ارتكب ذلك لا مستحلا عزر الثانية
من قتله الحد او التعزير فلا دية له وقيل تجب على بيت المال والاول مروي الثالثة لو اقام
الحاكم الحد بالقتل فبان فسوق الشاهدين كانت الدية في بيت المال ولا يضمنها الحاكم ولا
عاقلته ولو انفذ الى حامل لاقامة حد فاجهضت خوفا قال الشيخ دية الجنين في بيت المال
وهو قوي لانه خطأ وخطأ الحاكم في بيت المال وقيل يكون على عاقلة الامام وهي قضية عمر مع علي
عليه السلام ولو امر الحاكم بضرب المحدود زيادة عن الحد فمات فعليه نصف الدية في
ماله ان لم يعلم الحداد لانه شبيه العمد ولو كان سهوا فالنصف على بيت المال ولو امر
بالاقتصار على الحد فزاد الحداد عمدا فالنصف على الحداد في ماله ولو زاد سهوا فالدية
على عاقلته وفيه احتمال آخر الباب الخامس في حد السرقة والكلام في السارق والمسروق
والحجة والحد واللواحق الاول في السارق ويشترط في وجوب الحد عليه شروط الاول
البلوغ فلو سرق الطفل لم يحد ويؤدب ولو تكررت سرقته وفي النهاية يعفى عنه
اولا فان عاد ادب فان عاد حكت انامله حتى تدمى فان عاد قطعت انامله فان عاد قطع
كما يقطع الرجل وبهذا روايات الثاني العقل فلا يقطع المجنون ويؤدب وان تكرر منه
الثالث ارتفاع الشبهة فلو توهم الملك فبان غير مالك لم يقطع وكذا لو كان المال مشتركا
فاخذ ما يظن انه قدر نصيبه الرابع ارتفاع الشركة فلو سرق من مال الغنيمة فيه روايتان
احداهما لا يقطع والاخرى ان زاد ما سرقه عن نصيبه بقدر النصاب قطع والتفصيل
حسن ولو سرق من المال المشترك قدر نصيبه لم يقطع ولو زاد بقدر النصاب قطع
الخامس ان يهتك الحرز منفردا او مشاركا فلو هتك غيره واخرج هو لم يقطع السادس
ان يخرج المتاع بنفسه او مشاركا ويتحقق الاخراج بالمباشرة وبالتسبيب مثل ان يشده بحبل ثم
يجذبه من خارج او يضعه على دابة او على جناح طائر من شأنه العود اليه ولو امر صبيا
غير مميز باخراجه تعلق بالآمر القطع لان الصبي كالآلة السابع ان لا يكون والدا من ولده

ويقطع الولد لو سرق من الوالد وكذا لا يقطع الاقارب وكذا الام لو سرقت من الولد
الخامس ان يأخذه سرًّا فلو هتك قهرًا ظاهرًا واخذ لم يقطع وكذا المستأمن لو خان
ويقطع الذمي كالمسلم والمملوك مع قيام البينة وحكم الانثى في ذلك كله حكم الذكر مسائل
الاولى لا يقطع الراهن اذا سرق الرهن وان استحق المرتهن الامساك ولا الموجر العين المستأجرة
وان كان ممنوعا من الاستعادة مع القول بان المنفعة لانه لم يتحقق اخراج النصاب من
مال المسروق منه حالة الاخراج الثانية لا يقطع عبد الانسان بسرقة ماله ولا عبد الغنيمة
بالسرقة منها لان فيه زيادة اضرار نعم يؤدب بالحسم الجرأة الثالثة يقطع الاجير اذا احرز
المال من دونه وفي رواية لا يقطع وهي محمولة على حالة الاستيمان وكذا الزوج اذا سرق
من زوجته او الزوجة وفي الضيف قولان احدهما لا يقطع مطلقا وهو المروي والآخر
يقطع اذا احرز المال من دونه وهو اشبه الرابعة لو اخرج متاعا فقال صاحب المنزل
سرقته وقال المخرج وهبتنيه او اذنت لي في اخراجه سقط الحد للشبهة وكان القول
قول صاحب المنزل مع يمينه في المال وكذا لو قال المال لي وانكر صاحب المنزل فالقول قوله
مع يمينه ويغرم المخرج ولا قطع لمكان الشبهة الخامس في المسروق ولا قطع فيما نقص عن
ربع دينار ويقطع فيما بلغه ذهبا خالصا مضروبا عليه السكة او ما قيمته ربع دينار ثوبا
كان او طعاما او فاكهة او غيرها كان اصله الاباحة او لم يكن وضابطه ما يملكه المسلم وفي
الطير وحجارة الرخام رواية بسقوط الحد ضعيفة ومن شرطه ان يكون محرزا بقفل او غلق او
دفن وقيل كل موضع ليس لغيره الدخول اليه الا باذنه فالذي ليس بمحرز لا يقطع سارقه
كالماخوذ من الارحية والحمامات والمواضع المأذون في غشيانها كالمساجد وقيل
اذا كان المالك مراعيا له كان محرزا لما قطع النبي صلى الله عليه وآله سارق رداء صفوان في المسجد وفيه
تردد وهل يقطع سارق ستارة الكعبة قال في المبسوط والخلاف نعم وفيه اشكال لان الناس
في غشيانها شرع ولا يقطع من سرق من جيب انسان او كمّه الظاهرين ويقطع لو كانا باطنين

ولا قطع في ثمرة على شجرها ويقطع لو سرق بعد احرازها ولا على من سرق مأكولا في عام
مجاعة ومن سرق صغيرا فان كان مملوكا قطع ولو كان حرا فباعه لم يقطع حدًّا وقيل يقطع
دفعا للفساد ولو اعار بيتا فنقبه المعير وسرق مال المستعير قطع وكذا لو آجر بيتا وسرق
مال المستأجر ويقطع من سرق مال الموقوف مع مطالبة الموقوف عليه لانه مملوك له ولا
الجمال المحرزة بمراعاة صاحبها ولا الغنم باشراف الراعي عليها وفيه قول آخر للشيخ رحمه الله
ولو سرق باب الحرز او من ابنيته قال في المبسوط يقطع لانه محرز بالعادة وكذا ان كان لا
في دار وابوابها مفتوحة ولو نام عن الحرز ففيه تردد ويقطع سارق الكفن لان القبر
حرز له وهل يشترط بلوغ قيمته نصابا قيل نعم وقيل يشترط في المرة الاولى دون الثانية
والثالثة وقيل لا يشترط والاول اشبه ولو نبش ولم يأخذ عزّر ولو تكرر منه الفعل
وفات السلطان كان له قتله للردع الثالث ما يثبت به يثبت بشهادة عدلين
او بالاقرار مرتين ولا يكفي المرة ويشترط في المقر البلوغ وكمال العقل والحرية والاختيار
فلو اقر العبد لم يقطع لما يتضمن من اتلاف مال الغير وكذا لو اقر مكرها ولا يثبت به حد ولا غرم
ولو رد السرقة بعينها بعد الاقرار بالضرب قال في النهاية يقطع وقال بعض الاصحاب
لا يقطع لتطرق الاحتمال الى الاقرار اذ من الممكن ان يكون المال في يده من غير جهة السرقة
وهذا حسن ولو اقر مرتين ورجع لم يسقط الحد وتحتمت الاقامة ولزم الغرم الرابع
في الحد وهو قطع الاصابع الاربع من اليد اليمنى ويترك له الراحة والابهام ولو سرق
ثانية قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم ويترك له العقب يعتمد عليها فان سرق ثالثة
حبس دائما ولو سرق بعد ذلك قتل ولو تكررت السرقة فالحد الواحد كاف ولا يقطع
اليسار مع وجود اليمين بل تقطع اليمين ولو كانت شلّاء وكذا لو كانت اليسار شلّاء ولو
كانتا شلّاوين قطعت اليمين على التقديرين ولو لم يكن له يسار قال في المبسوط قطعت
وفي رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام لا يقطع والاول اشبه اما لو كان

لم يمين حين القطع فذهبت لم يقطع اليسار لتعلق القطع بالذاهبة ولو سرق ولا يمين له قال
في النهاية قطعت يساره وفي المبسوط ينتقل الى رجله ولو لم يكن له يسار قطعت رجله اليسرى
ولو سرق ولا يدين له ولا رجلين حبس وفي الكل اشكال من حيث انه تخطٍّ عن موضع القطع فيقف
على اذن الشرع وهو مفقود ولا يسقط الحد بالتوبة قبل ثبوته ويتحتم لو تاب بعد البينة
ولو تاب بعد الاقرار قيل يتحتم القطع وقيل يتخير الامام في الاقامة والعفو على رواية فيها
ضعف ولو قطع الحداد يساره مع العلم فعليه القصاص ولا يسقط قطع اليمين بالسرقة
ولو ظنها اليمين فعلى الحداد الدية وهل يسقط قطع اليمين قال في المبسوط لا لتعلق القطع
بها قبل ذهابها وفيه رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر ان عليا عليه السلام قال لا يقطع يمينه
وقد قطعت شماله واذا قطع السارق استحب حسمه بالزيت المغلي نظرا له وليس بلازم
وسراية الحد ليست مضمونة وان اقيم في حر او برد لانه استيفاء سائغ الخامس
في اللواحق وفيه مسائل الاولى يجب على السارق اعادة العين المسروقة وان تلفت
اغرم مثلها او قيمتها ان لم يكن لها مثل وان نقصت فعليه ارش النقصان ولو مات
صاحبها دفعت الى ورثته فان لم يكن له وارث فالى الامام الثانية اذا سرق اثنان
نصابا ففي وجوب القطع قولان قال في النهاية يجب القطع وقال في الخلاف اذا نقب ثلثة
فبلغ نصيب كل واحد نصابا قطعوا وان كان دون ذلك فلا قطع والتوقف احوط الثالثة
لو سرق ولم يقدر عليه ثم سرق ثانية قطع بالاخيرة واغرم المالين ولو قامت الحجة
بالسرقة ثم امسك حتى قطع ثم شهدت عليه باخرى قال في النهاية قطعت يده بالاولى
ورجله بالثانية استنادا الى الرواية وتوقف بعض الاصحاب فيه وهو اقرب الرابعة
قطع السارق موقوف على مطالبة المسروق منه فلو لم يرافعه لم يرفعه الامام وان
قامت البينة ولو وهبه المسروق سقط الحد وكذا لو عفى عن القطع فاما بعد المرافعة
فانه لا يسقط بهبة ولا عفو فرع لو سرق مالا فملكه قبل المرافعة سقط الحد ولو ملكه

بعد المرافعة لم يسقط الخامسة لو اخرج المال واعاده الى الحرز لم يسقط الحد لحصول
السبب التام وفيه تردد من حيث ان القطع موقوف على المرافعة فاذا دفعه الى صاحبه
لم يبق له مطالبة ولو هتك الحرز جماعة فاخرج المال احدهم فالقطع عليه خاصة
لانفراده بالموجب ولو قربه احدهم واخرجه الاخر فالقطع على المخرج وكذا لو وضعه
الداخل في وسط النقب فاخرجه الخارج وقال في المبسوط لا قطع على احدهما لان كل
واحد منهما لم يخرجه عن كمال الحرز السادسة لو اخرج قدر النصاب دفعة وجب القطع و
لو اخرجه مرارا ففي وجوبه تردد اصحه وجوب الحد لانه اخرج نصابا واشتراط المرة في
الاخراج غير معلوم السابعة لو نقب فاخذ النصاب واحدث فيه حدثا ينقص به قيمته
عن النصاب ثم اخرجه مثل ان خرق الثوب وذبح الشاة فلا قطع ولو اخرج نصابا
فنقصت قيمته قبل المرافعة ثبت القطع الثامنة لو ابتلع داخل الحرز ما قدره نصاب
كاللؤلؤة فان كان يتعذر اخراجه فهو كالتالف فلا حد ولو اتفق خروجها بعد خروجه
فهو ضامن وان كان خروجها مما لا يتعذر بالنظر الى عادته قطع لانه يجري مجرى ايداعها
في الوعاء الباب السادس في حد المحارب المحارب كل من جرد السلاح لاخافة
الناس في بر او بحر ليلا او نهارا في مصر او غيره وهل يشترط كونه من اهل الريبة فيه
تردد اصحه انه لا يشترط مع العلم بقصده الاخافة ويستوي في هذا الحكم الذكر والانثى
ان اتفق وفي ثبوت هذا الحكم للمجرد مع ضعفه عن الاخافة تردد اشبهه الثبوت ويجتزى
بقصده ولا يثبت هذا الحكم للطليع ولا للردء وتثبت هذه الجناية بالاقرار ولو مرة
وبشهادة رجلين عدلين ولا تقبل شهادة النساء منفردات ولا مع الرجال ولو
شهد بعض اللصوص على بعض لم يقبل وكذا لو شهد المأخوذون بعضهم لبعض اما لو
قالوا عرضوا لنا واخذوا هؤلاء قبل لانه لا ينشأ من ذلك تهمة تمنع الشهادة وحد
المحارب القتل او الصلب او القطع مخالفا او النفي وقد تردد فيه الاصحاب قال

المفيد رحمه الله بالتخيير. وقال الشيخ أبو جعفر رحمه الله بالترتيب: يقتل إن قتل، ولو عفا ولي الدم قتله الإمام، ولو قتل وأخذ المال استعيد منه وقطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ثم قتل وصلب، وإن أخذ المال ولم يقتل قطع مخالفاً ونفي، ولو جرح ولم يأخذ المال اقتص منه ونفي، ولو اقتصر على شهر السلاح والإخافة نفي لا غير. واستند في التفصيل إلى الأحاديث الدالة عليه، وتلك الأحاديث لا تنفك من ضعف في إسناد أو اضطراب في متن أو قصور في دلالة، فالأولى العمل بالأول تمسكاً بظاهر الآية. وهاهنا مسائل:

الأولى: إذا قتل المحارب غيره طلباً للمال تحتم قتله قوداً إن كان المقتول كفواً، ومع عفو الولي حداً، سواء كان المقتول كفواً أو لم يكن. ولو قتل لا طلباً للمال كان كقاتل العمد وأمره إلى الولي. وأما لو جرح طلباً للمال كان القصاص إلى الولي، ولا يتحتم الاقتصاص في الجرح بتقدير أن يعفو الولي على الأظهر.

الثانية: إذا تاب قبل القدرة عليه سقط الحد ولم يسقط ما يتعلق به من حقوق الناس كالجرح والقتل والمال، ولو تاب بعد الظفر به لم يسقط عنه حد ولا قصاص ولا غرم.

الثالثة: اللص محارب، فإذا دخل داراً متغلباً كان لصاحبها محاربته، فإن أدى الدفع إلى قتله كان دمه هدراً لا يضمنه الدافع، ولو جنى اللص عليه ضمن، ويجوز الكف عنه. أما لو أراد نفس المدفوع عنه فالواجب الدفع ولا يجوز الاستسلام والحال هذه، فلو عجز عن المقاومة وأمكن الهرب وجب.

الرابعة: يصلب المحارب حياً على القول بالتخيير، ومقتولاً على القول الآخر.

الخامسة: لا يترك على خشبته أكثر من ثلاثة أيام ثم ينزل ويغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن، ومن لا يصلب إلا بعد القتل لم يفتقر إلى تغسيله لأنه يقدمه أمام القتل.

السادسة: ينفى المحارب عن بلده ويكتب إلى كل بلد يأوي إليه بالمنع من مؤاكلته ومشاربته ومجالسته ومبايعته، ولو قصد بلاد الشرك منع منها، ولو مكنوه من دخولها قوتلوا حتى يخرجوه.

السابعة: لا يعتبر في قطع المحارب أخذ النصاب، وفي الخلاف يعتبر، ولا انتزاعه من حرز، وعلى ما قلناه من التخيير لا فائدة في هذا البحث.

يجوز قطعه وإن لم يأخذ مالاً. وكيفيته: أن تقطع يمناه ثم تحسم ثم تقطع رجله اليسرى وتحسم، ولو لم تحسم في الموضعين جاز، ولو فقد أحد العضوين اقتصر على قطع الموجود ولم ينتقل إلى غيره.

الثامنة: لا يقطع المستلب ولا المختلس ولا المحتال على الأموال بالتزوير والرسائل الكاذبة، بل يستعاد منه المال ويعزر، وكذا المبنج ومن سقى غيره مرقداً، لكن إن جنى ذلك شيئاً ضمن الجناية.

القسم الثاني من كتاب الحدود وفيه أبواب

الباب الأول في المرتد

وهو الذي يكفر بعد الإسلام، وله قسمان:

الأول: من ولد على الإسلام، وهذا لا يقبل إسلامه ولو رجع، ويتحتم قتله، وتبين منه زوجته، وتعتد منه عدة الوفاة، وتقسم أمواله بين ورثته وإن التحق بدار الحرب أو اعتصم بما يحول بين الإمام وقتله. ويشترط في الارتداد البلوغ وكمال العقل والاختيار، فلو أكره كان نطقه بالكفر لغواً، ولو ادعى الإكراه مع وجود الأمارة قبل. ولا تقتل المرأة بالردة بل تحبس دائماً وإن كانت مولودة على الفطرة، وتضرب أوقات الصلوات.

القسم الثاني: من أسلم عن كفر ثم ارتد، فهذا يستتاب، فإن امتنع قتل، واستتابته واجبة. وكم يستتاب؟ قيل: ثلاثة أيام، وقيل: القدر الذي يمكن معه الرجوع، والأول مروي، وهو حسن لما فيه من التأني لإزالة عذره. ولا يزول عنه أملاكه بل تكون باقية عليه، وينفسخ العقد بينه وبين زوجته، ويقف نكاحها على انقضاء العدة، وهي كعدة المطلقة. وتقضى من أمواله ديونه وما عليه من الحقوق الواجبة، ويؤدى منه نفقة الأقارب ما دام حياً، وبعد قتله تقضى ديونه وما عليه من الحقوق الواجبة دون نفقة الأقارب. ولو قتل أو مات كانت تركته لورثته المسلمين، فإن لم يكن له وارث مسلم فهو للإمام. وولده بحكم المسلم، فإن بلغ مسلماً فلا بحث، وإن اختار الكفر بعد بلوغه استتيب، فإن تاب وإلا قتل. ولو قتله قاتل قبل وصفه بالكفر قتل به، سواء قتله قبل بلوغه أو بعده. ولو ولد بعد الردة وكانت أمه مسلمة كان حكمه كالأول، وإن كانت مرتدة والحمل بعد ارتدادهما كان حكمه حكمهما، لا يقتل المسلم بقتله، وهل يجوز استرقاقه؟ تردد الشيخ، فتارة يجيز لأنه كافر بين كافرين، وتارة يمنع لأن أباه لا يسترق لتحرمه بالإسلام، وكذا الولد، وهذا أولى. ويحجر الحاكم على أموال المرتد

فيها بالاملاك فان عاد كان احق بها وان التحق بدار الكفر بقيت على الاحتفاظ ويباع منها ما
يكون له الغبطة في بيعه كالحيوان مسائل من هذا الباب الاولى اذا تكرر الارتداد قال الشيخ
يقتل في الرابعة قال وروى اصحابنا يقتل في الثالثة ايضا الثانية الكافر اذا اكره على الاسلام
فان كان ممن يقر على دينه لم يحكم باسلامه وان كان ممن لا يقر حكم به الثالثة اذا صلى بعد الارتداد لم
يحكم بعوده سواء فعل ذلك في دار الحرب او دار الاسلام الرابعة قال الشيخ رحمه الله في
المبسوط السكران يحكم باسلامه وارتداده وهذا يشكل مع اليقين بزوال التمييز وقد
رجع في الخلاف الخامسة كل ما يتلفه المرتد على المسلم يضمنه في دار الحرب او دار
الاسلام حالة الحرب وبعد انقضائها وليس كذلك الحربي وربما خطر اللزوم في الموضعين
لتساويهما في سبب التحريم السادسة اذا جن بعد ردته لم يقتل لان قتله مشروط بالامتناع
عن التوبة ولا حكم لامتناع المجنون السابعة اذا تزوج المرتد لم يصح سواء تزوج بمسلمة
او كافرة لتحرمه بالاسلام المانع من التمسك بعقد الكافرة واتصافه بالكفر المانع من نكاح
المسلمة الثامنة لو زوج بنته المسلمة لم يصح لقصور ولايته عن التسلط على المسلم ولو كان
امته ففي صحة نكاحها تردد اشبهه الجواز التاسعة كلمة الاسلام ان يقول اشهد ان لا
اله الا الله وان محمدا رسول الله وان قال مع ذلك وابرا من كل دين غير الاسلام كان
تاكيدا ويكفي الاقتصار على الاول ولو كان مقرا بالله سبحانه وبالنبي عليه السلام جاحدا عموم
نبوته او وجوده احتاج الى زيادة تدل على رجوعه عما جحده تتمة فيها مسائل الاولى
الذمي اذا نقض العهد ولحق بدار الحرب فامان امواله باق فان مات ورثه الذمي والحربي و
اذا انتقل الميراث الى الحربي زال الامان عنه واما الاولاد الاصاغر فهم باقون على الذمة ومع
بلوغهم يخيرون بين عقد الذمة لهم باداء الجزية وبين الانصراف الى مأمنهم الثانية اذا قتل
المرتد مسلما عمدا فللولي قتله قودا ويسقط قتل الردة ولو عفى الولي قتل بالردة ولو قتل
خطأ كانت الدية في ماله مخففة مؤجلة لانه لا عاقلة له على تردد ولو قتل او مات حلت كما تحل

الاموال المؤجلة الثالثة اذا تاب المرتد فقتله من يعتقد بقاءه على الردة قال الشيخ
يثبت القود لتحقق قتل المسلم ظلما ولان الظاهر انه لا يطلق الا بعد التوبة وفي القصاص
تردد لعدم القصد الى قتل المسلم الباب الثاني في اتيان البهائم ووطء الاموات وما يتبعه
اذا وطئ البالغ العاقل بهيمة ماكولة اللحم كالشاة والبقرة تعلق بوطئها احكام تعزير
الواطئ واغرامه ثمنها ان لم تكن له وتحريم الموطوءة ووجوب ذبحها واحراقها اما التعزير فتقديره
الى الامام وفي رواية يضرب خمسة وعشرين سوطا وفي اخرى الحد وفي اخرى يقتل و
المشهور الاول اما التحريم فيتناول لحمها ولبنها ونسلها تبعا لتحريمها واما الذبح فلما لا
يؤمن من شياع وتعذر اجتنابه واحراقها لئلا تشتبه بعد ذبحها بالمحللة
وان كان الاهم فيها ظهرها لا لحمها كالخيل والبغال والحمير لم تذبح واغرم الواطئ
ثمنها لصاحبها واخرجت من بلد المواقعة وبيعت في غيره اما عبادة لا لعلة مفهومة
او لئلا يعير بها صاحبها وما الذي يصنع بثمنها قال بعض الاصحاب يتصدق به وقال آخرون
يعاد على المغترم وان كان الواطئ هو المالك دفع اليه وهو اشبه ويثبت هذا
بشهادة رجلين ولا يثبت بشهادة النساء منفردات ولا منضمات وبالاقرار ولو مرة ان كانت له
والا لم يثبت الا التعزير حسب وان تكرر الاقرار وقيل لا يثبت الا باقرار مرتين وهو غلط ولو تكرر
مع تخلل التعزير ثلاثا قتل في الرابعة ووطء الميتة من بنات آدم كوطء الحية تعلق به الاثم و
الحد واعتبار الاحصان وعدمه وههنا الجناية افحش فتغلظ العقوبة زيادة عن الحد بما يراه الامام
ولو كانت زوجته اقتصر في التاديب على التعزير وسقط الحد للشبهة وفي عدد الشهود على
ثبوته خلاف قال بعض الاصحاب يثبت بشاهدين لانه شهادة على فعل واحد بخلاف الزنا بالحية
وقال بعض لا يثبت الا باربعة لانه زنا ولان شهادة الواحد قذف فلا يندفع الحد الا بتكملة
الاربعة وهو اشبه اما الاقرار فتابع للشهادة فمن اعتبر في الشهود اربعة اعتبر في الاقرار مثله
ومن اقتصر على شاهدين قال في الاقرار كذلك مسائل الاولى من لاط بميت كان كمن لاط بحي

ويعزر، وقيل يقطع. الثامنة: من استمنى بيده عزر، وتقديره منوط بنظر الإمام، وفي رواية

أن عليا عليه السلام ضرب يده حتى احمرت، وزوجه من بيت المال، وهو تدبير استصلاحي لأنه

من اللوازم، ويثبت بشهادة عدلين أو بالإقرار ولو مرة، وقيل لا يثبت إلا بالمرتين، وهو وهم.

الباب الثالث في الدفاع: للإنسان أن يدفع عن نفسه وحريمه وماله ما استطاع، ويجب اعتماد الأسهل

فلو اندفع الخصم بالصياح اقتصر عليه إن كان في موضع يلحقه المنجد، وإن لم يندفع عول على اليد

فإن لم يغن فبالعصا، فإن لم يكف فبالسلاح، ويذهب دم المدفوع هدرا جرحا كان أو قتلا

ويستوي في ذلك الحر والعبد، ولو قتل الدافع كان كالشهيد، ولا يبدأه ما لم يتحقق قصده إليه

وله دفعه ما دام مقبلا، ويتعين الكف مع إدباره، ولو ضربه فعطله لم يذفف عليه لاندفاع

ضرره، ولو ضربه مقبلا فقطع يده فلا ضمان على الضارب في الجرح ولا في السراية، ولو ولى فضربه

ضربة أخرى فالثانية مضمونة، فإن اندملت فالقصاص في الثانية، ولو اندملت الأولى وسرت

الثانية ثبت القصاص في النفس، ولو سرتا فالذي يقتضيه المذهب ثبوت القصاص بعد رد

نصف الدية، ولو قطع يده مقبلا ورجله مدبرا ثم يده مقبلا ثم سرى الجميع قال في المبسوط

عليه ثلثا الدية إن تراضيا، وإن أراد الولي القصاص جاز بعد رد ثلثي الدية، أما لو قطع

يده ثم رجله مقبلا ويده الأخرى مدبرا وسرى الجميع فإن تراضيا على الدية فنصف الدية لأن في

الفرق بين الجرحين هنا تواليا فجريا مجرى الجرح الواحد، وليس كذلك الأول، وفي الفرق تردد

ولا فرق بين الأولى والثانية لأن جناية الطرف يسقط اعتبارها مع السراية، كما لو قطع

واحد يده وآخر رجله ثم قطع الأول يده الأخرى فسرت السراية، هما سواء في القصاص والدية. مسائل من هذا

الباب: الأولى: لو وجد مع زوجته أو مملوكته أو غلامه من ينال دون الجماع فله دفعه، فإن أتى

الدفع عليه فهو هدر. الثانية: من اطلع على قوم فلهم زجره، فإن امتنع فرموه بحصاة أو عود

فجنى ذلك عليه كانت الجناية هدرا، ولو بادر من غير زجر ضمن، ولو كان المطلع رحما لنساء صاحب

المنزل اقتصر على زجره، ولو رماه والحال هذه فجنى عليه ضمن، ولو كان من النساء مجردة جاز زجره

رميه لأنه ليس للمحرم هذا الاطلاع. الثالثة: لو قتله في منزله فادعى أنه أراد نفسه أو ماله

فأنكر الورثة فأقاموا البينة أن الداخل كان ذا سيف مشهور مقبلا على صاحب المنزل كان

ذلك علامة قاضية برجحان قول القاتل، ويسقط الضمان. الرابعة: للإنسان دفع الدابة

الصائلة عن نفسه، فلو تلفت بالدفع فلا ضمان. الخامسة: لو عض على يد إنسان فانتزع المعضوض

يده فندرت أسنان العاض كانت هدرا، ولو عدل إلى تخليص نفسه بلكمه أو جرحه فإن تعذر

التخلص بالأخف جاز، ولو تعذر إلا بذلك جاز أن يبعجه بسكين أو خنجر، ومتى قدر على التخلص بالأسهل

فتخطى إلى الأشق ضمن. السادسة: الزحفان المتعاديان يضمن كل منهما ما يجنيه على الآخر

لو كف أحدهما فصال الآخر فقصده الكاف للدفع لم يكن عليه ضمان إذا اقتصر على ما يحصل

الدفع، والآخر يضمن، ولو تجارح اثنان وادعى كل منهما أنه قصد الدفع عن نفسه حلف

المنكر وضمن الجارح. السابعة: إذا أمر الإمام بالصعود إلى نخلة أو النزول إلى بئر فمات

فإن أكرهه قيل كان ضامنا لديته، وفي هذا الفرض منافاة للمذهب، ويتقدر بتقدير إبائه ولو

كان في مصلحة عامة كانت الدية في بيت المال، وإن لم يكرهه فلا دية أصلا. الثامنة: إذا

أدب زوجته تأديبا مشروعا فماتت قال الشيخ: عليه ديتها لأنه مشروط بالسلامة، و

فيه تردد لأنه من جملة التعزيرات السائغة، ولو ضرب الصبي أبوه أو جده لأبيه فمات فعليه

ديته في ماله. التاسعة: من به سلعة إذا أمر بقطعها فمات فلا دية له على القاطع، ولو كان

مولى عليه فالدية على القاطع إن كان وليا كالأب والجد للأب، وإن كان أجنبيا ففي القود

نظر، والأشبه الدية في ماله لا القود لأنه لم يقصد القتل

كتاب القصاص

وهو قسمان: الأول في قصاص النفس والنظر فيه يستدعي فصولا. الأول في الموجب، وهو

إزهاق النفس المعصومة المكافئة عمدا عدوانا، ويتحقق العمد بقصد البالغ العاقل إلى القتل بما يقتل غالبا، ولو

قصد القتل بما يقتل نادرا فاتفق القتل فالأشبه القصاص، وهل يتحقق مع القصد إلى الفعل

الذي يحصل معه الموت وان لم يكن قاتلا في الغالب اذا لم يقصد به القتل كالو ضرب بحصا
او عود خفيف فيه روايتان اشهرهما انه ليس بعمد يوجب القود ثم العمد قد يحصل بالمباشرة وقد
يحصل بالتسبيب اما المباشر فكالذبح والخنق وسقي السم القاتل والضرب بالسيف والسكين
والمثقل والحجر الغامز والجرح في المقتل ولو بغرز الابرة واما التسبيب فله مراتب الاولى انفراد
الجاني بالتسبيب المتلف وفيه صور الاولى لو رماه بسهم فقتل قتل لانه مما يقصد به القتل غالبا
وكذا لو رماه بحجر المنجنيق وكذا لو خنقه بحبل ولم يرخ عنه حتى مات او ارسله منقطع النفس
او ضمنا حتى مات اما لو خنقه يسيرا لا يقتل مثله غالبا ثم ارسله فمات ففي القصاص
تردد والاشبه القصاص ان قصد القتل والدية ان لم يقصد او اشتبه القصد الثانية
اذا ضربه بعصا مكررا ما لا يحتمل مثله بالنسبة الى بدنه وزمانه فمات فهو عمد ولو ضربه
دون ذلك فاعقبه مرضا ومات فالبحث كالاول ومثله لو حبسه ومنعه الطعام والشراب
فان كان مدة لا يحتمل مثله البقاء فيها فمات فهو عمد الثالثة لو طرحه في النار فمات قتل
به ولو كان قادرا على الخروج لانه قد يشل ولان النار قد تشنج الاعصاب بالملاقاة
فلا يتيسر الفرار اما لو علم انه ترك الخروج تخاذلا فلا قود لانه اعان على نفسه وينقدح انه
لا يضمن الدية لانه مستقل باتلاف نفسه كالو جرح ترك المداواة من الجرح المضمون والتلف في النار
ليس بمجرد الالقاء بل بالاحراق المتجدد الذي لولا المكث لما حصل وكذا البحث لو طرحه في اللجة
ولو فصده فترك شده او القاه في ماء فامسك نفسه تحته مع القدرة على الخروج فلا
قصاص ولا دية الرابعة السراية عن جناية العمد توجب القصاص مع التساوي فلو
قطع يده عمدا فسرت قتل الجارح وكذا لو قطع اصبعه عمدا بآلة تقتل غالبا فسرت الخامسة
لو القى نفسه من علو على انسان عمدا وكان الوقوع مما يقتل غالبا فهلك الاسفل فعلى الواقع
القود ولو لم يقتل غالبا كان خطا شبيه العمد فيه الدية مغلظة ودم الملقي نفسه هدر السادسة
قال الشيخ رحمه الله لا حقيقة للسحر وفي الاخبار ما يدل على ان له حقيقة ولعل ما ذكره الشيخ

قريب غير ان البناء على الاحتمال قريب فلو سحره فمات لم يوجب قصاصا ولا دية على ما
ذكره الشيخ رحمه الله وكذا لو اقر انه قتله بسحره وعلى ما قلناه من الاحتمال يلزمه الاقرار وفي
الاخبار يقتل الساحرة قال في الخلاف يحمل ذلك على قتله حدا لفساده لا قودا المرتبة
الثانية ان تضم اليه مباشرة المجني عليه وفيه صور الاولى لو قدم له طعاما مسموما فان
علم وكان مميزا فلا قود ولا دية وان لم يعلم فاكل فمات فللولي القود لان حكم المباشر سقط
بالغرور ولو جعل السم في طعام صاحب المنزل فوجده صاحبه فاكله فمات قال في الخلاف
والمبسوط عليه القود وفيه اشكال الثانية لو حفر بئرا بعيدة في طريق ودعا غيره مع جهالته
فوقع فمات فعليه القود لانه مما يقصد به القتل غالبا الثالثة لو جرحه فداوى نفسه بدواء
سمي فان كان مجهزا فالاول جارح والقاتل هو المقتول فلا دية له وللولي القصاص في الجرح
ان كان يوجب القصاص والا كان له ارش الجراحة وان لم يكن مجهزا وكان الغالب فيه السلامة فاتفق
سقط ما قابل فعل المجروح وهو نصف الدية وللولي قتل الجارح بعد رد نصف الدية
كذا لو كان غير مجهز وكان الغالب معه التلف وكذا البحث لو خاط جرحه في لحم حي فسرى منهما
سقط ما قابل فعل المجروح وكان للولي قتل الجارح بعد رده المرتبة الثالثة ان ينضم
اليه مباشرة حيوان وفيه صور الاولى اذا القاه الى البحر فالتقمه الحوت قبل وصوله فعليه
القود لان الالقاء في البحر اتلاف بالعادة وقيل لا قود لانه لم يقصد اتلافه بهذا النوع وهو
قوي اما لو القاه الى الحوت فالتقمه الحوت فعليه القود لان الحوت ضار بالطبع فهو كالالة الثانية
لو اغرى به كلبا عقورا فقتله فالاشبه القود لانه كالالة وكذا لو القاه الى اسد بحيث لا يمكنه
الاعتصام فقتله سواء كان في مضيق او برية الثالثة لو انهشه حية قاتلة فمات قتل به ولو
طرح عليه حية قاتلة فنهشته فهلك فالاشبه وجوب القود لانه مما جرت العادة بالتلف معه
الرابعة لو جرحه ثم عضه الاسد وسرتا لم يسقط القود وهل يرد فاضل الدية الاشبه
نعم وكذا لو شاركه ابوه او اشترك عبد وحر في قتل عبد الخامسة لو كتفه والقاه في ارض مسبعة

فالقرينة الاشتد التعاقا فلا قود وفيه الدية المرتبة الرابعة ان ينضم اليه مباشرة انسان
آخر وفيه صور الأولى لو حفر واحد بئراً فوقع آخر بدفع ثالث فالقاتل الدافع دون الحافر
وكذا لو القاه من شاهق فاعترضه آخر بسيفه فاقدّه نصفين قبل وصوله الى الارض فالقاتل
هو المعترض ولو امسك واحد وقتل آخر فالقود على القاتل دون الممسك لكن الممسك
يحبس ابداً ولو نظر اليهما ثالث لم يضمن لكن تسمل عيناه اي تفقئا الثانية اذا اكرهه على القتل
فالقصاص على المباشر دون الآمر ولا يتحقق الاكراه في القتل ويتحقق فيما عداه وفي
رواية علي بن رئاب يحبس الآمر بقتله حتى يموت هذا اذا كان المقهور بالغاً عاقلاً ولو
كان غير مميز كالطفل والمجنون فالقصاص على المكره لانه بالنسبة اليه كالآلة ويستوي
في ذلك الحر والعبد ولو كان مميزاً عارفاً غير بالغ وهو حر فلا قود والدية على عاقلة المباشر
وقال بعض الاصحاب يقتص منه ان بلغ عشراً وهو مطرح وفي المملوك المميز يتعلق الجناية
برقبته ولا قود وفي الخلاف ان كان المملوك صغيراً او مجنوناً سقط القود ووجبت الدية
والاول اظهر فروع لو قال اقتلني والا قتلتك لم يسغ القتل لان الاذن لا يرفع الحرمة
ولو باشر لم يجب القصاص لانه اسقط حقه بالاذن فلا يتسلط الوارث الثاني لو
قال اقتل نفسك فان كان مميزاً فلا شيء على الملزم والا فالقود وفي تحقق اكراه العاقل هنا اشكال
الثالث يصح الاكراه فيما دون النفس فلو قال اقطع يد هذا او هذا والا قتلتك فاختار
احدهما ففي القصاص تردد منشأه ان التعيين عري عن الاكراه والاشبه القصاص على
الآمر لان الاكراه تحقق والتخلص غير ممكن الا باحدهما الصورة الثالثة لو شهد اثنان بما
يوجب قتلاً كالقصاص او شهد اربعة بما يوجب رجماً كالزنا وثبت انهم شهدوا زوراً بعد
الاستيفاء لم يضمن الحاكم ولا الحداد وكان القود على الشهود لانه تسبيب متلف بعادة
الشرع نعم لو علم الولي وباشر القصاص كان القصاص عليه دون الشهود لقصده الى
القتل العمد وان الرابعة لو جنى عليه فصيره في حكم المذبوح وهو ان لا تبقى حياته مستقرة

وذبحه آخر فعلى الاول القود وعلى الثاني دية الميت ولو كانت حياته مستقرة فالاول
جارح والثاني قاتل سواء كانت جنايته مما تقضي معها بالموت غالباً كشق الجوف والآمة
او لا يقضي كقطع الانملة الخامسة لو قطع واحد يده وآخر رجله فاندملت احداهما ثم
هلك فمن اندمل جرحه فهو جارح والآخر قاتل يقتل بعد رد دية الجرح المندمل فرع لو
جرحه اثنان كل واحد جرحاً فمات فادعى احدهما اندمال جرحه وصدقه الولي لم ينفذ
تصديقه على الآخر لانه قد يحاول اخذ دية الجرح من الجارح والدية من الآخر فهو متهم
في تصديقه ولان المنكر مدع للاصل فيكون القول قوله مع يمينه السادسة لو قطع يده
من الكوع وآخر ذراعه فهلك قتلا به لان سراية الاول لم تنقطع بالثاني لشياع الم الاول قبل
الثانية وليس كذا لو قطع واحد يده وقتله الآخر لان السراية انقطعت بالتعجيل وفي الاولى
اشكال ولو كانت الجناية واحدة دخلت دية الطرف في دية النفس اجماعاً منا وهل يدخل
قصاص الطرف في قصاص النفس اضطربت فتوى الاصحاب فيه ففي النهاية يقتص منه ان فرق
ذلك وان ضربه ضربة واحدة لم يكن عليه اكثر من القتل وهي رواية ابي عبيدة عن ابي جعفر عليه السلام
وفي موضع آخر من الكتاب لو قطع يده ثم قتله قطع ثم قتل والاقرب ما تضمنته النهاية لثبوت
القصاص بالجناية الاولى ولا كذا لو كانت الضربة واحدة وكذا لو كان بسرايته كمن قطع يد غيره
فسرت الى نفسه فالقصاص في النفس لا في الطرف مسائل من الاشتراك الاولى اذا اشترك
جماعة في قتل واحد قتلوا به والولي بالخيار بين قتل الجميع بعد ان يرد عليهم ما فضل عن
دية المقتول فيأخذ كل واحد منهم ما فضل من ديته عن جنايته وبين قتل البعض ويرد الباقون
دية جنايتهم وان فضل للمقتولين فضل قام به الولي ويتحقق الشركة بان يفعل كل منهم ما يقتل
لو انفرد او ما يكون له شركة في السراية مع القصد الى الجناية ولا يعتبر التساوي في الجناية بل لو
جرحه واحد جرحاً والآخر مائة ثم سرى الجميع فالجناية عليهما بالسوية ولو طلب الدية كانت الدية عليهما
نصفين الثانية يقتص من الجماعة في الاطراف كما يقتص في النفس فلو اجتمع جماعة على قطع يده او

قلع عينه فله الاقتصاص منهم جميعا بعد ردّ ما يفضل لكل واحد منهم عن جنايته وله الاقتصاص
من احدهم ويرد الباقون دية جناياتهم وتتحقق الشركة في ذلك بان يحصل الاشتراك في الفعل الواحد
فلو انفرد كل واحد منهم بقطع جزء من يده لم يقطع يد احدهما وكذا لو جعل احدهما آلته فوق يده
والآخر تحت يده واعتمدا حتى التقتا فلا قطع في اليد على احدهما لان كلا منهما منفرد بجنايته
لم يشاركه الآخر فيها فعليه القصاص في جنايته حسب. الثالثة لو اشترك في قتله امرأتان قتلتا
به ولا ردّ اذ لا فاضل عن ديته ولو كنّ اكثر كان للولي قتلهن بعد ردّ فاضل ديتهن بالسوية
ان تساوين في الدية والا اكمل لكل واحدة ديتها بعد وضع ارش جنايتها ولو اشترك رجل
وامرأة فعلى كل واحد منهما نصف الدية وللولي قتلهما ويختص الرجل بالرد وفي المقنعة يقسم
الرد بينهما اثلاثا وليس بمعتمد ولو قتل المرأة فلا رد وعلى الرجل نصف الدية ولو قتل الرجل
ردت المرأة عليه نصف ديته وقيل نصف ديتها وهو ضعيف ولا منع لو وجب الرد فيه ان
يكون مقدما على الاستيفاء. الرابعة اذا اشترك حر وعبد في قتل حر عمدا قال في النهاية
للاولياء ان يقتلوهما ويؤدوا الى سيد العبد ثمنه او يقتلوا الحر ويؤدي سيد العبد الى ورثة
المقتول خمسة آلاف درهم او يسلم العبد اليهم او يقتلوا العبد وليس لمولاه على الحر سبيل والاشبه
ان مع قتلهما يؤدون الى الحر نصف ديته ولا يرد على مولى العبد شيء ما لم تكن قيمته ازيد من نصف
دية الحر فيرد عليه الزائد وان قتلوا العبد وكانت قيمته زائدة عن نصف دية المقتول ادّوا
الى مولاه الزائد فان استوعب الدية والا كان تمام الدية لاولياء الاول وفي هذا اختلاف
للاصحاب وما اخترناه انسب بالمذهب. الخامسة لو اشترك عبد وامرأة في قتل حر فللاولياء
قتلهما ولا رد على المرأة ولا على العبد الا ان تزيد قيمته عن نصف الدية فيرد على مولاه الزائد
ولو قتلت المرأة به كان لهم استرقاق العبد الا ان تكون قيمته زائدة عن نصف دية المقتول
فيرد على مولاه ما فضل وان قتلوا العبد وقيمته بقدر جنايته او اقل فلا رد وعلى المرأة دية
جنايتها وان كانت قيمته اكثر من نصف الدية فعلى المرأة ما فضل عن قيمته فان استوعبت

دية الحر والا كان الفاضل لورثة المقتول اولا. الفصل الثاني في الشروط المعتبرة
في القصاص وهي خمسة. الاول التساوي في الحرية او الرق فيقتل الحر بالحر وبالحرة مع
ردّ فاضل ديته والحرة بالحرة وبالحر ولا يؤخذ ما فضل على الاشهر ويقتص للمرأة من
الرجل في الاطراف من غير ردّ وتتساوى ديتهما ما لم تبلغ ثلث دية الحر ثم ترجع الى النصف
فيقتص لها منه مع رد التفاوت ويقتل العبد بالعبد وبالامة والامة بالامة وبالعبد
ولا يقتل حر بعبد ولا امة وقيل ان اعتاد قتل العبيد قتل حسما للجرأة ولو قتل
المولى عبده كفّر وعزّر ولم يقتل به وقيل يغرم قيمته ويتصدق بها وفي المستند
ضعف وفي بعض الروايات ان اعتاد ذلك قتل به ولو قتل عبدا لغيره لزمه قيمته ولا يتجاوز بها
دية الحر ولا بقيمة المملوكة دية الحرة ولو كان ذميا لذمي لم يتجاوز بقيمة الذكر دية مولاه
ولا بقيمة الانثى دية الذمية ولو قتل العبد حرا قتل ولا يضمن المولى جنايته لكن ولي
الدم بالخيار بين قتله واسترقاقه وليس لمولاه فكه مع كراهية الولي ولو جرح حرا كان
للمجروح الاقتصاص منه فان طلب الدية فكه مولاه بارش الجناية وان امتنع كان للمجروح
استرقاقه ان احاطت به الجناية وان قصر ارشها كان له ان يسترق منه بنسبة الجناية
من قيمته وان شاء طالب ببيعه وله من ثمنه ارش الجناية فان زاد ثمنه فالزيادة للمولى ولو قتل
العبد عبدا عمدا فالقود لمولاه فان قتل جاز وان طلب الدية تعلقت برقبة الجاني فان
تساوت القيمتان كان لمولى المقتول استرقاقه ولا يضمنه مولاه لكن لو تبرع فكه بقيمته جاز
وان كانت قيمة القاتل اكثر فلمولاه منه بقدر قيمة المقتول وان كانت قيمته اقل فلمولى
المقتول قتله او استرقاقه ولا يضمن مولى القاتل
شيئا اذ المولى لا يعقل عبدا ولو كان القتل خطأ كان مولى القاتل بالخيار بين فكه بقيمته
ولا تخير لمولى المجني عليه وبين دفعه وله منه ما فضل عن قيمة المقتول وليس عليه ما يعوز
ولو اختلف الجاني ومولى العبد في قيمته يوم قتل فالقول قول الجاني مع يمينه اذا لم

يكن للمولى فيه والمدبر كالقن فلو قتل عمدا قتل وان شاء الولي استرقاقه كان له ولو قتل
خطأ فان فكه مولاه بارش الجناية والا سلم للرق فاذا مات المدبر هل ينعتق قيل لا
لانه كالوصية وقد خرج عن ملكه بالجناية فيبطل التدبير وقيل لا يبطل بل ينعتق ومع القول
بعتقه هل يسعى في فك رقبته فيه خلاف والاشبه انه لا يسعى وقد روي انه يسعى في
دية المقتول ان كان حرا والمكاتب ان ادى من مكاتبته شيئا تحرر منه بحسابه فاذا
قتل حرا عمدا قتل وان قتل مملوكا فلا قود وتعلقت الجناية بما فيه من الرقية مبعضة
فيسعى في نصيب الحرية ويسترق الباقي منه او يباع في نصيب الرق ولو قتل خطأ
فعلى الامام بقدر ما فيه من الحرية والمولى بالخيار بين فكه بنصيب الرقية من الجناية وبين تسليم
حصة الرق ليقاص بالجناية وفي رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلم
اذا ادى نصف ما عليه فهو بمنزلة الحر وقد حملها في الاستبصار ورفضها في غيره
العبد اذا قتل مولاه جاز للمولى قتله وكذا لو كان للحر عبدان فقتل احدهما الاخر
كان مخيرا بين قتل القاتل وبين العفو مسائل ست الاولى لو قتل حر حرين فليس
للاولياء الا قتله وليس لهما المطالبة بالدية ولو قطع يمين رجلين قطعت
يمينه بالاول ويسراه بالثاني فلو قطع يد ثالث قيل سقط القصاص الى الدية وقيل
قطعت رجله بالثالث ولو قطع يد رابع قيل سقط القصاص الى الدية وقيل قطعت
رابعا اما لو قطع ولا يد له ولا رجل كان عليه الدية لفوات محل القصاص ولو قتل العبد
حرين على التعاقب كان لاولياء الاخير وفي رواية اخرى يشتركان فيه ما لم يحكم به للاول
وهذه اشبه ويكفي في الاختصاص ان يختار المولى استرقاقه ولو لم يحكم به الحاكم وفي
اختيار قتله للاول لو قتل بعد ذلك كان للثاني الثانية قيمة العبد مقسومة على اعضائه
فكل ما فيه واحد ففيه كمال قيمته كاللسان والذكر والانف وما فيه اثنان ففيهما قيمته
وفي كل واحد نصف قيمته وكذا ما فيه عشر ففي كل واحد عشر قيمته وفي الجراح الحر اصل

العبد فيما الدية مقدرة وما لا تقدير له ففيه الحكومة واذا جنى الحر على العبد بما فيه ديته
فمولاه بالخيار بين امساكه ولا شيء له وبين دفعه واخذ قيمته ولو قطع يديه ورجليه دفعه
الزم القيمة او امسكه ولا شيء له اما لو قطع يده فللسيد الزامه بنصف قيمته وكذا كل
جناية لا تستوعب قيمته ولو قطع يده قاطع ورجله آخر قال بعض الاصحاب يدفعه
اليهما ويلزمهما الدية او يمسكه كما لو كانت الجنايتان من واحد والاولى ان له الزام كل
واحد بدية جنايته ولا يجب دفعه اليهما الثالثة كل موضع نقول يفكه المولى فانما يفكه
بارش الجناية زادت عن قيمة المملوك الجاني او نقصت وللشيخ قول آخر انه يفديه باقل الامرين
والاول مروي الرابعة لو قتل عبد واحد عبدين كل واحد لمالك فان اختار القود قيل
يقدم الاول لان حقه اسبق ويسقط الثاني بعد قتل الاول لفوات محل الاستحقاق وقيل
يشتركان فيه ما لم يختر مولى الاول استرقاقه قبل الجناية الثانية فيكون للثاني وهو اشبه
فان اختار الاول المال وضمن المولى تعلق حق الثاني برقبته وكان له القصاص فان قتل
بقي المال في ذمة مولى الجاني ولو لم يضمن ورضي الاول باسترقاقه تعلق به حق الثاني فان
قتل سقط حق الاول وان استرق اشترك الموليان فلو قتل عبد الاثنين فطلب احدهما
القيمة ملك منه بقدر قيمة حصته من المقتول ثم يسقط حق الثاني من القود مع رد قيمة
حصة شريكه الخامسة لو قتل عشرة اعبد عبدا فعلى كل واحد عشر قيمته فان قتل مولاه
العشرة ادى الى مولى كل واحد ما فضل عن جنايته ولو لم ترد قيمة كل واحد عن جنايته فلا
رد وان طالب بالدية فمولى كل واحد بالخيار بين فكه بارش جنايته وبين تسليمه ليسترق ان استوعبت
جنايته قيمته والا كان لمولى المقتول من كل واحد بقدر ارش جنايته او يرد على مولاه ما فضل
عن حقه ويكون له ولو قتل المولى بعضا جاز ويرد كل واحد عشر الجناية فان لم ينهض ذلك
بقيمة من يقتل اتم مولى المقتول ما يعوزه واقتصر على قتل من ينهض الرد بقيمتهم السادسة
اذا قتل العبد حرا عمدا فاعتقه مولاه صح ولم يسقط القود ولو قيل لا يصح لئلا يبطل

حق المولى من الاسترقاق كان حسناً وكذا البحث في بيعه وهبته ولو كان خطأً قيل يتحتم
العتق ويضمن المولى الدية على رواية عمرو بن شمر عن جابر عن ابي جعفر عليه السلم وفي عمرو
ضعف وقيل لا يصح الا ان يتقدم ضمان الدية او دفعها فروع في السراية الاول اذا جنى
الحر على المملوك فسرت الى نفسه فللمولى كمال قيمته ولو تحرر ثم سرت الى نفسه كان للمولى
اقل الامرين من قيمة الجناية او الدية عند السراية لان القيمة ان كانت اقل فهي المستحقة له
والزيادة حصلت بعد الحرية فلا يملكها المولى وان نقصت مع السراية لم يلزم الجاني
تلك النقيصة لان دية الطرف تدخل في دية النفس مثل ان يقطع واحد يده وهو رق
فعليه نصف قيمته فلو كانت قيمته الفاً كان على الجاني خمسمائة فلو تحرر وقطع آخر يده
وثالث رجله ثم سرى الجميع سقطت دية الطرف وثبتت دية النفس وهي الف فيلزم
الاول الثلث بعد ان كان يلزمه النصف فيكون للمولى الثلث وللورثة الثلثان من
الدية وقيل له اقل الامرين هنا من ثلث القيمة وثلث الدية والاول اشبه الثاني لو
قطع حر يده فاعتق ثم سرت فلا قود لعدم التساوي وعليه دية حر لان الجناية
مضمونة فكان الاعتبار بها حين الاستقرار وللسيد نصف قيمته وقت الجناية وللورثة
المجني عليه ما زاد فلو قطع حر آخر رجله بعد العتق وسرى الجرحان فلا قصاص على الاول
في الطرف ولا في النفس لانه لم يجب القصاص في الجناية فلم يجب في سرايتها وعلى الثاني
القود بعد رد نصف ديته ولم يسقط القود بمشاركة الآخر في السراية كما لا يسقط
بمشاركة الاب للاجنبي وبمشاركة المسلم الذمي في قتل الذمي الثالث لو قطع يده
وهو رق ثم قطع رجله وهو حر كان على الجاني نصف قيمته وقت الجناية لمولاه وولية
القصاص في الجناية حال الحرية فان اقتص المعتق جاز وان طالب بالدية كان له نصف الدية
يختص به دون المولى ولو سرتا فلا قصاص في الاولى لعدم التساوي والقصاص في الرجل
لانه مكافئ وهل يثبت القود قيل لا لان السراية عن قطعين احدهما لا يوجب القود

والاشبه ثبوته مع رد ما يستحقه المولى ولو اقتصر الولي على الاقتصاص في الرجل اخذ
المولى نصف قيمة المجني عليه وقت الجناية وكان الفاضل للوارث فيجتمع له الاقتصاص
وفاضل دية اليد ان كانت ديتها ازيد من نصف قيمة العبد الشرط الثالث التساوي في
الدين فلا يقتل مسلم بكافر ذمياً كان او مستأمناً او حربياً ولكن يعزر ويغرم دية الذمي
وقيل ان اعتاد قتل اهل الذمة جاز الاقتصاص بعد رد فاضل ديته ويقتل الذمي بالذمي
وبالذمية بعد رد فاضل الدية والذمية بالذمية وبالذمي من غير رجوع عليها بالفضل
ولو قتل الذمي مسلماً عمداً دفع هو وماله الى اولياء المقتول وهم مخيرون بين قتله واسترقاقه وفي
استرقاق ولده الصغار تردد اشبهه بقاؤهم على الحرية ولو اسلم قبل الاسترقاق لم يكن لهم الا
قتله كما لو قتل وهو مسلم ولو قتل الكافر كافراً واسلم القاتل لم يقتل والزم الدية ان كان المقتول
ذا دية ويقتل ولد الرشدة بولد الزنية لتساويهما في الاسلام مسائل من لواحق هذا الباب
الاولى لو قطع مسلم يد ذمي عمداً فاسلم وسرت الى نفسه فلا قصاص ولا قود وكذا لو قطع يد عبد ثم
اعتق وسرت الى نفسه فلا قصاص ولا قود وكذا لو قطع يد عبده ثم اعتق وسرت لان التكافؤ
ليس بحاصل وقت الجناية وكذا الصبي لو قطع يد بالغ ثم بلغ وسرت جنايته لم يقتص منه لان
الجناية لم تكن موجبة للقصاص حال حصولها وتثبت دية النفس لان الجناية وقعت مضمونة
فكان الاعتبار بارشها حين الاستقرار الثانية لو قطع يد حربي او يد مرتد فاسلم ثم سرت
فلا قود ولا دية لان الجناية لم تكن مضمونة فلم تضمن سرايتها ولو رمى عبداً فاعتق ثم اصابه
فمات او رمى حربياً او مرتداً فاصابه بعد اسلامه فلا قود وتثبت الدية لان الاصابة صادفت
مسلماً محقون الدم الثالثة اذا قطع المسلم يد مثله فسرت مرتداً سقط القصاص في النفس ولم
يسقط القصاص في اليد لان الجناية حصلت موجبة للقصاص فلم يسقطه
الارتداد ويستوفي القصاص فيها ولي المسلم فان لم يكن استوفاه الامام وقال في المبسوط
الذي يقتضيه مذهبنا انه لا قود ولا دية لان قصاص الطرف وديته يدخلان في

النفس ودیتها والنفس هنا لیست مضمونة وهو مشکل لانه لا یلزم من دخول الطرف فی
قصاص النفس سقوط ما ثبت من قصاص الطرف لمانع یمنع من القصاص فی النفس المؤدیة
الی الاسلام فان کان قبل ان یحصل سرایة ثبت القصاص فی النفس وان حصلت سرایة وهو مرتد
ثم عاد وقت السرایة حتی صارت نفسا ففی القصاص تردد اشبهه ثبوت القصاص لان
الاعتبار فی الجنایة وکل السرایة وهذه بعضها هدر لانه حصل فی حال الردة ولو کانت
الجنایة خطأ ثبتت الدیة لان الجنایة صادفت محقون الدم وکانت مضمونة فی الاصل
اذا قتل مرتد ذمیا ففی قتله تردد منشؤه تحرم المرتد بالاسلام ویقوی انه یقتل للتساوی
فی الکفر کما یقتل النصرانی بالیهودی لان الکفر کالملة الواحدة اما لو رجع الی الاسلام فلا قود
لعدم التساوی وعلیه دیة الذمی الخامسة لو جرح مسلم نصرانیا ثم ارتد الجارح وسری الجرح
فلا قود قطعا وفی الدیة تردد والاقرب انه لا دیة ولو وجب علی مسلم قصاص فقتله غیر
الولی کان علیه القود ولو وجب قتله بزنا او لواط فقتله غیر الامام لم یکن علیه قود ولا
دیة لان علیا علیه السلام قال فی رجل قتل رجلا وادعی انه وجده مع امرأته علیه القود الا ان
یأتی ببینة الشرط الثالث ان لا یکون القاتل ابا فلو قتل ولده لم یقتل به وعلیه الکفارة
والدیة والتعزیر وکذا لو قتله اب الاب وان علا ویقتل الولد بابیه وکذا الام تقتل
به ویقتل بها وکذا الاقارب کالاجداد والجدات من قبلها والاخوة
من الطرفین والاعمام والعمات والاخوال والخالات فرع لو ادعی اثنان ولدا مجهولا
فان قتله احدهما قبل القرعة فلا قود لتحقق الاحتمال فی طرف القاتل ولو قتلاه فالاحتمال
بالنسبة الی کل منهما باق وربما خطر الاستناد الی القرعة وهو تخمین علی الدم والاقرب الاول
ولو ادعیاه ثم رجع احدهما وقتلاه توجه القصاص علی الراجع بعد رد ما یفضل عن
جنایته وکان علی الاب نصف الدیة وعلی کل واحد کفارة القتل بانفراده ولو ولد مولود
علی فراش مدعیین له کالامة الموطوءة بالشبهة فی الطهر الواحد فقتلاه قبل القرعة

لم یقتلا

لم یقتلا لتحقق الاحتمال بالنسبة الی کل واحد منهما ولو رجع احدهما ثم قتلاه لم یقتل
الراجع والفرق ان البنوة هنا ثبتت بالفراش لا بمجرد الدعوی وفی الفرق تردد ولو قتل
الرجل زوجته هل یثبت القصاص لولده منها قیل لا لانه لا یملک ان یقتص من والده
ولو قیل یملک هنا امکن اقتصارا بالمنع علی مورد النص وکذا البحث لو قذفها الزوج ولا
وارث الا ولده منها اما لو کان لها ولد من غیره فله القصاص بعد رد نصیب ولده من الدیة
وله استیفاء الحد کاملا ولو قتل احد الولدین اباه ثم الآخر امه فلکل منهما علی
الآخر القود فان تشاحا فی الاقتصاص اقرع بینهما وقدم فی الاستیفاء من اخرجته القرعة ولو
بدر احدهما فاقتص کان لوارث الآخر الاقتصاص منه الشرط الرابع کمال العقل فلا یقتل المجنون
سواء قتل مجنونا او عاقلا وتثبت الدیة علی عاقلته وکذا الصبی لا یقتل بصبی ولا ببالغ اما لو
قتل العاقل ثم جن لم یسقط عنه القود وفی روایة یقتص من الصبی اذا بلغ عشرا وفی اخری
اذا بلغ خمسة اشبار وتقام علیه الحدود والاولی ان عمد الصبی خطأ محض یلزم ارشه العاقلة
حتی یبلغ خمس عشرة سنة فرع لو اختلف الولی والجانی بعد بلوغه او بعد افاقته فقال قتلت
وانت بالغ او عاقل فانکر فالقول قول الجانی مع یمینه لان الاحتمال متحقق فلا یثبت معه القصاص
وتثبت الدیة ولو قتل البالغ الصبی قتل به علی الاشبه ولا یقتل العاقل بالمجنون وتثبت الدیة علی
القاتل ان کان عمدا او شبیها بالعمد وعلی العاقلة ان کان خطأ محضا ولو قصد العاقل دفعه کان
هدرا وفی روایة دیته فی بیت المال وفی ثبوت القود علی السکران تردد والثبوت اشبه
لانه کالصاحی فی تعلق الاحکام اما من بنج نفسه او شرب مرقدا لا لعذر فقد الحقه الشیخ
بالسکران وفیه تردد ولا قود علی النائم لعدم القصد وکونه معذورا فی سببه وعلیه الدیة
وفی الاعمی تردد اظهره انه کالمبصر فی توجه القصاص بعمده وفی روایة الحلبی عن ابی عبد الله
علیه السلام ان جنایته خطأ تلزم العاقلة الشرط الخامس ان یکون المقتول محقون الدم
احترازا من المرتد بالنظر الی المسلم فان المسلم لو قتله لم یثبت القود وکذا کل من اباح الشرع

قتل ومثله من هلك بسراية القصاص او الحد **الفصل الثاني** في دعوى القتل وما يثبت
به ويشترط في المدعي البلوغ والرشد حالة الدعوى دون وقت الجناية اذ قد يتحقق صحة الدعوى
بالسماع المتواتر وان يدعي على من يصح منه مباشرة الجناية فلو ادعى على غائب لم يقبل وكذا لو
ادعى على جماعة يتعذر اجتماعهم على قتل الواحد كاهل البلد قبلت دعواه لو رجع الى الممكن
ولو حرر الدعوى بتعيين القاتل وصفة القتل ونوعه سمعت دعواه وهل تسمع منه مقتصرا
على مطلق القتل فيه تردد اشبهه القبول ولو قال قتله احد هذين سمعت اذ لا ضرر في احلافهما
ولو اقام بينة سمعت لاثبات اللوث ان خص الوارث احدهما **مسائل الاولى** لو ادعى انه قتل
مع جماعة لا يعرف عددهم سمعت دعواه ولا يقضى بالقود ولا بالدية لعدم العلم بحصة
المدعى عليه من الجناية حتى تقوم البينة **الثانية** لو ادعى القتل ولم يبين عمدا او خطأ فالاقرب
انها تسمع ويستفصله القاضي وليس ذلك تلقينا بل تحقيقا للدعوى ولو لم يبين قيل طرحت
دعواه وسقطت البينة بذلك اذ لا يمكن الحكم بها وفيه تردد **الثالثة** لو ادعى على آخر انه
قتل منفردا ثم ادعى على آخر لم تسمع الثانية برئ الاول او شركه لاكذابه نفسه بالدعوى الاولى وفيه للشيخ قول آخر **الرابعة**
لو ادعى قتل العمد ففسره بالخطأ او فسره بما ليس خطأ وتثبت الدعوى بالاقرار او البينة او
القسامة اما الاقرار فيكفي المرة وبعض الاصحاب يشترط الاقرار مرتين ويعتبر في
المقر البلوغ وكمال العقل والاختيار والحرية اما المحجور عليه لفلس او سفه فيقبل
اقراره بالعمد ويستوفى منه القصاص اما بالخطأ فيثبت ولكن لا يشارك الغرماء
ولو اقر واحد بقتله عمدا وآخر بقتله خطأ تخير الولي تصديق احدهما وليس له على الآخر
سبيل ولو اقر بقتله عمدا فاقر آخر انه هو الذي قتله ورجع الاول درئ عنهما القصاص
والدية وودي المقتول من بيت المال وهي قضية الحسن بن علي عليهما السلام واما البينة
فلا يثبت ما يجب به القصاص الا بشاهدين ولا يثبت بشاهد وامرأتين وقيل يجب
به الدية وهو شاذ ولا بشاهد ويمين ويثبت بذلك ما يوجب الدية كقتل الخطأ والهاشمة

والمنقلة

والمنقلة وكسر العظام والجائفة ولا تقبل الشهادة الا صافية عن الاحتمال كقوله ضربه
بالسيف فمات او فقتله او فانهر دمه فمات في الحال او لم يزل مريضا منها حتى مات وان
طالت المدة ولو انكر المدعى عليه ما شهدت به البينة لم يلتفت الى انكاره وان صدقهما
وادعى الموت بغير الجناية كان القول قوله مع يمينه وكذا الحكم في الجراح فلو قال الشاهد
ضربه فاوضحه قبل ولو قال اختصما ثم افترقا وهو مجروح او ضربه فوجدناه مشجوجا لم يقبل
لاحتمال ان يكون من غيره وكذا لو قال فجرى دمه اما لو قال فاجرى دمه
قبلت ولو قال اسال دمه فمات قبلت في الدامية دون ما زاد ولو قال اوضحه ووجد
فيه موضحتين سقط القصاص لتعذر المساواة في الاستيفاء ويرجع الى الدية وربما خطر
الاقتصاص باقلهما وفيه ضعف لانه استيفاء في محل لا يتحقق توجه القصاص فيه وكذا لو قال
قطع يده ووجد مقطوع اليدين ولا يكفي قوله فاوضحه ولا شجه حتى يقول هذه الموضحة
وهذه الشجة لاحتمال غيرها اكبر او اصغر ويشترط فيهما التوارد على الوصف الواحد
فلو شهد احدهما انه قتل غدوة والآخر عشية او بالسكين والآخر بالسيف او في
مكان معين والآخر في غيره لم يقبل وهل يكون ذلك لوثا قال في المبسوط نعم وفيه اشكال
لتكاذبهما اما لو شهد احدهما بالاقرار والآخر بالمشاهدة لم يثبت وكان لوثا لعدم التكاذب
وهنا مسائل الاولى لو شهد احدهما بالاقرار بالقتل مطلقا وشهد الآخر بالاقرار عمدا
ثبت القتل وكلف المدعى عليه البيان فان انكر القتل لم يقبل منه لانه اكذاب للبينة وان قال عمدا
قبل وان قال خطأ وصدقه الولي فلا بحث والا فالقول قول الجاني مع يمينه ولو شهد احدهما
بالقتل عمدا والآخر بالقتل المطلق وانكر القاتل العمد وادعاه الولي كانت شهادة الواحد
لوثا ويثبت الولي دعواه بالقسامة ان شاء **الثانية** لو شهدا بقتل على اثنين فشهد المشهود
عليهما على الشاهدين انهما القاتلان على وجه لا يتحقق معه التبرع او لم يتحقق لا يقتضي
اسقاط الشهادة فان صدق الولي الاولين حكم له وطرحت شهادة الآخرين وان صدق الجميع او صدق

الآخرين سقط الجميع. الثالثة: لو شهدا لمن يرثانه أن زيداً جرحه بعد الاندمال قُبلت
لانتفاء التهمة، ولو شهدا لمن يرثانه وهو مريض قبلت، والفرق أن الدية يستحقها ابتداءً
وفي الثانية يستحقانها عن ملك الميت. الرابعة: لو شهد شاهدان من العاقلة بفسق شاهدي
القتل فإن كان القتل عمداً أو شبيهاً به أو كانا ممن لا يصل إليهما العقل حكم بهما وطرح
شهادة القتل، وإن كانا ممن يعقل عنه لم يقبل لأنهما يدفعان عنهما الغرم. الخامسة: لو
شهد اثنان أنه قتل وآخران على غيره أنه قتل سقط القصاص ووجبت الدية عليهما نصفين
ولو كان خطأً كانت الدية على عاقلتهما، ولعله احتياط في عصمة الدم لما عرض من الشبهة
بتصادم البينتين، ويحتمل هذا وجهاً آخر وهو تخيّر الولي في تصديق أيهما شاء كما لو أقرّ
اثنان كل واحد منهما بقتله منفرداً أو لا. السادسة: لو شهدا أنه قتل عمداً فأقرّ آخر
أنه هو القاتل وبرّأ المشهود عليه فللولي قتل المشهود عليه ويردّ المقرّ نصف ديته، وله
قتل المقرّ ولا ردّ لإقراره بالانفراد، وله قتلهما بعد أن يردّ على المشهود عليه نصف الدية دون
المقرّ، ولو أراد الدية كانت عليهما نصفين، وهذه رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، وفي
قتلهما إشكال لانتفاء الشركة، وكذا في إلزامهما بالدية نصفين، والقول بتخيير الولي في أحدهما
وجه قوي غير أن الرواية من المشاهير. السابعة: قال في المبسوط لو ادعى قتل العمد وأقام
شاهداً وامرأتين ثم عفى لم يصح لأنه عفى عما لم يثبت، وفيه إشكال إذ العفو لا يتوقف على
ثبوت الحق عند الحاكم. أما القسامة فيستدعي البحث فيها مقاصد: الأول في اللوث، ولا
قسامة مع ارتفاع التهمة، وللولي إحلاف المنكر يميناً واحدة ولا يجب التغليظ، ولو نكل
فعلى ما مضى من القولين. واللوث أمارة يغلب معها الظن بصدق المدعي كالشاهد ولو واحداً
وكما لو وجد متشحطاً بدمه وعنده ذو سلاح عليه الدم أو في دار قوم أو في محلة منفردة
عن البلد لا يدخلها غير أهلها أو في صف مقابل للخصم بعد المراماة، ولو وجد في قرية مطروقة
أو خلة من خلال العرب أو في محلة منفردة مطروقة فإن انفردت ولو كان هناك عداوة

فهو لوث وإلا فلا لوث لأن الاحتمال متحقق هنا، ولو وجد بين قريتين فاللوث لأقربهما
إليه، ومع تساويهما في القرب فهما سواء في اللوث. أما من وجد في زحام على قنطرة أو بئر
أو جسر أو مصنع فديته على بيت المال، وكذا لو وجد في جامع عظيم أو شارع، وكذا لو وجد
في فلاة، ولا يثبت اللوث بشهادة الصبي ولا الفاسق ولا الكافر ولو كان مأموناً في نحلته.
نعم لو أخبر جماعة من الفساق أو النساء مع ارتفاع المواطاة أو مع ظن ارتفاعها كان
لوثاً، ولو كان الجماعة صبياناً أو كفاراً لم يثبت اللوث ما لم يبلغوا حد التواتر، ويشترط
في اللوث خلوصه عن الشك، فلو وجد بالقرب من القتيل ذو سلاح متلطخ بالدم مع سبع
من شأنه قتل الإنسان بطل اللوث لتحقق الشك، ولو قال الشاهد قتله أحد هذين لم
يكن لوثاً، وفي الفرق تردد، ولا يشترط في اللوث وجود أثر القتل على الأشبه، ولا في
القسامة حضور المدعى عليه. مسائل: الأولى: لو وجد قتيلاً في دار فيها عبده كان لوثاً
وللورثة القسامة لفائدة التسلط بالقتل أو الافتكاك بالجناية لو كان رهناً. الثانية:
لو ادعى الولي أن واحداً من أهل الدار قتله جاز إثبات دعواه بالقسامة، فلو أنكر
كونه فيها وقت القتل كان القول قوله مع يمينه ولم يثبت اللوث، لأن اللوث يتطرق إلى
من كان موجوداً في تلك الدار ولا يثبت ذلك إلا بإقرار أو البينة. الثاني في كميتها، وهي في
العمد خمسون يميناً، فإن كان له قوم حلف كل واحد منهم إن كانوا عدد القسامة، وإن نقصوا عنه كررت
عليهم الأيمان حتى يكملوا القسامة، وفي الخطأ المحض والشبيه بالعمد خمس وعشرون يميناً، ومن
الأصحاب من سوّى بينهما وهو أوثق في الحكم، والتفصيل أظهر في المذهب، ولو كان المدعون جماعة
قسمت عليهم الخمسون بالسوية في العمد والخمس والعشرون في الخطأ، ولو كان المدعى عليهم
أكثر من واحد ففيه تردد، أظهره أن على كل واحد خمسين يميناً كما لو انفرد، لأن كل واحد يتوجه عليه
دعوى بانفراده. أما لو كان المدعى عليه واحداً أحضر من قومه خمسين يشهدون ببراءته حلف
واحد منهم يميناً، ولو كانوا أقل من الخمسين كررت عليهم الأيمان حتى يكملوا العدد، ولو لم يكن

للولي قسامة ولا حلف هو كان له احلاف المنكر خمسين يمينا ان لم يكن له قسامة
من قومه وان كان لقوم كان كاحدهم ولو امتنع عن القسامة ولم يكن له من يقسم الزم
الدعوى وقيل له رد اليمين على المدعي وتثبت القسامة في الاعضاء مع التهمة وكم قدرها
قيل خمسون يمينا احتياطا ان كانت الجناية تبلغ الدية والا فبنسبتها من خمسين يمينا
وقال آخرون ست ايمان فيما فيه دية النفس وبحسابه من ست فيما دون الدية وهي رواية
اصلها ظريف ويشترط في القسامة علم المقسم ولا يكفي الظن وفي قبول قسامة الكافر على
المسلم تردد اظهره المنع ولمولى العبد مع اللوث اثبات دعواه بالقسامة ولو كان
المدعى عليه حرا تمسكا ببعض الاحاديث ويقسم المكاتب في عبده كالحر ولو ارتد الولي
منع القسامة ولو خالف وقعت موقعها لانه لا يمنع الاكتساب ويشكل هذا بما ان
الارتداد يمنع الارث فيخرج عن الولاية فلا قسامة ويشترط في اليمين ذكر القاتل والمقتول
والرفع في نسبهما بما يزيل الاحتمال وذكر الانفراد او الشركة ونوع القتل اما الاعراب
فان كان من اهله كلف والا قنع بما يعرف معه القصد وهل يذكر في اليمين ان النية نية المدعي
قيل نعم دفعا لتوهم الحالف والاشبه انه لا يجب **الثالث** في احكامها لو ادعى على اثنين وله على
احدهما لوث حلف خمسين يمينا وثبت دعواه على ذي اللوث وكان على الآخر يمين واحدة
كالدعوى في غير الدم ثم ان اراد قتل ذي اللوث رد عليه نصف ديته ولو كان احد الوليين غائبا
وهناك لوث حلف الحاضر خمسين يمينا وثبت حقه ولم يجب الارتقاب ولو حضر الغائب حلف
بقدر نصيبه وهو خمس وعشرون يمينا وكذا لو كان احدهما صغيرا ولو اكذب احد الوليين
صاحبه لم يقدح ذلك في اللوث وحلف لاثبات حقه خمسين يمينا ولو مات الولي قام وارثه
مقامه فان مات في اثناء الايمان قال الشيخ يستأنف الايمان لانه لو اتم لاثبت حقه بيمين
غيره **مسألتان** لو حلف مع اللوث واستوفى الدية ثم شهد اثنان انه كان غائبا في حال القتل غيبة
لا يقدر معها على القتل بطلت القسامة واستعيدت الدية **الثانية** لو حلف واستوفى الدية

ثم قال هذه حرام فان فسره بكذبه في اليمين استعيدت وان فسره بانه لا يرى القسامة لم يعترض
وان فسر بان الدية ليست ملكا للباذل فان عين المالك الزم دفعها اليه ولا يرجع على القاتل
بمجرد قوله وان لم يعين اقرت في يده **الثالثة** لو استوفى بالقسامة فقال آخر انا قتلته منفردا
قال في الخلاف كان الولي بالخيار وفي المبسوط ليس له ذلك لانه لا يقسم الا مع العلم فهو مكذب
للمقر **الرابعة** اذا اتهم والتمس الولي حبسه حتى يحضر بينته ففي اجابته تردد ومستند
الجواز ما رواه السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي عليه السلام كان يحبس في تهمة
الدم ستة ايام فان جاء الاولياء ببينة ثبتت والا خلي سبيله وفي السكوني ضعف

الفصل الرابع في كيفية الاستيفاء قتل العمد موجب للقصاص لا الدية فلو عفى الولي
على الدية لم يسقط القود ولم تثبت الدية الا مع رضا الجاني ولو عفى ولم يشترط المال سقط
القود ولم تثبت الدية ولو بذل الجاني القود لم يكن للولي غيره ولو طلب الدية فبذلها الجاني
صح ولو امتنع لم يجبر ولو لم يرض الولي بالدية جازت المفاداة بالزيادة ولا يقضى بالقصاص
ما لم يتيقن التلف بالجناية ومع الاشتباه يقتصر على القصاص في الجناية لا في النفس ويرث
القصاص من يرث المال عدا الزوج والزوجة فان لهما نصيبهما من الدية في عمد او خطأ
وقيل لا يرث القصاص الا العصبة دون الاخوة والاخوات من الام ومن يتقرب بها وهو الاظهر
وقيل ليس للنساء عفو ولا قود وكذا يرث الدية من يرث المال والبحث فيه كالاول غير ان الزوج
والزوجة يرثان من الدية على التقديرات واذا كان الولي واحدا جاز له المبادرة والاولى
توقفه على اذن الامام وقيل تحرم ويعزر لو بادر وتتأكد الكراهية في قصاص الطرف
وان كانوا جماعة لم يجز الاستيفاء الا بعد الاجتماع اما بالوكالة او بالاذن لواحد
قال الشيخ رحمه الله يجوز لكل منهم المبادرة ولا يتوقف على اذن الآخر لكن يضمن حصص من
لم يأذن وينبغي للامام ان يحضر عند الاستيفاء شاهدين فطنين احتياطا ولاقامة
الشهادة ان حصلت مجاحدة وتعتبر الآلة لئلا تكون مسمومة خصوصا في قصاص الطرف

ولو كانت مسمومة فحصلت منها جناية بسبب السم ضمنه، ويمنع من الاستيفاء بالآلة الكالّة
تجنباً للتعذيب، ولو فعل أساء ولا شيء عليه. ولا يقتص إلا بالسيف، ولا يجوز التمثيل به، بل
يقتصر على ضرب عنقه، ولو كانت جنايته بالتغريق أو بالتحريق أو بالمثقل أو بالرضخ. وأجرة
من يقيم الحدود من بيت المال، فإن لم يكن بيت مال أو كان هناك ما هو أهم كانت الأجرة
على المجني عليه. ولا يضمن المقتص سراية القصاص، نعم لو تعدّى ضمن، فإن قال: تعمدت اقتص
منه في الزائد، وإن قال: أخطأت أخذت منه دية العدوان. ولو خالفه المقتص منه في
دعوى الخطأ كان القول قول المقتص مع يمينه. وكل من يجري بينهم القصاص في النفس يجري
في الطرف، ومن لا يقتص له في النفس لا يقتص له في الطرف. وهنا مسائل: الأولى: إذا
كان للولي أولياء لا يولّى عليهم كانوا شركاء في القصاص، فإن حضر بعض وغاب الباقون
قال الشيخ رحمه الله: للحاضر الاستيفاء بشرط أن يضمن حصص الباقين من الدية، وكذا لو
كان بعضهم صغاراً. وقال: لو كان الولي صغيراً وله أب أو جد لم يكن لأحدهما الاستيفاء حتى
يبلغ، سواء كان القصاص في النفس أو في الطرف، وفيه إشكال. وقال: يحبس القاتل حتى يبلغ
الصبي أو يفيق المجنون، وهو أشد إشكالاً من الأول. الثانية: إذا زادوا على الواحد فلهم
القصاص، ولو اختار بعضهم الدية وأجاب القاتل جاز، فإذا سلّم سقط القود على رواية،
والمشهور أنه لا يسقط، وللآخرين القصاص بعد أن يردّوا عليه نصيب من فاداه. ولو
امتنع من بذل نصيبه من الدية جاز لمن أراد القود أن يقتص بعد رد نصيب شريكه.
ولو عفا البعض لم يسقط القصاص، وللباقين أن يقتصوا بعد رد نصيب من عفا على
القاتل. الثالثة: إذا أقر أحد الوليين أن شريكه عفا عن القصاص على مال لم يقبل إقراره
على الشريك، ولا يسقط القود في حق أحدهما، وللمقر أن يقتل لكن بعد رد نصيب شريكه، فإن
صدقه فالرد له، وإلا كان للجاني، والشريك على حاله في شركة القصاص. الرابعة: إذا اشترك
الأب والأجنبي في قتل ولده، أو المسلم والذمي في قتل ذمي، فعلى الشريك القود، فيقتص

المذهب أن يرد عليه الآخر نصف ديته، وكذا لو كان أحدهما عامداً والآخر خاطئاً كان
القصاص على العامد بعد الرد، وكذا هنا الرد من العاقلة، وكذا لو شاركه سبع لم يسقط القصاص
لكن يرد عليه الولي نصف ديته. الخامسة: للمحجور عليه لفلس أو سفه استيفاء القصاص
لاختصاص الحجر بالمال، ولو عفى على مال ورضي به القاتل قسمه على الغرماء. ولو قتل وعليه
دين فإن أخذ الورثة الدية صرفت في ديون المقتول ووصاياه كماله، وهل للورثة
استيفاء القصاص من دون ضمان ما عليه من الديون؟ قيل: نعم تمسكاً بالآية، وهو أولى، وقيل:
لا، وهو مروي. السادسة: إذا قتل جماعة على التعاقب ثبت لولي كل واحد منهم القود،
ولا يتعلق حق واحد بالآخر، فإن استوفى الأول سقط حق الباقين لا إلى بدل على تردد،
ولو بادر أحدهم فقتله فقد أساء وسقط حق الباقين، وفيه إشكال لتحقق تساوي الكل في سبب
الاستحقاق. السابعة: لو وكّل في استيفاء القصاص فعزله قبل القصاص ثم استوفى،
فإن علم فعليه القصاص، وإن لم يعلم فلا قصاص ولا دية، وكذا لو عفا الموكل ثم استوفى ولما يعلم
فلا قصاص أيضاً، وعليه الدية للمباشرة، ويرجع بها على الموكل لأنه غارّ. الثامنة: لا يقتص من
الحامل حتى تضع ولو تجدد حملها بعد الجناية، فإن ادعت الحمل وشهد لها القوابل ثبت،
وإن تجردت دعواها قيل: لا يؤخذ بقولها لأن فيه دفعاً للولي عن التسلط، ولو قيل:
يؤخذ كان أحوط. وهل يجب على الولي الصبر حتى يستقل الولد بالاغتذاء؟ قيل: نعم دفعاً
لمشقة اختلاف اللبن، والوجه تسلط الولي إن كان للولد ما يعيش به غير لبن الأم،
والتأخير إن لم يكن. ولو قتلت المرأة قصاصاً فبانت حاملاً فالدية على القاتل، ولو كان
المباشر جاهلاً وعلم الحاكم ضمن الحاكم. التاسعة: لو قطع يد رجل ثم قتل آخر قطعناه أولاً
ثم قتلناه، وكذا لو بدأ بالقتل توصلاً إلى استيفاء الحقين، ولو سرى القطع في المجني
عليه والحال هذه كان للولي نصف الدية من تركة الجاني لأن قطع اليد بدل عن نصف الدية،
وقيل: لا يجب في تركة الجاني شيء لأن الدية لا تثبت في العمد إلا صلحاً. ولو قطع يده فاقتص

ثم سرت جراحة المجني عليه جاز لوليه القصاص في النفس ولو قطع يهودي يد مسلم
فاقتص المسلم ثم سرت جراحة المسلم كان للولي قتل الذمي ولو طالب بالدية كان له
دية مسلم الا دية يد الذمي وهي اربعمائة درهم وكذا لو قطعت المراة يد رجل فاقتص ثم
سرت جراحته كان للولي القصاص ولو طالب بالدية كان له ثلاثة ارباعها ولو قطعت
يديه ورجليه فاقتص ثم سرت جراحاته كان لوليه القصاص في النفس وليس له الدية
لانه استوفى ما يقوم مقام الدية وفي هذا كله تردد لان للنفس دية على انفرادها وما
استوفاه وقع قصاصا الرابعة اذا هلك قاطع اليد سقط القصاص وهل تسقط الدية
قال في المبسوط نعم وتردد في الخلاف وفي رواية ابي بصير اذا هرب فلم يقدر عليه حتى
مات اخذت من ماله والا فمن الاقرب فالاقرب الخامسة لو اقتص من قاطع اليد ثم مات
المجني عليه بالسراية ثم الجاني وقع القصاص بالسراية موقعه وكذا لو قطع يده ثم قتله فقطع
الولي يد الجاني ثم سرت الى نفسه اما لو سرى القطع الى الجاني اولا ثم سرى قطع المجني
عليه لم تقع سراية الجاني قصاصا لانها حاصلة قبل سراية المجني عليه السادسة
لو قطع يد انسان فعفى المقطوع ثم قتله القاطع فللولي القصاص في النفس بعد رد دية
اليد وكذا لو قتل مقطوع اليد قتل بعد ان يرد عليه دية اليد ان كان المجني عليه اخذ
ديتها او قطعت في قصاص ولو كانت قطعت من غير جناية ولا اخذ لها دية قتل القاتل
من غير رد وهي رواية سورة بن كليب عن ابي عبد الله عليه السلام وكذا لو قطع كفا بغير اصابع
قطعت كفه بعد رد دية الاصابع ولو ضرب ولي الدم الجاني قصاصا وتركه ظنا انه
قتل وكان به رمق فعالج نفسه وبرا لم يكن للولي القصاص في النفس حتى يقتص منه بالجراح
اولا وهذه رواية ابان بن عثمان عمن اخبره عن احدهما وفي ابان ضعف مع ارسال السند
والاقرب انه ان ضربه الولي بما ليس له الاقتصاص به والا كان له قتله كما لو ظن انه ابان عنقه ثم
تبين خلاف ظنه بعد انصلاحه فهنا له قتله ولا يقتص من الولي لانه فعل سائغ القسم الثاني

في قصاص الطرف وموجبه الجناية بما يتلف العضو غالبا او الاتلاف بما قد يتلف لا غالبا
مع قصد الاتلاف ويشترط في جواز الاقتصاص التساوي في الاسلام والحرية او كون المجني
عليه اكمل ويقتص للرجل من المراة ولا ياخذ الفضل ويقتص لها منه بعد رد التفاوت في
الطرف والنفس ويقتص للذمي من الذمي ولا يقتص له من مسلم وللحر من العبد ولا يقتص للعبد
من الحر كما لا يقتص له في النفس والتساوي في السلامة فلا تقطع اليد الصحيحة بالشلاء ولو بذلها
الجاني وتقطع الشلاء بالصحيحة الا ان يحكم اهل الخبرة انها لا تنحسم فيعدل الى الدية تفصيا
من خطر السراية وتقطع اليمين باليمين وان لم يكن يمين قطعت بها يسراه ولو لم يكن يمين ولا
يسار قطعت رجله استنادا الى الرواية وكذا لو قطع ايدي جماعة على التعاقب قطعت
يداه ورجلاه بالاول فالاول وكان لمن يبقى الدية ويعتبر التساوي بالمساحة في الشجاج
طولا وعرضا ولا يعتبر نزولا بل يراعى حصول اسم الشجة لتفاوت الرؤوس في السمن ولا
يثبت القصاص فيما فيه تغرير كالجائفة والمأمومة ويثبت في الحارصة والباضعة
والسمحاق والموضحة وفي كل جرح لا تغرير في اخذه وسلامة النفس معه غالبة فلا يثبت
في الهاشمة ولا المنقلة ولا في كسر شيء من العظام لتحقق التغرير وهل يجوز الاقتصاص
قبل الاندمال قال في المبسوط لا لما لا يؤمن من السراية الموجبة لدخول الطرف فيها
وقال في الخلاف بالجواز مع استحباب الصبر وهو اشبه ولو قطع عدة من اعضائه
جاز اخذ دياتها ولو كانت اضعاف الدية وقيل يقتصر على دية النفس حتى يندمل ثم
يستوفي الباقي او يسري فيكون له ما اخذ وهو اولى لان دية الطرف تدخل في دية النفس
وفاقا وكيفية القصاص في الجراح ان يقاس بخيط او شبهه ويعلم طرفاه في موضع الاقتصاص
ثم يشق من احد العلامتين الى الاخرى فان شق على الجاني جاز ان يستوفي منه في اكثر من دفعة
ويؤخر القصاص في الاطراف من شدة الحر والبرد الى اعتدال النهار ولا يقتص الا بحديدة ولو
قلع عين انسان فله قلع عين الجاني بيده ولو اجاز بحديدة معوجة فانه اسهل ولو كانت

الجراحة استوعب عضو الجاني وزيد عنه لم يخرج في القصاص الى العضو الآخر واقتصر
على ما يحتمل العضو وفي الزائد بنسبة المتخلف الى اصل الجرح ولو كان المجني عليه صغير العضو
فاستوعبته الجناية لم يستوعب في المقتص واقتصر على قدر مساحة الجناية ولو قطعت اذنا
فاقتص ثم الصقها المجني عليه كان للجاني ازالتها ليتحقق المماثلة وقيل لا لانها ميتة وفي
الحكم لو قطع بعضها ولو قطعها فتعلقت بجلدة ثبت القصاص لان المماثلة ممكنة ويثبت
القصاص في العين ولو كان الجاني اعور خلقة اقتص منه وان عمي فان الحق اعماه ولا رد اما لو قلع
الصحيح ذو عينين اقتص له بعين واحدة ان شاء وهل له مع ذلك نصف الدية قيل لا لقوله
تعالى والعين بالعين وقيل نعم تمسكا بالاحاديث والاول اولى ولو اذهب ضوء العين دون
الحدقة توصل في المماثلة وقيل يطرح على الاجفان قطن مبلول ويقابل بمرآة محماة
مواجهة الشمس حتى يذهب الناظر ويبقى الحدقة ويثبت في الحاجبين وشعر الرأس
واللحية فان نبت فلا قصاص وفي قطع الذكر ويتساوى في ذلك ذكر الشاب والشيخ
والصبي والبالغ والفحل والذي سلت خصيتاه والاغلف والمختون نعم لا يقاد الصحيح بذكر
العنين ويثبت بقطعه ثلث الدية وفي الخصيتين القصاص وكذا في احدهما الا ان يخشى
ذهاب منفعة الاخرى فتؤخذ ديتها ويثبت في الشفرين كما يثبت في الشفتين ولو
كان الجاني رجلا فلا قصاص وعليه ديتهما وفي رواية عبد الرحمن بن سيابة عن ابي عبد الله
عليه السلام ان لم يؤد ديتها قطعت لها فرجه وهي متروكة ولو كان المجني عليه خنثى فان تبين
انه ذكر فقطع عليه رجل كان في ذكره وانثييه القصاص وفي الشفرين الحكومة ولو كان
الجاني امرأة كان في المذاكير الدية وفي الشفرين الحكومة لانهما ليسا اصليين ولو تبين
انه امرأة فلا قصاص على الرجل فيهما وعليه في الشفرين ديتهما وفي الذكر والانثيين
الحكومة ولو جنت عليه امرأة كان في الشفرين القصاص وفي المذاكير الحكومة ولو لم يتبين
حتى يستبان حاله فان طالب بالقصاص لم يكن لتحقق الاحتمال ولو طالب بالدية اعطي

اليقين وهو دية الشفرين ولو تبين بعد ذلك انه رجل اكمل له دية الذكر والانثيين وفي
الحكومة في الشفرين او انثى اعطي الحكومة في الباقي ولو قال اطالب بدية عضو مع
بقاء القصاص او لو طالب بالحكومة مع بقاء القصاص صح ويعطى اقل الحكومتين ويقطع
العضو الصحيح بالمجذوم اذا لم يسقط منه شيء وكذا يقطع الانف الشام بالعادم له كما يقطع
الاذن الصحيحة بالصماء ولو قطع بعض الانف نسبنا المقطوع الى الاصل واخذنا
من الجاني بحسابه لئلا يستوعب انف الجاني بتقدير ان يكون صغيرا وكذا يثبت القصاص
في احد المنخرين وكذا الحكم في الاذن وتؤخذ الصحيحة بالمثقوبة وهل تؤخذ بالمخرومة قيل
لا ويقتص الى حد الخرم والحكومة فيما بقي ولو قيل يقتص اذا رد دية الخرم كان حسنا
ويثبت في السن القصاص فان كانت سن مثغر وعادت ناقصة او متغيرة كان فيها الحكومة
وان عادت كما كانت فلا قصاص ولا دية ولو قيل بالارش كان حسنا اما سن الصبي فينتظر
بها فان عادت ففيها الحكومة والا كان فيها القصاص وقيل في سن الصبي بعير مطلقا
ولو مات قبل اليأس من عودها قضي له بالارش ولو اقتص البالغ بالسن فعادت
سن الجاني لم يكن للمجني عليه ازالتها لانها ليست بجناية ويشترط في الاسنان التساوي في
المحل فلا تقلع سن بضرس ولا بالعكس ولا اصلية بزائدة وكذا لا تقلع زائدة بزائدة
مع تغاير المحلين وكذا حكم الاصابع الاصلية والزائدة وتقطع الاصبع بالاصبع
مع تساويهما وكل عضو يؤخذ قودا مع وجوده تؤخذ الدية مع فقده مثل ان يقطع
اصبعين وله واحدة او يقطع كفا تاما وليس للقاطع اصابع مسائل الاولى اذا قطع
يدا كاملة ويده ناقصة اصبعا كان للمجني عليه قطع الناقصة وهل يأخذ دية الاصبع قال
في الخلاف نعم وفي المبسوط ليس له ذلك الا ان يكون اخذ ديتها ولو قطع اصبع رجل
فسرت الى كفه ثم اندملت ثبت القصاص فيهما ولو قطع يده من مفصل الكوع ثبت القصاص
ولو قطع معها بعض الذراع اقتص في اليد واخذ ارش الزائد الثانية اذا

اذا كان للقاطع اصبع زائدة وللمقطوع كذلك ثبت القصاص لتحقق التساوي ولو كانت
الزائدة للجاني فان كانت خارجة عن الكف اقتص منه ايضا لانها تبع للجاني وان كانت في
سمت الاصابع منفصلة ثبت القصاص في الخمس دون الزائدة دون الكف وكان في الكف
الحكومة ولو كانت متصلة ببعض الاصابع جاز الاقتصاص فيما عدا الملتصقة وله دية
اصبع والحكومة في الكف اما لو كانت الزائدة فله القصاص ودية الزائدة وهي ثلث دية الاصلية
ولو كان له اربع اصلية وخامسة غير اصلية لم يقطع يد الجاني اذا كانت اصابعه كاملة
وكان للمجني القصاص في اربع وارش الخامسة اما لو كانت الاصبع التي ليست اصلية للجاني
ثبت القصاص لان الناقص يؤخذ بالكامل ولو اختلف محل الزائدة لتحقق القصاص كما لا
يقطع ابهام بخنصر ولو كان له انملتان فان كان الجاني مساويا ثبت القصاص لتحقق التساوي
والا اقتص واخذ ارش الطرف الاخر ولو كان الطرفان للجاني لم يقتص منه وكان للمجني دية
انملة وهي ثلث دية الاصبع ولو قطع من واحد الانملة العليا ومن آخر الوسطى فان سبق صاحب
العليا اقتص له وكان للآخر الوسطى وان سبق صاحب الوسطى آخر فان اقتص صاحب العليا
اقتص لصاحب الوسطى القصاص وان ارد دية العليا ولو بادر صاحب الوسطى فقطع فقد
استوفى حقه وزيادة فعليه دية الزيادة ولصاحب العليا على الجاني دية انملة **الثالثة**
اذا قطع يمينا فبذل شمالا فقطعها المجني من غير علم قال في المبسوط يقتضي مذهبنا سقوط
القود وفيه تردد لان المستحق قطع اليمين فلا تجزي اليسرى مع وجودها وعلى هذا يكون
القصاص في اليمنى باقيا ويؤخر حتى يندمل اليسار توقيا من السراية بتوارد القطعين
فاما الدية فان كان الجاني سمع الامر باخراج اليمنى فاخرج اليسار مع علمه بانها لا تجزي
وقصد الى اخراجها فلا دية ايضا ولو قطعها مع الجهالة قال في المبسوط سقط القود
الى الدية لانه بذلها للقطع فكانت شبهة في سقوط القود وفيه اشكال لانه اقدم على
قطع ما لا يملكه فيكون كمن قطع عضوا غير اليد وكل موضع لزمه دية اليسار ضمن السراية

ولا يضمنها لو لم يضمن الجناية ولو اختلفا فقال لم يبذلها بل اخذها بغير اذنه فانكر الباذل فالقول
قول الباذل لانه ابصر بنيته ولو اتفقا على بذلها بدلا لم يقع بدلا وكان على القاطع ديتها وله
القصاص في اليمين لانها موجودة وفي هذا تردد ولو كان المقتص مجنونا فبذل له الجاني
غير المعين فقطعه ذهب هدرا اذ ليس للمجنون ولاية الاستيفاء فيكون الباذل
جنى نفسه ولو قطع يمين مجنون فوثب المجنون فقطع يمينه قيل وقع الاستيفاء
موقعه وقيل لا يكون قصاصا لان المجنون ليس له الاستيفاء وهو اشبه ويكون قصاص
المجنون باقيا على الجاني ودية جناية المجنون على عاقلته **الرابعة** لو قطع يدي رجل
ورجليه خطأ واختلفا فقال الولي مات بعد الاندمال وقال الجاني مات بالسراية
فان كان الزمان قصيرا لا يحتمل الاندمال فالقول قول الجاني مع يمينه وان امكن الاندمال
فالقول قول الولي لان الاحتمالين متكافئان والاصل وجوب الديتين ولو اختلفا في
المدة فالقول قول الجاني اما لو قطع يده فمات وادعى الجاني الاندمال وادعى الولي
السراية فالقول قول الجاني ان مضت مدة يمكن الاندمال ولو اختلفا فالقول قول الولي
وفيه تردد ولو ادعى الجاني انه شرب سما فمات وادعى الولي موته من السراية فالاحتمال
فيهما سواء ومثله الملفوف في الكساء اذا قده بنصفين وادعى الولي انه كان حيا وادعى
الجاني انه كان ميتا فالاحتمالان متساويان فيرجح قول الجاني
بما ان الاصل عدم الضمان وفيه احتمال آخر ضعيف **الخامسة** لو قطع اصبع رجل
ويد آخر اقتص للاول ثم للثاني ورجع بدية اصبع ولو قطع اليد اولا ثم الاصبع من
آخر اقتص للاول والزمه للثاني دية الاصبع **السادسة** اذا قطع اصبعه فعفى المجني عنه
قبل الاندمال فان اندملت فلا قصاص ولا دية لانه اسقاط حق ثابت عند الابراء
فلو قال عفوت عن الجناية سقط القصاص والدية لانها لا تثبت الا صلحا ولو قال عفوت
عن الجناية ثم سرت الى الكف سقط القصاص في الاصبع وله دية الكف ولو سرت الى

نفسه كان للولي القصاص في النفس بعد رد ما عفى عنه ولو صرح بالعفو صح فيما كان
ثابتا وقت الابراء وهو دية الجرح اما القصاص في النفس او الدية ففيه تردد لانه ابراء مما
لم يجب وفي الخلاف يصح العفو عنها وعما يحدث عنها فلو سرت كان عفوه ماضيا من الثلث
لانه بمنزلة الوصية. الثامنة لو جنى عبد على حر جناية تتعلق برقبته فان قال ابرأتك
لم يصح وان ابرأ السيد صح لان الجناية وان تعلقت برقبة العبد فانه مال للسيد وفيه
اشكال من حيث ان الابراء اسقاط لما في الذمة ولو قال عفوت عن ارش هذه الجناية
صح ولو ابرأ قاتل الخطأ المحض لم يبرأ ولو ابرأ العاقلة او قال عفوت عن ارش هذه الجناية
صح ولو كان القتل شبيه العمد فان ابرأ القاتل او قال عفوت عن ارش هذه الجناية صح ولو
ابرأ العاقلة لم يبرأ القاتل

كتاب الديات

والنظر في امور اربعة. الاول في اقسام القتل ومقادير الديات. القتل عمد وقد مثّلناه
وشبيه العمد مثل ان يضرب للتأديب فيموت وخطأ محض مثل ان يرمي طائرا فيصيب انسانا
وضابط العمد ان يكون عامدا في فعله وقصده وشبيه العمد ان يكون عامدا في فعله مخطئا في قصده
والخطأ المحض ان يكون مخطئا فيهما وكذا الجناية على الاطراف تنقسم هذه الاقسام ودية
العمد مائة بعير من مسان الابل او مائتا بقرة او مائتا حلة كل حلة ثوبان من برود اليمن او الف دينار
او الف شاة او عشرة آلاف درهم وتستأدى في سنة واحدة من مال الجاني مع التراضي
بالدية وهي مغلظة في السن والاستيفاء ولا ان يبذل من ابل البلد او من غيرها او ان يعطي
من ابله او ابل ادون او اعلى اذا لم يكن مراضا وكانت بالصفة المشترطة وهل تقبل القيمة
السوقية مع وجود الابل فيه تردد والاشبه لا لان هذه الستة اصول في نفسها وليس بعضها
مشروطا بعدم بعض والجاني مخير في بذل ايها شاء. ودية شبيه العمد ثلث وثلثون حقة و
اربع وثلثون ثنية طروقة الفحل وفي رواية ثلثون بنت لبون وثلثون حقة واربعون خلفة
وهي الحامل وتضمن هذه الدية الجاني دون العاقلة وقال ابو حنيفة رحمه الله تستأدى في

فهي اذن مخففة عن العمد في السن وفي الاستيفاء ولو اختلف في الحوامل رجع
الى اهل المعرفة ولو تبين الغلط لزم الاستدراك ولو ازلقت بعد الاحضار قبل
التسليم لزم الابدال وبعد الاقباض لا يلزم ودية الخطأ المحض عشرون بنت مخاض
وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة و
تستأدى في ثلث سنين سواء كانت الدية تامة او ناقصة او دية طرف فهي مخففة
في السن والصفة والاستيفاء وهي على العاقلة لا يضمن الجاني منها شيئا ولو قتل
في الشهر الحرام لزم دية وثلث من اي الاجناس كان تغليظا وهل يلزم مثل ذلك
في حرم مكة قال الشيخان رحمهما الله نعم ولا نعرف التغليظ في الاطراف. فرع لو
رمى في الحل الى الحرم فقتل فيه لزم التغليظ وهل تغلظ مع العكس فيه التردد ولا
يقتص من الملتجي الى الحرم فيه ويضيق عليه في المطعم والمشرب حتى يخرج ولو جنى في الحرم
اقتص منه لانتهاكه الحرمة وهل يلزم مثل ذلك في مشاهد الائمة عليهم السلام قال
به في النهاية ودية المرأة على النصف في جميع الاجناس ودية ولد الزنا اذا اظهر الاسلام
دية المسلم وقيل دية الذمي وفي مستنده ضعف ودية الذمي ثمانمائة درهم يهوديا
كان او نصرانيا او مجوسيا ودية نسائهم على النصف وفي بعض الروايات دية اليهودي
والنصراني والمجوسي دية المسلم وفي بعضها دية اليهودي والنصراني اربعة آلاف درهم
والشيخ نزّلها على من يعتاد قتلهم فيغلظ الامام الدية بما يراه من ذلك حسما للجرأة ولا
دية لغير اهل الذمة من الكفار ذوي عهد كانوا او اهل حرب بلغتهم الدعوة او لم تبلغهم
ودية العبد قيمته ولو تجاوزت دية الحر ردت اليها وتؤخذ من مال الجاني الحر ان كانت
الجناية عمدا او شبيها بالعمد ومن عاقلته ان كانت خطأ ودية اعضائه وجراحاته مقيسة
على دية الحر فما فيه ديته ففي العبد قيمته كاللسان والذكر لكن لو جنى عليه جان بما فيه قيمته لم يكن
لمولاه المطالبة الا مع دفعه وكل ما فيه مقدر في الحر من ديته فهو في العبد كذلك من قيمته

ولو جنى على جان بما لا يستوعب قيمته كان لمولاه المطالبة بدية الجناية مع امساك
العبد وليس له دفع العبد والمطالبة بقيمته وما لا تقدير فيه من الحر ففيه الارش ويصير
العبد اصلا للحر فيه ولو جنى العبد على الحر خطأ لم يضمن المولى ودفعه ان شاء او فداه
بارش الجناية والخيار في ذلك اليه ولا يتخير المجني عليه وكذا لو كانت جنايته لا تستوعب
ديته تخير مولاه في دفع ارش الجناية او تسليم العبد ليسترق منه بقدر تلك الجناية و
يستوي في ذلك كله القن والمدبر ذكرا كان او انثى وفي ام الولد تردد على ما مضى والاقرب
انها كالقن واذا دفعها المالك في جنايتها استرقها المجني عليه او ورثته وفي رواية
جنايتها على مولاها **النظر الثاني** في موجبات الضمان والبحث اما في المباشرة او التسبيب
او تزاحم الموجبات **اما** المباشرة فضابطها الاتلاف لا مع القصد اليه كمن رمى غرضا
فاصاب انسانا او كالضرب للتاديب فيتفق الموت منه وتتبين هذه الجملة بمسائل
الاولى الطبيب يضمن ما يتلف بعلاجه ان كان قاصرا او عالج طفلا او مجنونا لا باذن
الولي او بالغا لم ياذن ولو كان الطبيب عارفا واذن له المريض في العلاج فآل الى التلف
قيل لا يضمن لان الضمان يسقط بالاذن ولانه فعل سائغ شرعا وقيل يضمن لمباشرته الاتلاف
وهو اشبه فان قلنا لا يضمن فلا بحث وان قلنا يضمن فهو يضمن في ماله وهل يبرأ بالابراء
قبل العلاج قيل نعم لرواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين
عليه السلام من تطبب او تبيطر فليأخذ البراءة من وليه والا فهو ضامن ولان العلاج مما تمس
الحاجة اليه فلو لم يشرع الابراء تعذر العلاج وقيل لا يبرأ لانه اسقاط الحق قبل ثبوته
الثانية النائم اذا اتلف نفسا بانقلابه او بحركته قيل يضمن الدية في ماله وقيل في
مال العاقلة وهو اشبه **الثالثة** اذا اعنف بزوجته جماعا في قبل او دبر او ضما فماتت
ضمن الدية وكذا الزوجة وفي النهاية ان كانا مأمونين لم يكن عليهما شيء والرواية ضعيفة
الرابعة من حمل على راسه متاعا فكسره او اصاب به انسانا ضمن جنايته في ماله

الخامسة من صاح ببالغ فمات فلا دية اما لو كان مريضا او مجنونا او طفلا او
اغتفل البالغ الكامل وفاجأه بالصيحة لزم الضمان ولو قيل بالتسوية في الضمان كان
حسنا لانه سبب الاتلاف ظاهرا قال الشيخ والدية على العاقلة وفيه اشكال من حيث
قصد الصائح الى الاخافة فهو عمد الخطأ وكذا البحث لو شهر سيفه في وجه انسان اما
لو فر فالقى نفسه في بئر او على سقف قال الشيخ لا ضمان لانه الجأه الى الهرب لا الى الوقوع
فهو المباشر لاهلاك نفسه فيسقط حكم التسبيب وكذا لو صادفه في هربه سبع فاكله ولو
كان المطلوب اعمى ضمن الطالب ديته لانه سبب ملجئ وكذا لو كان بصيرا ووقع في بئر لا يعلمها
او انخسف به السقف او اضطره الى مضيق فافترسه الاسد لانه يفترس في المضيق غالبا
السادسة اذا صدمه فمات المصدوم فديته في مال الصادم اما الصادم لو مات فهدر
اذا كان المصدوم في ملكه او في موضع مباح او طريق واسع ولو كان في طريق المسلمين ضيق
قيل يضمن المصدوم ديته لانه فرط بوقوفه في موضع ليس له الوقوف فيه كما اذا جلس في الطريق
الضيق وعثر به انسان هذا اذا كان لا عن قصد ولو كان قاصدا وله مندوحة فدم هذا هدر
وعليه ضمان المصدوم **السابعة** اذا اصطدم حران فماتا فلورثة كل واحد منهما نصف ديته
ويسقط النصف وهو قدر نصيبه لان كل واحد منهما تلف بفعله وفعل غيره ويستوي
في ذلك الفارسان والراجلان والفارس والراجل وعلى كل واحد منهما نصف قيمة فرس الآخر
ان تلفت بالتصادم ويقع التقاص في الدية وان قصد القتل فهو عمد اما لو كانا صبيين
والركوب منهما فنصف دية كل واحد على عاقلة الآخر ولو اركبهما وليهما فالضمان على عاقلة
الصبيين لان له ذلك ولو اركبهما اجنبي فضمان دية كل واحد منهما بتمامها على المركب ولو
كانا عبدين بالغين سقطت جنايتهما لان نصيب كل واحد منهما هدر وما على صاحبه
تلف به ولا يضمن المولى ولو اصطدم حران فمات احدهما فعلى ما قلناه يضمن الباقي نصف دية
التالف وعلى رواية عن ابي الحسن موسى عليه السلام يضمن الباقي دية الميت والرواية شاذة ولا

تصادم حاملان سقط نصف دية كل واحدة وضمنت نصف الدية للاخرى اما الجنين
فيثبت في مال كل واحدة نصف دية جنين كامل **الثامنة** اذا مر بين الرماة فاصابه سهم
فالدية على عاقلة الرامي ولو ثبت انه قال حذار لم يضمن لما روي ان صبيا دق رباعية صاحبه
بخطر فرفع الى علي عليه السلام فاقام بينة انه قال حذار فدرأ عنه القصاص وقال قد
اعذر من حذر ولو كان مع المار صبي فقربه من طريق السهم لا قصدا فاصابه فالضمان
على من قربه لا على الرامي لانه عرضه للتلف وفيه تردد **التاسعة** روى السكوني عن ابي عبد الله
عليه السلام ان عليا عليه السلام ضمن ختانا قطع حشفة غلام والرواية مناسبة للمذهب **العاشرة**
لو وقع من علو على غيره فقتله فان قصد وكان الوقوع يقتل غالبا فهو قاتل عمدا وان كان لا
يقتل غالبا فهو شبيه بالعمد تلزمه الدية في ماله وان وقع مضطرا الى الوقوع او قصد
لغير ذلك فهو خطأ محض والدية على العاقلة اما لو القاه الهواء او زلق فلا ضمان على
الواقع هذه على التقديرات ولو دفعه دافع فدية المدفوع لو مات على الدافع وهي
رواية علي بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام **الحادية عشرة** روى ابو جميلة عن سعد
الاسكاف عن الاصبغ قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في جارية ركبت اخرى
فنخستها ثالثة فقمصت المركوبة فصرعت الراكبة فماتت ان ديتها نصفان على الناخسة
والمنخوسة وابو جميلة ضعيف فلا استناد الى نقله وفي المقنعة على الناخسة والقامصة
ثلثا الدية ويسقط الثلث لركوبها عبثا وهذا وجه حسن وخرج متأخر وجها بالقاء
فاوجب الدية على الناخسة ان كانت ملجئة للقامصة وان لم تكن ملجئة فالدية على القامصة
وهو وجه ايضا غير ان المشهور بين الاصحاب هو الاول **ومن اللواحق مسائل الاولى** من
دعا غيره فاخرجه من منزله ليلا فهو له ضامن حتى يرجع اليه فان عدم فهو ضامن لديته وان وجد
مقتولا وادعى قتله على غيره واقام بينة فقد برئ وان عدم البينة ففي القود تردد والاصح
انه لا قود وعليه الدية في ماله وان وجد ميتا ففي لزوم الدية تردد ولعل الاشبه انه لا يضمن

الثانية اذا اعادت الظئر الولد فانكره اهله صدقت ما لم يثبت كذبها فتلزمها الدية
او احضاره بعينه او من يحتمل انه هو ولو استأجرت اخرى ودفعته اليها بغير اذن اهله
فجهل خبره ضمنت الدية **الثالثة** لو انقلبت الظئر فقتلته لزمها الدية في مالها ان طلبت بالمظائرة
الفخر ولو كان للضرورة فديته على عاقلتها **الرابعة** روى عبد الله بن طلحة عن ابي عبد الله
عليه السلام في لص دخل على امرأة فجمع الثياب ووطئها قهرا فثار ولدها فقتله اللص وحمل الثياب
ليخرج فحملت عليه فقتلته فقال يضمن مواليه دية الغلام وعليهم فيما ترك اربعة آلاف
درهم لمكابرتها على فرجها وليس عليها في قتله شيء ووجه الدية فوات محل القصاص هنا
لقتله دفعا عن المال فلم يقع قصاصا وايجاب المال دليل على ان مهر المثل في مثل هذا
لا يتقدر بخمسين دينارا بل بمهر امثالها ما بلغ ويحمل هذه الرواية على ان مهر امثال
المقتولة هذا القدر وروى عنه عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة ادخلت ليلة
البناء بها صديقا الى حجلتها فلما اراد الزوج مواقعتها ثار الصديق فاقتتلا فقتل
الزوج فقتلته هي فقال تضمن دية الصديق وتقتل بالزوج وفي تضمين دية الصديق
تردد لانه دمه هدر **الخامسة** روى محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام عن علي
عليه السلام في اربعة شربوا المسكر فجرح اثنان وقتل اثنان فقضى دية المقتولين على المجروحين
بعد ان يرفع جراحة المجروحين من الدية وفي رواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام
ان عليا جعل دية المقتولين على قبائل الاربعة واخذ دية جراحة الباقيين من دية المقتولين
ومن المحتمل ان يكون عليه السلام قد اطلع في هذه الواقعة على ما يوجب هذا الحكم **السادسة**
روى السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ومحمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام عن علي
عليه السلام في ستة غلمان كانوا في الفرات فغرق واحد فشهد اثنان على الثلاثة انهم غرقوه
وشهد الثلاثة على الاثنين فقضى بالدية ثلاثة اخماس على الاثنين وخمسين على الثلاثة
وهذه الرواية متروكة بين الاصحاب فان صح نقلها كانت حكما في واقعة فلا تتعدى

بان وجب الاختصاص **البحث الثالث** في الاسباب وضابطها ما لولاه لما حصل التلف
لكن علة التلف غيره كحفر البئر ونصب السكين والقاء الحجر فان التلف عنده بسبب العثار
ولنفرض لضبطها مسائل **الاولى** لو وضع حجرا في ملكه او مكان مباح لم يضمن دية العاثر
ولو كان في ملك غيره او طريق مسلوك ضمن في ماله وكذا لو نصب سكينا فمات العاثر بها وكذا لو
حفر بئرا او القى حجرا ولو حفر في ملك غيره فرضي المالك سقط الضمان عن الحافر ولو حفر
في الطريق المسلوك لمصلحة المسلمين قيل لا يضمن لان الحفر لذلك سائغ وهو حسن **الثانية**
لو بنى مسجدا في الطريق قيل ان كان باذن الامام لم يضمن ما يتلف بسببه والاقرب استبعاد
الفرض **الثالثة** لو سلم ولده ليعلمه السباحة فغرق ضمنه بالتفريط في ماله
لانه تلف بسببه ولو كان بالغا رشيدا لم يضمن لان التفريط منه **الرابعة** لو رمى عشرة بالمنجنيق
فقتل الحجر احدهم سقط نصيبه من الدية لمشاركته وضمن الباقون تسعة اعشار الدية
وتتعلق الجناية بمن مد الحبال دون من امسك الخشب او ساعد بغير المد ولو قصدوا
اجنبيا بالرمي كان عمدا موجبا للقصاص ولو لم يقصدوه كان خطأ [illegible] واذا
اشترك في هدم الحائط ثلاثة فوقع على احدهم ضمن الآخران ديته لان كل واحد ضامن
لصاحبه وفي الرواية يضمن الاولان الثلثين **الخامسة** لو اصطدمت سفينتان بتفريط
القيمين وهما لغيرهما فلكل واحد منهما على صاحبه قيمة ما اتلف صاحبه وكذا لو
اصطدم الحمالان فاتلفا او اتلف احدهما ولو كانا غير مالكين ضمن كل منهما نصف السفينتين
وما فيهما لان التلف منهما والضمان في اموالهما سواء كان التالف مالا او نفسا ولو لم يفرطا
بان غلبتهما الرياح فلا ضمان ولا يضمن صاحب السفينة الواقفة اذا وقعت عليها
اخرى ويضمن صاحب الواقعة لو فرط **السادسة** لو اصلح سفينته وهي سائرة او ابدل لوحا
فغرقت بفعله مثل ان سمر مسمارا فقلع لوحا او اراد رقع موضع فانثقب فهو ضامن في ماله
ما يتلف بوقوعه اذا كان في ملكه او مكان مباح وكذا لو وقع الى الطريق فمات انسان بغباره

ولو بناه

ولو بناه مائلا الى غير ملكه ضمن كما لو بناه في غير ملكه ولو بناه في ملكه مستويا فمال الى
الطريق او الى غير ملكه ضمن ان تمكن من الازالة ولو وقع قبل التمكن لم يضمن ما يتلف به
لعدم التعدي **الثامنة** نصب الميازيب الى الطريق جائز وعليه عمل الناس وهل
يضمن لو وقعت فاتلفت قال المفيد رحمه الله لا يضمن وقال الشيخ يضمن لان نصبها مشروط
بالسلامة والاول اشبه وكذا اخراج الرواشن في الطرق المسلوكة اذا لم تضر بالمارة
فلو قتلت خشبة بسقوطها قال الشيخ يضمن نصف الدية لانه هلك عن مباح ومحظور
والاقرب انه لا يضمن مع القول بالجواز وضابطه ان كل ما للانسان احداثه في الطريق
لا يضمن ما يتلف بسببه ويضمن ما ليس له احداثه كوضع الحجر وحفر البئر فلو اجج نارا
في ملكه لم يضمن ولو سرت الى غيره الا ان يزيد عن قدر الحاجة مع غلبة الظن بالتعدي
كما في ايام الاهوية ولو عصفت بغتة لم يضمن ولو اججها في ملك غيره ضمن الانفس والاموال
في ماله لانه عدوان ان لم يقصد ولو قصد اتلاف الانفس مع تعذر الفرار كانت عمدا ولو
بالت دابته في الطريق قال الشيخ يضمن لو زلق فيه انسان وكذا لو القى قمامة المنزل
المزلقة كقشور البطيخ او رش الدرب بالماء والوجه اختصاص ذلك بمن لم ير الرش او لم
يشاهد القمامة **التاسعة** لو وضع اناء على حائط فتلف بسقوطه نفس او مال لم
يضمن لانه تصرف في ملكه من غير عدوان **العاشرة** يجب حفظ الدابة الصائلة كالبعير المغتلم
والكلب العقور فلو اهمل ضمن جنايتها ولو جهل حالها او علم ولم يفرط فلا ضمان ولو جنى على صائلة
جاز للدفع لم يضمن ولو كان لغير ضرورة ضمن وفي جناية الهرة المملوكة تردد قال الشيخ يضمن بالتفريط
مع الضراوة وهو بعيد اذ لم تجر العادة بربطها نعم يجوز قتلها **الحادية عشرة** لو هجمت دابة
على اخرى فجنت الداخلة ضمن صاحبها ولو جنت المدخول عليها كان هدرا وينبغي تقييد الاول
بتفريط المالك في الاحتفاظ **الثانية عشرة** من دخل دار قوم فعقره كلبهم ضمنوا ان دخل
باذنهم والا فلا ضمان **الثالثة عشرة** راكب الدابة يضمن ما تجنيه بيديها [illegible]

تردد الاقرب الضمان لتمكنه من ازالته وكذا القائد لو وقف بها ضمن ما تجنيه بيديها او كذا اذا ضربها المجنت ضمن وكذا لو ضربها غيره ضمن الضارب وكذا السائق يضمن ما تجنيه ولو ركبها رديف فان تساويا في الضمان ولو كان صاحب الدابة معها ضمن دون الراكب ولو القت الراكب لم يضمن المالك الا ان يكون بتنفيره ولو اركب مملوكه دابة ضمن المولى جناية الراكب ومن الاصحاب من شرط صغر المملوك وهو حسن ولو كان بالغا كانت الجناية في رقبته ان كانت على نفس آدمي ولو كانت على مال لم يضمن المولى وهل يسعى فيه العبد الاقرب انه يتبع به اذا اعتق **البحث الثالث** في تزاحم الموجبات اذا اتفق المباشر والسبب ضمن المباشر كالدافع مع الحافر والممسك مع الذابح وواضع الحجر في الكفة مع جاذب المنجنيق ولو جهل المباشر حال السبب ضمن المسبب كمن غطى بئرا حفرها في غير ملكه فدفع غيره ثالثا ولما يعلم فالضمان على الحافر وكالفار من مخيفه اذا وقع في بئر لا يعلمها ولو حفر في ملك نفسه بئرا وسترها ودعا غيره فالاقرب الضمان لان المباشر يسقط اثرها مع الغرور ولو اجتمع سببان ضمن من سبقت الجناية بسببه كما لو حفر في غير ملكه وحجر الآخر حجرا فلو سقط العاثر بالحجر في البئر فالضمان على الواضع هذا مع تساويهما في العدوان ولو كان احدهما عاديا كان الضمان عليه وكذا لو نصب سكينا في بئر محفورة في غير ملكه فتردى انسان على تلك السكين فالضمان على الحافر ترجيحا للاول وربما احتمل التساوي في الضمان لان التلف لم يتمحض من احدهما لكن الاول اشبه ولو سقط في حفرة اثنان فهلك كل منهما بوقوع الآخر فالضمان على الحافر لانه كالملقي ولو القى متاعه في البحر لتسلم السفينة فالقاه فلا ضمان ولو القى متاع غيره فمتلفه ضامن دفعا للضرورة ولو لم يكن خوف فقال القه وعلي ضمانه او اخرج نفسك لانه ضمان ما لم يجب ولا ضرورة فيه ولو قال عند الخوف الق متاعك وعلي ضمانه مع ركبان السفينة فامتنعوا فان قال اردت التساوي قبل ولزمه بحصته والركبان ان رضوا لزمهم الضمان ولو قال

قد اذنوا لي فانكروا بعد الالقاء صدقوا مع اليمين وضمن هو الجميع **ومن** لواحق هذا الباب مسائل الزبية فلو وقع واحد في زبية الاسد فتعلق بثان وتعلق الثاني بثالث والثالث برابع فافترسهم الاسد ففيه روايتان احداهما رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قضى في الاول فريسة الاسد وغرم اهله ثلث الدية للثاني وغرم اهل الثاني لاهل الثالث ثلثي الدية وغرم الثالث لاهل الرابع الدية كاملة والثانية رواية مسمع عن ابي عبد الله ان عليا عليه السلام قضى ان للاول ربع الدية وللرابع الدية كاملة وجعل ذلك على عاقلة الذين ازدحموا والاخيرة ضعيفة الطريق الى مسمع فهي اذن ساقطة والاولى مشهورة لكنها في واقعة ويمكن ان يقال على الاول الدية للثاني لاستقلاله باتلافه وعلى الثاني دية الثالث وعلى الثالث دية الرابع هذا المعنى وان قلنا بالتشريك بين مباشر الامساك والمشارك في الجذب كان على الاول دية ونصف وثلث وعلى الثاني نصف وثلث وعلى الثالث ثلث دية الاخير ولو جذب انسان غيره الى بئر فوقع المجذوب فمات الجاذب بوقوعه عليه فالجاذب هدر ولو مات المجذوب ضمنه الجاذب لاستقلاله باتلافه ولو ماتا فالاول هدر وعليه دية الثاني في ماله ولو جذب الثاني ثالثا فماتوا بوقوع كل منهم على صاحبه فالاول مات بفعله وبفعل الثاني فيسقط نصف ديته ويضمن الثاني النصف والثاني مات بجذبه الثالث عليه وجذب الاول فيضمن الاول نصف ديته ولا ضمان على الثالث وللثالث الدية فان رجحنا المباشر فديته على الثاني وان شركنا بين القابض والجاذب فالدية على الاول والثاني نصفين ولو جذب الثالث رابعا فماتوا بوقوع بعضهم على بعض فللاول ثلث الدية لانه مات بجذبه الثاني عليه وبجذب الثاني الثالث عليه وبجذب الثالث الرابع فيسقط ما قابل فعله ويبقى الثلثان على الثاني والثالث ولا ضمان على الرابع وللثاني ثلثا الدية ايضا لانه مات بجذب الاول وبجذبه الثالث وبجذب الثالث الرابع عليه فيسقط ما قابل فعله ويجب الثلثان على الاول والثالث وللثالث ثلثا الدية ايضا لانه مات بجذب الرابع وبجذب الثاني والاول له اما الرابع فليس عليه شيء

ولد الدية كاملة فان رجحنا المباشرة قدمناه عليه وان شركنا كانت ديته اثلاثا بين الولي
والثاني والثالث الفصل الثالث في الجناية على الاطراف والمقاصد ثلاثة الاول في
ديات الاعضاء وكل ما لا تقدير فيه ففيه الارش او الحكومة والتقدير في ثمانية عشر الاول الشعر
وفي شعر الراس الدية وكذا في شعر اللحية فان نبتا فقد قيل في اللحية ثلث الدية والرواية
ضعيفة والاشبه فيه وفي شعر الراس الارش ان نبت وقال المفيد في شعر الراس ان
نبت مائة دينار ولا اعلم المستند اما شعر المرأة ففيه ديتها ولو نبت ففيه مهرها
وفي الحاجبين خمسمائة دينار وفي كل واحد نصف ذلك وما اصيب منه فعلى الحساب
وفي الاهداب تردد قال في المبسوط والخلاف الدية ان لم ينبت وفيها مع الاجفان
ديتان والاقرب السقوط حالة الانضمام والارش حالة الانفراد وما عدا ذلك من
الشعر لا تقدير فيه استنادا الى البراءة الاصلية الثاني العينان وفيهما الدية وفي
كل واحدة نصفها وتستوي الصحيحة والعمشاء والحولاء والجاحظة وفي الاجفان الدية وفي
تقدير كل جفن خلاف قال في المبسوط في كل واحد ربع الدية وفي الخلاف في الاعلى ثلثا
الدية وفي الاسفل الثلث وفي موضع آخر في الاعلى ثلث الدية وفي الاسفل النصف
وينقص على هذا التقدير سدس الدية والقول بهذا اكثر وفي الجناية على بعضها بحسابها
ديتها ولو قلعت مع العينين لم تتداخل دياتها وفي العين الصحيحة من الاعور الدية كاملة
اذا كان العور خلقة او بآفة من الله سبحانه ولو استحق ديتها كان في الصحيحة نصف الدية
خمسمائة دينار اما العوراء ففي خسفها روايتان احدهما ربع الدية وهي متروكة والاخرى
ثلث الدية وهي المشهور وسواء كانت خلقة او بجناية جان وهم هنا واهم فرق الثالث
الانف وفيه الدية كاملة اذا استوصل وكذا لو قطع مارنه وهو ما لان منه وكذا لو كسر ففسد
ولو جبر على غير عيب فمائة دينار وفي شلله ثلثا ديته وفي الروثة وهي الحاجز بين المنخرين نصف
الدية وقال ابن بابويه هي مجمع المارن وقال اهل اللغة هي طرف المارن وفي احد المنخرين

الدية لانه اذهاب نصف المنفعة وهو اختياره في المبسوط وفي رواية غياث عن ابي جعفر
عليه السلام ثلث الدية وكذا في رواية ابن الحجاج والرواية ضعيفة غير ان العمل بمضمونها اشبه الرابع
الاذنان وفيهما الدية وفي كل واحدة النصف وفي بعضها بحساب ديتها وفي شحمتها
ثلث ديتها على رواية فيها ضعف لكن يؤيدها الشهرة وقال بعض الاصحاب في خرمها ثلث
ديتها وفسره واحد بخرم الشحمة وثلث دية الشحمة الخامس الشفتان وفيهما الدية اجماعا
وفي تقدير دية كل واحدة خلاف قال في المبسوط في العليا الثلث وفي السفلى الثلثان
وهو خيرة المفيد وفي الخلاف في العليا اربعمائة وفي السفلى ستمائة وهي رواية ابي جميلة
عن ابان عن ابي عبد الله عليه السلام وذكر ظريف في كتابه ايضا وفي ابي جميلة ضعف
قال ابن بابويه وهو اثر عن ظريف ايضا في العليا نصف الدية وفي السفلى الثلثان
وهو نادر وفيه مع ندوره زيادة لا معنى لها قال ابن ابي عقيل هما سواء في الدية استنادا
الى قولهم عليهم السلام كل ما في الجسد منه اثنان ففيه نصف الدية وهذا حسن وفي قطع
بعضهما بنسبة مساحتها وحد الشفة السفلى عرضا ما تجافى عن اللثة مع طول الفم
وليس حاشية الشدقين منهما ولو تقلصت قال الشيخ فيه ديتها والاقرب الحكومة ولو
استرختا فثلثا الدية السادس اللسان وفي استيصال الصحيح الدية وفي لسان الاخرس
ثلث الدية وفيما قطع من لسان الاخرس بحسابه مساحة اما الصحيح فيعتبر بحروف المعجم
وهي ثمانية وعشرون حرفا وفي رواية تسعة وعشرون حرفا وهي
مطرحة وتبسط الدية على الحروف بالسوية ويؤخذ نصيب ما يعدم منها وتتساوى اللسنية
وغيرها ثقيلها وخفيفها ولو ذهبت اجمع وجبت الدية كاملة ولو صار سريع المنطق
او ازداد سرعة او كان ثقيلا فازداد ثقلا فلا تقدير وفيه الحكومة وكذا لو نقص فصار ينقل
الحرف الفاسد الى الصحيح ولا اعتبار بقدر المقطوع من الصحيح بل الاعتبار بما يذهب
من الحروف فلو قطع نصفه فذهب ربع الحروف فربع الدية وكذا لو قطع ربع لسانه فذهب

يكمل الحروف فربع الدية وكذا لو قطع ربع لسانه فذهب نصف كلامه فنصف الدية ولو
جنى عليه آخر اعتبر بما بقي واخذ بنسبة ما ذهب بعد جناية الاول ولو اعدم واحد كلامه
ثم قطعه آخر كان على الاول الدية وعلى الثاني الثلث ولو قطع لسان الطفل كان فيه الدية
لان الاصل السلامة اما لو بلغ حدا ينطق مثله ولم ينطق ففيه ثلث الدية لغلبة الظن
بالآفة ولو نطق بعد ذلك تبينا الصحة واعتبر بعد ذلك بالحروف والزم الجاني ما
نقص من الجميع فان كان بقدر ما اخذ والا تمم له ولو ادعى الصحيح ذهاب نطقه عند
الجناية صدق مع القسامة لتعذر البينة وفي رواية يضرب لسانه بابرة فان خرج
الدم اسود صدق وان خرج احمر كذب ولو جني على لسانه فذهب كلامه ثم عاد هل
تستعاد الدية قال في المبسوط نعم لانه لو ذهب لما عاد وقال في الخلاف لا وهو الاشبه
اما لو قلع سن المثغر فاخذ ديتها ثم عادت لم تستعد ديتها لان الثانية غير الاولى
وكذا لو اتفق انه قطع لسانه فانبته الله تعالى لان العادة لم تقض بعوده فيكون هبة
ولو كان للسان طرفان فاذهب احدهما اعتبر بالحروف فان نطق بالجميع فلا دية وفيه
الارش لانه زيادة **السابع** الاسنان وفيها الدية كاملة وتقسم على ثمانية وعشرين سنا
اثنا عشر في مقاديم الفم وهي ثنيتان ورباعيتان ونابان ومثلها من اسفل وستة
عشر مؤخره وهي ضاحك وثلاثة اضراس من كل جانب ومثلها من اسفل ففي المقاديم
ستمائة دينار حصة كل سن خمسون دينارا وفي المآخير اربعمائة دينار حصة
كل ضرس خمسة وعشرون دينارا وتستوي البيضاء والسوداء خلقة وكذا الصفراء
وان جني عليها وليس للزائدة دية ان قلعت منضمة الى البواقي وفيها ثلث دية الاصلية
لو قلعت منفردة وقيل فيها الحكومة والاول اظهر ولو اسودت بالجناية ولم تسقط
فثلثا ديتها وفي الرواية فيها بعد الاسوداد الثلث على الاشهر وفي انصداعها
ثلثا ديتها وفي الرواية ضعف وفي الحكومة اشبه والدية في المقلوعة مع سنخها

وهو الثابت منها في اللثة ولو كسر ما برز عن اللثة ففيه تردد والاقرب دية السن
ولو كسر الظاهر عن اللثة ثم قلع الآخر السنخ فعلى الاول دية وعلى الثاني حكومة وينتظر
بسن الصغير فان نبت لزم الارش ولو لم ينبت فدية المثغر وفي الاصحاب من قال فيها بعير
ولم يفصل وفي الرواية ضعف ولو انبت الانسان في موضع المقلوعة عظما فنبت فقلعه
قالع قال الشيخ لا دية ويقوى ان فيه الارش لانه يستصحب الما وشينا **الثامن** العنق
وفيه اذا كسر فصار الانسان اصور الدية وكذا لو جني عليه بما يمنع الازدراد ولو زال
فلا دية وفيه الارش **التاسع** اللحيان وهما العظمان اللذان يقال لملتقاهما الذقن
ويتصل طرف كل واحد بالاذن وفيهما الدية لو قلعا منفردين عن الاسنان كلحيي الطفل
او من لا اسنان له ولو قلعا مع الاسنان فديتان وفي نقصان المضغ مع الجناية عليهما
او تصلبهما الارش **العاشر** اليدان وفيهما الدية وفي كل واحدة نصف الدية وحدهما
المعصم فلو قطعت مع الاصابع فدية اليد خمسمائة دينار ولو قطعت الاصابع منفردة
فدية الاصابع خمسمائة ولو قطع معها شيء من الزند ففي اليد خمسمائة وفي الزائد حكومة ولو
قطعت من المرفق او المنكب قال في المبسوط عندنا فيه مقدر محيلا على التهذيب ولو كان
له يدان على زند ففيهما الدية وحكومة لان احدهما زائدة في الجملة فلو قطعهما ففي الاصلية دية
وفي الزائدة حكومة وقال في المبسوط ثلث دية الاصلية ولعله تشبيه بالسن والاصبع
والاقرب الارش وفي الذراعين الدية وكذا في العضدين وفي كل واحد نصف الدية **الحادي**
عشر الاصابع وفي اصابع اليدين الدية وكذا في اصابع الرجلين وفي كل واحدة عشر الدية وقيل
في الابهام ثلث الدية وفي الاربع البواقي الثلثان بالسوية ودية كل اصبع مقسومة على
ثلاث انامل بالسوية عدا الابهام فانها على اثنين وفي الاصبع الزائدة ثلث الاصلية وفي شلل كل واحدة ثلثا
ديتها وفي قطعها بعد الشلل الثلث وكذا لو كان الشلل خلقة وفي الظفر اذا لم ينبت عشرة دنانير
وكذا لو نبت اسود ولو نبت ابيض كان فيه خمسة دنانير وفي الرواية ضعف غير انها مشهورة

وفي رواية عبد الله بن سنان في الظفر خمسة دنانير **الثاني عشر** الظهر وفيه
اذا كسر الدية كاملة وكذا لو اصيب فاحدودب او صار بحيث لا يقدر على القعود
ولو صلح كان فيه ثلث الدية وفي رواية ظريف ان كسر الصلب فجبر على غير عيب فمائة
دينار وان عثم فالف دينار ولو كسر فشلت الرجلان فدية له وثلثا دية الرجلين
ولو كسر الصلب فذهب مشيه وجماعه فديتان **الثالث عشر** النخاع
وفي قطعه الدية كاملة **الرابع عشر** الثديان وفيهما من المراة ديتها وفي كل واحدة
نصف ديتها ولو انقطع لبنها ففيه الحكومة وكذا لو كان اللبن فيهما فتعذر نزوله
ولو قطعهما مع شيء من جلد الصدر ففيهما ديتها وفي الزائد حكومة ولو اجاف مع
ذلك الصدر لزمه دية الثديين والحكومة ودية الجائفة ولو قطع الحلمتين قال في
المبسوط فيهما الدية وفيه اشكال من حيث ان الدية في الثديين والحلمتان بعضهما
اما حلمتا الرجل ففي المبسوط والخلاف فيهما الدية وقال ابن بابويه في حلمة ثدي الرجل
ثمن الدية مائة وخمسة وعشرون دينارا وكذا ذكر الشيخ رحمه الله في التهذيب عن
ظريف وفي ايجاب الدية فيهما بعد والشيخ اضرب عن رواية ظريف وتمسك بالحديث
الذي مر في فصل الشفتين **الخامس عشر** الذكر وفي الحشفة فما زاد الدية وان استؤصل
سواء كان لشاب او شيخ او صبي لم يبلغ او من سلت خصيتاه ولو قطع بعض الحشفة
كانت دية المقطوع بنسبة الدية من مساحة الكمرة حسب ولو قطع الحشفة وقطع الاخر
ما بقي كان على الاول الدية وعلى الثاني الارش وفي ذكر العنين ثلث الدية وفيما قطع منه بحسابه
وفي الخصيتين الدية وفي كل واحدة نصف الدية وفي رواية في اليسرى ثلثا الدية لان منها الولد
والرواية حسنة لكن تتضمن عدولا عن عموم الروايات المشهورة وفي ادرة الخصيتين اربعمائة
دينار فان فحج فلم يقدر على المشي فثمانمائة دينار ومستنده كتاب ظريف غير ان الشهرة
تؤيده **السادس عشر** الشفران وهما اللحم المحيط بالفرج احاطة الشفتين بالفم وفيهما

ديتها وفي كل واحدة نصف ديتها ويستوي في الدية السليمة والرتقاء وفي الركب حكومة
وهو مثل موضع العانة من الرجل وفي افضاء المراة ديتها وتسقط في طرف الزوج ان كان
بالوطي بعد بلوغها ولو كان قبل البلوغ ضمن الزوج مع مهرها ديتها والانفاق عليها حتى
يموت احدهما ولو لم يكن زوجا وكان مكرها فلها المهر والدية وان كانت مطاوعة فلا
لها وفيها الدية ولو كانت مكرهة بكرا هل يجب لها ارش البكارة زائدا عن المهر فيه تردد
والاشبه وجوبه ويلزم ذلك في ماله لان الجناية اما عمد او شبيه العمد **السابع عشر**
قال في المبسوط في الاليتين الدية وفي كل واحدة نصف الدية ومن المراة ديتها وفي كل واحدة
منهما نصف ديتها وهو حسن تعويلا على الرواية التي مرت في فصل الشفتين **الثامن عشر**
الرجلان وفيهما الدية وفي كل واحدة نصف الدية وحدهما مفصل الساق وفي
الاصابع منفردة دية كاملة وفي كل اصبع عشر الدية وقد مر الخلاف في الابهام هنا كما في
اليدين ودية كل اصبع مقسومة على ثلاث انامل بالسوية والابهام على اثنين وفي الساقين
الدية وكذا في الفخذين وفي كل واحدة نصف الدية **مسائل الاولى** في الاضلاع مما خالط القلب
لكل ضلع اذا كسرت خمسة وعشرون دينارا وفيما يلي العضدين لكل ضلع اذا كسرت عشرة دنانير
الثانية لو كسر بعصعصه فلم يملك غائطه كان فيه الدية وهي رواية سليمان بن خالد ومن
ضرب عجانه فلم يملك غائطه ولا بوله ففيه الدية وهي رواية اسحق بن عمار **الثالثة** في كسر عظم من
عضو خمس دية العضو فان صلح على غير عيب فاربعة اخماس دية كسره وفي موضحته ربع دية
كسره وفي رضه ثلث دية العضو فان برئ على غير عيب فاربعة اخماس دية رضه وفي فكه
من العضو بحيث يتعطل العضو ثلثا دية العضو فان صلح على غير عيب فاربعة اخماس دية فكه
الرابعة قال في المبسوط والخلاف في الترقوتين الدية وفي كل واحدة منهما مقدر عند اصحابنا ولعله
اشارة الى ما ذكره الجماعة عن ظريف وهو في الترقوة اذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب اربعون
دينارا **الخامسة** من داس بطن انسان حتى احدث ديس بطنه او يفتدي ذلك بثلث

ذلك ثلث الدية وهي رواية السكوني وفيه ضعف السادس من افتض بكراً باصبعه
فخرق مثانتها فلا تملك بولها فعليه ثلث ديتها وفي رواية ديتها وهي اولى وعليه مثل مهر
نسائها المقصد الثاني في الجناية على المنافع وهي سبعة الاول العقل وفيه الدية
وفي بعضه الارش في نظر الحاكم اذ لا طريق الى تقدير النقصان وفي المبسوط يقدر
بالزمان فلو جن يوماً وافاق يوماً كان الذاهب نصفه او يوماً وافاق يومين كان الذاهب
ثلثه وهو تخمين ولا قصاص في ذهابه ولا في نقصانه لعدم العلم بمحله ولو شجه فذهب
عقله لم تتداخل دية الجنايتين وفي رواية ان كان بضربة واحدة تداخلتا والاول
اقوى وفي رواية لو ضرب على راسه فذهب عقله انتظر به سنة فان مات فيها قيد به
وان بقي ولم يرجع عقله ففيه الدية وهي حسنة ولو جن فذهب العقل ودفع الدية
ثم عاد لم يرتجع الدية لانها هبة مجددة الثاني السمع وفيه الدية ان شهد اهل المعرفة باليأس
وان املوا العود بعد مدة معينة توقعنا انقضاءها فان لم يعد فقد استقرت
الدية ولو اكذب الجاني عند دعوى ذهابه او قال لا اعلم اعتبرت حاله عند الصوت
العظيم والرعد القوي وصيح به بعد استغفاله فان تحقق ادعاؤه والا احلف القسامة
وحكم له ولو ذهب سمع احدى الاذنين ففيه نصف الدية ولو نقص سمع احدهما قيست الى
الاخرى بان تسد الناقصة وتطلق الصحيحة ويصاح به حتى يقول لا اسمع ثم يعاد عليه
ذلك مرة ثانية فان تساوت المسافتان صدق ثم تطلق الناقصة وتسد الصحيحة ويعتبر
بالصوت حتى يقول لا اسمع ثم يكرر عليه الاعتبار فان تساوت المقادير في سماعه فقد صدق
وتمسح مسافة الصحيحة والناقصة ويلزم من الدية بحساب التفاوت وفي رواية
يعتبر بالصوت من جوانبه الاربعة ويصدق مع التساوي ويكذب مع الاختلاف وفي
ذهاب السمع في الريح يتوخى سكون الهواء الثالث ضوء العينين وفيه الدية كاملة
فان ادعى ذهابه وشهد به شاهدان من اهل الخبرة او رجل وامرأتان ان كان خطأ او

عمه فقد ثبتت الدعوى فان قالا لا يرجى عوده فقد استقرت الدية وكذا لو قالا
لا يرجى عوده لكن لا نقدر له او قالا بعد مدة معينة فانقضت ولم يعد وكذا لو
قبل المدة اما لو عاد ففيه الارش ولو اختلفا في عوده فالقول قول المجني عليه مع
يمينه فاذا ادعى ذهاب بصره وعينه قائمة حلف القسامة وقضي له وفي رواية يقابل
بالشمس فان كان كما ادعى بقيتا مفتوحتين ولو ادعى نقصان احدهما قيست الى
الاخرى وفعل كما فعل في السمع ولو ادعى النقصان فيهما قيستا الى عيني من هو من
ابناء سنه والزم الجاني التفاوت بعد الاستظهار بالايمان ولا يقاس عين في يوم غيم
ولا في ارض مختلفة الجهات ولو قلع عيناً وقال كانت قائمة وقال المجني عليه كانت صحيحة
فالقول قول الجاني مع يمينه وربما خطر ان القول قول المجني عليه لان الاصل الصحة
وهو ضعيف لان اصل الصحة معارض باصل البراءة واستحقاق الدية او القصاص مع
تيقن الشين لا ان الاصل... الرابع الشم وفيه الدية كاملة واذا ادعى ذهابه عقيب
الجناية اعتبر بالاشياء الطيبة والمنتنة ثم يستظهر عليه بالقسامة ويقضى له اذ لا طريق الى
البينة وفي رواية يحرق له حراق ويقرب منه فان دمعت عيناه ونحى انفه فهو كاذب ولو
ادعى نقص الشم قيل يحلف اذ لا طريق له الى البينة ويوجب الحاكم ما يؤدي اجتهاده
اليه ولو اخذ دية الشم ثم عاد لم تعد الدية ولو قطع الانف فذهب الشم فديتان
الخامس الذوق ويمكن ان يقال فيه الدية لقوله عليه السلام كل ما في الانسان منه واحد
ففيه الدية ويرجع فيه عقيب الجناية الى دعوى المجني عليه مع الاستظهار بالايمان ومع
النقصان يقضي الحاكم بما يحسم المنازعة تقريباً السادس لو اصيب فتعذر عليه الانزال في حال
الجماع كان فيه الدية السابع قيل في سلس البول الدية وهي رواية غياث بن ابرهيم وفيه ضعف
وقيل ان دام الى الليل ففيه الدية وان كان الى الزوال فثلثا الدية والى ارتفاع النهار فثلث الدية
وفي الصوت الدية كاملة المقصد الثالث في الشجاج والجراح والشجاج ثمان الحارصة

والمتلاحمة والسمحاق والموضحة والهاشمة والمنقلة والمأمومة أما الحارصة فهي
التي تقشر الجلد وفيها بعير وهل هي الدامية قال الشيخ نعم والرواية ضعيفة والأكثرون
على أن الدامية غيرها وفي رواية منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام في الدامية
الأول بعيران وهي التي تأخذ في اللحم يسيراً وأما المتلاحمة فهي التي تأخذ في اللحم كثيراً ولا
تبلغ السمحاق وفيها ثلاثة أباعر وهل هي غير الباضعة فرع على أن الدامية غير الحارصة فالباضعة
والمتلاحمة واحد ومن قال الدامية والحارصة واحد فالباضعة غير المتلاحمة وأما
السمحاق فهي التي تبلغ السمحاق وهي جلدة مغشية للعظم وفيها أربعة أباعر فروع لو شجه
اثنتين ففي كل واحدة خمس من الإبل ولو وصل الجاني بينهما صارتا واحدة كما لو أوضحه ابتداءً
وكذا لو سرتا فذهب ما بينهما لأن السراية من فعله ولو وصل بينهما غيره لزم الأول ديتان
والواصل ثالثة لأن فعله لا يبنى على فعل غيره ولو وصلها المجني عليه فعلى الأول ديتان ثم
الواصلة هدر ولو اختلفا فقال الجاني أنا شققت بينهما فأنكر المجني عليه فالقول قول المجني
عليه مع يمينه لأن الأصل ثبوت الديتين ولم يثبت المسقط وكذا لو قطع يديه ورجليه ثم مات
بعد مدة يمكن فيها الاندمال واختلفا فالقول قول الولي مع يمينه ولو شجه واحدة و
اختلفت مقاديرها أخذ دية الأبلغ لأنها لو كانت كلها كذلك لم تزد على دية واحدة ولو شجه
في عضوين كان لكل عضو دية على انفراده وإن كانت الضربة واحدة لأنهما عضوان وأما الهاشمة
فهي التي تهشم العظم وديتها عشر من الإبل أرباعاً إن كان خطأ وأثلاثاً إن كان شبيه
العمد ولا قصاص فيها ويتعلق الحكم بالكسر وإن لم يكن جرح ولو أوضحه اثنتين وهشمهما
واتصل الهشم باطناً قال في المبسوط هما هاشمتان وفيه تردد وأما المنقلة فهي التي تحوج إلى نقل
العظم وديتها خمسة عشر بعيراً ولا قصاص فيها وللمجني عليه أن يقتص في قدر الموضحة ويأخذ دية
ما زاد وهو عشر من الإبل وأما المأمومة فهي التي تبلغ أم الرأس وهي الخريطة التي تجمع الدماغ
وفيها ثلث الدية ثلاثة وثلاثون بعيراً والدامغة وهي التي تفتق الخريطة والسلامة معها بعيدة

وأما الموضحة فهي التي تكشف
عن وضح العظم وفيها خمس أبعرة

ولا قصاص في المأمومة لأن السلامة معها غير غالبة ولو أراد المجني أن يقتص في الموضحة
ويطالب بدية الزائد جاز والزيادة ثمانية وعشرون بعيراً قال في المبسوط وثلث بعير وهو
بناء على أن في المأمومة ثلثاً وثلاثين وثلثاً ونحن نقتصر على ثلاثة وثلاثين تبعاً للنقل ولو جنى
عليه موضحة فأتمها آخر هاشمة وثالث منقلة ورابع مأمومة فعلى الأول خمسة وعلى الثاني ما
بين الموضحة والهاشمة خمسة أيضاً وعلى الثالث ما بين الهاشمة والمنقلة خمسة أيضاً وعلى
الثالث ما بين الهاشمة والمنقلة خمسة أيضاً وعلى الرابع تمام دية المأمومة ثمانية عشر بعيراً
ويلحق بالشجاج مسائل الأولى دية النافذة في الأنف ثلث الدية فإن صلحت فخمس الدية مائتا
دينار ولو كانت في أحد المنخرين إلى الحاجز فعشر الدية الثانية في شق الشفتين حتى تبدو
الأسنان ثلث ديتهما ولو برئت فخمس ديتهما ولو كان في إحداهما فثلث ديتها ومع البرء
خمس ديتها الثالثة الجائفة وهي التي تصل إلى الجوف من أي الجهات كان ولو من ثغرة النحر
وفيها ثلث الدية ولا قصاص فيها ولو جرح في عضو ثم أجاف لزمه دية الجرح ودية الجائفة
مثل أن يشق الكتف حتى يحاذي الجنب ثم يجيفه فرع لو أجافه واحد كان عليه دية
الجائفة ولو أدخل آخر سكينه ولم يزد فعليه التعزير حسب فإن وسعها ظاهراً
فعليه الحكومة ولو وسعها فيهما فهي جائفة أخرى كما لو انفردت ولو أبرز حشوته فالثاني
قاتل ولو خيطت ففتقها آخر فإن كانت بحالها لم تلتئم ولم يحصل بالفتق جناية قال
الشيخ رحمه الله فلا أرش ويعزر والأقرب الأرش لأنه لا بد من أذى في نزع الخياطة وإن
ولو التحم البعض ففيه الحكومة ولو كان بعد الاندمال فهي جائفة مبتكرة فعليه ثلث الدية
ولو أجافه اثنتين فثلثا الدية ولو طعن في صدره فخرج من ظهره قال في المبسوط واحدة
وفي الخلاف اثنتان وهو أشبه الرابعة قيل إذا نفذت نافذة في شيء من أطراف الرجل ففيها
مائة دينار الخامسة في احمرار الوجه بالجناية دينار ونصف وفي اخضراره ثلاثة دنانير وكذا
في الاسوداد عند قوم وعند آخرين ستة دنانير وهو أولى لرواية إسحاق بن عمار عن

ابي عبدالله عليه السلم او ما فيه من زيادة التكلفة لجماعة ودية هذه الثلاثة الباقية على النصف السادسة كل عضو ذي سنة مقدرة ففي شلله ثلثا ديته كاليدين والرجلين والاصابع وفي قطعه بعد شلله ثلث ديته السابعة دية الشجاج في الراس والوجه سواء وفيها في البدن بنسبة دية العضو الذي يتفق فيه من دية الراس الثامنة المراة تساوي الرجل في ديات الاعضاء والجراح حتى تبلغ ثلث دية الرجل ثم تصير على النصف سواء كان الجاني رجلا او امراة ففي الاصبع مائة وفي الاثنين مائتان وفي الثلث ثلاثمائة وفي الاربع مائتان وكذا تقتص من الرجل في الاعضاء والجراح من غير رد حتى تبلغ الثلث ثم تقتص مع الرد التاسعة كل ما فيه دية الرجل من الاعضاء والجراح ففيه من المراة ديتها وكذا من الذمي ومن العبد قيمته وما فيه مقدر من الحر فهو بنسبته من دية المراة والذمي وقيمة العبد العاشرة كل موضع قلنا فيه الارش والحكومة فهما واحد والمعنى انه يقوم صحيحا ان لو كان مملوكا ويقوم مع الجناية وينسب الى القيمة ويؤخذ من الدية بحسابه وان كان المجني عليه مملوكا اخذ مولاه قدر النقصان الحادية عشرة من لا ولي له فالامام ولي دمه يقتص ان قتل عمدا وهل له العفو لا وكذا لو قتل خطا فله استيفاء الدية وليس له العفو النظر الرابع في اللواحق وهي اربعة الاول في الجنين دية جنين المسلم الحر مائة دينار اذا تم ولم تلجه الروح ذكرا كان او انثى ولو كان ذميا فعشر دية ابيه وفي رواية السكوني عن ابي جعفر عن علي عليه السلم عشر دية امه والعمل على الاول وفي المملوك عشر قيمة امه المملوكة ولو كان الحمل اكثر من واحد فلكل واحد دية ولا كفارة على الجاني ولو ولجت فيه الروح فدية كاملة للذكر ونصف للانثى ولا يجب الا مع تيقن الحياة ولا اعتبار بالسكون بعد الحركة لاحتمال كونها عن ريح وتجب الكفارة هنا مع مباشرة الجناية ولو لم تتم خلقته ففي ديته قولان احدهما غرة ذكره في المبسوط وفي موضع من الخلاف وفي كتابي الاخبار والاخر وهو الاشهر توزيع الدية على مراتب النقل ففيه عظما

ثمانون ومضغة ستون وعلقة اربعون ويتعلق بكل واحدة من هذه امور ثلثة وجوب الدية وانقضاء العدة وصيرورة الامة ام ولد ولو قيل ما الفائدة وهي تخرج بموت الولد عن حكم المستولدة قلنا الفائدة هنا هي التسلط على ابطال التصرفات السابقة التي منع منها الاستيلاد اما النطفة فلا يتعلق بها الا الدية وهي عشرون دينارا بعد القائها في الرحم وقال في النهاية تصير بذلك في حكم المستولدة وهو بعيد وقال بعض الاصحاب وفيما بين كل مرتبة بحساب ذلك وفسره واحد بان النطفة تمكث عشرين يوما ثم تصير علقة وكذا ما بين العلقة والمضغة فيكون لكل يوم دينار ونحن نطالبه بصحة ما ادعاه الاول ثم بالدلالة على ان تفسيره مراد على ان المروي في المكث بين النطفة والعلقة اربعون يوما وكذا بين العلقة والمضغة روى ذلك سعيد بن المسيب عن علي بن الحسين عليهما السلم ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلم وابو جرير القمي عن موسى عليه السلم اما العشرون فلم نقف بها على رواية ولو سلمنا المكث الذي ذكره من ان التفاوت في الدية مقسوم على الايام غايته الاحتمال وليس كل محتمل واقعا مع انه يحتمل ان يكون الاشارة بذلك الى ما رواه يونس الشيباني عن الصادق عليه السلم ان لكل قطرة تظهر في النطفة دينارين وكذا كل ما صار في العلقة شبه العرق من اللحم يزاد دينارين وكذا كل ما صار في العلقة وهذه الاخبار وان توقفت فيها لاضطراب النقل او لضعف الناقل فكذا نتوقف عن التفسير الذي ذكره ذلك القائل ولو قتلت المراة فمات معها فالدية للمراة ونصف الديتين للجنين ان جهل حاله ولو علم ذكرا او انثى فديتها وقيل مع الجهالة يستخرج بالقرعة لانه مشكل ولا اشكال مع وجود ما يصار اليه من النقل المشهور ولو القت المراة حملها مباشرة او تسبيبا فعليها دية ما القته ولا نصيب لها من هذه الدية ولو افزعها مفزع فالقته فالدية على المفزع ويرث دية الجنين من يرث المال الاقرب فالاقرب ودية اعضائه وجراحاته بنسبة ديته ومن افزع مجامعا فعزل فعلى المفزع عشرة دنانير ولو عزل المجامع اختيارا عن الحرة ولم تاذن قيل يلزمه عشرة دنانير وفيه تردد

أشبه انه لا يجب لما مر ان العزل عن الامة جائز ولا دية وان كرهت وتعتبر قيمة الامة
المجهضة عند الجناية لا وقت الالقاء **فروع** لو ضرب النصرانية حاملا فاسلمت والقته
لزم الجاني دية جنين المسلم لان الجناية وقعت مضمونة فالاعتبار بها حال الاستقرار
ولو ضرب الحربية فاسلمت والقته لم يضمن لان الجناية لم تقع مضمونة فلم تضمن سرايتها ولو
كانت امة فاعتقت والقته قال الشيخ رحمه الله للمولى اقل الامرين من عشر قيمتها وقت
الجناية او الدية لان عشر القيمة ان كان اقل فالزيادة بالحرية فلا يستحقها المولى فيكون
لوارث الجنين وان كانت دية الجنين اقل كان له الدية لان حقه نقص بالعتق وفيما
ذكرناه على القول بالغرة او على جواز ان يكون دية جنين الحرة وكلا التقديرين ممنوع
فان له عشر قيمة امه يوم الجناية على التقديرين ولو ضرب حاملا خطأ فالقته وقال
الولي كان حيا فاعترف الجاني ضمن العاقلة دية الجنين غير الحي وضمن المعترف ما زاد
لان العاقلة لا تضمن اقرارا ولو انكر واقام كل واحد بينة قدمت بينة الولي لانها تتضمن زيادة
ولو ضربها فالقته فمات عند سقوطه فالضارب قاتل يقتل ان كان عمدا ويضمن الدية في ماله
ان كان شبيها ويضمنها العاقلة ان كان خطأ وكذا لو بقي ضمنا ومات او وقع صحيحا وكان
ممن لا يعيش مثله ويلزمه الكفارة في كل واحدة من هذه الحالات ولو القته حيا فقتله
آخر فان كانت حياته مستقرة فالثاني قاتل فلا ضمان على الاول ويعزر عادة وان لم تكن
مستقرة فالاول قاتل والثاني آثم يعزر لخطائه ولو جهلنا حاله لا تقيد قال الشيخ
رحمه الله يسقط القود للاحتمال وعليه الدية ولو وطئها ذمي ومسلم لشبهة في طهر
واحد فسقط بالجناية اقرع بين الواطئين والزم الجاني بنسبة دية من الحق به ولو
ضربها فالقت عضوا كاليد فان ماتت لزمه ديتها ودية الحمل ولو القت اربع ايد فدية
جنين واحد لاحتمال ان يكون ذلك لواحد ولو القت العضو ثم القت الجنين ميتا دخلت
دية العضو في ديته وكذا لو القته حيا فمات ولو سقط وحياته مستقرة ضمن دية اليد

ولو تأخر سقوطه فان شهد اهل المعرفة انها يد حي فنصف ديته والا فنصف المائة
مسائل الاولى دية الجنين ان كان عمدا او شبيه العمد ففي مال الجاني وان كان خطأ فعلى
العاقلة وتستأدى في ثلاث سنين **الثانية** في قطع رأس الميت المسلم الحر مائة دينار وفي قطع
جوارحه بحسابه من ديته وكذا في شجاجه وجراحه ولا يرث وارثه منها شيئا بل تصرف في وجوه
القرب عنه عملا بالرواية وقال علم الهدى رحمه الله يكون لبيت المال **الثالثة** في الجناية
على الحيوان وهي باعتبار المجني عليه تنقسم اقساما ثلاثة **الاول** ما يؤكل كالغنم والبقر و
الابل فمن اتلف شيئا منها بالذكاة لزمه التفاوت بين كونه حيا وذكيا وهل للمالك دفعه
والمطالبة بقيمته وهو اختيار الشيخين رحمهما الله تعالى نظرا الى اتلاف اهم منافعه وقيل
لا لانه اتلاف لبعض منافعه فيضمن التالف وهو اشبه ولو اتلفه لا بالذكاة لزمه قيمته
يوم اتلافه ولو بقي فيه ما ينتفع به كالصوف والشعر والوبر والريش فهو للمالك يوضع من
قيمته ولو قطع بعض اعضائه او كسر شيئا من عظامه فللمالك الارش **الثاني** ما لا يؤكل لحمه و
ذكاته كالنمر والاسد والفهد فان اتلفه بالذكاة ضمن الارش لان له قيمة بعد التذكية
وكذا في قطع جوارحه وكسر عظامه مع استقرار حياته وان اتلفه لا بالذكاة ضمن قيمته
الثالث ما لا يقع عليه الذكاة ففي كلب الصيد اربعون درهما ومن الناس من خصه
بالسلوقي وقوفا على صورة الرواية وفي رواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام
في كلب الصيد انه يقوم وكذا كلب الغنم وكلب الحائط والاول اشهر وفي كلب الغنم كبش
وقيل عشرون درهما وهي رواية ابن فضال عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام
مع شهرتها لكن الاول اصح طريقا وقيل في كلب الحائط عشرون درهما ولا اعرف المستند وكلب
الزرع قفيز من بر ولا قيمة لما عدا ذلك من الكلاب وغيرها ولا يضمن قاتلها شيئا اما ما يملكه
الذمي كالخنزير فهو يضمن بقيمته عند مستحليه وفي الجناية على اطرافه الارش **مسألتان الاولى** لو اتلف على
الذمي خمرا او آلة لهو ضمنها المتلف ولو كان مسلما ويشترط في الضمان الاستتار

ولو ظاهرها الذمي لم يضمن المتلف ولو كان ذلك لمسلم لم يضمن الجاني على التقديرات **الثانية**
اذا جنت الماشية على الزرع ليلاً ضمن صاحبها ولو كان نهاراً لم يضمن وستنده رواية السكوني
وفيه ضعف والاقرب اشتراط التفريط في موضع الضمان ليلاً كان او نهاراً **الثالثة** روي عن
امير المؤمنين عليه السلم انه قضى في بعير بين اربعة عقل احدهم فوقع في بئر فانكسر ان على الشركاء حصته
لانه حفظ وضيع الباقون **الرابعة** دية الكلاب الثلثة مقدرة على القاتل اما الخنزير
وتلف في يد الغاصب ضمن قيمته السوقية ولو زادت عن المقدر **الثالث** في كفارة القتل تجب
كفارة الجمع بقتل العمد والمرتبة بقتل الخطا مع المباشرة لا مع التسبيب فلو طرح حجراً او
حفر بئراً او نصب سكيناً في غير ملكه فعثر عاثر فهلك بها ضمن الدية دون الكفارة وتجب
بقتل المسلم ذكراً كان او انثى حراً او عبداً وكذا تجب بقتل الصبي والمجنون وعلى المولى
بقتل عبده ولا تجب بقتل الكافر ذمياً كان او معاهداً استناداً الى البراءة ولو قتل مسلماً الاصلية
في دار الحرب مع العلم باسلامه ولا ضرورة فعليه القود والكفارة ولو ظنه كافراً فلا
دية وعليه الكفارة ولو كان اسيراً قال الشيخ ضمن الدية والكفارة لانه لا قدرة للاسير
على التخلص وفيه تردد ولو اشترك جماعة في قتل واحد فعلى كل واحد كفارة واذا
قبل من العامد الدية وجبت الكفارة قطعاً ولو قتل قوداً هل تجب في ماله قال في
المبسوط لا تجب وفيه اشكال ينشا من كون الجناية سبباً **الرابع** في العاقلة والنظر في
تعيين المحل وكيفية التقسيط وبيان اللواحق اما المحل فهم العصبة والمعتق وضامن الجريرة
والامام والضابط العصبة من تقرب بالاب كالاخوة واولادهم والعمومة واولادهم
ولا يشترط كونهم من اهل الارث في الحال وقيل هم الذين يرثون دية القاتل لو قتل وفي
هذا الاطلاق وهم فان الدية يرثها الذكور والاناث والزوج والزوجة ومن يتقرب
بالام على احد القولين ويختص بها الاقرب فالاقرب كما تورث الاموال وليس كذا العقل
فانه يختص الذكور من العصبة دون من يتقرب بالام ودون الزوج والزوجة ومن الاصحاب

من خصه بالاقرب ممن يرث بالتسمية ومع عدمه يشترك في العقل بين من يتقرب بالاب
اثلاثاً وهو استناداً الى رواية سلمة بن كهيل عن امير المؤمنين عليه السلم وفي سلمة ضعف
وهل يدخل الاباء والاولاد في العقل قال في المبسوط والخلاف لا والاقرب دخولهما لانهما
ادنى قومه ولا يشركهم القاتل في الضمان ولا تعقل المراة ولا الصبي ولا المجنون وان ورثوا من
الدية ولا يتحمل الفقير شيئاً ويعتبر فقره عند المطالبة وهو حول الحول ولا يدخل في العقل
اهل الديوان ولا اهل البلد اذا لم يكونوا عصبة وفي رواية سلمة ما يدل على الزام اهل بلد
القاتل مع فقد القرابة ولو قتل في غيره وهو مطرح ويقدم من يتقرب بالابوين على من انفرد
بالاب ويعقل المولى من اعلى ولا يعقل من اسفل ويحمل العاقلة دية الموضحة فما زاد قطعاً
وهل يحمل ما نقص قال في الخلاف نعم ومنع في غيره وهو المروي غير ان في الرواية ضعفاً
ويضمن العاقلة دية الخطا في ثلاث سنين كل سنة عند انسلاخها ثلثاً تامة كانت الدية
او ناقصة كدية المراة ودية الذمي اما الارش فقد قال في المبسوط يستادى في سنة
واحدة عند انسلاخها اذا كانت ثلث الدية فما دون لان العاقلة لا تعقل حالاً وفيه
اشكال ينشا من احتمال التخصيص بالتاجيل بالدية لا بالارش قال ولو كان دون الثلثين حل
الثلث الاول عند انسلاخ الحول والباقي عند انسلاخ الثاني ولو كان اكثر من الدية
كقطع يدين وقلع عينين وكان لاثنين حل لكل واحد عند انسلاخ الحول ثلث الدية وان
كان لواحد حل له ثلث لكل جناية سدس الدية وفي هذا كله الاشكال الاول ولا يعقل
العاقلة اقراراً ولا صلحاً ولا جناية عمد مع وجود القاتل ولو كانت موجبة للدية كقتل الاب
ولده او المسلم الذمي او الحر المملوك ولو جنى على نفسه خطا قتلاً او جرحاً طل ولم
يضمنه العاقلة وجناية الذمي في ماله وان كانت خطا دون عاقلته ومع عجزه عن الدية
فعاقلته الامام لانه يؤدي اليه ضريبته ولا يعقل مولى المملوك جنايته قناً كان او مدبراً
او مكاتباً او مستولدة على الاشبه وضامن الجريرة يعقل ولا يعقل عنه المضمون ولا

يجتمع مع عصبة ولا معتق لان عقله مشروط بجهالة النسب وعدم المولى ثم الامام مع وجوده ويشترط على الاشبه وأما كيفية التقسيط فان الدية تجب ابتداء على العاقلة ولا يرجع بها على الجاني على الاصح وفي كمية التقسيط قولان احدهما على الغني عشرة قراريط وعلى الفقير خمسة قراريط اقتصارا على المتفق والآخر يقسطها الامام على ما يراه بحسب احوال العاقلة وهو اشبه وهل يجمع بين القريب والبعيد فيه قولان اشبههما الترتيب في التوزيع وهل يؤخذ من المولى مع وجود العصبة الاشبه نعم مع زيادة الدية عن العصبة ولو اتسعت اخذ من عصبة المولى ولو زادت فعلى مولى المولى ثم عصبة مولى المولى فلو زادت الدية عن العاقلة اجمع قال الشيخ رحمه الله يؤخذ الزائد من الامام حتى لو كانت الدية دينارا وله اخ اخذ منه عشرة قراريط والباقي من بيت المال والاشبه الزام الاخ بالجميع ان لم تكن عاقلة سواه لان ضمان الامام مشروط بعدم العاقلة ثم يخص بها البعض فقال الشيخ يخص الامام بالعقل من شاء لان التوزيع بالحصص يشق والاول انسب بالعدل ولو غاب بعض العاقلة لم يخص بها الحاضر وابتداء زمان التأجيل من حين الموت وفي الطرف من حين الجناية لا من وقت الاندمال وفي السراية وقت الاندمال لان موجبها لا يستقر بدونه ولا يقف ضرب الاجل على حكم الحاكم واذا حال الحول على موسر توجهت مطالبته ولو مات لم يسقط ما لزمه وثبت في تركته ولو كانت العاقلة في بلد آخر كوتب حاكمه بصورة الواقعة ليوزعها كما لو كان القاتل هناك ولو لم يكن عاقلة او عجزت عن الدية اخذت من الجاني ولو لم يكن له مال اخذت من الامام وقيل مع فقر العاقلة او عدمها تؤخذ من الامام دون القاتل والاول مروي ودية الخطأ شبيه العمد في مال الجاني فان مات او هرب قيل تؤخذ من الاقرب اليه ممن يرث ديته فان لم يكن ففي بيت المال ومن الاصحاب من قصرها على الجاني وتوقع مع فقره يسره والاول اظهر وأما اللواحق فمسائل الاولى لا يعقل الا من عرف كيفية انتسابه الى القاتل

ولا يكفي كونه من القبيلة لان العلم بانتسابه الى الاب لا يستلزم العلم بكيفية الانتساب والعقل مبني على التعصيب خصوصا على القول بتقديم الاولى الثانية لو اقر بنسب مجهول الحقناه به فلو ادعاه آخر واقام البينة قضينا له به وابطلنا الاول فلو ادعاه ثالث واقام البينة انه ولد على فراشه قضي له بالنسب لاختصاصه بالسبب الثالثة لو قتل الاب ولده عمدا دفعت الدية منه الى الوارث ولا نصيب للاب ولو لم يكن وارث فهي للامام ولو قتل خطأ فالدية على العاقلة ويرثها الوارث وفي توريث الاب هنا قولان ولو لم يكن وارث سوى العاقلة فان قلنا الاب لا يرث فلا دية وان قلنا يرث فهل يأخذ من العاقلة تردد وكذا البحث لو قتل الولد اباه خطأ الرابعة لا يضمن العاقلة عبدا ولا بهيمة ولا اتلاف مال بل يختص بضمان الجناية على الآدمي حسب الخامسة لو رمى طائرا وهو ذمي ثم اسلم فقتل السهم مسلما لم يعقل عنه عصبته من الذمة لما بيناه ولا من المسلمين لانه رمى وهو ذمي ويضمن الدية في ماله وكذا لو رمى مسلم طائرا ثم ارتد فاصاب مسلما قال الشيخ لم يعقل عنه المسلمون من عصبته ولا الكفار ولو قيل يعقل عنه عصبته المسلمون كان حسنا لان ميراثه لهم على الاصح ٥ وحيث اتينا بما قصدناه ووفينا بما وعدناه فالحمد لله الذي جعلنا عند تبدد الاهواء وتعدد الآراء من المتمسكين بمذهب اعظم العلماء استحقاقا للعلاء واكرم النجباء اعراقا في شرف الامهات والآباء المقتبسين من مشكاة الضياء المتفرعين من خاتم الانبياء وسيد الاوصياء واطهر عظماء الانام وبيانا واكثر علماء الاسلام علما وعرفانا المخصوصين بالبنوة من منصب النبوة المختارين للامامة من فرع صاحب الاخوة الذين امر الله تعالى بمودتهم وحث رسوله صلى الله عليه وآله على التمسك بهم والعمل بسنتهم حتى قرنهم بالكتاب المجيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ونسأل الله ان يبعثنا سالكين محجتهم متمسكين بحجتهم وان يجعلنا من خلصاء شيعتهم الداخلين في شفاعتهم انه ولي ذلك والقادر عليه ٥ والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله

[illegible]

كتابخانه مجلس شوراى ملى

في الكريث عن ابي جعفر الباقر عليه السلام انه عاد جابرا رضي الله عنه

في مرضه فسأله عن حاله فقال جابر انا في حالة الموت احب الي من

الحيوة والمرض من الصحة والفقر من الغنى فقال عليه السلام لكن

انا اهل البيت على خلاف ذلك قال وكيف ذلك فقال

عليه السلام ان اراد لنا الموت كان احب الينا وان اراد لنا

الحيوة كانت احب الينا وان اراد لنا المرض كان احب

الينا وان اراد الغنى كان احب فقبل جابر العصا او

بين عينيه وقال صدق رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم انك ابا قر تبقر

العلم بقرا [illegible]

من كتاب الامالي للشيخ الطائفة قدس سره

فيما اوصى النبي صلى الله عليه وآله لابي ذر رضي الله عنه يا اباذر

البس الغليظ واجلس على الارض واركب الحمار عريا

خلفي [illegible] عن سنتي فليس مني

في كتاب [illegible]

عن امير المؤمنين عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

اللهم ارحم خلفائي قيل يا رسول الله من خلفاؤك

قال الذين يأتون من بعدي يروون حديثي

وسنتي

روى الصدوق [illegible] عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال يا [illegible] الجنة قالوا يا رسول الله وما رياض الجنة قال حلق الذكر

في امالي الطوسي ان النبي صلى الله عليه وآله قال لابي ذر

اذكر الله ذكرا خاملا قال ابو ذر قلت يا رسول الله وما الذكر الخامل قال الذكر الخفي

الحمد لله رب العالمين

... باب المؤنة [illegible] اللغتين من ثياب الوبر الخز وهو و
بر نوع من الكلاب كلاب الماء يكون في [illegible] دبعينه يتخذ منه
اقاصي ربع الشمال آخذا على بلاد الروس تحدّرا منها الى
مدينة الخزر حتى ينصب بحر طبرستان